





I

فردس مانع من المجلد

فتاوى فارسي الهندي

جمل ناطق

جانب احكام ضار

رسالة الغوايض

جواهر الاحكام

خزانة الفقه

اسم يدانده كنهانه

الندم في التبريد

٢٢٢

والقبول	والقبول	والقبول
بورش العقول	بورش العقول	بورش العقول
وهو يوم بعد	وهو يوم بعد	وهو يوم بعد
العصر الى	بعد الضحك	الى الضحك
الشعر	وقد المراد	

زيد عمده اولاد ويغنيه مغرف اولاد  
 مطلق بوغبيكي عمر وزيدي تغنيها كنه  
 اسير كنه قادر اولاد مر كنه اولاد

Süleymanîye U. Süûphânî	
KISTI	AMCA ZADE
Yeni Kavi	HÜSEYİN PASA
Eski Kavi	224



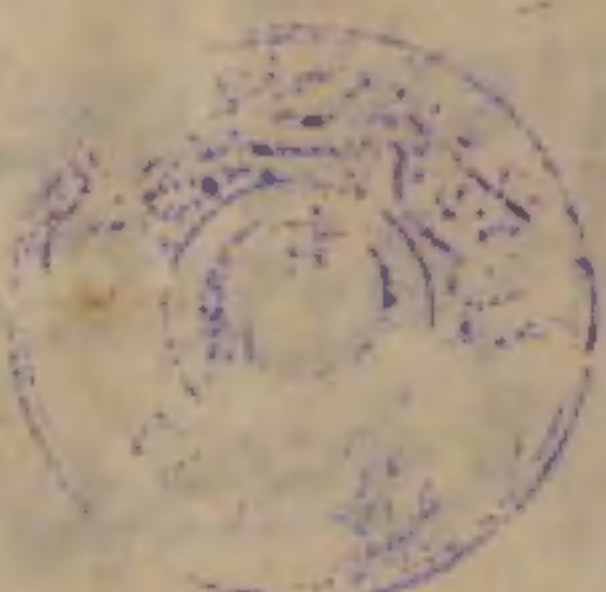
قال الله تعالى في سورة الرعد الم الذين امنوا وعملوا الصالحات مبتدأ خبره مطلوبهم فجعلهم  
من الطيب قلبت باؤه واوالفتمه ما قبلها مصدر لطلب كبشرى وزلن  
ويجوز فيه الرفع والنصب قري وحسن ما يرب بالنصب.

وقد رايت في بعض الكتب انه عمر الدنيا سبعة آلاف سنة كان في الالف الاول  
آدم عليه السلام وفي الثاني نوح عليه السلام وفي الثالث ابراهيم عليه السلام وفي الرابع  
موسى عليه السلام وفي الخامس سليمان عليه السلام وفي السادس عيسى عليه السلام وفي  
السابع سيدنا محمد صلوات الله وسلامه عليه وعليه افضل الصلوة واحسن السلام.



روى في ابنه رسول الله صلى الله عليه وسلم جبرئيل على صدر رجل غيب وسأله عن الاله  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاله انما تؤمن بالله فكان ملائكة وكتبه  
ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره هذا الحديث من صحيح  
المصابيح رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو جامع لاصول الدين وياتي  
الاعتقاد عليه فانه الاصل في الاعتقاد ومعرفة المبدء والمعاد وانما  
وكرت الملائكة وما عطف عليها ليتوصل بها الى معرفة المعاد واللا  
معرفة المبدء يقتضيها العقول السليمة لكونها ثابتة في فطرة بني آدم  
من مبدء خلقهم بمقتضى قوله تعالى فطره الله.

في ابن عباس ارأيت لو كان على  
أهلك دين قضيت اكان تؤذي  
عنها قالت نعم فتصوم عن أهلك  
قاله لامرأة قالت يا رسول الله اني اجد  
ماتت وعلمها صوم ففاسوم  
اكل الدين





**ق** عن عمر بن الخطاب **الاسلام** ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحتج البيت انه استطعت اليه سبيلا قال جبريل حين جاءه على صوة رجل فقال صدقت قال فاجبرني عن الايمان قال انه يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره قال صدقت قال فاجبرني عن الاحسان قال انه تعبد الله

111  
عن امير المؤمنين عمر رضي الله عنه قال بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم اذ طلّع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه احد منا حتى جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم فمكث ركبته الى ركبته ووضع كفيه على فخذيه وقال يا محمد اخبرني عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسلام انه تشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحتج البيت انه استطعت اليه سبيلا قال صدقت فجبنا له يسأله ونصته قال اخبرني عن الايمان قال انه يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره قال صدقت فاجبرني عن الاحسان قال انه تعبد الله كما نك شراة فانه لم يملك شراة فانه ترك قال فاجبرني عن السعة قال ما المسؤول عنها باعكم من ابائل قال فاجبرني عن اماراتها قال انه تلبذ الامة ربتها وان ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاة يتطاولون في البنيان فلبثت مليا ثم قال يا عمر انه ربه ابائيل قلت الله ورسوله اعلم قال فانه جبريل اناكم تعلمكم دينكم







**بسم الله الرحمن الرحيم**  
 يقول العبد الضعيف محمد بن محمود بن الحسين للاستغفار عن ذنوبه  
 وجعل من الغائبين من ابيه **الحمد لله الذي** برز جنته وظهرت على الخلائق بجنته  
 واسبح جميع العباد بنعمته وحق اهل العباد بنعمته **واسكره** على ما انعم والى  
 فانه اجد الشكر والى وله الحمد في الآخرة والاولى **واسمعه** ان لا اله  
 الا الله وحده لا شريك له شهادة بسط جاذبة رجائي وتقبض المحافاة  
 على رجائي وتوفقي لتوبتي وتمن علي عند انتهاء توبتي **واسمعه** ان  
 محمد رسول الله وعبد الصادق وعده وعبد اوضح سبيل الهدى **ويقبض**  
 نبيه **واذبح** ظلام الشك وسكن رجعه **فصلوات** عليه **عليه السلام** الزاهدين  
 البررة المجاهدين **صلوة** على الشواقب والنعالي **وتدوم** مدح الايام والليالي  
**وبعد** فان الناس في احوالهم مختلفون وفي طبائعهم ودرجاتهم متباينون  
 وعلى مقاديرهم يكرهون **ومل** حبيب بالديهم **فرحون** **شعر** كل ما عندك من  
 فرح **يرى** العادة فيما قال واعتقدا **فقوم** يدح علما وبره اخرين  
 ويعتبه قومه به فاحزون **واشرف** العلم علم الفقه والاحكام وبيان الخلا  
 والحرام الذي رسخ به دعائم الاسلام **وعلى** به شريعة الامم  
 عليه الصلوة والسلام **ولا** جل شرف علم الفقه وسببه **وفرقة**  
 ودعى الخلق الى طلبه **وكان** العلماء به اجل الانام منقبة واعلامهم  
 درجة وعريته وفضلهم دنيا وماناة **وابرحم** عقلا ورزانه **بلغ** الله المميز  
 الى جنته **وصاف** منهم الباقين بحشده **ولا** اخلى الدين عن ائمتهم ومن  
 في الدارين **حسن** احوالهم **واليوم** تقاصرت لاهل الحق **واشتغل** كل امرئ  
 بما ضره وجهه **وابتلى** بقوم لا يقربون في مؤمن الا ولا ذمة ولا يرفعون  
 برئ حقا ولا حمة **ولهم** حبوا لدمهم **وانقلب** الجحش لظهورهم **وهم**



المان ارضمو ثدي عقيم **وركبوا** من الدهر طهرتهم **وما** رنا الا لعين السهم  
**شعر** روي الحوتان نسوة الحرب بعد ان سمدن به سموا **فرقة** شعور من التوبة  
 بيضا **ورقة** وجوه من البيض سودا **ولما** قدت همتهم بما انتم مع حسن  
 انتم اردت ان اهنر جملة من السائل **واورد** ها محبة عن الممان والدلائل  
 عربية الوضع والاساس قريبة الدرك **ولا** يناس ترغيبا لاهله وذويه  
 وتحريضا للراغبين فيه **بل** تنسيطا لنفسه على مطالعة الكتب ودراسة  
 الاسفار التي ان درست وانت عليه القرب فانتقت احكام الضمان  
 القصار **واورد** عنها في هذا لوراق القصار **وذكرت** كل مسئلة منها  
 في جنسها تبسيرا وتيسيرا **واسئل** الله التوفيق لان امرها وافضل  
 كل نوع منها تفصيلا **وسميت** هذا المجمع جامع القصار **ولرجو** ان يكون  
 وسيلة لدفع الحوان والقصار **فعلت** فيه عمدا لطيب الحديث وما  
 توفيتي الا بانه عليه تركت واليه انيب **في مسأله اخبار الصبي**  
 ذكر في التوازل صبي سمع الاحاديث وهو لا يفهم ثم كبر جان له ان يروي  
 عن المحدث فرق بين هذا وبين ما اذا قرئ على الصبي ملك وهو لا يفهم ثم كبر  
 لا يجوز له ان يشهد **والفرق** ان الصبي في هذا الامر كالبالغ **والبالغ** اذا  
 قرئ عليه ملك **ولا** يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد **واسمع** الاحاديث  
 ولم يفهم معناها جاز له ان يروي **وذكر** السيد الامام ابو طالب يحيى الحسين  
 الحسيني الرضا في جامع الادله في باب الاخبار الاخلاق في قبول رواية  
 من سمع الحديث قبل البلوغ ثم رواه **بعد** البلوغ لان كثيرا من الصحابة  
 رضي الله عنهم كانت هذه حالهم **اما** ما رواه قبل البلوغ فغير مقبول عند  
 الجمهور لان طريق ظهور العلم بجبر الواحد الدليل الشرعي **وعند** القصار  
 الاجماع ولم يثبت ذلك في خبر الصبي **فبقي** ذلك على الاصل الراقي للعمل بالظن  
 ولان النفس لا يشق بعدد قه قالبا **وقال** بعض المتكلمين اذا كان مراحمنا  
 يميز ما يورده قبلت روايته **واذ** على ان ذلك وجد في زمن الصحابة رضي الله عنه  
 لكننا نقول لم يثبت والظاهر عاداتهم خلافة في استحسان التخيير صغير  
 او صغيرا **حتى** ان ملوك التي يجارية بيعها لم يبع ان يشتري منه قبل التوال  
 فان سئل عن حاله فقال انه ما وزن في التجارة فانه يتحري **وان** الصبي

جامع اعظم  
 القصار

جواز رواية  
 عن الصبي

الحديث  
 الذي رواه



عدلا وان لم يقع تحريمه على شيء يبقى مكان على مكان قبل التحريم وكذلك  
لو ان هذا الصغير اراد ان يهب ما التي يد لرحل او يتصدق به عليه  
فيستغني بذلك الرجل ان لا يقبل هبة ولا صدقة حتى يسئل عنه فان قال  
انه ما ذون في الهبة والصدقة فالقاضي يحرم ويبني الحكم على ما يقع  
تحريمه عليه وان لم يقع تحريمه على شيء يبقى مكان على مكان قبل  
التحريم قال محمد بن الله وانما يصدق الصغير مما يخبر به ما تحريمه ووقع  
تحريمه في صادق اذا قال هذا المال مال لي او مال فلان الاجنبى او  
او مال مولاي وقد بحث اليك هبة او صدقة فاما اذا قال هو مالى وقد  
اذن لي ابي ان اتصدق به عليك او اهب لك فانه لا ينبغي له ان يقبل  
وكان الشيخ الامام شمس الاعرج الحلواني رحمه الله يقول الصبي اذا اتى  
بقالا لا يغلو من يشتري منه شيئا واخبره ان امرأته بذلك فان طلب  
فان طلبا لصا بونه وغوى فلا بأس بان يبع منه وان طلبا لثيب او مابا كل  
القبيلان عادة ينبغي ان لا يبع منه هذه الجملة في استحالة الذخيرة وبأى شيء  
منه في مسائل الكراهية ان شاء الله تعالى في الطهارات ذكر القصد الامام بهمان  
الدين في بيان احكام الماء المستعمل في الوضوء اذا دخل الصبي يده في الاناء على فقهه  
اقامة القرينة هل يصير الماء مستوعلا لا ذكر هذه المسئلة في شيء من الكتب  
وقد وصل اليانا ان هذه المسئلة صارت واقعة الفتوى واختلف فيها قري  
الصديق الشهيد حاتم الدين عتي وفتوى القاضي الامام جمال الدين الرغوى  
حالى رحمه الله والاشبه انه يصير مستوعلا اذا كان الصبي عاقلا لانه من  
اهل القرينة وهذه صحيحة مسلمة ومحت عبادة الله متى تدرى بالصلوة اذا بلغ سبعا  
ويضرب عليها اذا بلغ عشرة وذكر فيه ايضا الصبي اذا دخل يده او جالسه  
في كونه ما فان علم ان يده طاهرة يمين جان الوضوء بهذا الماء وان علم انها  
نجسة لا يجوز التوضؤ به وان لم يعلم انها طاهرة او نجسة يستحب ان يتوضؤ بغيره  
لان الصبي لا يتجاسر في نجاسة غالبا ولو قرأ بها جان لان الطاهرة هل وفي  
التجاسة شك وقال عبد القدر المقدسى رحمه الله عليه ان كان مع الصبي  
رقيب فالماء طاهر وطهر وان كان ميسبا في المسكة فالماء مكروه كسرة الحاجة  
المخلوطة وهذا اذا لم يرد به القرينة وانما اذا اراد بالقرينة وقد ذكرناه وفي قوله

القاضي الامام ظهير الدين رحمه الله عليه الصبي اذا جامع بالالفة لا غسل عليه  
وعليها الغسل وعن ابي يوسف رحمه الله انه يوجب الغسل على من يترك قال  
الفتية ابو الليث بن يحيى قوله عندي والصبية اذا كانت لا تفتنى بغير  
الفاصل اذا نزل وفي المحيط والذخيرة غلام بن عشر سنين جامع امرأة ابنة  
فعلها الغسل لوجود التيب في حقها وهو توارى الخشفة بعد توجبه الخطاب ولا  
غسل على الغلام لعدم الخطاب الا انه يؤمر بالغسل تخلقا واعتيادا  
ولو الرجل بالغسل المرأة صغيرة يجمع مثلها فعلى الرجل الغسل والغسل  
عليها والابلاخ في الصغيرة التي لا يجمع مثلها لا يوجب الغسل هكذا ذكر  
في الاجناس وذكر في شرح الشافى في كتاب الحدود ان عليه الغسل وان  
لم يترك وفي الجنب الصبي اذا تحفد في صلوة ذكر في النوادر انه لا يفسد  
الوضوء لان فعل الصبي لا يوصف بالجناية فيعمل فيه بالقياس وفي قوله  
ظهير الدين رحمه الله الصبي اذا تحفد في الصلوة قبل بانه لا ينقض وضوءه و  
يفسد صلوة وفي المحيط اذا نسي كونه في الصلوة ثم فقهه قال شذاد  
قال ابو حنيفة رحمه الله يفسد صلوة ولا يفسد وضوءه لان التثنية  
وردت في البقطان وهوليس في معنى المبتقط وقال الحاكم  
الكعنى والفتية عبد الواحد رحمه الله يفسد الوضوء والصلوة لوجه  
الفتية في الصلوة وفي فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله الصبي اذا تحفد  
في الصلوة قبل بانه لا ينقض وضوءه ويفسد صلوة وفيها ايضا الطفل  
اذا قاء على ندى امه ثم امتصه ثلاث مرات ظهر وفي الجنب حتى ارتفع  
من امه ثم قاء فاصاب ثيابا لام ان كان ملاء فيه فهو نجس فاذا زاد على  
قدرة الدم ينجس بوجوه الصلوة وروى الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله انه  
لا ينجس ما لم ينجس لانه لم يتغير من كل وجه وكذا ذكر في غريب الرقبة لابه  
حنيفة رحمه الله وهو الصحيح وان كان اقل من ملاء فيه فليس ينجس اعتبارا  
بالبالغ وفي المسقط متى بلغ السن جلس جرح المصلى وعليه نجاسة كثيرة  
لم يفسد صلوة ورايت في موضع آخر الصبي اذا كان ثوبه نجسا او هو  
نجس على جرح المصلى وهو مستعمل او الحام الجنب اذا وقع على امر المصلى  
وهو يصلى كذلك عجزت صلوة وكذا الجنب او المحرم اذا جلد المصلى

صبي ان ينجس من اية

صبي ينجس على

الصبي اذا كان ثوبا

نجسا



وانما جازت صلوة لان الذي على الصلوة مستعمله فلم يصير المصلي حائلا للنجاسة  
 ولواخذ الطير وادخله في كتفه لم تجز صلوة. ولو صلت امرأة ومعهما صبي يعني  
 حاملة للصبي جازت صلواتها ولكنها مسنة لانها اشتغلت بالسير من اعمال  
 الصلوة وفي الحديث اذا صلت ومعهما صبي تركته ان مضى الذي ولم ينزل منه لبن  
 لم تصد صلواتها وان نزل فصدت صلواتها. وكذا الرطت ونحوها قبلها اولها  
 بنهوه فصدت صلواتها. وفي عيون السائل امرأة صلت ومعهما صبي ميت والآن  
 لم تسجد فصلواتها فاسد على ولم يغسل لان الفصل انما يظهر الميت الذي كاه  
 وكذلك ان استعمل ولم يغسل وان غسل فصلواتها تامة. وفي لها راحة الحيط قبل نزع  
 الاغتسال كره بعض مشايخنا رحمه الله وضع المصحف والرفع الذي عليه القرآن الى الصلوة  
 وعامة مشايخنا رحمهم الله لم يمد يداها لانهم غير مخاطبين بالقنوت. وفي كتاب  
 نعيم القرآن وادنى السن الذي بلغه الصبي واحتمل كان بالغاً تمام اثنتي عشرة  
 سنة وادنى السن الذي اذا بلغت الصغيرة وثبت الدم كان حقيقاً سبع سنين  
 وهو قول محمد بن مقاتل وعليه اكثر المشايخ رحمه الله. وقال ابو نصر بن عليم  
 رحمه الله بنت ست سنين اذا رأت الدم وتماذى بها ثلاثة ايام ولم يكن نزول  
 عرافة يكون حيضاً ومنهم من قرره سبع سنين وقرره ابو علي الدقاق باثني  
 عشرة سنة والفتوى على ما قاله محمد بن مقاتل رحمه الله في مسائل الصلوة  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروا صبيانكم بالصلوة اذا بلغوا سبعاً واثني عشر  
 عليها اذا بلغوا عشر. وذكر الذي روى في مسائل القرآنة في الصلوة وغير الصلوة  
 من صلوة الملتقط اذا بلغ الصبي عشر سنين مضى لاجل الصلوة باليد لا بالخطب  
 ولا يجاوز الثلث وكذا المعتم ليست له ان يجاوز الثلث. قال عليه السلام  
 لم من المعتم اتيك ان يضرب في الثلث فأتك اذا ضربت فوق الثلث اقصوا  
 الله منك وذكر الخيرة اذا اذن صبي لا يعقد او يجوز بياض ما هو المقصود  
 وهو الاعلام لا يحصل باذنها لان الناس لا يعقبون بياض غير العاقل فهو  
 وصوت القير سواء وذكر في الموطأ شيخنا الاسلام ابو بكر رحمه الله صبي صلي  
 العشاء وهو ابن اربع عشرة سنة ثم نام فاحتمل فأنشده قبل ان يذهب  
 وقت العشاء لا يجزيه ما صلى عن عمر بن الخطاب عليه الصلاة والسلام وعنده الشافعي  
 رآه لا اعادة عليه قياساً على المسافر اذا صام رمضان في سفره وقياماً مع الصلوة

مطلق  
 اخذ الطير وادخله  
 مطلق  
 امرأة في حياض  
 طنت  
 مطلق  
 قبلها رجليها  
 قبلها رجليها  
 مطلق  
 ومعهما صبي  
 ميت  
 مطلق  
 وضع المصحف والرفع  
 الذي عليه القرآن  
 الى الصلوة  
 مطلق  
 اذا بلغ الصبي عشر سنين  
 مطلق  
 ليس للمعتم ان يضرب  
 اقبى فوق الثلث  
 مطلق  
 اذا اذن الصبي  
 لا يعقد  
 مطلق  
 صلى العشاء ثم نام  
 واحتمل فأنشده  
 ان يذهب

اذا عقد زكوة ماله حلالاً من المحرم وقتنا ادى الواجب قبل وجوب سبب الوجوب فلا يجوز  
 قياساً على البائع اذا ادى لظهر قبل الزوال بخلافه المسافر لا وجوب سبب الوجوب  
 في حقه بدليل انه يلزمه القضاء. واما الصبي فوق الصلوة ليس بسبب  
 في حقه الوجوب بدليل انه لا يلزمه القضاء. ثم فرق بين هذا وبين الصبية  
 اذا اخافت في آخر الوقت حتى حكم بيلوغها لا يلزمها الصلوة وههنا  
 يجب على الصبي الصلوة اذا ادرك شيئاً من الوقت وذلك لان الحيطان اذا  
 ملء على البلوغ اسقط الصلوة. فاذا قارب البلوغ او كان ينوي الوجوب فاما  
 ههنا فلم يقارب بلوغ الصبي ينوي الوجوب فوجب عليه الصلوة. وذكر في الد  
 الملتقط والصغيرة الحرة ان تصلي بغير قناع والاحسن ان تصلي بقناع وذكر  
 في التجنس جواز صلوة الصغيرة بغير قناع استحساناً لانه لا خطاب معها الصبية  
 ذكر الحاكم والاحسن ان تصلي بقناع لانها انما تؤمر بالصلوة للفقوة فتؤمر  
 بما وجب يجوز ادائها بعد البلوغ. وذكر في صلوة فتاوى القاضى الامام طهري الدين ا  
 الصغيرة جداً لا تكون عورة لا باس بالنظر اليها والمس والاصل فيه ما روى  
 عن النبي عليه السلام انه كان يقبل زينة الحسن والحسين نضر في سفرهما  
 وروى انه يأخذ من احدهما فيجره والصبي يضحك وذكر في الفصل الثاني  
 من صلوة الرجعية اذا اقتدى بالبالغ بالصبي في التطوع هل يصير شافعاً  
 حتى يجب عليه القضاء قال بعضهم لا يصير شافعاً وقال بعضهم  
 يصير شافعاً حتى يجب عليه القضاء والبيع هو الاول وهو نظيراً قد  
 القارى باللاتي وذكر في التجنس اما الصبي البالغين في التزوج حتى  
 بعض المشايخ والمختار عند مشايخنا ما رواه القاضى انما لا يجوز لان  
 نقل بالبالغ مضمون ونقل الصبي غير مضمون فيكون بناء الفتوى على الا  
 اضعف وسئل المستفتى رجع لما جان ايمان الصبي فلما اذا لا يجوز امامته  
 قال لان ايمانه اخبار بان الله واحد والصدق في خبره مقبول كما اذا  
 قال هذا ايمان وهذا يوم الجمعة وصلواته ايجاب وحريص من اهل الايمان  
 وذكر فيه ايضا لو مضى صبي ثرى امرأة نقل ان خرج الدين فصلواتها فاسد  
 وان لم يخرج فصلواتها تامة لان في الوجه الاول ضارفة مرسومة والارضاء  
 على كثير وفي الوجه الثاني لا. وذكر في الملتقط الصبي الذي يعقد اذا



اذا قرأ آية السجدة امرأة وان لم يسجد لم يكن عليه العقاب وفي التجديد لو تلا آية  
السجدة في نومه فسمع منه رجل يلزم السجدة كما لو سمع من البقطان قال  
شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله هكذا ذكر في فتاوى القاضى الامام  
المحلل في رحمه الله وقد قرأنا على شيخنا منهاج الشريعة رحمه الله ان من سمع  
القرآن مكتائما او المجنون لا يلزمه السجدة لان السجدة تلاوة مصححة  
وصحة التلاوة بالتخمين ولو اخبر هذا التائم بعد ما استيقظ انه قد قلده  
آية السجدة لا تلزمه السجدة وهو الصحيح وكذا لو قرأ عند نائم فانتبه  
فاخبر بذلك فهو على هذا وفيه ايضا صبي ونصراني خرجا الى مسير ثلاثة  
ايام فلما رايا يومين اسم النصراني وبلغا الصبي فان النصراني يقصر الصلوة  
فيما بقي من سفره والصبي يتم لان نيته النصراني للشف كانت صحيحة فصار  
مسافرا من وقت خروجه ونية الصبي كانت فاسدة لانه ليس من اهل  
وفي فرائد القاضى ابي على التقي رحمه الله الكافر اذا اسلم هو مسافر  
بينه وبين وطنه اقل من ثلثة ايام يكون حكمه حكم المقيم يصلي اربع ركعات  
وكذلك الصبي يكون مسافرا بغير ابيته ثم يبلغ يعني كلاهما يصلي اربع ركعات  
وهو اختيار القاضى الامام فخر الدين رحمه الله هكذا افق في طريق الحج وقال  
بعض المشايخ رحمه الله الذي اسلم يصلي ركعتين والذي يبلغ يصلي اربع ركعات وهو  
اختيار القاضى الشهيد رحمه الله وقال بعضهم لا بد كلاهما يصليان يصلي  
ركعتين الحائض اذا ظهرت وبينها المقصود اقل من ثلثة ايام تصلي اربع ركعات  
ورأت في فرائد شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله سئل عن صبي وحائض  
وكافر خرجوا الى السفر فلما اتوا من المقصد اقل من مسير السفر اسلم الكافر  
وظهرت الحائض وبلغا الصبي من يقصر ومن يتم اجاب رحمه الله الصبي يتم والكافر  
والحائض يقصرون والله اعلم وفي الزخيرة صبي خطب يوم الجمعة  
وله مشور وصلى بالناس بالغ جاز كما ذكر في فتاوى اهل خوارزم وذكر  
في فتاوى القاضى الامام فخر الدين رحمه الله لو خطب الصبي اختلف المشايخ فيه  
والخلاف في صبي يعقل وذكر في المتن عن محمد رحمه الله في النصراني  
اذا استوفى فاسم ليس له ان يصلي بالناس وكذا الصبي اذا استوفى فاسم  
بلغ يحتاج الى تقليد جديد وفي العبد رايان وشيخ الاسلام برهان

في خطبته  
صبي يعقل

الدين رحمه الله السلطان المولى اذا كان صبي فبلغ حد بلوغ سلطانا ام يحتاج  
الى تقليد جديد اجاب يحتاج الى تقليد جديد وذكر في التجديد سقط  
لا يصلي عليه بالاعتناق وفي قوله اختلاف والمختار ان يفسد و  
يدفن ملفوفا بحرقه وذكر في الملحق وقال محمد رحمه الله وبسحق وذكر  
في الزخيرة اذا ولد ميتا لا يفسد ولا يصلي عليه كذا ذكر في مختصر الحاكم وذكر  
في شرح الطحاوى اذا خرج اكثر الولد حيا ثم مات يصلي عليه والا فلا  
سواء خرج من جانب الرأس او من جانب الرجل وفي شرح احمد رحمه المولود  
لا يجلو اياه وان ولد حيا او ميتا فان ولد حيا يفسد ويصلي عليه ويرث  
ويورث وبسحق وان ولد ميتا لا يفسد في رواية الكرخي رحمه ولا نصلي  
عليه ولا بسحق ولا يورث ولا يرث وعن محمد رحمه الله بسحق وفي  
الهداية اذا بسق صبي مع احدا يورث فان لم يصلي عليه لانه تبع لهما  
الا ان يقر بالاسلام وهو يعقل لانه صح اسلامه احتجنا ويلم  
احدا يورث لانه يتبع خيرا لا يورث بينا وان لم يسب مع احدا يورث يصلي عليه  
لانه ظهرت تبعيته الدار فحكم بالاسلام كما في اللقيط الصبي والمجنون  
اذا استشهد يفسد عند حفيضة رحمه الله وعندها لا يفسد وهو  
معروف وذكر في شرح الطحاوى الصبي اذا غل الميت جاز ولا حق  
للنساء والقبيلان والمجانين في الصلوة على الميت وعلى في شرح المختصر  
فقال امام في الصغار فلا لانه لا فرض عليهم فلا معنى لتعلق الولاية  
بهم ولان النساء فليس من اهل هذه الصلوة فلا يعتد بهن فيها  
وذكر في شرح الطحاوى لا بأس بان يحمل الصغير رجل على يديه وتلاوته  
على ايديهم والمراهق في حق التكفين كالرجل ولا بأس بتكفين الصبي في  
ثوب واحد ويكره تكفين الانثى في ثوبين وذلك المراهقة ولا بأس ما  
بتكفين القبيته في ثوبين لان الكفن كونه بعد الموت فيعتبر بحالة الحيوة  
وذكر في التجديد صبي حمل في سقط على دابة فصلى عليه لم يجز صلواتهم  
كالبايع والغتوى على هذه الرقاية وان جازت في رواية اخرى واذا اجتمعت  
جنارة الرجل والصبي والمرأة يجعل الرجل ثوبا الى الامام والصبي ثوبا  
والنساء ثوبا الى القبلة هكذا روى عن علي وابن مسعود وابن عمر رضي عنهم



وان اجتمع الرجل الحر والمملوك كيف ما وضع جاز على ما هو الرأى وان اجتمع عبد  
وامرأة فالعبد على الامام والمرأة خلفه وان اجتمع مبيى حر ومملوك ذكر في الجرد  
انه يقدم الصبي الحر على العبد وهذا على رواية ابي حنيفة رحمه الله اما على  
ظاهر الرواية في الرجل الحر والمملوك كيف يوضع جان الصبي اذا ام في صلوة  
للنارزة ينبغي ان لا يجوز وهو الظاهر لانها من فروض الكفاية وهو ليس  
من اهل اداء الفروض ولكن يشك في صحة السلام اذا سلم على قوم مرة صبي  
جواب السلام وينظر في الكراهية وذكر في فتاوى الطهريّة اذا اراد الزوجان و  
المرأة حامل فوضعت الولد ثم مات الولد لا يصلي عليه وحكم القتل عليه بخلاف  
حكم البرات وهل لا طفل السؤل في القبر **روى الشيخ** عن ابن عباس رضى الله  
يسئلون عن الميت الاول واما جواب الاطفال عن ذلك فعلى قياس قول  
ابي حنيفة رحمه الله يتوقف في جوابهم فان ابا حنيفة به توقف في امر الاطفال  
وذلك ذلك توقف في جوابهم **اما على مذهب من قال** انهم خدام  
اهل الجنة فكان جوابهم على الصواب على ما كان في الميثاق الاول واما  
في موضع المراهقة اذا صلّت بغير قناع لا تعبد ولو صلّت عرباية تعبد وفي  
كل موضع تعبد بالباغاة الصلوة ترى تعبد على سبيل الاعتياد وذكر  
في فتاوى القاضى الامام الصبي اذا ادرك في وقت الصلوة لزومه فرض الوقت  
ولو صلى في اول الوقت ثم ادرك في آخر الوقت اعاد الصلوة جارية لم تحض  
وقد راهقت وقد قامت في نصف فسدت صلوة من يجنبها استحسانا اذا  
نوى الامام امامتها واذا صلّت وقد راهقت بغير قناع لا تؤمر بالاعادة  
استحسانا وان صلّت بغير وضوء تؤمر بالاعادة بطهارة الامام اذا احدث  
يوم الجمعة بعد ما خطب فامر صبيّا او معنوا او كافرا او امرأة تقضى  
بالتاس فامر مؤلا رجلا لم تجز ولو لم جنباً فامر غيره اجزاهم **امرأة معها**  
صبي ميت ان لم يكن استعمل فصلواتها فاسدة عندنا ولم يغسل وان كان  
قد استعمل ولم يغسل فذلك وان كان قد غسل جازت صلواتها والمحتج  
لها ان تصلى على هذه الحالة **في مسائل تنكح** ذكر القاضى الامام ابو جعفر  
الشافعى روى في جملة النكح لا يجب في مال الصبي عندنا وعندنا  
الشافعى روى يجب بما عجب على البالغ ولا خلاف ان الايمان لا يجب على الصبي

ولكن اذا اسلم بغير اسلامه وعند الشافعى روى لا يصح ولا خلاف ان يجب  
عليه الصوم والصلوة والحج والمهاد ولا خلاف ان نفقة زوجته والديه و  
مما يملكه يجب في ماله ولا خلاف ان اذا كان للصبي ارض عشر او حراج يجب عليه  
العشر والحراج لان العشر والحراج يجبان في الارض والزكوة يجب في الذمة  
**واما صدقة الفطر** فقد قال ابو حنيفة وابو يوسف والشافعى رحمهم الله  
انها يجب في مال الصبي وقال محمد بن محمد بن فرج رحمه الله لا يجب في مال  
الصبي ولا على الاب اذا كان للصبي مال وان لم يكن له مال يجب على الاب  
بالاتفاق ويأتى جنس هذا بعد ان شاء الله تعالى وذكر في الملحق اذا  
وقع الزكوة الى الصبيان برسم العبدى او لم يشر بشيء او دفعها الى من يملك  
باكثر او علاناً لا يابى شيئاً يجوز عن الزكوة الا اذا نص على التوقيف  
وكذلك صدقة الفطر ولقد كانت المنزورة وذكر في الزينة لا يجوز ان يعطى  
من كونه ولد غنى اذا كان صغيراً وان كان كبيراً جاز الدفع اليه هكذا ذكر  
القدرى روى روى وفيه في شرح الجامع الصغير لبعض مشايخنا على قول ابي حنيفة  
روى يجوز الدفع الى اولاد الغنى اذا كانوا فقراء صغاراً كان الاولاد او كباراً  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز الدفع الى الكبار ولا يجوز  
الى القصار قلت ولودعت المرأة زكوة مالها ولودعها وهو صغير فقير  
لا يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله كانت المسئلة واقعة الفتوى على قولهما  
لا شك انه يجوز وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله ان قيل لا يجوز فله وجه  
وان قيل يجوز فله وجه ايضا وفي فتاوى الطهريّة لودع زكوة ماله الى  
صبي فقير ان كان يعقل يجوز وكذا لودع الى معنوه يجوز والى مجنون  
لا يجوز وذكر القاضى الامام فخر الدين رحمه الله ولو قبض الصغير وهو  
مراهق جاز وكذا لو كان يعقل القبط بان كان لا يرى به ولا يجزع عنه  
ولودع الى معنوه فقير جاز ولو وقع الزكوة الى مجنون او صغير لا يعقل فذبح  
الصغير الى ابي ابي وصيه قالوا لا يجوز والاب والوصى يقضيان الصدقة  
للصغير والمجنون او من كان في عياله من الاقارب والاجانب الذين يعولونهم  
او الملنق يقض للقط ولودع زكوة ماله الى رجل وامرأة بالاداء فاعطى الرجل  
ولد نفسه الكبير او الصغير وامرته وهم محايج جاز ولا يسك لنفسه شيئاً وفي



الزخيرة اذا كان القيل يعول صبيا فجعل بكسوه ويطعمه ولبس ويحتسب بما  
 يأكل عنده ويكسوه من زكوة ماله لا شك ان الكسوة يجوز بطريق القيمة  
 لوجود ركنه وهو التحليك واما الطعام فايده اليه بيد يجوز بطريق  
 القيمة ايضا لما قلنا وما يأكله معه بطريق الاباحة والتحكين فعلى قول  
 ابي يوسف رحمه الله يجوز بطريق القيمة ايضا وعلى قول محمد رحمه الله لا  
 يجوز ذكر قول ابي يوسف رآه في نوادر هشام **وقال** في الزيادات  
 فمن وجب عليه الزكوة فاشترى طعاما ودعا الساكين وغذاهم وعشاهم لم يجز  
 ذلك من زكوة ولم يملك فيه خلافا **قال الشيخ** ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله  
 عندي ان هذا قول محمد رحمه الله اما قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله  
 فيجوز فكانه قاس الزكوة على صدقة الفطر فان في صدقة الفطر لا طعام  
 جاز عنده ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله **واذا فرض**  
 القاضي النفقة لذوي قرابته فجعل بطههم تلك النفقة ينوي من زكوة  
 ماله فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله يجوز خلافا لمحمد رحمه الله **وذكر في الفتاوى**  
 الظهيرية يجب العشر في ارض الوقف وارض الصبي والمجنون والمكاتب والمأذون  
 والمديون وذكر في زكوة الهدية في اقرب باب الزروع والثمار وفي ارض  
 الصبي والمرأة الثقلبي ما في ارض الرجل الثقلبي يعني العشرة المضاعفة  
 في العشرية والمراجح الموحدة في الخراجية لان المستخرج جرى على تضعيف الصدقة  
 ومن المونة المحضة ثم على الصبي والمرأة اذا كانا من المسلمين العشر فيضيق  
 ذلك اذا كانا منوم ويجب على الرجل صدقة الفطر عن اولاده الصغار لان  
 السبب رأس من مونة وهي عليه **وهذا** اذا لم يكن للصفار مال فانه كان لهم  
 مال يؤدى من مالهم عنده ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد  
 رحمه الله لان الشرح اجراها على المونة فاشبهت النفقة كذا في الهدية واما  
 الجدة حال عدم الاب فله يجب عليه صدقة الفطر الصغير على ظاهر الرواية لا يجب  
 وعلى رواية الحسن رحمه الله يجب ههنا ابراج مسائل على الراتبين احدهما  
 والثانية الجبر على الاسلام تبعاً للجد والثالثة جبر الولاء والرابعة  
 الرقبة للقرابة وقد عرفت في سائر الهداية وذكر في التحفة لو كان الاب لكنه  
 فقير ولجدة غنى لا يجب على الجدة في الرقيات كلها لانه لا ولاية للجدة حال

قيام الاب وان كان يجب عليه المونة وعند الشافعي رحمه الله يجب ولا يجب على  
 على الوصي وان كان له ولاية لانه لا يجب عليه المونة وكذلك لا يجب على  
 الابن صدقة فطر الاب وكذلك الزوجة على الزوج وعند الشافعي رحمه الله  
 يجب لان عنده تنهى على المونة لا غير ونحوها على المونة والولاية ولو كانت  
 الاب الفقير مجنوناً يجب صدقة فطره على ابنه بالاجتماع لوجود الولاية و  
 المونة جميعاً **والصبي** اذا بلغ مجنوناً لا يسقط صدقة فطره عن الاب  
 واذا بلغ عاقلاً ثم جن او عته لا يجب صدقة الفطر كذا ذكر في باب ذنا الصبي  
 من ما دون الشيخ الاسلام ابي بكر رآه **وفي الشافعي** الظهيرية الصغير  
 عبيد للخدمة فالاب يؤدى صدقة فطر عبيده من ماله يعني من مال الصغير  
 وذكر في فصل صدقة الفطر من صوم الزخيرة اذا كان للولد الصغير مملوك  
 وللصغير مال سوى المملوك فعند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله يؤدى  
 عن عبيد الصغير كما لا يؤدى عن الصغير من ماله وعند محمد رآه لا يؤدى  
 من مال الصغير كما لا يؤدى عن الصغير من ماله ولو لم يكن للصغير مال سوى  
 العبد لا يجب على الاب صدقة فطر مملوك الصغير كذا ذكر محمد رحمه الله  
 في الاصل وهذا الجواب لا يشك على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله  
 لانه عندها صدقة فطر الصغير باعتبار المونة والولاية جميعاً حتى لا يجب  
 الاب صدقة الفطر عن الصغير اذا كان للصغير مال لعدم المونة وقد  
 انعمت المونة ههنا ايضا لانه يجب على الاب نفقة مملوك الصغير وانما  
 يشك على قول محمد رحمه الله لانه اوجب على الاب صدقة الفطر على الصغير  
 اذا كان للصغير مال وقام هذا يعرف في الزخيرة في هذا الموضع وذكر فيها  
 ايضا اذا كان للمجنون مال فصدقة الفطر في ماله عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 رحمه الله وان لم يكن له مال فصدقة الفطر على الاب **وروي عن محمد**  
 رحمه الله فيمن بلغ مجنوناً ان صدقة الفطر على ابيه وان كان فقيراً ثم جن  
 لم يجب على ابيه وذكر في نوادر هشام رآه ان من جن في صغير فلم يزل  
 مجنوناً حتى ولد له لم يكن عليه صدقة الفطر عن ولد **وقال الشيخ**  
 الامام ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله عندي ان على قول ابي حنيفة وابي  
 يوسف رحمه الله تلزمه فطرته كما تلزمه عن عبيده وعند محمد رحمه الله

من مال الصغير  
 صح



لا تلزم فطرة ولد كما لا تلزم فطرة عليك **في مسائل الصوم** ذكر في فتاوى  
 التفتي رحمه الله سئل عن صبي مبطون يخاف عليه موتة بهذا الداء وله  
 خليل يزعم الاطباء ان الطير اذا شرب هذا الداء يبرأ هذا الصغير  
 وذلك في شهر رمضان هل يباح لها الاططار بهذا العذر قال نعم  
 اذا كان الاطباء بصراء بذلك **وذكر** التفتي في الاصل ان طهيرا الذي رحمه الله  
 ان هذا يحصل على الطبيب المسلم وذكرا الكافر حكم شرعي في الصلوة بالقيم  
 فوجد له كافر عطاء الماء فانه لا يقطع الصلوة بعد غرضه انما والصلوة وكذا  
 في الصلوة **وفي محضر القدوري** والعيادة والمرض اذا خافنا على نفسهما  
 او على ولدهما افطرا وقضتا ولا فدية عليهما وذكر في الملحق الصبي  
 اذا بلغ في يوم من رمضان خليل عليه قضاء ذلك اليوم **وفي الفتاوى** ا  
 الطهيرة صبي بلغ قبل الزوال او مضى في اسلم ونوب الصوم قبل الزوال  
 لا يجوز صومها غير فرض عن ان الصبي يكون صائما عند تطوع بخلاف الكافر  
 لغدا لا اهلية في حقه وهذا الى يوم حرامه ان صوم الصبي يجوز كفرض  
 وقبل جوابه في الكافر كذلك واليه اشار في التفتي ثم في طاهر الرقابة  
 فرق بين هذا وبين المجنون اذا افاق في نهار رمضان قبل الزوال ولم يكن  
 اكثر شيئا فتوى النعمان عن كفرن لان المجنون اذا لم يستوعب كان بمنزلة  
 المرض والمرض لا يباح في وجوب الصوم بخلاف الصبي والمريض والكفر لا  
 منافية للصوم ولما سلم التفتي في غير رمضان قبل الزوال ونوب  
 صوم التطوع كان صائما عند ابي يوسف رحمه الله حتى لو افطر بلزمه  
 القضاء بخلاف الزفر رحمه الله **وفي محضر القدوري** اذا بلغ الصبي اوام  
 الكافر في رمضان لم يلزمها قضاء ذلك اليوم واستثا بقيقة يومها  
 وصا ما بعد ولم يقض ما مضى **صبي** سافر وبلغ بنية وبينا  
 المقصد اقل من مسيرة الشرف هل يجب عليه الصوم ام يكون سافرا ذكرنا  
 حكمه في سائر الصلوة وفي تنفقات صوم فتاوى الطهيرة لا يقبل شهادة  
 الصبي المراهق على حاله في رمضان ويقبل شهادته العبد والمرأة **وفي**  
 شرحها التفتي في آخر قدر القرآن من كتاب الصلوة الصبي اذا افسد صومه  
 لا يقضى له بلحقة في ذلك مشقة بخلاف الصلوة فانه يؤثر بالاعادة لانه

يلحقه مشقة **في مسائل الحج** ذكر في الفتاوى امام في الدين حج في فتاوى آه اذا  
 حج الرجل باهله وولد الصغير فالواحد محرم عن الصغير من كما اقرب اليه حتى  
 لو اجتمع والد واخ محرم عند الوالد وذا الاخ **وفي** الزخيرة قال  
 محمد رحمه الله في الاصل الصبي الذي حج له ابو يقض الناسك ويرى الجبار  
 وانه على وجهين الاول اذا كان صبي لا يقبل الاداء بنفسه وفي هذا  
 الوجه اذا احرم عند ابو جاز وان كان يقبل الاداء بنفسه يقض  
 الناسك كلها يقبل مثلما يفعل المبالغ ولو ترك هذا الصبي  
 بعض اعمال الحج نحو الرمي وما شبهه لم يكن عليه شيء قال في الاصل  
 ايضا فكل جاب عرفته في الصبي محرم عند الاب فهو الجواب في  
 المجنون ثم الاب اذا احرم عن ابنه الصغير واركب بعض مخطورات  
 الاحرام لم يلزمه بسبب احرام الصغير شيء كذا في الزخيرة **واذا** ابلح الصبي  
 او اسلم التفتي في وقت لا يقدر على الحج ثم مات ذكر في اختلاف زفر  
 ويعقوب برهما الله انه لا يجب الحج على قول ابي يوسف خلافا لفرجها  
 الله وروى عن ابي يوسف روايتان وقيل عن ابي حنيفة رحمه الله في هذا  
 روايتان ايضا وكذلك هذا اذا اصاب مالا واستهلكه اهلك ثم  
 اصاب مالا في وقت على يقدر على الحج والا فله ان لا يجب وعليه  
 انفسه وفي التواد والبالغ اذا جاز بعد الاحرام ثم ارتكب شيئا من  
 المخطورات فان عليه فيه الكفارة **فرق** بينه وبين الصبي والفرق ان  
 احرام المجنون قبل ان يحسن كان صحيحا لا زما بخلاف احرام الصبي وهذا  
 المسألة في آخر حج الزخيرة **وفي فتاوى الطهيرة** الصبي اذا حج مع كافر  
 لا سبب ذلك عن حجة الاسلام ويلزمه الاعادة وكذا العبد اذا  
 حج ثم اعتق يلزمه الاعادة **وكذا** الكافر بخلاف الفقي مقي حصل  
 هنا لك ثبت الاستطاعة فثبت الوجوب بخلاف العبد لانه لم يثبت  
 الاستطاعة لان للمولى ان يمنعه **وفي** ارباب قدر العادة من كتب  
 الصلوة من شرح الطحاوي المراهق اذا احرم للحج او للعمرة لا يؤمر بالضي  
 وكذا الواقفها لان بالمضي عليها بلحقة مؤنة من جهة المال ولو تنازل  
 مخطورة احرامه لا يلزمه شيء **ولو** افسد الصوم والحج لا يقضى لانه يلحقه



في ذلك مشقة بخلافه فالصلوة فائدة لا يلحقه مشقة • وفي فتاوى القاضي  
 الامام محمد بن حنبل رحمه الله عليه لو اهرم العبد قبل العتق ثم جدد الاحرام  
 بعد العتق وجح لا يجزيه ذلك عن حجة الاسلام بخلاف الصبي  
 لان الاحرام الصبي لم يكن لازما فجعل ذلك كانه لم يكن ولا كذلك  
 احرام العبد لانه من اهل الالتزام فلا يعتبر بمجديده • وفيها ايضا  
 لو خرج الصبي الى الحج فبلغ في الطريق قبل الاحرام ثم اهرم وجح جازع  
 حجة الاسلام وكذا لو جاوز اليقات بغير احرام ثم احتلم بمكة  
 واهرم من مكة اجزاه عن حجة الاسلام ولم يكن عليه بجائزة التنا  
 بغير احرام شئ لانه لم يكن من اهل الحج ولا من اهل الاحرام عند  
 المجاوزة فلو اهرم قبل ان يحتلم ثم احتلم قبل الوقوف بعرفة وجح لا يجزيه  
 عن حجة الاسلام ولو احتلم ثم رجع الى اليقات قبل ان يهرم ثم  
 اهرم بحجة الاسلام وجح يجزيه عن حجة الاسلام • وكذا لو لم يرجع  
 الى اليقات بعد الاحتلام وجحد الاحرام بعد البلوغ قبل الوقوف  
 بعرفة وجح يجزيه عن حجة الاسلام ولولاه لم يجدد الاحرام بعد البلوغ  
 ومضى في حجه لم يكن ذلك عن حجة الاسلام ولو بلغ الصبي فحضر  
 الوفاة واروى بان حج عنه حجة الاسلام جازت وعتقه عندنا وجح  
 عنه • وكذا انصر الى اذا اسلم قبل وقت الحج واروى بان حج عنه  
 هذه الحجة • وفي فتاوى قاضي خازن والمرأة لا تحج الا بمهر والمهر الزرع  
 ومن لا يجوز مناكحته على القامد برضاع او صهرته فان كان محرما صبيها  
 لا يحتمل لا عبادة له وكذا المجنون الذي لا يفقه • اما الحر والعبد  
 والزنى فسواء في الحرمة قال القدرية رحمه الله في شرحه الا انه يكون  
 المحرم محسوبا يعتد باباحته مناكحته فلا تسافر معه وفي شرح شرح  
 الطحاوي رحمه الله والحرية والبلوغ من شرائط الحج • وكذا الاسلام  
 لقوله عليه السلام ايمان عبيد حج ولو عتق فعليه حجة الاسلام اذا  
 اعتق وايمان حج ولو عتق فعليه حجة الاسلام اذا بلغ وايمان  
 اعترى حج ولو عتق فعليه حجة الاسلام اذا هاجر بعني قبل الاسلام  
 واراد بالاعترى الكافر وبالحج الاسلام وذكر فيه ايضا ويبنى

لو كان من اهرم من صبيان ان يحرقه ويغسله ويلبسه ثوبين اذا روي آد  
 ويجنبه ما يجنب المحرم في حرمة فان فعل شيئا من محظورات الاحرام  
 لا يشق عليه ولا على وليه لاجله لان الصبي غير مخاطب ولو افسد  
 فلا قضاء عليه • وكذا اذا اصاب صيدا في الحرم فلا شئ عليه  
 لانه حق الله تعالى والصبي غير مؤاخذ بحق الله تعالى وهذا  
 بخلاف العبد فان العبد اذا اهرم ثم تناب وشيئا من محظورات الاحرام  
 فانه ينظر ان كان قما يجوز فيه الصوم يكفي بالصوم وان كان قما لا يجوز  
 فيه الصوم وانما يجوز فيه الدم لا غير ولا الهطام فانه يكفر ذلك  
 بعد العتق ولو فعل في حالة الرق لا يجوز ولو فعل عنه مولا  
 او غيره بامر او بغير امر لا يجوز **في سائر النكاح** الصغير والحقبة  
 اذا تزوجا انفسهما بغير اذن الولي توقف ذلك على اجازة الولي •  
 فان اجاز جاز ولهما الخيار اذا كان المهر غير لاب والمهر  
 والصبي اذا تزوج امرأة ثم بلغ او باع شيئا ثم بلغ لا ينفذ ذلك الا  
 باجازته بعد البلوغ • ولو تزوج امرأة او باع ماله ثم اذن له الولي  
 فاجاز ذلك العقد جازا سخانا • كذا ذكر في الرخية وفي فتاوى  
 قاضي خان الصبي المراهق اذا تزوج بغير اذن وليه امرأة ودخل بها  
 فبلغ لاب فرة نكاحها قالوا لا يجب على الصبي حدة ولا عقد اما العقد  
 فلمكان الصبي • واما العقد فلا تنها انما تزوجت نفسها مع علمها  
 ان نكاحه لا ينفذ فقد رضيت بطلان حقه • وذكر في المنقط ولح  
 غير الاب والمجد تزوج الصغير من غير كف فادكتها الصبية فاجازت  
 لا يجوز وكذا غير الاب والمجد اذا نقص عن مهر شلها نقصانا فاجازت  
 لا يجوز حتى لو اجازت بعد البلوغ لا ينفذ • وفي فتاوى صاحب المحيط  
 صبيته تزوجت نفسها من كف وهي معتلة النكاح ولا ولي لها  
 فالعقد يتوقف على اجازة القاضي فان كان في موضع لم يكن فيه  
 قاضي اذا كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك البلدة ينعقد  
 ويتوقف على اجازة ذلك القاضي • وان كان في موضع لا يكون فيه  
 قاضي فانه لا ينعقد **وقال** في بعض المتأخرين ينعقد ويتوقف

في فتاوى  
 قاضي  
 خان  
 في  
 النكاح  
 الصغير  
 والحقبة  
 اذا  
 تزوجا  
 انفسهما  
 بغير  
 اذن  
 الولي  
 توقف  
 ذلك  
 على  
 اجازة  
 الولي



على اجازتها بعد البلوغ وفي فتاوى الظهيرية الاولياء في نكاح الصغار  
والصغار المعصيات لقوله عليه السلام النكاح الى المعصيات وقول  
علي رضي الله عنه اذا بلغت النساء نفرا الحقائق بالمعصية او لم ينزل الحقائق  
غاية البلوغ ويعتبر الترتيب فيهم كما يعتبر في الميراث الا في الفصلين  
احدهما اذا كان للمجنونة اب وابن فالولاية للابن عندهما خلافا  
لمحمد رحمه الله وكذا ابن الابن وان سفل **والثاني** الاخ مع الجدة  
سواء عندهما وعند ابى حنيفة رحمه الله **الجدة اولى** ثم اولى الاولياء  
في باب نكاح الصغار والصغار الاب ثم لجدة اب الاب وكذلك  
الاجداد وان علوا ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب  
وام ثم ابن الاخ لاب ثم اولادهم على هذا الترتيب ثم العم لاب وام  
ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب وكذلك اولادهم  
على هذا الترتيب ثم عم الاب لاب وام ثم اولادهم على هذا الترتيب  
ثم عم الجدة لاب وام ثم عم الجدة لاب وكذلك اولادهم فان لم يكن واحد  
من ذكرنا فولى العتاقة الرجل والمرأة سواء لان كل واحد منهما في وجوب  
الولاية بالعتاق كصاحبه وكذلك اولادهم ثم ذوالارحام واقرب ذوى الارحام  
في تزويج الصغير والمجنون عند ابى حنيفة رحمه الله **الام** ثم بنت الابن  
ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم بنت **بنت البنت** ثم الاخت لاب وام  
ثم الاخت لاب ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم ثم العتات والاحوال وال  
المثالات واولادهم على هذا الترتيب **واذا جمع الجد الفاسد والاخت**  
**فعد ابى حنيفة رحمه الله الولاية للجد** ثم بعد هو لادمول المولات عند  
ابى حنيفة رحمه الله ثم السلطان ثم القاضي ومن قبله القاضي اذا شرط  
تزوج الصغار والصغار في منشور وادام بشرط خلا وما دام لم يقرب  
والقاضي ليس بولي عند ابى حنيفة رحمه الله وعند صاحبه ما دام لم يعصية  
فالقاضي ليس بولي فان زوجها القاضي ولم يأت له السلطان ثم اذن  
له بذلك فاجاز القاضي ذلك النكاح جازا مستحسنا وذكر في بعض النسخ  
انه لا يجوز والصحيح هو الاول **وقال محمد رحمه الله** لا ولاية لام  
قربها ولا لاحد من ذوى الارحام وقول ابى يوسف مضطرب ولا يصح ان مع

ولا يجوز في نكاح الصغار  
ولا يجوز في نكاح المجنون  
ولا يجوز في نكاح العتاقة  
ولا يجوز في نكاح ذوى الارحام  
ولا يجوز في نكاح الميراث  
ولا يجوز في نكاح الميراث  
ولا يجوز في نكاح الميراث  
ولا يجوز في نكاح الميراث

ولا يجوز في نكاح الصغار  
ولا يجوز في نكاح المجنون  
ولا يجوز في نكاح العتاقة  
ولا يجوز في نكاح ذوى الارحام  
ولا يجوز في نكاح الميراث  
ولا يجوز في نكاح الميراث  
ولا يجوز في نكاح الميراث  
ولا يجوز في نكاح الميراث

عن محمد بن  
الظهير

ابى حنيفة رحمه الله وذكر في جميع النواذر ان ولاية الاخت لاب وام مقدمة على  
ولاية الام هذه الجملة في فتاوى القاضي الامام ظهير الدين رحمه وذكر في  
الخير قوا حالها في مجموع النواذر بسئل شيخ الاسلام رحمه عن رجل غاب  
غلبة منقطعة ولم يبت صغيرة فزوجهما اختها لاب وام اولاب والام حاضرة  
قال ان لم تكن لها عصبة اولى من تحت جاز النكاح قيل له لانه ثلث الام اولى  
من تحت قال لا لان الاخت لاب وام من قوم الاب والنساء اللواتي  
من قبل الاب لهن ولاية التزوج عند عدم العصبات لاجماع بين اصحابنا  
رحمهم الله ومن الاخت والعمة وبنت الاخت وبنت العم فالام والنساء  
اللواتي من قبل الام فلهن ولاية عند ابى حنيفة رحمه الله وعند محمد  
رحمهما الله لا ولاية لهن وقد ذكرنا قبل هذا ان ولاية ذوى الارحام على  
الخلافة فما ذكر شيخ الاسلام رحمه ان النساء اللواتي من قوم الاب لهن  
ولاية التزوج عند عدم العصبات باجماع بين اصحابنا رحمهم الله مسعم في  
الاخت لا في العمة وبنت الاخ وبنت العم لان من جملة ذوى الارحام بعض  
هذه المسائل كتب في شرح الطحاوي وبعضها من ترجمة وبعضها من الفتاوى  
الظهيرية **والوصي لا يملك** النكاح الصغير والصغيرة او صلي اليه لاب  
ذلك اولم يوصى لان الموت قطع ولاية من اوصى اليه في امر الصغير وروى  
هشام عن ابى حنيفة رحمه الله ان اوصى اليه الاب يجوز ومن يقول  
صغير او صغيرة لا يملك تزويجها والمجارية بين اثنين اذا جأت بولد  
فاربعاء حتى يثبت النسب فتعدهما ينفر كل واحد منهما بالتزوج **واذا**  
**اجتمع للصغير والصغيرة وليان ينفر كل واحد منهما بالتزوج** وقال  
مالك رحمه الله لا ينفر احد الوليتين كاحد المعتقين هذه الجملة في فتاوى  
الظهيرية وفي شرح الطحاوي رحمه الله اذا اجتمع في الصغير والصغيرة  
وليان وهما في الدرجة سواء فزوجهما جاز سواء اجاز الآخر او نسخ  
بجلاء المجارية بين اثنين ان تزوجهما احدهما لا يجوز الا باجارة الآخر  
فان تزوج كل واحد منهما من الرئيتين جاز على حدة فالاول يجوز ولا  
يجوز الاخر وان جميعا في ساعة او كان احدهما قبل الآخر الا انه لا بد  
السابق من اللاحق لا يجوز كلاهما لانه لرجاز بالتحري والتحري بالفرج



هذا اذا كان الوليان في درجة واحدة وان كان احدهما اقرب من الآخر  
فانه يجوز لكلا لا بعد تقدم او تاخر الا اذا كان الاقرب غائبا عينية  
منقطعة فنكاح لا بعد يجوز اذا وقع قبل عمدا لا قرب وان وقعا معا  
فانه لا يجوز لالاها وكذا اذا كان لا يدري السابق من اللاحق ثم تكلموا  
في الغيبة المنقطعة واكثر الكلام فيه وكذلك اختلف الروايات فيه  
والاكثر على ان الاقرب اذا كان في موضع لا ينتظر الكفو المناط مجع  
الخبر منه فهو غيبة منقطعة وانشأ من تجاوزه وقال الكفو لا ينتظر اياتا كثيرة وينظر  
اياتا قليلة فلا بد من حد فاصل بينهما فقد راذ لك بثلاثة ايام ولياها  
وهذا قول محمد بن مقاتل الرزي وابي عصمة سعد بن معاذ المروزي رحمهما  
الله وعليه فتوى جماعة المتأخرين منهم القاضي الامام ركز الاسلام على  
النسفي والقاضي للامام علي سدي رحمهما الله وقال من بخار الحيف  
غيبه منقطعة وان كان الاقرب جوا لا سباحا لا يوقف على اثره او كان  
منفوقا لا يعرف مكانه او كان مستغيبا في بلد لا يوقف عليه فهو بمنزلة الغيبة  
المنقطعة ولو جوزهها الاقرب حيث هو تكلموا فيه والظاهر هو الجواز  
ولو كان للصغيرة وليان احدهما اقرب والاخر بعد فزوجها الا بعد حال  
قيام الاقرب حتى ترقف على اجازة الاقرب ثم غاب الاقرب وتحوّل الولاية  
الى الابعد لا يجوز ذلك النكاح الذي باشره الا بعد الا باجازه منه بعد  
تحوّل الولاية اليه كذا ذكر في الفتاوى الظهيرية وذكر في فوايد صدر الاسلام  
ظاهر بن محمّد رحمه الله اذا تزوج الرجل اخته وابوها حتى فاته الاب قيل  
الاجازة ثم اجاز الاخ المزوج جاز ولو سكنت ولم يجز لا يجوز وبشك  
لوياع مال ابيه ثم مات الاب ولا وارث له غيره لا ينفذ البيع الا بتجدد بالعقد  
لما عرف ان الملك الثابت اذا اطرأ على الوفا فابطله والنكاح ولاية وليس بملك  
مذكور في الزخيرة سئل شيخنا الائمة الا وزجدها صغيرة لها اخ لا  
يزوجها فزوجها القاضي بغير الاخ قال لا يصح النكاح الا اذا كان الاخ  
غائبا او عاصلا ذكر في الحاوي في الفتاوى صغيرة تزوجها القاضي ولها ابن  
عم حاضر قال لا يصح لقوله عليه السلام تسلطوا على من لا ولي له

لا بد من الاقرب  
في الغيبة  
فان كان الاقرب  
في موضع لا ينتظر  
الكفو المناط  
مجع الخبر منه  
فهو غيبة منقطعة

مهم لازم الاشارة  
اذا تزوج الرجل اخته  
وابوها حتى فاته الاب  
قيل الاجازة ثم اجاز  
الاخ المزوج جاز ولو  
سكنت ولم يجز لا يجوز  
وبشك لوياع مال ابيه  
ثم مات الاب ولا وارث  
له غيره لا ينفذ البيع  
الا بتجدد بالعقد لما  
عرف ان الملك الثابت  
اذا اطرأ على الوفا  
فابطله والنكاح ولاية  
ليس بملك مذكور في  
الزخيرة سئل شيخنا  
الائمة الا وزجدها  
صغيرة لها اخ لا  
يزوجها فزوجها  
القاضي بغير الاخ  
قال لا يصح النكاح  
الا اذا كان الاخ  
غائبا او عاصلا

وريت في فرائد والدي رحمه الله انه اذا نكح القاضي للصبي والعنوة يجوز وان جاز  
ذكر في باب الحرف الاصل وحل بملك القاضي تزويج المقيم والصغيرة بدو  
الاب حكم القاضي الامام في الدين الرضا بندي رحمه الله انه كان يقول ينبغي  
ان يملك قياسا على هذه قياسا ولاية القاضي تنصا لولاية الاب والشيخ  
الامام ابو الفضل لكراما في رحمه الله يقول ليست له ذلك فانه ذكر في الاصل  
ثبت الخيار عند البلوغ الا في كلب والجد واذا ثبت الخيار في تزويج القاضي  
لا يكون مضاهيا وفي المنقطعة عن محمد رحمه الله ان الام اذا رقت  
امر بنتها الى القاضي في التزويج وابوها حتى فاته القاضي رغبة تزويجها وان  
ذكر الاب وفي المتن اذا كان للصغيرة والد او جد لم يزوجهما القاضي وان  
الاب والجد خاسقا ينبغي للقاضي ان يزوجهما الكفو وكذا ذكر في الزخيرة  
وفي شرح المحامدي الولى اذا امتنع عن تزويج الصغيرة وقد وجد لها طالب  
كفو كان للقاضي ان يزوجهما لانه عضلهما وفي ذلك اخر لها ثم اذا كان  
مزوج الصغيرة او الصغيرة ابنا او جدا فلا خيار لهما اذا بلغا وان كان غير  
الاب والجد مولا وليا فلمهما الخيار اذا بلغا وفي الزخيرة لو تزوجهما فلها  
الخيار في ظهر الرضا بندين عن ابي حنيفة رحمه الله وهو قول محمد رحمه الله  
ولو كان الوصي وليا وزوج الصغيرة والصغيرة فلها الخيار اذا بلغا  
ولو تزوج الصغيرة للصغيرة بغير اذن الولى ترقف على اجازة وليها ولها  
الخيار اذا بلغا اذا كان المجد غير الاب والجد والقاضي اذا تزوج الصغيرة  
والصغيرة فلها الخيار في ظهر الرضا بندين عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا لها  
وكا ثبت خيار البلوغ للامتنع ثبت للذكر ثم على قول ابي حنيفة ومحمد رحمه  
الله لما ثبت للخيار لهما بالبلوغ في تزويج غير الاب والجد فان اختيار النكاح فها  
على النكاح وان اختار والفرقة وقعت الفرقة اذا قضى القاضي بالفرقة بينهما  
ويبطل هذا الخيار في جانبها بالشكوت اذا كان بكرا ولا يمتد الى آخر المجلس  
حتى لو سكنت كما بلغت وهو بطل خيارها وان كانت ثيبا في الاصل  
او كانت بكرا الا ان الزوج قد بنى بها ثم بلغت عند الزوج لا يبطل خيارها  
بالشكوت ولا بغيرها من المجلس وانما يبطل خيارها اذا رضيت بالنكاح مريحا  
او وجد منها فعمل يستدل به على الرضا وذلك نحو التكين من الجلاء او طلب الثقة

اذا لم يكن له  
الا ب



وما أشبه ذلك أما لو اكلت من طعامها وخدمته كما كانت فهي على خيارها  
 وخيار الصغير لا يبطل بالتكوت وإنما يبطل بصريح الرضا أو بإيداع عليه من  
 قربان المرأة أو تجهيزها أو تسليم العقد اليها وهذا الخيار يبطل  
 بالجهل وتفسير ذلك إذا علمت بالتقدم ساعة ما بلغت فكان لها الخيار  
 إذا علمت وقد ذكرنا تمام المسئلة في فصل أقسام الخيارات من كتاب العقد  
 ثم إذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ فإن لم يدخلها فلا يملكها وقعت الفرقة  
 باختيار الزوج أو باختيار المرأة وإذا دخلها فملكها المهر كاملاً وقعت الفرقة  
 بخيار الزوج أو بخيار المرأة والامة الصغيرة إذا تزوجها مولاها ثم اعتقت  
 وهي صغيرة فملكها الخيار غير أنها إن كانت صغيرة لا تتصرف بحكم هذا  
 الخيار فسخاً وإجازة ما لم تبلغ فسخاً بان تختار نفسها وإجازة باختيار  
 زوجها لأن هذا التصرف داير بين النفع والضرر والصغيرة لم تؤهل  
 لذلك وكذلك وليها لا يملك التصرف بهذا الخيار لأن وليها  
 قائم مقامها وإذا بلغت خیرها القاضي خيار العتق ولا يخيرها خيار  
 البلوغ وقوله ولا يخيرها خيار البلوغ يحتمل أن يخيرها لأنه ليس  
 لها الخيار بالبلوغ ويحتمل أن يخيرها خيار البلوغ مع أن خيار البلوغ  
 ثابت لا ثبت لها خيار العتق وخيار العتق ينظم خيار البلوغ لأنه انقضى من  
 من خيار البلوغ منهم من قال بالاقول وهو الأصح وهذا لأن العقد صدر  
 ممن هو كامل الأهلية لأن الأهلية المولى على مملكته ولاية كاملة لأن ولايته بسبب  
 الملك ولا نقصان في الملك فكانت ولايته كاملة ولا يثبت خيار البلوغ كما في  
 الأب والجد هذه الجملة في الزخيرة وذكر في الجامع الكبير لا يجرى الأمر في  
 حمله غير الأب والجد إذا تزوج صبية من صبي فأدركت قبل أدراك زوجها فأختار  
 الفرقة ورفعها إلى القاضي لا ينظر كبر الزوج وكان للقاضي أن يفرق بينهما  
 غير أنه إن كان له والد أو وصي أو غيره من الأقارب كان له بحجة الصغير أن كان له حجة  
 والآخرق بينهما بحضرة وليه ولو بلغت واختارت نفسها وزوجها غايباً  
 في الجامع إلى أنه لا يفرق بينهما لما لم يحضر الغايب لأنه قضاء على الغايب وبأق  
 بعد هذا في مسائل العتيق وذكر في نوادر شيخنا لا سلام برهان الدين صغيرة  
 بلغت وقدمت زوجها غير الأب والجد فأختارت نفسها وأدعت عند القاضي

وإذا تزوجت  
 قبل أن تبلغ  
 فملكها المهر  
 كاملاً

وإذا تزوجت  
 بعد أن تبلغ  
 فملكها المهر  
 كاملاً

هل يشترط أن تزوجني أخا وعي قال يشترط أن تذكر نسب المزوج قال  
 على قياس ما ذكر في أدب القاضي بشرط وكذلك في كل عمل وذكر في  
 فتاوى القاضي الإمام فخر الدين رحمه الله عليه صغيرة تزوجها غير الأب  
 والجد فأختصت بعد البلوغ وهي بكر فقالت اخترت الفرقة حين  
 بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها إلا ببينة وإن اختلفا في  
 الحال فقالت بلغت الآن وقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت  
 كان القول قولها وإن كان ثبوت وقت البلوغ لا يبطل خيرها إلا بأقرار  
 صريح أو دلالة نحو التمكن وغير ذلك وذكر في إقرار الجناح الأصغر  
 وفي دعوى الفتاوى القاضي الإمام فخر الدين رحمه الله رجل قال لامرأة  
 قد تزوجتك وأنا صبي وقالت لا بل تزوجتني وانت بالغ كان القول  
 قوله إلا أن القاضي لا يفرق بينهما بل سألته تزوجتها بأذن وليك  
 فإن قال لا قيل له هل رضيت وليك بعد ما تزوجت أن قال لا  
 قيل له هل أزوجت بعد البلوغ فإن قال لا قيل له تخير الآن فإن  
 قال لا فخذت يفرق بينهما ويأتي في مسائل الإقرار أن شاء الله تعالى  
 وذكر في نكاح شرعي الطحاوي رحمه الله امرأة صغيرة تزوجت بغير إذن  
 المولى فاعتقها لا ينفذ العقد ويبطل على قول من رحمه الله وعندنا  
 يتوقف على إجازة المولى إن لم تكن لها عصبية سواء وإن كان لها عصبية  
 غير المولى فإذا أجاز بجاز العقد وإذا أدركت فملكها خيار الإقرار لأن العقد  
 نفذ عليها في حالة الصغر وهو مرة إلا إذا كان يحجز العقد أباً أو جدتها  
 فإنه لا خيار لها ولم يحجز ولم تعق حتى مات المولى فإنه ينظر إن قبل  
 بضعها المورث بطل العقد وإن لم يحل بضعها المورث توقف على إجازة  
 المورث كما إذا كانت موطوءة الأب أو محترمة عليه برضاع أو نحو فإن أجاز  
 جاز وإن أبطل بطل وكذا لو باعها المولى قبل الإجازة فإن حل بضعها  
 للمشتري بطل العقد وإن لم يحل توقف على إجازة المشتري هذا في الامة  
 أما في العبد ففي الأحوال كلها توقف على إجازة المشتري عبد تزوج  
 امرأة بغير إذن مولاه ثم باعها المولى وأجاز المشتري النكاح جاز عندنا وعند  
 من رحمه الله لا يجوز وعلى هذا إذا تزوج صبي امرأة بغير إذن أبيه فإن



وذكر في كتابه

ابوه واجاز للجد النكاح جاز وذكر في نكاح الجامع رجل كاتب امة له صغيرة  
فقبلت جاز في الكتابة لانها من اهل التصرف فلو تزوجها من انسان بغير  
اذنها لا يجوز لانها التحقت بالارباب بدلا ولم يثبت جاز لان حكم صحة الكتابة  
التحقت بالغة هذا حكمها ما دامت في الكتابة وعققت او اعتقها المولى  
بعد ذلك ينتقل الولاية الى المولى حتى لو اجازت النكاح لا يجوز ان يكون  
ذلك النكاح موقفا على الجارة مستانفة من المولى ولا يقال ان المولى هو  
المزوج والاجازة اليه فلا يحتاج الى اجازته فيه لاننا نقول المولى  
حين تزوجها لم يكثر له عليها ولاية تامة وهذا استفاد الولاية لم يجده  
عليها نكاحا فلذلك لا يجوز بنفس العتق ونظير هذا اذا تزوج الرجل  
امة اخيه وهي صغيرة واخوه غائب فانه لا يجوز هذا النكاح الا ان يجيز  
الاخ الغائب فان مات الاخ قبل الاجازة لم يصح هذا النكاح الا ان  
يجيز المزوج كذا في مسئلتنا فان اجازة المولى ذلك النكاح بعد العتق  
جاز ولها الخيار اذا بلغت يعني خيار البلوغ لان المزوج غير الاب  
والجد وهي حرة صغيرة لا ولي لها غير هؤلاء وهذه المسئلة  
من اعجاب المسائل فاتها مهرها زادت مملوكة بعد اذ ادت اليه فربما في  
حق النكاح حتى لا يملك الاذن في حالة الرق ولا يملك بعد العتق  
وكذلك المولى يملك الزام النكاح عليها بعد العتق لا قبله وهذا  
اعجب واعجب من هذا انما لو زوت الى الرق يبطل النكاح الذي باشره  
المولى وان اجازة المولى الا ان هذا يثبت بالدليل والدليل يعمل العجا  
وذكر في نكاح الرخية اذا تزوج الاب والجد الصغيرة امرأة باكثر من مهر  
منها او تزوج الصغيرة من مهر مثلها ان كان زادا ونقص بحيث تغالب  
الناس فيه يجوز بالاتفاق وكذلك المملوك في غير الاب والجد ولا يملك  
وان كان مازادا ونقص فاحشا بحيث لا تغالب الناس في مثله ففي الآ  
والجد قال ابو حنيفة رحمه الله في نكاح وصي الخط والزيادة وقال  
ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا يجوز ولم يثبت في الاصل انه لا يجوز النكاح او  
التسمية ذكرهما عن محمد رحمه الله ان النكاح يجوز وفي الجامع المصنف  
الصغيرة عن النكاح ان النكاح لا يجوز وهو الحسن بن زياد عن ابي

مسئلة عجيبه  
في نكاح الرخية  
اذا تزوج الاب  
والجد الصغيرة  
امرأة باكثر من  
مهرها او تزوج  
الصغيرة من مهر  
مثلها ان كان  
زادا ونقص  
بحيث تغالب  
الناس فيه  
يجوز بالاتفاق

رحمها الله ان النكاح يجوز والتسمية لا يجوز وذكر في الجامع الاصغر اختلافنا  
على قولهما قال بعضهم النكاح جائز والخط والزيادة باطلان وقال  
بعضهم من النكاح فاسد وهو الصحيح واجمعوا ان غير الاب والجد لو زاد  
او نقص لا تغالب الناس فيه لا يجوز النكاح حتى لو اجاز بعد البلوغ لا  
تعمل اجازته وذكر في الاصل واجمعوا على ان الاب والجد لو تزوج امة ابنة  
الصغيرة باقل من مهر مثلها لا يجوز وهل تلك الاب تزوج عبد ابنه  
الصغير ذكر القاضي الامام ابو جعفر الاسترغيني رحمه الله في باب ما يجوز  
امر الكاتب والعبد والذمي من زنا وانته كل من يملك الاعناق يملك تزويج  
العبد ومن لا يملك الاعناق لا يملك تزويج العبد لان الاعناق تعتق  
الرق من غير بدل كما ان التزويج تعيب الرق بعبد بل فصار النكاح بغير  
العتق وكل من يملك الاعناق يملك التزويج ومن لا فلا وفي فتاوى  
القاضي الامام فخر الدين رحمه الله الاب والجد اذا تزوج الصغيرة باقل  
من مهر مثلها في رواية عنهما العقد فاسد وفي رواية العقد موقوف  
على اجازة الصغيرة بعد البلوغ وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال  
يفسد العقد ويصح النكاح بمهر المثل وفي تنقحات نكاح المحيط للرجل ان  
يتزوج امة ابنة الصغير من عبد ابنة الصغير وفي نوادر بشر عن ابي يوسف  
رحمهما الله الوصي يتزوج امة اليتيم من عبد اليتيم وكذلك الاب وفي باب  
نكاح العبد مملوك للصدوق الامام ابي البشير رحمه الاب والوصي والقاضي  
يملكون تزويج امة الصغير وكذا المكاتب والشريك المفاوض يملكان تزويج الا  
لان تزويج امة تكتب وهؤلاء يملكون النكاح ولا يملكون تزويج العبد  
الا من يملك اعنقه واما العبد المأذون له في التجارة والصبي المأذون  
له والمضارب والشريك شركة عنان فانهم لا يملكون تزويج امة عند ابي  
حنيفة ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله تعيب النكاح على  
الاجازة ومما فرقا بين النكاح والاجازة والفرق يعرف في هذا الباب  
ايضا ولاب والوصي هل يملك تزويج امة اليتيم من عبد في القياس نعم  
وفي الاستحسان لا كذا ذكر في نكاح الفتاوى والصغرى والقبي اذا تزوج  
عبد ثم بلغ فاجاز لم يجز وفي باب المأذون من مجالس القاضي ابو جعفر الاسترغيني

في نكاح الرخية  
اذا تزوج الاب  
والجد الصغيرة  
امرأة باكثر من  
مهرها او تزوج  
الصغيرة من مهر  
مثلها ان كان  
زادا ونقص  
بحيث تغالب  
الناس فيه  
يجوز بالاتفاق



رحمة الله عليه القاضي لا يملك تزويج العبد والأمة للعقوبات والمجنون والفقير  
لأن بكائها وان تبعتها وفي المحيط غير الأب والجد إذا زوا الصغيرة من غير  
كفو لا رواية أصحابنا المتقدمين فيه ولا عن أصحابنا المتأخرين **قال**  
لفضلي رحمه الله على قياس مسألة التقصير ينبغي أن لا يجوز النكاح بالإخالة  
وفي الفتاوى لفقيه الزاهد أبي الليث رحمه الله غير الأب والجد إذا تزوج  
الصغيرة من غير كفو ثم أدركت فاجازت لم يجز لأن هذا النكاح لم يكن  
موقفاً لأنه لم يكن له محيز لأن نكاح هؤلاء من غير الكفو لا يجوز وفي  
المجامع لا صغر غير الأب والجد إذا زوج الصغيرة من غير كفو لا يقدر على  
مهرها ونفقها أكثر من ما يجزى **قال** أن النكاح لا يجوز **وقال** بعضهم  
جائز والتعجب هو الأول **وقال** العقيد الخليل أبو جعفر الهندواني **رح**  
إذا كانت الصغيرة فقيرة والزوج قادر على نفقتها جاز النكاح وأن كان لا  
يقدر مقدراً مثلها لأن الصغيرة مضطرة إلى النفقة وإن كانت غنية لم  
يجز النكاح بملك مهر مثلها إلا أن يكون له شرف من وجه آخر يقابل شرف المال  
ويريد عليه نحو العلم وشرب البقرة فيجوز النكاح وعلى هذا القول قالوا  
بأن الكبيرة إذا تزوجت نفسها من رجل لا يملك مقدار مهر مثلها إلا أنه  
شرفاً من هذه الجهة يجوز النكاح وليس للأولياء حق التفريق كذا ذكر في نكاح  
المجامع الأصغر وذكر في الزخيرة أن القدرة على النفقة من شرايط الكفاءة إذا  
كانت المرأة كبيرة أو صغيرة تصلح للمجامع أما إذا كانت صغيرة لا تصلح للمجامع  
فإنه لا يعتبر القدرة على النفقة لها في هذه الصورة ويكتفى بالقدرة على  
المهر وذكر في الهداية من تزوج ابنته وهي صغيرة عبداً أو زوجه ابنته وهو  
صغير أمة فهو جائز وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله لأن الأعراس عن الكفاءة  
لمصلحة تنفوقها وعندها هو ضرر ظاهر لعدم الكفاءة فلا يجوز **وفي**  
فتاوى القاضي لأمام فخر الدين رحمه الله غير الأب والجد إذا زوج صغيرة  
من رجل كان جده معتق قوم أو لم يكن مسلماً في الأصل وأما صار مسلماً  
وللصغيرة أباً أو أمّاً لم يورث ثم أدركت الصغيرة واجازة النكاح لم يجز لأن  
هذا نكاح لم يكن له محيز حال وقوعه فلم يتوقف ولا يلحقه الاجازة وكذا  
لو أعتدت الكفاءة بسبب آخر لا يتعقد نكاح غير الأب والجد **وذكر**

في الزخيرة وأحاله إلى فتاوى أهل سمرقند رجل تزوج أخته وهي صغيرة  
وهو وليها من صبي ليس له طاقة المهر وقبل أبوه النكاح وهو فتى  
جاز لأن الصغيرة بعد غلبتها في النفقة بغناء الأب لأن العادة أن الأب  
الأباء يتحملون المهر عن الأبناء ولا يتحملون النفقة **وفي فتاوى** لفضلي  
**رح** سئل عن كفوهم إذا زوج الصغيرة من صبي صغير لا مال له ولا يملك مال  
كثير والصغيرة مال كثير هل يكون هذا كفو لها وهل يجوز النكاح قال  
اختلف المتأخرون فيه من علمائنا رحمهم الله منهم من قال لا يكون كفو  
ومنهم من جعله كفو لأن غلبتها بغناء أبيه ولم يفصل بين المهر والنفقة  
**قال** صاحب الزخيرة **وقال** من قال أنه كفو لها أوجبنا أن نأمر رجل تزوج ابنته  
الصغيرة من رجل على طين أنه مصلح لا شر لغيره فجد الأب شرباً مديناً وكبريت  
الابنة وقالت لا أرضى بالنكاح أن لم يعرف أبوها شرباً لغيره وكان غالب أهل  
بيته صالحاً فالنكاح باطل أو يبطل وهذه المسئلة بالاتفاق والمسئلة إلى  
المختلفة فيها بين أبي حنيفة وصاحبه رحمهم الله فيما إذا علم الأب أن الزوج  
ليس بكفو لها ومع هذا تزوجها منه مع علمه أنه ليس بكفو علم الله  
تأمل غاية التأمل وعرف هذا العقد مصلحة في حقها أما ههنا طئنه  
كفو فالظاهر أنه يتأمل نظير التكران إذا قصر في مهر ابنته لا يجوز  
والصاحي لو فعل ذلك يجوز لأن الظاهر من حال التكران أنه لا يتأمل  
ومن حال الصاحي أنه يتأمل في فتاوى القاضي لأمام فخر الدين **رح**  
التكران إذا زوج ابنته الصغيرة وقصر في مهر مثلها **قال** الشيخ  
الامام أبو بكر محمد بن الفضل **رح** لا يجوز أما الصاحي لو فعل ذلك  
يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لها والتكران ليس من أهل الزكوة  
والمشورة فلا ينفذ عقد على الصغيرة بل أقل من مهر مثلها وإن  
زوجه الصاحي من غير كفو لا يجوز في قول صاحبه واختلفوا في قول أبي  
حنيفة رحمه الله والظاهر هو الجواز ولو تزوجها التكران من غير كفو لا  
يجوز عند الكل وأثبت في فرائد صاحب المحيط الأب إذا وكل رجلاً بزوج  
ابنته الصغيرة فزوجه الوكيل من غير كفو هل يجوز عند أبي حنيفة **رح**  
لا يجوز لزوجه الأب لا رواية لهذا في الكتب قيل يجوز وقيل لا يجوز

في الزخيرة



وذكر في نكاح الفتاوى الصغرى القاضى اذا زوج الصغيرة من ابنته كان  
 باطلاً **ورأيت** في فتاوى الفضلى القاضى اذا زوج بنته صغيرة  
 من ابنته ان جعل الى القاضى تزوج الصغير ينظر ان كان الابن  
 صغيراً لا يجوز بلا خلاف بين علماءنا رحمهم الله **وان كان الابن**  
 كبيراً جاز عند ابى حنيفة رحمه الله ولم يجز عندها وفي واقعات التالى  
**سج القاضى** اذا زوج اليتيم من نفسه لا يجوز نكاحه والقاضى اذا زوج  
 الصغيرة من نفسه كان هذا نكاحاً بغير ولي لان القاضى رغبة في  
 حقه وانما اللق الذى فوقه وهو الولي والولي في حق نفسه رغبة ايضا وكذا الخليفة  
 في حق نفسه رغبة ايضا كما ذكر في بعض الفتاوى وذكر في فتاوى القاضى الامام  
 طهري الدين رحمه الله اذا زوج غير الاب والجد الصغير والصغيرة فالاحتياط  
 ان يعقد مرتين مرة بهر متى ومرة بغير تسمية لجواز ان يكون في التسمية  
 نقصان لا يصح الاولى ويصح التالى في بعض المثل **وهكذا** اذكر المسئلة  
 في النجس وزاد معقوف فقال **ولان** الزوج لو كان خلف بطلاً اثر  
 بتزويجها بلفظ ان تزوج امرأة او بلفظ كل امرأة اثم وجهها ينعقد  
 النكاح **بهم المثل وان كان** الزوج اباً او جداً فكذا ذلك عند ابى يوسف  
 ومحمد رحمه الله للوجه الاول وعند ابى حنيفة رحمه الله للوجه  
 الثانى **رجل زوج** ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل كبير بغير امره و  
 قبل اب الابن بغير امر الابن ثم مات اب الصغيرة قبل اجازة الزوج  
 بطل النكاح لان الصغير كان يملك فسخ هذا النكاح الموقوف فكان  
 موقفاً قبل النكاح بمنزلة الفسخ كالمراة اذا زوجت نفسها لرجل  
 غائب وقبل عن غيب فصولى كان للمرأة ان تفسخ النكاح وموتها  
 قبل النكاح قبل النكاح يملك فسخاً كما ذكرنا هذا في فتاوى القاضى  
 الامام فخر الدين سج **وهكذا** ذكر القاضى الامام طهري الدين سج  
 هذه المسئلة في فتاواه ثم قال **وكان** طهري الدين المرحوم  
 سج يقول لا يبطل النكاح بموت لانه موقف تقر النكاح كالمشترى  
 بالخيار اذا مات في مدة الخيار تقر البيع لا ان يبطل وكذا لما  
 احد الزوجين قبل التخلو والمخلو بتقر النكاح فلا يبطل والمثله

وانما نكاح النكاح الثانى في غير النكاح  
 النكاح في النكاح وعند البعض ان النكاح  
 الاصل في النكاح بانه موقف ولا يفسخ  
 بالامانة ولا يفسخ

منصوص عليها في النكاح لا يبطل النكاح وذكر في فتاوى ابى الليث اذا زوج  
 ابنته الصغيرة من رجل غائب وقبل عن غيب ابى فأت اب الصغيرة قبل  
 ان يجيز الابن النكاح بطل النكاح وفي رواية عن سماعة عن ابى يوسف  
 رحمه الله انه اذا زوج ابنته الصغيرة من غائب ثم مات الاب ثم اجاز  
 الزوج النكاح جاز فهذا نص ان يموت الاب لا يبطل نكاح الصغير  
 فتذكر هذه التماية مخالفة لما ذكره ابى الليث رحمه الله وينظر في  
 متفرقات نكاح المحيط رجل زوج وابنته فزوت النكاح فادعى الزوج  
 انها صغيرة وادعت هي انها بالغة فالقول قولها ان كانت مرهقة  
 والبينة بينهما ايضا كما ذكر في فتاوى الظهيرية وذكر فيها ايضا  
 سئل الشيخ الامام شيخ الاسلام ابى الحسن عطاء بن حمزة السفه  
 رحمه الله عن ابى الصغيرة اذا تزوجها من غير قبل ابى له وكبير الصغير  
 وبينهما غيبة منقطعة وقد كان الزوج بشهادة الفسقة هل يحكم  
 للقاضى ان يبعث الى شافعى المذهب ليطلب هذا النكاح بهذا الشب  
 قال **نعم** وللقاضى الحق ان يفعل ذلك بنفسه اخذنا هذا  
 المذهب وان لم يكن مذهبهم وقال القاضى الامام بدعي الدين سج  
 وعندى ان هذا على قول ابى حنيفة رحمه الله بناء على ان القاضى اذا  
 قضى بخلاف مذهبهم نفذ عند ابى حنيفة رحمه الله خلافاً لما هو في فتاوى  
 القاضى الامام فخر الدين سج **حبى** تزوج بالغة وغاب فلما حضر تزوج  
 المرأة من زوج آخر وقد كان الصبي اجاز ذلك النكاح بعد بلوغه فان  
 كانت المرأة تزوجت من زوج آخر قبل اجازة الصبي جاز النكاح الثانى  
 لانها تملك الفسخ قبل اجازة الصغير وان كان النكاح الثانى بعد  
 اجازة الصغير ينظر ان كان النكاح في الصغير يفسخ المثل او لا يتقارب  
 الناس فيه لا يجوز النكاح الثانى لانه كان موقفاً فينفذ باجازه  
 الصبي بعد البلوغ وان كان بهر كثير لا يتقارب الناس فيه **فمن**  
 وللصبي اب او جد فكذا ذلك لانها يملك النكاح عليه بهر كثير  
 فتوقف عقد الصغير على اجازتها فينفذ بالاجازة بعد البلوغ  
 وان كان للصغير اب او جد جاز النكاح الثانى في مائة لان عقداً



في  
الزواج  
والطلاق  
والنفقة  
والقصاص  
والدية  
والجوارح  
والعقوبات  
والأحكام  
والأحكام  
والأحكام

الصغير على هذا الوجه لا يتوقف فلا يلحقه الإجازة وفي الفتاوى الظهيرية  
صغيرة زوجها وليها من كفو ثم قال - ليست أنا بولي لا يصدق لأبطل  
أن كانت ولاية طاهرة جازا النكاح والآخلاق والولي إذا اقرت على ولاية  
بالنكاح لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله. وكذا إذا اقرت على عبده بالنكاح لا  
يجوز عنده خلافا لهما ولو اقرت على أمته بالنكاح جاز إجماعا ثم إذا لم يجز  
عنده ينصب لقاضي خصما عن الصغيرة حتى ينكر فيقيم الزوج البتة  
على المنكر كما ذكر في الفتاوى الظهيرية وذكر في القاضى الامام فخر الدين  
رحمته في فتاواه. وفي الصغير والصغيرة إذا قال - زوجت الصغير  
والصغيرة أم لا يصدق الآبينة أو يتصدق الصغير بعد البلوغ  
عند أبي حنيفة رحمه الله وكذلك مولى العبد إذا اقرت بالنكاح ووكيل المرأة  
ووكيل الرجل وقال صاحباه يصدق ومولى الأمة يصدق بالإجماع  
واختلف في الموضع الخلاق فيما إذا بلغ الصغير وانكر النكاح فاقترت الولى  
بالنكاح أم لا اقرت الولى بالنكاح في حال صغرها فانه يصدق اقراره والقصيح أن  
الخلاف فيما إذا اقرت في صغرها قبلها وانكر لم يصدق اقراره ولو انكر العبد  
بعد العتق أو قبله لم يصدق عليه اقراره المولى وذكر في البسوط الاب والجد  
وسائر الأولياء فيه على السواء وعلى هذا الاختلاف إذا وكل رجلا  
بالنكاح رجل أو امرأة فقال - الرجل زوجت لا يصدق عنده أبي حنيفة رحمه  
الآن يصدق الموكل أو يقدم عليه البتة وعندها يصدق من غير بينة  
والاب والوصى إذا كاتب عبد اليتيم يصدق ولو اقرت بالكتابة لا يصدق والوصى  
لو استدان لأجل اليتيم يصدق ولو اقرت بالاستدانة لا يصدق اقراره في هذه  
بالاتفاق أمّا اقرت بالنكاح على موكلا وعلى وليته وعلى عبده لا يصدق  
عنده خلافا لهما كما ذكر في الاسراء. وذكر في مجموع التنازل ومتفرقات  
نكاح المحبط إذا زوج وليته فرت النكاح فقال الزوج والولى انها  
صغيرة فرتها باطل وقالت هي أنا كبيرة وردى صحيح فان كانت مراقة  
فالقول قولها وذكر في الفتاوى الصغرى ليس سائر الأولياء سوى الآب  
والجد ولاية قبض مهر الصغيرة لأن هذا تصرف في مال الصغير وليس لغيرها  
ولاية التصرف في مال الصغير والمرأة إذا كانت صغيرة جاز لا تخمّل الجماع لا

لا تجبر الاب على دفعها الى الزوج لكن يجبر الزوج على دفع المهر الى الاب وتفسير  
بلوغها موضع الجماع يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى. ولو كان الزوج صغيرا  
جدا يجب النفقة بخلاف ما لو كانت هي صغيرة وفي محضر الحدوى لو كانت  
صغيرة لا يستمتع بها فلا نفقة لها وأن سلمت اليه وإن كان الزوج صغيرا  
لا يندر على الوطى والمرأة كبيرة فلها النفقة في ماله ولا بلى المرأة إذا  
كانت تطيق الرجال وتجامع مثلها ان يطالب الزوج بالمهر والنفقة  
قبل الدخول بهما مالم يتم الزوج المهر كما ذكر في الفتاوى الصغرى  
ولو كان الزوج صغيرا زوجته ابنة جارية صغيرة أو امرأة كبيرة زوجها  
ابوها باذها أو وليها فلا بلى ان يقبض مهر الصغيرة من مال الصبي  
وكذا مهر الكبيرة ان كانت بكرًا وهي قبضت ان كانت ثيبًا لأن المهر  
انما يجب بنسب العقد المعقد قد صح وان طلبت النفقة وقد قبضت  
المهر نفق عليها ايضا من مال الغلام فرق بين هذا وبين ما إذا كان كبيرًا  
والمرأة صغيرة فانها لا تستوجب النفقة والفرق يعرف في باب طلب  
المهر من ادب القاضى والاب إذا تزوج الصغيرة حتى جاز النكاح حتى  
يدخل بها الزوج قبل لا يدخل ما لم تبلغ وقبل إذا بلغت سبع سنين  
وقبل إذا كانت سبعة عشرة تطيق الجماع يدخل بها والآخلاق كما ذكر  
في الفتاوى الظهيرية وينظر تفسير بلوغها ايضا في باب طلب المهر من ادب  
القاضى امرأة زوجت ابنتها الصغيرة وقبض مهرها ثم ادركت الصغير  
وطلبت المهر من الزوج فان كانت الأم وصية لم يكن لها ان يطلب المهر من  
الزوج لأنه يرى يدفع المهر الى الأم وان لم يكن وصية كان لها ان تأخذ المهر  
من الزوج ثم الزوج يرجع بذلك على الأم إذا لم تكن وصية لم يكن لها  
حق القبض ولا التصرف في مالها فكان الدفع اليها كالدفع الى الاجنبى  
وكذا الجواب فيما سوى الاب والجد والوصى والقاضى لأن غير هؤلاء  
لا يملك التصرف في مال الصغير فلا يملك قبض صداقها وإن كان عاقلة  
بحكم الولاية والوكالة في الزخيرة وفي فتاوى قاضى خان رحمه الله وفيها  
ايضا صغيرة زوجت فذهبت الى زوجها قبل قبض الصداق كان لمن له حق  
اسكانها قبل النكاح ان يردّها الى منزله وينسبها من الزوج حتى يدفع الزوج



مهرها المهر الحق القبض لأن منعه لنفسه بالصدق حق المرأة فلا يبطل  
 ذلك بباطال الصغير وفي عرفنا له مطالبته دست هان مثلها وكذا الرجل  
 إذا تزوج ابنة أخيه وهي صغيرة وسلمها إلى الزوج قبل قبض الصداق كان له  
 أن يمنعه من الزوج لأن المهر لا يملك تسليمها إلى الزوج قبل قبض الصداق  
 فلا يمنع تسليمه ولو فعل الأب مثل ذلك هل له أن يمنعه من الزوج ينبغي  
 أن لا يملك منعها لأن تسليم الأب صحيح إذا كانت تطيق الرجال كذا  
 ذكر في الزخيرة وذكر في باب طلب المهر من أدب القاضي الأب إذا تزوج  
 ابنته وهي صغيرة تحتل للبائع فدفعها أبوها فغير أن يأخذ منه مهرها  
 فوطئها زوجها فلا لب أن يطالب مهرها ويأخذ من زوجها شيئاً كانت  
 أو بكر ما وامت صغيرة لم تبلغ النكاح لأن الأب ولي الصغيرة بكرًا كما  
 أو ثيبًا ألا يرى أنه يملك التعريف في مالها كذا ذكر في هذا الباب  
 والأب إذا أقر قبض المهر وهي صغيرة حل يمتنع لا شك أنه يقع حتى  
 لا يطالب الزوج به ويعتق هو للصغير وقد ذكرنا في فروع الصغيرة  
 أن الحيلة فيه أن يقر الأب قبض الصداق فعلم أن أقرار الأب يقبض  
 الصداق جائز وفي فتاوى القاضي الإمام محمد بن أحمد رحمه الله وجعل  
 زوج ابنته الصغيرة فإن أدركت وقد دخل بها الزوج وطلبت مهرها  
 من زوجها فقال الزوج دفعت إلى أبيك حال صغرك وصداقه الأب  
 لا يمنع أقرار الأب عليها لأنه لا يملك قبض الصداق في هذه الحالة  
 فلا يملك الأقرار بها أن تأخذ المهر من زوجها ولا يرجع الزوج بذلك  
 على الأب لأن الزوج أقر قبض الأب في وقت كان للأب ولاية قبض  
 الصداق فلا يرجع عليه كالوكيل بقبض الدين إذا أقر قبض الدين  
 وصداقه المديون وكذا به الطالب ولو كان الأب حين أخذ المهر  
 من زوجها قال — أخذ منك على أن أبرئك من مهر ابنتي والمسئلة  
 بحالها كان للمرأة أن تأخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج بذلك على الأب  
 كالوكيل بقبض الدين إذا قال — للمديون أن يرجع بذلك على الوكيل  
 وفيها أيضًا امرأة أقرت أنها مدركة وذهبت مهرها من زوجها قالوا  
 ينظر إلى قدها فإن كان قد هاد المدركات يصح أقرارها حتى لو قالت

المهر كان المدرك  
 على أن لا يرجع  
 المهر من الزوج

بعد ذلك

بعد ذلك ما أتينا به لا يقبل قولها وإن لم يكن قد هاد المدركات لا  
 يصح أقرارها وينبغي للقاضي أن يحتاط في ذلك ويسألها عن ستمها و  
 يقول لها بماذا عرفت ذلك كما قالوا في غلام أقر بالبلوغ أن القاضي  
 سأل عن وجهه ويحتاط في ذلك وذكر في العدة ولا في الصغيرة أن  
 يطالب زوجها بالمهر وإن لم يكن إلا انتفاع بها ولا يشترط احضار المرأة  
 محل المطالبة بل يتم بعد ذلك بخلاف البيع فإنه يشترط احضار  
 المبيع وذكر الحنفية رحمه الله أن يوم الأب أن يجعل البنت مهية للتسليم  
 ثم يقبض المهر وكان يوسف رحمه الله يقول — أو لا يستوفى الأب بكفيل  
 وذكر في باب طلب المهر من أدب القاضي الأب إذا دفعها الصغيرة إلى  
 زوجها وهي لا تطيق الرجال وذهبت إلى منزل الزوج ثم رجعت إلى منزل  
 أبيها فقال الأب لا أدفعها حتى تصير بحال تحفل الرجال والزواج يقول  
 دفعها إلى وصارت في منزلي ليس لك منعها متى كان للأب ذلك وفي جواب  
 صاحب المحيط إذا تزوج ابنته الصغيرة بمهر محفل ثم أراد الأب أن يوجع  
 المهر شكراً لا يجوز ولو تزوجها ابتداء بأقل من مهر المثل جاز عند  
 أبي حنيفة ربح لأنه تحصل لها العقد بمهر المثل جاز عند  
 بعض الشافعية رحمه الله وأجاب صاحب المحيط أن على قول أبي حنيفة  
 يقع هذا التأجيل وفي الفتاوى الصغرى الأب إذا تزوج الصغيرة  
 امرأة ومنع عنه المهر وقبلت المرأة الفحان وأدى الأب المهر كان متطوعاً  
 استحساناً إلا إذا شهد عند الأداء أنه أدى يرجع حتى لا يكون متطوعاً  
 ويرجع في ماله وإن منع عنه هذا إذا كان الأداء والقبول جميعاً في  
 القصة حال صغر الابن أما إذا ضمن في حالة القصة وأدى في المرض أو ضمن  
 في صحته ومات فأخذت المرأة من ماله عند أبي حنيفة ومحمد حاشا  
 لا يكون متبرعاً بل يجتنب من ميراث الابن وقال — أبو يوسف  
 الله هو متبرع لا يرجع هو ولا يرثته بعد موته على الابن بشئ وذكر  
 هذا المسئلة على الاستقصاء في نكاح الزخيرة وفي باب طلب المهر من  
 أدب القاضي وأما ما يرجع بدون الشرط بحكم العرف والعادة لا يختلف  
 المهر عن المهر عن الأبناء الصغار وهو نظير ما لا تنق على ابنة الصغير في

المهر  
 من الزوج







املاء من الزوج وذكر في صدر الاسلام ابو ايسر رحمه الله في باب  
 الخلع من طلاق الاصل لو كان المختار عليه مثل المحيل في المدة ينبغي ان  
 يصح ايضا وذكر الحكم في شروطه في فصل خلع الصغيرة حيلة اخرى  
 وهو ان يقر الاب يقتضى صداقها ونفقة عدتها ثم يطلق الزوج طلاقا  
 بائنا قال وهذا حكم يختص بالاب بخلاف سائر الاولياء لان الاب  
 ينبغي اقراره يقتضى صداقها ويبرأ الزوج في الظاهر ولا يعمل اقرا غيره  
 به ووطئ الصغيرة التي لا تسمى لا توجب حرمة المصاهرة في قول في حنفية  
 ومحمد رحمه الله وطبعا يملك اليمين او غيره ملك وقال ابو يوسف رحمه  
 يوجب حرمة المصاهرة وتكلموا في حدة المشتهاة على غيبة الفصل في  
 انها اذا كانت بنت سبع سنين او اكثر فهي مشتهاة من غير تفصيل وان كانت  
 خمس سنين او دونه لم تكن مشتهاة وان كانت بنت ست سنين او سبع سنين  
 او ثمان في سنين ينظر ان كانت عبلة فحجة كان مشتهاة والا فلا قال  
 الفقيه ابو الليث رحمه في ايمان الفتاوى المشايخ شكوا في السبع والثمان في الفتا  
 انها لا تشتري بالم بلع سنين قال القدر الشديد رحمه في كتاب النفقة  
 وعليه الفتاوى وحكي عن شيخنا الامام محمد بن الفضل رحمه انه كان يفتي  
 ينبغي ان يفتي في السبع والثمان في انها لا تحرم الا اذا بالغ السائل انها عبلة فحجة  
 في يفتي بالحرمة وفي الفتاوى وسئل الفقيه ابو بكر رحمه عن قتل امرأة ابنه  
 وهي بنت خمس سنين او ست سنين عن شدة لا تحرم على ابنه لانها غير مشتهاة  
 واشترىها هذا فلا ينظر الى ذلك قيل له فان كبرت حتى خرجت عن حد  
 الشبهة والمسئلة بحالها قال تحرم لان الكبيرة تحت الحرمة وان كبرت ولا  
 كذلك الصغيرة وسئل محمد بن مسلمة رحمه امرأة ادخلت ذكر صبوي  
 في فرجها والصبي ليس من اهل الجماع قال يثبت به حرمة المصاهرة  
 ويبقى بعد هذا وقال بعضهم الصغيرة اذا لم تكن عبلة فحجة وهي بنت  
 خمس سنين فتشترى مثلها فهي مشتهاة ولا تفهم فيه عند الحنفية و  
 رحمه الله وعنده رواية لو وطئها ولم تغضها ثبت حرمة المصاهرة وان افضا  
 لا يثبت حرمة المصاهرة وعن ابى يوسف رحمه في القادر اذا وطئ جارية وهي  
 بنت خمس سنين في الدفن وماتت ولا يدري انها هل كانت تشتري حرمة عليه

مطلوب من المشتهاة

القبيل العقيم  
 ما يورث

الفتوى

مطلوب من المشتهاة  
 او خلية ذكر يفتي  
 في فرجها

انها

مطلوب من المشتهاة  
 المعنى على ما ذكره  
 في سنن

انها قال الفقيه ابو الليث رحمه ما دون سبع سنين لا يكون مشتهاة  
 وعليه الفتوى وعن عطاب بن حمز الغدي رحمه الله من الاجنبية عن شدة  
 يوجب حرمة المصاهرة ولا يشترط شدة ويكتفى اشتهاة احدها ولا يشترط  
 ايضا ان يكونا بالغين فيقع المراءى والمراقة اذا وجد الا اشتهاة  
 من احدها وحده لا اشتهاة هو الا اشتهاة بالقلب ولا يشترط انتشار الالة  
 كذا ذكر في طلاق مجموع النوازل صغيرة فرغت في المنام فهربت الخواش  
 والدعا عريانة فاشتريها ابوها وهي بنت ثمان سنين قال  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اخشى ان تحرم ولدتها  
 على ابنيها وسئل محمد بن مقاتل الرازي اذا رأت الدم وهي بنت ست سنين  
 لا اشك في انه لا يكون حيصا وان كانت بنت سبع سنين لا اشك في انه  
 يكون حيصا وانما اشك فيما بين الست والتع وان كانت لا توطئ مثلها  
 لا يثبت الحرمة بوطئها عندها وعند ابى يوسف رحمه الله يثبت وان كانت  
 بنت ستة وذكر شمس الاية السرحى رحمه الله في كتاب الحدود ان الصغيرة  
 اذا سلمت من الجماع يثبت حرمة المصاهرة والا فلا وتفسير التلوة ان لا  
 يصير ملكها ملكا واحدا واخذت المرأة قصب صغيرا بقدر على الجماع  
 في فرجها لا يثبت الحرمة وقيل يثبت بعض هذه المسائل في الرخصة وبعضها  
 في فتاوى القاضي الامام فخر الدين رحمه وبعضها في فتاوى القاضي الامام  
 فخر الدين رحمه وذكر في طلاق فوايد صاحب المحيط رحمه الصبي اذا كان  
 ابن سبع سنين من امرأة بشهوة يثبت حرمة المصاهرة وقال  
 وكذلك المجنون امرأة مع ابنة لها مشتهاة نأما في فراس فذا الرجل  
 يد الى امراته ليخرجها الى فراشه ليجمعا فاصاب يد الرجل بنت المرأة وفرجها  
 باصبعه على فطن انها امراته فان وقعت على البنت وهو يشتهيها حرمت  
 عليه امراته وان كان يظن انها امراته لوجه المتر عن شدة كذا ذكر في فتاوى  
 الظهيرية وذكر في الهداية الصبي المراهق في التحليل كالبالغ لوجه الدخ  
 في نكاح صحيح وذكر في الجوامع للصغير غلام لم يبلغ ومثله يجامع برأيه اذا  
 كان يتحرك ويشتهي جامع امراته وجب عليها الغسل ويحلها للزوج  
 الاول وذكر في حيل العيون المطلقة ثلاثا اذا خافت ان يظهر امرها



في الخليل تبث لبعض من نشق به ثمن ملوك فيشترى بذلك مراهقا فتزوج  
بشاهدين فيدخل الغلام بها ثم ييب المشتري المملوك للمرأة فيبطل النكاح  
ثم يثبت المملوك الى بلد آخر فلا يظهر امرها وذكر في العدة لا يحل مطلقة  
الثلاث لزوجهما الاول حتى تزوج بزوج آخر ويدخل بها الثاني  
سواء كان بالثنا او غير بالغ مجنونا كان او غير مجنون اذا كان يجامع مثله  
وذكر في فرايدشمن الاسلام رحمه الله انه مقتدر بغير سنين وذكر في  
ايضا صغيرة لو تركها حرمت بالثلاث فوطئها الزوج الثاني فافضلها  
فهذا الرطب لا يحلها وذكر في فتاوى القاضي الامام غفر الله عن دينه  
الزوج المحلل اذا وطئ المرأة فافضلها لا يحل للزوج الاول وذكر في المثلث  
اذا ادخلت ذكر صبى في فرجها والصبى ليسوا اهل لمصاح لا يتعلق به التحليل  
ولا التحريم وذكر في العدة في خلوة الصبي يجب كمال المهر واحاله الى الجدة  
الصغير وذكر القاضي الامام غفر الله عن دينه في فصل الخلوة من نكاح  
فتاواه لا يبيع خلوة الغلام الذي لا يجامع مثله ولا خلوة صغيرة التي لا  
تجامع مثلهما والزوج اذا خلا بامرأته ومعهما صبى لا يعقل لا ينعى صفة  
الخلوة وان كان صبيا يعقل بان امكنا ان يعبر بما يكون منهما لا يقع الخلوة  
والجنون كالصبي وذكر في بعض المواضع معها مجنون ومعهما عليه لا يقع  
الخلوة من غير فصل قال محمد رحمه الله في الجامع امرأة الصبي اذا  
وجدت الصبي مجنونا فالقاضي يفرق بينهما مجنونا ولا ينتظر بلوغه  
الصبي بخلاف ما اذا وجدت امرأة الصبي غيبا لا يصل اليها لا يفرق بينهما  
في الحال وينتظر بلوغ الصبي ومثله فرق القاضي بين الصبي وبين امرأته  
فهذه فرقة بطلاق او بغير طلاق اختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال  
بعضهم هي فرقة بغير طلاق بمنزلة الفرقة يختار البلوغ وبعضهم قال  
هي فرقة بطلاق لان سبب الفرقة بالطلاق قد تحقق ولا حاجة في  
الايقاع الى عبارة الصبي لان القاضي هو الذي ترقعه وصار هذا  
الصبي ملكا فانه يعتق عليه وان لم يكن الصبي من اهل العتق الا ان  
القاضي لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه خصم حاضر فان كان للصغير اب  
او وصي كان خصما كصغير في ذلك كما كان خصما في جميع ما للصبي عليه

وان لم يكن له اب او وصي فالجدة او وصية خصم فيه فان لم يكن له جد ولا  
وصية فالقاضي ينصب عنه خصما فاذا جاء الخصم بحجة تبطل حق المرأة من  
بينه وبينها على رضاها بهذا العيب وقت النكاح لا يفرق بينهما وان لم يكن  
الخصم بنيه على ذلك وطلبت بين المرأة بخلاف المرأة فان تخلت لم يفرق  
بينهما وان خلعت فرق بينهما هذه الجملة في الرجعة وفي الفتاوى  
الظهيرية قلت ونظير هذا ما ذكره القاضي ابو جعفر الاسترشدي رحمه الله  
في نكاح الجامع غير الاب والجدة اذا زوج صبية من صبي فادركت قبل  
ادراك زوجها فاختلفت الفرقة ودفعت امرها الى القاضي لا ينتظر كبر  
الزوج وكان للقاضي ان يفرق بينهما غير انه ان كان له والد او وصي  
احضر وامر ان ياتي بالحجة للصغير وان كان له حجة والا فرق بينهما  
بخصم ولية هذا اذا كان زوجها صبي فان ادركت وزوجها كبير  
غائب وقد زوجها غير الاب والجدة واختارت نفسها اهل يفرق القضاة  
بينهما حال غيبة الزوج اشارة في الجامع الى انه لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه  
خصم او وكيل لانه قضاء على الغائب بالفرقة ولو كانت المرأة صغيرة  
زوجها ابرها ووجدت زوجها مجنونا لا يفرق غومة الاب حتى تبلغ  
الاختال انما ترفع بعد البلوغ وبمثلها لو ورث الصغير عبدا قد اشتراه  
مولا له واطلع وليه على عيب كان عند البائع في العيب ولا ينتظر بلوغه  
وكذلك اذا كان للصغير قصاص فللمولى ان يتوفيه للحال وان كان اختار  
الرضا بعد البلوغ ثابتا في هذه الفصول والفرق ان الفرقة انما تستحق  
لغوات حقا في قضاء وطرها وهي في صغرها بمنزل من قضاء وطرها  
بخلاف الفصول الاخر لان الحق ثابت في الحال والصغير يتصرف كأخيه  
الحق الى زمان البلوغ فيقوم الوصي مقامه في استيفائه اذا العلية لا يثبت  
الا لهذا الغرض والله اعلم وذكر في فتاوى القاضي الامام غفر الله عن دينه  
رحمته غلام ابن عشرة سنة اذا لم يصيب الى امرأته وله امرأة اخرى  
يجامعها او يجامع الجارية كان للمرأة ان تخاصمه ويؤجل سنة وذكر  
ايضا في فصل نكاح المهر رجل تزوج صغيرة زوجها وليها ودخل  
بها ثم بلغت واختارت نفسها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها

في هذا النوع



قبل الدخول بها فعليه مهر كامل عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله عليها  
 مستقبله وعلى هذا رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها تطليقة بآنية  
 ثم تزوجها في العدة فبلغت واختار نفسها وفتق بينهما كان عليه مهر  
 كامل وعليها عدة مستقبله وذكر في هذا الفصل أيضا غلام ابن  
 أربع عشرة سنة جامع امرأة وهي نائمة لا تدري ان كانت نيتا ليس عليه  
 حد ولا عقد وان كانت بكرًا واقتضها عليه مهرها وكذا المجنون وذكر في  
 نكاح اهل الذمة من كسوط الصبية اذا زوجت من صبي من اهل الذمة  
 زوجها وليتها بجواز النكاح وثبت لها الحيا واذا بلغت اذا كان المزوج  
 غير الاب والجد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كما في حق الملبس  
 وذكر في هذا الباب ايضا اذا عقد النكاح على صبيين من اهل الذمة  
 زوجها اولياؤها فاسلم احدها وهو يعقل الاسلام بيقين سلامة  
 عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ثم تكاد الاخر يعقل الاسلام يعرض عليه  
 الاسلام فان اسلم بتركه على الاسلام وان لم يسلم يوف بينهما  
 وذكر القاضى الامام ابو بكر بن محمد في الاسرار في مسألة تزويج غير الاب  
 والجد ان امرأة المجنون اذا اسلمت وهما كافران يعرض الاسلام على  
 ابى المجنون فان اسلم والا يوف بينهما وامرأة الصبي الذي يعقل  
 اذا اسلمت لا يعرض الاسلام على ابى الصبي لان مصاه غائبة وذكر  
 في الاسلام على البردوى رحمه الله في باب الامور المعترضة من  
 اصول الفقه ان الاسلام المجنون لا يقع واسلام المعتوه العاقل  
 والصبي العاقل يقع ولما اسلمت امرأة المجنون يعرض الاسلام  
 على وليه ويصير مسلما بيقين لا يبرى وكذا يصبر مردا تبعا لها ثم  
 قال والصغير في اول حاله مثل المجنون يعفى اذا كان عديم العقل  
 والتميز فاما اذا عقل فهو والمعتوه سواء غير ان بين المجنون والصغير  
 فرقا وهو ان المجنون اذا اسلمت امرأته يعرض الاسلام على ابويه او امه  
 في الحال ولا يبرئ وفي الصغير يؤخر لانه محدوده فوجب تأخير الى غاية  
 العقل والمعتوه كالصبي العاقل وفي الفتاوى الظهيرية مسلم تزوج  
 صبية لها ابوان مسلمان فارتد لم يبين الصغير من زوجها وان لحباها

بداد الحرب بآنية الا لقطع حكم الدار ولومات احدا لا يبرز في دارنا مسلما او مرتدا  
 ثم ارتد الاخر ولحق بها لم يبين من زوجها وكذلك صبية نصرانية تحت مسلم  
 نجس ابوها وبقيت الامة نصرانية لم يبين من زوجها ولم تجس ابوها بآنية  
 ولا تميز لها ولو تزوج مسلم صغيرة مسلمة فبلغت ولم تصف الامة  
 بآنية وكذلك ان تزوج نصرانية فبلغت ولم تعرف النصرانية ولا دينها  
 فلا تميز لها وينبغي للرجل اذا زوجت ابدا امرأته ان لا يفتاها حتى سا  
 سالها على اسلام فان وصفت او وصف هو فعلت والا بآنية  
 والتبيل فيه ان يصف هو بنفسه ثم يقول لها هل انت على هذا  
 وذكر شيخ الاسلام المعروف بخواجه زاده رحمه الله انما اذا بلغت عتق  
 ولم تعرف الاسلام ولم تصفها انها تكفر مرتدة ونبتين من زوجها  
 ولم يذكر محمد رحمه الله انما اذا بلغت وعرفت الاسلام وعقلته  
 ولم تصف بان قالت انا اعقل الاسلام واقدري الوصف ولا اصغه  
 انما نبتين من زوجها ويجب ان يبين بلا خلاف بين المشايخ رحمهم الله  
 لا انما تركت ما جعل ركنا في الاسلام من غير عذر وهو الاقرار بالشهادتين  
 وتصديق بالقلب انما اذا قالت انا اعقل الاسلام لكن اقدر على الوصف  
 هل يبين زوجها ثم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب واختلف المشايخ  
 رحمهم الله منهم من قال انما نبتين من زوجها وقال بعضهم لا  
 نبتين من زوجها لانا اجعنا على ان التكرار اذا جرى كلمة الكفر على  
 لسانه فانه لا يحكم برده استحسانا واعتبر التكرار عذرا وان كان  
 التكرار معصية فكذا العجز عن وصف وذكر السيد الامام ابو شجاع  
 رحمه الله في اصول الفقه الاسلام نوعان ظاهر وهو باليلا وبين المسلمين  
 وانشق بينهم على طريقتهم شهادة وعبادة وباطن لا يوقف عليه  
 الا باستيفان القانع جل ذكره فاذا وصفه للبيع صفاته التي لا بد من  
 وجودها للارضية من علم كان مسلما على الحقيقة واذا لم يعلم شيئا  
 منها فهو كاف قال محمد بن الحسن رحمه الله في المرأة اذا بلغت ما  
 فاستوصفت فلم تصف انما نبتين من زوجها وان كنا حكمة بفتح نكاحها  
 بناء على ظاهرها الاسلام وكذلك من آمن برسالة محمد عليه السلام



لم يعرف ولم يدري اى محقق هو فانه لا يكون مؤثما وذكر الكتاب في حجة  
 في باب حل الجنائز خلع الصغير في بناء المسئلة قال لا الاله الا  
 الله ولم يعلم صفة الاسلام لا يكون مسلما حتى يصف الاسلام  
 وكيفيته صفة الاسلام كتبناها في آخر سير هذا الكتاب وفي هلال  
 فتاوى القاضي الامام فخر الدين راجع في فصل لفرقة بين الزوجين  
 يملك احدهما صاحبه وبالكفر اذا بلغ الصبي عاقلة ولم يصف الاسلام  
 يكون مرتدا ولا يقبل كالمكر على الاسلام اذا اسلم ثم ارتد يعق  
 رديه ولا يقبل وفي فتاواه ايضا صغير وصغير بينهما شبهة  
 الرضاع لا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا يأس بالنكاح بينهما هذا اذا  
 لم يخبر بذلك انسان فان اخبر عدل لقعه يؤخذ واحده هو المرد يتولى  
 ولا يجوز النكاح فان كان الخبر بعد النكاح وهما خبيران فالاحوط  
 ان يفارقها روى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بالمفارقة  
 مبينة ارضعها قوم كثير من اهل القرية اقلهم واكثرهم ولا يدري  
 متى ارضعها اراد واحد من تلك القرية ان يتزوجها قال  
 ابو القاسم الصفار روى اذا لم يظهر له علامة ولا تشهد بذلك  
 احد كان في سعة من نكاحها رجل زنى بامرأة فولدت منه فارضعت  
 بهذا اللبن صغيرا لا يجوز بهذا الزاني ولا لاحد من آبائه واولاده  
 نكاح هذا الصبية ولو وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج فارضعتها  
 ام المولودة بانت الصبية لانها صارت اخت المولودة والمولودة في  
 عدة فيبطل نكاح الصبية وفي العجوة الفتاوى وفوائد طهيري الدين  
 المرغيبا في راجع من زنى بامرأة حرمت عليها من الرضاعة وابنتها  
 من الرضاعة وفي شرح الطحاوى صليحة الابن حرام سواء كان الابن  
 من جهة النسب او من جهة الرضاعة وخليفته منكوحته وموطوءه  
 حراما كان او حلالا وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين رحمه الله  
 الرضاعة الطارى على النكاح بمنزلة السابق ببيانها اذا تزوج رضيعته و  
 طلقها ثم تزوج كبيرة لها ابن فارضعت الكبيرة تلك الصغيرة حرمت  
 الكبيرة على زوجها لانها صارت من امتهات نسائه وهكذا قرأت

المسئلة في باب نكاح اهل الحرب مستير الكيين وفي الزخيرة اذا كان الرجل  
 امرأتا وحلتا منه فارضعت كل واحد منهما صغيرا فقد صار اخو بنها الاب  
 فان احدهما انثى لا يحل النكاح بينهما وان كانا انثيين لا يحل الجمع  
 بينهما امرأة ولدت من زرع وارضعت ولد عالم بدسه ثم ردها لبن  
 بعد ذلك فارضعت صبيتا كان لهذا الصبي ان تزوج بابنة هذا الرجل  
 من غير هذه المرأة وليس هذا لبن الفحل وكذلك اذا تزوج امرأة ولم تلد  
 منه قط ثم نزل لها اللبن فان هذا اللبن من هذه المرأة ووزن زوجها  
 حتى لو ارضعت صبيتا لا يحرم على ولد هذا الرجل من غير هذه المرأة هذه  
 المسئلة من الزخيرة وذكر صحتها الاسلام في شرح الاصل ما در برادر  
 شايد خواستن وان كان لا يجوز ان يتزوج الرجل امه اخيه لانيه وامه وان  
 كانت ام اخيه لاب فري مولودة ابيه وان كان ام اخيه لام فري ام ام  
 همينا فهذه اجنبية فيجوز نكاحها وذكر فيه ايضا خواهر شريه ختن نسبي  
 روابو خواستن لان هذه اخت ابنته من الرضاعة وخواهر نسبي وخت  
 نسبي روابو خواستن اذا لم يكن بنسالة همينا اولى فان الجارية اذا كانت  
 جادت بولد فادعياء ولاحد المولدين بنت فزوجه المولى الا ان كان النكاح  
 جائن وبنت ذلك المولى يكونا اختا فكنفت ولا بنته وذكر الامام اللامشي  
 رحمه الله في رقاياه لا يأس بان يتزوج الرجل المرأة التي ارضعت ابنه لانه  
 لا يأس من النسب وكذلك لا يأس بان يتزوج ابنتها وفي النسب انما لا يجوز  
 هذا وهو ان يتزوج اخت ابنه لا لاجل النسب بل لانها ربيته وقد وطئ  
 اجهها وذلك معدوم همينا وذكر فيها ايضا ان امرأتين لاحدهما  
 بنون والآخر بنات ارضعتهم بعينه دون اخواته لان اخوة مع بناتها لم  
 يجتمعا على واحد فلم يلبث الاخوة بينهم وبين بناتها لو ارضعت ام البنين  
 واحدة من بنات الاخرى حرمت تلك الابنة على بني المرضعة لا يأس  
 اخت لهم وغيرها من بناتها تحلل له وذكر في فتاوى القاضي الامام  
 فخر الدين رحمه الله اذا فطم الصبي في المولين وتمود الصبي واكتفى بالقطا  
 فارضعت لا يثبت حرمة الرضاع وفي ظاهر الرداية اذا ارضع في مدة الرضاع  
 يثبت به الحرمة وما يحصل الرضاع بالمعنى المذكور يحصل بالصب



والنقوط والدجور ولا يحصل بالانظار في الاذن والاحليل والمثاقعة  
والامه ولا بالحقنة في ظاهرها وروي عن محمد بن حماد انه يحصل  
بالاحتقان ومدة الرضاع عند الحنفية رحمه الله مقدرة بثلاثين شهرا  
اذا ارتفع في هذه المدة يثبت الحرية فطم على رأس الحولين او لم يطم  
ولوار تضع بعد حولين ونصف لا يثبت الحرية فطم او لم يطم وبعد  
حولين لا يثبت فطم او لم يطم وقال رحمه الله وفيه مقدرة بثلاث  
سنين واجمعوا على ان مدة الرضاع في انعقاد اجرة الرضاع على الاب  
مقدرة بحولين حتى ان المطلقة اذا اهلته بعد الحولين باجرة الرضاع  
فان في الاب ان يعطى لا يجبر ويجبر في الحولين هذه الجملة في فتاوى القاضى  
الامام فخر الدين راجح والمرأة اذا كانت صغيرة فان كانت مثلها نوطا  
وتصلح للجماع فلها النفقة وان كانت لا تطعم مثلها ولا تصلح  
للجماع فلا نفقة لها عندنا حتى الى الحالة التي تطيق للجماع سواء كانت  
في بيت الزوج او بيت الاب فرق بين نفقة الزوجة وبين مملوك والفرق  
في الزخيرة وان كانت المرأة تصلح للجماع والزوج ولا تطيق فلها  
النفقة اذا لم تكن ما نفقة نفسها لان منفقة الاحتباس ههنا  
انما كانت بمعنى من جهة الزوج فلا يقطع حقها في النفقة كما لو جئت  
نفسها لاجل المهر ولو كانا صغيرين لا تطيقان للجماع لان نفقة لها  
حتى تقير المرأة الى الحالة التي تطيق للجماع لان النع جاء بمعنى من جهة  
والحاصل في جنس هذه المسائل ان ينظر الى المرأة ان كانت لا تصلح للجماع  
لان نفقة لها سواء كان الزوج تطيق للجماع او لا تطيق وان كانت تصلح  
للجماع تسحق النفقة سواء كان الزوج تطيق للجماع او لا وعز هذا قلنا  
بان المجهوب اذا تزوج امرأة صغيرة لا تصلح للجماع لا يرض لها نفقة  
ولو تزوج تصلح للجماع يرض لها النفقة ولو تزوج تصلح للجماع يرض لها  
النفقة ولو تزوج رجل ابنة وهو صغير لا يجامع مثله ولا يجبل امرأة  
كبيرة فجاءت بولد لم يلزمه الولد لاستحالة الاحبال من الطفل قال  
فلان نفقة المرأة النفقة التي كان ابو الزوج ينفق عليها عن ابنة لان الجبل  
لا يمنع وجوب النفقة حتى لو اقرت انها ذنت فجعلت يكون عليها النفقة

ايضا

ايضا لان الجبل لا الزنا ان كان يمنع من الجماع لا يمنع من وداعى الوطى وكذلك  
من الوطى فبما دون الفرج وهذا كاف لوجوب النفقة قال ولو اقرت انها  
حين تزوجت كانت حبلى ردت نفقة سنة اشهر لانها اقرت شيئين بنفسها  
النكاح وانه اقرار على الزوج اقرت انها لا نفقة لها في هذه الجبل وانه  
اقرار على نفسها فتصدق في نفسها ولا تصدق في حق الزوج وقد اخذت  
نفقة سنة اشهر فتردد ذلك كذا ذكر في الزخيرة واذا اطلق امرأته وهي  
صغيرة لم تحض بعد وقد دخل بها ومثلها يجامع فعدتها ثلاثة اشهر  
على ما عرفت في كتاب الطلاق وينفق عليها ما دامت في العدة وهذا  
اذا طم تكبر المرأة مراقة فاما اذا كانت مراقة فعدتها لا يقتضي  
بثلاثة اشهر بل توقف في حالها الى ان يظهر انها هل جئت بذلك  
الوطى ام لا فيبقى ان يرة النفقة عليها ما لم يظهر فراغ رحمها فلو انما  
حاضت في هذه الاشهر الثلاثة تسألف العدة بالحيض ويكون  
لها النفقة حتى ينقض عدتها لما ذكرنا والصغيرة اذا ادركت فاخذت  
نفسها فلها النفقة والسكنى وكذلك الفرقة بسبب العقب او بسبب  
عدم الكفاة هذه الجملة في نفقات الزخيرة والاصل في ارضاع  
الولد الصغير قوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهم حولين  
كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة اختلف العلم في هذه الآية  
قال بعضهم هذا مجرّد خبر ان الوالدات كذا يفعلن وليس فيه  
ايجاب الارضاع على الاتمهات وان كان بصفة الخير كقوله تعالى  
والمطلقات تربصن بانفسهن ثلاثة قروء وعز هذا قلنا  
ان حال قيام النكاح لا يجوز لها ان تاخذ الاجر بالارضاع لانه يجب  
عليها الارضاع وينا وان كانت لا يجبر على ذلك في الحكم واخذت بغير  
الزوج بسبب اعمال داخل البيت لما ان اعمال داخل البيت واجبة عليها  
وينا واما الكلام في بيوت الحرة واستحقاق الاجر فعند ابي حنيفة  
رحمه الله يثبت حرة الرضاع الى ثلثين شهرا وعندها الحولين وقد  
ذكرنا في مسائل الرضاع واما الكلام في استحقاق الاجر قال شمر  
الاية الملو في رحمه الله هو على الخلاف حتى ان من طلق امرأته فاضت



مطلب  
مسألة الرضاع  
الاصحاب  
حول

بعد المول وطلبت الاجرة فعند ابي حنيفة رحمه الله تحقق الى تمام ثلثين شهرا وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا تحقق الاجرة فيما وراء الثلثين **واكثر المشايخ رحمهم الله على ان هذه الرضاعة من حق استحقات الاجرة على الاب مقدرة بحولين عند الحل حتى لا يستحق المطلقة اجرة الرضاع بعد حولين بالاجماع ويستحق في الحولين بالاجماع** قال اصحابنا رحمهم الله لا تجبر الامة على رضاع ولد لان الارضاع بمنزلة النفقة ونفقة الاولاد تجب على الاباء لا على الامهات فكذا الارضاع فان كان الصبي لا يأخذ لبن غيرها ولا توجد من ترضعه هل تجبر الامة على الارضاع في طاهر الرذاية على اصحابنا رحمهم الله لا يجبر وروى عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله في التوام انهما تجبر وذكر شمس الابنة الشخشي رحمه الله في ادب القاضى للحضرة انها تجبر من غير ذكر خلاف وهكذا ذكر في شرح القدر رحمه الله وهكذا لانها لو تجبر الولد لا يأخذ لبن غيرها ادنى الى تلف الولد وهي ممنوعة فلا لامة وقال الفضائل رحمه الله لو لم يكن للصبي اولاد مال اجبر الامة على الارضاع وهو الصحيح لانها ذات يسار في اللبن قياس هذا ما قاله اصحابنا رحمهم الله فيمن من غاب وليس له مال وثلك امرأة وصغيرا والمرأة مال فالمرأة تجبر على الانفاق على الصبي ثم هي ترجع عليه كذا هو بنا ثم ارضاع الصغير اذا كان توجد من ترضعه انما تجب على الاب اذا لم يكن للصغير بعد العظام اذا كان له مال يكتفي بماله ولا يجب على الاب فرق بين نفقة الولد وبين نفقة الزوجات فان المرأة اذا كانت موسرة يكتفي نفقتها على الزوج والفرق يعرف في الرخصة فان كان للصغير عقارا وادوية او ثياب واحتج الى ذلك النفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه لانه غنى بهذه الاشياء ونفقة الصبي يكتفي بماله اذا كان غنيا فان كان مال الصغير غنيا يوجب مؤمر الاب ان ينفق من ماله على ان يرجع في مال الولد اذا حضر ماله ولكن ان اشهد على ذلك فله ان يرجع في الحكم فان انفق بغير اشهاد لكن نية الرجوع ليس له ان يرجع في الحكم لان الظاهر ان الانسان ينقص فيما

ينفق

ينفق على ولده التبرع والقاضى لا يطلع له على الظاهر اما الله تعالى فطلع على الضام والظواهر فكان له ان يرجع ان كان قصده عند الانفا الرجوع فاما اذا لم يكن للصبي مال فالنفقة على والدته ليشا ذكره احد في ذلك وروى عن ابي حنيفة رحمه الله ان النفقة على الاب والامة ثلاثا الا ان في ظاهرها رعاية جعل الكل على الاب لان النفقة نظير الارضاع فكما لا يشا ذلك الاب في ثمة الارضاع احد فكذا في النفقة فان كان الاب معسرا والامة موسرا امرت ان تنفق من مالها على الولد ويكون ربيها على الاب اذا اليسر ترجع عليه لان نفقة الولد الصغير على الاب وان كان معسرا كنفقة نفسه وكانت الامة قاضية حقا واجبا عليه بامر القاضى فترجع عليه اذا اليسر كما اذا اوتت بامر ولو كانت الامة موسرة وللصغير جد موسر مؤمر بالامة بالانفاق من مال نفسه ثم ترجع على الاب ولا يؤمر الجدة بذلك لانه وقعت الحاجة الى الاستئانة وكانت الاستئانة من مالها وهي اقرب الى الصغير الى رجل له صغير وامه في تكاحه فطلبت من زوجها اجرة الارضاع لا تحقق وان استأجرها الزوج على ذلك لان نفقة النكاح واجبة على الزوج فلو واجبت اجرة الارضاع يجتمع اجرة الارضاع مع نفقة النكاح في مال واحد وهذا لا يجوز اذا لم يكن للصغير فان كان له مفرض اجرة الارضاع في ماله لا تنفذ ما ذكرنا من معنى وهو اجتماع اجرة الارضاع ونفقة النكاح في مال واحد وان كانت الامة معتدة على طلاق رجعي لا تحقق اجرة الارضاع ايضا لان النكاح لم يزل وان كانت معتدة عن طلاق بائن او عن ثلاث هل تحقق الاجرة على الارضاع فيه روايتان فلو صلت المرأة زوجها عن اجرة الارضاع على شيء ان كان الصلح حال قيام النكاح وفي العدة عن طلاق رجعي وفي العدة عن طلاق بائن او ثلاث على احد الروايتين كان لها ان تنفق على مضع ولا يجبر عن ذلك ولكن بالشرايط التي ذكرنا قبل هذا واذا لم تجبر ولم تكن للصبي مال كان على الاب ان يشتري ظيورا ترضعه عند الامة ولا ينزع عن الامة لان الامة اجتمعت على ان الجرحا لكن لا تجب على الظيوان فكث



في بيت الامة اذا لم يشتري ذلك عليها عند العقد وكان الولد يستغنى عن  
 الظئر في تلك بل لها ان ترضع وتعود الى منزلها وان لم يشترط عند العقد  
 ان ترضع عند الامة كان لها ان تحمل الصبي الى منزلها او تقول اخرجوه  
 وترضعه عند فساد الدار فلو شرط عند العقد ان تكون الظئر عند الامة  
 فحينئذ يلزمها الوفاء بذلك الشرط فان قالت الامة انا ارضع الولد على تلك  
الاجرة فني كل مريض يستحق هي اجرة الرضاع كما في العدة عند طلاق بائن او  
 ثلاث على احد الزوجين او بعد انقضاء العدة على الزوجات كلها كانت هي  
 اولى بخلاف ما اذا كانت تطلب زيادة على ما ترضعه غير حاجب لا تكون  
 هي اولا والفرق في الزخية قال — ولو ان رجلا ولدا وصغارا بعضهم  
 رضيع وبعضهم مطعم واتهم زوجته وليس للاولاد مال في ماله فمقتضى  
 في نفقتهم فالقاضي يرضي لهم النفقة على الاب ماداموا مضافات  
 شكت الامة بقبضته وتقتوه في النفقة عليهم ينبغي للقاضي ان يسمع شكاها  
ويدفع بعض نفقة الاولاد اليها فان قال الاب انها تأخذ مني نفقة  
الاولاد ولا تنفق ذلك عليهم وتنفهم لا يقبل قوله عليها لانها امينة  
 ودعوى الجناية على الابن لا تجمع من غير حجة وان سأل عن قاضي  
 ان سأل جيرا ايضا عنهم احتياطا وانما يسل من يدخلها لانه اعرف  
 بحالها فان كان كما قال — الزوج زجرها ومنعها عن ذلك وقال  
 بعض المشايخ اذا وقعت المناعة في هذا الباب ان شاء القاضي دفع  
 النفقة الحقة بدفعها اليها صباحا ومساء ولا يدفع اليها جملة وان  
 شاد امر غيرها ان ينفق على الاولاد وان صالحت المرأة زوجها عن نفقة  
الاولاد الصغار صح سواء كان الاب معرا او محررا وطريق جواز  
 هذا الصلح ينظر في كتاب النفقات من التخيير فبعد هذا ينظر ان كان  
 ما يقع عليه الصلح اكثر من نفقتهم بزيادة تغاير الناس فيها بان كانت  
 قد خلت تحت تدبير القدرين في مقدار كفايتهم فانما تكون عفو لانه يكون  
 القدر عنها وان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تدبير القدرين  
 فانما تخرج عنه لان الواجب على الاب قدر ما يكفيهم وقد بين نفقة  
الاولاد ونفقة الاقارب فان المراد اصله قربة عن النفقة لا حجة

لان نفقة الاقارب لا يجب الا على المهر وهذا الصلح انما وقع عتقا  
 هو حق الاولاد فيصح رجل لدا ولدا وصغارا لامل له ولا مال للصغار  
 ايضا هل يرضى النفقة على الاب قادرا على الكسب يرضى عليه فيكتب  
 فينفق عليهم لان نفقة الاولاد الصغار لا تسقط بالعرة فانما  
 ان يكتب وينفق عليهم يجبر على ذلك ويجبر بخلاف سائر الذين  
 فان الوالدين وان علوا لا يجسونه بدون الاولاد والفرق في الزخية  
 فان كان الاب عاجزا فكسب لما به من مائة او كان معذرا بتكثف  
 الناس وينفق عليهم هكذا في نفقات الخصاص وهنا خبر من  
قال — يكون نفقة الاولاد في هذه الصورة في بيت المال لانه  
 اذا كان بهذه الحالة تكون نفقته في بيت المال فكذا نفقة الاولاد  
 الصغار وذكر الخصاص في ادب القاضي في هذه الصورة ان  
 القاضي يرضى النفقة على الاب ويأمره ذلك قاضي اولم تلقه فاذا  
ايسر وقد ر عليه طالبة المرأة با استدانت وكذلك لو كان الا  
والجدة للنفقة لكنه امتنع عن نفقة على الصغير يرضى القاضي على  
 الاب نفقة الاولاد ويأمرها ان تستدين عليه وتنفق على الصغير  
لترجع بذلك على الاب وكذلك ان فرض القاضي النفقة على الاب  
فغاب الاب وتركهم بالانفقة فاستدانت بامر القاضي كالانفاق  
على الصغير بامر القاضي كالانفاق عليه بامر الاب وكذلك هذا  
الحكم في مؤنة الرضاع اذا كان الاب معرا فالقاضي يأمر المرأة  
بالاستدانة فاذا ايسر رجعت عليه بالمقدار الذي امرها  
القاضي بالاستدانة لما قلنا فان لم يكن المرأة استدانة بعد  
الرضع لكنهم لو كانوا ياكلون من سائل الناس لم ترجع على الاب  
بشي لا يتم اذا سألوا واعطوا صاد ذلك ملكهم فوقع الاستدانة  
لهم فان نفقت الحاجة وسقطت النفقة عن الاب فاذا كافوا  
اعطوا نصف الكفاية سقط نصف النفقة عن الاب ويصح الاستدانة  
في النصف بعد ذلك وعلى هذا القياس فاخيرهم وليس هذا  
في نفقة الاولاد خاصة بل في نفقة جميع المحارم اذا اكلوا من ماله



الناس لا يكون لهم حق الرجوع على الذي فرضت نفقتهم عليه ولقب المثلة  
ان نفقة الاقارب لا تصير ديناً بقضاء القاضي بل تقط بصفى المدة بخلاف  
نفقة الزوجات وتام هذا ينظر في نفقات الزخيرة قال وذكر  
في الحاوي في الفتاوى هذه المسئلة وقرر بين نفقة الصبي وبين  
نفقة سائر المحارم فقال نفقة الصبي تصير ديناً على الاب  
بقضاء القاضي ونفقة سائر الاقارب لا تصير ديناً بقضاء القاضي  
قال فان كان القاضي بعد ما فرض نفقة الاولاد امرها بالاداء  
لاستدانة فاستدانة حتى ثبت لها حق الرجوع على الاب فمات  
قبل ان يؤدي اليها هذه النفقة هل لها ان تأخذ من مالها  
ترك مال ذكر في الاصل ان لها ذلك وذكر الحنفيا رجع في نفقاته  
ليس لها ذلك والصحيح ما ذكر في الاصل لان الاستدانة المرأة باذن  
القاضي وللقاضي ولاية كاملة منزلة استدانة الزوج بنفسه  
هذا اذا استدانة بامر القاضي فاما اذا فرض القاضي نفقة  
الاولاد ولم يأمرها بالاستدانة فاستدانة ثم مات الزوج قبل  
ان يؤدي ذلك اليها ليس ان تأخذ من ماله ان ترك مالا بالانفاق  
ثم قد رحمهم الله نفقة الصغير وكسوته على المهر بالانفاق  
وهذا ليس بتقدير لازم انما المعتبر ما يحصل به الكفاية لكن اذا  
كان موصراً يؤمر بان يتوسع على الاولاد في النفقة والكسوة حتى  
حسب ما يرى الحاكم كافي نفقة الزوجات واما الذكور فلا  
اذا بلغوا حد الكسوة ولم يبلغوا في انفسهم فارد الاب ان يسلمهم  
في عمل يكسوا وينفق عليهم من ذلك فله ذلك وكذلك لو اراد الاب  
ان يراجع في عمل او خدمة فله ذلك واما اذا كان الولد مكرهاً  
فليس للاب ان يراجعها في عمل او خدمة لان المصالح يخلو بها  
وذلك منتهى في الشرع ثم في الذكور اذا سلمهم في عمل والبسوا مالا  
ياخذ الاب كسبهم وينفق عليهم وما فضل يحفظ ذلك عليهم الى  
وقت بلوغهم كسائر املاكهم فان كان مكرهاً لا يوفى على ذلك  
القاضي يخرج من يده ويجعل في يديهم وهذا لا يختص بهذا

المال بل هذا هو الحكم في جميع اموال الصبيان واذا جادت الامة  
المشركة فولد فادعاه المولى فان نفقة الولد عليها وعلى الولد اذ اكبر  
نفقة كل واحد منهما هذه الجملة في نفقات الزخيرة في النوع الاول  
من فصل نفقات ذوي الارحام وفي الفتاوى القاضي الامام  
فخر الدين رجع امرأه طلقها زوجها ولها اولاد صغار فافترقت  
انها قبضت نفقة بخمسة اشهر ثم مات بعد ذلك كنت قبضت  
عشرين درهماً ونفقة مثلهم في مثل تلك المدة مائة درهم ذكر في  
المنتقى ان هذا على نفقة مثلهم ولا تصدق انها قبضت عشرين وان  
قالت بعد اقرارها بقبض النفقة ضاعبت النفقة فانها ترجع على  
ابيهم بنفقة مثلهم امرأة اختلعت من زوجها على ان ابرأته من نفقتها  
ونفقة ولدها رضيعاً كان أم لا وعلى ما في بطنها مكرهاً قال عليها  
ان ترد المهر الذي اخذت ولا نفقة عليها للولد وبنت لها نفقتها ما دامت  
في العدة امرأة ادعت على زوجها انه لم ينفق على ولدها الصغير قالوا  
ان كان القاضي فرض عليه نفقة الولد او فرض الزوج على نفسه فادعت  
المرأة ذلك بعد مضي مدة وانكر الزوج خلفه والا فلا صغير لهاب  
معسر وجذاب الاب موسر وللصغير مال غائب يؤمر الجدة بالانفاق  
عليه ويكون ذلك ديناً على الاب ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير  
وان لم يكن للصغير مال كان ذلك ديناً على الاب وان كان الاب ذنباً  
وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجدة ولا يرجع الجدة بذلك  
على احد وكذا لو كان للصغير ام موسرة او جدة موسرة واب معسر  
اخرت بان تنفق على الصغير ويكون ذلك ديناً على الاب ان لم يكن  
الاب ذنباً فان كان ذنباً لا شيء عليه هذه الجملة في فتاوى الامام  
الامام فخر الدين رحمته وفي القدوري نفقة الصغير واجبة  
على ابيه وان خالفه في دينه كما تجب نفقة الزوجة على الزوج وان  
خالفته وفي الفتاوى القاضي الامام فخر الدين رحمه الله الفقير  
لا يجبر على نفقة احد الاربعة الولد الصغير والبنات البالغات  
ابكاً او كزناً او ثيباً والزوجة والمملوك وفي الزخيرة اذا كان للفقير



صفاء وجدته موسى لم ترض النفقة على الجدة لأن النفقة لا تجب على  
 الجدة حال قيام الأب ولكن يؤمر الجدة بالانفاق في صيانة لولد والده ويكون  
 ذلك ديناً على والدها القفا وكان والده القفا امر بذلك هكذا ذكر في  
 القدوري فلم يجعل النفقة على الجدة حال عسر الأب والميت من  
 المذهب أن الأب الفقير يلحق بالميت استحقاق النفقة على الجدة  
 وما ذكر في القدوري قوله الحسن بن صالح رحمه الله هكذا ذكر في  
 الأب العامي للمختار رحمه الله قال وإن كان الأب زناً فنفقة  
 القفا على الجدة ولا يرجع على أحد بالاتفاق لأن نفقة الأب في هذه  
 الحالة على الجدة فكذلك نفقة القفا وروى عن أبي يوسف رجع في صغير له  
 والد محتاج زمن فرضت نفقته على قرابته من قبل أبيه ووزرته فكل  
 من يجبر على نفقة الأب يجبر على نفقة الغلام فإن لم يكن له قرابة  
 من قبل أبيه قضيت بالنفقة على ابنه وأمرت قرابة الأم بالاتفاق  
 ويكفر ذلك ديناً على الأب وهذا لأن قرابة الأم لا يجبر أن يجبر  
 عليهم نفقة الولد لما عرف أن الأب لا يشاركه غيره في نفقة الصغير  
 فإذا لم يكن للأب قرابة لم يبق ههنا وجه سوى أن يقتضى بالنفقة  
 على قرابة الأم يكفر ذلك ديناً على الأب كسائر إشارات الأب غير  
 في نفقة الولد فاما قرابة الأب فيما يلزم من نفقة الأب فجاز أن  
 أن يلزمهم نفقة الغلام لكون نفقة ولده جارية مجرى نفقته وهذا  
 الجواب الثاني يقيم إذا لم يكن في قرابة الأم من يكفر محوياً للصغير  
 ولا يكفر أهلاً للارث لأن شرط وجوب النفقة في غير قرابة الولد المحرم  
 وأهلية الارث فاما إذا كان في قرابة الأم من كان محوياً للصغير  
 وهو أهل الارث فإنه يجب عليها النفقة ويلحق الأب المعسر بالية  
 والأصل في نفقة ذوي الأرحام قوله تعالى وعلى الأرث مثل  
 الوارث ذلك والمراد هو الوارث الذي يكفر إذا رجم محرم وهو  
 قول عبد الله مسعود رضي الله عنه وهكذا كان يقرأ وبه أخذ  
 أصحابنا رحمه الله حتى لا يجب النفقة على أب العم وإن كان ورثاً  
 لأنه ليس يحرم للصغير والمراد بالوارث المذكور في هذه الآية كونه

أهلاً للارث لا كونه وارثاً حقيقة وبه أخذ أصحابنا رحمه الله حتى لا يجتمع المال  
 وابن العم فالنفقة على الحالة عند علمائنا ورحمهم الله وأن كان الميراث لابن العم  
 لأن المال ذو رجم محرم وهو أهل الارث وابن العم وإن كان وارثاً ليس يحرم  
 للصغير فالأصل لأن هذه النفقة لا تجب إلا على من رجم محرم وهو أهل  
 للارث سواء كان وارثاً في هذه الحالة أو لم يكن وعند الاستواء في  
 المحرمية وأهلية الارث يترجح من كان وارثاً حقيقة في هذه الحالة  
 حتى أنه إذا كان له عم وخال — فالنفقة على العم وكذلك إذا كان  
 له عم وعمّة وخالة فالنفقة على العم الموسر لا غير لأنه سواه في المحرمية والعم  
 هو الوارث فيكون النفقة عليه ولو كان العم معسراً فالنفقة على العمّة  
 والحالة الثالثة على قدر ميراثها ويجعل العم كالميت ثم الأصل في نفقة  
 من سوى الولدين والمولودين من ذوي الأرحام المحرم أنه ينقسم على قدر الميراث  
 لأن الله تعالى أوجب النفقة باسم الوارث فقال — فعلى الوارث مثل  
 ذلك فإذا أوجب باسم المولود فيجب التقدير به ولهذا قلنا إذا ورث  
 لورثته فلان ولده بنوه وبنات كانت الرقبة لهم على الميراث ولو ورث  
 لولده فلان كان الزكو والأنثى فيه على السواء فعلى هذا يخرج جنس هذه  
 المسائل وإذا كان للصغير أم وعم أو أم وأخ لأب وأم كل واحد منهما  
 موسر فالنفقة عليهما على قدر الميراث وكذلك الرضاع عليهما  
 أثلاثاً وإن كان العم فقيراً والأم موسراً فالرضاع فالنفقة على الأم  
 لما ذكرنا أن العسر كالمعسر في حق إيجاب النفقة على الموسر وإذا كان  
 الأم وأخ لأب وأم وأخ لأب وعم أغنياء فالنفقة على الأم والأخ  
 أثلاثاً بحسب الميراث لأن العم ليس يورث في هذه الحالة فترجح  
 الأخ على الأم لكونه وارثاً حقيقة وإذا كان للفقير الذمق ابن صغير أو  
 كبير زمن وهذا المعسر ثلاثة أخوة متفرقين أهلياً فالنفقة  
 الرجل على الأخ وللأب والأم والأخ من الأم أسداساً لأن الابن  
 الصغير يجعل كالمعسر وما لم يجعل لابن كالمعسر لا يصير لأخ  
 ورثة فيعذر الإيجاب عليهم حال قيام الابن فيجعل كالمعسر وما  
 بعد الميراث بين الأخ لأب وأم وبين الأخ لأم أسداساً فكذا



النفقة ولو كان مكان الابن بنت فنفقة الاب على الاخ لا ب و امة خاصة  
 واما نفقة الصغير على العم لا ب و امة خاصة لان الاب المعسر في حق  
 النفقة جعل كالمدوم وبعد الاب ميراث الولد للعم لا ب و امة خاصة  
 فكذا نفقة الولد تجب على العم لا ب و امة ولو كان مكان الاخوة اخوة  
 منفقات فان كان الولد ذكراً فنفقة الاب على الاخوة اخوة لان اخوة  
 من الاخوات لا يرث مع الابن فلا بد ان يجعل الابن كالمدوم لتكن  
 ايجاب النفقة على الاخوات وبعد الابن ميراث الاب بين الاخوات  
 اخوة لان اخوة الاخوات لا ب و امة و حصة للاخت لا ب و حصة  
 لام فرمنا و ردنا فان نفقة عليهن بحسب ذلك ونفقة الولد على الاخت  
 لا ب و امة خاصة لان الولد المعسر جعل كالمدوم وعند عدم  
 الولد ميراث الولد للعم لا ب و امة خاصة عندنا فان نفقة يكون  
 عليها ايضا والاصل في ايجاب نفقة من سوى الوالد من ذوي  
 الارحام انه اذا اجتمع الوسرون والمعدون من قرابة ينظر الى  
 المعروف ان كان بحال يحسن كل الميراث ولا يرفق احد من المعسرين  
 كالاخوة والاخوات مع الابن يجعل هذا المعسر كالميت ثم  
 ينظر الى المعسرين فتجب عليهم النفقة على قدر ميراثهم وان كان هذا  
 المعسر لا يحسن كل الميراث كالابنة مع الاخوة والاخوات لا يلحقوه  
 بالميت بل يعتبر هوجباً وتقسيم الميراث بينهم على سهامهم ثم يجب  
 كل النفقة على الميراث ولكن على السهام التي كانت تصيرهم فهي ميراث  
 بيان هذا الاصل ينظر في آخر الفصل الثالث من نفقات التخيير  
 وفي فتاوى القاضى الامام في الدين ربح صغير له امة مرسدة وله  
 اخوان مهران اخ لا ب و امة واخ لا ب كانت نفقة الصغير على  
 الام والاخ لا ب و امة اسداساً للتدريس على الام وحصة الاسداس  
 على الاخ لا ب و امة اعتباراً بالميراث صغير له امة مرسدة واخ مرسدة  
 لا ب و امة وجد سرب الاب قال ابو حنيفة رحمه الله  
 وهو قول ابى بكر الصديق رضي الله عنه كانت نفقة الصغير على الجد  
 صغير مات ابوه وله امة وجد اب الاب كانت نفقة عليهم

اثلاثاً الثلث على الام والثلثان على الجد وهو كسائر التي  
 ليس للجد فيها كالا ب كتب في المنفقات صغير له خال  
 مرسد وابن هم مرسد كانت نفقة على الخال لانه محرم و  
 نفقة المحارم يجب على ذوي الرحم المحرم لا على كل من يرث  
 ورأيت في شرح نفقات المضاف اذا كان للمرا بن وبنت  
 فالنفقة عليهما نصفان لان نفقة الابداء والا اولاد يعتبر  
 اصل القرابة ولا يعتبر الارث وهما استويا في اصل القرابة  
 ونفقة للصغير يجب على الجد ولا تجب نفقة امة على الجد  
 لانه اذا اوجبت نفقة ذي رحم محرم لا يجبر المتفق على نفقة  
 من يتخدمه لا الوالد فان الوالد يجبر على نفقة من يتخدمه الولد  
 والاب اذا كان معسراً وله اولاد وصغار محاربين وابن كبير  
 مرسد يجبر الابن الكبير على نفقة والده واولاده الصغار  
 ولا يجبر على نفقة زوجة الاب ولا على امة ولله ان يكون با  
 لا ب علة يحتاج الى ان يتخدمه فيكون نفقة الخادم على الابن  
 شرط هنا حاجة الاب الى الخدمة لنفقة خادمه ولم يشترط في  
 بعض المواضع واذا كان الرجل اسنان احدهما مرسد مكش والآخر  
 متوسط الحال فالنفقة عليهما على المكش اكثر وعلى المتوسط اقل  
 وذكر في المبسوط يكون بينهما على التواء صبي ووث من امة مالا  
 ولله اب معسر يحتاج فنفقة الاب على الولد الصغير وكذا اذا كان  
 للاب اولاد من اخرى يكون نفقة هذه الاولاد في مال هذا الصغير  
 الذي ووث من امة لان الاب اذا كان معسراً التحق بالاموات  
 فاذا كان ميتاً يكون نفقتهم على اخيهام فكذا همنا واذا كان الرجل  
 ابنة ابنة وابن ابنة وهما مهران وله اخ مرسد فالنفقة على اولاد  
 اولاده لان في باب النفقة يعتبر الاقرب فالاقرب ولا يعتبر الارث  
 في الاولاد هذه الجملة في شرح نفقات المضاف ورأيت في كتاب  
 الخصال اذا كان للصغير مال وله ذوا محارم معسرين لا يجب على  
 الرضى ان يعطيهم النفقة الا بما رزقوا وبغيره يعطون وفي نوادر

في النفقة  
 على الجد  
 على الام  
 على الاخ  
 على الاخوات  
 على الاخوة  
 على الابن  
 على الابنة  
 على الوالد  
 على الوالدة  
 على الجد  
 على الام  
 على الاخ  
 على الاخوات  
 على الاخوة  
 على الابن  
 على الابنة  
 على الوالد  
 على الوالدة



بن سباع رجة لو كان هذا المصدر هو الذي ان يعطى نفقته بغير ذنا  
القاضي ووجهها ايضا من كان بينهما ولاد فاختلا في الدين سلا  
ينع وجوب النفقة ومن كان بينهما قرابة بلا ولاد فاختلا فيهما  
في الدين ينع وجوب النفقة وقد وقع الاستثناء عن رجل غاب وله  
صبي صغير وامرأة معسر واب وسر هل يجب الصغير على جثة  
رايت في كتاب الحفال اذا فسد اب الصغير ولا مال للمنفقة فحكمه في  
نفقة الصغير حكمه لو كان ميتا وفي واقعات الامام الاثني عشر الرجل  
والمرأة يجبران على نفقة كل ذي رحم محرم كالاخوة والاحوات والا  
عمام والعمات والاحوال والمالات ونحوهم ويشترط للوجوب في صفا  
هم الفقير خاصة وفي الاناث الكبار كذا وفي الذكور الكبار يشترط الفقر  
والزمانة وعدم الحرفة وفي منقود شيخي الاسلام خواهر زاده رجة الا  
يسحق النفقة بحجة الحاجة والابن البالغ يسحق بشيئين الزمانة  
والحاجة وبعضهم شرطوا مع ذلك ان لا يعلم حرفة والاولى اقبس  
والاخ يسحق بثلاثة اشياء بالزمانة وعدم الحرفة والحاجة وهذا  
في الاخ الكبير اما في الاخ الصغير فيشترط لوجوب النفقة الفقر  
خاصة ورايت في مولا الفقير الزمانة يكون في سنة اشياء ان يكون  
اعى وذهب اليدين او ذاهب الرجولين او ذاهب اليد والرجل من ثياب  
واحد واخرى ومفلوجا ولا يجبر المصدر على نفقة احد الا على  
نفقة الزوجة والاول الصغير والمعسر ومن يحل له القدقة كذا ذكر  
في واقعات الامام الاثني عشر وان كان رجلا يحترف ويعمل بين  
له مال مجتمع اجبر على نفقة الوالدين والكلام في هذا الفصل على  
الاستفتاء في ادب القاضي وذكر في الباب الاول من ذكوة  
الجامع الصغير نصاب حرمان الصدقة ووجوب صدقة الفطر  
والاصحية ونفقة الاقارب واحد وهو ان يملك قدر الثمن وان لم  
يكن ناميا وفي الجامع الصغير لقاضي خاف رجة اذا كان للصغير  
خال وعم وهما مسران فالنفقة على العم لانه اقرب من حيث  
الحكم وعند الاستواء في الدرجة يعتبر الورث بمنزلة الاقرب ولو كان

باب النفقة

له عمه وخالة وابن عم كان على الحالة الثلث وعلى العمه الثلث  
ولا شيء على ابن العم لانه ليس من اهل الوجوب فيكون بمنزلة الميت  
وذكر في مجمع النوازل خال مسر وابن عم مصدر فالمراتب لابن العم  
والنفقة على الحال وذكر في الفتاوى الصغير من له اخ وابن بنت  
او بنت بنت فالنفقة على ولد البنت لانه من جملته الاولاد  
والاولاد البنات مع الاخ لابي وام اذا كانا نواسيا فنفقة لابي  
المصدر على الاولاد البنات ستوى فيها الذكر والانثى ولا عبرة  
للورث في الاولاد وانما يعتبر القرب حتى لو كان له ابنة وابن ابن  
فالنفقة على البنت والنفقة على العم والعمه اثلاثا وان كان الميراث  
كله للعم ولا يجبر على نفقة احد من حال الا وبه زمانية غير ولد  
ولجدة وان علا ونفقة وصى الارحام البالغين لا تقرض الا اذا  
كان بهم زمانية اما نفقة الوالدين فتقضى اذا كانا معسرين وان كانا  
اصححا والاب اذا طلب من ابن النفقة فقال انا فقير ايضا  
فان القاضي لا يجبر الابن على النفقة الا ان يعلم الله يطبق ذلك فان  
قال الاب انه يكتب ما يقدر ان ينفق منه على فان القاضي ينظر  
في كتب الابن فان كان فيه فضل عن قربة اجبر الابن على ان ينفق  
على الاب من فضل ذلك وان لم يكن في الكسب فضل فلا شيء عليه  
في الحكم لكن يؤمر بديانة ان لا يضيع والده وقال بعض العلماء  
يؤمر ان يجعل الاب واحد من عياله وينفق عليه كسبه هذه  
بالجملة فتكفتاوى الصغير وذكر شيخي الاسلام ابو بكر رجة الله  
في شرح كتاب المنقود القاضي ينفق من مال المنقود على من يسحق  
النفقة حال حضرة المنقود بغير قضاء القاضي كالوالدين والزوجة  
والاولاد القصار والكبار من الاناث والذوق من الذكور لا ينفق  
على من لا يسحق حال حضرة الا بقضاء القاضي كالاخ والاخت  
وغيرهما ولا ينبغي للقاضي ان يبيع عقار المنقود ولا مالا يتسارع  
اليه لفساد في نفقة ولا في غيرها بخلاف ما اذا كان ما يتسارع اليه  
الفساد فانه يبيعه ويصرف الثمن الى نفقة الاقارب فانما الاقارب

باب النفقة

باب النفقة

باب النفقة



بانفسهم اذا ارادوا ان يبيعوا شيئا من ماله لحاجتهم الى النفقة  
 فقد اجمعوا انه لو كان ماله عقارا لا يمكن لهم حقا البيع لحاجة النفقة  
 سواء كان القريب ابا او غيره وان كان ماله منقول ليس من جنس نفقتهم  
 كالخادم وغيره اجمعوا على انه ليس لغیر الاب والجدة من الاقارب بيع  
 ذلك بالنفقة واختلعا في الاب قال ابو حنيفة رحمه الله ان يبيع  
 منقولات ابنته الكبر حال الغيبة وقال لا يسره ذلك واجمعوا على انه ليس  
 للاب ولاية يبيع المنقول حال صغيرة الابن والام كسائر الاقارب  
 في هذا واجمعوا على ان للاب ان يبيع عقار الصغير ومنقوله في نفقة  
 نفسه وذكر في الهداية اذا كان الابن الغائب مال قضى فيه نفقة  
 ابويه فلو باع ابوه متاعا في نفقة جاز عند ابو حنيفة رحمه الله استحسانا  
 وان باع العقار لم يجز ذلك كله لانه لا ولاية له لا لقطاعه بالبيع  
 ولهذا لا يملك حال حضرته ولا يملك البيع في دين له سوى النفقة  
 وكذا لا يملك الام في النفقة ولا ابى حنيفة رحمه الله عليه ان للاب ولاية  
 الحفظ في مال الغائب الا يرى ان للوصي ذلك فالاب اولى لو فوجئ  
 بشفقة وبيع المنقول من باب الحفظ ولا كذلك العقار لانها  
 عصبة بنفسها بخلاف غير الاب من الاقارب لانه لا ولاية لهم  
 اصلا في التقرينات حال الصغير ولا في الحفظ بعد الكبر فاذا جاز  
 بيع الاب فالتمن من جنس حقه وهو النفقة فله الاستبراء منه  
 كما لو باع العقار والمنقول على الصغير جاز لجمال المراجعة لم لكان  
 لاخذ منه نفقة لانه جنس حقه ولو كان الابن الغائب مال  
 في يد ابويه وانفق منه لم يضمن لانهما استوفيا حقهما وان كان  
 ماله في يد اجنبي فانفق عليهما بغير اذن القاضي ضمن بخلاف ما  
 اذا امر القاضي لانه ملزم للعم ولا بيه واذا ضمن لا يرجع على  
 المتقاضين لانه ملكه بالتمتع فظهر انه كان متبرعا هذه الجملة في  
 الهداية ولو كان للابن الغائب ذنانيل ودرهم او قمايطم و  
 ليس ينفق القاضي عليهم ويعطيهم بتدريما يعينهم كذا ذكرها في شفاء  
 شيخ الاسلام خواجه زاده رحمه الله وذكر في الالية الشرح حتى رحمه الله

تعالى في اقرار اصل الاب فيما يأخذ من مال ولد الصغير لا يكره  
 خاصا ولكنه ان كان محتاجا اليه فله ان يأخذه بغير شيء ليصرفه الى  
 حاجته وان لم يمكن محتاجا اليه فله ان يأخذ ليحفظه ولا يمكن جانيا  
 في حقه حتى يستهلكه من غير حاجة في يصفن وذكر في هبة  
 الفتاوى الظهرية اذا احتاج الاب الى مال ولد فان كان في مصر  
 واحتاج اليه نفقة وعدمه اكل بغير شيء وان كان في خلاة من  
 لارض واحتاج لا نفد ام الطعام معه وله مال اكل بالقيمة لقوله  
 عليه السلام الاب احب بعد ولد له اذا احتاج اليه بالمعروف والعرف  
 الله يقنا ولا بغير شيء ان كان فقيرا وبالقيمة ان كان ذا شرعة واحق  
 الناس بحضانة الصغير حال قيام النكاح او بعد الفقرة الام فان مات  
 الام او تزوجت فام الام فان ماتت او قام الاب فان ماتت او تزوجت  
 فالاخت لا ب و ام فان ماتت او تزوجت فالاخت لا ب و ام فان ماتت  
 او تزوجت فالاخت لا ب فان ماتت او تزوجت فابنت الاخت لا ب  
 و ام فان ماتت او تزوجت فابنة الاخت لا ب لم يختلف الرواية في  
 ترتيب هذه الجملة انما اختلفت الرواية بعد هذا في الحالة و  
 الاخت لا ب لان في رواية كتاب النكاح الاخت لا ب اولى من الحالة  
 وفي رواية كتاب الطلاق الحالة اولى من الاخت لا ب و بنات الاخوات  
 اولى من بنات الاخوة و بنات الاخت لا ب و ام اولى من بنات الاخوات  
 واختلعت الرواية في بنت الاخت لا ب مع الخالات والعمات ان  
 الحالة اولى واولى الخالات لا ب و ام ثم الحالة لا ب و بنات الاخوة  
 اولى من العمات والترتيب في العمات على نحو ما قلنا في الخالات ولا  
 حق لامة وام الولد في الحضانة واهل الذمة في الحضانة بمنزلة اهل  
 الاسلام ولا حق للزوجة وانما يبطل حق الحضانة لهؤلاء النسوة با  
 التزوج اذا تزوجت باجنبي فان تزوجت بذي رحم محرم لم يغير كما  
 الجملة اذا كان زوجها جده الصغير والام اذا تزوجت بعم الصغير لا يبطل  
 حقها والنساء احق بالحضانة مالم تستغن الصغير فان استغن بان  
 يأكل ويشرب وحده ويلبس وحده وفي رواية ويستجى وحده

في قوله  
 لا يمكن  
 جانيا  
 في حقه  
 حتى  
 يستهلكه  
 من غير  
 حاجة  
 في يصفن  
 وذكر في  
 هبة  
 الفتاوى  
 الظهرية  
 اذا  
 احتاج  
 الاب  
 الى  
 مال  
 ولد  
 فان  
 كان  
 في  
 مصر  
 واحتاج  
 اليه  
 نفقة  
 وعدمه  
 اكل  
 بغير  
 شيء  
 وان  
 كان  
 في  
 خلاة  
 من  
 لارض  
 واحتاج  
 لا  
 نفد  
 ام  
 الطعام  
 معه  
 وله  
 مال  
 اكل  
 بالقيمة  
 لقوله  
 عليه  
 السلام  
 الاب  
 احب  
 بعد  
 ولد  
 له  
 اذا  
 احتاج  
 اليه  
 بالمعروف  
 والعرف  
 الله  
 يقنا  
 ولا  
 بغير  
 شيء  
 ان  
 كان  
 فقيرا  
 وبالقيمة  
 ان  
 كان  
 ذا  
 شرعة  
 واحق  
 الناس  
 بحضانة  
 الصغير  
 حال  
 قيام  
 النكاح  
 او  
 بعد  
 الفقرة  
 الام  
 فان  
 مات  
 الام  
 او  
 تزوجت  
 فام  
 الام  
 فان  
 ماتت  
 او  
 قام  
 الاب  
 فان  
 ماتت  
 او  
 تزوجت  
 فالاخت  
 لا  
 ب  
 و  
 ام  
 فان  
 ماتت  
 او  
 تزوجت  
 فالاخت  
 لا  
 ب  
 فان  
 ماتت  
 او  
 تزوجت  
 فابنت  
 الاخت  
 لا  
 ب  
 و  
 ام  
 فان  
 ماتت  
 او  
 تزوجت  
 فابنة  
 الاخت  
 لا  
 ب  
 لم  
 يختلف  
 الرواية  
 في  
 ترتيب  
 هذه  
 الجملة  
 انما  
 اختلفت  
 الرواية  
 بعد  
 هذا  
 في  
 الحالة  
 و  
 الاخت  
 لا  
 ب  
 لان  
 في  
 رواية  
 كتاب  
 النكاح  
 الاخت  
 لا  
 ب  
 اولى  
 من  
 الحالة  
 وفي  
 رواية  
 كتاب  
 الطلاق  
 الحالة  
 اولى  
 من  
 الاخت  
 لا  
 ب  
 و  
 بنات  
 الاخوات  
 اولى  
 من  
 بنات  
 الاخوة  
 و  
 بنات  
 الاخت  
 لا  
 ب  
 و  
 ام  
 اولى  
 من  
 بنات  
 الاخوات  
 واختلعت  
 الرواية  
 في  
 بنت  
 الاخت  
 لا  
 ب  
 مع  
 الخالات  
 والعمات  
 ان  
 الحالة  
 اولى  
 واولى  
 الخالات  
 لا  
 ب  
 و  
 ام  
 ثم  
 الحالة  
 لا  
 ب  
 و  
 بنات  
 الاخوة  
 اولى  
 من  
 العمات  
 والترتيب  
 في  
 العمات  
 على  
 نحو  
 ما  
 قلنا  
 في  
 الخالات  
 ولا  
 حق  
 لامة  
 وام  
 الولد  
 في  
 الحضانة  
 واهل  
 الذمة  
 في  
 الحضانة  
 بمنزلة  
 اهل  
 الاسلام  
 ولا  
 حق  
 للزوجة  
 وانما  
 يبطل  
 حق  
 الحضانة  
 لهؤلاء  
 النسوة  
 با  
 التزوج  
 اذا  
 تزوجت  
 باجنبي  
 فان  
 تزوجت  
 بذي  
 رحم  
 محرم  
 لم  
 يغير  
 كما  
 الجملة  
 اذا  
 كان  
 زوجها  
 جده  
 الصغير  
 والام  
 اذا  
 تزوجت  
 بعم  
 الصغير  
 لا  
 يبطل  
 حقها  
 والنساء  
 احق  
 بالحضانة  
 مالم  
 تستغن  
 الصغير  
 فان  
 استغن  
 بان  
 يأكل  
 ويشرب  
 وحده  
 ويلبس  
 وحده  
 وفي  
 رواية  
 ويستجى  
 وحده

في قوله  
 لا يمكن  
 جانيا  
 في حقه  
 حتى  
 يستهلكه  
 من غير  
 حاجة  
 في يصفن  
 وذكر في  
 هبة  
 الفتاوى  
 الظهرية  
 اذا  
 احتاج  
 الاب  
 الى  
 مال  
 ولد  
 فان  
 كان  
 في  
 مصر  
 واحتاج  
 اليه  
 نفقة  
 وعدمه  
 اكل  
 بغير  
 شيء  
 وان  
 كان  
 في  
 خلاة  
 من  
 لارض  
 واحتاج  
 لا  
 نفد  
 ام  
 الطعام  
 معه  
 وله  
 مال  
 اكل  
 بالقيمة  
 لقوله  
 عليه  
 السلام  
 الاب  
 احب  
 بعد  
 ولد  
 له  
 اذا  
 احتاج  
 اليه  
 بالمعروف  
 والعرف  
 الله  
 يقنا  
 ولا  
 بغير  
 شيء  
 ان  
 كان  
 فقيرا  
 وبالقيمة  
 ان  
 كان  
 ذا  
 شرعة  
 واحق  
 الناس  
 بحضانة  
 الصغير  
 حال  
 قيام  
 النكاح  
 او  
 بعد  
 الفقرة  
 الام  
 فان  
 مات  
 الام  
 او  
 تزوجت  
 فام  
 الام  
 فان  
 ماتت  
 او  
 قام  
 الاب  
 فان  
 ماتت  
 او  
 تزوجت  
 فالاخت  
 لا  
 ب  
 و  
 ام  
 فان  
 ماتت  
 او  
 تزوجت  
 فالاخت  
 لا  
 ب  
 فان  
 ماتت  
 او  
 تزوجت  
 فابنت  
 الاخت  
 لا  
 ب  
 و  
 ام  
 فان  
 ماتت  
 او  
 تزوجت  
 فابنة  
 الاخت  
 لا  
 ب  
 لم  
 يختلف  
 الرواية  
 في  
 ترتيب  
 هذه  
 الجملة  
 انما  
 اختلفت  
 الرواية  
 بعد  
 هذا  
 في  
 الحالة  
 و  
 الاخت  
 لا  
 ب  
 لان  
 في  
 رواية  
 كتاب  
 النكاح  
 الاخت  
 لا  
 ب  
 اولى  
 من  
 الحالة  
 وفي  
 رواية  
 كتاب  
 الطلاق  
 الحالة  
 اولى  
 من  
 الاخت  
 لا  
 ب  
 و  
 بنات  
 الاخوات  
 اولى  
 من  
 بنات  
 الاخوة  
 و  
 بنات  
 الاخت  
 لا  
 ب  
 و  
 ام  
 اولى  
 من  
 بنات  
 الاخوات  
 واختلعت  
 الرواية  
 في  
 بنت  
 الاخت  
 لا  
 ب  
 مع  
 الخالات  
 والعمات  
 ان  
 الحالة  
 اولى  
 واولى  
 الخالات  
 لا  
 ب  
 و  
 ام  
 ثم  
 الحالة  
 لا  
 ب  
 و  
 بنات  
 الاخوة  
 اولى  
 من  
 العمات  
 والترتيب  
 في  
 العمات  
 على  
 نحو  
 ما  
 قلنا  
 في  
 الخالات  
 ولا  
 حق  
 لامة  
 وام  
 الولد  
 في  
 الحضانة  
 واهل  
 الذمة  
 في  
 الحضانة  
 بمنزلة  
 اهل  
 الاسلام  
 ولا  
 حق  
 للزوجة  
 وانما  
 يبطل  
 حق  
 الحضانة  
 لهؤلاء  
 النسوة  
 با  
 التزوج  
 اذا  
 تزوجت  
 باجنبي  
 فان  
 تزوجت  
 بذي  
 رحم  
 محرم  
 لم  
 يغير  
 كما  
 الجملة  
 اذا  
 كان  
 زوجها  
 جده  
 الصغير  
 والام  
 اذا  
 تزوجت  
 بعم  
 الصغير  
 لا  
 يبطل  
 حقها  
 والنساء  
 احق  
 بالحضانة  
 مالم  
 تستغن  
 الصغير  
 فان  
 استغن  
 بان  
 يأكل  
 ويشرب  
 وحده  
 ويلبس  
 وحده  
 وفي  
 رواية  
 ويستجى  
 وحده



فالأب أولى بالغلّام والامّ بالجارية حتى تحيض وعن محمد بن جرير  
 حتى تبلغ حد الشبهة ومن الأولاد لها من النّساء لا يبقى لها  
 حق للمضانة بعد الاستغناء في الغلّام والجارية وبعد ما استغنى  
 الغلّام بالغلّام وبلغت الجارية فالصبيّة أولى تقدّم لأقرب فالأب  
 ولاحق لابن العم في حضانة الجارية ولو اختلف الزوجان في من الولد  
 فقالت الامّ هو ابن ست سنين وانا احقّ بامساكه وقال الولد هو  
 ابن سبع سنين وانا احقّ به فان القاضي لا يختلف احدهما ولكن ينظر الى  
 الصبي ان رأى يستغنى عن الوالدة بان كان يأكل وحده ويلبس وحده ويترى  
 وحده يدفعه الى الأب والامّ فلا واذا اختلف الرجل امرأة وله منها ابنة احدى  
 عشرة سنة وضمتها الى نفسها وانما يخرج من بيتها في كل وقت وتترك البنت  
 ضابطاً كان للأب ان ياخذ البنت لأن للأب ولاية اخذ الجارية اذا بلغت  
 حد الشبهة والاعتماد على هذه الرواية لفناء الزمان فاذا بلغت احدى  
 عشرة سنة فقد بلغت حد الشبهة في قولهم صغيرة لها اب معدومة  
 موصرة اداة العمة ان تمنح الولد بما لها بقائاً ولا تمنع الولد عن الامّ و  
 الامّ ما في ذلك وتطالب الأب بالأجر ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحیح  
 ان يقال للامّ اما ان تمسك الولد بغير اجرة اما تدفعه الى العمة فاذا  
 استغنت الامّ عن امساك الولد وليس لها زوج اختلفوا فيه قال  
 لفقيه ابو الليث رحمه الله عليه يحجر الامّ على امساك الولد وقال شيخنا  
 رحمه الله لا يحجر واذا بلغت الجارية مبلغ النّساء ان كانت بكرًا كان  
 للأب ان يضمتها الى نفسه وان كانت ثيباً لم يكن له ذلك الا اذا لم يكن  
 مؤنة على نفسها والغلّام اذا اعتل واجتمع رأيه واستغنى عن الأب ليس  
 للأب ان يفرضه الى نفسه الا اذا لم يكن مؤناً فكان له ان يفرضه وليس عليه  
 نفقته الا ان يتطوع هذه الجملة في فصل المضانة من فتاوى القاضي  
 الامام فخر الدين رحمه وذكر في الترجمة لو كان للصغير اخوة لا غير  
 فاصحهم اولى فان كانوا سواء فأكبرهم سنّاً واذا ماتت الامّ حتى وصلت  
 الحضانة الحامّة الامّ ليس لها ان ينقل الى مصرها وان كان العقل ثمناً  
 هو حق الامّ خاصة كذا ذكر في ادب القاضي في باب المرأة تطلقها زوجها

والكلام في انتقال الامّ مع ذكر في الجامع الصغير وليس لامّ الولد  
 اذا اعتقها مولاها ان يخرج بالولد من مصر الذي فيه ابوه هذه الجملة  
 في الترجمة وذكر السيد الامام ابو القاسم رحمه في كتاب الخلاص صغيرة  
 لها امّ واخت وابن الحفظ ولم يرغب في ذلك ذات رحم محرم منها  
 استوجبت ثقة من مالها حتى يحفظها وكان ابو جعفر رحمه الله تعالى  
 يقول اذا امتنعت الوالدة ولا تزوج لها فافها تحجر على ان تمسكها  
 او ينفق عليها من مال الصبيّة قال الفقيه رحمه وبه نأخذ ورأيت  
 في موضع ثقة الامّ احقّ بالجارية حتى تبلغ حد الشبهة واختلفوا في  
 حد الشهادة والصحیح بنت تسع سنين وذكر في الجامع الصغير وهذا  
 في حق الامّ والمجدتين واما في حق غيرهن فممن اولى بها حتى امتنعت  
 وفي الملتقط الحالة اذا تعينت للتربية فابت اجبرت عليها وفيه  
 ايضاً اذا كان الغلّام والجارية عند الامّ فليس لها ان تمنع  
 الأب من تعاهدهما وان صار الى الأب فليس له ان يمنعه الامّ من  
 تعاهدهما والنظر اليهما وفي الفتاوى القاضي الامام فخر الدين  
 رحمه الله ذكر الخصاص رحمه في كتاب النفقات الامّ احقّ بالغلّام  
 حتى بالغلام حتى يبلغ سبع سنين او ثمانية سنين وذكر ابو بكر  
 الرازي رحمه ان الامّ احقّ به الى تسع سنين واما الجارية فخذ الا  
 الاستغناء ان تحيض وعن محمد بن جرير رحمه الله ان الامّ اولى بها الى ان  
 تبلغ حد الشبهة واذا بلغت الجارية ان كانت ثيباً ليس للأب ان يفرضها  
 الى نفسه الا اذا لم يكن مؤنّة على ما ذكرنا وان كان ثيباً فهو فاعليها  
 وليس لها اب ولا جد لكن لها اخ ام عم ليس له ولاية الفم الى نفسه  
 بخلاف الأب والمجد والمرأة اذا ارادت ان ينقل بالصبي من مصر الى  
 قرية وقع اصل النكاح فيها لها ذلك وذكر الباقي رحمه الله عليه  
 في الفتاوى انه ليس لها ان ينقل بالصبي من مصر الى قرية بحال  
 وليس لها ان يخرج بالصبي الى دار الحرب وان كان اصل النكاح  
 فيها وذكر الباقي رحمه الله في فتاوى اه ان لها ان تنقله الى  
 بعض نواحي مصر وان كان الأب لا يمكنه الرجوع من زيادة في نوته الى



وطنه قبل الليل وفي المنقح ابن سماعة عن ابي حنيفة رحمه الله رجل تزوج  
 امرأة بالبصرة وولدت له ولدا ثم اتى هذا الرجل اخرج ولد الصغير  
 الى الكوفة فطلبها فخاصمت في ولدها فادعت مرة عليها قال  
 ان كان الزوج اخرجها اليها بامرها فليس عليه ان يردّه ويقال  
 لها اذهبي اليه وخذيه وان اخرجها بغير امرها فعليه ان يخرج  
 به اليها ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله في رجل خرج مع المرأة و  
 ولد صغيرا الى الكوفة ثم رت المرأة الى البصرة ثم طلقها فعليه ان  
 يردّها ويؤخذ بذلك لها هذه الجملة في الفتاوى الظهرية  
 وفي الهداية اذا اردت المطلقة ان تخرج لولدها مهر فليس لها  
 ذلك ان تخرجها الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه والحاصل  
 انه لا بد من الامر من جمع الوطن ووجه النكاح وهذا كله اذا  
 كان بين المصيرين تفاوت اما اذا اتقاربا بحيث يكون للوالدين  
 يطالع ولد وبنت في بنته فلا بأس به وكذا الجواب في القريتين  
 ولو انتقلت من قرية مصر الى مصر لا بأس به لان فيه نظر للصغير  
 حيث يتخلق باخلاق اهل مصر وليس فيه ضرر بالاب وفي عكسه  
 ضرر بالصغير حيث يتخلق باخلاق اهل السودان فليس لها ذلك  
 واذا وقعت الفرقة بين الزوجين وبينهما ولد فادعت ان ينتقل بولدها  
 من مصر الى قريتها ان كان بحاله يمكنه الخروج ان يردّه وله ويتطرق في  
 امره وبنت في اهله فليس ان ينتقل بالولد والا فلا هذا هو الناصل  
 بين السافة القريبة والبعيدة ويتعلق بهذا الاصل سائر منها  
 هذه المسئلة ومنها ما ذكر في شهادات المحيط الشاهد اذا دعي الى  
 الشهادة وهو في نومه يجب عليه الحضور والا فلا ومنها ما ذكر  
 في فصل العتق وتسمية الباب من ادب القاضي في محيط المتن  
 عليه اذا كان بعيدا من مصر لا يعديه القاضي وان كان قريبا  
 يعديه والفاصل بين القريب والبعيد انه اذا كان بحيث لو  
 ابنك من اهله امكنه ان يحضر مجلس الحاكم وبنت في منزله فهذا  
 بعيد ومنها المضارب يتفق من نفسه في مصر ومن مال المضاربة في

ان كان حال الزوجين في نومه  
 يمكنه الخروج الى اهله في نومه  
 فيكون عليه الحضور

التفر وان خرج الحرة فان كان بحيث يمكنه ان يعود الى اهله في يومه  
 ويتنقح عندهم فان تنقحه لا يكون في مال المضاربة وان كان لا يمكنه ان  
 يعود الى اهله في اليوم تكون في مال المضاربة ذكر هذه المسئلة في شهاد  
 المحيط وذكر في نكاح فتاوى الديباجي • وخبرنا سدا ورجها رخت  
 در حال صحت • وخرج بنام وي كدو • ومات قبل التسليم قال  
 لا يكون ميراثا ويكون للصغيرة ولو كانت كبيرة تحتاج الى التسليم  
 لانها اذا كانت صغيرة تنوب قبض الاب عنها خنثيان صغيرا قال  
 ابو احدهما لا ياتي الاخر بمحض من الشهود تزوجت ابنتي هذه من ا  
 ابنك هذا وقبل الاخر ثم ظهر ان الجارية كان غلاما والغلام كان  
 جارية كان النكاح جائز وهو نظير ما اذا جعل الرجل في عقد النكاح  
 نفسه محلا للنكاح ونظير ايضا ما قال في الخلع اذا قال الرجل  
 اشتريت نفسي وقالت المرأة بعث قال اكثر اهل لا يقع الخلع  
 والمختار انه يقع كذا ذكر في الفصل الاول من نكاح الفتاوى  
 الظهرية • وذكر في شهادات نكاح المحيط اذا دعي رجل على امرأة  
 ان وليها زوجها منه في حال صغيرها واقام على ذلك بيته واقامت  
 المرأة بنته ان الولي زوجها منه بعد البلوغ فالبيته بينة الرجل  
 وان لم يكن لها بيته فالقول قول المرأة وقيل القول قول الزوج  
 والا فلا صحح والبيع على هذا النيباس حتى لو باع مال ولد ووقع  
 الاختلاف بين الابن المشتري فقال المشتري كان البيع قبل  
 البلوغ وقال الابن لا بل كان البلوغ فالقول قول الابن على صحح  
 القولين والبيته بينة المشتري وجنس هذه مذكرة في تنزيها  
 كتابنا هذا وسئل شيخ الاسلام عطاء بن حزم السعدي رحمه  
 عن قال لا خذ زوج ابنتي فلانة من ابنك فلانة بكذا وقال  
 الاخر قبلتها لا بني ولم يتل لا بني فلانة وله ابنان هل يقع  
 النكاح قال لا والحاصل انه لو قال تزوجت ابنتي من ابنك وله  
 بنت واحدة وقال الاخر قبلت لا بني وله ابن واحد صحح لعدم  
 الاشتباه ولو كان له ابنان ويسمى لمزوج البنت والابن والطلق



الآخر واقتصر على قوله في ايضاً اما اذا لم تقتصر على قوله بل زاد وقال  
قبلت لابني ولم يستحق الابن في الابن لا يصح كذا ذكر في الفصل الثاني  
من كتاب النكاح في الفتاوى الظهيرية في مثل الطلاق  
اذا كانت المرأة لا تحيض من صغرها وكبرها وان يطلقها للسنة طلقاً  
واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى فاذا مضى شهر طلقها اخرى  
لان الشهر في حقها قائم مقام الحيض قال الله تعالى واللاتي  
يستن من الحيض من نسايتكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللاتي  
لم يحضن والاقامة في حق الحيض خاصة حتى تقدر الاستبراء في  
حقها بالشهر وهو الحيض لا بالظهر ثم ان كان الطلاق في اول  
الشهر يعتبر الشهر بالاهلة وان كان في وسطه فبالايام في حق  
التفريق وفي العدة كذلك عند ابى حنيفة رجع وعندها يكمل الاول  
بالاخير والمعتق طلق بالاهلة وهي مسئلة الاجارات ويقع  
طلاق كل زوج اذا كان بالفا عاقلاً ولا يقع طلاق الصبي والمجنون  
هذه الجملة في الهداية وذكر في الزخيرة طلاق الصبي غير واقع  
وكذلك طلاق المجنون والمعتوه وقيل في الحد الفاصل بين  
المعتوه والمجنون والعاقلة ان العاقل ان يستقيم كلامه وافعاله  
ويخبر بادر والمجنون ضده والمعتوه من يختلط كلامه وافعاله فيكون  
هذا غالباً وذلك غالباً فكانا سواء وفي الحد الفاصل بين المجنون  
والمعتوه والعاقلة اقول ينظر في طلاق الزخيرة وكذلك طلاق  
النائم غير واقع فاذا طلق النائم امراته في حالة النوم فاجزئ ذلك  
بعد الانتباه فقال اجزئ ذلك الطلاق لا يقع شيء ولو  
اوقعت ذلك يقع ولو قال اوقعت ما تلفظت به في حالة النوم  
لا يقع شيء وعلى هذا الصبي اذا طلق امراته ثم قال بعدما  
بلغ اجزئ ذلك الطلاق لا يقع ولو قال اوقعت ذلك يقع  
وكذلك لو ان رجلاً طلق امراته الصبي فقال الصبي بعد بلوغه  
اوقعت الطلاق الذي اوقعه فلان يقع ولو قال اجزئ ذلك لا  
يقع هكذا في الفصل الثاني من طلاق الزخيرة وفي الفصل الاول

القاضي الامام فخر الدين ربه وذكر في اواخر باب التعليق من  
طلاق فتاوى القاضي الامام فخر الدين صبي قال ان شرب  
نكح امرأة ان تزوجها في طلق فشر به هو صبي ثم تزوج وهو  
بالغ فظن مهر انة الطلاق واقع فقال ارى حراميت يدين فقالوا  
هذا اقرار منه فتقدم امراته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأة  
وهو الصبي لانهما اقرب بالخدمة ابتداء وانما اقرب بالتب الذي  
الصاديق عليه وذلك التب باطل ومما ينقل بهذا المسئلة ما ذكر  
في الزخيرة اذا جرى من الرجل والمرأة خلع غير صحيح فانه رجل  
باذن خدي كرهت فقال نعم فهذا اقرار منه بالحرمه واقراره  
بجته عليه وذكر في الفتاوى الظهيرية سئل نعم الدين رجع عن خلع  
امراته ثم تزوج بعد ذلك ثم قال لو بر من حرامى بدان هل يحرم عليه  
قال نعم لانه اخبرنا الان عليه بذلك الخلع واذا حرمت عليه  
باقراره يجب المستحق في هذا النكاح بالفا ما بلغ لانه لا يصدق  
في حقها وذكر في العدة اذا قال الزوج باذن خلع كرهتم او قال  
خرಿದೆ وفروخت كرهتم والمرأة منكورة يقع الطلاق باقراره وهذا  
اذا لم يبق خلع اصلاً سبق خلع فاسد فقال ذلك بناء على ان  
الخلع صحيح قال الامام ظهر الدين المرعشي ربه لا يقع  
وقال نعم الدين الشافعي رحمه الله يقع ولو اضاف الى ذلك الخلع  
فقال بدان خلع لا يصح عند الكل ورويت في فرائد صدر الاسلام  
ظاهر بن محمود ربه ذن لعقل كفت شوي كفت كفاست وحرمت  
میان ما بابت شد باين لفظ ثم نبين ان ذلك لا للفظ ليس يكف  
حكي عن نجم الدين الشافعي رحمه الله انما لا تحرم وفي طلاق فتاوى  
القاضي الامام فخر الدين امرأة قالت لزوجها من ويكلمهم  
فقال هستي فقالت طلقك ففعل ثلاثا فقال الزوج بالكتابة  
لو بد من حرام كشتي ما واجبتا بايد بوءه فيفرق ثم اراد الزوج ان  
يراجعها فاسد يشال عن نيته ان قال غلبت به التوكيل با  
الطلاق ولم ينو العود نبين بواحدة وهذا الجواب انما يصح



على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله اما على قول أبي حنيفة رحمه الله  
 فقد قالوا لا يقع شئ وعليه الفتوى هكذا ذكر هذه المسئلة في  
 فصل الطلاق الذي يكون من رجل والمرأة وفي طلاق الزخيرة  
 اذا جعل الرجل امرأته بعد صبي او مجنون يصح ولا اشكال في  
 الصبي الذي يعقل لانه من اهل التملك واما الاشكال في المجنون  
 والصبي الذي لا يعقل لانه ليس من اهل التملك فيبغى ان لا يصح  
 جعل الامر باليد تملك الا يرى الله لا يصح سائر التملكيات  
 منها فكذا هذا النوع من التملك والوجه في ذلك ان التفويض الى  
 الصبي والمجنون ان كان لا يصح باعتبا القليل يقع باعتبا الكثير  
 لان في التفويض تعليقا معنى كانه قال لامرأته ان قال لك هذا  
 الصبي او هذا المجنون انت طالق ولمصرح بذلك ثم قال ذلك  
 الصبي او ذلك المجنون لها انت طالق ليس انما تطلق كذا ههنا  
 ويتقرر على المجلس لانه تعليق في ضمن التملك فيقتضي جوابا في المجلس  
 الا يرى الله لوقال لها ان قال لك هذا المجنون في هذا المجلس  
 انت طالق والله يصدق وتقتصر على المجلس كذا هناك قال رحمه  
 وعن هذا التعليل استخرجنا جواب مسئلة صارت واقعة الفتوى و  
 صحتها اذا قال لامرأته وهي صغيرة امرئ يملك بنوى الطلاق و  
 طلقت نفسها ليس انما تطلق كذا ههنا وفي فتاوى الامام  
 فخر الدين رحمه الصغير المسلمة اذا كانت تحت زوج ارتد ابوها  
 عن الاسلام لم يبق من زوجها فان لحق بها دار الحرب بانت وان ارتد  
 الاب ولحق بها دار الحرب وانما ماتت في دار الاسلام مسلمة  
 او مرتدة لم تبين الصغيرة من زوجها نصرانية صغيرة تحت مسلم  
 تجس ابوها وابوها نصرانية قد ماتت او هي حية لم تبين الصغيرة من  
 زوجها ولو تجس الابوان بانت من زوجها وان لم يلحق بدار  
 الحرب مسلم تزوج نصرانية صغيرة لها ابوان نصرانيان فبطلت  
 الصغيرة ولا يعقل النصرانية ولا دينها من الاديان ولا تصف  
 بانت من زوجها وكذا الصغيرة المسلمة بالاسلام الابوين اذا بلغا

وهي لا تعرف الاسلام ولا تصف تبين من زوجها كانهما ارتدت  
 ولهذا اختار الاقليات والقلية استيفاف المرأة وهو حذر لك  
 ينبغي ان يكون الاستيفاف على وجه الاستيفاف تبين الوصف  
 عليها وقد ذكرنا هذه المسائل في مسائل النكاح والصبي الذي  
 يعقل يصح ارتداه بوجوب كفرته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما  
 الله وكذا ارتداد الصبية التي يعقل واذا بلغ الصبي عاقلًا وهو  
 لا يوصف الاسلام يكون مرتدا الا انه لا يقتل كالمكره على الاسلام  
 اذا اسلم ثم ارتد يصح رده ولا يقتل صبي نصراني ذوقا بوجوب نطقه  
 فاسلت المرأة لا يعرف القاضي بينهما حتى يعقل الصبي الاسلام  
 فاذا عقل يعرض عليها الاسلام فاذا ابا فرق بينهما كما لو كان بالفاء  
 قد ذكرنا في مسائل النكاح هذه الجملة في طلاق فتاوى قاضي خان  
 فيل فصل اللعان وذكر مرة في فصل الخلع من طلاق فتا  
 واذا خلع الرجل ابنته من زوجها وهي صغيرة فان ضمن الاب ثم  
 بقوله ويكون صلاحها على زوجها ثم يرجع الزوج على الاب وان لم  
 يضمن الاب لا يجب المال لا على الاب ولا على الصغيرة كما لو كانت  
 كبيرة وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع كما لو كان الخلع  
 مع الصغيرة وان قبل الاب عقد الخلع اختلف المشايخ رحمهم الله  
 في وقوع الطلاق لاختلاف الرواية والصحاح انه يقع لان بان  
 الاب كمالها وان كان الخلع بين الزوج وام الصغيرة اضافت الامة  
 البذل الى مال نفسها او ضمنتم يتم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبي  
 وان لم تصنف ولم يضمن هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لا  
 رواية فيه والصحاح انه لا يقع وان كان العاقد اجنبيا ولم يضمن  
 البذل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت الصغيرة يعقل  
 العقد وتعتبر يتوقف الخلع عن قبولها وقال بعضهم لا يتوقف  
 ولا يختلف الصغيرة التي يعقل ويعتبر من زوجها على صلاحها  
 يقع طلاق باين ولا يقطع الصداق ولو وكلت الصغيرة وكيلة  
 بالخلع بقبول الوكيل كما يتم بقبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن



الركيل البدل لا يقع الطلاق كما لو كان الخلع من الاجنبي قال  
 وذكر الحنفية في المحيل ان الاب اذا خالع ابنته الصغيرة  
 على صداقها ان علم الاب ان الخلع خير لها بان كانت لا تحسن  
 العشرة مع الزوج فخلعها على صداقها على قول مالك وانه يسقط  
 الصداق عن الزوج فان قضى القاضي بذلك نفذ قضاء لانه  
 قضاء في موضع اجترأه و اذا خالع الاب على ابنة الصغيرة يصح  
 لانه تعليق الطلاق بالقبول فلا يصح كما لا يصح من غير ولا يوقف  
 خلع الصغير على اجازة الاب هـ هذه الجملة في فتاوى القاضى الامام  
 فخر الدين رحمه الله ورأت في كشف الغوص للفقهاء ابن جعفر رحمه الله  
 ان الاب اذا خالع ابنته الصغيرة على قول بن سلة رحمه الله الطلاق  
 واقع بقبول الاب وان لم يضمن الجعل ولا يجب الجعل عليها  
 ولا على ايسرها وذكره قول آخر ان الخلع واقع بقبول الاب والجعل عليه  
 واجب وان لم يضمن و في باب الخلع مبسوط ولوطى القتيبة بال  
 يكتنر حجيا وفي الامة يكتنر بايتا لان الطلاق على مال في حق الآ  
 صحح ولكنه مؤجل وفي حق القتيبة يعنى مال وذكر نجم الدين  
ر في المشايخ القتيبة اذا اختلفت من زوجها الكبير فان كان  
 بلفظ الخلع فهو باين وان كان بلفظ الطلاق فهو راجع ثم لك  
 في خلع الصغيرة ان المخالع اذا ضمن الصداق يصح الخلع ويقع الطلاق  
 سواء كان العاقد ابا واجنبيا و اذا بلغت يرجع بالصداق على  
 الاب ولا ترجع على الزوج كذا قال شمس الآية الرختي ر  
وقال بعضهم ترجع على الزوج اذا بلغت ثم الزوج يرجع على الآ  
 وان لم يضمن المخالع الصداق لا شك انه لا يسقط الصداق لانها  
 صغيرة وهل يقع البينة اذا قبلت الصغيرة عقد الخلع وان كانت  
 بمقتل بان تعتبر بيع الطلاق بالاتفاق و ان لم يقبل الصغيرة  
 عقد الخلع هل يقع البينة ان كان المخالع اجنبيا ولم يضمن لا  
 يقع البينة بالاتفاق و هل يوقف على اجازتها بعد البلوغ تكلموا  
 فيه قال بعضهم لا يوقف ونحو الحنفية على هذا رحمه الله تعالى

في شروطه وان كان العاقد ابا ولم يضمن هل يقع الطلاق فيه رواية  
 في رواية يقع وفي رواية لا يقع ونص في جيل الاصل انه لا يقع ما لم  
 يضمن الاب ذلك للزوج وينظر تمام هذا في الزخيرة وقد  
 كتبت مسائلا خلع الصغير على الاستقصا كتاب الفصول والخلع  
 الصغير جيل منها ضمان المهر وجيلة اخرى ان يحيل الزوج القضا  
 على الاب حتى تفرغ ذمة الزوج منه ويجب ذلك للصغير على الاب  
 لان الاب يملك احوالة الصغير والصغيرة على غير من عليه اذا كان  
 المحتال عليه مثل المحيل في الملاءة ينبغي ان يصح ايضا كذا ذكره  
 الاسلام ابو اليسر رحمه الله في باب الخلع مبسوط وذكر المحاكم  
ر في شروطه جملة اخرى وهي ان يزوب الاب بقبض صداقها ونفقة  
 عدتها ثم يطلنها الزوج طلاء قايما قال وهذا حكم مخبر بالآ  
 بخلاف ما سائر الاولياء لا يفتى الاب بصح اقراره بقبض صداقها وبإ  
 الزوج في الظاهر ولا يعمل اقرار غيره ولذا ان يكتب في هذا كتابا  
 يكتب اقرار الزوج بالطلاق البائن ويكتب اقرار الاب بقبض  
 صداقها ونفقة عدتها كذا ذكر المحاكم في شروطه وفي الفتاوى  
 الظهري في فصل النكاح الصغيرة اذا طلقت بعد الدخول  
 بها ثم ولدت ان اقرت بانقضت عدتها بعد ثلثة اشهر ثم ولدت  
 ستة اشهر فصاعدا لا يثبت النكاح وان كان الاقل من ستة اشهر  
 يثبت والطلاق البائن والرجعي سواء بخلاف الآية المستد  
 اذا ولدت يثبت نسب ولدها في الطلاق الى سنتين اقرب بانقضت المدة  
 او لم تقرب والفرق ان الاما اذا ولدت تبين انها لم يكن ثمة بل كانت  
 من ذوات الاقارب و الكتاب في ذوات الاقارب ما قلنا ولا كذلك  
 العتق لانهما بالولادة لا تبين انها لم يكن من ذوات الاقارب  
 فلا تبين ان اقاردها لم يكن صحيحا صبي في يدرج فقول له  
 هذا ابنك فاوى برأى نعم يثبت نسبته وقد ذكرناه مع اخوة  
 في مسائل الايماء في متفرقات كتاب الفصول وفي باب ثبوت النسب  
 من فتاوى رشيد الدين ر صبي ابن عشرين ترقع امرأة وجاء



عدم شوب النسب  
لقد ان ادلى  
مدة البلوغ  
وهو اثنا عشر سنة

بولد لا يثبت النسب لان ادنى مدة البلوغ اثنا عشر سنة رجل تزوج امرأة  
وجاءت بولد فاختلعا فقال الزوج تزوجتك منذ شهر وقالت لا بل  
منذ سنة فالولد ثابت بالنسب ممن تزوج فان تصادقا انه تزوجها منذ  
شهر لم يثبت النسب متى فان قامت البينة تزوجها ايها منذ سنة  
قبلت وهذا الجواب صحيح مستقيم فيما اذا قام الولد البينة بعد  
ما كبر اما اذا كان قيام البينة قال صغر الولد فقد اختلف فيه  
المشايخ رحمهم الله وقال بعضهم لا يقبل البينة ما لم ينصب القاضى  
الصغير خصما لان النسب حق للصغير فنصب عنه خصما لتكون البينة  
قابلا ممن هو خصم وقال لا حاجة الى هذا التكلف والقاضى  
يسمع البينة من غير ان ينصب عنه خصما بناء على ان الشهادة على  
النسب يقبل حبه بدون الدعوى وهذا فصل اختلف فيه  
المشايخ رحمهم الله قال بعضهم يقبل وقال بعضهم لا يقبل رجل  
زوج ابنة وهو صغير لا يتأتى من مثله وقاع ولا احبال فجاءت بولد  
لا يلزمه الولد ولا يبر في نفق ابوا الزوج على ابنة وان اقرت انها  
تزوجت على الزوج نفقة ستة اشهر مقدار هذه الحمل صبي في يد امه  
قال رجل للمرأة هذا ابني منك من نكاح يثبت نسب منها هذه الجملة  
في الفتاوى الظهيرية وفي الهداية اذا مات الصغير عن امراته وبها  
حبل فعندتها ان تضع حملها بالآية فان حدث الحمل بعد الموت  
فعدتها اربعة اشهر وعشر ولا يثبت نسب الولد في الوجهين لان  
الصبي لا ماله فلا يتصور منه العلوق والنكاح بتمامه في مو  
موضع الصغير وعند ابى يوسف ردة عدتها الشهر وان كان الحمل  
حادثا فعندتها الشهر في قولهم جميعا قال ابى الحسن ردة العدة  
تنقض بجمليها ظاهرا كان عند الموت او غير ظاهرا والذى لا ينقض  
به العدة هو الحادث وهذا صحيح قال ابو الحسن والى عدتها  
الحيض اذا حلت بعد الطلاق حلا حادثا فعندتها ان تضع حملها  
وان كان الاكثر من سنتين اذا علم انها حبلت بعد لنوم العدة  
كذا ذكر في المحيط رجل تزوج صغيرة نكاح مثلها ولم يبلغ الحيض

فدخل

فدخل لها ثم طلقها فطلبت رخصة فقالت بعد شهر انا حامل ينظر  
ان جاءت بولد لا قل من سنتين مو وقت الطلاق او لا قل من سنة  
اشهر من حين قالت ان حامل كان الولد ممن تزوج كذا ذكر في فتاوى  
قاضى خافى رحمه الله وذكر في طلاقها ايضا الصغيرة اذا هلكت  
بعد الدخول ثم ولدت ثم اقرت بانقضاء عدتها بثلاثة اشهر  
ثم ولدت لا قل من سنة شهر ثبت نسب ولدها منه وان ولدت  
لاكثر من ستة اشهر لا يثبت وقد بيناه من قبل وان لم تقر واقرت  
انها حامل فان كانت الطلاق باينا يثبت النسب الى سنتين من  
وقت الطلاق وان كان رجعا يثبت الى سبع وعشرين شهرا  
وان لم تدع الحبل ولم تقر بانقضاء العدة قال ابو حنيفة  
ومحمد رحمهما الله هذا وماذا اقرت بانقضاء العدة بثلاثة  
اشهر سواء والصغير اذا مات وترك امرأة حاملا فعندتها بوضع  
الحبل فان حدث الحمل بعد موته فعندتها بالشهر وقد مر قبيل  
هذا واما البالغ اذا مات وترك امرأة حاملا او حدث بعد موته  
في العدة فعندتها بوضع الحبل وكذا لو طلق والمسئلة بجاهها في  
طلاق فتاوى قاضى خان رحمه الله وذكر نجم الدين النسي رحمه الله  
في فتاواه اختلف مشايخنا رحمهم الله في طلاق ايجاب العدة على  
الصغيرة اكثر مشايخنا رحمهم الله لا يطلقون لفظة الايجاب لانها  
غير مخاطبة لكن ينبغي ان يكتب في الفتوى اذا وقع الحال عنها عدت  
بايراد الشئين ثم اذا كانت المرأة لا تحيض من صغير او كبير فعندتها  
ثلاثة اشهر وان كانت حاملا فعندتها ان تضع حملها رجل تزوج  
صبية بنت عشرين وطلا بها وقال لم ادخل بها ثم فادقها  
قال ابو القاسم ردة احب الى ان يعتد بثلاثة اشهر لاحقا للعدت  
في الفتاوى الظهيرية وذكر في فتاوى القاضى الامام فخر الدين ردة  
صغيرة بلغت فزوت برما واما ثم انقطع حيضت سنة ثم طلقها زوجها  
كان عليها الاعتد بثلاثة اشهر لان الدم اذا لم يتم ثلاثة ايام لا يكله

مطل











ان يطئ جاريته ولا تصير امة ولد له لو ولدت فانه يبيعه من ولد  
الصغير ثم تزوجها **وذكر في الباب التاسع** من عتاق الاصل  
**غلام صغير** في يد انسان لا يعبر عن نفسه فقال هذا عبيدي فاما  
القول قوله فان ادرك الغلام وقال انا حر لا يقبل قوله  
الا اذا اقام البينة لانه صار موهيا بطل يدع عن نفسه فيكون  
القول قول صاحب اليد مع اليمين وعلى الصغير البينة بخلاف ما اذا  
لم يكن ادعى ذوا ليد في حالة صغير انة عبيد فكبر وقال انا  
حر الاصل وذو اليد يقول هو عبيدي فالقول قول العبد  
لانه لم يعرف شئ من هذا المرحله بل يدعي هو انة في يدك وهو  
ينكر فيكون القول قوله مع اليمين فان كان الصغير يعبر عن نفسه  
حين ادعاه الذي في يده فقال انا حر فالقول قوله لان الذي  
يدعيه انة عبيد يدعي انة في يدك وهو ينكر فيكون القول قوله  
بخلاف الفصل الاول لانه لا قول له فيكون القول فيه قول من  
هو في يدك من حيث الظاهر كالشوب وكذلك لو قال  
الغلام انا لقيط حر فانه ادعى انه حر الاصل لان اللقيط حر  
وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله ولو كان الغلام كبيرا فقال انا  
هو في يدك هو عبيدي وقال الغلام انا عبيد فلان كان القول  
قول الذي في يدك ولو لم يقل انا عبيد فلان ولكن قال انا حر  
الاصل كان القول قوله **وهكذا ذكر في عتاق المبرور**  
رجل في يد صبي يقول هو عبيدي فاعتقه ثم جاء آخر فاما  
البينة انة عبيد قبلت بئنه ويقضي له ويبطل اعتاق الاول  
والمسلتان في عتاق فتاوى قاضي خان رحمه الله وذكر في آخر  
باب المدبرة من عتاق الاصل اذا امر انسان صبي ان يدبر  
عبيد فدبره جاز لان الصبي من اهل التصرفات عندنا اذا  
كان عاقلا خلافا للشافعي رحمه الله وفي فتاوى الامام العلامة  
رحمه الله رجل كاتب عبيد له صغير يعقل يحسنه لان لو اذن له  
في التجارة يصح حتى يصح ايجابه وقبوله في التجارات فكذلك

مطلب  
اعتق عبيدا  
فان كان

اذا اذن له في قبول عقد الكتابة لم ينعقد أصلا **وذكر في المبرور**  
رجل كاتب عبيد على نفسه واولاده الصغار فهو جائز لانه اذن  
له بقبول العقد على نفسه وعليهم فان عجز رد في الرق وكان ذلك  
مرة الا واولاده ايضا لكونهم تبعوا له الولد الكبير لا يتبع الاب في  
ولاة المولاة والصغير يتبع والولد الكبير يتبع الاب في ولاه  
العتاقة كالصغير وتام هذا ينظر في باب المولاة قبل كتاب  
المكاتب من عتاق الاصل **وذكر في باب مكاتبه الوصي من**  
**المبرور** الوصي بملك كتابة عبيد لئيم كالا ب لانه تكب وهو  
بملك المكب فان كاتب ثم وهب المال لم يجز بخلاف ما اذا  
باع من مال الئيم ثم وهب الثمن لشترى سقط الثمن ونظن  
مشبه للئيم عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي  
يوسف رحمه الله والفرق يعرف في هذا الباب **وحاصل**  
الفرق ان في البيع حقوق العقد يرجع الى العاقد وفي الكتابة  
ترجع الى من وقع العقد له فلهذا اختلف والوصي يقبض  
بدل الكتابة لعجز الئيم عن قبض حتى لو كبر الئيم بكونه حقا  
القبض له وان اقر يقبض بدل الكتابة صدق اذا كان المال  
في يدك اما اذا قال كنت كاتبه وادى الى بدل الكتابة لا  
يصدق وان كانت الرقعة ثم ادرك الئيم ولا يرضى بالكتابة لا  
يلتفت اليه ولا يحتمل لاحد الوصيتين ان كاتب عند الئيم الا  
برضاء الآخر ولا يملك الرقعة اعتاق العبد على مال ولا بيع  
نفسه منه بال وكذلك الاب لانه حر ومخض **وذكر في باب**  
**ولاة المكاتب** من كتاب الولاة وللصبي ان يكاتب عبيد باذن  
الاب او الوصي وليس للصبي ان يعتق عبيد على مال لا باذن  
الاب ولا باذن الوصي ولا يعتبر اذنها وللصبي ان يقبل ولاه  
من بوا ليه باذن ابيه او وصيه ويكفر ما يشاء عنها في القبول ولا  
يلكان التزام ولا العتاقة عليه بالكتابة فيملك ان الرأه عليه  
بعقد المولاة فان اسلم الصبي على يد رجل ولاه لا يصح ما ذكرنا



كان او غير ما دون لانه ليس بعقد تجارة بل هو تبرع وان عمل  
باذن ابيه الكافر لا يصح لانه لا يملك عقد الولاء عليه لا تعلم  
الولاية ولم يذكر انه هل يملك ذلك باذن ابيه المسلم ويبيح  
ان يملك **وهذه الجملة** في باب ولاد المكاتب من كتاب الولاء  
الاب بحد ولا ابنه الى نفسه والى موليها والحد لا يجر مثل ان  
يكنر الحد معتقاً لقدم وابن ابنه معتقاً لقدم آخر لم يجر الحد  
ولا ولد ابنه الى نفسه ولا الى موليها الذين اعتقوه بل ولا  
ولد ولد لمن اعتقه وهذه المسئلة **مسئلة** التي ليس الحد  
فيها كالأب ونظر في المقرات **باب الايمان** وذكر  
القاضي الامام فخر الدين رحمه في كتاب الطلاق في مسائل تعليق  
الطلاق بالترقيج رجل خلف ان لا يترقيج امرأة فترقيج  
صتية حنت في عيینه ولو خلف لا تكلم امرأة فكل صتية لم يحنت  
وذكر في الباب الثاني من ايمان فتاواه **فان** خلف لا يترقيج  
امرأة فترقيج صغيرة حنت في عيینه **وعن محمد** رحمه الله تعالى  
في رواية لا يحنت والمرأة في النكاح لا يتناول الصغيرة وذكر  
في هذا الباب ايضا لو خلف لا يشتري امرأة فاشتري  
جارية صغيرة لا يكون حائشاً بخلاف ما لو خلف ان لا يترقيج  
امرأة فترقيج صغيرة كان حائشاً لان النكاح لا يكون الا في امرأة  
فلا يفيد ذكر المرأة فكان ذكرها وعدم ذكرها سواء وكذلك  
الشراء لا يختص بالمرأة فاعتبر ذكر المرأة ولو خلف لا يشتري  
جارية فاشتري ربيعة او عجز كان حائشاً **هذه الجملة** في  
فتاوى قاضي خان رحمه وذكر في النوع الاول من كنف  
الثالثة عشر من ايمان التخيير واحاله الى المنتقى اذا خلف  
لا يكلم امرأة فكل صتية **حكي** عن بعض شيوخنا حنت قال  
فكانه قاس هذه المسئلة على ما اذا خلف لا يترقيج امرأة وير  
فترقيج صتية فان هناك يحنت في عيینه وذكر في الفصل الثاني  
من ايمان التخيير اذا خلف لا يحامع هذه الصتية فجامعها

بعد ما ضارت امرأة يحنت وذكر في هذا الفصل ايضا لو خلف  
لا تكلم هذا الصبي فكله بعد ما شاخ يحنت في عيینه ولو خلف  
لا تكلم صبياً فكله شيخاً لا يحنت وفي فتاوى قاضي خان رحمه  
رجل قال لابنه ان تركتك تقبل مع فلان فامرأته كذا فان  
كان الابن بالغاً لا يقدر على منعه بالفعل فتعنه بالقول  
يكون باراً وان كان الابن صغيراً كان شرطاً بعه المنع بالقول  
والفعل جميعاً وذكر فيها ايضا اذا خلف بطلاق امرأته  
ان لا يدع فلاناً يتر على هذه القطعة فتعنه بالقول يكون باراً  
لانه لا يملك المنع بالفعل وفيها ايضا اذا خلف لا يأكل من مال  
ابنه وبينهما حب من خل قال عمام وحماد ان كان الابن  
كبيراً يقاسمه ثم يأكل نصيب نفسه وان كان صغيراً سح نصيبه  
من غير ثم يقاسمه او يشتري نصيب الابن فيأكل قال القاضي  
الامام فخر الدين رحمه ويبيح ان لا يجنأ الى هذا التكلف وله  
ان يأكل قدر نصيب نفسه ويكون ذلك بمنزلة القحة  
واحد الشريكين في المكمل والموزون تنفرد بالقحة اذا كانا اجنأ  
فالاب اولى وذكر في ايمان التوازل والجامع في الفتاوى رجل  
خلف لا يلبس صبيانه من غزل فلانة فنام الحالف فجاء صبيانه  
ودخلوا في ملأه ان اصاب من تلك الملاة على صبيانه ما يكره لهما  
حنت وذكر بعد هذا بورقة الصبي المأذون له اذا انكر لابن  
عليه لانه لا يحنت قال الفقيه وقال علمائنا ورحمهم الله  
في كتاب الاقرار الصبي المأذون له يحلف وبه يأخذ الابي  
انه يقضي بالنكاح والصبي ينكح ويصق اقراره وفي كفارة  
اليمين اذا اغداه وعشاه وفهم صبي فطيم لا يجوز وعليه  
ان يطعم مكيناً آخر كذا ذكر في فتاوى قاضي خان رحمه وذكر في  
ايمان المنقط قالت امرأة **اكر من امشب ابن كوك ودارم** فحاد  
امرأة اخرى وجعلت الصبي في المهد وامسكته ولم تسكه الحالف  
الا انها ارضعت حنت ويجوز اعتاق العبد الصغير في كفارة



العين والتظاهر ولا يجوز اعتناق العبد المجنون كذا ذكر في آخر  
الباب الاول من ايمان الاصلي وذكر في باب الحلف على التزوج  
من ايمان المختص للكرخي **د** رجل قال والله لا ازوج ابنتي  
الصغيرة او ابنتي الصغيرة ثم امر رجلاً فنزجه ونزجه رجل بغير  
امر ثم بلغه فاجاز قال هو حائض وكذلك تزوج عبده او  
امته وكذا العتق والصدقة والهبة والطلاق والكتابة ولو  
حلف لا يزوج ابناً كبيراً فامر رجلاً فنزجه ثم بلغ الابن فاجاز  
او نزجه رجل فاجاز الاب يعني فرخ الاب لا يجت وتعد هذا  
لا يشبهه الصغير وقال هشام عن محمد رحمهما الله  
في نواذه في رجل حلف بطلاق امرأته ثلاثاً لا يزوج ابنته له  
صغيرة فنزجه رجل من اهله او غريب والاب حاضر ذلك  
الموضع حيث ما زوجت الا انه سكن ثم قال بعدما وقعت عقد  
النكاح وهو في ذلك الموضع قد اجرت النكاح فزعم محمد رحمه  
الله لا يجت لان الذي زوج غيره واجاز هو وكذلك على امته  
وذكر في باب الرجل يحلف على فعل من الافعال فيقع على  
صحيحة وفاسدة من ايمان مختص الشيخ للكرخي رحمه الله اذا قال  
والله لا يبعن هذا الصبي والصبي حر قال هذا على النساء  
اذا باعه بيعاً فاسداً بربعيته وذكر في باب الحلف على المندقة  
من ايمان المختص اذا قال والله لا خدمني خادم لفلان وليس له  
شه في غلام ولا جارية فانه يجت في اي ذلك خدته لانه كل واحد  
منها خادم والصغير الذي يخدم والكبير سواء في ذلك اذا حلف  
لا يضرب وله فامر غيره فضر به لا يجت الاب وفي العبد يجت  
وفي المرأة قيل بانها نظير الولد وقيل بانها نظير العبد ونظر في  
الفصل الثالث والعشرين من ايمان الرجعية اذا حلف لا ينكح  
صبياً او غلاماً او شاباً او كهلاً قال بعض اهل العلم الصبي  
غلاماً الى ان يبلغ تسع عشرة سنة ثم من تسع عشرة شاب الى اربع  
وثلاثين ثم من اربع وثلاثين سنة كحل الى احدى وخمسين ثم من احدى

وخمسين شيخ الى آخر عمر وفي شرعي لسلام اسم لمن يبلغ حداً  
البلوغ فاذا بلغ صار شاباً وفي تمام هذا ينظر في اقرار ايمان  
الرجعية وفي ايمان الفتاوى الصغيرة وذكر في ايمان الرجعية  
رجل اثم بصبي فقال بالفارسية اكر من باءنا حفاط كره  
فامرأته كذا وقد كان قبله طلفت امرأته ذكر في فصل العين  
على الافعال ولو حلف بطلاق امرأته لم يلط فوط ثم تذكر انه لا يلط  
في حال صفو صغير طلفت امرأته كذا ذكر في المذهب في الفتاوى في  
طلاقه وفيه ايضاً ولو حلف لا يشتري لفلان ثوباً فامر فلان ان  
يشتري لابن له صغير ثوباً فاشتراه لا يجت وكذلك لو امر  
انه يشتري لعبه ثوباً فاشتراه لا يجت وكذا ذكر في فتاوى  
الشيخي ايضاً ولو حلف ليصلين بالجماعة فام الحالف صبيك  
يعقل الصلوة فقد صلى بالجماعة ذكر في المنتقى في ايمان فوايد  
صاحب المحيط في **بكر المحرود** رجل زني بصبيته يجامع  
مثلها او يجنونه يجب عليه الحد ولو وطئ جارية صغيرة بنت  
خمس سنين قال ابو حنيفة رحمه الله اذا سلت ائت عليه  
الحد وفي حكايات الفتاوى الصغيرة الصبي اذا زني ببنته و  
اذا الى بكارتها لا حد عليه وعليه المهر في ماله لانه مؤخذ بافعاله  
واذا لم يصح وان كانت بالغة مكروهه فكذلك وان مطاوعة  
لا يجب المهر لوجهين احدهما ان رضاها معتبر في اسقاط حقها  
والثاني انه لو ضمن برجع وفي الصبي عليها كمن امر صبياً ببيع  
ورحمة عزم يبيع ولية على الامر فلا يفسد النصفين وفي  
فوائد القاضي الامام فخر الدين رحمه الله الصبي اذا زني ببنته  
يجب المهر في ماله لانه بافعاله وهذا اذا كان مهر مثلها  
اقل من خمسمائة انا اذا بلغ خمسين فانه يجب على عاقلة  
لانه بمن له الجنابة وقد صار اكثر من نصف عشر الذرية  
وانما لا يحفل العاقلة اقل من نصف عشر الذرية **والحد**  
اذا دعت صبياً فزني بها لا يضمن مهرها وان كانت انه يضمن



لان امر الامة لا يصح كذلك لو دعت صغيرة صبيًا فزني بها  
يضمن الصبي مهرها بمهر هذه المسألة في جنابات الفناهي  
الضغنى وبعضها في فرايد المحيط **والصبي** اذا ادعت صبيًا  
الى نفسها فاذهب عندها ان كانت مكرهة يضمن المهر  
وان كانت لها نفقة ودعته الى نفسها الا يضمن وفي الرخصة  
رجل قال لامرأة زنت وان كان مكرهة او صغيرة لاحد  
على القاذق رجل ما جنسنى ابنا له صغيرا خرا يعذر ولا يجب  
الحمد المسئلتان في الفتاوى والظهيرية وفي قرايد صاحب المحيط  
صبي تزوج امرأة بغير اذن الولى ودخل بها فلم يجز الولى  
النكاح لا يجب عليه المهر لان الصبي ليس باهل الا لزام بخلاف  
العبد فانه يأخذ بعد العتق وفي حد واحد من صدر الاسلام  
ابن اليسرى حر تزوج مجنوننة او جنية فدخل بها لا يصير  
محصنا بذلك الدخول وكذا لو تزوج امه **والصبي** والمجنون  
اذا تزوج امرأة بتزويج المولى ودخل بها ثم بلغ الصبي اذا  
فاق المجنون قز في لا يقيم عليه الرجم الا ان يدخل بها مرة  
بعد البلوغ ثم زنى المرأة الساقة البالغة اذا دعت صبيًا  
او مجنونًا الى نفسها حتى وطئها لاحد على واحد منها عند  
عامة العلماء وقال زفر والشافعى رحمهما الله يجب على المرأة  
الحمد واجمعوا على ان الرجل البالغ الطافل اذا زنى بصبيته نجاس  
مثلها او مجنون يجب الحمد عليه وكذا لو زنى ببناته يجب الحمد  
والفرق يفرق في البسوط اذا زنى بصغيرة لا تجامع مثلها  
وافضاها فان كان افشاء بتمك البول فلا حد عليه بالاخلاق  
لانها ليست بحمل الرطى مطلقا ويجب الاغتسال بغسل الابلاذج  
وعليه ثلث الدية وعليه المهر وان كان افشاء لا بتمك البول  
لا يجب الحد ايضا ويجب كل الدية وهل يجب المهر قال  
ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله لا يجب وقال محمد رحمه الله  
يجب ولو وطئ صغيرة ولم يفضها يجب للمد عليه ولو جامع صغيرة

وافضاها

وافضاها لا يجب حرمة المصاهرة ومن قذف هذا الذى هذه  
القبية بالزنى لا يجب عليه الحد لانه زنى من وجه لانه وطئ حرام  
هذه البلدة في البسوط ولو زنى بصبيته تجامع مثلها ولم يفضها  
يجب الحد وهذا ظاهر وهل يجب المهر ينبغي ان لا يجب  
لان الحد قد وجب وانتهى بنا في وجوب الفقان وقد كانت واقعة الد  
الفتوى ولو وطئ صغيرة لا تشترى مثلها لا يكون هذا الرجل زنا  
طبعًا ولا وطئًا لاحلالًا ولا حرامًا يعنى مثل هذا الرجل في المحل  
الحلال والحرام وهذا لم يوجب ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله  
بذلك الرجل حرمة المصاهرة ولكن اوجبا عقرا لانه ارش تلك  
الجنابة اذا لم يفضها وهذا لان شرط وجود الحد هو المحل الشترى  
لان الفصل فعل اقتضاء الشترى ينفصل الا في محل شترى كذا  
ذكر ابو يزيد ربح في خزائنه المسمى في باب الحدود في نكاح  
قرايد صاحب المحيط رحمه الله الحد والفقان لا يجتمعان الا  
في مسئلتين اذا زنى بجارية بكر يجب الحد ونقصان البكارة  
والثانية اذا شرب خرا حتى يجب الحد وقبحة الخمر  
**في سائل الشرفة** ذكر في الاصل لو سرق حرا صغيرا لا  
يقطع لانه ليس بالمال ولو كان عليه حتى يبلغ ما لا كثيرا لا يقطع  
ايضا لانه تبع للصبي فلا يجب القطع لرقعة ما هو بايع له وان كان  
يعلم ان عليه حليا بخلاف ما اذا سرق ثوبا حليا على جانبه وراهم  
مضروبة تبلغ ما لا كثيرا والثوب لا يساوى عشرة وراهم ان كان  
الشارق لا يعلم بذلك لا يقطع لان قصده سرقة الثوب لا سرقة  
الدراهم وان كان يعلم به قطع لانه اذا علم به فقصده الدراهم  
بخلاف الصبي فان الصبي هو المقصود بالاحد على كل حال  
لانه لو كان المقصود هو الحلى لاخذ دونه ولو سرق عبدا صغيرا  
ان كان عاقلا لا يقطع بالاخلاق يعنى اذا كان الحال بعين عنقه  
ولو سرق غلاما صغيرا لا يقتل ولا يعقرب عن نفسه وقال  
ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله يقطع وقال ابو يوسف لا يقطع



اسحسانا وفي باب الاقرار بالسرقة في البسوط اذا اقر الرجل  
 بالسرقة مع المجنون او الصبي او معيلا اخر من لا يقطع لان هذه  
 السرقة غير موجبة للقطع في حق هؤلاء والسرقة واحدة فلا ينفق  
 موجبة للقطع في حق الآخر بخلاف الصحيح البالغ اذا اذني بصيته  
 او مجنونته يجب الحد على الرجل لان الله الفصل من رجل دون المرأة  
 ولا شبهة في الفصل بخلاف ما نحن فيه لان الفصل بينهما جميعا  
 وذكر في سرقة العيون يوم سرقوا وهم صبي او مجنون لا قطع عليهم  
 عند ابي حنيفة وعنه رحمهما الله وقال ابو يوسف ان كان الصبي  
 هو الذي اخرج المتاع لا قطع عليهم وان وليه الكبير قطع وكذلك  
 قطاع الطريق اذا كان فريص صبي او مجنون او معتوه او اخر من رخص  
 الحد جميعا في قوله ابي حنيفة رحمهما الله في **باب السرقة**  
 ذكر عن عطاء بن جندب كتب الى ابن عباس رضي الله عنهما سأل هل للعبد  
 في المغنم نصيب وهل كن النساء يحضرن الحرب مع رسول الله عليه السلام  
 ومتى يجب للصبي سهم في المغنم وعن سهم ذوي القربى فكتب اليه  
 ابن عباس رضي الله عنهما انه لا حق للعبد في المغنم وانتهى بفتح به  
 وان النساء كن يحضرن مع رسول الله عليه السلام براد بن الجرحي  
 وترفع لهن ولا حق للصبي في المغنم حتى يحتلم وكتب اليه في سهم  
 ذوي القربى ان عمر رضي الله عنه عرض علينا ان تزوج من الخنثى  
 اينما وان يعقوبه عن مفرضا فابينا ذلك عليه السلام ان الله لنا فاي  
 ذلك علينا وبهذا نقول الا ان الصبي يرضخ له كالعبد لما روى  
 انهم كانوا يجعلون الصبيان من جملة الجيش حتى يبلغوا ثم  
 دخل دار الحرب بايمان فاشترى ميثا اجية منهم واعتقه ثم  
 استولى عليها المسلمون بعد ما نشاء كافر بن وخرج المسلم  
 الى دار الاسلام فاتهما لكونهما قسما للمسلمين لانه ان نفذ  
 عتقه فمما حران فيملك بالاستيلاء وان لم ينفذ عتقه فمما  
 ليس بمصريين فيملك بالاستيلاء واذا اسلم الحر في دار  
 الحرب ثم ظهر المسلمون على تلك الدار وجعلوها دار الاسلام وله

اولاد كبار وصغار فاولاده الصغار وما في يده مكتسح لا يكون  
 فينا واولاده الكبار وزوجته وما لم يكن في يده من متاعه يكون  
 فينا وروى عن محمد بن ابي يوسف رحمه الله ان داره لا يكون فينا  
 واولاده الصغار ولا يكون فينا لانهم صاروا مسلمين تبعاله وانما  
 متاعه الذي في يده فلا يتم لا يتولوا على نفسه لكونه مسلما فلا  
 يكونوا متولين على ما في يده واذا امن الصبي قوما من اهل الحرب  
 ان كان ما ذوقه بالقتال يفتح عندنا ولا يفتح عند الشافعي  
 رحمه الله كما في سائر التصرفات وان كان مجورا وهو ما قل  
 يفتح عند محمد رحمه الله واما ان الصبي لا يفتح واما ان العبد  
 المجور لا يفتح عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد  
 والشافعي رحمهما الله يفتح واما ان العبد المأذون له بالقتال  
 يفتح فلا خلاف واما ان المرأة جائز وكذا امان المقعد والذوق  
 ايضا جائز واذا اراد الابوان ولحقا بولدها الصغير بدار  
 الحرب ثم استولى عليهم المسلمون فالولد في لانه صار مرتدا تبعها  
 لهما والصغير المرتد سرق واما اذا بقيت الامام وادخلها  
 مسلمة لا يكون الولد فينا لانها لما ماتت مسلمة بقي اسلامها  
 حكما وكذا الوفيات الزمنية ضرارية وقد بقيت في دار الاسلام  
 لا يكون الولد فينا لانه وان صار مرتدا تبعها لابيها ولكن  
 بقي ميثا تبعها لانه وكذا لو كان الاب ذميا نفق العبد  
 لم يكن الولد فينا لانه بقي ذميا تبعها لانه وكذا لو ارتد الابوان  
 ولحق بدار الحرب والولد ههنا فانه يكون مسلما تبع للدار  
 وقدمت شي منه في الطلاق والتكاح واذا ولد للمرتدين ولد  
 في دار الحرب ثم ولد ولدها ولدا ثم ظهر المسلمون عليهم يكون  
 ولدا لاولاد كلهم فينا ولا يكون ولدها فينا ويجبر ولدها  
 في الاسلام ولا يجبر ولدها لان الولد يكون مرتدا  
 بارتداد ابيه اذا كانا في دار الحرب كما يكون مسلما باسلام  
 ابيه فيجبر على الاسلام كما لا يوين واما ولد الولد فلا يكون

في دار الاسلام



مرتداً لأنه لا يكون تبعاً للجد في الارتداد كما لا يكون تبعاً له  
في الاسلام لأنه لو كان تابعاً له كان تابعاً للجد في الرد  
الى ما يقتضيه ويكون الناس كلهم مسلمين باسلام آدم  
عليه السلام واذا لم يكن تابعاً للجد كان حكمه حكم سائر  
اهل الحرب وسائر الحرب لا يجبرون على الاسلام واذا اردت  
الغلام المراهق عن الاسلام صحت ردة عنه عند ابي حنيفة و  
محمد رحمهما الله وعند ابي يوسف ردة لا يصح وهنا مسئلة  
احديهما في الاسلام والثانية في الرد حين ثم اردت للصبي ا  
المراهق واذا ادرك كافراً لا يقتل ولكن يجسر وكذلك  
من اكره على الاسلام وهو بالغ ثم اردت لا يقتل ولكن يجسر  
واما اسلام الصبي العاقل فيصح عنه ما لا خلاف بين اصحابنا  
رحمهم الله في احكام الدنيا والاخرة جميعاً وعند الشافعي رحمه  
الله لا يحكم باسلامه وجه قبول اصحابنا ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم دعا علياً رضي الله عنه الى الاسلام وهو ابن سبع  
سنين فاسلم وحين اسلامه وكان عليه الاسلام بفتح باسماً  
في صفرة وتقول شعره **سبقتكم الى الاسلام طراغلاً ما**  
**ما بلغت** او ان حلي والغني فيه وهو انه عرف الاسلام واعترف  
به فوجب ان منه دليله ما اذا كان خد عشر سنة ولا يلزم على  
هذا الصبي الذي لا يعقل لانه لم يعرف الاسلام ونظر قام  
هذا في باب احكام المرتدين **فليسط** وذكر في باب ما اصاب  
من غنيمة قاتل المشركون اصابوا **واذا سبي الصبي من اهل**  
**اهل الحرب** واخرج الى دار الاسلام دون الابوية ثم مات  
قبل ان يعقل الاسلام صلى الله عليه وآله لم يكن معه ابواه ولا  
احدهما كان تبعاً للدار فيكون مسلماً بالدار فيصلى عليه  
وان كان معهما ابواه او احدهما مات لا يصلى عليه لانه تابع  
لابويه في الدين **قال** رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كل مولود يولد على الفطرة الا ان ابواه يمجسانه حتى يرب

عنه لسانه اما شاكراً واما كفوراً اجر عليه الفطرة والسلام  
ان الصبي تبعاً لهما **ويجب الخراج** في ارض الصبيان والنسوان  
والمجانين لان عمر رضي الله عنه وظف الخراج في جميع الارض و  
يؤخذ من ارض الصبي الثعلبي العشر مضاعفا وكذا من ارض  
المرأة الثعلبية لان العشر يؤخذ من ارض الصبي المسلم في ظاهر  
الرواية ومن ارض المسلمة في الروايات اجمع فكذا يؤخذ  
من صبي الثعلبي والمرأة الثعلبية العشر مضاعفا **والجزية**  
**انما تؤخذ على الرجال** ولا تؤخذ على الصبيان والنسوان هكذا  
فعل عمر رضي الله عنه واذا قاتل الامير من قتل قتيلاً فله  
سلبه فقتل صبياً لم يبلغ الحلم فليس له سلبه وان قتل مريضاً  
او جريحاً فله سلبه سواء كان يستطيع القتال او لا يستطيع لانه  
مباح القتل في الوجهين **وعن القصاص** عن رسول الله صلى  
عليه وسلم اذا بعث سرية **قال** لا تقتلوا وليداً ولا نكراً  
ولا شيخاً كبيراً والوليد المولود لغتة وكل ادنى مولود ولكن  
هذا اللفظ يستعمل في الصغار عادة وهذا الجواب في الصبيان  
اذا كانوا لا يصلحون للقتال ولا يدرون على الصبيح عند التقا  
الصبيين ولا يكونوا رؤسا للجيرة **اما اذا كانوا كذلك** فيقتلوا  
مسلم دخل دار الحرب بامان فقاء من اهل الحرب بامان او قتل  
او اتم ولده فقد قهرها ببيعها من المسلم المستامن لا شيرها  
منه لان الحرب ان يملكها بالقهر فقد صادت حره **مسلم** دخل  
دار الحرب بامان فاشترى من احداهم ابنة او ابنته بطوع تكلم  
فيه واكثر ما يخبرنا رحمهم الله على ان البيع باطل وقال ابو  
الحسن الكرخي رحمه الله عليه اذا كانا يرون جوارح البيع جائز ولا  
فالباع باطل والمختار لانه لا يجوز البيع في الوجهين جميعاً واذا  
لم يجز البيع فحق اخرج الى دار الاسلام **قال** بعضهم يملكه  
لان البيع وان بطل فاذا ذهب به المشتري قد ملك منه قهر يملكه  
بالقهر **وقال** اكثرهم يكون حره والصحيح ان البالغ ان كان يربى



جواز البيع يملكه مطلقا لان المشتري اخذ قهر الما يبيع البايع فها  
فلكه بالتمهر وان كان البايع لا يرى جوازه فالجواب على التفصيل  
ان اشتراه وذهب به كرها ملكه لانه ابتداء قهر على الخزي في  
دار الحرب فيملكه وان ذهب وهو طالع لما يملكه لانه لم يؤخذ  
القهر في دار الحرب كذا ذكر في الفتاوى الظهيرية وذكر في  
التبوع السادس من سيرتنا واه سئل نجم الدين عن صبي حكم  
حكم باسلامه تبعا لابويه ثم وصف له الاسلام بعد البلوغ  
فقال الاله عرفت الاسلام هل يكون هذا دليلا انه لم يكن مسلما  
بعد البلوغ قال لا لانه اذا لم تقراته كان بقعه بخلاف  
هذا تبين قوله الاله عرفت لعرفان الاسلام تبعا صلبه واذا اسم  
الرجل وله ولد ابن صغير بوه ميت او حتى لا يصير ولدا بنيه مسلما  
باسلامه والتجده ليس فيه كالا ب وهي مسائل التي ليس الجدي فيها  
كالا ب وتبصر في المتفرقات وذكر في متفرقات سير الزخيرة واحاله  
الى العيون اهل الشرك اذا استولى على اهل الحرب من اهل الكتاب  
فبواسبها باصفار وبغيرا بائهم فالقبيان على دين اهل الكتاب منزلة  
عبيد المسلمين اذا استولوا لا يتحولون الى الشر بالسبي واذا سبي  
المسلمون صبيان اهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخل اياهم  
دار الاسلام واسلموا فابنائهم صاروا مسلمين باسلام بائهم وان  
لم يخرجوا الى دار الاسلام ودخل حربي دار الاسلام ذمتا  
ثم سبي ابنه لا يصير الابن مسلما بالدار ومن دخل دار الحرب  
بامان وسرق صبيها واخرجه الى دار الاسلام فالصبي مسلم  
ولو اشتري هناك صبيها واخرجه الى دار الاسلام فهو على دينه وله  
ان حربيا دخل دارنا بامان وله عيب صغير فاسلم هو فالعيب  
كافر ما لم يسم هذه الجملة في متفرقات سير الزخيرة صبي سبي  
مع ابواه او حدها فاق لا يصلي عليه الا اذا كان اقربا للاسلام  
وهو يعقل الاسلام واذا لم سبب معه احدها فاق يصلي  
عليه اعلم ان الولد الصغير يعتبر للابوين ولا احدهما في الدين

مطابق ما في العيون الذي ليس  
في نسخة مشددة  
الكتاب

فان انعدم ما يعتبر تبعا لصاحبا ليد وان عدت اليد يعتبر تبعا  
للدار لانه تعتبر اعتباره نظرا له غير ان التبعية للابوين اقرى فاذا  
انعدم ما فعلته التبعية في حق صاحب اليد اقرى اذا ثبت هذا  
اذا كان معه ابويه يعتبر تبعا لهما لا للدار فيكون كافر تبعا  
لهما وان لم يكن معه احدهما يصلي عليه اذا مات لانه صار مسلما  
تبعا للدار عند الابوين وتوقع في يد المسلم المجنس في دار الحرب  
وحده ومات يصلي عليه لانه سلم تبعا لصاحبا ليد عند انعدام  
الابوين ويستوى فيما قلنا ان كان الصبي عاقلا او غير عاقل لانه  
قبل البلوغ تبع لابويه في الدين ما لم يصف الاسلام وقوله في الكتاب  
وهو يعقل الاسلام يدل على ان الصبي العاقل اذا اسلم يصح  
وهذا مذهبنا وقوله وهو يعقل الاسلام يعني صفة الاسلام  
وهذا يدل على ان من قال لا اله الا الله لا يكون مسلما حتى  
يعلم صفة الاسلام وكذلك اذا اشترى جارية واستر منها  
الاسلام فلم تعلم لا يكون مؤمنة وصفة الايمان ما ذكر في حديث  
جبريل علم ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر  
والبعث بعد الموت والقر وخير وشر من الله تعالى هكذا ذكر  
الكتاب وحده هذه الجملة في باب حل الجائزة من الجامع الصغير  
في مسائل الكراهية الصبي او المعنوه اذا اخبر بنجاسة الماء  
لا يثبت النجاسة بقوله لانه لفكته عقله وقد يكون فلا  
يتبرج صدقة على كذبه وهذا لم يقبل خبر الصبي والمعنوه  
في الاحكام فان احدا من الصبيان والمعنوهين لم  
يرو عن رسول الله حديثا ولكن مع هذا ينبغي ان ينظر ويحكم  
فيه رايه فان وقع عنده انه صادق لا يتوضا وان وقع انه كاذب  
يتوضا وهذا اذا كانا يعقلان اما اذا كانا لا يعقلان  
فانه لا يلتفت الى كلامهما كذا في استحسان المبوط صبي عاقل  
عاقل في يد شيء يبيعه لا ينبغي لغيره ان يشتره منه ما لم يبال  
عنه لماذا يبيعه لان الصبي لا يملك البيع الا باذن الوالي فان



على سبيل المقامرة فاما اذا كان فهذا الصنع حرام الاب اذا احتاج  
 الى تناول مال ولدك فهذا على وجهين اما اذا كان في المصر  
 واحتاج لفقره او كان في المفازة واحتاج لعدم الطعام  
 معه وله مال ففي الوجه الاول اكل بغير شيء وفي الوجه الثاني  
 اكل بالقيمة وقد ذكرناه في مسائل التفقات من هذا  
 الكتاب في كتاب النكاح وفي واقعات الشافعي لا بأس  
 بان يتقب اذا الطفل من البنات لانهم كانوا يفعلون ذلك من  
 النبي عليه السلام من غير انكار رجل كثر ابنه الصغير  
 بابي بكر وغيره كره ذلك بعض المشايخ لانه ليس لهذا الابن  
 ابن اسمه فيكون هو اباه والصحيح انه لا بأس به فان الناس يربون  
 به تقول انه تمداوة ودفع الخوف الى الصبيان هل يكون ذكرناه  
 في مسائل الطهارات وذكر في سبوع فوائد صاحب المحيط الاب  
 او الام اذا امر ولدك لنقل الماء من الوضوء الى منزل ابنه ووقع  
 الكوة فنقل قال بعضهم الماء الذي في الكوة يصير ملكا  
 للصبي حتى لا يحتل شربه الا عند الحاجة لان الاستحمام  
 في الاطيان المباحة باطل وقال بعضهم ان كان الكوة ملكا  
 للاب يصير ملكا للاب ويصير الابن محرم الماء لابي كالاخيه  
 اذا حمل الماء بكونه المستاجر يكون غير مستاجر كذا وذكر  
 في الحاوي اذا املا الصبي الكوة من ماء الوضوء ثم اهرق ذلك الماء  
 في الوضوء لا يحتل لاحراز شرب الماء من ذلك الوضوء حنا في الصغير  
 قبل ان يجري عليه العلم للصبي لا لابي به لقوله تعالى وان  
 ليس للانسان الا ما سعى وهذا قول عامة مشايخنا وطه  
 وقال بعضهم الانسان يتنفع بعلم ولدك بعد موته لما  
 روي عن انس بن مالك رضى الله عنه انه قال من جله ما ينفع  
 المرء بعد موته ان يترك ولدا علمه القرآن والعلم فيكون لوالده  
 اجر ذلك من غير ان ينقص من اجر الولد شيئا وذكر في باب  
 دعوى الاب والوصي من فتاوى مشيخة الدين رضى الله عنه في تحصيل الماء

لا بأس اذا كان الماء في الكوة  
 لا بأس اذا كان الماء في الكوة  
 لا بأس اذا كان الماء في الكوة

ويبلغ

ويبلغ الى امه والام ينفق على الصغير وبما كرمه قليلا خوفا  
 او لغيره من غير الزيادة لا يكره وان كانت الام عاجزة والصبي ينفق  
 على الكسب مقدار ما يكفي له والام فلها حق في مال الصبي فتا كل  
 ولو لم يكن الام محتاجة الى ماله يمكن خلط ماله بالولد  
 واشترت الطعام واكملت مع الصغير ان اكلت ما زاد على حقها  
 لا يجوز ذلك لانها اكلت مال اليتيم وفي ادب الملقط الغلاء  
 اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيًا فحكمه حكم الرجال وان كان  
 صبيًا فحكمه حكم النساء قال السيد الامام ابو القاسم  
 رضى الله عنه لا يحتل النظر اليه عن شهوة فاما الخلو والتطهر  
 الا عن شهوة فلا بأس بهما ولهذا لم تؤمر بالنقاب رد التلا  
 من فروض الكفاية فاذا اسلم على قوم فردد السلام بعضهم فاف  
 كالذين حصل الرقة منهم مكلفين بقطع عن الباقي فبإس  
 على سائر فروض الكفاية واما اذا حصل الرقة من الصبيان  
 ان كان الصبي لا يعقل لا شك انه لا يقطع الرقة عن الباقي  
 وان كان هذا الصبي ممن يعقل الجواب هل يقطع عن الباقي  
 اختلف المشايخ حقه فيه قال بعضهم بقطع ومنهم من  
 قال لا يقطع وتام هذا ينظر في كتاب الكسب شيخنا لاسلا  
 ابي بكر رضى الله عنه في بيان فروض الكفاية وقد كتبت فروض الكفاية  
 في موضع على حدة في مسائل اللقيط اسم للولد الذي يوجد  
 على قارعة الطريق او في المفازة او على باب المسجد لا يعرف  
 ابيه ولا امه واللقط لا يحد يتي به باعتراف ماله انه يلقط  
 ورفع اللقيط افضل من تركه بخلاف اللقطة فان تركها افضل  
 من رفعها وان غلب على ظنه ضياع اللقيط فواجب عليه رفعه  
 ثم اللقيط حر ونفقته من بيت المال والملتقط متبرع في الانفاق  
 عليه لعدم الرقابة واذا ابى الملتقط ان ينفق على اللقيط وسأل  
 القاضي ان يقبله منه واقام البينة انه لقيط فقبضه القاضي  
 ووضع على يدي رجل وامراه ان ينفق عليه على ان يكون ذلك ديناً

مطلوب  
 العلم اذا بلغ مبلغ  
 الرجال



على اللقيط ثم ان الذي التقط قال القاضي ان يرد عليه وان  
شاء لم يرد عليه وكذا لك القاضي في الفرج الاول ان شاء قبض  
منه وان شاء لم يقبضه القاضي منه بامر بالانفاق عليه ليكون  
دينًا على اللقيط ولم يذكر في الكتاب انه اذا امر القاضي بان  
ينفق عليه ولم يقبل على ان يكون ذلك دينًا عليه ما حكمه قال بعضهم  
يصير دينًا على اللقيط من شرط الرجوع وقال بعضهم اذا امر  
بان ينفق عليه فانفق يكون متطوعا الا اذا انفق عليه على  
ان يكون ذلك دينًا عليه فان التقطه رجل لم يكن لغیره ان يأخذ  
منه لانه ثبت له حق الملقط سبق يده فان جاء آخر وانزع عنه منه  
فانه يدفع الى الاول فان ادعى مدعي انه ابنه فالقول قوله  
يعني اذا لم يدع الملقط نسبه ثم قيل ان دعواه يصح في خونها  
ووزن ابطال حق الملقط وقيل بيني عليه بطلان يده واذا كبر  
اللقيط فاداعاه رجل قد لك ابنه لانه صادف يده نفسه وان ادعا  
اثنان ووصف احدها علامة في جسده فهو اولى به ولو سبقت  
دعوى احدها فهو ابنه ولو وجد مع اللقيط مال فوضعه القاضي  
على يده رجل او على يد الملقط وقال انفق عليه سبقت فهو  
جائز وهو مصدق في نفقة مثله وما استرى له من ذلك طعام  
او كسوة فهو جائز عليه وهنا احكام ثلثة احدها ان المال الذي  
وجد مع اللقيط يكون به والثاني ان نفقته يكون من ذلك المال  
والثالث ان المنفق اذا قال انفقت عليه كذا فهو مصدق في نفقة  
مثله لانه امين والقول قول الامين وليس هذا كما اذا انفق من  
مال نفسه ليرجع عليه ثم قال انفقت عليه كذا وكذا فانه  
لا يصدق الا ببيته لانه اذا ادعى الضمان على اللقيط وهنا  
اراد نفق الضمان عن نفسه فافترقا والرابع الملقط ان اللقيط  
هيك ان لم يقر بانه لقيط فالقول قوله لان الصغير لا بد له  
فرو وسائر الاموال سواء فاذا كان في يده فهو ملكه ظاهرا  
فيكون القول قوله واما اذا اقرانه لقيط فلا يصح دعواه لانه

ثبت حريته ظاهرا ولو بلغ اللقيط او اقرانه عبد لفلان ان لم يجز  
عليه حكم الاحرار من قبول شهادته وضرب قاذفه ذلك يصح  
اقراره وان اجري عليه من احكام الاحرار شئ لا يصح وان ادعت  
امراة اللقيط انه ابنه لا يصدق الا بالبيته وليس هذا كما  
الرجل لان المرأة ادعت النيب على غيرها واقرارها على غيرها  
لا يجوز لان النيب الى الاباء واما الرجل فقد اقر على نفسه  
فكان القول قوله وذكر عن ابي نصر بن محمد بن محمد بن سلام  
انه يصح في هذه المسئلة فقال لان المرأة اذا اقر  
لولدها هذا ليس متى فانه لا ينقطع النيب فيما بينهما باللعان  
ولو قال الرجل مثل ذلك ينقطع نسبه باللعان وحكي زهير  
السترقيدي يقال له اسحق بن احمد كانت له مناهلة في  
داره فاحتج واحد في هذه المسئلة بهذه النكته في مجلس فلجده  
فقال لمن هذه النكته فقيل له قالها ابو نصر محمد بن  
سلام وهو فيثبت اليه باربعة آلاف درهم وليس على الذي  
التقط اللقيط وزبناه عقل ولا ميراث لانه لم يصير وليا بالترية  
والانفقات فهو وسائر الناس سواء واللقيط ادرك فرو في  
شهادته وجنابته والجنابة عليه وحده وهو كالحق المسلم لانه  
حر ويجد قاذف اللقيط في نفسه ولا يجد قاذف امة ثم اللقيط  
اذا وجد في مصر من اصحاب المسلمين يحكم باسلامه سواء كان  
الواجد مسلما او ذميا ولو وجد في بيعة او كنيسة او في قرية  
من اقرب اهل الذمة يحكم بكونه ذميا سواء كان ذالواجد مسلما  
او كافرا هذا في رواية وفي رواية اخرى اعتبر الواجد دون  
المكان وقال ان كان الواجد مسلما يحكم بكونه مسلما في  
اي مكان وجد وان كان الواجد كافرا يحكم بكونه كافرا في اي  
مكان وجد ثم في كل موضع حكمنا بكونه مسلما يجدي عليه احكام  
الاسلام حتى لو مات قيل ان يعقل يصلي عليه وفي كل موضع  
يحكم بكونه كافرا يقتضي بجميع احكام الكفار في حق حتى لو مات



قبل ان يعقل لا يصلي عليه ولو وجد في موضع فيه مسلمون وكفار  
 يحكم بكونه مسلماً استخافاً ولا يجوز توزيع الملتقط لانعدام  
 سبب الولاية ككفرية والملك والسلطنة ولا يجوز تصرفه في  
 مال الملتقط اعتباراً بالآدم ويجوز ان يقبض له الهبة لانه تقع  
 محض وهكذا ملكه الصغير نفسه واذا كان عاقلاً وملكه الام  
 ووصيتها ويسلمه في صناعة ولواجره وهذا رواية القدر  
 في مختصره وذكر في كراهية الجاهل الصغير لا يجوز ان يواجره  
 وهو الاصح وفي كراهية الهدية من كان في يد الملتقط الاب  
 له فانه يجوز قبضه الهبة والصدقة واصل هذا ان التصرف  
 على الصغار انواع ثلاثة نوع هو من باب الولاية لا يملك الا  
 من هو ولي الصغير لانكاح والشراء والبيع لاموال القسمة  
 لان الولي هو الذي قام مقامه بانابة الشرع دفعاً لحاجته  
 ونوع آخر ما كان من ضرورة حال الصغار وهو شراء ما لا بد  
 للصغير منه وبيعه واجارة الصغير وذلك جائز ممن يقوله  
 وينفق عليه كالاخ والعم والملتقط اذا كان في حجرهم واذا ملك  
 هو لا يده هذا النوع فالولي اولى به لانه لا يشترط في حق  
 الولي ان يكون الصبي في حجره ونوع ثالث ما هو نوع محض  
 كقبول الهبة والصدقة والقبض في هذا يملك الملتقط وال  
 الام ومن يقوله من الاخ والعم والصبي بنفسه اذا كان به  
 يعقل لانه اذا كان نفعاً ما لا يبق بالحكم فتح باب الاجابة  
 نظر للصبي فملك بالعقل والولاية والجرح صار بمنزلة الاتية  
 ولا يجوز للملتقط ان يواجره ويجوز للام ان تواجره ثانياً اذا كان  
 في حجرها ولا يجوز للعم لان تلك اتلاف منافع باستخدامه  
 فاولى ان يملك اتلافها بعوض وكذلك الملتقط والعم ويأتي  
 شئ منه في مسائل الاحادة وفي التنازل الملتقط اذا امر  
 بختان الصبي فملك الصبي يقبض لانه ليس له هذه الولاية  
 في مال جعل للابن اذا كان العبد الابن ملك الصبي

فرد مدخل من سيرة ثلثة ايام فصاعداً يجب جعل في مال الصبي  
 لان النفقة حصلت له فصارك اذا عمل له احد باجر ويعطيه  
 والصبي من ماله والصبي اذا جاء بالعبد الابن لليتيم فلا جعل  
 له لان الرد عليه وكذلك الذي يقعد اليتيم لان الرد عليه ايضاً  
 وكذلك لورثة السلطان عبد الصبي العاقل لا يجب الجعل لانه  
 فعل ما هو واجب عليه والاين اذا ارع ابقا لانه لا يستحق الجعل  
 اذا كان الابن كبيراً يشوش المسئلة في الكتب وهذا هو الصحيح  
 لان خدمة الاب واجب على الابن ورثة العبد الابن من جملة  
 اللزمة فيكون واجباً على الابن فلا يستحق الجعل واما الاب  
 فلا يجب عليه خدمة الابن لانه لا يستحق به الجعل وينظر هذا في كتاب  
 الاباق من مبوط صدر الاسلام ابي اليسر وادارة امته  
 ائمة معاينها ان كان صغيراً ضعيفاً لا يستحق الا جعلاً واحداً  
 لانه لم يرد الا شخصاً واحداً وان كان غلاماً قارب العلم ابق  
 معاته ليستحق جعلين لانه ردة شخصين رجل ابق له عبد فوهبه له  
 الصغير يجوز ان كان الابن في عياله لانه لا يحتاج الى التسليم فان  
 حق القبض فيها وهب لانه الصغير للاب وقبضه قائم لان القبض  
 لا يبطل بالاباق مادام الابن في دار الاسلام واعلامه بمنزلة  
 القبض بخلاف ما اذا باع من امته الصغير فانه لا يجوز فان قبض  
 الاب لا ينوب عن قبض البيع لان قبض البيع قبض ضمان وقبض الاب  
 قبض امانة فان العبد اذا ملك بعد التسليم يتقرر على المشتري  
 الثمن ولو هلك قبله لا يتقرر الثمن وقبض الامانة دون قبض  
 الثمنان فلا ينوب ذلك عن قبض الضمان ونعم هذا ينظر في كتاب  
 الاباق من شرح صدر الاسلام ابي اليسر في مسائل الغيب  
 الصبي المضمون اذا وقع في الماء وغرق يضمن الغاصب بخلاف  
 صبي الوديعة وفي غصب العدة ولو غصب عبد صغيراً فالغني لا يضمن  
 النقصان وفي فتاوى ابي بكر محمد بن الفضل ردة لو غصب  
 من صبي شيئاً ثم رده عليه ان كان الصبي من اهل الحفظ والا فلا

والضمان في وديعة الملتقط



ويكون بمنزلة ما لو رفع الشرج عن ظهر دابة الغير ثم اعاده الى  
 ظهر الدابة لا يصح وان كان الفاسب استهلك الغصب حتى  
 ضمن القيمة فدفع الى الصبي ما كان الصبي مأذوناً له في التجا  
 صبح وبرئ من ضمانه وان لم يكن مأذوناً له لم يبرأ لان دفع  
 القيمة يتضمن معنى القليل وهكذا ذكرت المسئلة في عامة  
 الفتاوى وذكر ابو زيد رحمه في مسئلة النكاح بغير ولي  
 من كتاب الاسرار ان كل هذا الصبي اذا استوفى دينه لا يصح  
 ولو غصب من عبد مجبور شيئاً ثم رده عليه برئ من ضمانه في  
 بيعه الجاهل في الفتاوى وفي فوائده صاحب المحيط رجل ارمي  
 باستهلال مال انسان يضمن الصبي ثم يرجع على الامر وفي  
 جانيات فتاوى قاض خان رحمه في فصل اطلاق الجنين  
 ولو ارمي شيئاً فليحرقه غرم كان لولي الصبي ان يرجع على الامر  
 وفي فوائده صبي جاء الى قضاء فقال اقصد في فقهك ففعل  
 معناه فمات من ذلك السبب يجب دية عليا قلة الفداء  
 وكذلك العبد يجب قيمته على القضاء وفي كتاب الفوائد  
 صبي اخذ وجاجة انسان ولم يحولها من مكانها ثم ارجلها  
 حتى ضاعت قال القاضي الامام فخر الدين رحمه يضمن  
 وبه افتى وقال صاحب المحيط رحمه لا يضمن ما لم يحولها فاما  
 قاله القاضي الامام فخر الدين رحمه قول ابي يوسف رحمه وما قاله  
 صاحب المحيط قول محمد رحمه ما الله وفي فوائده شيخ الاسلام  
 برهان الدين رحمه نارسية استور يكره ان يستور ويكره  
 ودين ميان ابن استور لا هلال كره هل يضمن الصبي قال  
 نعم يضمن وفي فوائده ابي جعفر رحمه في موضع سكيناً في يد صبي  
 فقتل نفسه لا يضمن وفي فوائده ابي حفص الكبير رحمه صبي قائم  
 على سطح او حائط صالح به رجل ففزع الصبي فوقع ومات  
 يغرم الصايح دية وهي على عاقلة وكذلك لو كان على الطريق  
 فترت دابة فصاح لها رجل فوطئة يضمن الصايح دية وهي على

القيمة

عاقلة

لو عثر به حتى مات يضمن

الدابة

عاقلة

عاقلة وكذلك لو كان على الطريق فترت دابة فصاح بها رجل  
 فوطئة يضمن الصايح دية وهي على قلة وهكذا ذكر المي  
 في مجموع التوازل ويأتي بعد هذا شيء منه بخلافه وفي  
 فوائده ابي حفص رحمه صبي بال على السطح فخرج البول من الميزاب  
 واصاب ثوب رجل فاقصد يغرم الصبي في ماله فان لم يكن  
 ديناً عليه فيؤخذ منه اذا البسر وفي فوائده التوازل لو رمي  
 صبي سهماً فاصاب عين امرأة الا ضمان على والدك وانما يجب  
 في ماله فان لم يكن له مال فنظر الى ميسره قال وانما يجب  
 في ماله لانه لا يرى للجمع عاقلة ويقول العاقلة للعرب لانهم  
 تناصرون وفي العيون لولا دخل صبياً او نائماً او مغنى عليه  
 في داره فقط البيت وقال محمد رحمه يضمن في  
 الصبي والمغنى عليه ولا يضمن في النائم وفي مسائل الضمان  
 من فتاوى الديناري رحمه رجب دين تجرة مديون را بخرم كده سيم  
 بيارجحة خود را بخرم اين بچه را كرن خورد قال ديت بر وي وير  
 عاقلة وفي لازم شود والله اعلم وفي غريب الرقابة لو غصب  
 حراً صغيراً يضمن الا اذا مات حنفاً الله فانما الفرق والرق  
 والقتل اذا قتل قاتل فانه يضمن وقد مر منه في اول الفصل  
 ولو غصب مكاتباً صغيراً او كبيراً لا يضمن وفي باب  
 غصب المديون والعبد والجناية في ذلك من جانيات الجامع  
 الصغير رجل غصب صبياً فمات في يده بجنى او فجأرة لاشي  
 عليه وان مات من صاعقة او نهشت حية فعلى عاقلة دية  
 وقال زفر رحمه لا يجب وهو قول الشافعي رحمه هما قاسما  
 على ما اذا مات بجنى او فجأة ولما الله سبب لقتله لان هذه  
 الاسباب يتحرز عنها عادة والولي يحفظ الصبي عن هذه  
 الافات فكان الفاسب بازالة اليد الحافظة والتقريب من  
 هذه الاسباب والنقل الى المسبب ومكان الضواعف سبباً

له مال يكون

فتاوى محمد بن  
 عبد الله بن  
 محمد بن  
 محمد بن



لهلاكه وهو متعد في هذا السبب فيضمن بخلاف ما اذا كان  
بحق او نجاة لان المينة لا مدفع لها لدرم في كل مكان حتى  
قالوا لو نقله الى موضع يغلب فيه المني والامراض يكون ضامنا  
وان غرق في ماء او احترق او سقط من سطح او ما اشبه ذلك  
فهو مقتضوع وذكر سيد الامام ابو القاسم ر في كتاب  
الخلاص لو بعث غلاما صغيرا بغير اهله الى حاجة فارثي  
فرق بيت مع الصبيان ووقع ومات يضمن وفي ديات  
الوقعات في باب ما يجب به الذية او الكفارة وفي املاء الحسن  
في رجل صاح لصبي وهو حايط فوقع فمات قال ابن حنيفة  
وابن يوسف وفرق جرهم الله لا شيء عليه وفي نوادر ابن رستم  
صبي على حايط فصاح به رجل فقال لا تقع فوقع لا يضمن ولو  
قال ق فوقع يضمن وفي ديات العيون ولو جذب ميتا  
من يد ابيه والاب يسكه حتى مات قال محمد قال ابو حنيفة  
رحمهما الله ذية الصبي على الذي جذبه وبيته ابوه فان جذبه ابوه  
فان جذبه الرجل وجذبه ابوه حتى مات فالذية عليها جميعا فلا  
يرث ابوه منه وفي ديات النوازل والجامع في الفتاوى عن نصير  
ر في صبي مات في الماء او سقط من سطح فمات قال امام سبع سنين  
او نحو فانه يحفظه نفسه وان كان لا يعقل فمات في شيء من ذلك  
فعلى والوالدين الكفارة وان كان في جراحدها فالكفارة على  
الذي في حجره خاصة وعن ابي بكر الاسكاف ر في الوالدين اذا لم  
يتعاهد الصبي حتى سقط او وقع في نار قال لا ارى على الوالدين  
شيئا وقال ابو نصر ر عليهما الكفارة وقال ابو القاسم عليهما  
الاستغفار والتوبة قال الفقيه ر وبه نأخذ وقال نصير  
اذا وضعت الامة الصبي بين ثدي الاب والوالد يقبل ثدي غيرها  
فلم يجعل الاب للصبي طيرا حتى مات من الجوع فالاب آثم وعليه  
عتق رقبة والتوبة وان كان الصبي لا يقبل ثدي غيرها وهو يعلم

بذلك فالآثم على الامة وعليها عتق رقبة هذه الجملة في ديات  
النوازل وفي غصب الجامع في الفتاوى في سائل نجم الذين حقه  
صبيان في مكتب في زمان البرد قال المعلم لو احدث هذه  
الغلوطة وسبها هذه الكوة ففعل فضاغت لا يضمن المعلم  
ولا التاد وفي جنابات الفتاوى الصغرى قال لصبي مجبور  
اصعد هذه الشجرة وانقض لي ثمارها فصعد وسقط يجب لي  
على ما قلته اذا مات وكذا لو امر بجمل شيء او كسر حطب من غير  
اذن وآية قلنا الصبي ولو لم يقل انقض لي ثمارها ولكن قال  
اصعد هذه الشجرة او قال اصعد وانقض لنفسك فقط او  
مات اختلف المشايخ رحمهم الله في وجوب الضمان والمختار في  
المثلين الضمان وذكر في النوازل رجل مر في قرية بوقر قصب  
وقد اوقد الصبيان نارا في التكة فالتقا شيئا منها في الغصب  
فاخذته فدخل النار تحت سطح فرقه خطب فارفعت النار  
الى الخطب فاخذته فالقول ذلك الخطب مركب سطح فاحترق  
النار فان كان الخطب الذي القى على النار فرقه مع الغصب  
فلقى النار وملق الخطب يضمنان جميعا لان النار احدث  
بفعلها وهكذا ذكر الميثلة في غصب الخنيس وذكر  
الفقيه ابو الكيث ر في فتاوى قصار وضع الثوب على الحب  
في الحانوت واقعد ابن اخيه الحانوت الاسفل فطر الطرار  
الثوب قالوا ان كان الحانوت الاسفل بحال لو دخل انسان  
لا يعيب عن عينه الموضع الذي كان فيه الثوب لا يجب فيه الضمان  
وان كان الحانوت الاسفل بحال لو دخل انسان يعيب عن عينه  
الموضع الذي كان فيه الثوب ينظر ان كان الصبي الذي اقصده  
القصار وضعه الى القصار او اتمه او وقته او لم يكن له احد  
من هؤلاء ولكن القصار وضعه الى نفسه فالضمان على الصبي  
لان صبي ترك الحفظ الواجب عليه ولا ضمان على القصار لان  
الحفظ الثوب بيد ذلك الصبي ولا يضمن القصار بترك الثوب



عند الصبي قال القاضي الامام فخر الدين رحمه في فتاواه وهذا الجواب  
انما يستقيم اذا كان ما دون ما لا يات الصبي المأذون له بواخذ بصفاته  
ليضيغ الرديعة اما اذا كان مجهول فانه بواخذ باستملاك الرديعة و  
تضيغها كما لو دل سارقا على الرديعة او راي انسانا ياخذ الرديعة  
وهو يندر على منعه فلم ينع فلا يضمن انا كان مجهول فاذ كان هذا الصبي  
ما دون ما لا يات القاتل على الصبي ولا يجب على القصار وان لم يكن الصبي  
منضمما اليه من جرته ما ذكرنا ولم يكن في عيال القصار ولا تليفاله ولا جرحا  
الا ان القصار اخذ بيده واقعه حافطاً للحانوت فالقاتل على القصار  
لانه لما استخفظه وليس في عياله يصير مستمكلاً وان كان الصبي بحيث يراه  
مع دخوله في ذلك الموضع فاذا كان الصبي منضمماً اليه فلا ضمان على احد  
منهما اما القصار فلا لانه حفظ من في عياله واما الصبي فلا لانه لم يترك  
الحفظ لما كان الموضع الذي دخل فيه بحيث يراى لثوب وبعض سائل وجب  
الضمان للصبي وعليه ياخذ في سائل المنايات ان شاء الله تعالى وذكر  
في غضب المشتكى رجل غضب مبيتاً فقتله في بيده رجل خطاه قاله فلا يقا  
الصبي ان يبعث على عاقلة ايتها ما شاؤا فان اتبعوا عاقلة الغاصب رجعتا على  
عاقلة القاتل وان قتل الصبي نفسه فدينه على عاقلة الغاصب ولا يرجع  
يرجعون بها على عاقلة الصبي ولو قتل رجل عددا كان اولياء الصبي بالخيار  
ان شاءوا قتلوا العاقل وان شاءوا اتبعوا عاقلة الغاصب بدينه ويرجع  
عاقلة الغاصب بها في مال القاتل ولو ان الصبي قتل في يد الغاصب رجلاً  
ثم تروى على ابنه فضمن عاقلة لم يكن لهم ان يرجعوا بها على الغاصب قال  
وكان ينبغي ان لا يضمن الغاصب شيئاً مما وضعنا في الصبي الحق كقوله تركنا  
القياس فيه في كل شيء الى على نفسه ان على شيء من ثوبه بوجه فالرجوع ما خلا  
الموت افا مر انزل به كسماه ليس من افعال الناس رجل امر بيتاً ان يقتل نفسه  
فالدية على عاقلة الآخر وكذلك لو امر بيتاً ان يقتل نفسه صبي ما دونه  
له امر بيتاً ان يجرق ثوباً فقتل يضمن الذي حرق ويرجع به على الذي امر  
هذه الجملة في غضب المشتكى وفي جنائيات القاصي القصرى رجل غضب مبيتاً  
فغاب عن يده يجسر الغاصب حتى يحرقه او يعلم انه قد مات وذكر في غضب

المشتكى رجل جاد الخ امرأة رجل ابنته وهي صغيرة فخذعها واخرجها  
من منزله وزوجها وابنتها قال احبها ابا حتى ياتي بها واعلم انهما  
ماتت وذكر غضب فتاوى القاضي الامام فخر الدين رحمه رجل بعث  
غلاماً صغيراً في حاجة له بغير اذن اهل الغلام غلاماً يلبسون فاشفى  
اليهم وارثى سطح بيت فرق ومات صفى الذي بعثه في حاجته لانه  
صار غاصباً بالاستعمال وسئل الشيخ الامام ابو الفضل الكرخي  
عن رجل قال الصبي اذهب الى هذا الخوض وانت لي بلاء فذهب  
فيغرق فعلى المرسل الدية على عاقلة قال لانه لا يكون اذ في  
حالة ما ذكر في المضاربة لو دفع الى صبي مالاً مضاربة وهو غير  
ما دون له فذهب ليصرف فهلك في الطريق يجب الدية على عاقلة  
رب المال ذكر في جنائيات الجامع الصغير  
في باب غضب المدبر والعبد والبنانية في ذلك صبي مجبور عليه  
وهو بمقتل اودع عبداً فقتله كان على عاقلة القيمة وان اودع  
طعاماً فاكله لا يضمن وقال ابو يوسف والشافعي رحمهما الله  
يضمن وعلى هذا الخلاف اذا اقضيه شيئاً وسلم اليه او باع منه شيئاً  
وسلم اليه فاستهلكه وهذا اذا كان عاقلاً فان لم يكن لا يضمن عليه  
في قولهم جميعاً هكذا ذكر القاضي الامام فخر الدين رحمه في شرحه  
للجامع الصغير وذكر شيخنا الاسلام برهان الدين رحمه في هذا  
الباب ايضا من جنائيات الهداية هذه المسئلة وقال محمد  
رحمه في اصل الجامع الصغير صبي قد عقل وفي جامع الكبير وضع  
الكبير وضع المسئلة في صبي ابن ابنتي عشرة سنة وهذا يدل  
على ان غير العاقل لا يضمن بالاتفاق ولان التليط غير معتبر  
فاذا ذكر في الهداية في غير العاقل بخلاف ما ذكر القاضي الامام  
فخر الدين رحمه وفي مختلف الرواية وضع المسئلة في مطلق المال  
غير معتبه بالطعام وذكر شيخنا الاسلام على الاسيجاني رحمه  
ان الاختلاف في الصبي الذي يقتل اما الذي لا يقتل لا ضمان  
عليه بالاجماع وذكر الحاكم النخعي رحمه في هذه المسئلة في عمدة



الاذنة في مسئلة ايداع الصبي وكما ودع عند صبي محجور عليه مالا  
 تبلغ الصبي واستهلك بضمه وكذا لو ودع عند صبي محجور مالا فانه  
 له الركن فاستهلك بعد الاذن بضمه بالاتفاف وذكر في رتبة  
 شرحها لتمام من اودع صبي مالا فملك في يده لا ضمان عليه  
 بالاجماع وان استهلك الصبي فانه ينظر ان كان ماذونا له في  
 التجارة ضمن بالاجماع وان كان محجورا عليه ولكن قبل الرتبة  
 باذن وليه ضمن بالاجماع وان قبل بغير اذن وليه فلا ضمان  
 عليه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا في المال ولا بعد الاذن  
 وقال ابو يوسف ربه يضمن للمال واجمعوا على انه لو استهلك  
 مال الغير من غير سابق الا بداع ضمن في المال ولو كانت الرتبة  
 قبل فقتله الصبي كانت دية على قاتله وان جنى عليه فيما  
 دون النفس كان ارشاه في مال الصبي في قولهم جميعا وذكر  
 في الهداية وعلى هذا الخلاف الا قراض والاعادة وذكر  
 في مجالس القضاة ابي جعفر لا يشتروني رحمته الله اقراضه  
 الصبي المأذون له واستقرضه جابن وهو كما ينبغي فيهما  
 وان كان محجورا فانه لا يقرضه ولا استقرضه فان اقضاه  
 انسان فادام عليه باقيا كان لصاحب المال ان يسترده في قولهم  
 جميعا فانما اذا اتفق الصبي او اتلفه فلا ضمان عليه عندهما  
 خلافا لابي يوسف ربه فان عنده اذا اتلفه كان له ان يرجع  
 عليه بضمه ذلك وان هلك المال القرض في يده بنفسه لا ضمان  
 عليه بالاخلاف بينهم وذكر في تاسير النظار في الفقه وعلى  
 هذا الخلاف اذا اداع من صبي محجور عليه شيئا وسلم اليه  
 واستهلكه الصبي لا ضمان عليه عندها خلافا لابي يوسف ربه  
 وعلى هذا الخلاف الا بداع عند عبد محجور عليه الا انه يضمن  
 في المال عندها ويضمن بعد العتق وعند ابي يوسف ربه يضمن  
 في المال وذكر شيخ الاسلام ابو بكر ربه في شرحها لا اصل  
 في ايداع الصبي المحجور عليه اجماع انه لو ترك الحفظ لا يضمن بان

سارقا على الوديعة ولو باع من عبد محجور عليه طعاما فانه ملك  
 لا يضمن في المال ويضمن بعد العتاق لا لا بداع عند عبد  
 صغير كاللا بداع عند حر صغير في الحكم واللا بداع عند المذنب  
 وان المولى كاللا بداع عند محجور عليه والصبي عليه اذ ان  
 قتله الوديعة باذن المولى والولى واستهلكاها يضمنان  
 في المال بالاجماع هذه الجملة في رديعة شرح شيخنا الامام  
 ابي بكر ربه وذكر ايضا اذا استهلك الوديعة في عيال  
 المودع ويضمن المستهلك سواء كان المستهلك صغيرا او كبيرا  
 وعبد محجورا عليه وذكر في رديعة الفنا وفي الصغر  
 الصبي الذي في عيال المودع اذا استهلك الوديعة يضمن و  
 هي في اشكالات ايداع الصبي وذكر في باب وديعة الصبي  
 والعبد المحجور عليه من جامع الكبير صبي اثنتي عشرة سنة  
 يعقل البيع والشراء محجورا عليه او دعه رجل فادركهم فادرك  
 ومات ولم يدرك مال حال الوديعة وله مال كثير فلا ضمان  
 عليه في ماله الا ان يشهد الشهود وانه ادرك وهي يد  
 في بصير الوديعة دينا في ماله اذا لم يدركها صنعت والمعتق  
 كالصبي وان كان الصبي ماذونا له في التجارة والمسئلة  
 بحالها يضمن وان لم يشهد الشهود انه ادرك وهي يد  
 يد وكذا الحكم في المعنوية والمأذون له ولينظر في رديعة  
 الرجعية ولو ان عبدا محجورا عليه او دعه رجلا مالا ثم  
 عتقه مولى ثم مات ولم يبين فالوديعة دين في حاله  
 وان مات وهو عبد فلا شيء على ماله الا ان يعرف الوديعة بعينها  
 فبردها على صاحبها وان اذله المولى في التجارة بعد ما استودع  
 ثم مات فلا ضمان عليه الا ان يشهد الشهود انها كانت في يده بعد  
 الاذن فاذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعة  
 في ذلك المال وفي رديعة واقعات الناطق اذا اودع عبد محجورا



عليه بالآثم اذن له المولى ثم مات العبد وترك مالا وعليه دين  
ان كان الوديعة زاده في تلك الاذن فهو اسوة الغرماء والا فلا شيء  
له وكذا الوادع سبيًا محجورًا عليه مالا ثم ادرك واذن له المولى في التجار  
ثم مات فذلك لك • وذكر في باب ما يكون فيه المولى خصمًا من عبده وما  
لا يكون من موقوفات ابواب الجامع اذا كان للعبد وديعة عند رجل  
او غصب منه الف درهم او مائة درهم قرض او دين من ثمن بيع فاقتر  
الذي عنده المال دفعه اليه المال عند هذه الرجل وصدق المولى فان  
القاضي لا يأمر الذي قبله المال فدفع المال الى المولى عبداً كان او ديناً  
لان العبد هو الخصم فيما في يده هذا اذا اقر ان المال وصل اليه  
من جهة عبده ولم يقر بكون ذلك ملكا للمقر له وكذلك لو اقر بكون  
ملكاً له بان قال هذا مال غصبه منك عبدك ودفعه الي  
وصدقه بذلك صاحب المال لا يجبر القاضي على التسليم الى المقر  
له لانه اقر بانه ماله لكنها تصادقاً على انه وصل اليه من جهة الغاصب  
فقد تصادقاً على انه ليس بخصم كما لو ادعى عينا في يد انسان  
فادعى ان فلان ادعه او غصبه من فلان وصدق في ذلك لا  
ينتصب خصمًا كذا هنا • وذكر في البسوط عبد ادعى عند انسان  
وديعة وغاب فليس له ان يأخذها سواء كان العبد ماذوناً  
له او محجوراً عليه لان العبد ادعى له حكمة فلا يكون له ان يأخذ  
من ادعى ماله بحضرة العبد وذكر في وديعة الزخير وهذا  
اذا لم يعلم المولى لان الوديعة كسب العبد اما اذا علم انه  
كسب العبد فلم يملك حق الاخذ وكذا اذا علم المولى انها ماله  
كان له ان يأخذها • وذكر في وديعة القعدة انه اشترى سويقاً  
من مذهب بآله الكلب من بيت المولى واودعت رجلاً فملك  
ضمن المودع لانها مال وفي باب الدعوى والشهادة في  
العبد المأذون له من قضاة وشهود الذين دعى عبد دفع مال  
المال الى رجل فجاء المالك يسترد منه وقد اقر المولى ان عبدي

رفع

رفع اليك ليس له ان يأخذ منه ولو دفع اليه ذلك الرجل لا يجوز لان  
يد العبد معتبرة والواجب على الاخذ الرقة على من قبض منه وان  
انكر دفع العبد اليه وادعى اليه المولى انه لكي فان اقام البينة انه  
مال يقبض منه الا اذا اقام المدعى عليه بينة ان عبداً دفع اليه  
فحينئذ يندفع دعوى المالك عنه • بند يلى مال ويكرى غصب كرد •  
وتخواجه خود داو وبنده غايب شد • خد وندمال برخواجه دعوى  
ميكنه كه بنده تو مال من بكرفته است • وبتوداده تو برده وخواجه  
مقدار است كه ملك مدعى است • وبنده من برده است • يسمع  
الدعوى عليه وان كان العبد غائباً بخلاف ما اذا توافقا  
على ان المال وصل من جهة عبد المدعى لان ثم توافقا انه مودع  
من جهة الغائب اما هو بنى المولى يزعم ان المال اخذ من  
عبد نفسه والمولى فيما يأخذ من عبده لا يتصور ان يكون  
مودعاً او غاصباً يكون اخذاً على جهة التملك فانتصب خصمًا  
كما اذا قال ذاليد هذا المال اودعني فلان ولا ادري  
اهو لك ام لا وصدق المدعى ان عبده اودعه اياه واقام المدعى  
بينة انه ماله يقضى له ويدفع المال اليه لما ان يأخذ المولى  
من عبد يكون على وجه التملك فانتصب خصمًا الاب والوفى  
والقاضي يملك المودع مال الصغير يتخذه وديعة الفتاوى  
المقوى • وذكر في التنازل امرأة اودعت صبيته من بنات  
سنة فاستغلت بشيخ فرقت الصبيته في الماء لا ضمان عليها  
فرق بين هذا وبين الغصب والفرق ان الوديعة امانة فلا تقضى  
بالهلاك كذلك الغصب الموقوف اذا وضع الوديعة على يد  
ابنه الصغير لا يقضى هو له هلاك اذا كان يعقل ويضبط  
لفظ ولا يشترط ان يكون في عياله والمأصل ان في المرأة  
والولد الصغير لا يشترط المسكنة والنفقة حتى انه  
لو دفع الوديعة الى ابنه الذي ليس في عياله لان تدبير



الى الاب وان لم يكن في عياله لكن يستمر ان يكون الصغير قادراً  
على الحفظ وكذلك لو دفع الحارثه وهي تسكن في محلة اخرى  
ولا ينفع عليها فلا ضمان عليه لو هلك في المحيط وكذا لو بعث  
الوديعه على يد ابنه الصغير لا يضمن وان لم يكن في عياله لكن يضمن  
وان كان الابن مدرجاً ان كان في عياله لا يضمن وان لم يكن والفقهاء  
اذا قبضوا مال البتاي او اودع ومات بمجهل لا فاق في مسائل ادب  
القاضي في **مسائل العارية** ذكر في التنازل ليس لو اذن الصغير  
ان يعبر مقام ولد الصغير فرق بينه وبين المأذون له فان له ان  
يعبر والفرق ان اعارة المأذون له من توابع تجارته فاما اعارة  
الاب مال الصغير فليست من توابع التجارة في مال الصغير كذا  
ذكر في عارية التجسس وذكر في باب المعرات من بيع شرح  
الطحاوي ان الاب والوصي يملك ان يعبر مال اليتيم وفي متفرقات  
عارية الصغير للاب ان يعبر ولد له وهل له يعبر مال ولد له  
اختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال بعضهم له ذلك وعامتهم  
على انه ليس له ذلك كذا ذكر في اقل وكلمة شمس الاية المحل في حرم الله  
وفي فوائد صاحب المحيط ذكر شمس الاية رة في كتاب الوكالة  
للاب ان يعبر ولد الصغير وليس له ان يعبر ماله قال  
وتأويل هذا اذا كان ذلك في تسليم الخرفة ما به دفعه الى  
ليعلمه الخرفة ويخدم استاده اما اذا كان بخلاف ذلك فلا يجوز  
وفي رعاية الفتاوى الصغير صبي استعار من صبي شيئاً  
كالقدوم والفاسد ونحوها فاعطاه والمستعار لغير الدافع  
فذلك في يد الصبي ان كان الدافع ماذوناً له لا شيء على الصغير  
انما يجب الضمان على الدافع لانه اذا كان ماذوناً له صح الدافع منه  
وكان الهلاك حاصلاً لا تسليط ولو كان ذلك الشيء للاول  
لا يضمن الثاني ايضاً لما قلنا وان كان الصبي الدافع مجعلاً عليه  
يضمن هو بالدفع ويضمن الثاني بالاختار ايضاً لان الاول غاصب

والثاني صائب الغاصب وذكر في العدة ولو استعار الوصي  
دابة من رجل ليعمل بها من اعمال اليتيم فما وزلح الذي ذكره  
حتى صار غاصباً وعطيت الدابة فالضمان في مال اليتيم ولا يثبت  
في آخر باب مكاتبه الوصي من عتاق صدر الاسلام الى البر  
رحم في اثناء المسئلة ان بعض اصحابنا قالوا ان الوصي لو  
اخذ دابة انسان فاستعملها في حاجة اليتيم فانت الدابة يضمن  
اليتيم دون الوصي ولا يجاد يفتح هذا لان الغاصب هو الوصي  
دون اليتيم حقيقة وجهاً فلا يجب ان يضمن اليتيم كما في الغاصب  
وفي منفقات عارية الزحيرة استعار رجل من غير شئ فدفع  
ولد الصغير المحبور عليه ذلك الشيء الى غير عارية فضاع ضمن  
الصبي الدافع وكذا المدفع عليه لان الاول غاصب وكذلك  
الثاني وفي فتاوى ابى بكر محمد بن الفضل رة رجل  
استعار ذهباً فقلده صبياً فرق فهذا على وجهين اما اذا كان  
الصبي يضيض فقط ما عليه او لا يضيض ففي الوجه الاول لا يضمن  
لانه لم يضع وفي الوجه الثاني يضمن لانه ضيع ومن استعار دابة  
فرد لها مع عبده او اجيره لم يضمن والمراد بالاجير ان يكون مساهماً  
ومشاهدة لان المودع ان يحفظ بيد من في عياله فكذلك الصغير  
لان العبد امانة بخلاف ما اذا كان الاجير مياومياً لانه ليس  
في عياله وكذا اذا رد لها مع عبده الدابة او اجيره لان المالك  
راضيه وقبل هذا في العبد الذي يقوم على الدواب وقبل  
وفي غير وهو الصحيح وان رد لها مع اجيرتي ضمن كذا ذكر في آخر  
عارية الهداية ولورة العارية على يد ابنه الصغير ان كان قادراً  
على الحفظ لا يضمن وان لم يكن يضمن وان كان كبيراً ان كان في  
عياله لا يضمن وان لم يكن يضمن وكذا في الوديعه في **مسائل**  
**الهبة** اذا اراد الرجل ان يفصل بعض اولاده في الهبة في حالة  
الصحة روى عن ابى حنيفة رحمه الله انه لا يأس به اذا كان التقبل  
بسبب زيادة فضل له في الدين فان كان اسود بكره هكذا ذكر في



في بعض المواضع. وعن أبي يوسف ر. ع. أنه لا بأس به إذا لم يرد الاحتراز  
 بالآخر وذكر في بعض المواضع أن كان التفصيل لزيادة برة فلا  
 بأس بذلك وأن كان في البر سواء لا ينبغي أن يفعل ذلك وأن كان  
 في الولاءه فاسق لا ينبغي له أن يعطيه أكثر من قوته كيلا يصير معينا  
 له على العصية وفي العيون إذا كان له ابن وبنت أراد أن يترها  
 فلا فضل أن يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين عند محمد رحمه الله  
 وعند أبي يوسف ر. ع. يجعل بينهما سواء هو المختار لأن الآثار  
 وردت به وأن وهب ماله كله للابن جاز في القضا وهو آثم  
 نص عليه محمد وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال في مثل هذه الصورة اتق الله قال محمد ر. ع. في الأصل  
 كل شيء وهبه لابنه الصغير وأشهد عليه وذلك الشيء معلوم  
 في نفسه فهو جائز والقبض منه أن يعلم ما وجهه له ويشهد عليه  
 والأشهاد ليس بشرط لازم فإن الهبة يتم بالاعلام لكن ذكر  
 الأشهاد على وجه الاحتياط تحتمل أن يجوز بقى الورقة بعد  
 موته وإذا أرسل غلامه في خاضته ثم وهبه لابنه الصغير  
 الهبة ولو لم يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا  
 يصير ميراثا له وكذلك لو وهب عبدا آتقاه من ابنه الصغ  
 الصغير حيث لا يجوز وقد ذكرنا الفرق بينهما في مسائل الأباة  
 من هذا الكتاب وفي المتن عن أبي يوسف ر. ع. لو تصدق بعبد  
 آتق على ابنه الصغير لا يجوز وروى المعلى عنه أنه يجوز فحصل  
 عن أبي يوسف ر. ع. في المسئلة رأيان وإذا كان العبد في يد  
 رجل وديعه وحيته صاحب العبد من ابنه الصغير يجوز و  
 يجعل الأب قابضا لابنه بيد مودعه ولو وهب عبدا له في  
 يده جعل آخر يقبض أو رهن أو بشرط فاسدا وبسبب البيع بشرط  
 الخيار للمشتري لا يجوز لا يصير الأب قابضا لابنه الصغير  
 بقبض هو لآء وفي فتاوى أبي الليث ر. ع. رجل وهب دابة لابنه  
 الصغير والدار مشغولة بمناقع الواهب لا يجوز وفي المتن عن محمد

في رواية عن أبي يوسف ر. ع. أنه لا بأس به إذا لم يرد الاحتراز بالآخر وذكر في بعض المواضع أن كان التفصيل لزيادة برة فلا بأس بذلك وأن كان في البر سواء لا ينبغي أن يفعل ذلك وأن كان في الولاءه فاسق لا ينبغي له أن يعطيه أكثر من قوته كيلا يصير معينا له على العصية وفي العيون إذا كان له ابن وبنت أراد أن يترها فلا فضل أن يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين عند محمد رحمه الله وعند أبي يوسف ر. ع. يجعل بينهما سواء هو المختار لأن الآثار وردت به وأن وهب ماله كله للابن جاز في القضا وهو آثم نص عليه محمد وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مثل هذه الصورة اتق الله قال محمد ر. ع. في الأصل كل شيء وهبه لابنه الصغير وأشهد عليه وذلك الشيء معلوم في نفسه فهو جائز والقبض منه أن يعلم ما وجهه له ويشهد عليه والأشهاد ليس بشرط لازم فإن الهبة يتم بالاعلام لكن ذكر الأشهاد على وجه الاحتياط تحتمل أن يجوز بقى الورقة بعد موته وإذا أرسل غلامه في خاضته ثم وهبه لابنه الصغير الهبة ولو لم يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثا له وكذلك لو وهب عبدا آتقاه من ابنه الصغ الصغير حيث لا يجوز وقد ذكرنا الفرق بينهما في مسائل الأباة من هذا الكتاب وفي المتن عن أبي يوسف ر. ع. لو تصدق بعبد آتق على ابنه الصغير لا يجوز وروى المعلى عنه أنه يجوز فحصل عن أبي يوسف ر. ع. في المسئلة رأيان وإذا كان العبد في يد رجل وديعه وحيته صاحب العبد من ابنه الصغير يجوز ويجعل الأب قابضا لابنه بيد مودعه ولو وهب عبدا له في يده جعل آخر يقبض أو رهن أو بشرط فاسدا وبسبب البيع بشرط الخيار للمشتري لا يجوز لا يصير الأب قابضا لابنه الصغير بقبض هو لآء وفي فتاوى أبي الليث ر. ع. رجل وهب دابة لابنه الصغير والدار مشغولة بمناقع الواهب لا يجوز وفي المتن عن محمد

رحمة الله رجل وهب دارا لابنه الصغير وفيها ساكن باجر قال لا يجوز  
 ولو بغير أجر وكان الساكن هو الواهب جاز لأن يد الساكن ثالثة  
 على الموهوب بصفة اللزوم فيمنع القبض فيمنع تمام الهبة بخلاف  
 ما إذا كان الساكن هو الواهب لأن الشرط قبضه وبك في الدار  
 تغتر قبضه. وروى أبي يوسف ر. ع. برواية ابن سحابة لو وهب  
 لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعني الواهب لا يجوز كما  
 هو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وعنه أيضا رجل تصدق  
 بأرض قد زرعتها على ولد الصغير جاز وأن كان الزوج لغيبه  
 بأجرة لا يجوز. وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله  
 في رجل تصدق بداره على ابنه الصغير وله فيها منافع وهو  
 أو كان فيها ساكن بغير أجر ولم تغر عنها جازت الصدقة وإن كان  
 في يده رجل بأجرة لم يجز الصدقة قبل جوابه في الصدقة فيما  
 إذا كان فيها ساكن باجرا وبغير أجر توافق جوابه في الهبة  
 وجوابه في الصدقة فيما إذا كان هو الساكن أو كان فيها منافع  
 بخلاف جوابه في الهبة فقد روي عن أبي حنيفة رحمه الله في الهبة  
 أنه إذا كان الواهب في الدار أو كان فيها منافع الواهب أن الهبة  
 لا يجوز وبمثل الفقيه أبو جعفر ر. ع. عن امرأة وهبت ميراثا  
 الذي على زوجها لابنه الصغير قبل الأب قال أنا في هذه  
 المسئلة واقفا إذ يحتل الجواز لمن كان عبدا عند رجل وديعه  
 قابضا للعبد ووجه مولاه لابن المردع فإنه يجوز وبمثل مرة  
 أخرى عن هذه المسئلة فقال لا يجوز قال الفقيه أبو  
 الليث رحمه الله وبه تأخذ. وفي رواية شيخنا لا سلام برهان  
 الدين ر. ع. امرأة باعت كرها من زوجها وأحالت بالعتق لابنتها  
 الصغير بطريق الأنعام والعتقة فأتى الابن بعتقه القتل  
 للمرأة ولا يكتف ميراثا عن ذلك ولو قال الأب وهبت هذا الشيء  
 لابني الصغير جازت الهبة من غير قبول ولو أخذ لابنه الصغير  
 ثيابا ثم أراد أن يردع إلى ولد آخر ليس له ذلك إلا أن يقر وقتا



الاتخاذاتها عارية له لانه المعتبر في الباب المتعارف في الوقيلة  
البر والفضلة لكن الاعادة محتملة فاذا بين صح والآ فلا وكذلك  
لو اتخذ لتليده نيا باثم ابق فاراد ان يدفع الى غيره ولو اراد الاحتيا  
بين انها عارية حتى لو ابق امكنه الدفع الى تليده آخر كتبت هذه  
للمجالة من خبر البر هانية وياتي شيء منه في الاخبارات وفي  
هبة المنقط ولو وهب دارا لابنه الصغير ثم اشترى بها دارا  
اخرى فالتا نية لابنه الصغير ايضا ولو دفع الى ابنه دارا فقص  
فيه الابن الا اذا ذلت دلالة التملك ولو غرس كرمها وقال  
اغرس هذا الكرم باسم ابن الصغير فلا يكون هبة ولو قال  
جعلته باسم ابني فلان فمذ هبة وان لم يرد الهبة يصدق  
ولو قال جعلته لابني فمذ الاشكانه هبة هذه المجلة في المنقط  
وفي اول هبة الزخير **سئل** نجم الدين التقي رحمه الله عن  
**قال** ابن رمن بنام فلا **فرز** نارسيد خود كرم فاجاب  
انه لا يصير لابنه بهذا القدر ثم قال وجدت في الزيادة عن  
محمد رحمه الله انه لو كان لرجل ابن صغير او كبير معنوه وللابن مال  
ورثه من امة او جعله له ابر فقال قوله محمد رحمه الله جعله  
له ابر بدل على ان هذه اللفظة صالحة للتمليك وان من قال لابنه  
ابن مال كرم او قال بنام تركرم او ان تركرم او كلام يجري مجراه  
انه تملك من الابن وفي التقي رجل وهب او قصد بدار له على  
ابنين له احدهما صغير قال ان قبض الكبير جازت الهبة  
والصدقة لها جميعا وفي هبة المباح في الفتاوى اذا وهب  
فاره من اثنين له احدهما صغير والاخر كبير قال محمد  
بن مسلمة رحمه فاسد قال الفقيه رة ولا اشكال ان عند  
ابي حنيفة رة لا يجوز كالوكانا كبيرين وعندهما لا يجوز  
هنا بخلاف مال وهب من كبيرين **وسئل** اليهما وذكر في  
التجديد انه لا يجوز عند الكل وفي توأيد بعض الاثمة رجل  
دفع خمسمائة دينار الى امة بنته الصغير وقال اجعل لها

جهازا ثم اراد الاب ان يرجع ويأخذ تلك الدنانير فني صاحب  
المال رحمه الله ليس له ذلك لانه هبة للصغير وقال غيره **سئل**  
له ذلك لانه توكليل قال **سئل** ما اشترى لها جهازا قال صاحب  
كتاب الاحكام في الفقه كتبت الى طهر الدين المرعشي في رجل  
له امة روعة بنه وفي يد مزارع وهبها رب الارض من ولد  
الصغير مع حصته **سئل** هل يقع وهل يفرق المال بين ما اذا  
رضي قال لا يصح الهبة وفي هبة فتاوى الذين يشاري بهذا  
اللفظ **سئل** مردى ذو خویش سرس خود تسليم كرد وكنت ابن زد  
ترا داده ام ولكن بازك ام ازوى خودم وابن مرد مرد حكم ابن مثله  
جه باشد **اجاب** ان ابن دادن زور سبيل هبة بوجه باشد  
وذلك بسبب بوجه ولا شيء للورثة بشرط فاسد بوجه وهذا  
الشرط لا يبطل الهبة وفي هبة الفتاوى الظهيرية اذا وهب  
للصغير هبة فقوض الاب والوصى الواهب من مال الصغير لا  
يجوز لانه يبيع فاذا بطل التعويض كان الواهب على رجوعه  
وفي فتاوى مشيد الدين رحمه الله **سئل** ام الصغير زرع في ارض  
الصغير لاجل الصغير يكون هبة ويصير قابضا لا اتصال اليه  
ملكه وهو لا يرضى وكذا لو زرع اجنبى في ارض الصغير لاجله فاذا  
اقام الوصى بليته على انه زرع لاجله باقراره انه فرعه لاجله كان  
للوصى ان يأخذ ذلك **سئل** وهب عبدا صغيرا نسب اى صار ثانيا  
وصار عبدا طويلا لا يرجع فيه لان الزيادة في البدن يمنع الرجوع قال  
نيقق القيمة في الفتاوى الظهيرية وفيها ايضا لو كان على عبد  
دين وهو لصغير فوهب صاحب العبد للصغير فقبل  
الوصى وقبض بقط الدين فان رجع الواهب بعد ذلك يعود  
الدين وفيها ايضا سبق له على مملوك وصيه دين فوهب الوصى  
المملوك للمقبض جاز وبطل الدين فلما اراد الوصى ان يرجع في هبته  
روى هشام عن محمد رحمه الله انه ليس له ذلك وفي هبة الوصى  
هشام عن محمد رحمه الله في سبق له على مملوك وصيه دين فوهب الوصى



المملوك للصبي جاز وبطل دينه فان اراد الوصي ان يرجع في هيبه  
فله ذلك ثم قال بعد ذلك لان المملوك قد اذوا وخيرا  
حين سقط ظنه وينا ونظر في الجامع الفتاوى وفي هيبه الخبيث  
وذكر في مختصر القدوري اذا وهب الاب لابنه الصغير هبة  
ملكها الابن بالعتد وذكر في الترخية قال في حقه رحمه الله  
في الاصل وقبض الاب والجدة الهبة على الصغير جائز سواء كان  
الصغير في عياله او لم يكن فاما غير الاب والجدة غير الاخ والعم  
وسائر القربايات القياس ان لا يملكوا قبض الهبة على الصغير وان كان  
للمصغر في عياله وكذلك اوصيا هو لا يملكوا القبض اذا لم  
يكن الصغير في عيالهم استحسانا ويملكوا استحسانا اذا كان الصغير  
في عيالهم وكذلك الاجنبي الذي يقول اليتيم وليس لليتيم احد سواه  
جاذله قبض الهبة عليه استحسانا ويستوى في هذه المسائل التي  
ذكرنا اذا كان الصبي يملك القبض او لا يعقل وهذا كله اذا كان  
الاب ميتا او حيا ولكن غاب عيبه منقطعة فاما اذا كان حيا  
حاضرا والصبي في عياله هو لا الذين ذكرناهم هل يصح قبض  
هو لا الهبة على الصغير لم يذكر هذا الفصل في الكتاب ايضا  
الا انه ذكر في الاجنبي اذا كان يقول اليتيم وليس لهذا اليتيم  
احد سواه جاذله قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي ان لا  
يقتضي قبض هو لا اذا كان الاب حاضرا وذكر في الجدة ايضا  
انه لا يملك القبض على الصغير اذا كان الاب حيا ولم يفصل  
بين ما اذا كان الصغير في عياله او لم يكن فظاهر ما اطلقه  
يقتضي ان لا يصح وذكر في الامام اذا وهب له عبدا واشهدت  
على ذلك وابن ميت جاز قبضها وهذا الشرط يقتضي ان لا يصح  
وذكر في الصغير التي تجامع مثلها وهي في عياله الزوج ان  
قبضت هي او قبض الزوج جاز وهذا الاطلاق يقتضي ان لا يصح  
القبض من زوج حال حضرة الاب فمن المتأخر من سوى بين الزوج  
والجدة والام والاخت الذي يقول الصغير وقال يقي القبض من

على الصغير وان كان الاب حاضرا وما ذكر من الشروط وقعا اتفاقا  
في الكتب واليه مال فخر الاسلام على الزود ورجع ومنهم من فرق  
بين الزوج وغيره وقال يصح قبض الهبة من الزوج عليها  
حال حضرة الاب وان كان الصغير في عياله واليه ذهب جمهور  
الايمية الترخية ورجع ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة  
اذا كانت بحال تجامع مثلها من اصحابنا من قال اذا كانت بحال  
تجامع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح انه اذا كان لها  
وهي لا تجامع مثلها جاز قبضه عليها والصغيرة اذا لم يكن الزوج بها  
لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن يقبض الولي عليها وقيل لو كانت  
في شرف الطحاوي فقال الولي ابوه او محايبه ثم جده ثم وصي  
ثم القاضي ومن نصبه القاضي ويجوز قبض الاب الهبة عليها وان  
في عياله الزوج وان كان الصغير قد قبض الهبة بنفسه جاز قبضه  
استحسانا اذا كان يعقل وهذا قول علمائنا رحمهم الله وقيل الهبة  
من الصبي صحح اذا تمتعت الهبة منفعة في حق الصغير اما اذا كان  
غيره للصغير فانه لا يصح حتى انه اذا وهب رجل لصبي عبدا اعلم  
او ترابا في داره وقبل ان كان يشتري ذلك منه بشئ فانه يصح قبض  
ولا يرد وان كان يشتري منه ويلزمه نفقة العبد ومونة النقل  
فانه من ذلك وترد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحح  
وكذا قبولها في آخر لفظ شيخنا لاسلام خواهر زاده ورجع هذه الجملة  
في هبة الترخية وفي هبة الفتاوى والصغير اذا كان الصغير  
في عياله الجدة والاخ والعم والام والاجنبي والاب حاضرا  
فقبض من في عياله هل يجوز اختلاف المشايخ رحمهم الله فيه الفتوى  
على انه يجوز والام والاخ والاجنبي ومن في مثلها لهم لا يملكوا  
القبض اذا لم يكن في عيالهم وذكر في هبة كتاب الاحكام واحاله  
الى الجامع في الفتاوى صبي في حجر عمه وهبت له هبة فقبض العم وله  
وصي الاب لا يصح ورايت في المختلقات القدية ومن وهبت  
لبيتم شيئا فالوصي بالخيار ان شاء قبل وان لم يشاء لم يقبل



وذكر في فتاوى اهل سمرقند رجل قدم مستغفر وجاء بمائة الى من  
نزل عنده وقال له اقسم هذه الاشياء بين اولادك وبين امرأتك  
وبين نفسك ان كان المهدى قابلا يرجع في البیان اليه وان لم يصلح  
للنساء خاصة فهو للنساء وما يصلح للصغار من النساء ففى  
لهن وما يصلح للصغار من الرجال فهو لهم وما يصلح للرجل والمرأة  
جميعا ينظر فيه الى المهدى ان كان من اقارب الرجل او من معارضة  
فله وان كان من اقارب المرأة او من معارضا فلها فاذا التفتول  
على العرق والعاف ولواخذ وليمة للختان فاهدى الناس هدايا  
ووضعوا بين يدي الولد فهذا على وجهين اقاحدا ان قال هذا  
للولد ولم يقل والجواب في الوجهين واحد ان كانت الهبة  
يصلح للقبيل او شئ بنعمها الصبيان فالهبة للصبي  
اعتبار للعرق والعادة وان كانت الهبة تصلح للابوين  
ولا يصلح للصبي كالدرهم والذنانين ومناع البيت ينظر وان  
كان من اقرباء الاب او من معارضة فهو للاب وان كان من اقرباء  
الام او من معارضا فهي للام والحاصل ان التعديل في مثل  
هذا على العرق والعادة حتى لو وجد سبب او وجه يستدل به  
على غير ما قلنا يعتمد على ذلك وكذلك اذا اتخذ وليمة لزوج  
ابنته الى بيت زوجها فاهدى اقرباء الزوج واقرباء المرأة وهذا  
كله اذا لم يقتل المهدى اهدى للاب والام في المسئلة  
الاولى وللزوج او المرأة في المسئلة الثانية ويعذر الرجوع  
الحقول المهدى اذا لم يتعذر فالقول قول المهدى في الباب  
الاول وهو قصاص فلو اهدى للصغير شئ من المالكات هل  
يباع له ليدبر ان ياكل منه روى عن محمد بن حاتم انه يبيع واكثر  
مشايخنا اذا يبيع وفي كراهية فتاوى اهل سمرقند  
اذا اهدى العفا كذا الى الصبي الصغير يحمل للاب والام الاكل  
اذا اراد بذلك بر الوالدين لكن اهدى للصغير استصفا  
للهدية واذا احتاج الاب الى مال وله فافا في المصروا احتاج

لنفق اكل بغير شئ وان كانا في المغارة واحتاج لا نعدم الطعام  
معه وله مال اكل بالقيمة وقد ذكرنا المسيلتين في مسائل الكراهية  
من هذا المجموع وفي هبة المنقط صبي اهدى وقال  
ايجار سل اليك بهذه الهدية يحمل الشاؤل الا ان يقع في قلبه  
انه كاذب وفي باب العوض من هبة صدر الاسلام ابي  
البردج لو وهب الاب من مال الصغير شيئا للرجل ثم عوفقه  
المعسوب له فلكل واحد منهما ان يرجع فيما ملك وفي منفرة  
هبة الرجوع الاب اذا وهب عبدا لابنه الصغير ثم مات العبد  
ثم استحق العبد رجل وصنف الاب فالاب لا يرجع على حال  
وان ضمن الابن بعد البلوغ ان جوده الابن قبضا لا يرجع بما ضمن  
على الاب وان لم يجد يرجع وفي بيع الرجوع صبي او معنوع  
وهب له اخوه فقبضه له ابوه او وصيه جاز وعنف بخلافه فالشراء  
ويبقى بعد هذا في مسائل البيوع ان شاء الله تعالى وفي الحلال  
لو وهب لابنه الكبير شيئا فلا بد من قبض ولا بد للصغير بقبض ويكون  
الاب قابض له لكونه في يده وكذا لو كان عند مودع او مستعير  
وتخو ذلك ويدبر انه يده وفي الثاني وكل شئ وهب لابنه الصغير  
واشهد عليه وذلك الشئ معلوم فهو جائز والقبض منه ان  
يعلم ما وهب له ويشهد عليه ولا يشهد ليس بشرط لازم فان  
الهبة تتم بالاعلام لكن ذكرنا اشهاد احتياطا تحترزا عن  
جحد باقي الدرة شرا في عدم موقد في مسائل البيوع  
الصبي المجبر عليه الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه  
وشراؤه على اجازة والده او وصيه او القاضى وكذا المعنوع  
الصبي المجبر عليه اذا بلغ سفيها يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة  
الوصي او القاضى في فصل البيع الموقوف من فتاوى قاضى  
خان رح وفي باب المصراة من بيع شرط الطحاوى الصبي  
المجبر عليها اذا باع ماله واشترى او تزوج امرأة او زوج امته  
عبد او كاتب عبد او عوفد عقد يجوز عليه لو فعله وتبني حنة



الصغير فإذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على إجازة وليه  
في حالة صفه ولو بلغ الصبي قبل أن يميز الولى فإجازة  
بنفسه جاز ولا يجوز بنفس البلوغ والأدراك من غير إجازة  
بعده وكذلك الصبي لو وكل وكيلاً بعقد معقود ففعل  
الوكيل قبل الإدراك أو بعده يتوقف على إجازة الآ الوكيل  
بالشراؤه فإنه ينفذ على الوكيل ولا يتوقف إلا إذا إجازة ذلك  
التوكيل بعد البلوغ ثم اشترى الوكيل بعد ذلك يكون الشراء  
له دون الوكيل فيكون إجازة الوكالة بعد الإدراك بمنزلة التوكيل  
ابتداءً ولو أن الصبي طلق امرأته أو خلفها أو اعتق عبده على  
مال أو بغير مال أو وهب ماله أو تصدق به أو زوج عبده  
امرأة أو باع ماله بحايأة فاحتته أو اشترى شيئاً بالكسب من  
قوته قدر ما يتغلبن الناس في مثله وغير ذلك من المعقودات بالوفاء  
وليه في حال صفه لا يجوز عليه هذه العقود كلها بأطلة  
لا يتوقف وإذا إجازها الصبي بعد البلوغ لا يجوز لأن هذه  
العقود لا يجوزها حال العقد فلا يتوقف على الإجازة إلا إذا  
كان لفظ إجازته بعد الإدراك مما يصلح لابتداء العقد فيصح على  
جهة الانشاء لا على جهة الإجازة نحو أن يقول بعد البلوغ أو وقت  
ذلك الطلاق أو العتاق فيصح لأنه يصلح لابتداء وينظر تمام  
هذا في باب المصرة من بيع شرح الطحاوي وذكر في آخر الفصل  
الثامن عشر من بيع الرجوع الصبي المأذون إذا اشترى أو  
نفسه مع وعق عليه والاب أو الوصى إذا اشترى قريب  
الصبي أو المعتق لا يجوز على الصبي والمعتق ويتوقف على الاب  
والوصى وإن اشترى المعتق أمه كان استولدها بالنكاح  
يلزم الاب قياساً وفي الاستحسان يجوز على المعتق والأصح  
هو الأول صبي أو معتق وهب له أخوه فقبضه له أبوه أو  
وصيه جاز وعق عليه بخلاف الشراء وإن وهب له نصف ٣  
استحسن أيضاً أن اجز وعق عليه لكن لا يضمن الصبي بل يبي

العبد في نصيب الشريك واجناسه في الثلث الأخير من وكالة الشئ  
وفي منفقات يبيع الرجوع صبي باع واشترى وقال أنا بائع ثم  
قال بعد ذلك لم أكر بالفا فإن قال أولاً في وقت يبلغ مثله  
في ذلك الوقت لم يلتفت إلى جوده ولم يوقت له وقتاً ووقته  
اثنى عشر سنة هكذا ذكر في الباب الأول من بيع المواقعات  
وهي من دققة أخرى وهي أن يشترط بعد بلوغه اثنى عشر سنة  
أن لا يكون بحال لا يحتمل مثله ذكر هذه الدققة في قصة فتاوى  
الفضلي راجع وما يتعلق بمعرفة البلوغ ذكرناه في مسائل الطلاق  
من هذا الكتاب وذكر في المتن امرأة اشترت ضعة لولدها  
الصغير من مالها وقبض الشراء لأمه لأنها لا تملك الشراء للولد  
فإن الضعة للولد لأنها قصير واهبة والام تملك ذلك ويقع قبضها  
امرأة جاءت بالف درهم إلى رجل وقالت اشتر بهذا الف هذه  
الدار لابني الصغير هذا باب الصغير حتى فاشترى الرجل الدار  
وأجاز والد الصغير ذلك فالدار للشري والإجازة بأطلة  
ذكرها في المتن قال في الرجوع تأويل هذه المسئلة إذا  
أضاف ذلك الرجل العقد إلى نفسه وذكر في فتاوى قاضي خان  
رجع في فصل البيع الموقف رجل باع ثوباً لغيره بغير مرع من ابن  
صغير مأذون لنفسه أو من عبده مأذون له في التجارة وعليه دين  
أو لأبوين عليه ثم أخبر برب الثوب أنه باع ثوبه بكفا ولم يبين ممن  
باعه فإجازة المالك قال محققه لا يجوز ذلك إلا في عبده الذي  
عليه دين لأن الفضولي لو كان وكيل للبيع لا يجوز بيعه من هؤلاء  
ما خلا عبده الذي عليه دين امرأة اشترت ضعة لولدها الصغير  
بمالها على أن يرجع بالثمن على الولد جاز استحساناً ويكون مشتريه  
لنفسها ثم نصير هبة منها للصغير امرأة قالت لزوجها  
وبينيها ولد صغير اشترت منك دارك هذه لابنك فقال  
الاب بعثها جاز لأنه الاب لما قبل البيع فقد جاز شراؤها للصغير  
فيجوز ولو كانت الدار مشتركة بين الاب والأجنبي فقالت



المرأة لها اشترت الدار من رجل لا يملكها فقالي بعنا جاز لان  
 الاب لما جوزه مشراها جلة الدار فقد اذن لها شراء جلة الدار  
 امرأة باعت متاع زوجها بعد موته فزعت انها وصية و  
 لزوجها اولاد صفار ثم قالت المرأة بعد مدة لم اكن وصية  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل راجع لان صداق  
 المرأة على المشتري وبيعها مرفوعة الى المولى في الصفار فان  
 صدقها بعد البلوغ انها كانت وصية جاز بيعها وان كذب  
 بطل البيع فان كان المشتري يسرق الارض المشتراة لا  
 يرجع على المرأة هذا اذا ادعت المرأة انها لم يكن وصية وقت  
البيع فان ادعت غير بالغاتها باعت ولم يكن وصية يسمع دعوى  
 القضي اذا كان مازدنا له في التجارة او في المضعة بمنزله ولاية  
 المضرة كالقاضي والوصي وخوها فان عني عن استرداد له  
 للمضعة تقضى المرأة قد رما باعت على الرأية التي يضمن القاض  
 الصفار بالبيع والتسليم امرأة باعت مال ولداها الصغير  
بغير امر القاضى ولم يكن وصية اخلفنا في ذلك قال  
 بعضهم للولد ان يبطل البيع وقال بعضهم ليس له ذلك  
 قبل البلوغ هذه الجملة في بيع فتاوى قاضى راج ودكر صاحب  
 المحيط راج في بيع الزيارات في باب بيع المولد والوصي  
 الاب اذا باع عقار الصغير من اجنبي بمثل القيمة او بغيره  
 فالمسئلة على ثلثة اوجه اما ان يكون الاب محجورا عند القاس او  
 مستورا الحال او كان فاسدا ففي الوجه الاول والثاني يجوز حتى  
 لو كبر الابن لم يكن له ان ينقص لان الاب شفقة كاملة ولم  
 يعارض هذا المعنى معنى آخر فكان هذا البيع نظرا فيجوز  
لكنه يطلب الثمن من والد فان قال الاب ضاع الثمن او  
 انفق عليك وذلك نفقة مثله في تلك المدة يقبل قوله هذا  
 الفرج في الفتاوى القاضى خان راج وفي الوجه الثالث وهو اذا  
 كان الاب فاسدا ان باع العقار لا يجوز حتى لو كبر الابن لم ينقص

هو المختار الا اذا كان خيرا للصغير بان باع بضعف قيمته وان  
 باع ماسوى لعقار مستقولات فذلك لك الجواب الا اذا كان الاب  
 مفدا ففي جواز بيعه روايتان في رواية يجوز ويؤخذ القوم  
 ويوضع على يدى عدل مبيانه المال الصغير وفي رواية لا يجوز  
بيعه الا اذا كان خيرا للصغير وذلك بان يبيع بضعف قيمته عليه  
 القوي والوصى اذا باع عقار اليتيم من اجنبي بمثل قيمته يجوز  
والمسئلة معروفة وقال شما لانه الحلوا في راج هذا  
الثلثة اما اخاها لثاخر بن فانهم قالوا انما يجوز باحدى الشرطين  
 الثلاث اما ان يرغب المشتري فيه بضعف القيمة او كان للصغير  
 حاجة الى ثمنها او يكون على الميت دين لا وخاله الا به وعليه القوي  
 ينظر تمام هذه المسائل في الفتاوى الصغرى وفي فتاوى قاضى  
 خان راج ودكر في فتاوى رشيد الدين راج وبيع العوض عروضا اليتيم  
 يجوز من غير حدود هذه العوض وفي رعاوى الترفع من خير  
 الوصى بملك بيع عروضا الصغير من حاجة ولا يملك بيع عقاره الا  
 بحاجة وبأى شئ منه في مسائل الدعوى وفي شرح المجاوى حكم  
 بيع الوصى في بيع مال اليتيم وفي الشراء لليتيم من الاجنبي حكم الا  
 ولجدة ويخالفهما في البيع من نفسه مال اليتيم وفي الشراء مال  
للبيتيم وفي الماصل من شرح المجاوى الاب والوصى والمضارب  
 يعين بغير يجوز ويعين فاحش لا يجوز ثم الماصل في بيع الاب  
 والوصى مال اليتيم على ما عليه القوي ان الاب اذا باع عقار  
 الصغير بمثل القيمة ويعين بغير يجوز اذا كان الاب محجورا  
 او مستورا الحال وان كان مفدا لا يجوز الا ان يشتري بضعف  
 القيمة والوصى في بيع العقار مثل المفدا لا يجوز بيع الوصى  
 الا بضعف القيمة او لحاجة الصغير او لدين لا خال الا به وفي  
 العروضا حكم الاب والوصى واحد فدر باع الاب والوصى عروضا  
 الصغير بمثل القيمة يجوز من غير التقيد باحدى هذه الشرايط  
 الا ان الاب اذا كان مفدا وبيع متاعا للصغير فالجواب فيه



ما ذكرنا الله فيه روايتين. وفي الفتاوى الصغرى الوصى اذا  
اشترى مال اليتيم لا يجوز اذا كان خيرا لليتيم. وتفسير الخبر  
ان يشتري ما يشاء من عشرة بنحو عشرة فصاعدا او يبيع  
منه مال نفسه ما يشاء من خمسة عشر بنحو خمسة عشر فما  
فوقها لا وبه يفتى قائل. وفي الاب اختينا بطا هو الزوجة  
الله يملك ان يبيع ماله من ابنه او يشتري مال الابن لنفسه  
بشرط ان يتضرر به الصغير. فلو باع بثل القيمة او اشتري  
مثل القيمة يجوز. وفي الوصى يعتبر ان يكون خيرا لليتيم.  
وتفسير الخبر ما ذكرنا كذا ذكر في وصايا الفتاوى الصغرى  
وذكر في فتاوى القاضى الامام فخر الدين رح تفسير الخبرية  
في غير المقادير ان يشتري منه ما يشاء من عشرة بنحو عشرة  
وفي باب دعوى الاب والوصى من فتاوى رشيد الدين رح  
القاضى كالوصى في بيع مال الصغير حتى لو ادعى الصغير بعد  
البلوغ دار فقال ذواليد اشتريتها من اهلك في صغر ع بالطلاق  
القاضى لا يندفع دعوته مالم يثبت انه باع لحاجته. وذكر في بيع  
شرح الطحاوى للحد في شراء مال اليتيم لنفسه او بيع ماله مكنتيم  
بنزلة الاب. وذكر في باب دعوى الاب والوصى في فتاوى  
رشيد الدين رح فصل في بيع مال اليتيم ثم صار وصيا فاجاز  
ذلك البيع جاز. وذكر في بيع فتاوى القاضى الامام فخر الدين  
رح الاب اذا باع ماله من ولد الصغير لا يصير قابضا لولد  
بنفس العقد حتى لو هلك المال قبل ان يصير بحالى يتمكن من  
القبض حقيقة يملك على الولد. ولو اشتري الاب مال اليتيم  
الصغير لنفسه لا يبرأ عنه حتى ينصب القاضى وكيلة  
للصغير في اخذ الثمن من الاب ثم يؤمر الوكيل بالردة على الاب  
ولو باع ماله من ولد الصغير فقال بعت عبدي هذا بالف درهم  
من ابني هذا جاز ولا يحتاج بعد ذلك ان يقول قبلت فلو  
وصيا لا يجوز في الرجوع مالم يقل قبلت الاب او الوصى اذا باع

عقار الصغير فتاوى القاضى نعم البيع اصلح للصغير كان له نقصه  
الاب او الوصى اذا باع مال اليتيم من اخيه ثم بلغ الصغير  
فحقق العقد ترجع الى الاب والوصى. ولو اشتري الاب  
مال ولد له لنفسه قبل بلوغ الصغير كانت العهدة من قبل الولد  
على الولد هذه الجملة في فتاوى قاضى خان رح. وذكر في  
آخر الباب الثاني من بيع الجاهل بين ما اذا اشتري للصغير  
من غيره وبين ما اذا باع مال نفسه للصغير فقال اذا باع  
مال نفسه للصغير فاللحق الى الابن ولو باع مال الصغير من  
اجنبى او اشتري مال الاجنبى للصغير ثم بلغ فاللحق الى  
الاب. وذكر في الباب الحادى عشر من الزيارات لو باع مال  
احد الابنين من الآخر ثم بلغا فالعهد عليهما وفي زيادات  
القاضى ابي جعفر رح القاضى اذا باع مال احد اليدين من  
الآخر جاز. وكذلك الاب او الوصى لو فعل ذلك لا يجوز بالاتفاق  
وياق بشئ منه بعد هذا. وذكر رشيد الدين رح في فتاواه ان  
القاضى في بيع مال احد الصغير من الآخر مثل الوصى لا يجوز بعه  
بخلاف الاب. وفي الحاصل من شرح الطحاوى لا يجوز مقومى بيع  
مال احد اليدين من الآخر ويجوز ذلك من الاب اذا لم يخش  
الغبين. وفي الفتاوى القاضى الامام فخر الدين رح لا يجوز  
بيع القاضى مال اليتيم من نفسه ولا يبيع ماله مكنتيم. وكذلك  
زوج اليتيم من نفسه لا يجوز بخلاف ما اذا اشتري مال اليتيم  
موصى او باع ماله مكنتيم وقبل الوصى فانه يجوز وان كان وصيا  
من جهته هذا القاضى. ورايت في الشافى مسئلة شراء القاضى  
مال اليتيم لنفسه في موضعين ذكر في موضع الله لا يجوز وذكر في موضع  
آخر ان شراء القاضى مال اليتيم بنزلة شراء الوصى ان رفع الى قاض  
آخر نظر فيه فان كان خيرا لليتيم اجازه والا رده. وفي زيادات  
ابى جعفر لا يشتري من القاضى لا يملك بيع ماله للصغير ولا  
يبيع مال الصغير من نفسه لان ولده انما يعتبر في حق ما بين الناس



واما فيما بينه وبين الناس فهو كغيره اذا التزمه فيه وفي حق  
اولاده سواء واذا لم يملك البيع من اولاده فلا يملك من نفسه  
وذكر في بيع الفتاوى والصغرى قال ابو القاسم الدارمي  
رج في الاجناس اما ما ذكر محمد رحمه الله في التبر الكبير  
من عدم جواز البيع اذا باع القاضى مال اليتيم من نفسه  
فجاء على قوله اما على قول ابي حنيفة رجع في بيعه ان يجوز كما  
يجوز في الرضى وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمه الله  
رجل هو وصى لابن اخيه الصغير فاشترى من ابنه الصغير  
لا بن اخيه يجوز وقال ابو يوسف رجع اشترى من ابن اخيه لانه  
نظر فيه القاضى فان كان نظر الابن الاخ انفق والا ابطال  
والاب اذا اشترى الطعام للصغير من مال نفسه كان صحيحا  
وان كان للصغير مال في الفتاوى والصغرى وفي بيع فتاوى  
قاضى خان رجع رجل اشترى لولده الصغير ثوبا او خادما  
ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولد الا ان  
يشهد انه اشترى لولده ليرجع عليه وان لم ينقد الثمن حتى  
مات لم يضمن الثمن من تركته لانه دين عليه ثم لا يرجع بقية  
الورثة بذلك على هذا الولد ان كان الميت لم يشهد انما اشترى  
ليرجع ولو اشترى شيئا لانه الصغير وضمن الثمن ثم نقد  
الثمن في القيا يرجع على الولد وفي الاسحاة لا يرجع  
وان قال حين وقت الثمن نقدته لا يرجع على الولد  
كان له ان يرجع على الولد وفي فتاوى قاضى خان رجع  
ورابت في وصايا المنتقى اذا اشترى الاب للصغير شيئا ونقد  
الثمن من ماله بنوى ان يرجع به ولم يشهد على ذلك ثم يقضى له  
القاضى لرجوعه ودفعه فيما بينه وبين الله تعالى ان يرجع عليه  
وقد مر شي منه في مسائل التنازع وقد قررنا تمام هذه المسئلة  
في تصرفات الاب والوصى من كتاب الفصول وذكر في الرجعة  
واذا باع الاب والوصى شيئا من مال الصغير وشرط الخيار لنفسه

فمن جاز فان بلغ الصبي في مدة الخيار تم البيع وبطل الخيار في قول ابو  
رج وقال محمد رجع في طاهر الزواية ينتقل الخيار الى الصبي  
فان اجاز البيع في مدة الخيار جاز وان رده بطل ثم على قول  
محمد رجع لو ثبت الخيار للصبي ليس للوصى ان يجيز ولما يقع  
ويجوز ان يثبت حق الفسخ للاشهاد ولا يثبت له ولاية الا  
الاجازة كالنفس لما اذا باع مال غيره كان له ان يفسخ قبل اجازة  
المالك ولا يكون له ان يجيز ولو اشترى الاب او الوصى بدراهم في  
الذمة وشرط الخيار ثم بلغ الصبي جاز العقد عليها وللصبي  
خيار الاجازة والفسخ وتام هذا ينظر في الرجعة والاب  
او الوصى اذا اشترى عبد الصغير بدراهم او دنانير بشرط  
الخيار فبلغ الصبي في المدة ثم اجاز نقد عليها الا ان يكون  
الاجازة برضا الصغير بعد البلوغ في الفتاوى والظهيرية وفي  
فتاوى قاضى خان رجع لو امر الصبي رجل بان يشتري له شيئا  
من مال اليتيم فاشترى الوصى لوكله لا يجوز ولو اشترى الوصى  
مال اليتيم لنفسه جاز في قول ابي حنيفة رجع اذا كان خيرا لليتيم  
وتغير الخيرية في غير العقار ان يبيع مال نفسه ويكسبه ما يباي  
خمس عشر بغيره وان اشترى لنفسه ما يباي عشر بخمس  
عشر وتغير الخيرية في غير العقار عبد البعض ان يشتري لنفسه  
بضعه القيمة وان يبيع ويكسبه بنصف القيمة ومضى باع عقار  
اليتيم ومصلحة اليتيم في بيعه الا ان يبيع لينفق ثمنه على نفسه قالوا  
يجوز البيع ويضمن الثمن لليتيم اذا اتفق الثمن على نفسه  
متغلب استولى عن ضياع اليتيم فاسترده الوصى متغلب ولم يثبت  
للوصى يثبت على ذلك ويجازى ان يأخذ المتغلب بعد ذلك وتملك  
بما كان له مكيلا فاذا والوصى ان يبيع العقار خفا من المتغلب  
قالوا يجوز بيعه وان لم يكن لليتيم حاجة الى ثمنه الوصى لا يملك  
اقرار مال اليتيم والقاضى يملك واختلعا في الاب والامح  
ان الاب بمنزلة الوصى ولله با والوصى او القاضى ان يضع



مال اليتيم ويودع. ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز  
والاب لو فعل جاز لانه الاب لرباع مال الصغير من مثل القيمة  
جاز والوصي لا يملك البيع من نفسه الا ان يكون خيرا لليتيم  
وذكر شمس الاية الترخي ج ان الاب بمنزلة الوصي  
ليس له ان يقض دين نفسه بمال اليتيم ويحتمل ان يكون في  
المسئلة روايتان. وذكر في المنتقى غرضه رح ليس للوصي ان  
يستقرض مال اليتيم في قول ابي حنيفة رح. واما انا فمحمدة فاري  
انه لو فعل ذلك وله وفاء بالدين لا بأس به. وذكر جعل الاب  
مال ابنه الصغير هذا قال لا مرا نفسه لا يجوز هذه الجملة في بيع  
فتاوى القاضى الامام في الدين رح. وذكر ايضا في قضاء  
الجامع الصغير ان الاب لو اخذ مال ولد الصغير وضما جاز  
ورأت في شهادات المنتقى ليس للقاضى ان يستقرض مال اليتيم  
والغائب لنفسه. وروى هشام وقال تذاكرنا عند محمده  
رح اتي ذلك افضل في دفع القاضى مال اليتيم بضمان او ودعة  
فاخبرنا ان ابا حنيفة وابن ابي ليلى وابا يوسف رحمهم الله كانوا يرون  
ان يبرقه بضمان وكذلك قول محمدا في مكان الذي يضمن مقرا  
في المحي والمات وليس للقاضى ان يستقرض لنفسه ذلك واقرضا  
الاب والوصي والقاضى ينظر على الاستقصا في الباب التابع  
والثلاثين من ادب القاضى وفي حكاية الجامع الفتاوى استقرض  
الاب لابنه الصغير يجوز وكذلك اقراره بالاستقرض وقد  
ذكر تمام هذه المسائل في فصل تصرفات الاب والوصي  
من كتاب الفصول وسئل شيخ الاسلام رح قاضى يكره  
مالها كره يودع برضى نفقه كره وليس اذ ان ديك قام كره وبرضى  
نفقه كره از صبي تواند كه طلب كره بعد از بلوغ اجازى  
وان شاء علم وكذلك الاب لو استقرض وانفق على الصبي لا يرجع  
عليه بعد البلوغ وفي وصايا غريب الزاوية من مجموع التراز  
اذا استقرض الوصي من مال اليتيم واشهد ذلك انه يأخذ قرضا

ثم هلك فانه لا يضمن الا اذا حركه عن موضعه وسئل رهن الاب  
والوصي باقى في مائة الرهن ان شاء الله تعالى وهل يملك الوصي  
ان يستقرض على الصغير ينبغي ان يكون نظير التوى في الاستدانة  
على الوقف وقد بيناه في الفصول ورأت في بعض الفتاوى  
الوصي اذا استدان النفقة او الكسوة لاجل الصغير ورهن شيئا  
لليتيم جاز لان في الرهن فضا الدين وهو يملك ذلك وهكذا ذكر المنة  
في الهداية وينظر في رهن هذا الكتاب وفي الفتاوى القاضى الامام  
رجل استباع مال اليتيم بالف ورجل آخر استباع بالف ومائة و  
الاقل املا مكرهنا في ينبغي للوصي ان يبيع من الاول وكذلك هذا  
في الاجارة وكذا الوقف والاب والوصي اذا اقبل او ابراهما  
هو واجب للصبي يعقد بها جاز عند ابي حنيفة ومحمدة حمدا  
خلافا لابي يوسف رح وان لم يكن واجبا يعقد بها لا يجوز بالاجارة  
وكذا اذا قبل المهرالة على شخص دون المحل في الملاءة ان كانا  
واجبا يعقد بها فعلى الخلاف وان لم يكن واجبا به لا يصح في قولهم  
الاب والوصي اذا باع مال الصغير على انه بالخيار ثلاثة ايام  
فيلحق الصغير في مدة الخيار قال الحيوط يتم البيع ويصل  
الخيار وعنه محمد رح فيه ثلاثة روايات في رواية يكون الخيار لليتيم  
ان شاء نقض البيع وان شاء جاز في مدة الخيار وبعد انقضاء  
ويكره هذا خيار الاجارة لا خيار الشرط وفي رواية سفل  
خيار الشرط موقتا بالايام الثلاثة كما كان في رواية يبقى الخيار  
للاب ان نقض البيع في المدة اذ جاز وان لم يضع شيئا حتى  
مضت المدة ثم البيع في فتاوى قاضى خان رح. وذكر في باب  
الصرف من بيع فتاواه رجل في يد دنانير فقال اشهد وانى  
اشتريت هذا الدنانير من ابني الصغير بمائة درهم وقام  
قبل ان يزن الدرام كان ذلك باطلا لانه العاقد فيعتبر فيه  
قبل الافتراق كذا روى غفره رح. وذكر الدنانير في روى  
فتاواه الوصي اذا باع مال اليتيم بمثل القيمة الى رجل جبره



في بيع التنازل عن ابي بكر في امرأة ماتت عن اولاد صغير  
وتركت دارا وكربا وارست الى اختها فباع الوالد البعثة وانفق  
بعض ثمنها على نفسه واشترى ببعض ثمنه لنفسه ولا يرعى الوصي  
بذلك وان كان الوالد مستورا او مجهولا او وصي المرأة قد اصرح  
جميع امور المرأة فيبيع الاب جاز وما اشترى مكشوفة واشهد  
عليه انما اشترى لنفسه دون الولد فهو له والتمتع عليه دين  
وان كان الرجل مفسدا مستورا لا يجوز بيعه وهكذا ذكر  
المسئلة في بيع الجاهل في الفتاوى وذكر في مجرى التنازل  
سئل نجم الدين المتني راجع عن بيع الاب عقارا لابن الصغير  
بالعين الفاحش قال لا يجوز قبله فان باع وسلم ثم خاف  
هو بنفسه ان يبيعه وقع هكنا واورد الاسترداد فقال  
ان سبق منه الاقرار بالبيع بثمن المثل وكتب ذلك في الصك  
واشهد على ذلك لم يستتم دعواه للتناقض قال نجم الدين  
رجوع وعرض على جواب الآية من بخار وهم شيخنا الامام محمد  
الايمة محمده بن عبد الله الشرخفي والقاضي الامام ابو  
عمر المزنجري وغيرهما سمعهم الله على الاطلاق ان للاب دعوى  
ذلك وقال ذلك محمول على انه اطلق البيع ولم يقر بذلك الا  
الاقرار ووفق عند الدعوى اني بعت ولم اعلم بالعين او علمت  
بالعين ولم اعلم ان البيع لا يجوز وسئل نجم الدين راجع عن هذا  
المشتري اذا عمل في هذا المشتري وهو كرم حتى ادرك الثمن و  
العيب ثم استرده البايح بقضاء هل للمشتري ان يجلس لنفسه  
قد خصه الامار لعله او يطب اجر العمل فقال لا ويسترد كله  
لان المنافع لا تقوم الا بالعقد وهو ما كان اكار بل عمل لنفسه  
فرايت جواب مجد الاية وانه يستحق اجر المثل لعله ولا اقر  
هذا وجها وانا اقول اكثر بما في الباب ان هذا العقد وقع ثانيا  
وفي العقد الفاسد اذا انفصل به القبض وتصرف المشتري في الشيء  
منع ذلك استرداد البيع ووجب على المشتري قيمة البيع وانما قضى

الله

القاضي بالركة هنا لا متاعا للمشتري عن دفع القيمة فاذا قضى عليه  
بالركة لا متاعه عن دفع القيمة ما و راضيا بالركة ففسخ العقد  
من الاصل كالاقالة كذا ذكر في مجرى التنازل وينظر في آخر  
بيع الجاهل في الفتاوى ايضا وذكر في بيع العدة اذا باعها الاب  
مال ابنه الصغير ثم ادعى انه فيه غيبا لا يسمع ورايت في موضع  
آخر اذا حصل بيع الاب بغيب فاحش فالقاضي ينصب نائبا  
عن الصغير حتى يدهي على المشتري وينت ملك الصغير ولا يبيع  
دعوى الاب ورايت في موضع آخر لراة هي لابن بعد البلوغ  
ان والدي باع منك في حال صفى بغيب فاحش فانه كانت قيمته  
يوم باع مائة وقد باع بخمسين فخذ الخمسين ورد على ملكه قال  
المدعي عليه لابل كانت قيمته خمسين فانه يحكم الحال اذ لم يكن المدة  
قد مر ما يتبدل فيه الاسعار وان كانت مدة يتبدل فيها الاسعار  
فالمقول قول المشتري وان اقام بينة فالبينة المثبتة للزوائد  
اولى وذكر في العدة الاب اذا باع مال ولد الصغير وسلم قبل  
استيفاء الثمن لا يملك استرداده لاستيفاء الثمن بخلاف تسليم  
الصغيرة في النكاح وذكر في آخر مجرى التنازل الاب اذا اذن  
لابنيه في التجارة فاشترى احدهما من صاحبه جاز لان الاب  
يملك العقد بينهما ولذا ان الرضى لما تم باع احدهما من  
صاحبه لا يجوز وكذا الاب اذا اذن لابنيه في التجارة ثم امر جارا  
بان يشتري من احدهما لآخر فانه لا يفتي اذا كان هو المعبر عنه  
واذا عبر عن احدهما والآخر عقد بنفسه جاز والاب لو اشترى  
بنفسه مال احدهما لصاحبه يقع فذلك الاب المباشرة ولم يملك  
التقريب وذكر في بيع غريب الرأية الوصي او الوكيل والمأ  
والمأذون اذا اشترى واحد منهم عبدا بالن درهم قيمته ثمانية  
الآلاف ليس له ان يرد بالعيب لان فيه ضررا فلو كان له خيار شرط له  
ان يرد وفي رواية صاحب المحيط الوصي اذا اشترى شيئا للصغير  
ثم اقال هل يصح اقالته ان كان في الاقالة نظر للصغير جازت



والأفلا قال وليس في هذه المسئلة رواية ولكن الرواية في الآ  
فاته إذا قال البيع ينعق قالته في حق الصغير إذا كان فيها بظرف  
للمتغير لأن الأقاله نزع تجارة والاب بلك ذلك قال  
ورأيت في بعض الفتاوى أن المتولى يملك الأقاله إذا كان خيرا  
للموقف. فكذا الوصف وذكر في الأفضية فيبد ما يجبه فيه قضا  
القاضي وما لا يجبه ابن سماعه غش محذور في قاضي باع على صفار  
وآرافا وفيه خسة الآف فاقاموا بعد بلوغهم البينة على  
المشتري عند خيرة لك القاضي أن قيمة الدار برميذ كانت خسة  
الآف فإن هذا القاضي يبطل هذا البيع لأنهم اشتهوا أن في هذا  
البيع لا نظر لهم فإذا ادعى القاضي الأول وهو قاضي على حالة أن يكت  
أر القاضي الثاني بعد حكمه يبطل لأن البيع ان قيمتها ينمى كان  
الفا لا يلتفت إلى ذلك ولو كتب قبل الحكم بعد الشراة يقبل  
ولا يقضى القاضي بشرها وترى لأن أخبارهم خرج في الشراة فإذا كان  
قبل القضاء لا يقضى وبعد القضاء يقضى الأبرى أنه لو شهد  
شهود المشتري أن ذلك القاضي اشهدهم حين باعها ان قيمتها الف  
لا يقبل الشراة على زيادة القيمة لأن قوله حجة وكذلك القضيح  
ان فسخا البيع اذا اشهدوا على أن القاضي اشهدهم قبل الفسخ ان قيمة  
الدار عند البيع كانت الفالان الثابت بالبينة كالثابت معاينة  
ولو عاينا أن القاضي قال ذلك بطل الفسخ كذا هذا وفي بيع  
مجموع التوازل رجل اشترى من ابن له صغير عبداً وقبضه  
لنفسه واشهد على ذلك ثم وجد به عبداً فادان برة لنفسه  
على ابنه ثم يرد لابنه على بايعه فليس له ذلك ولكن القاضي يحيل  
له خصما برة عليه ثم برة الاب على بايعه الذي اشترى منه  
لابنه وكذا لو كان الاب باع من ابنه الصغير عبداً قد اشترى  
من اجنبي وقبضه لابنه من نفسه ثم وجد به عبداً فادارة على  
نفسه لابنه وهكذا ذكر في فصل العيوب من الزخيرة ايضا الوكيل  
بالبيع اذا لم يكن وجوب العهد عليه بان كان عبداً او حياً محجور عليه

كان الرقبة الى الموكل بسبب العيب فإن كان من اهل وجوب العهد  
عليه فأت الركيل ولم يدع وارثا ولا وصيا كان الرقبة الى الموكل  
هكذا ذكر في فصل الرقبة بالعيب من فتاوى قاضي خان ربح  
الاباق والسرقة في حالة الصغير قبل ان يأكل وحده ويشرب  
وحده ليس بعيب هذا هو لفظ القديري وبعد ذلك  
هو عيب مادام صغير فاذا بلغ فهو عيب آخر سوى الذي كان  
حتى لو باق او سرق في يد البايغ قبل البلوغ ثم فعل عند  
المشتري بعد البلوغ لم يكن له أن يرقه وفي التنقي إذا اشترى  
عبداً بعقل البيع والشراء فالاباق والبول في الفرائض منه عيب  
وكذلك السرقة وبقيت المسئلة بالذي بعقل البيع والشراء  
دليل على أنه إذا كان لا بعقل البيع والشراء فهذه الانبياء  
منه لا يكون عيباً. وذكر في موضع آخر من فتاوى مثل ما ذكر القديري  
ربح ومن مشايخنا من قال انما يكون هذه الاشياء عيباً إذا  
الصغير محجراً جداً اذا كان صغيراً جداً فانها لا يكون عيباً  
وبعض مشايخنا قالوا البول في الفرائض انما يكون عيباً اذا كان  
ابن خمس سنين فافقها اذا كان ابن سنة او سنتين فليس ذلك  
بعيب فاما الجفنة فهو عيب في حالة الصغير الكبير حتى لو جث  
في يد البايغ قبل البلوغ ثم جث عند المشتري بعد البلوغ فله  
الرقبة وتلك المشايخ في مقدار ما يكون عيباً من الجفنة قال بعضهم  
الجفنة وان كان ساعة عيب وقال بعضهم ان كان أكثر من يوم  
وليلة فهو عيب واما اللبلة ومادونه فليس بعيب وقال  
بعضهم المطبق عيب وغير المطبق ليس بعيب وتام هذا ينظر في  
فصل العيوب من بيوع الزخيرة البرهانية. وذكر في اواخر باب  
العيوب من المباح الصغير اشترى ثوباً فقطعه لياساً لولده  
الصغير وحاله ثم وجد به عيباً لا يرجع بنقصان العيب لأنه صا  
واحباً له بالقطع مسلماً اليه قبل الخياطة فلم يكن الرقبة منقصة  
قبل عمل الحبة ولو كان الولد كبيراً يرجع بنقصان العيب لأنه لم يصير



مسما اليه الا بعد للمباينة فكان الرق ممتنفا قبل عمل الهبة وذكر  
في بيع الملتقط المرتب المصبي المأذون والعبد المأذون يملكان  
البيع والشراء بالمحايمة الفاحشة عند أبي حنيفة ربح وذكر في  
باب بيع الوالد والوصي من الهبات المأذون له اذا  
باع مال نفسه مكره حتى يترك بيع الوصي بنفسه ولو باع المصبي المأذون  
من الاجنبي بغير فاحشه جاز عند أبي حنيفة ربح وذكر ايضا  
الوصي اذا امر انسان ان يشتري له شيئا مكره فاشترى لا  
يجوز بخلاف ما اذا اشترى بنفسه على قول أبي حنيفة ربح  
والرق انه اذا اشترى بنفسه حقوق العقد من جانب التيمم اجماع  
الى التيمم ومن جانبه راجعة اليه فلا يؤدي الى التفضاد واذا اشترى  
لغيره فحق العقد من جانب التيمم راجعة اليه ومن جانبه لا  
كذلك فيؤثر في التفضاد وذكر في فتاوى قاضي خان ربح رجل  
باع جارية من ولده الصغير او هبها له ثم اشتراها لنفسه بثلثه  
الاستبراء وذكر في الفتاوى الظهيرية اذا ملك الرجل جارية  
بيعت او هبت او صدقة او فسخة او صلح عن دم عمه او خلع كتابته  
على جارية او اعتق عبده على جارية او ورث جارية يجب الاستبراء  
في هذه المواضع بكون كانت للمادة او ثبت ملكها من صغير وكبير  
او امرأة او عنين واذا كانت الجارية صغيرة او ايسة سنينها  
شهر واحد ولم يشتري صبي جارية ثم احتلم فعليه الاستبراء  
وذكر في يرد ذم الارحام من بيع الامل لا يثنى للرجل ان يورث  
بين جارية وولدها في البيع ولا في الهبة ولا في الصدقة اذا كان  
صغيرا وكذلك كل مكره ذي رحم اجتمعا في ملكه بكون التزويج  
بينهما ملكا ولا صل فيه قوله عليه السلام من فرق بين والد  
وولد هارق الله تعالى بينه وبين احبته يرم القيمة وروي النبي  
عليه السلام امرأة والله في بعض السبايا فيقبل بيع ولدها فامر  
برقه ولدها عليها وهب صلى الله عليه وسلم غلامين صغيرين اخوين  
لعلي رضي الله عنه ثم قال له ما فعل الغلامان فقال بعث احدهما

فقال

فقال عليه السلام ادرك ادرك ويروى ارد واردد ولرباع مع  
هذا جاز مع الكراهية وهذا يروى ربح انه لا يجوز في قرابة الوالد  
ويجوز في غيرها والكافر والمسلم في هذا سواء وانما يكره هذا  
التزويج اذا كانا صغيرين او احدهما صغيرا ثم المنع معلول با  
القرابة المحرمة للتمكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب  
غير محرم ولا يدخل فيه الزوجان حتى جاز التزويج بينهما ولا بد  
منهما من اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احدهما في ملكه والاخر في  
ملك غيره لا بأس ببيع واحد منهما وكذا لو كان مملوك لرجل و  
ابنه مملوك لا بأس بهذا الرجل وهو صغير في حجره كان للرجل ان  
يفرق بينهما في البيع وكذلك لو كان كل واحد منهما لولد من ابي  
لان الملك متفرق وكذلك لو اشترىهما جميعا لنفسه ثم جدد  
باحدهما عيبا كان له ان يردده وبمسك الباقي ولو كان التزويج  
بمحق مستحق لا بأس به كدفع احدهما بالجنابة وبيعه بالدين و  
ردده بالقبيل ولو كان له من كل واحد منهما شق ولم اكره له ان  
يبيع من احدهما دون الآخر لان التفرقة ثابتة قبل ذلك وانما  
يكره التزويج هذا مكان بيعهما لا عند عدم ذلك حتى لو دبر  
احدهما واستولد احديهما والاخرى صغيرة لا يكره بيع الصغيرة  
وان كان احدهما له والاخر لعبد مأذون له وعليه دين او الحائض  
لا بأس بالتزويج بينهما وان كان احدهما عند مضاربة فلا بأس  
بان يبيع المضارب ما عنده ولو اجتمع اخوان في ملك رجل لا يثنى  
له ان يبيع احدهما من ابن له صغير في عياله لان فيه تفرقا ملكا  
والمحتم هذا القدر ثم الكراهية فيما اذا كانا صغيرين او احدهما  
صغيرا والاخر كبيرا على ما مر فان كانا كبيرين فلا بأس بالتزويج  
بينهما لا انه ليس في معنى ما ورد به النص ولا يكره التزويج بين  
ذوي المحرم من غير النسب لانه لا قرابة بينهما واذا دخل الخزي دار  
الاسلام بغلامين صغيرين اخوين بايمان فاراد ان يبيع احدهما  
فلا بأس بشرايه منه وان كان فيه تزويج لانه لو لم يشتره عادة الى



فيكثر به سواد اهل الحوب ولو كان اشتراها الحرقي في دار الاسلام  
له ان يشتري احدها وخبر السلطان على ان يبيعهما جملته وذكر  
في فوائد شيخ الاسلام نظام الدين سبيل شيخ الاسلام برهان  
الدين رحمه الله عن الوصي هل يبيع عقار الصغير بيعا جائزا على  
سبيل الوفاء اجاب بملك قال وكان شيخ الاسلام على الدين و  
غيره من ائمة سمرقند في زمانه يفتون انه لا يملك والمعنى فيه ان  
جواز هذا البيع اتلاف مال اليتيم ومناخه لان الملك باق للصغير  
والمناخ في ملكه يستحقها غيره والوصي لا يملك وذكر في بيع  
شرح الطحاوي في باب المصراه لا بأس للوصي ان يتجر بالاليتيم  
ولا ضمان عليه اذا اجيب ذلك قال — والجملة في هذا الباب  
ثبوت الولاية على الصغير والصغير للغير في احد امرين اما في  
المناخ او في المصالح اما ولاية المناخ فقد ذكرناها في مسائل النكاح  
واما ولاية المصالح فالى الاب ان كان حيا وان كان ميتا فالى وصية  
ثم الى وصي وصية فان مات الاب ولم يوصى الى احد فالولاية الى  
الجد اب الاب فان مات الجد فالى وصية ثم الى وصي وصية فان لم يكن  
فالقاضي ومن نصبه القاضي وهو لا يملكهم ولاية التجارة بالمعروف  
في مال الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال  
جميعا وفي المنقولات والعقارات فان كان بيعهم واجارا تم بطل  
القيمة او باكثر او باقل قدما يتغابن الناس فيه جاز وان كان  
اقل قدما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز ولا يتوقف على الاجارة  
بعد الادراك لان هذا عقد لا يميز له حالة العقد وكذلك  
استيجارهم للصغير وشراؤهم ان كان على المعروف جاز على الصغير  
والصغيرة وان كان اكثر قدرا لا يتغابن الناس فيه جاز عليهم  
ولا يجوز عليهم واذا ادرك الصغير والصغيرة في مدة الاجارة  
ان وقعت الاجارة على نفسيهما فلهما خيار ابطال الاجارة والنفي  
عليهما وان وقعت على ملكهما فليس لهما خيار ابطال وليس  
لهما فسخ البيع والشراء الذي تعد عليهما في حالة الصغير والاب

باب ما لا يملكه الصغير

ان يسافر بالالصغير والصغيرة ولما ان يرفع مضاربة الى غيره  
ولما ان يدفع بضاعة ولما ان يورث بالبيع والشراء والاستحباب  
ولما ان يورث ولما ان ياذن له في التجارة ان كان يعقل البيع  
والشراء ولما ان يكاتب عبده وان يتزوج امته وليس له تزويج  
عبده ولما ان يعبر ماله قياسا في الاستحسان لذلك وله ان يرهن  
ماله بدين الصغير وبدين نفسه وان هلك يضمن مقدار ما صار  
مؤديا من ذلك لنفسه ولما ان يجعل ماله مضاربة عند نفسه وفي  
ان يشهد على ذلك في الابتداء ولولم يشهد يجعل له الرجح فيما  
بينه وبين ربه ولكن القاضي لا يصدق ذلك وكذا اذا شاركه وامر  
ماله اقل من مال الصغير فان اشهد بكونه للمعروف على ما شرط وان لم  
يشهد يجعل له فيما بينه وبين الله تعالى ولكن القاضي لا يصدق  
ويجعل الرجح على قدر رأس المال وكذلك هذا كله في الوصي  
هذه الجملة في بيع شرط الطحاوي وذكر في موضع آخر منه ولو تصرف  
الاب او الوصي في مال الصغير وظهر الرجح ثم قال كنت  
مضاربا لا يكون له من الرجح شيء الا ان يشهد عند الصرف انه ينفق  
بالمضاربة وهذا في القضاء حتى لا يصدق القاضي في ذلك فاما  
فيما بينه وبين الله تعالى فانه يجعل له الرجح وان لم يشهد عليه وبأني  
شيء من جنس هذا في مسائل المضاربة وفي متفرقات فوايد صاحب  
المحيط راج الوصي اذا استقرض من مال الصغير وتصرف ومريج  
ثم اتفق على الصغير مدة من هذا المال الذي تصرف فيه يكون متبرعا  
وليس لما ان يأخذ بحساب ماله لانه ضامنا فلا يخرج عن العهدة  
ماله يرفع الامر الى القاضي والى من نصبه كالمقولي وفي فوائد  
صاحب المحيط الاب اذا باع مال ولد الصغير ومنه الثمن لا يبيع  
لان حق قبض الثمن للاب بحكم العقد فلا يصح الضمان ضامنا  
لنفسه والله باطل بخلاف النكاح لان حق قبض الصداق للاب  
بولاية الاب لا يباشر النكاح لان حنفى العقد في النكاح لا  
يتعلق بالعقد فكان في هذا الضمان كسابر الاجاب وفي وصايا



النوازل وصلى باع صبيعة لليتيم من مغلر قال ان كان هذا بيع وغبه  
اجل القاضى المشتري ثلاثة ايام فان امكنه اداء الثمن والالتف  
البيع وفى وصايا غريب الرزابة هشام من ابى موسى رضى الله  
فى رجل باع عبده من ابنه الصغير بيعا فاسدا ثم اعتق الاب  
معتقه جازى عن نفسه ولا يجوز عن ابنه الصغير لان البيع فاسد  
وهو فى يد ولما اشترى من ابنه الصغير عبدا وهو فى يد فوات  
العبد فهو من مال الابن حتى يامر الوالد او يعتقه بمنزلة عبده  
ودعيته اشتراه وينظر فى وصايا الجامع فى الفتاوى مجموع النوازل  
وذكر فيه ايضا ولو اشترى الوصى غلاما فقال اشترىته لنفسى  
مالك وقال اليتيم اشترىته لى فالبيع لى فالبيع لليتيم وان تولى  
المال ضمن الوصى **ولو** اشترى الوصى فى مال اليتيم وبيع فقال اخذته  
مضاربة ولى فى البيع خفنة قال لا يصدق والبيع لليتيم وان تولى  
المال لم يضمن ويأتى بشئ منه فى مسائل المضاربة ان شاء الله تعالى  
**وفى** وصايا المنتقى ايضا وهو اشترى لنفسه بال اليتيم خادما  
فان كان الخنزير لليتيم اخذته وان كان الخادم خنزيرا لليتيم  
لم اجره شراؤه لنفسه ذكر هذه المسئلة فى اشنا مسئلة الوصى  
اذا اخذ ارض اليتيم مزارعة وبتكر المسئلة فى مسائل المزارعة  
من هذا الكتاب وفى اول دعوى الرخيرة الوصى اذا باع مال القيد  
ومات فولاية المطالبة بما باع من مال الصغير لورثة الوصى او لوصيه  
فان لم يكن له وصى او وارث ينصب القاضى وصيا ويأتى فى مسائل  
الدعوى وفى باب دعوى الوصى من فتاوى رشيد الدين راجع  
الوصى اذا باع ومات قبله الابن فولاية قبض من المشتري والمطالبة  
منه لو ارث الوصى دون اليتيم الذى بلغ وذكر رشيد الدين راجع فى  
باب ما يكون جوابا لدعوى المرحوم وما لا يكون باع داره من ابنه الصغير  
ثم باع مكره جنى يصدق اذا كان بمثل القيمة وذكر فى وكالة الجامع فى  
الفتاوى فى مسائل ابن سماعه راجع **ولو** قال بعت فانا صبي وقال  
المشتري لا بل بعد ما اشترىته فالقول قول المشتري وذكر فى آخر

وكالة الجامع الصغير مكاتب او عبدا ودفق زوج ابنة الصغير  
وهى حرة مسلمة لم يجز وكذا لو باع او اشترى لها وكذا المرتد  
اذا مات على رقة نه والحربى المستأجر لا يجوز بيع واحد منهما ولا  
شراؤه ولا نكاحه على ولد الصغير وتماه ينظر فى الجامع الصغير  
وذكر فى كتاب الغرر من الرخيرة هشام سالت محمدا حرمها  
عن غلام لم يبلغ الحلم باعده انسان واقرانه مملوك له ويعتبر عن نفسه  
ثم استحسن بالحرة وغاب البايح ولا يدرى اين هو هل يرجع المشتري  
على الغلام بالغرر وقال لا وفيه ايضا قال هشام سمعت محمدا  
رحمهما الله يقول رجل اشترى من صبي لم ياذن له ابوه او وصيه فى  
التجارة جارية فاولدها ثم استخفها انسان فانه ياتخذها وولدها  
رفيق والنسب ثابت وكذلك ان اشترىها من عبد مجبور عليه كذا  
ذكر فى كتاب الغرر من الرخيرة وهل يرجع المشتري على الصبي  
المجور عليه بالعتق هذه المسئلة من فروع مسئلة ابداع الصبي  
وقد مر ذكرها وفى فتاوى الظهيرية سبى اشترى جارية  
ثم احتلم فعليه الاستبراء **فى مسائل الاجارة** اذا اجار  
لاب او الجذاب الاب او وصيهما الصبي فى عمل من الاعمال  
فهو جازى لان لولا ولاية استعمال الصغير من غير عوض بطريق  
التهديب والربا فانه فع العوض اولى ولا ولاية للجد مع قيام الاب  
وصى الاب مقدم على الجد وقد ذكرنا ترتيبه فى مسائل البيع  
ولا يجوز اجارة غيرهم اذا كان له واحد منهم لانه لا ولاية لاحد على  
الصغير حال قيام واحد منهم فان لم يكن واحد من هؤلاء فاجره ذن  
رحم محم من صغيران كان الصغير فى حجره جاز بطريق التهديب  
والربا فانه لانه يملك تهذيبه فيملك اجارته وان كان فى حجر ذى رحم  
محم فاجره ذى رحم محم آخرهما قرب من الذى كان الصغير فى حجره  
خوان يكون فى حجر العم فاجره انه جاز عند ابى حنيفة يوصى راجع  
وقال محمد رحمهما الله وللذى والى الاجارة على الصغير ان يقبض  
الاجرة لانه من حقوق العقد فيعتق بالعاقبة وليس له ان ينفقها

مهر لى الانسان



عليه لا تنها مال الصغير وليس لغيا لاب والجد وصيهما ولاية النكاح  
في مال الصغير وكذلك اذا اوجب للصغير شيء فللذئ الصغير في  
حجره ان يقبضه ولكن لا ينفق على الصغير لما قلنا ومن حذر حذر الله  
انه استحسن ان ينفق عليه ما لا بد له منه لان في تأخير ذلك ضرر بالصغير  
بالصغير وفي وصايا المنتقى احد الوصيين يواجر اليتيم في قياسي  
قول ابي حنيفة ولا يواجر عبده وقال محمد رحمه الله  
يواجر عبده وللأب والجد وصيهما اجارة رقيق الصغير وود  
وعقاره وسائر امواله لانهم يملكون البيع فيملكون الاجارة وليس  
لغيرهم لانه ممن كان الصغير في حجره ولاية اجارة اموال الصغير  
من العروض والعقار والحيوان وغيرها لانه ليس لغيره ولا  
التصرف في مال الصغير وقال محمد رحمه الله قال استحسن ان يواجر  
عبده لانه ظهرت ولا يتهم في نفس الصغير نظرا له فكذلك يظهر ولا يتهم  
في ماله نظرا له قال وكذلك استحسن ان ينفقوا عليه ما لا بد له منه  
فان لم يكن اب الصغير حيا لم يكن لمن هو في حجره ان يستلمه الى  
حايكه لان التصرف للصبي مقيد بالنظر وفي هذا ضرر لانه من خبا  
المخرف ودعاة المكاسب يصح سرف المناصب المخرفة سقيها رجا وتسو  
اثادها لانها مما يوجب به الاعقاب على ما مر الاحقاب ولما اجر الاب  
والجد اب الاب او وصيهما الصغير بالمد فهو بالخيار ان شاء  
مضى على الاجارة وان شاء فسخ لانه في ابتداء الاجارة ضرر حتى  
علل ابي حنيفة رحمه الله فقال ارايت لو نفقه قولا القضا كنت  
اتركه لخدم الناس وقد اجره ابو فهذا قبيح جدا فرق بين نفسه  
وماله حتى ان الاب والجد او وصيهما اذا اجره ابا للصغير او عبده  
سنتين معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن للصغير ان يفسخ الاجارة والفرق  
يعرف في اجارات الاصل والزخيرة والقبلي اذا اجر نفسه ثم بلغ لا  
يكن له ان يفسخ الاجارة والعبد المحجور عليه اذا اجر نفسه للثمة  
سنة فاعتق في نصف السنة لا يكون للعبد ان يفسخ الاجارة ويكون  
اجر مضمي للمالك واجر ما بقي للعبد وان اجره المولى ثم عتق في نصف

ممن لا يملك الاجارة

السنة كان للعبد ان يفسخ الاجارة فيما بقي وان شاء امضى فان  
اجاز الاجارة والمولى كان اجره باجرة مجتدة او استعمل الاجارة  
بعدا لاجارة كان جميع الاجارة للمولى وان لم يستعمل الاجارة واختار  
العبد المضى على الاجارة فاجر ما مضى للمولى واجر ما بقي للعبد  
الا ان المولى هو الذي يتولى قبض جميع الاجارة وليس للعبد قبضها  
اختاره المضى عليها وموضع المسئلة آخر كتاب التجرى وكيصل  
الى ههنا كتب من الزخيرة ومن الفتاوى الظهيرية ومن فتاوى  
القاضي الامام فخر الدين رحمه الله وفي فوائده صاحب المحيط اذا اجر  
الاب والجد والقاضي الصغير في عمل فهو جائز قال  
المشايخ هذا اذا اجره باجر المثل اما اذا اجره باقل منه فانه لا  
يجوز واقص صاحب المحيط انه يجوز وان كان اقل من اجر المثل  
وفي الفتاوى الرضى اذا استأجر نفسه او عبدا ليتيم لنفسه جاز  
في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله اذا كان باجرة ليس  
فيها غبن مقدار مالا يتغابن الناس فيه اما الاب اذا اجر نفسه  
لصغيره او اجره الى الصغير واستأجر الصغير لنفسه فلا شك في  
جواز هذه الاجارة لانه يملك شراء مال الصغير لنفسه وان لم يكن النفع  
لصغيره ولو استأجر الاب لابنه البالغ فعمل الابن لا اجر له لان  
خدمة الاب مستحق على الابن فالاجارة وقعت على ما هو مستحق  
عليه بدون الاجارة وان استأجر الابن الاب للخدمة لم يجز  
ولكن لو عمل فله الاجارة لان الابن ما هو يتولى قرايبه وفي استخاره  
اباه ان ورأه وفي المسئلين لا فرق بين ان يملك احدهما مالا  
او مئبنا قال القاضي احد الوصيين يملك ان يواجر الصبي قول  
ابي حنيفة ولا يواجر عبده ولو كان وصي ليتيمين فاستأجر لهما  
مالا آخر لا يجوز كما لو باع مال احدهما فالآخر والاب لو فعل ذلك  
ينبغي ان يجوز كما في البيع القبيح المحجور عليه اذا اجر نفسه لم يجز  
وكذا العبد المحجور عليه اذا اجر نفسه فان عمل يحيا لاجر المستحق  
استحسانا وان هلك من عمل فان القبيح محجور عليه فعلى عاقله الاستأجر



دينه وعليه لأجر فيما عمل له الصبي قبل الهلاك وأن كان عبداً  
محرراً عليه فعلى المستأجر قيمته ولا أجر عليه فيما له العبد لأن  
المستأجر صار غاصباً بالاستعمال فإذا ضمن ملكه من ذلك  
الوقف فصار منتفعاً بملكه بخلاف لانه لا يضمن بالغصب  
وأنما يضمن بالجناية لا بغير الملك فلهذا افرقا والوقف والمثل  
إذا أجر المثل منزلاً لليتيم والوقف بدو من أجرة المثل يلزم المستأجر  
أجر المثل أم يصير غاصباً ولا يلزم من شيء ذكر محمد بن الفضل  
في فتاواه أنه يجب أن يكون غاصباً على أصول علمائنا قال وذكر  
المخالف في كتابه المستأجر لا يكون غاصباً بل يلزمه أجر المثل والتأ  
الامام ذكر الاسلام على الغنى كان يغني بقدر المخالف  
حق حكى أنه قال لو غصب انسان دار وقف صبي يجب أجر المثل  
وإذا كان فناء في الغصب هكذا فالحكم في هذا والفتوى  
على أنه يجب أجر المثل في هذه الصورة بالنظر ما بلغ إلا إذا انتقض  
المنزل بسكنى المستأجر وكان ضمان النقصان انفع لليتيم ولو  
انقضت الزراعة وكان ضمان النقصان انفع فحينئذ يجب  
النقصان فالخاصل أنه ينظر إلى النقصان والمحل المثل فيهما  
كان أكثر يجب للصغير والوقف هكذا ذكر في الترخية  
وفي فتاوى القاضي الامام فخر الدين رح وفي الفتاوى  
الظهيرية وذكر القاضي الامام فخر الدين رح أيضاً رجل غصب  
وقفاً وارضاً للصغير قال بعضهم يضمن الغاصب أجر المثل  
للوقف والصغير وفي ظاهر الرواية لا يضمن فلانة هذا  
الغاصب أجرة من غير هذه الارض المعصية كان على المستأجر  
للغاصب الاجر المستحق وفي ما يمل البيع من فوائد صاحب  
الحيط إذا اشترى داراً وسكنها ثم ظهر أنها وقف أو كانت  
للصغير يجب أجر المثل صيانة للوقف والصغير وفي فتاوى  
التحسين الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفة بالضمآن  
كان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمآن وفي آخر فصل

من اجارات الترخية وهكذا يقول فيمن سكن دار صغير  
أو حادوت صغير وأنه معد له سفلى ان يجب المثل الا اذا  
انقضى بسبب سكناه وضمان النقصان انفع في حق الصغير  
فحينئذ يجب ضمان النقصان والوقف اذا أجر ارض اليتيم اجار  
طويلة رسقية ثلاث سنين لا يجوز ذلك وكذلك ان  
الصغير والمتولى لأن التزم في الاجارة الطويلة ان يجعل  
شيئاً يسير من مال الاجارة بمقابلة التنبؤ الاولى ومعظم  
المال بمقابلة السنة الاخيرة فان كانت الاجارة لارض  
اليتيم او الوقف لا يصح الاجارة في السنين الاولى لانها  
يكون باقل من أجر المثل فلا يصح وأما استأجر ايضاً  
للوقف او اليتيم بالوقف واليتيم ففي السنة الاخيرة  
يكون الاستأجر أكثر من أجر المثل فلا يصح وإذا افسدت  
الاجارة في البعض في الوجهين هل يصح فيما افسد للوقف  
واليتيم على قول من يجعل الاجارة الطويلة عقداً واحداً  
لا يصح وعلى قول من يجعلها عقداً يصح فيما كان خبر اليتيم  
ولا يصح فيما سواه والظاهر هو الفساد في الكل والوقف اذا  
أجر ارضاً لليتيم واستأجرها وصلى ارض اليتيم آخر لا يصح هذه  
الاجارة لانها ان كانت خيراً لاحد اليتيمين يكون شرا في  
الآخر فلا تخ هذه الاجارة عن كثر باحد اليتيمين وطريقاً  
فصح الاجارة الطويلة في ارض اليتيم والوقف ان يجعل  
آخر السنين كلها مقداراً أجر المثل ثم ان الوقف او متولى  
الوقف يبرأ المستأجر عن أجر السنين الاولى فيصح ذلك  
عند أبي حنيفة ومحمد رح هذه الحان في فتاوى  
قاضي خان ورايت في مختصر العصام رح اذا أجر الوقف  
لدار اليتيم مدة طويلة جاز وذكر في وقف الفتاوى  
ان اجاره دار الوقف أكثر من سنة واحدة ان شرط الوقف  
ان لا تاجرها أكثر من سنة واحدة لا يجوز وان لم يشترط



والمختار انه يفتى في الضياع بالجواز في ثلث سنين الا اذا كانت  
المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع يفتى بعدم الجواز  
فيما زاد على السنة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا  
امر يختلف باختلاف الزمان والموضع. وذكر في الجامع  
الا صغر الوصي اذا اجد ادا اليتم باجر المثل ثم زيد لا  
تنقص الاجارة. وكذا دلت الاجرة للدار الوقف هل تنقص  
فيه اختلاف المشايخ على ما عرف في كتاب الوقف وذكر  
الحاكم رجح في شروط ابله الاب والوصي والمتولي للمشا  
عن الاجرة يصح فيما باشره ويفتقر للوقف والصغير  
وبيراء المشاجر في القضاء ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى  
وذكر في شروط ايضا الاب والوصي اذا انا قضا الاجارة  
يجوز وكذا الوكيل بالاجارة اذا انا قضا صح لا اذا زرع  
المستاجر لان الفسخ لا يقع في هذه الحالة اذ هي تبقى  
لرخصت المدة فكيف يفسخ والمدة قائمة والوكيل بالبيع لا يملك  
الفسخ بعد القبض والوكيل بالاستيجار ان كانت الدار ملكة  
الى المستاجر لا يقع فسخه وان لم يملك ملكة اليه وهي في يد الوكيل  
يصح فسخه. وذكر في سير العيوض القاضي اذا اجر لليتم او يني  
القاضي اذا استأجر اجير لليتم باكثر من اجر المثل بالايتماعين  
الناس فيه فعمل الاجر وانقضت المدة بالزيادة باطله ولا يجب  
على المشاجر من مال نفسه شيء من زيادة ولو قال استأجر  
ولا اعلم انه لا ينفى فالاجر كله في ماله كذا ذكر في سير العيوض  
وانما لم يلزم شيء اذا لم يعلم لان القاضي او امينه اذا ابا مشر  
عقدا لا يلزمه العهد ولا يتعلق به حقوق العقد ولا يلزمه  
للمضومة لان المضومة لولزمست القاضي لم يجر حكمة فيها  
خقم فيه ولو استأجر الوصي والمتولي باكثر من اجر المثل  
بغير فاحش فالاجرة على الوصي والمتولي ومسئلة المتولي  
في وقف الملتقط الوصي اذا اتفق من مال البتيم على باب

هذا هو الاب الذي  
استأجر الاجرة  
للمستاجر

القاضي في مضومة كانت للصغير او عليه ما اتفق على وجه الاجارة  
باجر المثل لا يفتى وما كان على وجه الرثوة يفتى في اجارة  
الجامع في الفتاوى. وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله وياتي  
شيء منه في مسائل الوضاي. وذكر القاضي الامام فخر الدين  
رجح في فصل الاجارة الفاسدة من اجالات فتاواه رجل  
استأجر رجلا ليعلم غلامه او ولد له شعرا او ادبا او خطا  
او حسابا او حرفة من الخياط ونحوها ان يبين ذلك وقتا  
معلومة ستة اشهر وما اشبه ذلك جاز ويجب المستفي تعلم  
او لم يتعلم في تلك المدة اذا سلم الاستاذ نفسه كذلك  
وان لم يبين ذلك وقتا كانت الاجارة فاسدة حتى لو تعلم  
يستحق اجر المثل وان لم يتعلم لا يجب شيء. قال وفي  
العدة فانه قال ويتعقد العقد على المدة حتى يستحق  
المعلم الاجر بتسليم النفس علم او لم يعلم. وذكر في العدة  
ولو دفع ابنه الى رجل ليعلم حرفة كذا حتى يعمل الصبي ستة  
اشهر فهذا قاسد واذا علم يجب اجر المثل وكذا لو قال  
الاب اسك ولدي واتفق عليه شهرا حتى اعطيك كذا  
لا يصح ويرجع عليه بما اتفق. قال رجح في باب  
اجارة الرقيق من الاصل اذا لم يبين المدة فيه روايتان  
والاصحانه يجوز ولو شرط على الاستاذ ان يحذفه لا يقع الاجارة  
لان الحذافة ليس لها غاية معلومة وذكر فيها ايضا رجل  
دفع غلامه الى محاسبه على ان يقوم عليه الاستاذ شهرا معلومة  
في تعليم الفسخ على ان يعطى الاستاذ كل شهر درهما للمولى  
فروجاين ويكره هذا اجارة للعبد ولم يدفع غلامه  
او يملكه الى الاستاذ ليعلمه عملا ولم يشترط احدهما الاجر  
على الاستاذ او على المولى فلما علم العمل احدهما اخلفا  
فطلب الاستاذ اجره من المولى وطلب المولى اجره العبد  
او المولى من الاستاذ فالوا يرجع في ذلك الى العرف والعامة



ان الاجرة على يكون فيحكم بالعرف قال من الاجرة التخرق  
رج كان شيخنا الامام يقول عرف ديارنا في الاعمال التي بعد  
المعلم فيها بعض ما كان متفقاً حتى يعلم عن عمل لقب الجوهر  
وما اشبه ذلك قال كان من جنس ذلك ان يكون الاجر على المولى ان  
كان مستحق وان لم يكن مستحق فاجرا لمثل عليه للاستاذ  
وما لم يكن من جنس هذا يجب الاجر على الاستاذ هذه الجملة  
في فصل الاجارة من فتاوى القاضى الامام فخر الدين رجب  
وفي اجارات فتاوى الدينارى بهذا اللفظ • مردى نارسيد  
اوره بخانه که من ترانته وجامه بد هم کار ما من بکن • و ترا بر پيشه  
دو سال کاروى کرد • يجب عليه اجرا لمثل و ذکر فيها ايضاً  
بمذا اللفظ • مردى پسر نارسيد خود را به پيشه داده است و خط  
داده بازمى خواهد که بر اندازد و تواند ماى قال رجب نى مکرکه کوبد  
من پسر را اين پيشه نى آموزم • و پسر را من دانک آموخته است  
واجب شوده قال ايضاً پسر نارسيد را داده پيشه آموزد و مزد  
معين کرد و روا باشد • سواء فعل الاب ذلك او لائم استحقاقاً  
والکر بد پير داز مال پسر بکير • و اگر از تو که کير و از حساب پسر  
محسوب باشد چنانکه اندر ضمان کاتبى زن پسر ميت • و سبيل شيخ  
الاسلام برهان الدين رجب ماورنارسيد يکى را مزد گرفت نانارسيد  
در چهار سال پيشه بيا موزد اين نارسيد را بر استاد سزا مزد و اجاب  
شود يا نى اجاب رجب اگر گفته باشد که چهار سال کار تو کند شود  
والله اعلم هکذا رايت فى قرايد شيخ الاسلام نظام الدين رجب  
و فى قرايد صاحب المحيط صبحى عاقل اجر نفسه من رجل باذن  
ابيه ليعلم حرفة معيه فى سنتين على ان يعمل هذا الصبحى لمصله  
السنة الثالثة و نائير فعل الصبحى فى السنة الثالثة ارجع  
اشهر امتنع عمل هل للمعلم ان يرجع على الصبحى بما يخصه من  
ثلاثة و نائير لبقية المدة اجاب له ذلك والله اعلم و فى  
قرايد صاحب المحيط بهذا اللفظ • بکى بنزید و بکرى آمده است

که مرا فلان کار بيا موز اين مرد و براين کار آموخت و از دينار رفت  
شاگرد از ورته استاد مزد کار کردن خود مى خواهد تواند يا نى اجاب  
بوف نکرند اگر د عرف حسن ش کرد را استاد چيزى بد هدرين صورت  
سزا مزد واجب شود • والله اعلم و فى الفتاوى القاضى الامام  
فخر الدين رجب من له ولاية اجارة الصغير اذا استأجر استاذ يعلم  
الصغير عملاً فى تلك السنة فلما مضى نصف السنة ولم يعلمه  
كان للاستأجر ان يفسخ الاجارة و فى اجارات الملتقط و لده فع  
ابنه الصغير الى استاذ لعله حرفة كذا فى اربع سنين و ترم على  
الاب انه ان حبسه عنه قبل اربع سنين فللاستاذ عليه مائة درهم  
فحبسه بعد ثلاث سنين يطالبه بالمائة و لکذا باجر مثل عمل  
و استجاء المعلم ليعلم القرآن يجوز فى زماننا و يجبر بالصبى على  
اعطاء الاجرة و رواية الاصل عن اصحابنا انه لا يجوز و رايت  
فى بعض الكتب لا يجوز ان يستأجر رجلاً ليعلم و لده القرآن او الفقه  
او الفرائض او يؤمهم فى رمضان او يقرئهم وهذا عندنا عند  
الشافعى يجوز و كثير من مشايخنا واقفا الشافعى فى جواز هذه  
الاجارة سبيل نصير بن يحيى و عصام بن يوسف وغيرهما و روى  
عن ابى نصير بن سلام انه اخفى سبيل باب والد الصبى لاجل  
الاجرة • و ذکر فى العدة لوامتنع ابو الصبى من اداء الفطنة  
الى المعلم يجبر على المراسم حد فتقوله و نوح شينى و عبيدى و نقل  
عن ركن الاسلام ابى الفضل الكرماني انه كان يكتب فى الفتوى  
يدرس علم را خند کند كان يفتى طهرا الدين المرفينى رجب •  
و الحيلة ان يستأجر المعلم مدة معلومة ثم يأمر بالتعليم و ذکر  
فى اجارات الرخينة اذا استأجر دابة ليركبها فحمل عليها مع نفسه  
صغيراً لا يمكن استعمال الدابة ولا تقربها من حساب  
ما زاد لان الصغير اذا كان بهذا الصفة فحمل و حمل شىء آخر  
و ذکر بعد هذا ايضا بركة استأجر دابة ليركبها فحمل عليها  
مع نفسه ميتاً ففرت الدابة من حمله فهو ضامن لانه خالف







لان اللبن نفسه سائرنا في المرض وكذلك اذا كان سارقه لانه  
يلحقهم زيادة ضرر وكذا اذا كانت فاجرة بنية الفجور وكذا  
اذا ارادوا سفرا وابنت هي الخروج معهم وكذلك اذا كانت متينة  
للخلق بنية اللسان وقام هذا ينظر في الرخصة وكل ما يضر  
بالصبي نحو الخروج من المنزل الذي فيه الصبي زمانا كثيرا  
وما اشبهه فليهم منعها عنه وما لا يضر به فليس لهم منعها  
عنه لما جئنا اي ذلك وبصيرة ذلك القدر مستثنى من الاجارة  
كافقات المتلوة ونحوها ومعنى قوله وكل ما يضر بالصبي  
يعني كل ما يضر الصبي لا محالة اما ما كان وهم الضرر فليس لهم  
منعها عنه الا امره انه لا يمنع من ملكين الزوج من منزل مع ان  
فيه وهم الضرر وكما استأجر امراته لترضع ولد منها فارضعت  
ذكر القدر وروي وشهد الآية الترخيصة في حق انه اجبر لها لان ذلك  
مستحق عليها زيادة قال الله تعالى والاولاد ان يرضعن الاكابر  
وان كانت لا تجبر على ذلك كما لو استأجرها على كسب البيت غسل  
التياب والطبخ والحيز وان استأجرها بعد الطلاق فان كان  
الطلاق رجعيًا فكذلك لعدم انقطاع ملك النكاح وان كان  
بائنا ففي ظاهر الرواية يجوز وروي عن ابي حنيفة رجع انه لا يجوز  
وان استأجرها بعد انقطاع العدة لارضاع ولد منها جاز  
فان ترجعها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة لا روية لهذه  
المسئلة وسئل الشيخ الامام طهر الدين المرقيني قال  
لا يبطل الاجارة لان الحكم لا يثبت برجم الفائدة اما بقى برهم  
الفائدة وهمنا وهم ثابت بان يطلعها بعد ذلك هذا الذي  
ذكرنا اذا استأجر امراته لارضاع ولد منها على ان يكون الاجر  
على الاب وان كان للصغير مال فاستأجر الاب امراته على ارضاع  
ولد منها وروي ابن رستم عن محمد انه يبيع الاجارة ويكون  
لها الاجر وبعض المشايخ اخذوا بهذه الرواية وهذا لان الاجارة  
بمنزلة النفقة فاذا كان للصغير مال لا يجب نفقته على والد

وكان لها الاجر في مال الصغير وان استأجرها لارضاع ولد  
من غيرها جاز وان استأجر خادها لارضاع ولد منها  
لم يجز وان استأجر مكاتبها جاز ولا بأس للمسئلة ان يرضع  
ولد الكافر باجر وان استأجر ظيئرا ثم ظهر انها كافرة او  
مجنونة او زانية او حقة كان له ان يفسخ الاجارة ولو اوجرت  
المرأة نفسها من قوم آخرين يرضع لهم صبيًا ولا يعلم اهلها  
اهلها الا ولزم بذلك فارضعت حتى فرغت فانها قد  
أثنت لانتها قد خانت ولها الاجر كاملا على المويدين  
لانها حصلت مقصود المويدين ولا يصدق شيء منه كذا  
ذكر في المبسوط وفي فتاوى قاضي خان رجع وان استأجر الرجل  
امته او اخوته او ابنته ليرضع ولد جاز ويجب الاجر لانه ليس  
عليه من ارضاع ولد لا شرعا ولا عرفا ومن سوى الاب والمجد  
والقاضي اذا استأجر ظيئرا للثيم كان اجنبيا كسائر الاجانب  
واذا لم يكن للثيم ام يرضعه ولا مال فاجر رضاعه يكون على قاربه  
بقدر ميراثه لان اجرا لارضاع بمنزلة النفقة ولا يجب على من لا  
يجب النفقة واجرة الفتان يجب على الاب ام على الصبي افعى  
صاحب المحيط ان كان للصبي مال فري من مال وان لم يكن له مال  
فعلى الاب في مائة الف درهم واذا اصلح الشراء على  
الف درهم واقتوا جاز الا اذا كان فيهم صغير في لابد من امر القاض  
بالفدية لانه لا ولاية لهم عليه واذا حضر وارثان عند القاضي  
واقاما البينة على الوفاة وعدد الورقة والدار في ايديهم وهم  
وارث غائب قسم القاضي بطلب الحاضرين وينصب القاضي  
وكيلا بقبض نصيب الغائب وكذا لو كان مكان الغائب صبي  
يقسم فينصب القاضي وصييا بقبض نصيبه ولا بد من اقامة  
البينة على موته عند ابي حنيفة وعندها يقسمها باعترافهم  
وان كانوا مشترين لم يقسم مع عيبة احدهم وان كان العقار  
في يد الوارث الغائب او شيء منه لم يقسم وكذا لو كان في يد



وكذا اذا كان في يد الصغير لأن القسمة قضاء على الغائب والصغير  
باستحقاق يدها من غير خصم حاضر عندها واما من الخصم ليس بخصم  
عنه فيما يستحق عليه والقضاء من غير خصم لا يجوز ولا فرق في  
هذا الفصل بين اقامة البينة وعدمها هو الصحيح وقول محمده  
في الاصل لم يقسم حتى يقوم البينة مراده اذا حضر وكيل الغائب  
وصلى الصغير فان حضر وارث واحد لم يقسم وان اقام البينة  
لأنه لا يثبت من حضور خصمين لأن الواحد لا يصلح مخالفاً  
ما اذا كان الحاضر اثنين على ما بينا هذه الجملة في قصة الهداية  
وذكر في الترخية ولو حضر وارث كبير ومعه صغير وطلب  
القسمة وكفاضي وإذا كان يقسم بينة على الميراث فالكفاضي  
ينصب وصياً على الصغير ويسمع البينة عليه ويقسم الدار  
فرق بين هذا وبين ما اذا كان الصغير غائباً فالكفاضي لا  
خمساً عنه ولا يسمع البينة من الحاضر والفرق عرف في الترخية  
واذا كان بعض الورثة حضراً والبعض غائباً والدار كلها وبعض  
في يد الغائب وطلب الحاضر القسمة من الكفاضي واقام البينة  
على الميراث فان كان الحاضر واحداً لا يقبل بينة ولا يقسم  
الدار وعن أبي يوسف ر<sup>ح</sup> أن الكفاضي ينصب عن الغائب وكيله  
ويسمع البينة عليه واذا حضر اثنان وباقي المسئلة بحاله فالكفاضي  
يسمع البينة ويقسم الدار ويجعل احد الحاضرين  
مدعيًا والآخر مدعى عليه واحداً الورثة تنصب خمساً عن الميت  
وعن الباقي الورثة صغير وشئ من الدار في يد هر حضراً واحداً  
من الكبار واقام البينة على الميراث وطلب من الكفاضي القسمة  
لا يسمع بينته ولا يقسم بين الورثة ولو حضر اثنان او ثلاثة  
يسمع البينة ويقسم ولا يحتاج الى نصب الوصي عن الصغير  
لصحة القسمة وكذلك اذا كان بعض الورثة غائباً وقد حضر  
اثنان من ورثته فالكفاضي يسمع بينتهما ويقسم الدار ولا يحتاج  
الى نصب الوصي وعن الغائب لصحة القسمة هذه الجملة في

التخية

وذكر فيها ايضاً واحاله الحقاوي ابوالليث ضبعه بين خمسة  
مهرثة واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران  
فاشترى رجل نصب احد الحاضرين وطالب شريكه الحاضر  
بالقسمة عند القاضي واخره بالعصمة فالكفاضي يأمر  
شريكه بالقسمة ويجعل وكيله عن الغائب والصغير وإذا  
قسم الشريكان فيما بينهم وفيهم شريك غائب او صغير ليس له  
وصي لا يصح القسمة وان فعل ذلك بامر القاضي صححت القسمة  
فان قدم الغائب واجاز قسمتهم جاز وكذا اذا بلغ الصغير  
واجاز جاز لأن هذا عقد له مجيز حال وقوعه فان الغائب  
يجز وكذلك ابوالقغير ومعه يجز وكل تقرق او عقد له  
مجيز حال وقوعه فان الغائب حر وكذلك ابوالقغيرا ومعه  
يقرق او عقد له حال وقوعه يتوقف فان  
مات الغائب او الوصي فاجاز وارثه عملت اجارة الوارث  
عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يبطل القسمة  
ثم انما يعمل الاجازة من الغائب او من وارثه او الوصي او من  
الصبي بعد البلوغ اذا كان ما وقع عليه القسمة قائماً وقت  
الاجازة فاما اذا هلك فلا كالبيع الموقوف على الاجازة  
وكما يثبت الاجازة بالعقل صريحاً يثبت الاجازة دلالة  
بالعقل كما في البيع المحض هذه الجملة في الترخية وإذا  
قسم الورثة فيما بينهم ومعه وارث غائب وعزلوا نصيب  
الغائب فان كانت القسمة نقضاً فليس للذي حضر ان  
ينقض القسمة وإذا كان مكان الوارث الغائب موهولاً  
بالثلاث وهو غائب والمسئلة بحالها فان كانت القسمة  
بغير قضاء فله ان ينقض القسمة كالوارث وهو الاصح  
واذا لم يكن على الميت دين ولكن مات بعض ورثة قبل  
القسمة وعليه دين او كان له وارث غائباً وصغيراً فقيم  
ورثة الميت الاول فلغير الميت الثاني ان ينقض القسمة



كذا ذكر في الرخينة وذكر في المبوط واذا كان في الورثة صغير  
 وكبير فقسام الوصى مع الكبير واعطى حصته واسك حصته  
 الصغير فهو جائز حتى لو هلك حصته الصغير لا يكون الوصى  
 ان يرجع على الكبير وذكر في قصة الرخينة الاصل ان من  
 ملك بيع شئ ملك قسمة لان في القسمة بيعا فافرازا ومن  
 ملك بيع شئ ملك افرازه ضرورة اذا عرفت فنقول الاب  
 يقاسم مال ملك الصغير عقارا كان او منقولا بغبن ليس ولا  
 يملك بغبن فاحش فكذا القسمة ووصى الاب في ذلك ينزله  
 الاب ولجذا في الاب حال عدم الاب واقا وصى الام فانه  
 يقاسم مال ولها الصغير ما سوى العقار من تركة الام  
 اذا لم يكن للصغير احد ممن سئنا ولا يقاسم ماله من غير تركة  
 الام المنقول والعقار في ذلك على السواء وكل جواب عرفت  
 في وصى الام فهو الجواب في وصى الاخ والعم وابن العم يقاسم  
 ما يورث الصغير من هو لا وما سوى العقار ولا يقاسم ما يورث  
 الصغير من غيرهم العقار والمنقول فيه على السواء لانه لا يورث  
 لولاء الصغير كما لا ولاية للام هكذا ذكر في الرخينة وذكر  
 شيخ الاسلام ابو بكر في شرح الاصل الوصى نزعان وصى  
 قوتى ووصى ضعيف فالقوتى وصى الاب ووصى وصية ووصى  
 لجدة عند عدم الاب ووصى القاضي والضعيف وصى الام  
 ووصى الاخ ووصى العم ونحوهم فحكم الوصى الوصى الضعيف حكم  
 الوصى القوي على الكبير الغائب مع شقولات الصغير ما يورث  
 من امته او عمة لانه فایم مقام الاب والاخ والعم ولهم ولاية  
 الحفظ دون التفرقات قال وانما يملك الوصى الضعيف هذا  
القدر من التفرقات عند عدم الوصى القوي اما حال وجود الوصى  
 القوي فانه لا يملك التصرف في مال الصغير اصلا وفي هذه  
 الصورة ليس للوصى الضعيف سوى القيام على مصالح موصيه  
 لتنفيذ الوصية وقضاء الدين ونحوه وبيان مراتب الاوصياء

في مسائل  
 في مسائل

في مسائل

في مسائل الوصايا وذكر في الرخينة لا يجوز قسمة الوصى بين  
 الصغيرين كما لا يجوز بيعه مال احد من الآخر بخلاف الاب  
 فانه اذا قاسم مال اولاده القضا بينهم يجوز كما لو باع مال  
 بعض اولاد القفار من بعضهم والمصلحة في ذلك الوصى ان  
 يبيع حصة احد الصغيرين مشاعا من رجل ثم يقاسم مع المشتري  
 حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصته الصغير  
 الذي باع نصيبه لذلك الصغير وانما جازت هذه القسمة  
 لانها جرت بين اثنين بين المشتري وبين الوصى والوصى اذا  
 قاسم مالا مشتركا بينه وبين الصغير لا يجوز الا اذا كان  
 للصغير فيها منفعة ظاهرة عند ابي حنيفة وعند محمد  
 لا يجوز وان كان للصغير فيه منفعة ظاهرة ويجوز للاب  
 ان يقاسم مالا مشتركا بينه وبين الصغير وان لم يكن فيه  
 منفعة ظاهرة هكذا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر في  
 شرح الاصل اذا قسم الوصى التركة وغزل لكل واحد  
 نصيبه ههنا اربع مسائل احديهما ان يورث الورثة كلهم  
 متفارا ليس فيهم كبير فقسام الوصى حتى هلك نصيبا حدم  
 بعد القسمة فانه يهلك على الشراكة لان الوصى قد ادى القسمة  
 من الجانبين وانه لا يجوز لان في القسمة معنى البيع والشراء  
 فيعبر بالشراء ولو اشتري مال احد الصغيرين للصغير  
 الآخر لا يجوز لانه ولي الشراء الجانبين والاب لو فضل  
 ذلك يجوز على ما قد رآنا والمصلحة في ذلك ما يقتضاه بيع  
 الوصى حصة احد الصغيرين مشاعا من رجل اذا كان الوصى  
 اثنين ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع  
 نصيبه ثم يشتري حصة الذي باع نصيبه هذا اذا كان مال  
 الصغير اثنين وصا الورثة لا غير اما اذا كان الورثة ثلاثة  
 وهم صغار فالمصلحة احد الاربع انما ان يبيع حصته  
 الصغيرين من رجل مشاعا ولا يبيع حصته الثالث ثم يقاسم



حقه الصغير الذي لم يبع نصيبه مع المشتري ويكون جائزا لأن  
القسمه جرت بين اثنين وهما المشتري والوصي ثم يشتري  
حقه كل واحد من صغيرين منفردا ولا يكفي ان يبيع حقه كل  
من الصغار ثم يقاسم لأن القسمه فيما بين الصغيرين انما  
تتعلق بالوصي لا غير والله لا يجوز والوجه الآخر من المسئلة  
ان يبيع جميع التركة من رجل ثم يشتري حقه كل واحد من صغار  
منزلا مشتري والمسئلة الثانية ان يكون الورثة صفارا  
وكبارا والكبار غيب وفي هذه الصورة لا يجوز قسمته  
ايضا لأن الكبار اذا كانوا غايبا فله ولاية القسمه في العوض  
على الكبار صار كان الكل صفارا واذا كان الكل صفارا فقاسم  
لم يخرج لانه تولى القسمه من الجانبين فكذا هذا وانما قسمته  
في العوض فيا طلة على الكبار لانه لا يلي بيع العوض على  
الكبار حال غيبتهم فكذا لا يلي القسمه والثالثة اذا  
كانوا صفارا وكبارا ففضل نصيب الكبار وهم حضور ودفع  
اليهم وعزل نصيب الصغار جملة ولم يفرز نصيب واحد من صفار  
جاء لان القسمه لا يجري بين الصغير والصغير حتى يكون  
الوصي متوليا القسمه من الجانبين وانما يجري القسمه بين  
الكبار والصغار فيكون هذه قسمه جرت بين اثنين •  
والرابعة اذا عزل نصيب كل واحد من صغار والكبار  
وقسم بين الكل فان القسمه في الكل فاسده لان القسمه  
بين الكبار والصغار وان جرت بين اثنين فالقسمه فيما بين  
الصغار وجدت وهو احد فلم يخرج القسمه في حق الصغار واذا  
لم يخرج في حق الصغار لا يجوز في حق الكبار لان من حكم القسمه  
انما متى جازت تترحق بعض الشراء عن البعض ولم يوجد ذلك  
في هذه القسمه فانما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وامسك  
حقه الصغار جملة غير مفرزة ثم قسم حقه الصغار فيما بينهم  
فالقسمه بين الصغار والكبار صحيحة لانها جرت بين اثنين

بين الكبير والوصي والقسمه بين الصغار لا يجوز لان الوصي  
تولى القسمه من الجانبين ففسدت القسمه الثانية وبقيت  
الاولى صحيحة وذكر في التخيير وان كان فيهم صغير وكبير  
غائب فعزل الوصي نصيب الكبير الغائب مع نصيب الصغير و  
قاسم الكبير الحاضر فعلى قول ابي حنيفة جازت قسمه في العوض  
والعوض وعلى قولهما يجوز في العوض ولا يجوز في العوض  
كما في البيع واذا قسم الرضيان المال فاخذ احدهما نصيب بعض  
الورثة واخذ الآخر نصيب البعض لا يجوز عند الكل واذا غاب  
احدهما وقاسم الآخر الورثة لا يجوز عندها خلافا لابي يوسف  
رح واذا انصب القاضي وصيا لليتيم في كل شيء تقاسم عليه في  
العوض والعوض جاز لان وصي القاضي يملك بيع مال الصغير  
اي مال كان فكذا يملك القسمه وهذا اذا جعل القاضي وصيا  
في كل شيء فانما اذا جعله وصيا في النفقة او في حفظ شيء بعينه  
فلم يخرج قسمه لانه لا يملك القسمة بيع ماله اذا نقض القاضي  
اليه امره خاتما فكذا لا يملك القسمه وهذا بخلاف وصي الاب  
اذا اوصى اليه في نوع يصير وصيا في انواع كلها والقاضي  
اذا جعله وصيا في نوع لا يصير وصيا في الانواع كلها المكمل  
والمودون اذا كان بين حاضر وغائب او بين بالغ وصبي فاخذ  
الحاضر والبالغ نصيبه فانما ينقد قسمته من غير ختم شرط سلا  
نصيب الغائب والصغير حتى لو هلك ما بقي قبل ان يصل الى الغائب  
والصغير كان الملاك عليهما حتى ذلك عن كتاب القسمه  
هذه الجملة مذكورة في قسمه التخيير البرهانية وذكر في وصيا  
المتنقي ترك ابنا صغيرا وابنا كبيرا وترك الف درهم فانفق الكبير  
على الصغير خمسمائة درهم من الالف نفقة مثله وليس بوصي  
هو منطوق ولو كان الميت ترك طعاما او ثوبا فاطعه الكبير الصغير  
او البسه الثوب فلبسه اليتيم استحسنت ان لا يكون على الكبير  
ضمان في شيء من ذلك وذكر في ما يكون اقرا من المدعى عليه من قتلى



رشيد الدين رحمه مات وترك ابنين صغيرا وكبير فصرفا التركة الى  
حواج الصغير يضمن لاولاد له في التصرف به وذا اذ القاضى  
وذكر في الاصل الواو الكبر اذا انفق على الصغير من التركة  
يضمن نصف ماله قبل القسمة لا ما بقى وقت القسمة بغير ما  
انفق على الصغير من مال مشترك يضمن وان انفق على الصغير  
وفي وصايا شرح الطحاوى اجلا الورثة اذا قبض جميع التركة  
فهلك في يد من غير جناية او خيانة فان كان على الميت دين او  
في الورثة كبار يضمن حصته باليابس اذا اتى اخذ المتقاسمين في  
في التركة بعد القسمة صح دعواه لانه لا يتناقض لان الدين  
يتعلق بالمعنى والقسمة تصارف الصورة ولو ادعى عينا باقى  
سبب كان لا يسمع دعواه للتناقض فان الاقدام على القسمة  
اعترافا للقسمة المقسوم مشتركا ولو ادعى احدهم وصية لابنه  
الصغير بالثلث بعد القسمة لا يسمع دعواه لما ثبتا ولا انه شاع  
في بعض مات من جهته وهو القسمة لكنه لا يبطل حق الصغير  
لان ليس له ولاية الا يطال فيطلبه الابن بعد البلوغ وهذا  
مخلاف ما اذا ورث ثلثة دارا ومات احدهم عن ابن فاقسمها  
ثم ادعى الابن انه اشترى نصيب ابيه في حيوته ونقده الثمن واقام  
البينة يجوز ولا يبطل القسمة قد ثبت برضاه شراء كان حقا وارثا  
فلم يكن ساعيا في تقص مات من جهته كذا ذكر في قسمة الهداية  
وذكر في قسمة الملقط اهل قرية عزمهم السلطان ان كانت  
القرية لتحسين امر اهلهم فعلى قدر املاكهم وان كان لتحسين الرمح  
فعلى عدد الرمح ولا يدخل النساء والنبيان وفي قوائد  
ابى حنبل لكبير البخارى سئل عن رجل مات غايبا عن بلد  
وترك مالا وبنين وبنات صفار وكبارا يس بدوت القسمة وهم  
او صباه المثلث قال لا يستطيعون القسمة الا ان يات القاضى  
فينصب القاضى للصغار وصيا فان نصب لهم وصيا قسموا  
وان كان الكبار غايبا والحضور يسدوا القسمة لا يستطيعون

حتى يات القاضى فينصب للصغار وصيا وكبار الغيب  
وكيله فاذا فعلوا ذلك قسموا وفي الفتاوى صبي اقرانه  
بالغ وقاسم ثم ادعى انه غير بالغ فان كان مراهما جازت  
قسمة ولم يسمع قوله انه كان غير بالغ وان لم يكن مراهما  
ويعلم انه مثله لا يحتمل لم يخرج قسمة ولم يقبل قوله انه  
بالغ وبهذا المسئلة تبين ان بعد اثنتى عشرة سنة شرط  
شرطا اخر لصحة الاقرار وهو ان لا يكون بحال لا يحتمل مثله  
في قسمة فتاوى الفصلى راجع وقد ذكرناه في الطلاق و  
البيع وفي قسمة فتاوى اهل سمرقند رجل مات وترك امرا  
بها جيل واراد اقسمة التركة فهذا على وجهين انا ان كان  
الولادة قريبة او لم يكن ففي الوجه الاول ينظر ليقع القسمة  
وفي الوجه الثاني لا لان فيه تأخير ومتى قسمتاى قد  
توقف قال ابو حنيفة توقف لكل نصيبا ربعة بنين  
وقال محمد توقف ميراث ابنين وهو رواية عن ابي يوسف  
انه توقف ميراث ابن واحد وعليه الفتوى وفي قسمة  
المتنقي دار بنين ورثة صفار وكبار فاقسموا بغير امر القاضى  
ولا وصى ثم باع الكبار حصتهم وحقه الصغير معه ثم رفع  
ذلك الى القاضى فابطل البيع ثم كبر الصغير فاجاز تلك  
القسمة لا يجوز من قبل ان يبطل القاضى بيع الكبار ابطل  
للقسمة وفي وصايا التنازل نصير عن بشر بن الوليد فيمن  
ترك ورثة صفار وكبار اسع الكبار ان لا يأكلوا ويقبل  
هديتهم وعند عيسى بن ابيان اذا مات وترك ابنا صغيرا  
وابنا كبيرا للكبير ان يأكل من المال بقدر نصيبه مما يكال  
يوذن وسكن الدار وان كان للثمن شاة كثيرة لا يسه  
ان يذبح شاة لياكل وعن شريك بن الوليد لو كان عليه الف  
درهم وترك مالا كثيرا يسه للوارث ان يأكل ويطا والحادية  
اذا كان في غير وفاء بالدين قال نعم ومات رايت احدا يبيع



عن ذلك كذا ذكر في رضايا النازل في **مسائل الشفعة** قال  
محمد في الاصل الصغير والكبير في استحقاق الشفعة  
سواء كان **قال** والجبل في استحقاق الشفعة والكبير سواء  
فان وضعه لا يقل من ستة اشهر منذ وقع الشراء فله الشفعة  
وان جاءت بستة اشهر فصاعدا منذ وقع الشراء فانه لا  
شفعة له الا ان يكون ابوع ماق قبل الجبل وورث الجبل  
منه في **يستحق** الشفعة وان جاءت بالولد ستة اشهر  
فصاعدا ثم اذا وجبت الشفعة للصغير فالذي يقدم بطلب  
والآخر من قام مقامه شرعا في استيفاء حقه وهو ابوع  
ثم ومثي ابيه ثم جده ابوابيه ثم وصي نصيبه القاضى فان لم يكن  
لأحد من هؤلاء فهو لا فهو شفعته اذا أدرك فاذا أدرك وقد  
ثبت له خيار البلوغ والشفعة فاختار ذلك الكاح او طلب الشفعة  
فانها كانا ولا يجوز ويبطل الثاني والخيلة في ذلك ان يقول  
طلبتها الشفعة والخيار **واذا** كان له أحد من هؤلاء فترك  
الشفعة مع الا مكان بطلب الشفعة حتى لو بلغ الصغير لا يكون  
له حق الاخذ **وهذا** قول ابى حنيفة **وهو** والى يوسف **وقال**  
محمد لا تبطل الشفعة فعلى هذا الخلاف تسليم الشفعة اذا  
سلم الاب او الوصي ومن معناها شفعة الصغير حتى ولو  
عند ابى حنيفة والى يوسف حتى بالغ العيق لا يكون له ان يأخذ  
بالشفعة وتسليم الاب والوصي شفعة الصبي صحيح عند ابى  
حنيفة سواء كان في مجلس القضاء وعند وفي غير مجلس القضاء  
بجلائق تسليم الوكيل في غير مجلس القضاء عند ابى حنيفة  
اذا اشترى دارا لابنه الصغير والاب شفيعها كان الوصي  
ان يأخذها بالشفعة عندنا كما لو اشترى الاب مال ابنه  
لنفسه ثم كيف يقول قالوا استريت واخذت بالشفعة  
ولو كان مكان الاب وصي ذكر **مسألة** الابنة المسترخية  
هذه المسئلة في باب اول تسليم الشفعة ولو شفع في الجرا

وذكر

وذكر صدق الشهيد في واقعاته وشوش الجواب والجواب  
المشيع انه ان كان في اخذ الوصي هذه الدار بالشفعة منفعه  
للصغير بان وقع شراء الدار بعين يسير بان كانت الدار  
مثلا عشرة وقد اشترى الوصي باحد عشر فان العين  
اليسير تحمل الوصي في تصرفه مع الجانب وبأخذ الوصي  
بالشفعة يرتفع ذلك العين فاذا كانت الى هذه كان  
اخذ الوصي الشفعة منفعه في حق الصغير فكان للوصي  
بأخذ الدار بالشفعة على قياس قول ابى حنيفة واخذ الوصي  
عن ابى يوسف كما في شراء الوصي شيئا من مال الصغير لنفسه  
وان لم يكن في اخذ الوصي هذه الدار بالشفعة منفعه في حق  
الصغير بان وقع شراء الصغير بمثل القيمة لا يكون للوصي  
الشفعة بالاتفاق كما لا يكون للوصي ان يشتري شيئا من مال الصغير  
لنفسه بمثل القيمة بالاتفاق ومثي كان للوصي ولاية الاخذ  
بقول استريت وطلبت الشفعة ثم برفع حتى ينصب  
قيما عن الصغير فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الثمن  
اليه ثم القيم يسلم الثمن الى الوصي في خاتمي الى البيت وفي  
الفتاوى عفيفه ابى بكر لا اشترى لابنه الصغير دارا والاب  
شفيعها لا يأخذ بالشفعة ما لم يدرك الابن او ينصب اليه  
خصما عنه قاله الفقيه ابى الليث هذا الجواب في الوصي  
اما الاب فيأخذ عن سداد الوصي شهد من طلب الشفعة  
ثم ترك حتى يبلغ ولو كان الصبي شفيع دارا اشتراها  
الوصي لا شهد ولا يبطل الشفعة حتى يدرك الصبي  
ولو اشترى الاب دارا وابنها الصغير شفيعها فلم يبطل  
الاب الشفعة للصغير حتى بلغ الصغير قليس الذي  
بلغ ان يأخذها بالشفعة ولو باع الاب دارا لنفسه وابنه الصغير  
شفيعها فلم يبطل الاب الشفعة للصغير لا تبطل شفعة الصغير  
حتى للصغير كان له ان يأخذها ذكر هذه المسئلة في باب



وع في باب تسليم الشفعة وهكذا ذكر القدر في شرحه واحاله  
اي نراد راي يوسف فاما الرمي اذا اشترى دار النقد او  
باع داره والقبض شفعها فلم يطلب الرمي شفعة فاليتيم  
على شفعة اذا بلغ وفي مواد هشام قال قلت لمحمد بن ابي  
في رجل اشترى دار لنفسه او باع داره والقبض شفعها فلم  
يطلب الرمي الشفعة قال فاليتيم على شفعة اذا بلغ وفي نو  
هشام قال قلت لمحمد بن ابي في رجل اشترى دارا وله  
الصغير شفعها فلم يطلب الشفعة قال اما في قياس قول  
ابي حنيفة وع فلا شفعة للصغير **واما في الرمي** فهو على  
شفعة ويجب ان يكون الجواب في شراء الاب وارائه  
وابنه الصغير شفعها على التفصيل ان لم يكن للصبي في  
هذا الاخذ ضرر بان وقع شراء الاب الدار بمنزلة القيمة  
او باكثر مقدار ما يتغابن الناس فيه لا يكون للصغير الشفعة  
اذا بلغ وان كان للصغير في هذا الاخذ ضرر بان وقع شراء  
الاب باكثر من قيمة مقدار ما لا يتغابن الناس فيه كان للشفعة  
اذا ذكر وذكر شمس الاية الشريفة في باب تسليم الشفعة رجل  
اشترى دارا باكثر من قيمتها وصغير شفعها فلم الاب  
شفعتها لا يصح تسليمه عندهم جميعا هو الصبي ويبقى  
الصبي على حقه اذا بلغ ويجب ان يكون الجواب في الرمي اذا اشترى  
دار لنفسه والصغير شفعها فلم يطلب حتى يبلغ الصبي على  
التفصيل ايضا ان كان للصغير في الاخذ بالشفعة منفعة  
فلا شفعة للصغير اذا بلغ عند ابي حنيفة ومحمد بن ابي حنيفة  
عن ابي يوسف لان الرمي لو اشترى من مال نفسه شيئا للصغير  
والصغير فيه منفعة ظاهرة جاز عند ابي حنيفة وكان له  
الرمي متمكنا من الاخذ فكان سكوتة مبطلة لشفعته وان لم  
يكن للصغير في الاخذ بالشفعة منفعة ظاهرة كان للشفعة  
بالاتفاق ولان الرمي لا يتمكن من الاخذ في هذا الوجه

بالاتفاق فلا يكون سكوتة مبطلة ولو كان الرمي باي الدار  
وباقى المسئلة بحاله فالصغير على شفعة اذا بلغ بالاتفاق كما  
في الاب **واما قال الاب** او الرمي اشترى هذه الدار  
بالق درهم للصغير فبالشفعة انما الله فانك شترتها بخمسة  
فصدقه فانه لا يصدق ويتخذ الدار بالق درهم حتى يقيم القيمة  
على الشراء بخمسة هذه الحالة في الخبر وذكر في التتوي  
الصغير اذا ثبت له الشفعة ولم يعلم فامرسل اليه الشري  
رسولا مبييا او عبدا او فاسقا او كتب اليه كتابا فمكت ولم يطلب  
كان مسلما وان اخبره فضوى من تلقاء نفسه فمكت ولم يطلب  
كانت المسئلة على الاختلاف المعروف عند ابي حنيفة  
او العدالة وعند الرواية في شفعة المتنفي واذا اخبر  
الشفيع بالبيع فلم يطلب فالاختلاف في صفة الخبر والخبر كالاختلاف  
فيما اذا اخبر المولى بعبودية فاعتقه وفي شفعة الهدية واذا  
ابلى الشفيع بيع الدار لم يجب عليه الا شها حتى يخبر رجلا من  
اورجل وامرأتان عند ابي حنيفة في رواية محمد وفي رواية  
الحسن عند حتى يخبر رجلا من عدلان والاول اشهر وقال  
ابي يوسف ومحمد يجب ان يشهدا اذا اخبر واحد حرا كان  
او عبدا مبييا كان او امرأة اذا كان الخرجقا كالاختلاف في  
عزل الوكيل وعلى هذا الخلاف المولى اذا اخبر بعبودية عبده  
فاعتقه واليكرا اذا اخبر بالنكاح فمكت والذي اسلم  
في دار الحرب اذا اخبر بالشرع وفي قنا وقاضي وع ولو  
اشترى الاب لنفسه دارا وولدها الصغير شفعها فليس  
للصبي اذا بلغ ان يأخذها بالشفعة ولو باع الاب داره ولو  
لصغير شفعها كان للصغير ان يأخذها بالشفعة اذا بلغ  
ورأيت في شفعة المتنفي رجل اشترى دار لابنه الصغير و  
قبضها ثم اختلف هو والشفيع في الثمن قال محمد لا يملك  
الوالدان الشفعة ليست من البيع انما هي شيء حدث بعد البيع



والركيل انما يبيعه في البيع فعلى الركيل بين وفيها ايضا صبي طلب  
شفعة فجعل له القاضي وصيًا فسكت الرصق عن طلب الشفعة  
شهرًا قال لا يتصل شفعة الصبي وفي شفعة الجامع في  
الفتاوى اذا بيعت الدار باكثر من ثمن المثل غيبًا فاحتج  
والشفيع صبي لا يثبت الشفعة حقًا الا بال او الرصق اذا اراد  
الاخذ ليس له ذلك وفي الجامع الاصغر الرصق اذا باع دار اليتيم  
والرصق شفيعها فلا شفعة له الا اذا باعها وكيل القاضي فلما  
الشفعة في **سائل المضاربة** ذكر محمد في الاصل  
روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه اعطى مال يتييم مضاربة قال ولا  
ادري كيف كان الشرط بينهما فعمل به في العراق وكان يأتي الحجاز  
وكان يفاقم عمر الربح افادنا ان المضاربة مشروعة وانما دان  
القاضي له ولاية دفع مال اليتيم مضاربة لانه تصرف نافع  
في حقه وذكر ايضا ان ابراهيم قال في الرصق يعطى مال اليتيم  
مضاربة وان شاء البضعة وان شاء اجر به اى ذلك كان خير  
لليتيم فعلى افاد ان الرصق يملك دفع مال اليتيم مضاربة و  
بضاعة ويملك دفع مال اليتيم اى ذلك كان خيرا لليتيم فعلى  
وذكر ان عثمان رضى كان يعطى مال اليتيم مفارضة والمفارقة  
هى المضاربة ببلغ اهل الحجاز مستقنة وكفرض وهو القطع  
لانه يحتاج فيها الى قطع المسافة والى قطع طائفة من المال  
وتسليمها الى المضارب وعز على رضى انه كان يعطى مال اليتيم  
مضاربة وذكر محمد في الاصل والرصق ان يجرى في مال  
اليتيم وان يدفعه مضاربة وان يعمل به مضاربة وان يبيع  
ويشارك واذا لم يشهد الرصق انه يعمل مضاربة كان ما  
اشترى كله للورثة لان الرصق يدعى استحقاق بعض الربح  
من مال الورثة لنفسه ولا يستحق ذلك الا بالشرط فالر  
يثبت الشرط عند القاضي لا يعطى له شئ من ربح وفي بيع شرح  
الطحاوى ولا بأس للرصق ان يجرى بال اليتيم ولا ضمان عليه

ان اجيب في ذلك وفي باب المصريات من بيعه وكذا باي  
مال الصغير والصغيرة ولما ان يدفع مضاربة الى غيره وكذا  
ان يدفع بضاعة وكذا ان يورث بالبيع والشراء والاجارة  
والاستيجار ولما ان يودع وكذا ان يجعل مال مضاربة  
عند نفسه وينبغي ان يشهد على ذلك عند الابتداء ولو  
لم يشهد يجعل له الربح فيما بينه وبين الله تعالى ولكن الله  
لا يصدق وكذا اذا شاركه ورأسه ما لا يقل من مال الصغير  
فاشهد بكون الربح على الشرط وان لم يشهد يجعل له فيما بينه  
وبين الله تعالى ولكن القاضي لا يصدق ويجعل الربح على  
قدر رأس مالها وكذلك كله في الرصق وفي موضع آخر من بيع  
شرح الطحاوى فلو تصرف الاب او الرصق في مال الصغير فطر  
الربح ثم قال كتب مضارب بال لا يكون له من الربح شئ الا ان يشهد  
عند التصرف انه يتصرف بالمضاربة وهذا في القضاء حتى  
لا يصدق القاضي في ذلك فاما فيما بينه وبين الله تعالى  
يجزى الربح وان لم يشهد عليه وقد مر هذه المسائل في  
مسائل البيوع وفي مطالب اغريب الرواية ومجموع الفتاوى  
اذا ربح الرصق في مال اليتيم فقال اخذته مضاربة و  
في الربح حصة قال لا يصدق والربح لليتيم وان تورى المال  
لم يفتقر وقد مر في البيوع وذكر محمد في آخر باب جناية  
العبد والجناية عليه من المضاربة واذا دفع الركيل مال الله  
الصغير مضاربة بالتقصير او باقتل او باكثر فهو جائز لانه  
تصرف نافع وكذلك الرصق لانه بمنزلة الاب ولا يقال  
بان هذا بمنزلة بيع منفعة للصبي وانه لا يملك بيع مال  
للصبي بشئ القيمة على قول الكل وبما قل من قيمة على  
الخلاف فكذا لا يملك بيع منفعة لانا نقول هذا ليس  
بيع المنفعة بل هو اشارك فانه يملك اشتراك غيره في مال  
فلان يملك اشتراك نفسه وهو التمتع كان ارى قال ولواخذ



الاب لابنه الصغير مالا مضاربة من رجل على ان يعمل فبالاب  
للابن وعمل فبالاب وزرع فالزوج بين رقب المال والاب نصف  
ولا شئ للابن من ذلك لانه اخذ المال مضاربة لنفسه حيث  
شرط عمل نفسه لكن قصد ان يكون الزرع الحاصل فيه لابنه هذا  
قصد باطل لانه لا يستحق الزرع الا بال او عمل وقد عدم  
ولو كان مثله سح وشترى فاحده الاب على ان يشتري  
به الغلام وسح والزوج نصفان فالضاربة جائزة والزوج  
رقب المال والابن نصفان لانه تصرف نافع في حقه وكذلك  
لو عمل فبالاب للابن بامر لان عمل كعمله اذا امره بذلك  
ومع امره ولو عمل فيه بغير امر فهو ضمان للمال فانه عمل في  
الاجنبي ولم يعرض الاجنبي بعمله وانما رضى بعمل ابنه  
فصار غاصبا فيكون الزرع له ويتصدق به كما هو الحكم في  
الغصب والوصي في جميع ذلك بمثله الاب قال - واذا  
وقع المأذون له والعبد المأذون له مالا مضاربة بالنصف  
او باقل او بكثر او اخذ مالا مضاربة كذلك فهو جائز والقبض  
المحرم عليه لا يملك ذلك كالا يملك ساير انواع التجارة ولو عمل به  
المضارب فهو ضمان والزوج له ويتصدق به هذه الجملة في آخر  
باب جنابة العبد مضاربة من الاصل وذكر في باب عمل رقب  
المال مع المضارب من كتاب المضاربة واذا دفع الرجل مال ابنه  
الصغير مضاربة على ان يعمل الاب معه بالمال على ان ما رزق الله  
تعالى منه فالمضارب ثلثة وللابن ثلثة فهو جائز على الشرط  
وكذلك وصي الاب لان هذا في الحقيقة دفع مال الى نفسه  
والاجنبي مضاربة ولو دفع كله الى اجنبي جاز فاذا دفع معه  
بعضه الى غير جاز ايضا وهذا لان تصرفات الاب واقعة  
للمضارب كما بطريق النيابة فصار دفعه كدفعها لصغير وشرطه  
كشرطه ويشترط التحلية من قبل الصبي لان رقب المال هو  
وقد تحققت وكشرط عمل الصبي مع المضارب كانت المضاربة

خاسدة بالتولية واذا قدمت جاز مثل عمل المضارب في مال  
بذويه الاب لان العمل وقع له وذكر في الفتاوى الظهيرية  
ولو شرط رقب المال على نفسه مع المضارب لا يجوز المضاربة وماله  
كان المالك عاقدا كما في او غير عاقدا اذا شرط عمله مع المضارب لا  
تصح المضاربة وذلك كمالاب او الوصي اذا دفع مال الصغير  
مضاربة وشرط عمل الصغير مع المضارب لا يجوز المضاربة واذا لم  
يلزم العاقد مالها وشرط عمله مع المضارب فان كان العاقد  
ممن يجوز ان يأخذ المال مضاربة بنفسه وذلك كمالاب والوصي  
اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب  
يجز من الزوج جازت المضاربة وان كان العاقد ممن لا يجوز ان  
يأخذ المال مضاربة فشرط عمله نفسه مع المضارب بفسد المضاربة  
وذلك كالمأذون له بدفع المال مضاربة وبشرط عمله مع المضارب  
فان شرط المأذون له عمل ماله فان لم يلزم عليه دين فالمضاربة قاطبة  
وان كان عليه دين جازت المضاربة عند ابي حنيفة ربح بناء على  
الاختلاف المعروف وذكر السيد الامام ابراهيم القاسم في ومبالا  
الملفط قال - ابو نصر لا ادري لوصي في هذا الزمان ان يأخذ  
مال اليتيم مضاربة ولا يقيم وقفا ان يزرع ارض الوقف ولو  
الى صبي مالا مضاربة وهذا غير مأذون له فذهب لتعرف فذلك  
في الطريق يجب الدية على عاقلة رقب المال في مضاربة الاصل  
وقد كتبت في مسائل الضمان في فائدة الى البعض الكرماني  
في مسائل المزارعة وذكر شيخ الاسلام عليه  
الاستبجاني في شرح كتاب الودعة في اثنا عشر مسألة الداع الفقي  
مقتبسا عليه لا في حنيفة ومحمد ان من دفع الى صبي ارضا  
مزارعة على ان البذر من قبل الصبي كانت المزارعة خاسدة  
والزرع كله للصبي ولا يضمن نقصان المزارعة لان النقصان  
حصل بتسليم رقب الارض وذكر محمد في باب مزارعة  
الصبي والعبد من مزارعة المبسوط واذا دفع الحر الى الصبي



المجور عليه والى العبد المجور عليه ارضاً وبزراً مزروعة بالتصف سنة  
هذه فزرعها فخرج الزرع وسلم العامل من عمل فالتجارج بينهما  
على ما شرط لانه اذا القى او العبد صار هذا العقد في عاقبته نائماً  
محضاً في حقهما فنفذ استحقاقاً. ولو مات وهو في عمل الزرع بعد ما  
استحصل الزرع فصاحب الارض والبذر ضامن قيمته سواء هلك  
بسبب العمل او لا سبب لانه لما دفع اليه ارضاً وبذراً ليعمل له بنصف  
الخارج صار مستعملاً في عمل وقع لصاحب البذر فصار غاصباً به.  
فالعبد يضمن بالغصب سواء مات بالعمل الذي استعمل فيه  
او بغيره والخارج كله لصاحب الارض طيب لانه لما ضمن قيمة العبد  
ملكه بالضمآن من وقت الاستعمال فتبين ان ما حصل كب عبده  
فيكون له او يقال بان الدفع والشرط متى لم يصح بقي الخارج على  
على ملكه. وان مات الصبي الحر من عمل الزراع بعد ما استحصل  
فالزرع بينهما على ما شرطاً طيباً لانه هذا تصرف نافع في حق  
الصبي وتصرفات الصبي المجور عليه ما هو منها نافع محض ينفذ  
وعلى عاقلة صاحب الارض ذية الوصي لان غصبه ان لم يتحقق  
وقد سبب لتلفه على معنى انه لو لا استعماله في هذا العمل لما  
مات فنزل فانه قد يدل فانه التسبب على التلف ينزل منزلة  
المباشرة اذا كان متعدياً فيه في وجوب الضمان على ما عرف في كتاب  
الذيات ولو مات حتماً لم يضمن لانه لا تسبب في حقه وفيه  
في الزرع لورثته لانه لا يملك كسبه بازاء الضمان. وكذا الحكم في  
العامل في الشجر قال. ولو كان البذر من كعبه والوصي وكان  
الخارج للعامل ولا شيء لرب الارض من نقصان الارض ولا غيره  
عليها من قبل لان المزارعة مع الصبي المجور عليه لا يصح  
اذا كان البذر من قبلها لان شيئاً من الخارج لو صار لرب الارض  
انما صار بشرطها وشرطها لا يصح ولا شيء لرب الارض من نقصان  
الارض لان هذا استعماله بتسليطه فادعتى العبد  
رجع عليه رقب الارض باجر مثل ارضه ولا يرجع على الصبي بشئ اذا لم

وفيها اذا كان البذر من كعبه والوصي لو مات العبد والوصي لا يضمن  
رقب الارض شيئاً لانها عملاً لا لنفسهما فلا يتحقق به الغصب  
ولا التسبب على التلف وهذا قالوا من قال لصبي اعبد  
مجوراً بعد هذه الشجرة وانقص الشجرة لا كل او قال لنا كل  
فصعد فسط يضمن ذية الصبي وقيمة العبد لانه استعمله في  
عمل نفسه ولو قال لنا كل انت لا يضمن لان الصبي والعبد  
عمل لنفسه فلا يصير الاستعمال اياهما وان كانت الارض من مخ  
شيئاً يلزم رقب الارض ضماناً بذرها ولا غيره لانها عملاً لا  
لا لنفسهما فلا يتحقق معنى الغصب في البذر ولا في غيره قال والصبي  
المأذون له والعبد المأذون له في التجارة بمنزلة الحر في الزراعة  
فلو زرع العبد او الصبي انساناً لم يزرع حتى حر عليه  
المولى او المولى فحيث ما كان للحر المالى الخان يمنع من المضى  
ليس للمولى او المولى ان يمنع اذا باشر الحر بنفسه اذا كان  
البذر من قبله له ان يمنع وان كان البذر من قبل العامل  
ليس له ان يمنع لانه لا ضرر فيه فلا يبطل ذلك العقد بحج  
المولى على عبده. وكذا الصبي الحر يحجر عليه البر او ماله  
وكذا المعاملة هذا اذا حجر على العبد المأذون له او الصبي  
المأذون له فلم يحجر عليه. ولكنه نراه اذنى مزارعة من قبل  
بعد العقد اذنى من عقد اذنى من عقد قبل العقد كان فيه  
باطلاً ولهما ان يقعدوا ويؤجلان هذا حراً خافوا ورو  
على اذنه تام فلا يعمل لان الدليل المطلق يكون قائماً  
ولا يعمل الحجر مع قيام دليل الاطلاق قال. واما انشئ  
الصبي التاجر ارضاً ثم حجر عليه البر فذهبها الى رجل بالنصف  
بشرطها يزرع وعمله فعول على ذلك فالخارج للعامل وعليه  
نقصان الارض وان لم يكن في الارض نقصان كان الخارج  
بينهما على الشرط استحقاقاً لما ذكرنا ان تصرف الصبي اذا لم  
يكن فيه نقصان بعد دافعا محضاً ولو كان البذر من قبل الدفع



كان الخارج للعامل وعليه غرم البذر من غير سبيل يعني سوا كان في  
الارض نقصان او لم يكن يغرم نقصان الارض مع ضمان البذر  
ان كان فيها نقصان وكذلك لو لم تخرج الارض شيئا لان النقص  
ههنا الظاهر وهو ان لا في مال الصبي لا موهوم قد يكون وقد  
لا يكون فلم يحكم بتفاديه في الوجهين ثم الخارج يكون كله للعامل  
لان دفع الصبي لم يقع فصار غاصبا ارضه وبذر فيصير قيمة  
بذره ونقصان ارضه ان كان هذه الجملة في مزارعة الميسر  
وفي مزارعة الفتاوى والظهيرية المأذون له اذا دفع او اخذ  
التخلل معاملة بشاره بطلها فذلك جائز وكذا العبد المأذون  
له فان جرح عليه الرق او المولى فالعامة على ما لها سؤا كان  
الجرح قبل العمل او بعده وفي مزارعات مزارعة فتاواه واذا ما  
الرجل وترك اولاد اصغار وامراه واولاد الكبار من هذه  
المرأة او من امرأة اخرى فهذا الميت فعل الاولاد عمل الحرة  
وزرعوا في ارض مشتركة او في ارض الامارة كما هو المعتاد  
بين الناس وهو لآه الاولاد في عيال المرأة تتقاهن  
احولهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات يكون مشتركة  
بين المرأة والاولاد ويكون خاصة للمراة في هذه المسئلة  
كانت واقعة الفتوى فاتفقت الاجابة انهم ان زرعوا من  
بذر مشترك بينهم باذن الباقين اذ كانوا كبارا او باذن  
الرقيق ان كان البعض متقاربا كانت الغلات كلها مشتركة  
وان زرعوا بذرا نفهم كانت الغلات للمراة عيني ولم يذكر  
في فتاواه انهم اذ زرعوا من بذر مشترك بينهم بغير اذن  
الرقيق والباقي كيف الحكم فيه ويبقى ان يكون للمراة عيني  
لانهم غصبوا بذرا وزرعوا يكون الخارج لهم وفي الفتاوى  
الرقيق اذا اخذ ارض اليتيم مزارعة ان كان البذر من جهة  
اليتيم لا يجوز لانه لما فعل البذر على نفسه يصير مستأجرا  
ارض اليتيم ببعض الخارج واجارة الرقيق ارض اليتيم بنفسه

يجوز

يجوز وقد فعل البذر على اليتيم يصير اجرا لنفسه فيستقيم وان  
لا يجوز ورايت في قرايداني حفض الكيس سبيل عن ايتام لهم  
وصى ولم ارض هل للرقيق ان ياخذ ارضهم مزارعة قال  
نعم ياخذها مزارعة كما ياخذها غيره ويشهد عند عقد  
المزارعة انه ياخذها مزارعة ورايت في وصايا المتقي بهذا  
اللفظ وان وصى اليتيم بزرع بذر اليتيم واشهد عند  
الزرع انه ضامن للبذر فرضا عليه وانما استأجر الارض من  
نفسه فان كان ذلك خيرا لليتيم فاقبل الاجر لليتيم  
والزرع للرقيق وان كان الزرع ورعا خيرا لليتيم اخذته  
وان كان الخادم خيرا لليتيم لم اجره شرآه لنفسه والفقير  
قرله انه يزرع لنفسه وكذلك ان يزرع بذر نفسه في ارض  
اليتيم لم يصدق انه بذر لنفسه وقد ذكرنا هذه المسئلة  
المسائل على سبيل الاستقصاء في فصل تصرفات الاب  
والوصى من كتاب الفصول في مسائل الرهن  
ذكر في مسائل الرهن ولور من الصبي شيئا من غيره باذنه ابيه  
لا يجوز وذكر في رهن الهداية ويجوز للاب ان يرهق يدين  
عليه عيدا لابنه الصغير لانه يملك الايداع وهذا انظر في  
حق الصبي منه لان قيام المهرين يحفظه ابلغ حنفية القوامه ولو  
هلك يهلك مضمونا والرديفة يهلك امانة والرقيق بمنزلة الاب  
في هذا الباب لما بينناه وهو عن ابي يوسف وزفرج انه  
لا يجوز ذلك منهما وهو القياس اعتبار الحقيقة لا البناء كذا  
ذكر في الهداية وهكذا ذكر في شرح الاية الترخيصة  
في مسئلة رهن الرقيق متاع اليتيم في وجه رواية ابي يوسف  
وفي باب رهن الرقيق والوالد من كتاب الرهن ومضى بين الاب  
والوصى في قضائهما دين النفس ما من مال الصغير فكذا لا  
لا يكون لهما ان يرهقاه وذكر صدر الاسلام لو قضى الرقيق  
دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز والاب لو فعل ذلك يجوز



لان قضاء الاب دين نفسه من مال الصغير بمنزلة بيع مال الصبي  
من نفسه والاب يملك ذلك بمنزلة المجهول حتى لا يملك الا اذا كان جاز  
للبيوع قال الصدوق الشهد حسام الدين في الفتاوى الصغرى  
فيجعل على ان في المثلثة وايشن تم على ظاهر الرعاية اذا جاز  
الرهن يصير الرهن ستر فيا دنيه له كذا ذكر في الهداية وذكر  
في الصغرى واحاده الى الجامع الاصغر اذا رهن متاع وله التقيد  
بدين نفسه وفيه الرهن اكثر من الدين فهلك عند المدين فاقا  
يضمن الاب مقدار الدين لان الاب ان يبيع مال وله بخلاف الرهن  
وذكر في الملحق اذا رهن متاع وله الصغير بدين نفسه فهلك  
ضمن قدر الدين لا غير ولو كان متاعا ضمن القيمة وذكر في شوق  
رهن المحيط ان الاب او الرهن يضمنان مقدار الدين اذا  
كانت القيمة اكثر من الدين لانه في ما زاد من مال الصغير  
ايداع ولهما هذه الولاية ورأت في بعض الشروع وان استند  
الرهن على نفسه ورهن متاعا للبيوع في ذلك جاز وروي عن  
يوسف لا يجوز وكذلك لو باعه في دينه بعد ما رهنه منه يجوز  
ويضمن مثل دين البيوع وكذلك لو هلك الرهن يضمن مثل  
دينه لما قلنا وكذلك لو ادى في هذا وذكر في الهداية  
في هذه المسئلة وكذا لو سلقا المرتهن على بيعه لانه  
توكيل بالبيع وحالها كانه قالو وصل هذه المسئلة البيع  
فان الاب او الرهن اذا باع مال الصبي من غير بيع نفسه جاز  
ويقع المقاصة ويضمنه للصبي عندها وعند ابى يوسف لا يقع  
المقاصة والرهن نظير البيع نظر الى ما قبله من حيث وجوب  
الضمان واذا رهن الاب من نفسه او من ابن له صغيرا وعبد  
له تاجر لا دين عليه جاز لان الاب لو فو شقيقه ان لا يترد  
شخصين واقعت عبارة مقام غيرتين في هذا العقد  
كما في بيعه مال الصغير من نفسه فتولى طرفي العقد ولو  
ارفضه الرهن من نفسه او من هذين او رهن عينا له بحق البيوع

عليه

عليه فكيف يتم لم يجز لانه وكيل محض والراشد لا يتولى طرفي  
العقد في الرهن كما لا يتولاها في البيع وهو قاصر الشفقة فلا  
يعادل عن الحقيقة في حقه الحاقا بالاب والرهن من ابنه او  
عبد الذي عليه دين لانه لا ولاية عليهم بخلاف الوكيل  
بالبيع اذا باع من هو لا مولاه منهم فيه ولا تركة في الرهن  
لان له حكما واحدا ولما استدان الرهن للبيوع في كونه  
قطعه فله من به متاعا للبيوع جاز لان الاستدانة جائزة  
للحاجة والرهن يقع ابتداء للفق فيجوز وكذلك لو ائجر للبيوع  
فأرهن او رهن لان الاولى له التجارة فتشبه مال البيوع  
فلا يجوز ان الرهنان والرهن لان ابتداء واستيفاء واذا  
رهن الاب متاع الصغير فادرك الابن ليس لابن ان يسترده  
حتى يقضى الدين لوقوعه لازما من جانبه او تصرف الاب بمنزلة  
تصرفه في نفسه بعد البلوغ يقامه ولو كان الاب رهنه لنفسه  
وقضاه الابن رجع به في مال الاب لانه مضطر فيه الحاجة الى  
احياء ملكه فاشبهه بغير الرهن وكذلك اذا هلك قبل ان  
يغسله لان الاب يصير قاضيا دينه بما له فله ان يرجع  
عليه ولو رهن بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز  
فان هلك ضمن الاب حقه من ذلك للولد وكذا الرهن  
وكذلك الجدة ابو الاب اذا لم يكن الاب او الرهن الاب  
متاعا للبيوع في دين استدانه عليه وقبض المرتهن ثم هلك  
الرهن الحاجة للبيوع فضايع في يد الرهن فانه خرج من الرهن  
وهلك من مال البيوع لان فضل الرهن كفعله بنفسه بعد  
البلوغ والمال دين على الرهن ومعناه هو المطالب به ثم  
يرجع بذلك على الصبي لانه غير متعدي في هذه الاستعانة  
اذ هي الحاجة للصبي ولو استعار الحاجة لنفسه ضمنه للصبي  
لانه متعدي اذ ليس له ولاية الاستعمال في حاجة نفسه ولو  
غضبه الرهن بعد ما رهنه فاستعمله الحاجة لنفسه حتى هلك



عنده فالرهن ضامن لبقته لانه متعده في حق المدين بالنصب والاستعمال  
وفي حق القتي بالاستعمال في حاجة نفسه ويقضى به الدين اذا كان  
قد حل فان كانت قيمته مثل الدين اداها الى المدين ولا يرجع  
على اليتم **لانه** وجب لليتم عليه مثل ما وجب له على اليتم فالتقيا  
قصاصا وان كانت قيمته اقل فليدين ادى قدر القيمة الى المدين  
واذا في الزيادة من مال اليتم ولم كانت قيمته اكثر من الدين ادى  
قدر الدين الى المدين والفضل لليتم وان كان لم يحل الدين  
فالقيمة رهن لانه ضامن للمدين تنبذت حقه المحرم فيكون رهننا  
عنده ثم اذا حل الاجل كان الجواب على التفصيل الذي فصلناه  
فلوانه غصب واستعمله لحاجة الصغير حتى هلك في يده يضمنه  
لحق الصغير لان استعماله لحاجة الصغير ليس ببيع وكذا الا  
لان له ولا يأخذ مال اليتم **وهذا** قال في كتاب الارار اذا  
اقر الاب او الوصي بغصب مال الصغير لا يلزمه شيء لا يقضى  
غصبه لما ان له ولاية الاجد فاذا هلك في يده يضمن للمدين  
بدينه ان كان قد حل وان كان لم يحل يكثر رهننا عند  
المدين ثم اذا الدين يأخذ دينه منه ويرجع **الوصي**  
على القتي بذلك كما ذكرنا هذه الجملة في رهن المداية وذكر  
في رهن فتاوى القاضي الامام فخر الدين رجل رهن جارية فارتدت  
ميتا للمدين لا يسقط شيء من دينه لان لبن الالة في غيرهم  
وذكر في باب رهن الوصي والولد **وهذا** اذا كان  
على الميت دين وله وصي فرهن الوصي بعض تركته الميت عند  
غيره من غرمائه لم يجز لان في الرهن ابقاء من وجه والوصي لا يملك  
بسبيل من ابقاء حق بعض الغرماء دون البعض **قال** واذا ارهن  
الوصي بدين الميت على رجل جاز لانه من باب الاستيفاء والوصي  
بسبيل من ذلك وذلك انما التجزئ ليتم باذن الوصي فرهن الوصي  
**قال** واذا كانت الورثة كبارا لم يلزم الوصي ان يرهن من متاعهم  
شيئا وهذا على وجه اما ان كانت الورثة كلهم صغارا لم يلزمهم

كبارا او بعضهم صغارا وبعضهم كبارا والكبار غنيا وحضرة الرهن  
بدين على الميت او بدين استدان عليهم او بدين استدان على التركة  
في شراء طعام الرقيق وكسوتهم وما يجري مجراه اما اذا كانت  
الورثة صغارا جاز في الاحوال كلها العموم ولا يثبت عليهم  
وان كانوا كبارا ان كانوا حضرة لا يجوز في الاحوال كلها لفقد  
الولاية اصلا وان كانوا غنيا ان كان بدين على الميت جاز ولم يثبت  
لانه هل يملك ان يرهن بدين عليهم **والصحيح** انه لا يملك  
لانه تصرف على الغائب ولا ولاية له على الغائب وان كانوا صغارا  
وكبارا ان كان الكبار حضرة ملك بدين على الميت عند ابي حنيفة  
لان المذهب عنده متى يثبت في بعض التركة يثبت في كلها  
وعندها لا يصح لانه لا ولاية له على الكبار ومتى لم يصح  
في حق الصغير لمكان الشيوع ولو كان الكبار غنيا جاز  
في حق الكل لان له ولاية على الكبار في مثل هذا الموضع  
وان كان بدين استدان عليهم او على الصغير لم يصح في  
حق الكل بالاجماع سواء كان الكبار حضرة او غنيا لانه  
لا ولاية له في حق الكبار في مثل هذا الموضع لان استدانهم  
عليهم باطله فكان الرهن في حقهم باطلا ومتى بطل في حق  
الكبار يبطل في حق الصغير لمكان الشيوع وكذلك بدين  
استدانهم على الصغير ولا يستتبع الولاية في حق الصغير  
الولاية في حق الكبار **ولو** كان الرهن بدين استدانهم في  
نفقة الرقيق والجواب فيه كالجواب فيما اذا كان الرهن  
بدين على الميت سواء لان هذه استدانهم وقعت للميت  
يعني لما فيها من صيانة تركته **ولو** رهن الوارث الكبير  
شيئا من متاع البيت وعلى الميت دين ولا وارث له غير  
فان خاصم الغريم في ذلك ابطال الرهن وبيع له في دينه  
لان فيه تخصيص غريم نفسه بذلك وانه لا يملك تخصيص  
غريم الميت لتعلق حق الكل بذلك فلان لا يملك تخصيص



غرم نفسه كان أولى فان قضى الوارث دينه جاز الرهن وإذا لم  
دين رهن الوارث الكبير شيئاً من متاعه بالانفقة على نفسه  
او كان الوارث صغيراً ففصل ذلك الوصي جاز ولا يتكفل  
فلو ردت عليهم سلعة بالعيب كان الميت باعها فبالت  
في ايديهم وصار ثمنها ديناً في مال الميت وليس له مال  
غير ما رهن بالنفقة فالرهن جائز والمراهن ضامن لبقته  
وهذا على وجهين اما ان ظهر في التركة دين كان حقاً  
او حدث دين لم يكن حقيقة بناء على سبب وجد في مال الميت  
ان ظهر دين في التركة بان كان الميت باع عبداً من التركة  
وقبض ثمنه واكمله ثم استحق العبد بعد موته وبرجع الم  
المشترى ثمنه في التركة وقدره من الارث شيئاً من اعيان  
التركة بدين النفقة او نحو ذلك بطل الرهن لان عند  
الاستحقاق فبين ان ما اخذه الميت من ثمن اخذه بغير  
حق فبين ان الضمان واجب في التركة من وقت القبض  
السابق فبين ان الوارث رهن عينا من اعيان التركة وفيها  
دين الغرم آخر ولو حدث دين بناء على سبب بائنه  
الميت وهو مثله الرد بالعيب فانه لم يثبت ان الدين  
كان واجباً قبل الموت ولكن استحق المشتري الرجوع  
بالثمن عند الرد بالعيب في التركة غير ان اسدناه الى التيب  
السابق لا تقاض ملكه في البيع بطريق الفسخ لا حصل  
وفي الصورة لا تثبت ان الرهن باطل بصره عن الدين  
حقيقة لكن يجب نقضه لاسناد الدين الى سبب لتسابق  
وتام هذا ينظر في هذا الباب والخاص ان الوصي اذا  
رهن شيئاً من مال في نفقة اليتيم ثم استحق شيء كان  
باعه الميت ورجع المشتري في ميراث الميت بالثمن فالرهن  
لا يجوز لان هذا لم ينزل ديناً على الميت ولو ردة ما باعه الميت  
بعيب جاز رهنه . وفي قول بعض المشايخ الوصي اذا اسدنه

النفقة او الكسوة لاجل الصغير ورهن به شيئاً لليتيم جاز  
لان في الرهن قضاء الدين وهو يملك ذلك وفي مختلفات  
ابي الليث الوصي اذا رهن مال الصغير بدين اسدنه  
عليه لا يجوز ولو رهنه بدين اسدنه لنفسه يجوز وفي قول  
شيخ الاسلام برهان الدين سئل عن رهن عند غيره  
مصحفاً واجاز له ان يتعلم القرآن ويقرأ منه فذهب  
به الى المعلم ونفى عنه وضاع هل يضمن المصنف اجاب  
لا لانه ابدع المصنف وكان شيخ الاسلام علاء الدين  
عليه يضمن ولا يكون هذا ابداعاً للمصنف بل يكون بمنزلة  
ما اذا التفت صبي هو في عياله لان تركه هناك استعارة  
وتضيع بخلاف ما اذا اهلك في حالة الاستعمال وسئل شيخ  
الاسلام برهان الدين الوصي هل يملك بيع عقار الصغير  
بيعاً جائزاً ام لا اجاب يملك وكان شيخ الاسلام علاء  
الدين من ائمة سمرقند على انه لا يملك . وقد ذكرنا في مسائل  
البيع اذا كان العدل في باب الرهن عبداً محجوراً عليه فان  
وضعه في يدك بان مولاه جاز بيعه ايضاً ولا يلحقه الفسخ  
وكذلك المصنف الحر الذي يعقل فهو على هذا لو كان العدل  
صغيراً لا يعقل او كبيراً لا يعقل فجعل الرهن على يديه لم  
يجز ولم يكن رهنًا ولم يكن قبضه قبضاً فان كبر وعقل  
فباع الرهن جاز بيعه وتام هذا ينظر في باب الاول من رهن  
المبسط وخبر هذا يأتي في مسائل الوكالة في مسائل  
الصلح اذا كان للمصنف داراً او عبداً فادعى رجل فيه دعوى  
فصالحه ابو علي شيء من مال الصغير فصد على وجهين ان كان  
المدعي بينة على دعواه وكان ما اعطاه الاب من مال المصنف  
مثلاً حق المدعي او كثر منه قيمة مقدار ما يتعاقب الناس فيه جاز  
بمنزلة البيع ويجوز بيع الاب بمقدار قيمته او زيادة قليلة  
يتعاقب الناس فيها وكوصالح على مال نفسه في يفتح قليلاً



كان او كثيرا وانه لم يكن للمدعي بئنة لا يجوز ان يصالح الا ان  
يصالحه من مال نفسه ولو كان للمدعي دعوى على رجل فصال  
الاب على مال قليل فان لم يكن بئنة والاخر منكر للدين  
جاز صلحه وان كان الدين طاهرا بالبئنة او بالقرار فان  
صالحه على حياية بتغابن الناس فيها جاز بمنزلة البيع وان  
حظ مقدار ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز وان كان وجب  
بعاقة الاب جاز صلحه على نفسه ويضمن للدين مقدار  
الدين عند ابي ج وعنده ابي يوسف ولا يجوز والجبد  
والوصي في جميع ما ذكرناه كالأب ولو كانت الورثة صغارا  
وكبارا وكان دعواهم في دار فصالح الوصي بمقدار ما يتغابن  
الناس فيه جاز عند ابي حنيفة رجم في نصيب الصغار والكبار  
جميعا وعندهما لا يجوز في النصيب الكبار الا برضاهم وهو  
نظير الاختلاف في البيع ولو كانت الورثة كلهم كبارا  
لا يجوز صلح الوصي في شيء وان كانوا غنيا جاز صلح الوصي  
في العروض ولا يجوز في العقار ولا يجوز صلح غيره ولا في  
مثل وصق الام والافخ والعم على الصبي ولا عنه لانه لا يملك  
لهم بيعا ولا شراء الا ان يكون ذلك في غير العقار فيصح  
لان لهم ولاية في غير العقار بيعا وشراء وانما يكون لهم  
هذا العقود اذا لم يكن له واحدا ممن ذكرنا اما اذا كان فلا  
يجوز هذا العقد ايضا وقد قررناه في مسائل الفتنة  
ولو كانت الورثة كلهم صغارا فادعى رجل في دراهم دعوى  
فصالحه الوصي من اموالهم على شيء فان لم يكن للمدعي بئنة  
لا يجوز الصلح وان كان له بئنة جاز بمقدار ما يتغابن الناس  
فيه ولم يذكر في الكتاب ان البئنة قامت عند القاضي  
او عند الوصي فلم قامت عند القاضي فلا يشك ان الوصي  
ان يصالح من ذلك لانه ظهر حق المدعي في المدعي ولو عرق  
الاب او الوصي انه شهدوا بشهوده على ذلك لم يصالح فصالح

من غير ان يشهدوا عند القاضي هل يصح هذا الصلح اختلف مشايخنا  
في هذا فذكر عن شاذين حكيم ان كان يقول اذا ادعى رجل على  
مبني او على ميت دعوى وعرف الوصي ذلك باقرار الميت او بشهادته  
شهود شهدوا وعنده كان له ان يقضي الدين وذكر عن خلف  
ابن اتيوب انه قال يقول ان ثبت عندك بالقرار يقضي وان  
ثبت بالشهادة لا يقضي وروى عن عيسى بن ابيان ان لا يقضي  
في الجصين فكذلك هذه المسئلة وذكر في كتاب الاستحسان  
ما يؤيد قول خلف انه قال اذا اقر رجل عند رجل في قد اخذت  
من ابنك شيئا فلا يلزم ان ياخذ منه ذلك الشيء كما اذا عاين  
ولو شهد عنه الشهود ان هذا قد اخذ من ابنك لا يجوز الا  
ان ياخذ منه ما لم يقضي القاضي وكذلك لو عاين الوصي رجلا  
قتل مورثه هل له قتله وان شهد عنه شهود لا يحل له  
قتله ما لم يقضي القاضي به كذا هذا والاصح في مسئلة القتل  
ان الاب او الوصي لو عرف صدق الشهود وعدا لستم فيما  
قالوا وعرف انهم يشهدون ولو شهدوا وقبل القاضي شهادتهم  
يصالح صلحه بمنزلة الصلح بعد الشهادة ولو عرف انهم يسوؤا  
بعدول ولا يشهدون ولو شهدوا وبأتمل في شهادتهم لا يقع صلحه  
قال ولا يجوز صلح الام على الوصي وكذلك الاخ والعم ووصي  
الاخ والعم والام في العروض واليولن محتاجة الى الحفظ بخلاف  
العقار وانما يجوز صلح هؤلاء اذا لم يكن للميت اب او وصيه  
او جده ابوابيه او وصيه او وصي القاضي وقد مر والاهل  
ابو الاب محجوب بالاب مادام الاب حيا فاذا مات تحولت  
الولاية اليه هذه الحالة في صلح المبسوط وكتبتهما من شروع  
المترقة واذا كان في الورثة صغار وكبار فصالح الوصي الكبار  
والصغار من دعواهم على دراهم وقبضها الكبار والتفق على  
الصغار حقهم لم يجز ذلك على الصغار لانه ليس لهم ولاية  
القبض على الصغار وللصغار ان يرجعوا بحقهم على الوصي



ويرجع الوصي على الكبار لانهم قبضوا على وجه الاستيفاء كان  
مضمومًا عليه في باب صلح الولد والوصي مكسوط التبدل  
الامام ابي شجاع واذا صالح الاب والوصي وكذا بن علي ما  
آخر فهو بمنزلة الشراء ان كان بغيره او اقل ما يتعاقب الناس  
فيه ايضا ومهاباة الاب على الولد يصح وفي الباب الاقل  
من صلح الاصل رجل اشترى دارًا فأتخذها مسجدًا ثم  
ادعى رجل فيها دعوى فصالحها لذي بنى المسجد او رجل  
ممن اطهرهم المسجد فهو جائز وكذلك لو باع الدار او هبها  
من ابن له صغيرا وغيره او غيرها عن حالها صالح عنها مع ذلك  
جاء لان البايع او الوهاب يبقى شخصًا في الباب بعد البيع و  
الهيئة وينظر تمامه ثم وفي باب دعوى الصلح من قاضي شريك  
امرأة المتوفى اذا صالحت مع ابنها لميت احدهما صغير والآخر  
كبير عن الميراث وعن جميع الدعاوى والآخ البائع قبل نفسه  
بالاصالة وعن اخيه بالاذن الحكي وظهور ان المصالحة خبر في  
حق الصغير فح ذلك لا بد من بيان التركة لجواز ان في التركة  
تعد او يوتى فان كان فيها دين بصير مائة للدين وان كان تعد  
فلا بد من قبض بدل الصلح في المجلد في **مسألة الركالة**  
ذكر محمد في وكالة الاصل الاب اذا وكل وكيلًا ببيع  
الصبي ومات الاب بطلت الركالة وذكر في وكالة الجاهل  
الصغير رجل وكل عبداً مجبوراً عليه يعقل البيع والشراء ببيع  
عبد له فباع جاز وكانت العهدة على الامر وقال الشافعي  
لا يجوز بيع الصبي المجبور عليه وان كان عاقلاً ثم اذا صح عندنا  
يلزم العهدة على الموكل كما في المتقول والقاضي وامينه ثم  
الصبي وان بلغ لا يلزمه تلك العهدة والعبد اعترف بملك  
تلك العهدة لان المانع في حق الصبي حقه وحقه لا ينوب  
بالبلوغ وفي العبد حق المولى وقد ذال بالعتق وان كانا مائة  
لصاحب التجارة جاز تصرفهما والعهدة عليهما ويرجعان بذلك

على الموكل وهذا ذكر القاضي الامام فخر الدين في شرح الجامع  
الصغير وفي وكالة الهداية عن ابي يوسف ان المشتري اذا  
لم يعلم بحال البايع ثم علم انه صبي او عبد له خيار الفسخ  
لانه دخل في العقد على انه حقه يتعلق بالعقد فاذا  
ظهر خله فسخ فخر كما اذا عثر على غيب ووكالة الرقبة اذا  
وكل صبيًا ببيع عبده او وكله بان يشري له شيئاً فباع واشترى  
جاز اذا كان يعقل ذلك ولا عهدة على الصبي وانما  
العهدة على الامر وكذلك لو وكل صبيًا بالخضرة جاز بعد  
ان يكون الصبي بحيث يعقل ما يقول وما يقال وهذه المسئلة  
في الحاصل على وجهين اما ان يقول صبي او صبي غير فان وكل  
صبي جاز ولا يستأجر احدًا وان وكل صبي غير ان كان ما ذونا  
له في التجارة ولا يستأمر وليه وان كان مجبوراً عليه مستأمر  
وليته فان اذن وليه جاز له ان يوقل وهذا لان استقال  
صبي الغير بغير اذن الوصي لا يجوز وبأذنه يجوز وهذه  
المسئلة رواية ان الاب ان يصير ولده وقد اتفق عليه  
المشايع رحم وهل له ان يصير مال وله بعض المتأخرين  
قالوا له ذلك وعامتهم على انه ليس له ذلك ثم ان محمد بن  
بيع الصبي المجبور عليه وشراؤه لغير ولم يجوز بيعه وشراؤه  
لنفسه لان بيعه وشراؤه متردد بين التفع والضرب اما بيعه  
وشراؤه لغير على وجه لا يلزمه العهدة تقع محض لان فيه تفع  
عبارة والصبي من اهل التصرفات النافعة المحضه كقول  
الهيئة وغير ذلك وانما يلزم العهدة لان فيه ضرر للصغير  
هذا اذا كان الصبي مجبوراً عليه فان كان ما ذونا له في التجارة  
فان كان وكيلًا بالبيع ضمن حاله او مؤجل فباع جاز البيع  
ولزمته العهدة وان كان وكيلًا بالشراء اما اذا كان  
بشئ مؤجل لا يلزمه العهدة قياساً واستحساناً ويكون  
العهدة على الامر حتى ان البايع يطالب الامر بالثمن دون



المبتى لان ما يلزمه من المصحة في هذه الصورة ضمان كفاية  
لا ضمان ثمن لا يفيد الملك للضامن في المشتري انما هذا يلزم  
مالا في ذمته ويتوجب بذلك مثله على موقله وهذا  
معنى الكفاية والتحقق المأذون له يلزمه ضمان الثمن ولا  
يلزمه ضمان الكفاية وان وكله بالشراء بثمن حال فالتحقيق  
ان يلزمها المصحة وفي الاستحسان يلزمه لان ما تلزمه  
ضمان الثمن ما يفيد الملك في المشتري وهو ما يقتضي تما  
يلزمه من الضمان يملك المشتري من حيث الحكم والاعتبار  
فانه جسد بالثمن حتى يستوفي من المورل كما لو اشترى لنفسه  
ثم باع منه بخلاف ما اذا كان الثمن مرجلا لانه بايضم  
مؤمن لا يملك المشتري الا من حيث الحقيقة ولا من حيث  
الحقيقة ولا من حيث الحكم فانه لا يملك حبه بذلك فكان  
ضمان كفاية من حيث المعنى قال والجواب في العبد  
اذا وكل ببيع او شراء على التفصيل الذي ذكرنا في المبتى ان  
كان العبد محجورا عليه جاز بيعه وشراؤه ولا يلزمه المصحة  
وان كان مأذونا له وكان وكيله بالبيع يلزمه المصحة على  
كل حال وان كان وكيله بالشراء ان وكله بثمن موجد لا يلزمه  
المصحة قياسا واستحسانا وان وكله بثمن حال يلزمه المصحة  
المصحة استحسانا والجواب في المكاتب نظير الجواب في العبد  
المأذون له وفي المنتقى بشرع عن ابي يوسف في رجل امر عبد  
محجورا عليه ارضيا محجورا عليه ان يشري له متاعا فاشترى  
فان كان نقد الاموال الثمن جاز وان لم ينقد الثمن وكان غائبا  
او كان حاضرا وقال انا انقذا المال وقد رضيت بالشراء  
وانا امرته به فالبائع بالخيار ان شاء الزمه البيع واخذ  
بالمال وان شاء قال لا حاجة الى ان يضمن المال عليك اذا لم يكن  
على من اشترا شيئا واذا وكل بجنونا ان كان لا يقبل البيع  
والشراء لا يجوز وان كان يقبل البيع والشراء بان كان جنونا

في شئ

في شئ آخر صح التوكيل واذا باع جاز بيعه الا انه يلزمه المصحة  
واذا وكل صبيلا لا يقبل او وكل مجنونا لا يقبل البيع ثم افاد  
هل يصبر وكيلة من غير تجديد الوكالة لم يذكر محتمل المصحة  
المسئلة في كتاب الوكالة وذكر في كتاب الرهن اذا كان  
العدل صغيرا وكبير لا يقبل وسلطه على البيع ثم كبر عقل  
جاز قال الفقيه ابو جعفر ما ذكر في العدل يصبر رواية  
في التوكيل بالبيع المفرد انه يصبر وكيلة اذا افاد قال  
الفقيه هذا وقد روي انه لا يصبر وكيلة الا بتجديد  
الوكالة فعلى ما ذكر الفقيه هذا يكون مسئلة التوكيل  
بالبيع المفرد ومسئلة العدل على روايتين وذكر محمد  
الايمه الترخي ان ما ذكر في كتاب الرهن في مسئلة  
العدل قولهما اما على قول ابي حنيفة فانه لا يجوز بيعه  
فاذا افاد فعلى ما ذكر محمد الايمه الترخي مسئلة التوكيل  
بالبيع المفرد يكون على الخلاف ايضا هذه الجملة في المصحة  
الفصل الرابع من وكالة الزخيرة وفي وكالة شرح الطحا  
الوكيل بالبيع اذا باع من نفسه او من ابنه صغيرا وعبد له  
غير مدبوع وان امره الوكيل بالبيع من هو لا يد او اجاز له ما  
صنع لان في هذه الصورة يكون الواحد بائعا ومشتريا  
وقاضيا ومقتضيا ومسلما ومستلما وانه خلاف موضع  
الشرح وللمرء بان يبيع من ابويها ومن اولادها بالعين او من  
زوجته او من الزوج بان كان الوكيل امرأة او ممن لا يقبل  
شهادته له او اجاز له ما صنع فباع منهم جاز وفي وكالة  
الزخيرة الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا يقبل شهادته له  
ان كان باكثر من عقبة يجوز بالاجماع وان كان باقل من عقبة فيمن  
فاحسن لا يجوز بالاجماع وان كان بعين يسير لا يجوز بال  
اجماع وان كان بعين يسير لا يجوز عند ابي حنيفة وعمل  
يجوز وان كان بمثل القيمة فحق ابي حنيفة روايتان في رواية



الوكالة والبيع لا يجوز وفي رواية المضاربة يجوز وبيع المفاد  
وشراؤه ممن لا يقبل شهادته له بغير يسر لا يجوز عند  
ابي حنيفة وبيعه منه باكثر من القيمة وشراؤه منه باقل من القيمة  
يجوز بالاخلاف وبمثل القيمة يجوز عندها وكذلك عند  
ابي حنيفة باتفاق الروايات وتام هذا ينظر في كتاب الخيرة  
وفي وكالة فتاوى الديناري وكل هذا مجوز عليه لغير بيع  
شيء فباع وقبض الثمن وهو مجوز عليه يصح قبضه ولو هلك  
التمتع يده هلك من مال الامر وبرئ من كونه **ونكر بهما**  
**ايضا** • نارسيد بكى اذ كنت كفا لان كسرت وكيل كره است  
لتصرفي موين درست بانه **بجلاف** خير غول كه روتن بابك عدل  
بانه تاخر مايت شود **والمحصل** ان الوكالة ثبت باخبار رجل  
واحد حر كان او عبدا عدلا كان او فاسقا مبيها كان او بالغا  
وفي الغزل لا بد من العدد او العدالة وقد ذكرنا في الشفعة  
ولو اخبر هذا الواحد بالغرل على وجه الرسالة ينعزل سواء  
كان عدلا او فاسقا وفي اول وكالة الترجمة في شرط جوارها  
فاذا نقل رجلا غايبا واخبر رجلا بالوكالة فانه يصير وكيله  
سواء كان المخبر عدلا او فاسقا اخبر من تلقاء نفسه او على  
سبيل الرسالة صدقه الوكيل في ذلك او كذبه وفرق بين  
الخبر بالوكالة ومن الخبر بالغرل فشرط في الخبر بالغرل عددا  
المخبر او عدالة والفرق ان الخبر بالغرل فانه يوجب الامتناع  
عن التصرف فيكون شبه بالشهادة من هذا الوجه فيشترط  
فيه احد وصفي الشهادة وفي وكالة النوازل لو قال  
لاخر اشترى لي جارية صغيرة اطادها فاشترى جارية صغيرة  
لاوطاء مثلها فهو مخالف وفي وكالة المختصر ولو وكل اليه  
رجلا في امور فاجاز وصيه يجوز قال والوصي يملك  
ان يؤكل رجلا بكل ما يجوز له ان يعمل بنفسه في امور اليتيم  
فان بلغ اليتيم قبل ان يفعل الوكيل ذلك لم يكن له ان يفعل

ولو ما

ولو مات الصبي ينعزل الوكيل لانه وكله بالتصرف في ملك  
الصبي ولم يبق ملكا له **وكذا** الاب لو وكل بذلك ثم مات  
الصبي بطلت الوكالة وان كان الاب وارثه ولها ولاية  
على هذا المال وتطير اذا وكل بيع ملك نفسه ثم باعه او  
الموكل من ابن له الصغير بطلت الوكالة مع ان الولاية  
ثابتة ولو مات الاب ينعزل الوكيل ايضا والاشكال  
الموت الاب ينبغي ان ينعزل الوكيل لان الذي يقع له  
التصرف باق وهو الصغير كالوكيل يؤكل آخر باذن الموكل  
لا ينعزل بموت الوكيل الاول وكالفاضي ينصب وصيا  
ثم يموت القاضي لا ينعزل الوصي الا ان الجواب عنه ان  
الاب يتصرف بحقه ولابنه فيصرف وكيله كانه يقع له فيبطل  
بوفته وتصرف الوكيل الثاني يقع للموكل وتام هذا في  
في الاصل ولو وكل رجلا ببيع عبد ابنه الصغير ثم بلغ  
الصغير ينعزل الوكيل ولو اذن لعبد ابنه الصغير في  
التجارة فبلغ الابن لا يصير محجورا عليه لان مبيئ الاذن  
على العموم فيتناول الحالين ومبيئ الوكالة على الخصوص فافترقا  
رجل وكل عبد غيره لا يجبر العبد على العمل بغير اذن مولاه  
ولو فعل لغير اذن مولاه يجوز ولا يلزم منه العهدة  
**في بيان الكفالة** ذكر في كفاية شرح الطحاوي  
اذا كفل الصبي الذي لا يعبر عن نفسه لا يتوقف الكفاية  
على قبول وليه عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابو يوسف  
يتوقف على قبوله كالموكل الغائب ويأتي شرحه بعد  
هذا قال محمد في الاصل **ولا يجوز** كفاية الصبي سواء  
كان الصبي محجورا عليه او ما ذونا في التجارة وسواء اذن  
له لان اذن الاب للصبي في الكفاية باطل لانه اذن بما  
هو تبرع والتبرع غير داخل تحت ولاية الاب فلا يملك  
الاذن قال — ولو كان لرجل قبل رجل مال فادخل



المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقد ارفق ولم يتعلم كان  
ذلك باطلاً ولا تقف على اجازة الصغير اذا بلغ لانه لا يجبر  
حال وقوعها فان بلغ واقر بالكفالة قبل البلوغ فاقراء  
باطل لانه اقر بكفالة باطلة وان جدد الكفالة  
بعد البلوغ صححت الكفالة وهذا اذا كان الدين دين  
الصبي بان اشترى الاب او الوصي شيئاً للصغير بالنسيئة  
وامر الصغير حتى ضمن المال لصاحب الدين وضمن بنفس  
الاب والوصي فضمانه بالمال جائز وضمانه بنفس الاب  
والوصي باطل اما ضمانه بالمال فلا لانه التزم شيئاً كان  
عليه قبل الضمان فان قبل الضمان يرجع ذلك المال عليه  
فلم يكن هذا الضمان تبرعاً واما الضمان بنفس الاب  
والوصي فلا لانه التزم شيئاً كان لا يلزمه شيء ذلك قبل  
الضمان احضارها مجلس الحكم ولو كفل رجل الصبي ان كان  
الصبي تاجراً جازت الكفالة وان كان مجبوراً عليه ان كان  
وليه وقبل صححت الكفالة وان خاطب اجنبياً وقبل عنه  
توقف على اجازة وليه وان لم يخاطب وليه ولا اجنبياً  
واما خاطب الصبي فالمسئلة على الخلاف على قول ابي حنيفة  
لا يصح الكفالة وهو قول محمد وعلى قول ابو يوسف يصح  
لان مخاطبه الصبي وهو ليس من اهل الكفالة لا عبرة لها  
فخرجت هذه المخاطبة مكسبة والكفالة لا يتم بالكفيل  
وحده عندها خلافاً لابي يوسف قال ولو كفل رجل عن  
صبي بنفسه او بما عليه باذن وليه او بغيره اذن وليه صححت  
الكفالة سواء الظاهر للصبي مجبوراً عليه او كان ما ذواته في  
التجارة لانه كفل بحق مضمون على الاصل يجبر الاصل على ايمانه  
وهو مودع التسليم للكفيل من اهل التبرع اما كونه الكفيل  
من اهل التبرع وكونه الكفول به مودع التسليم للكفيل  
فظاهر واما الكفالة بحق مضمون على الاصل اتم اذا كان

الكفالة بنفسه فلا حضور الصبي مجلس الحكم اذا كان الصبي  
ما ذواته في التجارة مستحق عليه يستحب خصمه اذعي  
عليه الخصم ضمان فعل او ضمان قول وان كان الصبي مجبوراً  
عليه فحضر مجلس الحكم مستحق عليه للاشارة اذا اذعي  
خصمه عليه ضمان فعل لان الصبي لما اخذ بضممان الفعل  
يستحق حضوره للاشارة اليه ان كان لا يستحق حضوره  
للجواب ثم اذا صححت الكفالة واخذ الكفيل باحضار  
الصبي فاراد الكفيل ان يحضر الصبي فهذا على وجهين  
ان حصلت الكفالة باذن من يلي عليه يجبر الصبي على ان يحضر  
معه لان اذن من يلي على الصغير بالكفالة جائز لان الاذن  
بالكفالة عن صغير امر بقضاء الدين عن صغير فيملكه الامر  
بالكفالة عنه واذا صح الامر بالكفالة عن الصغير منها  
صار ذلك بمنزلة امر الصبي بعد البلوغ والبالغ اذا امر  
آخر بان يكفل بنفسه اذا الجواب الكفيل باحضاره كان  
له مطالبه المكفول به حتى يحضر وان كان باذن الصبي  
فان كان ما ذواته في التجارة يجبر معه واذا كفل عنه  
بمال يامر وادى كان له ان يرجع بذلك عليه لان امر  
الصبي المأذون له بالكفالة بنفسه وبما عليه معتبر شرعاً  
وان كان لا يجوز كفالة على الغير لان كفالة عن صغير من وجه  
ليس من اهل التبرع اما الاذن بالكفالة عنه وطلب التبرع  
عليه وهو من اهل التبرع عليه وان كان الصبي مجبوراً  
عليه لا يجب على ان يحضره الكفيل لان امره بالكفالة لم يصح  
وان كان الصبي غير تاجر فطلب ابو من رجل ان يضمنه  
فضمنه كان جائزاً واخذ به الكفيل وكذلك وصيه اخته  
ان كانه الاب ميتة وكذلك اذا لم يكن وصي ولا جده فان تعيب  
السلام واخذ الكفيل اب السلام وقال انت امرتني ان  
اضمنه فحفظني فانه الاب يرخذ بذلك حتى يحضر ابنه وليس



طريقة ان الاب امر بالكفالة عن الصغير فان جرد الامر بالكفالة  
عين الغير لا يثبت للماء مور حتى يطالبه الامر الا يبرأ  
قال لغير الكفل بنفسه فلان فكفل وغاب المطلوب  
فاد ان يطالب الامر بالكفالة باحضار المطلوب لم يكن له  
ذلك ولكنه طريقة ان الصبي في قبضه ويدك وتدينه ولهذا  
قالوا ان الصبي المأذون اذا اعطا كفيلاً ليقبضه ثم يغيب  
الصبي فان الاب يطالب احضاره وطريقه ان الصبي في  
يدك وتدينه قال رجل دفع الى صبي محجور عليه عشرة دراهم  
وقال له اتقها على نفسك فجاء انسان وصحن للدفع  
فقبضت هذه العشرة لا يجوز ما ليس بضمون على الاصل وبمثل  
لوضمن قبل الدفع بان يقال ادفع الى فلان الصغير عشرة  
دراهم على اني ضامن لك بهذه العشرة يجوز وطريق الجواب  
ان الضمان يصير تقضيا العشرة من الدفع وامر له بالدفع الى  
الصبي فينوب قبض الصبي عن قبضه وكذا الصبي المحجور  
عليه اذا باع شيئا فجاء انسان وكفل بالذئب المشتري  
ان قبض بعد ما قبض الصبي الثمن لا يجوز وان كان قبل  
ذلك جاز وفي المتن عبد محجور عليه اشترى متاعا  
وضمن رجل للبايع الثمن عليه لا يلزم الكفيل ولو مضى  
المتاع بعينه كان ضامنا هذه الجملة في كفالة الرجعية  
في الفصل الثالث منها وذكر في باب اذن الصبي  
والمعتوه من ما ذون الاصل اذا باع الصبي وهو يعقل  
البيع والشراء عبدا من رجل وسلم العبد وقبض الثمن  
ثم ان رجلا ضمن للمشتري بالذئب في العبد فاستحق  
العبد من يد المشتري فان كان الصبي مأذونا له يرجع  
المشتري بالثمن ان شاء على الصبي وان شاء على الكفيل  
فان اخذ الكفيل يرجع على الصبي ان كفل باذنه وان كان  
الصبي محجورا عليه فضمان الكفيل باطل ولا يكره للمشتري

على الصبي فضمان الكفيل باطل ولا يكره للمشتري على الصبي  
سبيل ولا على الكفيل وان كان الثمن قائما اخذه المشتري  
وان استهلك الصبي لا يجب عليه الضمان عند ابي حنيفة  
ومحمد ايضا على ما عرف في الوديعة هذا اذا ضمن بعد  
الشراء فان ضمن في اصل الشراء بان قال المشتري اشترى  
هذا العبد منه بالف على ان يضمن انت هذا الثمن  
او ضمن بعد الشراء قبل بان قال المشتري ادفع الثمن  
الى الصبي على اني ضامن لك ثم استحق المبيع رجع المشتري  
على الكفيل سواء كان الصبي مأذونا له او محجورا عليه وتعلم  
هذا ينظر في هذا الباب وذكر في هذا الباب ايضا  
على سبيل الاستشهاد وقال اقرض هذا الصبي مائة  
درهم على اني ضامن لك فاقضه بكثرته ان يرجع على الكفيل  
وذكر في حجر المحيط هشام قال سالت محمدا بن  
قال لغير بيع من هذا المحجور عليه متاعا وانا ضامن لثمنه  
فباعه متاعا قال في محمدا ما حال المتاع قلت قبضه  
واستملكه قال لا يضمن الصبي لانه ضمن الثمن ولا ثمن عليه  
لان البيع فاسد ولو قال ما باعته من درهم الى مائة فانا  
ضامن له فباعه ثوبا يساوي خمسين فقبضه واستملكه  
يضمن قيمة الثوب وقوله انا ضامن له يخالف بقوله انا ضامن  
الثمن الا يرى ان رجلا لرقا لا حرا باع فلانا يعني  
محجورا عليه فابايعته فانا ضامن فباعه بيضا فاسدا فقبضه  
واستملكه كان الكفيل ضامنا الذي لزم المشتري بفناء  
البيع ولو قال انا ضامن الثمن لم يلزم الكفيل وذكر في  
آخر الفصل العاشر من كفالة الرجعية اذا ضمن الاب  
المهر عن ابنة الصغير لا يرجع على الابن ولو شرط وقت  
الضمان انه انا يضمن يرجع على الابن له ان يرجع وقد ذكرنا  
مسائل ضمان المهر والثمن عن الصبي في النكاح والبيع من هذا



المجوع وذكر في آخر هذا الفصل ايضا الكفالة والضمان  
بامر الكفول عنه وبامر المضمون عنه انما يجب الرجوع الى الآ  
عند الاداء اذا كان الامر من يجوز اقراره على نفسه حتى لو  
كان المكفول عنه مبيعا محجورا عليه لا يرجع عليه وان كان بامر  
ولو كان عبدا محجورا عليه لا يراخذه المحال وانما يراخذه  
به بعد العتاق وذكر في باب الذموى على الكفيل والمجمل  
من فتاوى رشيد الدين اذا قبض الاب مال ابنه الصغير  
وكفل انسان بذلك المال لا يصح لان المال امانة في يده  
والكفالة بالامانة لا يصح ولو قال ذلك الرجل استلكت  
الاب مال الصبي فانا كفيل بذلك يقع لانه اعتاق الكفالة  
الحسب الضمان وذكر في فرائده ابي حفص الكبير الكفالة  
للصبي المحجور لا يجوز قبل له الصبي محجور عليه ونكناخ بدليل  
لهبة والصدقة وفي هذا منفعته فيجوز قال لان الهبة  
والصدقة يصح بالفعل وفعله موثر فاما هنا فلا بد  
من قبول وهو قوله غير معتبر قبل هذا يشك بالواجب انفس  
يجب الاجر وذلك قول قال في الاجارة قد يجب الاجر  
من غير قول فان رجلا لو استعمل انسانا من غير عقد  
وتعرف القاضى ان يجب الاجر عليه يجب ولا غيره للقول في  
وجوب الاجر في **سائل الموالاة** ذكر محمد في الاصل  
الصبي التاجر في الموالاة مثل البالغ وفي فرائد مشيخ الاسلام  
برهان الدين صبي محجور عليه اقرب بال واحال به على آخر  
وقبل الاخر الموالاة فالمقر له تمكن من كطالبة من المحال عليه  
ام لا اجاب نعم كما في الكفالة وفي ضايا الفتاوى الصغرى ان  
اذا احتال بال لليتيم لكن شرط ان يكون الثاني املا من الاول  
وان كان مثله لا يجزى وذكر القاضى الامام فخر الدين رحمه  
في الفصل الاول من بيع فتاواه الاب والوصى اذا قبل الموالاة  
على شخص دون المجمل في الملالاة ان يجب بعقدها لا يقع في قولهم

وقد

وقد مر في مسائل البيوع وذكر صدر الاسلام ابو النضر  
في باب الخلع منسوبة في حيلة هبة صدق الصغير الاب  
يجوز على نفسه شيئا فيبذل ذمة الزوج عن ذلك المقدر  
ولو كان الاب مثل الزوج في الملالاة ينبغي ان يصح ايضا  
وقد ذكرناه في مسائل النكاح من هذا الكتاب  
**في مسائل المأذون** قال محمد في الاصل اذا اذن  
الرجل لابنه في التجارة وهو يعقل البيع والشراء جاز ويصير  
الصبي مأذونا له في التجارة وكذا الوصى اذا اذن للصغير  
في التجارة وهو يعقل البيع والشراء ومعنى قول محمد في  
الكتاب اذا كان يعقل معنى البيع والشراء بان كان يعرف  
ان البيع مالب للملك والشراء جالب له ويعف الغبن اليسير  
من الغبن الفاحش لا نفس العبارة فان وكل صبي لغبن  
البيع والشراء يتلفها قال واذا باع الصبي شيئا من قال  
نفسه او اشترى لنفسه شيئا قبل الاذن وهو يعقل  
البيع والشراء ينعقد تصرفه عندنا وينفذ باجازه المولى وكذا  
الصبي الذي يعقل البيع والشراء اذا وكل عن غيره بالبيع  
والشراء فباع واشترى جاز عندنا والمذهب عندنا ان الصبي  
العاقل يصح العبارة فيما ينفعه من تصرفات سواء كان موليا  
عليه او لم يكن كقبول الهبة والاسلام وفيما يتردد بين  
الضرر والمنع كالتجارة فهو صحيح العبارة انقضاء الانقضاء  
وفيما يضر من كل وجه كالطلاق والعتاق فهو فاسد العبا  
نقذا واعلم بان كل من له ولاية التصرف والتجارة في المال  
الصغير فلا ولاية اذنه في التجارة وكذلك له ولاية اذن  
العبد الصغير فالاب اذا اذن للصغير ولعبد ابنه الصغير ان  
يجوز وكذا وصى الاب بعد موت الاب وكذا اذن الحداد اب  
اذا لم يكن له وصى من جهة الاب يصح وان كان الاب حيا فانه لا  
اذن له وكذا اذن القاضى لعبد اليتيم في التجارة وليس لليتيم



وصى الاب جازا ذن القاضى واذا كان للصغير والمعتق او وصى او جدد اب الاب فراقى لقاضى اذ ياذن للصبي او المعتق في التجارة فاذا ذن له صحى اذنه وان ابى الاب ذلك لان الاذن في التجارة حق الصبي قبل العلق فاذا اطلب من الاب وابى طار الاب عاملاً فانقلب الولاية الى القاضى كالموتى في باب التكاثر وقد ذكرنا المسئلة في مسائل التكاثر ولا يجوز اذن الام وعنده وخاله واخته لانه ليس لهم ولاية التجارة فلا يكون لهم ولاية الاذن ولان امرأة ماتت ولو مت الى رجل وترك ابنا صغيرا ليس له اب ولا جد ولا وصى الاب وترك امه الا بغير هذا الصغير فاذا ذن الوصى عبداً من عبيد الذين ورثهم من الام لا يصح الاذن للصبي في التجارة بصير هو بمنزلة المالك فيما يدخل تحت الاذن فيجوز له ان يوجره وان يستأجر لنفسه اجراً ويباع مما ورث عقاراً كان او منقولاً كما يجوز له ذلك من المثل البالغ واذا اقر بدين التجارة صحى اقراره وليس له ان يكتب مملوكاً له ولا ان يعتقه على حال. وكذلك ليس له ان يرقب امته عند ابى حنيفة ومحمد وعند ابو يوسف له ذلك وصحى اذن الاب او الوصى او القاضى لعبد اليتيم ويجوز للعبد دين يتابع رقبته في دين التجارة عندنا ولو قال لعبد اليتيم اتجدر في الطعام خاصته او اتجدر في الترخاصة فانه يصير العبد المأذون له في التجارة كلها ولا يكون هذا من كفاضى قضاء في خصص مختلف فيه وان كانت هذه المسئلة مختلفاً فيها ولان العبد تصرف فلحقه بذلك ويوزن من التجارة التي اذن له القاضى في ذلك ومن التجارة لم يذن له القاضى فيها وخاتم ارباب الدينون الى القاضى فابطل ويوزن الغرماء الذين لحقته من تجارة من لم ياذن له القاضى فيها فانه لا ينفذ تصرفه هذا في التجارة التي لم ياذن له القاضى ولو رفع قضاؤه الى قاضى آخر لا يكون لذلك القاضى ان يبطل

قضاؤه كما في سائر المحتندات وكذلك لو قضى القاضى لجواز تصرفه في الانواع كلها وابنته ويوزن الغرماء ينفذ قضاؤه ولا يكون لقاضى حري بعد ذلك ان يبطله واذا اذن الرجل لابنه في التجارة وهو صغير ومعتق الا انه يعقل البيع والشراء واذا ذن له ثم ان الاب او الوصى واقرأ أحدهما عليه دين او شرآه او جارة او دية في يده او مضاربة في يده او رهن او غيره ذلك في يده او صيانته فان الاب والوصى لا يصدقان على شئ من ذلك اذا كذبهما والصبي او المعتق وكذلك لو اقر الاب او الوصى على عبد مأذون له لهذا الصغير في التجارة اما بالدين او الحيانة كما اذا اقره باطلة هذه المسئلة في ما ذن الزحيرة والمخبط وفي ما ذن شيخ الاسلام القاضى اذا رأى الصغير والمعتق او العبد الصغير سعى وشراء وسكت لا يكون اذنا له في التجارة وهذا ذكر المسئلة في الفتاوى الصغرى وفي ما ذن الهداية الصبي يصير ما ذناله بسكت الولى اذا رآه يبيع ويشترى كما في العبد بل اولى لانه لا يجعل التكون في الصبي ويجعل في العبد وفي ما ذن شرح الطحاوى اذا اذن لعبد في التجارة وهو لا يعلم لا يصير ما ذناله كما لو كبل ولو قال لاهل السوق بايعوا عبدى ثم قال اذنت له في التجارة فبايعوا وهو لا يعلم باذن المولى فانه يصير ما ذناله قال وذكر في الزبادات اذا قال الاب لاهل السوق بايعوا ابني فلاناً فاذنت له في فبايعوا والصبي لا يعلم فانه لا يصير ما ذناله من اصحابنا من قال في المسئلة روايتان ومنهم من فرق بين الصبي والعبد فقال في العبد يصير ما ذناله وان لم يعلم والصبي لا يصير ما ذناله ما لم يعلم وكذا في الصبي المأذون له لا يبيع سواء اذن له ابو له في الكفالة او لم ياذن لانها تبرع محض



وقد ذكرناه في مسائل الكفالة والصبي المأذون له لأبلك  
 تزويج ماله لانه ليس بالتجارة كذا ذكر في الهداية و  
 الصبي المأذون له هل يتمكن من ان يتزوج امرأة هذا  
 التعليق يشير الى انه لا يملك وذكر في المختصر القدر  
 العبد المأذون له لا يتزوج ولا يتزوج مما يملك ولا يكتب  
 ولا يعتق على مال ولا يهب بعوض ولا بغير عوض وذكر فيه  
 ايضا اذا اذن ولي الصبي للصبي في التجارة فهو في البيع و  
 الشراء كالعبد المأذون له اذا كان يعقل البيع والشراء  
 وفي مأذون الجامع في الفتوى الاب اذا جاء بعبد الى السوق  
 وقال هذا عبد ابني الصغير وذاذنت له في التجارة  
 فبايعه ثم استخفه مستحق بعد ما لحقه الذين صار الاب  
 غائرا او يغرم الاقل من قيمته ومن الذين وقامه ينظر في  
 مأذون شرح الطحاوي القاضى اذا اذن لعبد الصبي  
 في التجارة والاب كان جاز ولا يصير محجورا عليه بوث  
 القاضى ولو كان الاذن مكررا ومات محجورا عليه وفيه  
 ايضا الاب اذا اذن لابنه في التجارة فاستترى احدها  
 من صاحبه جاز وفي الوقى لا يجوز ولو اذن لابنيه واما  
 صغيران امر جلا بان يشرى من احدهما الا فرشتيا  
 لا يقع اذا كان العبد هتما واذ اعتبر احدهما والآخر  
 عقد بنفسه جاز وفي مأذون الفتاوى الصغرى المولى والى  
 اذا قال اذنت لك في التجارة فلا يبيع بغير فاحش فباح  
 ببيع لان الاذن لا يقبل التحصيل والعبد المأذون له  
 او الصبي المأذون له يملك البيع والشراء بغير فاحش  
 عند ابي حنيفة وفي شرح الشيخ الاسلام خواهر زاده  
 وحط المأذون له بغير هيب في المبيع لا يجوز وبعب يجوز  
 ويجوز تأجيل المأذون له دينه عن غريمه وذكر في الزخيرة  
 الصبي المأذون اذا باع من ابيه فهو على بيعه امان باع بغير

قيمه او باكثر من قيمته بمقدار لا يتغابن الناس في مثله ولا  
 يتغابن الناس فيه او باقل قيمته بحيث يتغابن الناس  
 وفي هذه المسئلة جاز بيعه عندهم جميعا واما ان باع  
 باقل من قيمته بحيث لا يتغابن الناس في مثله ففي هذا  
 الوجه اختلاف الروايات عند ابي حنيفة ذكر في بعض  
 النسخ انه لا يجوز وذكر في بعضها انه يجوز نصار عن  
 ابي حنيفة في المسئلة روايتان واذا باع مكره جنبتى باقل  
 من قيمته مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز عند ابي حنيفة  
 باتفاق الروايات وعندها لا يجوز هذا اذا من الاب فان  
 باع من وصيته ذكر انه لو باع بمثل القيمة او باكثر او باقل  
 مقدار ما يتغابن الناس فيه جاز قالوا ويجب ان يكون الجواب  
 على التقصيل ان الصغير فيه منفعة ظاهرة بان باع منه  
 باكثر من قيمته مقدار ما لا يتغابن الناس فيه يجوز عند  
 ابي حنيفة واذا يوسف ولا يجوز عند محمد بن نفع على الخلاف  
 في هذه الصورة في الجامع الكبير ولو باع بمثل القيمة ان  
 باقل من قيمته بحيث يتغابن الناس فيه فعلى قول ابي  
 يوسف ومحمد لا يجوز وعلى قول ابي حنيفة يجب ان يكون  
 المسئلة على روايتين واذا اقر الصبي بقبض كذا الذي  
 وجب على ابيه او وصيته اختلفت الروايات في هذا الفصل  
 وذكر في بعضها انه لا يجوز وقال الشيخ الاسلام  
 خواهر زاده في شرحه ويجب ان يكون اختلاف الروايات في  
 الاقرار على قول ابي حنيفة اتما قولهما فالأقرار للاب والوصى  
 لا يجوز رواية واحدة هذه الحلة في الزخيرة واذا اذن  
 من قبل لابنه في التجارة ثم حجر عليه صح حجره اذا كان المحرر  
 الاذن على ما عرفت في كتاب المأذون وكذلك الوصى  
 اذا اذن للصغير والمعتق والعبد هما في التجارة ثم حجر  
 صح حجره اذا كان المحرر مثل الاذن والاب اذا اذن للصغير



فباع الصغير واشترى ولحقه ديون ثم جاء رجل واستحق الصغير  
 فمرماه الصغير رجوعاً على الاب بدينهم ولا يبطل الاذن بلوت  
 القاضي وعزله ويجعل حجر القاضي واذا اذن الرجل لابنه  
 الصغير في التجارة او لعبد ابنه الصغير ثم مات والابن  
 صغير كان موته حجر عليه ولو كان الاذن مطلقاً لم يكن موته  
 القاضي حجر عليه وكذلك الامام الا كراذامات لا يبطل  
 الاذن ايضاً واذا اذن الرجل لعبد ابنه الصغير في التجارة  
 ثم ادرك الصبي فالعبد يبقى ما دون ذلك على حاله فرق بين هذا  
 وبين ما اذا مات الاب او جئ او الصبي صغيراً لمال فان عبده  
 ينجو وفرق ايضاً بين الوكالة وبين الاذن فان الاب اذا وكل  
 ببيع مال ابنه الصغير واشترى لابنه الصغير ثم مات الاب  
 وادرك الصبي فان الرجل ينزل وفي الاذن قالوا اذا ادرك  
 الصبي لا ينجي عبده والذي ذكرنا من الجواب في الاذن فكذا  
 الجواب في الرضى حتى ان الوصي اذا اذن للصبي او المستوفى في  
 التجارة ثم مات الابن ورثه الاب فقد انجى العبد وكذا  
 اذا اشتراه فكيف كان هذا حجر على العبد هذه الجملة في  
 ما دون الزحيرة الصبي المأذون له اذا ادعى عليه رجل دفع  
 تحلف ويقضى عليه بالنكول وهو المختار وحكي عن نجم الدين  
 النسي رحمة الله عليه انه كان يقول كان الفقهاء ينفرد  
 بفتوى ان الصبي المأذون له لا يحلف من غير رواية في البوط  
 انه يحلف في ما دون كتاب الاحكام وفي دعوى الفتاوى  
 الصغرى وذكر في الباب السادس والسبعين من ادب  
 القاضي لو ان رجلاً له ابن لم يدرك اذن له في التجارة  
 فاستدان ديناً ومات الابن وترك مناعاً وعقاراً والدين  
 يحيط بما ترك لم يكن لابي ان يبيع شيئاً ما ترك لا ينفذ  
 بحق الغرماء فلا يملك البيع الا برضاء الغرماء وكذلك  
 العبد المأذون له المدون في **مسألة الجبر**

ذكر في مختصر القدر في الاسباب الموجهة للحج الصغير والرق  
 والمجنون فلا يجوز تصرف الصبي الا باذن وليه ولا تصرف  
 العبد الا باذن سيده ولا يجوز تصرف المجنون المفلول  
 بحال ومن باع من ههنا شيئاً واشترى وهو يعقل  
 البيع ويقصد فالمرء بالخيار ان شاء احازه ان كان فيه  
 مصلحة وان شاء فسحق وهذه المعاذ الثلاثة يجب  
 الحج في الاقرار دون الافعال فالصبي والمجنون لا يقع  
 عقد دهما ولا اقرارهما ولا طلاقهما ولا عتاقهما وان  
 تلف شيئاً لزمهما ضمانه واما العبد فافعاله نافذة في  
 حق نفسه غير نافذة في حق مولاه فان اقر بالزينة بعد الحرية  
 ولم يلزمه في الحال ولو اقر بحد والقصاص ولم ينفذ  
 طلاقه لقوله عليه السلام لا يملك العبد والمكاتب  
 شيئاً الا الطلاق وفي شهادات المنتقى التفهيم المجوز  
 اذا رقيج ابنه او اخته الصغير لا يجوز كذا عن محمد  
 وذكر في دعوى المنتقى اذا رفع الرضى الى الوارث حين  
 ادرك المال وهو ممن يحج عليه لفساده كان دفعه  
 جائزاً وهو برئ من ضمانه التفهيم المجوز عليه اذا استقرض  
 مالا ليعطى صداق امرأته صح استقرضه فان لم يعط المرأة  
 وصرف في حوائجها لا يواخذ به لا قبل البلوغ ولا بعد  
 والمجور عليه لو استقرض مالا واستهلكه لا يواخذ به  
 في الحال ويواخذ به بعد العتق لان الصبي المجور عليه  
 ليس من اهل الالتزام الا انه لا يقع التزامه في حق  
 المولى ويصح في حق نفسه والمجور البالغ بمنزلة الصبي  
 والمجنون في حج فتاوى القاضي الامام محمد بن ابي  
 وسيلة استقرض الصبي المجور عليه حرق في الوديعة  
**في مسائل الشهادات** ذكر في شهادات الزخيرة شهادة  
 الصبي لابن الميت بدين على الميت هل يقبل ان كان الا



كبيراً حال ما قبل الرضى الرضاية وإن كان صغيراً وشهد له  
 بالدين بعد ما كبر لا يقبل كشهادة بالاجماع. وإذا  
 شهد مراناً مسلماً بالغان في حق من حقوق وكانا  
 يوم الشهادتين صغيرين أو كافرين أو عبيدين قبلت شهادتهما  
 والعبد والعتق والعبد والكافر إذا شهدوا في القاضى  
 شهاده وتم تم اعتق العبد وبلغ العتق واسلم الكافر  
 ثم أعاد وأتلك الشهادة فانه يقبل الشهادتين  
 بخلاف الفاسق إذا ورعت شهادته ثم أعاد تلك  
 الشهادة بعد التوبة لا يقبل وكذا الزوج إذا شهد  
 لنزجه وهو حر والزوجة لنزجها وهي حرة فرد القاضى  
 شهادتهما ثم ارتفعت الزوجية فادعاه تلك الشهادة  
 لا يقبل هذه الحالة في كفضيل الثاني من شهادات  
 الزخيرة وفي الزخيرة ايضا شهادة فيما يحدث في الملا  
 لا يقبل وفي شهادات الفتاوى الصغرى شهادة  
 الصبيان فيما لا يحضر الا الصبيان يقبل عند مالك  
 وذكر في آخرباب كتاب القاضى في فتاوى رشيد الدين  
 وفي الشهادة بالسامع اذا سمع من صبيان لا يجوز  
 ان يشهد لانه لا يعقد على قول الصبيان. وهذا في حق  
 صبي لا يكون كلامه معتبراً أما اذا كان الصبي محبباً  
 فانه يجوز له ان يشهد اذا اخبر مثل هذا الصبي ولا  
 يشترط لفظه كشهادة بل حجة الخبر يكفي ولو سمع من الجرد  
 في القذف والتولن والعبد يجوز له ان يشهد اذا كانا  
 صدقة ولا حاجة لجواز اداء الشهادة عند السامع اذ يسمع  
 ممن هذا هل للشهادة وفي شهادة المحيط شهادة التنا  
 بافترادهن على استيلاء الصبي وهو مباح الولد بعد  
 الانفصال مطلقاً او على تحريك عضو من أعضائه يقبل  
 في حق الصلوة بالاجماع وفي حق الميراث قال ابى حنيفة

لا يقبل الا شهادة الرجلين او رجل وامرأتين وقال  
 ابى يوسف ومحمد رحمهما الله يقبل شهادة امرأة واحدة  
 اذا كانت عدلة وفي شهادات الفتاوى الصغرى  
 شهادة الرضى للتييم لا يقبل بعد العزل وأن لم يخام  
 بخلافه فالوكيل اذا كان بموكله قبل الخصومة يقبل وفي  
 المتفرقات شهادات المحيط الا خولنا اذا تزوجا اختهما  
 وهي صغيرة ثم ادركت فشهادتهما اختارت نفسها  
 لا يقبل شهادتهما وفي آخرباب ثبوت النكاح من هذا  
 شهادة القابلة على تعيين الولد بالاجماع حتى لو قال  
 لامه ان في بطنك ولد فهو متى فشملت على الولادة امرأة  
 في ام ولد لان الحاجة الى تعيين الولد وبثت ذلك  
 بشهادة القابلة بالاجماع وفي فتاوى رشيد الدين  
 شهادة القابلة على تعيين الولد يقبل بالاجماع بان  
 يقرأ الزوج بولادة الولد للذي ينكر ان الولد هذا امنا  
 اذا كان ينكر الولادة أصلاً فلا يقبل شهادة القابلة عند  
 ابى حنيفة رحمه وذكر في شهادات المفتي نصراني اسلم شهاده  
 شهادة قال اذا كان عدلاً في نصرانية قبلت شهادته  
 وان لم يكن عدلاً حتى اسلم سالت هل كان عدلاً في نصرانية  
 وان عدل في النصرانية قبلت شهادته ولان صبي ابن  
 خمس عشرة سنة احتم ثم شهد بشهادة قال قبل شهادته  
 ينظر في هذا الجواب فان كان كلامه هتام بعد في العرف  
 بينه وبين النصراني على ان شهادة الصبي حين احتم لا يقبل  
 حتى يقع في قلب اهل محلته انه لا بأس به في حال بلوغه بخلاف  
 في القرب اذا انزل بين قوم لانه لم يكن له قبل البلوغ  
 شهادة وذكر في الفتاوى الصغرى صبي احتم ثم شهد  
 قال محمد لا يقبل شهادته ما لم يبلغه وهذا  
 على قولهما لانها لا يكتفيان بظاهر العدالة وذكر محمد



في الجامع الصغير رجل في يده شيء سوى العبد والامة وسلكه ابيه  
 انه له جعل اليد على رواية الجامع الصغير فيما سوى العبد والامة دليل  
 الملك ولم يفصل بين الصغير والكبير وروى ابن سماعة انه  
 فرق بين الصغير والكبير فجعل اليد على الصغير الذي لا يعبر  
 عن نفسه دليل على الكبير والصغير الذي يعبر عن نفسه دليل  
 الملك وعن ابي يوسف انه سوى العبد والاية وسائر الاشياء  
 وجعل اليد في الكل دليل الملك وهذا روى عنه محمد وعله  
 روى ابي يوسف في الامال عن ابي حنيفة ونظر تمام هذا في  
 شهادات المحيط والزخيرة اهل المحلة اذا شهدوا على وقف  
 المكتب او لم يكن لا يقبل وقال بعضهم يقبل لان كونه القتي  
 في المكتب ليس بام لازم في شهادات المحيط **في مسائل**  
**الدعوى** ذكر في دعوى الزخيرة لواءه رجل على صغير شيئا  
 وله الرضى حاضر بدينه القتي المحرم عليه لا يشترط حضرة  
 الصغير هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب القصة  
 ولم يفصل بينهما اذا كان المذمى دينيا او عينا وجبا للدين  
 مباشرة هذا القتي او وجب لا مباشرة القتي وذكر لنا  
 طفي في اجناسه اذا كان الدين واجبا مباشرة هذا القتي  
 لا يشترط احضار هذا القتي وفي ادب القاضي للحضاف  
 اذا وقع الدعوى على القتي المحرم عليه ان لم يكن المذمى بدينه  
 فليس له حق احضاره وان كان المذمى بدينه والمذمى يدعي  
 الاستمالة فله حق احضاره وللمدعى يحضر معه ابوه حتى  
 اذا لزم القتي شيء يؤدى عنه ابوه من ماله وفي كتاب  
 الاقضية ان احضار القتي في الدعوى شرط وبعض المناظرين  
 من مشايخ زماننا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعى  
 ومنهم من ابي ذلك وان لم يكن للقتي رضى وطلب المذمى  
 من القاضي ان ينصب عنه وصيا اجابه القاضي الى ذلك  
 ويشترط حضرة القتي عند نصب الرضى للاشارة اليه وكذا

ذكر في الفتوى وفي كتاب الاقضية ومن مشايخ زماننا من  
 ابي ذلك وقال لو كان القتي في المهد بشرط احضار  
 المهد مجلس الحكم لا شك ان اشترطه بعبد والا قد اقر  
 واشبه بالفقه وفي فتاوى القاضي الامام طهري الذين  
 والقيع انه لا يشترط حضرة الاطفال الرضيع عند الدعوى  
 وفي العبد المأذون له اذا لحقه ديون واراد القاضي  
 بيعه فالقاضي لا يبيع العبد الا بحضرة المولى ويباع كسبه  
 يدونه حضرة مولاة ولو شهد ذلك يرد على العبد المأذون له  
 بغضب او بدعوة استمالة كما او جرها او باقراره بذلك  
 او ببيع او بشراء او باجارة وانكر العبد المحرم عليه بالاستمالة  
 او بغضب وحجده العبد ذلك لا يقبل هذه البينة الاجمعة  
 المولى ومعناه انها لا تقبل حتى لا يخاطب المولى ببيع العبد  
 اما يقبل الشهادة على العبد ويقضي القاضي عليه حتى  
 لو اخذ به بعد العتق وان كان المولى حاضرا مع العبد  
 واذا هي المذمى استمالة مال او غصب مال فالقاضي  
 يقضي على المولى واذا هي استمالة ماله او غصب ماله فالقاضي  
 بضاعة على العبد المحرم عليه فعندها لا يسمع القاضي  
 هذه البينة على المولى عند ابي يوسف يسمع البينة على المولى  
 وان شهد الشهود على اقرار العبد بذلك لا يقضي على  
 المولى بهذه البينة سواء كان المولى حاضرا او غائبا  
 والقتي المأذون له الذي اذن له ابوه او رضى ابيه في  
 التجارة بمنزلة العبد المأذون في التجارة اذا شهد  
 الشهود على صبي مأذون او معتوه مأذون له يقبل عمدا  
 وقذف او شرب خمر او زنا فقيما عدا القتل لا يقبل الشهاد  
 سواء كان الاذن حاضرا او غائبا وفي القتل يقبل اذا  
 كان الاذن حاضرا ويقضي بالذنية على العاقلة ولو كان  
 الاذن غائبا لا يقبل واذا شهدوا على ذرار الصبي



والمعنى ببعض ما ذكرنا لا يقبل الشهادة سواء كان الأذن شاهداً  
أو غائباً هذه الجملة في دعوى الرجعة والمحيط وذكر القاضى  
الامام محمد الدين في دعوى فناءه وينبغي أن لا يشترط حضرة  
الأطفال عند الدعوى كما ذكر شيخ الاسلام المعروف بغير  
نراه وقال لو ادعى على ميت ديناً وورثته صغير  
فإن كان الميت وصي لا يشترط حضرة الورثة وإن لم يكن للميت  
وصي للصغار وصي يشترط حضرة الورثة الصغار وحضرة  
الواحد يكفي وذكر في الفتاوى الظهيرية ادعى على الميت  
ديناً والميت ورثته صغير لا يشترط حضرة الكل وحضرة  
الواحد يكفي وذكر شيخ الدين في فناءه في باب دعوى  
الاب والوصى القاضى ينصب وصياً كصغير عند الدعوى  
ولا يشترط حضرة الصغير بل يشترط أن يكون القاضى عالماً  
بوجود الصغير وإن يكون الصغير في ولاية القاضى لأن نصب  
الوصى ليس بقضاء ولكنه من أعمال القضاء قال وهذا  
دليل على أن عند دعوى الوصى لا يشترط حضرة الصغير  
وعند القضاء يشترط وذكر في باب دعوى الدين على  
الموروث في فناءه ولما كان رجلاً ادعى ديناً على الميت ورثته  
الكبار غيب والصغير حاضر فالقاضى ينصب عن الصغير  
وكيلاً بدعى عليه وإذا قضى على الركيل يكون قضاء على  
جميع الورثة غير أن الغريم يستحق دينه في نصب الحاضر إذا لم  
يقدر على نصب الكبار فإذا حضر الكبار يرجع لذلك لأن  
الدين مقدم على الميراث ذكر شمس الأئمة الخواص في هذا الترتيب  
من ادب القاضى وينظر هذا المسئلة في انبات الدين  
والحقوق على الميت من ادب القاضى للصغار الشهيد  
ودعوى النكاح القاضى خان ولما ادعى على عبد مجبور عليه  
مالاً بالاستعلاء قال الفقهاء أبو جعفر ليس له أن يظهر  
بالعبد إلى باب القاضى بغير إذن المولى لما فيه شغل العبد

على خد منه المولى في تلك الساعة ولكن لوجوبه في مجلس القاضى  
كما أنه إن خلفه رجل ادعى على غيره أن وصي باع اقتر منك كذا  
وكذا في حال الصغرى وأنه قد مات قول استيفاد شئ من الثمن  
فادفع إلى ثمن اقترى فقد قيل لا يصح هذه الدعوى لأن  
بعد موت الوصى حق قبض الثمن ما باع الوصى يكون لوارثه  
أو لوصيه فإن لم يكن له وصي أو وارث فالقاضى ينصب وصياً  
قال وعلى قول من يقول المشايخ في الركيل بالبيع إذا مات  
قبض الثمن فحق القبض ينتقل إلى الوصى بعد البيع وتقع  
الدعوى كذا وكذا في قول دعوى الرجعة وقد مر شئ منه في  
مسائل البيوع وذكر في قول دعوى الرجعة أيضاً دار في يد  
رجل ادعاه آخر فاقام صاحب اليد بينة على المدعى أن  
اشترى هذه الدار من وصيك في صفرك بكذا الآية أنه لم  
يستحق الوصى ما قام على ذلك بينة هل يسمع دعواه وبينة  
أخلف المشايخ فيه وكذا لو ادعى أن قالنا باع هذه  
الدار منى باطلاً فالقاضى في حال صفرك ولم يتم القاضى  
واقام على ذلك بينة هل يسمع دعواه وبينة أخلف المشايخ  
وعلى هذا إذا شهد الشهود على الوقف وتسليم الوقف  
إياه إلى المولى فيه أخلف المشايخ والحاصل أن في دعوى المنفل  
والشهادة على المنفل هل يشترط بيقينه الفاعل فيه أخلف  
المشايخ وأدلة الكتب فيه متعارضة وموضع هذه المسائل  
في دعوى الرجعة والمحيط وقد ذكرناها في فصل القضاء  
في المحتشدات من كتاب الفصول التابع من دعوى الرجعة  
وإذا اختتم رجلاً في عبد كل واحد منهما يقول هو عبد  
وهو في يدها فإن كان العبد صغيراً لا يعتبر عن نفسه فالقاضى  
لا يقضى لواحد منهما بالملك ما لم يتم البينة ولكنه يجعله  
في أيديهما وإن كان العلام كبيراً يتكلم أو صغيراً يصبر عن نفسه  
فقال أنا حر فالقول قوله ولا يقضى القاضى لهما بشئ



لا بالملك ولا باليد مالم يبقا البينة على ذلك ولو قال انا عبد  
 احد هالم يصدق وهو عبد هاجن لا فاما اذا قال انا حر اقول  
 وكذا اذا كان العبد في يد رجل فافترانه لا يجر له يصدق فالتق  
 قول صاحب اليد ثم شرط في الكتاب انه يكتب العتق كغيره  
 يتكلم وانا يقول في بعض النسخ اذا كان يعتبر عن نفسه  
 وانا الشرط ان يتكلم ويعقل بالقول فاذا كان بهذه الصفة يرجع  
 الى قوله وان كان العبد في يد رجل وهو يعتبر عن نفسه وانا  
 الشرط ان يتكلم ويعقل بالقول فاذا كان بهذه الصفة يرجع الى  
 قوله فاذا كان العبد في يد رجل وهو لا يعتبر عن نفسه فقال  
 صاحب انه عبيد فالتقوله ويقضى له بالملك فاكره الفاعل  
 وقال انا حر الاصل لا يصدق الا بحجة وكذا اذا قال انا  
 لغيري فهذا كقول انا حر الاصل فان اقام ذواليد ببينة انه  
 عبيد واقام العبد ببينة انه حر الاصل ببينة العبد والى  
 هذه الجملة في الترجمة في قضاء الجامع الصغير صبي في يد رجل  
 يعتبر عن نفسه فقال انا حر فالتقوله فاذا كان لا يعتبر عن نفسه  
 فقال انا حر فالتقوله فاذا كان لا يعتبر عن نفسه فقال  
 انا حر فهو عبيد للذي في يده وذكر في الفصل التاسع من دعوى  
 الترجمة رجل ادعى على رجل انه فقاد عين عبد الف درهم  
 وجحد المدعي عليه دعواه والمدعي مفران العبد حر فاقام المدعي  
 ببينة عن دعواه فالتقاضي لا يسمع ببينة ولا يقضى بالارش  
 على المدعي عليه الا بحضرة العبد ولو كان العبد ميتا او صغيرا  
 لا يعتبر عن نفسه فالتقاضي يقضى بالارش للمدعي على لقائي ولا  
 بشرط حضرها العبد وذكر في باب المساومة من الزيارات  
 التناقض كما ينفع صحة الدعوى لنفسه ينفع صحة الدعوى لغيره  
 وذكر القاضي الامام جلال الدين في المحاضر من اقر بعين  
 لغيره فكما لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره  
 اوهاية وذكر رشيد الدين في باب الثالث عشر من فقا

الرمي اذا اقر بعين الاخر ثم ادعى انه للصغير لا يسمع دعواه  
 لاجل الصغير ورأيت في شهادات المتقاضي رجل استعار  
 من رجل ثوبا ثم اقام البينة انه لابنه الصغير قال اقبل  
 منه البينة وذكر في المتقاضي ايضا رجل استأجر ثوبا ثم اقام  
 البينة انه لابنه الصغير يقبل وهكذا ذكر في دعوى  
 الجامع في الفتاوى وذكر الدبني رقي في فناء بهمة اللفظ  
 متولى وقف را دعوى كرد مدعا عليه دفع من كذا كذا مقارنه  
 كذا ملكه منست وارمن خريد خواستی لا يسمع هذا الدفع  
 لان اقرار المتولى على الوقف لا يسمع فالمحصل ان اشارات  
 الكتب في جنس هذه المسائل متعارضة فيحمل على ان في  
 المسئلة روايتين والاب اذا باع مال ابنه بعين فاحش  
 ثم ادعى ان البيع وقع بالعين هل دعواه ذكرنا في مسائل  
 البيوع وذكر في مسائل الدفع من خبير اشترى دار لابنه  
 الصغير من نفسه واشهد على ذلك شخصان فذكر الابن ولم  
 يعلم باصنع الاب تلك الدار من رجل سألها اليه ثم ان  
 الاب استأجر الدار من غيره ثم علم باصنع الاب فادعى عليه  
 المشتري وقال ان ابني كان اشترى هذه الدار من نفسه  
 في صغري وانها ملك واقام على ذلك ببينة فقال المدعي عليه  
 في دعوى المدعي انك متناقض في هذه الدعوى لان استيجارك  
 الدار من اقرار منك ان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك  
 الدار لنفسك يكون تناقضا هل يكون هذا دفعا اختلاف الشاخ  
 فيه واليقع انه لا يكون دفعا وان ثبت التناقض لانه تناقض  
 خفاء فان الاب سئد بالشراء للصغير وعلى لا يعلم بعد  
 للبوع فلا يعرف الابن كذا الدار ملكا له فيظن صحة بيع  
 الاب فيقدم على الاستيجار ظنا منه ان الدار ملك المشتري  
 وفي الحقيقة الدار ملكه كذا ذكر المسئلة في الترجمة وفي  
 المسئلة اشكال وهو ان دعوى الدار من ابنه في هذه الصورة



أنا قمت أنكر دفع بيع الاب يغبن فاحش اذا وقع بيع الاب  
 بشل القيمة فيسحق ان لا يصح دعوى الاب لان الاب يملك  
 عقار الصغير بشل القيمة اذا كان مصلحا على ما قرنا في  
 البيع وياتي بعد هذا ما يريد هذه الاشكال من  
 فتاوى رشيد الدين وذكر في دعوى الدفع من خيرة  
 رجل مات وترك اولاداً صغيراً وكباراً فكبر الصغير  
 وادعوا داراً في يد رجل ميراثاً عن ابيهم فادعى المدعى عليه  
 في دفع دعواه في اشتريه حصته الكبار منهم وحضته  
 الصغير من وصيهم من جهة ابيهم او من جهة القاضى  
 بثمن مثله او يغبن يسير عند حاجة الصغير اليه فهذا  
 دفع صحيح لراقام البينة بن دفع ولو كان مكان الدار عرض  
 لا يستلزم ذكر الحاجة فالوصى يملك بيع العروض من غير  
 حاجة ولا يملك بيع عقاره الا الحاجة وذكر فيها ايضا  
 رجل مات وترك ابين صغيرين ولحل ابن قيم على حق  
 وفي يد احد القيمين دارين عمارتها دار الصغير الذي في رايته  
 ادعى عليه قيم الصغير الاخران الدار التي في يدك نصفيها  
 ملك الصغير الذي انا قمت بسبب ان هذه الدار كلها  
 ملك الوالد الصغيرين فادفع الى نصفيها لا قبضه لأجل الصغير  
 الذي انا قمت فاقام القيم الذي عليه بينة ان والد الصغير  
 قد كان اخر في حال حيوة ان هذه الدار ملك الصغير الذي في  
 ولايتي تندفع عنه دعوى القيم المدعى فان اقام المدعى بينة  
 لدفع دعوى القيم المدعى عليه وقال انك ادعيت قبل هذا  
 نصف هذه الدار لأجل الصغير الذي في ولايتك بحجة اخرى  
 تندفع دعوى القيم المدعى عليه لكان التناقض ادعى داراً في  
 يد رجل ميراثاً عنه فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى اشترى  
 هذه الدار من امك في صورك باطلا في القاضى فهذا دفع  
 صحيح اذا ثبت ان البيع لحاجة الصغير ولقضاء دين الميت

وقد مرجحه من قبل كذا ذكر في الزخيرة وذكر فيها ايضا  
 رجل ادعى في تركه ميت وصية لابنه الصغير بثلاث مائة  
 اقام البينة على ورثة الميت وقضى القاضي بالوصية بالانية  
 ثم ان الورثة اقاموا بينة على المدعى بطريق الدفع انه قد كان  
 اقر قبل الحكم ان على الميت ديناً مستغراً لتركته كان هذا  
 دفعاً صحيحاً ويبطل حكم القاضي وسجله رجل اوصى لابن  
 ابنه بثلاث مائة واحدها صغيراً والاخر كبيراً وابوها حتى  
 ثم مات الوصى فادعى ابو الصغير على وراث الوصى لأجل  
 ابنه الصغير الوصية بنفسه من جهة الميت وانكر الوارث  
 وصيتها وقال في دفع دعواها ان هذا الكبير قد اقر بعد  
 موت الميت ان الميت ما اوصى لي بشئ وكذلك ابو الصغير  
 اخر ان الميت ما اوصى لابني بشئ هل يكون هذا دفعاً  
 فقد قيل في حق الكبير هذا دفع لدعوى الاب لا المدعى  
 حتى لو كبر الابن وادعى الوصية لنفسه يسمع دعواه وقد  
 قيل هذا ليس بدفع امسلاً وهذا لا ظهر ولا شبه ولا  
 بالفقه كذا ذكر في الزخيرة ولما ادعى احد الورثة وصية  
 لابنه الصغير بعد القسمة هل يسمع دعواه قد كتبت في  
 مسائل القسمة وفي الزخيرة ايضا ادعى رجل على اخوان فلان  
 بن فلان عندك كذا وكذا وانه صبي وجعل القاضي فلاناً  
 ابى فلاناً وصياً لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا  
 القاضي ثم ان ابى فلاناً وكلني بقبض مال الصغير هذا  
 منك وذلك كذا وكذا وقضى القاضي بوجوب المدعى شرابها  
 وقبض المدعى المال ثم ان هذا المدعى عليه بعد ذلك برمان  
 ادعى على هذا الوكيل ان هذا الصبي فلان بن فلان  
 قد بلغ وكلني بقبض ماله منك ايها الوكيل عن موثق بعثت  
 المال الى الوصى هل يصدق فقد قيل لا يصدق ومثله  
 الوكيل بالبيع اذا قال بعد ما غرله الموكل بعته امس



وذكر فيها سبق له عقارات موروثه اذ هي بعد بلوغه عقالة  
 على رجل ان وصيته باعه مكروها وسلم مكروها واراد استرداد  
 ذلك من يد المشتري ثم اذ هي مرة اخرى ذلك العقار ان  
 وصيته باعه بعين فاحش فالقاضي يسمع منه الدعوى  
 الثانية اذ الجواز ان باع مكروها بعين فاحش في فتاوى  
 القاضي الامام فخر الدين رحمه الله اذ اقيمت البينة على نائب  
 الصغير ثم بلغ الصغير يقضى عليه بتلك البينة ولا يكلف  
 اعادة البينة وكذا لو اقيمت البينة على احد من الورثة ثم  
 غاب يقضى بتلك البينة على الورث الآخر وذكر في دعوى  
الخبرة رجل له ابنتان صغرى وكبرى اقام رجل بينة على  
 هذا الرجل انه تزوج ابنته الكبرى منه واقام الالب بينة  
 انه تزوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينة بينة  
 الزوج وذكر فيها ايضا رجل قال لامرأة زوجنيك ابوك  
 وانت صغيرة وقالت المرأة تزوجنيك وانا كبيرة فالتقوا  
 قول المرأة والبينة بينة الزوج وذكر في باب  
 دعوى الالب والوصى من فتاواه احد الورثة بالغ والاخر  
 صغير فادعى رجل الذين عليهم بدون الوصى صحة الدعوى  
 على الكبير ولا يشترط حضرة الصغير ووقية لا احد  
 الورثة ينتصب خصما وذكر في محاضر فتاواه مات رجل  
 عن امرأة وابنين احدهما صغير والاخر كبير غائب وترك  
 بقرة فادعى رجل هذه البقرة على هذه المرأة فقالت المرأة  
 ثمنها لي للبراث والباقي بين الولدين احدهما كبير والاخر  
 صغير لا وصى له يسمع على المرأة ويقبض بالبقرة المدعى  
 لان احد الورثة تصلح خصما عن الميت ولان المرأة انكر  
 ولم يقبل انها ميراث لها حتى قضى القاضي لا يكون قضاء  
 على ولدتها وذكر في باب دعوى الالب والوصى من فتاواه  
 قاضي بلدة جعل وصيا لتيمة فباع الوصى الحقارة بثمن المش

فبلغ الصغير وادعى العقار واقام البينة واخذ العقار  
مشتري بقضاء القاضي ثم علم القاضي انه باع الوصى بخرق  
 من العقار منه ويسلم الى المشتري لانه لما ظهر ان وصيته  
 باع بحجة شرعية صار المبيع مانعا بيع وصيته فخرج عن ملكه فلا  
 يملك دعواه بعد ذلك مطلقا ولو اذ هي اتي اشترت مشتري  
 الذي اشترى الوصى يصح دعواه وذكر في هذا الباب  
 ايضا اذ ادعى الوصى دينا للصغير لا بد ان يبين سبب الدين  
 انه بسبب الورثة او بسبب آخر لانه ان كان بسبب الورثة يحتمل  
 ان التركة قسمت فوقع هذا الدين في حصه فيكون هذه قيمة  
 الدين وانه غير صحيح وذكر في هذا الباب ايضا رجل مات  
 وله على غيره دين ونصب القاضي وصيا لاجل الصغير والكبير  
 الغائب يجوز لان للقاضي ولاية لاجل الكبير الغائب لحقه  
 في التركة وفي المحاضر المروودة من خير وكتاب الدعوى  
 والسات محض في دعوى وصى صغير من جهة ابيه دينا فرد  
 بعلة انه لم يترك في المحضر ان الدين لهذا الصغير باي سبب  
 ولا بد من بيان ذلك لما قلنا قبيل هذا ولان الشهود في الشراء  
 لم يشهدوا على موت الالب ولا يصار الى هذا المذموم ولا بد  
 من ذلك وورد محض في دعوى العقار للصغير بالاذن الحكمي  
 وقد كان اشترى والتار الصغير لجل الصغير وقد استوى  
 عليه احد فرقة المحضر بعلة انه لم فيه ان الاذن الحكمي لهذا  
 المذموم من جهة هذا القاضي او من جهة غيره مكفون على  
 تقدير ان يكون الاذن من جهة قاض آخر من اثبات الاذن  
 الحكمي عند هذا القاضي يسمع خصومته ولا انه لم يذكر فيه  
 المذموم ما دون له بالقبض انما المذكور فيه اذ هي بالاذن الحكمي  
 ولعل انه كان ما دون له بالخصومة والدعوى دون القبض  
 وعلى تقدير ان لا يكون ما دون له بالقبض لا يكون له حق القبض  
 عند ذكر لانه بشرط الوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند



وعليه الفتوى ولا بد من ذكر كونه ما ذواته بالقبض او ذكر ما  
يدل عليه من كونه وصيًا فان الايضاح سبب ولاية القبض  
ولا بد ايضا من ذكر الثمن لجواز انه يكون مالا ولا بد ان يذكر  
الثمن مثل العقد عليه وقت العقد حتى لو ذكر في المحضر  
استراء بثمن معلوم وهو مثل قبضة الدار لا يقع ما لم  
يقبل وقت العقد قال **ورد** محضر في دعوى الصبي  
فرق بعلته ان دعوى الصبي غير صحيحة وهذا مستقيم  
للصبي المجهول عليه اما الصبي المأذون له فدعواه **صحيحة**  
ان كان مدعيا وان كان عليه فجوابه ايضا صحيح ولو كتب  
في محضر دعوى الوصي وهو الوصي في تركه ايتام في ولاية  
القاضي يوجب ذلك خلافا عند بعض العلماء وفي محضر  
دعوى الوصي اذا كتب وهو الوصي في امور هذا الصغير لا بد  
ان يذكر الله وصي من اتي جهة لانه يختلف احكامه باختلاف  
من نصيبه ولو كتب الله وصي من جهة الحاكم ولم يتم القضا  
الذي ولا جاز كما اجاب عطاء بن حمزة وكذا متى في الا  
الاوقاف وقد ذكرناه في فصل خلع التكاليف من كتاب  
الفصول وفي فتاوى رشيد الدين في دعوى الوصي من جهة  
القاضي لا بد ان يذكر الله وصي من جهة الحكم اذا لم يكن  
في التركة وصي من جهة الميت لانه كان وصيًا من جهة الميت  
لا يملك القاضي نصيب وصي آخر من غير سبب **موجب** والشب  
الموجب الجنائية وغيرها مما يستحق به الغزل وذكر في باب  
التكاح من فتاوى رشيد الدين ماتت المرأة وعلى الزوج  
مهر ولها اولاد صغيرا لا يخ اتم ان كان الاب مقر المهر  
او منك فان كان مقر لا يترحم منه لان الاب يملك  
حفظ مال الصغير وان كان منكرا انصب القاضي وصيًا  
ويثبت المهر على الاب ويأخذ منه ويدفع الى الوصي  
لانه لما انكر ظهور خيانه وعند ظهور الجنابة للقاضي ولا

دفع مال الصغير الى الوصي **في مسائل ادب القاضي**  
في مجموع التوازل السلطان اذا قال الصبي اذا ادركت  
فصل بالناس او اقص جان **سئل** شيخ الاسلام برهان  
الدين السلطان المولى اذا كان صبيًا فبلغ هل يبقى سلطانا  
ام يحتاج الى تقليد جديد اجاب يحتاج الى تقليد جديد  
وذكر في المنتقى غرضه في النص اذا استوفى ما سلم ليس له  
ان يصلي بالناس **وكذا** الصبي اذا استنقضى ثم بلغ يحتاج  
الى تقليد جديد وفي العبد روايتان وفي الخبر  
اذا استنقضى الصبي ثم ادركت لير له ان يبقى بذلك  
الامر **والعبد** اذا استنقضى ثم عتق كان له ان يقضي بذلك  
الامر وفي فتاوى النتنى سلطان مات وانفتت الرغبة  
على ابن صغيره وجعلوه سلطانا ما حال القضاء والخطباء  
وتقليده اياهم مع عدم الولاية قال **ينبغي** ان يكون  
الاتفاق على وال عظيم ويصير سلطانا لهم فيكونوا القليلة  
وهو بقدر نفسه تبعًا لابن السلطان ويعظمه لشرفه  
ويكون السلطان في الحقيقة هو القاضي اذا خلى الى الوصي  
ونصب قضا في امور صغيرة وقفا وفي تكا على ايتام جاز كما  
حكما فتوى طهرا الذين المرعاه لا تدليس بقضاء ولا هو من  
اعمال القضاء وذكر صاحب في الفصل الحادي والثلاثين  
من شهادات المحب هذه المسئلة وقال هذا مشكل  
عندي لان القاضي اتم الفصل ذلك بولاية القضاء الا ان  
انه يؤذن في ذلك لا يملك وكان من جهة القضاء فيفتى  
ان يشرط المهر ولو امر انسابا بالقسم في الرشوة جاز  
باتفاق الروايات وذكر في المنتقى الدعوى للصبي لا  
يسمع الا اذا كان ما ذواته في قرار الدعوى والبنات الصبي  
او العبد الخارج يستحق ويقضي عليه بالكلية وذكر الفقهاء  
ابو التيث الصبي المأذون له يخلف عند علمائنا وبه نأخذ وذكر



في الفتاوى انه لا بين علي الصبي المأذون له حتى يدرك وفكر  
 النوازل يخلق الصبي المأذون له ويقضى بالكلول كذا ذكر  
 في اقرار الاصل ومن محمد لو حلف وهو صبي فم ادرك  
لا بين عليه فهذا دليل على ان بينه معتبره والصف  
 المحجور عليه لا يصح اقراره ولا يتوجه عليه اليقين وينظر في  
 هذه المسائل ما اختلفوا فيها في ادب القاضي من الخيرة جل  
 افعى على ولي صغيراتها من وجهها منه وانكر الولي لا يستحق  
 عنه ابي ح خلا فالحما بناء على انه لا يصح اقرار الولي على  
 وليه بالنكاح عند خلا فالحما ولانه لا بين في النكاح  
 عنه خلا فالحما وكذلك لو كانت الدعوى في الرضا والامر  
 بالنكاح فهو على الخلاف ولو ادعى انه تزوج ابنته الكبيرة  
 منه وانكر الاب لا يستحق بالافتاق بخلاف ما اذا كانت  
 صغيرة فانه يستحق عندها لا اقراره على ما يتردد  
 عندها ثم اذا كانت كبيرة تستحق الابنه على العلم لا بها  
 يستحق على فعل الغير في ادب القاضي من الخيرة والابي  
والوصي فيما يدعى على الصغير خصمان في حق البينة حتى يقبل  
 البينة عليهما وليس بخصم في حق الاستحلاف حتى لا  
 يحلفان على ذلك في الباب الثالث والعشرين من ادب القاضي  
 الامام فخر الدين في دعوى فناء واه لو ادعى ضيعة او عينا انها  
له فقال ذو اليد هي الصغير فلا ان لا يستحق المدعي عليه وكذا  
لو ادعى شفعة في دار فقال المشتري وانها لابني الصغير لا يثبته  
للمدعي ان يستحقه لان اقراره قد صح ولزم ولو استخلفه فنكل  
 لا يصح نكوله فان قال المدعي ان هذا قد استخلفك واري باقراره  
 لولد الصغير فاستخلفه لي حتى يصير ضامنا عندنا لنكول اما  
 لو اراد ان يأخذ الضيعة فانه لا يستحق ايضا ثم اذا استخلف  
 ونكل قضى عليه بالقيمة عند العقار يضمن بالنصب وكذلك  
 بالمجور في رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو احتيا وشمس الآية

الحلواني

الحلواني وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل با  
 باقرار لولد الصغير لا يسقط عنه ويحلف ويقضى عليه  
 بنكوله ويدفع الدار الى المدعي ثم ينظر بلوغ الصبي فاذا  
 بلغ وادعاه يدفع اليه ويضمن الاب للمدعي قيمة العيزر و  
 على قول هذا القائل لا فرق بين ما اذا اقر لا بنه الصغير  
 او لا بنه الكبير الغائب او لغلا ان الاجنبي لا يسقط عنه  
 اليقين ويحلف واذا نكل يدفع الى المدعي فان حضر الغائب  
 بعد ذلك وصدقه كان له يأخذ الدار سبق اقراره  
 وبعض المشايخ زعموا ان فرقوا بين الاقرار للصغير وبين الا  
 اقرار للغائب والفرق ان اقرار لولد الصغير لا يترفع  
 على تصديق الصغير واذا صح اقراره ولزم صارا للملك  
 لولد الصغير حكما فلا يفسد بخليفه لانه لو نكل لا يصح  
 نكوله على ولد الصغير اما الاقرار للغائب فلا يلزم  
 بل يترفع التصديق فيفسد بخليفه بعد ما اقر لولد  
 الكبير بوضوح هذا انه لو اقر لولد الصغير لعين ثم اقر  
 به لآخر لا يصح اقراره ولو اقر لا بنه الكبير والغائب اجنبي  
 ثم اقر به لآخر قبل حضور الغائب صح اقراره للثاني لما  
 قلنا ولو قال القاضي الامام ابو علي الشافعي اذا اقر للصغير  
يسقط عنه العيزر سواء كان الصغير بنا او لغير ثم اذا استخلف  
الاب على دعوى المدعي عند بعض المشايخ فلو اراد المدعي  
اقامة البينة انه ملكه واراد الشفع ان يقيم البينة على الشراء  
 كان له ذلك ويكفر الاب خصما ويسمع البينة عليه لان  
 الاب قائم مقام الابن ولو كان الابن كبيرا كان خصما  
 لكذا هذا كتب من دعوى فتاوى القاضي الامام فخر الدين  
 ومن ادب القاضي من خيرة وذكر القاضي الامام فخر الدين  
 في دعوى لو ادعى ارضا في يد رجل انها له غصبها منه ذو اليد  
 فقال المدعي عليه هي وقف على سبيل خبر معلوم لا يتدفع عنه



فان اقام المدعى البينة على ما ادعى يقضى له وان لم يكن له  
 بينة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عجلت  
 الله تعالى عليه على دعوى المدعى فان خلف براء وان نكل ضمن  
 قيمتها للمدعى على قول محمد لا انها صارفت وقفا باقرار  
 فاذا نكل تعذر عليه تسليمها الى الحاكم يحكم اقراره بالوقف قبضه  
 قيمتها للمدعى ولو اقام المدعى عليه البينة على الوقف فشره  
 لانه وقف ولم يذكر لواقف لا يندفع عنه خصومة ولا  
 براءة وكيفية لانها صارفت وقفا باقراره فكان وجود هذه  
 البينة وعدمها بمنزلة والاقرار بالوقف بمنزلة الاقرار  
 لولد الصغير لغيره فكما يلزمه الاقرار لولد قال الشيخ  
 الامام محمد بن الفضل ويبيح ان يفتى بقول محمد  
 ويقضى بالقيمة عند النكول كمالا يحتاج هذه الجملة دفعا  
 للذين عن نفسه قال وانما يستخلص عند محمد اذا ادعى  
 المدعى ان يأخذ القيمة عند النكول اما لو اراد ان يأخذ  
 الضبعة والعقار عند النكول فانه لا يستخلص ايضا وذكر  
 في دعوى المنتقى ودعوى الجامع في الفتاوى القاضى اذا  
 ادعى مال اليتيم ثم ادعى المودع الرد على القاضى وانكر  
 القاضى وذكر في باب دعوى مال الشركة من فتاوى رشيد الله  
 في نوادر هشام عن محمد بن القاضى اذا قبض مال اليتيم  
 وضبعة في بينته ومات القاضى ولا يدري مال ولم يبين  
 ضمن في تركته وان اعرف انه دفع الى قوم ولا يدري الى من دفع  
 لا يضمن ولو قال القاضى حال حيوته ضاع مال اليتيم عندي  
 او قال انفقته عليه ولم مات قبل بيانه ضمن والامانات تنقد  
 مضمونه بالموت عند تحصيل الا في ثلث مسائل متوالية الاولى  
 واحدا المتعارفين والسلطان اذا ودع القيمة عند بعض  
 القاضين ومات ولم يبين عند من ادعى فلا ضمان عليهم  
 وينظر في ودعوة القاضى الصغير وذكر في ودعوة الرخصة

القاضى اذا قبض مال اليتيم ولم يبين فريضا وجهه ان ضمنها  
 في بينته ولا يدري ان المال ضمن وان دفعها الى قوم ولا يدري  
 الى من دفعها فلا ضمان عليه وذكر في باب القاضى المنتقى  
 قاضى باع مال اليتيم او اودعه او باعه امينه بامر وهو يعلم  
 ذلك من رجل ثم مات هذا القاضى واستنقى غيره فشره  
 قوم عنه اثم سمعوا القاضى الاول يقول بعث فلانا مال  
 اليتيم بكذا وكذا فهذه الشهادة يقبل ويؤخذ المشتري  
 بالمال وكذلك الردية وان لم يكن الاول اشهد هم انه  
 قضى بذلك وذكر فيه ايضا القاضى اذا جعل للايتام  
 وكلاء واجرى عليه من ماله ما جعل لا يقبض ديونهم وسعاه  
 قبض شيئا فهلك في يده قال ان كان له جعل اجري عليه  
 لا يضمن ولو استأجر ليقبض دين او عين يضمن في قول من يضمن  
 الاجير المشترك وذكر في باب ادب القاضى من خيرة  
 رجل المتقط ليطا في آدرجل وقال ان هذا الذي التقطه  
 اخي به وانكر ذواليد انه اخوه يثقت ذواليد على ذلك  
 وذكر في فتاوى القاضى الامام فخر الدين ادعى على رجل ان  
 عبده للصغير تلف عليه شيئا واراد ان لا يستخلص المولى  
 كيف يستخلصه بالله ما لم تعلم بان عبده هذا استهلك  
 كذا وكذا وبالله ليس له عليك شيء من جهة اذى يدعى  
 وذكر فيه ايضا اذا اثم القاضى وصى اليتيم او قيم الوقف  
 ولم يدفع عليه شيئا معارفه فانه يحتلف نظرا للوقف والصغير  
 وفي سائر الدعوى اذا ادعى شيئا مجهولا فكما يمنع قبول  
 البينة يمنع الاستخلاص حتى لو ادعى على رجل انه استهلك  
 ماله وطلب التعليف من القاضى او قال كان هذا شركا  
 وقد خان في الربح ولا ادري قدره ولا بلغت اليه وكذا لو  
 مال بمعنى ان فلانا اوصى لى ولا ادري كم قدره واراد تخلف  
 المورث لا يجب القاضى الى ذلك وكذا المدعيون اذا خالف



لقضيت بعض ديني ادري كم قضيت او قال نبيث قدره واد  
ان يحلف الطالب ولا يلتفت اليه وذكر القاضي الامام فخر الدين  
في دعوى فتاواه للمرء والعبد والبالغ والعتيق والمأذون  
في الجنس سواء وكذا الاقارب والاجانب الا الوالد  
والاجداد والمجدخت فاتهم لا يجزون في دينهم من غيرهم  
الا في النفقة وغير يجبس بعضهم في دين بعض وذكر في  
الزخيرة الصلح التاجر الذي لم يحتم بمنزلة الرجل في  
الجنس قاله هكذا ذكر في بعض المواضع لوان على ما لا  
الحكم استهلك لرجل مالا وله دار او ارض ولا اب له ولا  
وصي لم يجبس لذلك ولكن ان شأه القاضي جعل له وكبلا  
بيع ماله حتى يوفي الطالب دينه وان كان له اب او وصي  
ممن يجوز بيعه عليه فانه يجبس وبعض مشايخنا قالوا  
الى الجبس مطلقا وجعلوا كالبالغ وكان شيخ الاسلام  
خواهرزاده يقول اذا يقول اذا كان له وصي يجبس تايها  
حتى لا يورد مثله وينفجر الرصق فيلأرغ الى قضاء  
الدين وان يكن له اب او وصي لم يجبس لان الجبس انما  
شرع تاديبا واضجارا للاب فاذا لم يكن اب او وصي لم يجبس  
معنى الاضجار والجبس في حق القضي لم يشرع للتاديب بدو  
الاضجار فلم يجبس لهذا وانما اذا كان محجورا عليه وانما  
لرجل مالا فان كان له اب او وصي يجبس بدنيه يعني الاب  
او الرصق لان قضاء الدين الذي على الصغير على ابيه ووصيه  
فبالامتناع يصير طالما يجبس وان لم يكن له اب او وصي  
نصب القاضي فيما يبيع ماله بقدر الدين ويوفي الغرماء  
حتهم هذه الجملة في ادب القاضي وقرينة في شهادات  
المنتقى اذا اقام الوارث الكبير بينة على رجل بال اللقب  
وجبس له ثم اراد تخليته وفي الورقة صفار قال ينبغي للقاضي  
ان يستوثق للصفار وان لا يخلى سبيل المسجون حتى يوفي

حق الصفار وهذا ذكر المسئلة في فتاوى رشيد الدين  
وتعديله القضي لا يجوز والحاصل ان العدد في الزنح وفي  
المنزح عن شاهد الاغني وعن الخصم الا يجزى ليس بشرط عند  
الحج 2 واجب يوفى والواحد يكفي وعن محمد بن العبد  
شرط والواحد لا يكفي وبكيفية الاثنان اذا كانا اذا كان  
المشهود به سبب الشهادة عدلين وان كان حقا لا بسبب  
الا بشهادة سوى التلقظ بالشهادة الاربعة واجمعوا على  
ان ما سوى العدد من سائر شروط الشهادة من العدالة  
والبلوغ عن عقل والبصر وان لا يكون محدودا في قدف  
شرط بالاجماع في ظاهر الرواية والاسلام شرط بالاجماع  
اذا كان المشهود عليه مسلما واجمعوا على ان التلقظ يلغى  
الشهادة ليس بشرط وفي تركيبة العلانية العدد بشرط بال  
الاجماع لان معنى الشهادة فيها ابيح لاختصاصها بالعلم  
القضاء بخلاف تركيبة الشرعية عندها قال والقضي  
اذ بلغ وشهد شهادة فحكمه حكم الغريب اذا نزل بين قري  
لا يعتد لونه حتى يظهر عندهم صلاحه وعدالته هكذا  
ذكر هذه الجملة في ادب القاضي من الزخيرة وقد مر شيء  
من هذا في مسائل الشهادات من هذا الكتاب  
**في سائر الاقرار** ذكر شمس الاية المتخرج في اقرار الا  
رجل اقر انه كان اقرب وهو صبي لفلان بالف درهم وقال  
الطالب لا بل اقرت لها بعد البلوغ فالقول المقتر  
مع بينة لانه اخطأ في الاقرار الى حاله معصومة بنا في الغما  
ولو قال اخذت منك الف درهم وانا صبي او ذاهب  
العقل من مرض يعرف انه كان اصابه فهو ضامن للحال  
لان الاخذ فعل موجب للضمان على الاخذ سواء كان  
الاخذ ميبيا او بالتا مجتونا كان او عاقلا وذكر فيه ايضا  
احد الزجبر من اضاف الاقرار بالنكاح الى حال يثاني



اصل العقد لا نعدم الاهلية بكون القول قوله الا ان است  
 الاخر ما يدعيه بالبينة وذلك مثل ان يقول تن تزجتيك وانا  
 صبي او نائم او مجنون وقد عرف منه الجنون فالقول قوله  
 لانه اضاف الى حاله معهودة تنافي اهلية القول وكان منكرا  
 معنى وان كان لا يعرف جنونه فالنكاح لازم وذكر في اقرار  
 الجامع الاصغر وفي دعوى القاضى الامام فخر الدين رجل اقر  
 وقال لا مراة تن تزجتيك وانا صبي وقالت لا بل تن تزجتي  
 وانت بالغ كان القول قوله الا ان القاضى لا يفرق بينهما  
 بل يسألها تن تزجتيها باذن وليك قال لا بل هل اجزت  
 بعد ما بطلت فان قال لا يسأل هل يجبر الا ان فان قال  
 لا في بقر بينهما وقد مر في مسائل النكاح عند خيار البلاء  
 وذكر في باب ما يكون اقراره منكره عليه ولا يكون من  
 فتاوى شيخه الدين المذبح عليه جاز للبراء انه ابرأ عن  
 هذا المثل فادعى المذبح ان وقت البراء كنت صبياً يصح  
 لانه اسند البراءة الى حالة معهودة تنافي صحة البراءة  
 وفي اقرار الفتاوى الصغرى القبي اذا اقر بالبلوغ ثم قام  
 الرضا ان كان من اقرها الاقرار والقسم ولا يقبل قوله  
 اني لم اكن بالغاً وان لم يكن مراهاقاً بل كان مثله لا يحتسم  
 عادة لا يصح الاقرار والقسم فاذا تبين بهذا المسئلة  
 ان قبل اثني عشرة لا يصح ايضا لا محالة بل انما يصح بشرط  
 ان لا يكون بحاله لا يحتسم مثله عادة وقد مر في مسائل  
 الطلاق والقسم وذكر في اقرار المنتقى رجل قال لرجل  
 لك على الف درهم ولا يصح المثل به بذلك ولم يخبر بينهما خلا  
 ولا معاملة لا يصح ان يأخذ الا ان يعلم ان له عليه  
 ولو اقر له بدار والمقر له صغير فكبر وبيعه اخذه منه  
 وفي المنتقى قال محمد رجل عتق جارية بعد ما اعتقتني  
 فانه ينظر الى لولده فان كان يعبر عن نفسه فالقول قوله

فان كان صغيراً لا يعبر عن نفسه فالقول قوله فهو في يده  
 منهما وانا اقاما بينة فالبينة بينة واذا اقر الرجل  
 لهذا الصغير على الف درهم من قرض اقرضته او من تمسك  
 باعنيه والقبض ليس من اهل والبيع فانه يصح اقراره  
 وان كان لا يتصور وجوه السبب من جهة التمسك ولكن  
 انما يصح باعتبار ان هذا المقر محل لثبوت الدين للصغير  
 عليه بما شرع الورق بسبب فالغيبا السبب وجعلت  
 هذا مقر الدمال المال بجهة اخرى وهو مباشرة الورق  
 سببه مذکور في حيل التخيير في مسائل النكاح على سبيل  
 الاستشهاد وفي مختصر القدوري وان قال يحمل  
 فلانة على الف قال قد اوصى به فلان او مات ابو فلانة  
 فالاقرار صحيح وان ابرهم الاقرار لم يصح وذكر المسئلة  
 في البداية هكذا ثم قال المقر باعني واقرضني لم يلزمه  
 شئ لانه يتن مستحسلاً وان ابرهم الاقرار لم يصح عند  
 ابي حنيفة يوسف وقال محمد يصح في مسائل  
**النسب** ذكر في شهادات الجامع في الفتاوى بجم الدين  
 النسب عبد صغير في يد انسان جادت امراته وادعت  
 انها مسكنة وهذا الصغير ولدها وهو حر ودخل الرجل  
 وكسلاً وغاب فاقبضت البينة على الوكيل تسع في الفتق  
 ولا تسع في النسب وذكر في دعوى الجامع الصغير صبي  
 في يد رجل فقال هو ابني عبدى فلان الغيب ثم قال  
 هذا ابني لم يكن ابني ابداً وان جحد العبد ان يكون  
 ابني وقال ابو يوسف ومحمد اذا جحد العبد فهو ابن  
 المولى قال وتفسير المسئلة رجل في يده صبي ولدي  
 يديه وهو بيعه ولا يأمن المشتري ان يدعيه البالغ يوماً  
 بالنسب للعبد خوفاً من انقضاء البيع فانه ههنا يكون  
 محرراً عند ابي حنيفة لان الغائب ان صدقه او كذبه او لم



لم يعرف منه تصديق ولا تكذيب ولا يصدق دعوى المقر عند  
بحال وعندها اذا صدق الغائب فيصح دعوى والعلل يعرف  
في الجامع الصغير صبي في يد مسلم ونصراني فقال النصراني  
فقال هو ابني وقال المسلم هو عهدي فهو ابن النصراني لانه  
لا يتعارف بين دعوى الرق ودعوى النكاح ليرجح بالاسلام  
امرأة ادعت صبياً انه ابنها لم يجر دعواها حتى تاتي بالمرأة  
تشهد على الولادة بين يديه امرأة لها زوج لانها قصدت  
الزام النكاح على امرأة على الغيب وسبب لزوم النكاح قائم  
وهو النكاح للزكوة الحاجة الى اثبات الولادة وتعيين  
الولد وذلك سبب الشهادة للقابلة وشهادة القابلة على  
تعيين الولد مقبولة بالاجماع وقد ذكرناه في الشهادات  
قال وهذا اذا كانت منكوبة فان كانت معتدة وادعت  
النكاح احتاجت الى حجة تامة عند ابي حنيفة فان لم يكن  
معتدة ولا منكوبة كان القول قولها من غير حجة  
وتام هذا ينظر في كتاب دعوى النكاح من الرخصة ادعت  
المرأة على رجل انه تزوجها وان هذا الصبي في يدها  
انها منه والزوج يحد ذلك فتشهد رجلان على الزوج  
بما ادعته احد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه  
لا دعواه عند ابي حنيفة وعلى هذا شهدت امرأة على  
نكاح صبي من امرأة ادعت نسيه فلم يقبل القاضي شهادتها  
بسبب سبب ثم ان الشهادة اذت نسب الولد  
لنفسها لا يصدق عند ابي حنيفة ولو كبر الابن وادعى  
انه ابن الشهادة والشهادة تنكر واقام البينة على ذلك  
قبلت بينة امرأة تقر لصبي انه ابنها وشهدت لها القابلة  
لنكاح النكاح منها اذا صدقها الصبي في ذلك قالوا ما ذكر  
في الكتاب من الجواب انه يثبت النكاح بشهادة القابلة  
محمولة على ما اذا لم يكن ثم منازع اما اذا كان ثم منازع بان ادعت

سببها

سبب هذا الولد من رجل آخر وذكر الرجل نكاحه فانه  
لا يثبت سبب العلة الا بشهادة رجلين او رجل  
وامرأتين ولا يثبت بشهادة القابلة عندهم جميعاً  
وان المتنازع لها امرأة اخرى ففي المسئلة روايتان  
في احدا الروايتين يقضي بالنكاح من واحد مني ما حيز  
او رجل وامرأتين والمسئلة موضعها كتاب اللقط امرأة  
خرق لها ابن صغير يعرف انه ابنها وليس لهذا الولد  
نسب معروف من امرأة قال الرجل لامرأة قرع هذا ابني  
منك وصدقت المرأة فهو ابنها ويقضي بالنكاح بينهما يعني  
بنكاح صحيح لا فاسد وتام هذا ينظر في الفصل التاسع  
من كتاب دعوى النكاح من الرخصة بعد صغير بين رجلين  
اعتقه احدهما ثم ادعى الاخر انه ابنه صحت دعوته عند  
ابي حنيفة ويكون مولى لها وتام هذا ينظر في الفصل  
العاشر منها وذكر في آخر كتاب دعوى النكاح رجل  
ادعى غلاماً صغيراً لا يعرف نسبه ولا يعبر عن نفسه فان  
صدقه الذي في يده الغلام يثبت نسبه والا فلا  
وان اخر في يده الغلام انه لقط صحت دعوته هذه  
في كتاب دعوى النكاح من الرخصة وفي باب دعوى النكاح  
النكاح من فتاوى شيد الذين صبي في يد رجل آخر هذا  
ابني وابنيك وقال ابنك وابني فقال الآخر صدقت فانه  
ابن القايل او لا ولو قال هذه المارية ام ولي وام ولدك  
او قال هو ولدك ام ولي فقال الآخر صدقت يكون ام  
ولدها وقال ابو يوسف في الفصلين يكون لا يستقر  
ولا تقف على قبول صاحبه ولو قال هذا الولد مني ثم قال  
ليس بولدي لا يصح النفي لانه يثبت النكاح فلا ينبغي للنفي  
عبد صغير لا يعبر عن نفسه بين رجلين ادعى احدهما انه  
ابني فصدقه المذبح الاول قال له ثابت النكاح من كل



بدعواه أولا ثبت النسب من الاول فلا يتمكن من القطع اذا ثبت  
الدهونان معا ثبت النسب منها **صبي** ابن عشرين سنة  
بامرأة وجاءت بولد لا يثبت النسب لان ادعى مدة البلوغ  
اثني عشر سنة فان عبدا لله مسعود يقول عرضت على  
النبي عليه السلام يوم الحرب لخروج الحرب وكتب ابن  
عشرين سنة فرقة في رسول الله عليه السلام فلما صارت اثني  
عشر سنة عرضت عليه قبلي واغارة او لا مكان الصبياء  
هذه **المحنة** في فتاوى رشيد الدين وعون نافع عن ابن عمر  
رضي قال عرضتني ابي على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يوم احد في القتال وانا ابن خمس عشرة سنة فلم يخرج ثم عرضتني  
يوم الخندق وانا ابن خمس عشرة سنة فاجازني رجل زوج امته  
من رضيع ثم جاءت بولد فادعاه المولى الله منه ثبت النسب  
لاننا اقر بنسب من يملكه وليس له نسب معلوم في دعوى  
الاصل حر في بدا انسان يدعي انه ابنه ولا يثبت له فاقام  
آخر البينة انه ابنه فهو اولى من ذوى اليد لان له بينة  
لدى اليد وادفعوا القاضي للمدعي بكونه الصبي حر فان لم  
يعرف امه الا ان يثبت المدعي عبدا والاصل في هذا  
ان المدعي اذا اقام البينة وهو حر يثبت الولد حر لا يعرف  
ان من امرأة هي امه وان كان عبدا فالولد بكونه مملوكا ايضا  
الا ان يعرف ان امه حرة وانا صار هكذا لان الغالب ان  
الحر يتزوج الحرة فاذا ثبت النسب منه فالظاهر ان الولد  
مكتفي ما لم يثبت خلاف ذلك والعبد في الغالب يتزوج  
امته فاذا ثبت النسب من العبد فالظاهر ان الولد من  
الولد مملوك ما لم يثبت خلاف ذلك فلهذا المعنى لو  
ولد الحر حر وولد العبد عبدا ما لم يثبت خلافه  
**صبي** رجل اقام رجل بينة انه ابنه من امراته هذه واقام  
ذواليد بينة انه ابنه من امراته هذه قد وليد اولى لانه

الثبت الرلاوة فهو القابض فكان اولى كما في الفناج فكذلك  
في اثبات النسب ولو كان ذواليد عبدا واقام بينة انه  
ابنه من امراته هذه وهي امه واقام رجل بينة انه ابنه  
من هذه المرأة وهي حرة فالحررة اولى باثبات النسب من  
العبد لان في بينة اثبات النسب واثبات الحررة  
ولو كانا الخارج من اهل الذمة والذي في يد العبد بعض  
للذمي لان في بينة اثبات النسب والحررة وفي قبض  
العبد غاية ما في الباب ان ابينة للعبد اثبات زيادة  
وهي الاسلام ولكن بالاسلام لا يثبت زيادة قبض  
وفي اثبات لا يثبت زيادة قبض ولا زيادة ملك فكان  
الخارج اولى ولو قال الخارج هو ابني من امراتي هذه  
وقال ذواليد هو ابني ولم ينسب الى امه وجها حران فالخارج  
اولى لان في بينة النسب من الجانبين وفي ذى اليد  
من جانب واحد في **مسألة الاكرام** ذكر في وصايا  
النوازل وصي اخذ السلطان الغالب او متغلب على كورة  
فطلب بعض مال اليتيم فان اعطى فهو ضامن قال الفقهاء  
ابن الليث ان خاف الوصي على نفسه القتل او اتلاف عصبته  
اعطائه فدفع فلا ضمان عليه ان دفع مال اليتيم وهذا طرد  
اذا كان الوصي هو الذي دفع فان كان السلطان هو الذي  
اخذ فلا ضمان على الوصي ويا في شئ من هذه في مسائل  
الرضايا السلطان اذا طمع بمال اليتيم فاعطى الوصي شيئا  
من ماله ان كان يقدر على دفع الظلم من غير اعطاء شئ لا يحسن  
له ان يعطى وان اعطى ضمن وان كان لا يقدر على دفع الظلم  
الا باعطاء المال كان له ان يعطى صيانة للباقي ولا يضمن  
في فصل نكاحات الوصي من يسوع فتا والقاضي الامام فخر  
الدين ورايت في موضع وكذا الحكم في الوصي التركة لو طمع  
من السلطان وفي الرضا بالعدة وصي بر مال اليتيم على



سلطان جائز وتحتاف ان لم يترزعه من يد لا يضمن وكذا  
 المضارب قال ابو بكر الاسكاف ليس هذا قول علمائنا  
 بل هو قول محمد سلة وهو الاستحسان وهو رواية  
 ابي يوسف قال الفقيه واكثر المشايخ اخذوا بهذا القول  
 الرضوي اذا اتفق على باب القاضى على وجه الرشوة يضمن وما  
 اعطى على وجه الاجارة لا يضمن مقدار اجر المثل وقد مر في  
 مسائل الاجارة وفي وصايا التوازل ولما وصى الى امرأة ترك  
 ورثة صفاء فجاء سلطان جابر ونزل في داره فقبل لامرته  
 ان لم يقط شيئا استوى على العقار قال ابو القاسم مضايقتها  
 جائزة والله يعلم المفسد من المصالح وفي فتاوى النقي  
 الرضوي اذا طوبى لجنابة دار اليتيم وان كان بحيث لو امتنع  
 ازدادت المنة تدفع مكرمة جنابة داره فلا ضمان عليه  
 وكان كالمضايقة وهذا لان الجنابة في هذا القمان التخت  
 بالخراج ولو دفع الرضوي خراج ارض اليتيم من ماله لا يضمن  
 فكذا الجنابة وينظر جنس هذه المسائل في وصايا الزخيرة  
 في فصل تعريفات الرضوي وفي كراه فتاوى قاضى خان  
 اذا اكرمت المرأة على رضاع صغيرا واكرام الرجل على ان يرضع من  
 لبن امراته صغيرا فنصبت احكام الرضاع وفيه ايضا  
 اذا اكره الرجل ان يتزوجها بنة الصغيرة من رجل ليس بكفو  
 لها او باقل من مهر مثلها لا ينفذ النكاح الا ان يبلغ مهر  
 مثلها وان لم يكن كفوا لا يصح النكاح **في مسائل جنابات**  
 قال محمد في الاصل الصبي كالمبالغ في دية النفس واخرافه  
 اذا كان لها منفعة مقصودة ينفوت يقطعها كاللسان  
 واليد والرجل واشباه ذلك **ويجب** لادش كلاء بنفوسها  
 اذا علمت صحتها في بعض بابا بحركة وفي اللسان بالكلام وفي  
 العين يستدل بها على النظر ولا يكتفى بالاصل فيقال الاصل  
 هو الضحية لان هذا يحتمل التبدل والمحتمل للالزام وما كان

في نفوته تقويت الجبال دون المنفعة كما ذن الش حصه والسحر  
 فغير بالذنية كاملة فرغير تقصير لان الجبال والرتبة لا يتفاد  
 قال في الاصل واذا قطع ذكر مولود فان كان قد تولى صلاحا  
 بان يحرك في العود القصاص اذا قطع من الحشفة في الخطاء  
 الذنية محلا وان قطع بعض الحشفة او بعض الذكر فلا قصاص  
 وان قطع الذكر من الاصل فكذلك على رواية الاصل واد  
 بالتحرك بالبول وفي الفتاوى الفضلى وفي لسان الصبي  
 الذنية اذا كان استهمل فاما اذا استهمل ولم يتحرك فيه حكم  
 عدل وفي الشاروي اذا قطع لسان صبي وكان يصح  
 فادعى القاطع انه اخر من لم يقبل قوله وعليه الذنية في  
 الخطا والقصاص في العمد وان يسمع له صياح فعلى القاطع  
 حكومة عدل وذكر الكرخي ان في لسان الطفل حكومة عدل  
 وذكر الشيخ الامام الزاهد احمد الطواسي ان عامة اصحابنا  
 يقولون ان فيه كمال الذنية لانه ازال عضوا ينفع به حاله  
 الا لفتاوى فانه صار بحال ينقطع بسائر اعضائه ينفع بلسان  
 ايضا هو الظاهر ووقع في نسخ رواية الجامع نصا على محمد  
 ان في مسائل الصبي ان يستهمل حكومة عدل وان تكلم فالد  
 كاملة وفي الشاروي عن محمد في امرأة خرج رأس  
 ولدها ولم يخرج منه شيء غير الرأس فجاء رجل وفتق عينه  
 جعلت عنه الذنية ولا اجعل عليه القصاص مالم يخرج مع  
 الرأس نصفه او اكثر وفيه ايضا اذا فتق عين صبي حية  
 ولدا وعبد ذلك بايام وزعم الفاتح انه لم يبصر بهذا العين  
 او قال لا ادري ابصر بها ام لا كان عليه حكومة العدل ولما  
 قوله الا اذا شهد الشهود انيها كانت صحيحة لا يرون  
 بها علة وانها كان بطرف بها في يجب الذنية وفي المتنقي  
 قال محمد في الجنين اذا خرج رأسه من بطن امه فقطع



انسان اذ فيه او فقاء عينه وقد علم انه يصير تم ولدته  
 حيا فعليه الذب كمالا والقبه ميتا كان عليه ما نقضه اوقا  
 حكومت عدل من قبعة الجنين وقال ابى حنيفة في سن  
 الصبي الذي لا ينقر به لاشئ فيها وقال ابى يوسف فيها  
 حكمة عدل هذا ذكر في المتن وذكر في موضع آخر من  
 المتن في سن الصبي لا ينقر اذ لم يثبت دية كاملة وفي  
 نوادر ابن السماعة قال سألت محمد بن عمار عن قلع سن  
 صبي او خلف رأس امرأة فصالح الجاني اب الصبي والمرأة على  
 درهم بنت السن او الشعر فاخبرني ان قال ابى حنيفة قال  
 بر والدراهم وكذلك قول محمد بن عمار لان محمد بن عمار  
 تسلك منها مقدار ما داوى به السن ولو ضرب سن انسان  
 فتحرك بسبب ضربه ستاتي حولا سواد كان المحشي عليه ميتا  
 او بالغ وفي القلع يختلف للرب ان كان صغيرا ستاتي وان  
 كان كبيرا بالغ لا يستاتي لانه لا يتوهم العود والانسان  
 كلها سواد في كل سن مائة او خمسمائة درهم هذه الجملة  
 في الفصل من جنابات المحيط وذكر في الترجمة اذا قلع  
 سن صبي واجل هو لا فوات الصبي قبل تمام الحول لاشئ  
 على الجاني عند ابى حنيفة وقال ابى يوسف فيه حكمة عدل  
 وذكر في المتن وفي سن الصبي لو جلس سنة ولو قلع سن  
 بالغ يلزمه الارش في الحال وذكر الفقيه ابو الليث في التوازل  
 صبي مات في الماء او سقط من سطح فوات من يحفظ نفسه  
 لاشئ على الابوين وان كان من لا يحفظ نفسه فعليه ما اكلنا  
 اما الاول فلا لانه ان كانت له قوة حفظه نفسه كان في هذا  
 كالبالغ واما الثاني فلا لان حفظه عليه فصار تركه مبلوغي  
 فوجب الكفارة عليهما عن نصير وذكر عن الفقيه ابى بكر  
 والفقيه القاسم في الوالدين اذ لم يتعا هذا الصبي حتى  
 سقط من سطح او وقع في نار ومات لاشئ عليهما الا التوبة

واختار الفقيه ابو الليث انه لا كفارة على احدها الا ان يكون  
 سقط من يد ابى حنيفة الكفارة على الانسان انما يجب اذا انقل  
 فعله بالمحل الا يرى ان حفر يترك على فارعة الطريق فوقع  
 فيها انسان ومات او كان سائقا او قابلا لدابة فاصابت  
 الدابة انسانا فوات انه لا كفارة عليه كذا هي هنا وذكر في  
 التوازل الاتم اذا تركت الصبي عند الاب وذبت والصبي  
 يقبل ترى غيرها فلم يأخذ الاب للصبي طيرا حتى مات  
 جوعا فالاب اثم وعليه الكفارة والتوبة وان يقبل يدي  
 غيرها وهي تعلم بذلك فالاتم عليها وعليها الكفارة حكمه  
 عن نصير ويبيح ان يكون المسبلة مختلفا فيها كما لا وبي  
 وفي فتاوى سمرقندي صبية بنت ست سنين حنت وكان  
 جالسة الى جنب النار فخرجت الاتم بعد خروج الولد الى  
 بعض الجير لنت فاحترفت الصبية وماتت لادية على الاتم  
 ولكن ان كان لها مال يعجنى ان يعتق رقبة مؤمنة او تصوم  
 شهرين متتابعين ان لم يكن لها مال ويكون على يد امه و  
 استغفار لعن الله سبحانه يعفو عنها وهذا استحباب  
 واتما وجوب الكفارة فهو على ما ذكرناه من قبل قال محمد  
 في الجامع الصغير رجل غصب ميتا حرا فوات في يده فجاءه  
 او بجنى فليس عليه شئ وان مات بصاعقة او نهر حية  
 فعلى عاقلة الغاصب الذب هذا هو لفظ هذا الكتاب  
 وفي الاصل يقول اذا غضب الرجل صبي حرا فذهب به فأت  
 بمذا على وجهه اثم ان مات بامر يكثر التحرز والتخفظ عنه  
 بان اصابه حتى وفي هذا الوجه لا ضمان على الغاصب الا اذا  
 فاما ان مات بامر يكثر التحرز والتخفظ عنه باقتل او اصابه  
 حجرا وسقط عليه حائط او نزلت صاعقة من السماء فاصاب  
 فقتله او نهر حية او اكله سبع او تروى من حائط او وصل  
 فان الغاصب يضمن في قول علماءنا الثلاثة وقال زفر



والثافق لا يضمن واجمعوا على انه لو قتل الصبي فانه لا يضمن  
 على الغاصب وفي اليد يضمن مات بامر يكثر الحرز عنه او  
 بامر لا يكثر عنه وفي المتق لومات الصبي في يد الغاصب  
 من حر او مرد من غير فعل كان دية على عاقلة الغاصب وان  
 غصب من غاصب ولا يدري احق ام ميت فلا شيء على الغاصب  
 وانما زفر والثافق فتدفعها في ذلك ان غاصب الصبي لو  
 ضمن الصبي هذه الاسباب فانما يضمن انما بالغاصب او با  
 العناية عليه لا يجوز ان يضمن بالغصب لان الحرز لا يضمن يا  
 الغصب كالحز الكبير وكما اذا مات حتف انفه ولو كان يضمن  
 بسبب الغصب يضمن كما في العبد ولا يجوز ان يضمن بالحياة  
 لان الجناية انما مباشرة او تسببا ولم يوجد من غاصب مباشرة  
 جناية على الصبي لان حد المباشرة ان يتصل بفعل الانسان  
 بغيره ويحدث منه الطلب كالحرج والضرب وغيرها وهذا  
 التلف لم يحدث من فعل الذي اتصل بالصبي وهو الغصب  
 ونقله انما حصل من نسيه الحية والمباشرة لم يوجد ولهذا  
 لا يجب عليه الكفارة ولم يوجد التسبب لان حد  
 التسبب ان يتصل اثر فعله بغيره لاحقيقة فعله وتلف  
 باثر فعله وهذا التلف لم يحصل من اثر فعله حصوله  
 الصبي في المكان الذي نقله اليه ولم يحصل به التلف انما  
 حصل التلف باقتراض السبع وهذا يمنع وجوب الضمان على  
 المستب كما لو وقع في البئر انسان فلم يت فوقع عليه آخر  
 فأت من و فروع الثاني عليه فانه لا ضمان على جافر البر ولا لكم  
 بقولهم بانه اذا قتله انسان فان الغاصب يضمن ولو كان  
 الغصب من غاصب تسببا للجناية على الصبي لكان لا يضمن  
 المستب مع المباشرة كما في الحافر مع الدافع فهذا يتعلق بغير  
 والثافق وانه واضح واختلف عبارات متاخرنا في هذه  
 المسئلة من متاخرنا من قال بان الغاصب انما يضمن عندنا

بسبب الغصب لا بالجناية فذهب الى الخلاف في الصبي الذي لا  
 يعبر عن نفسه بشيء العبد من وجه لانه مما يثبت اليد  
 عليه كالعبد والحز الكبير من وجه لانه ليس بالقلنا بشيء  
 بالعبد من وجه اذا هلك بامر يكثر الحرز عنه يضمن واذا  
 هلك بامر لا يكثر الحرز عنه لا يضمن ولو في الشهرين خلمها  
 ومن سلك هذه العيادة احتج الى تخصيص قول محمد  
 في قوله ومن غصب صبي فانه اطلق ولم يتصل من صبي بعينه  
 عن نفسه ولا يعبر عنه متى مال هذا القائل بوجوب الضمان  
 اذا كان لا يعبر عن نفسه وبعدم وجوب الضمان اذا كان يعبر  
 عن نفسه فقد اثبت تخصيصا لم يذكر محمد ومن متاخرنا  
 من قال بان الغاصب بالجناية على الصبي لا بسبب الغصب  
 ثم اختلفوا انه يضمن بالمباشرة او بالتسبب قال بعضهم  
 بالمباشرة يضمن لانه باشر التلاف حيث نقله الى ذلك المكان  
 من حيث ان التلف بهذه الاسباب لا يقع الا ما كثر عليها  
 والصبي عاجز عن حفظ نفسه عن الاسباب المتلفة وانما يحفظ  
 وليه فاذا قطع حفظ وليه عنه اضيف التلف الى غصبه و  
 فعليه من حيث الحكم فصار مباشرا لا تلاف من حيث الحكم  
 وان لم يوجد حقيقة والمباشرة حكما كافية لا يجاب الضمان  
 كما في المكنز وشهود المقصاص واذا اعتذر مباشر حكما صار  
 كانه التي الحية على الصبي حتى نمسه والتي الجدار عليه وضعه  
 بين يدي السبع حتى اقتصره واذا كان كذلك يضمن كذا  
 ههنا وهذا القائل لا يحتج الى تخصيص قول محمد في الصبي  
 بخلاف ما لومات بالحق لان حدوث الموت بالحق لا يضاف  
 الى غصبه ونقله قال الله تعالى انما يكون بكم الموت  
 ومنهم قال بان الغاصب يضمن بالتسبب لا بالمباشرة لانه  
 لم يوجد منه المباشرة حقيقة ولكن وجد حد التسبب وهو  
 اتصال اثر فعله به ويستقيم اضافة التلف الى فعله كما في







بامر يكن الخبز عنه والتقوط عن الدابة يكثر الخبز عنه بعد  
الحمل عليه ولأنه صار مستقبلاً للصبي في حمل من اعماله  
وهو مساك الدابة بغير اذن وليه ومراستعمل صبيًا  
بغير اذن وليه وهلك بسبب استعواله يضمن كما لو حال  
اصعد هذه الشجرة وانقض لي ثمارها فصعد فقط  
فات ضمن وعمله لو قال اصعد هذه الشجرة وانقض  
ثمارها لنا كلها فقط ومات لا يضمن لانه استعمله  
لنفسه ولو قال للصبي اصعد هذه الشجرة وانقض الثمار  
ولم يقل لي ففعل الصبي ذلك وعطب فيه اختلف فيه  
الشافعي والصحيح انه يضمن سواء انقض لي الثمار وقال  
انقض ولم يقل لي وجب دية الصبي على عاقلة الرجل  
لانه محط محض فانه قصد حمله على الدابة ولم يقصد اهلا  
فكان خطأ وشبه العمد يجب على العاقلة فريتها ولي  
وتناول هذه المسئلة اذا حمل على الدابة وهي واقفة اما  
اذا كانت تسير فقد اختلفت الروايات فيه قال بعضهم  
اذا سقط الصبي والدابة تسير فهو ضامن وهكذا اشتهر  
الحاكم في المختصر وتأويلها اذا كانت تسير صاحبها حتى كان  
مضيا فالى صاحبها سواء كان الصبي متمسكاً على الدابة  
او لا متمسكاً فاما اذا اشارت بنفسها فلا ضمان عليه  
لان المتلفه هي الدابة فيكون جباراً وذكر في بعض الروايات  
اذا سقط الصبي وهو يسير الدابة بعني الصبي يسير كما  
الرجل حمل الصبي عليها وهي واقفة ثم سترها الصبي فوقع  
فات لا ضمان على الرجل لان التسير مضى الى الصبي لا الى الرجل  
فنصار كما اذا قتل الصبي المقصوب بنفسه وان حمله عليها واقفة  
فلم طادت انساناً اذا وطأت وهي واقفة فضمنه على صاحبها  
وانه او طأته بعد ما سارت فان سارت بتسير الصبي من  
يسير الدابة فالضمان على عاقلة الصبي وكذلك اخذت مالاً

فضان ذلك في مال الصبي وليس على الرجل من ذلك شيء  
وكان بمنزلة ما لو ناوله سكيناً فقتل نفسه لم يكن عليه  
ضمان كما اذا امره ان يصعد شجرة معينة فصعد اخرى و  
ههنا امره بامساك الدابة لا بتسيرها وصار كما اذا ناوله  
سكيناً وقال امك فقتل بذلك رجلاً وجب الدية  
على عاقلة الصغير ولم يكن له عاقلة الصغير ان يرجعوا  
على عاقلة الامر لانه لم يستعمل في القتل وانما استعمل  
في الامساك وان كان الصبي لا يتمسك على الدابة ولا  
يسير الدابة وقد حمل الرجل والدابة واقفة ثم صارت  
واوطأت انساناً واخذت مناعاً لا ضمان على الصبي  
ولا على الحامل لان الصبي بمنزلة الحمل والرجل لم يستعمل  
الدابة وانما سارت بنفسها واخياها فكانت متقلته و  
اما اصابة المتقلته فانه يهدر بموته عليه السلام العجماء  
جباراً والمراد به اذا كان متقلته قال وروى الحسن بن  
زياده عن ابي حنيفة انه قال اذا سقط صبياً والقاء في الثور  
حتى قتله المراك أو القاء في ظل يوم بارد فقتله البرص  
فعلى عاقلة الدية وكذا اذا سقط والقاء بين يدي سبع  
صبي اكله فعلى عاقلة الدية ولو عصب مبيتاً حراً فذهب  
به لا بينه وقتله كان للاب الخيار ان شاء من الدية على  
عاقلة بالنصب وان شاء قتله بالقتل ولو قتله اخنق  
في يدك كان للاب بالخيار ايضا فان قتل القاتل برئ القاتل  
وعاقلة وان شاء من عاقلة الغاصب الدية رجوعاً بها  
في مال القاتل وفي المتن رجل امر صبياً ان يسقيه دابة  
النهر وارسله في حاجة فات او قتل لم يكن على الرجل شيء  
فان غرق في النهر او ضربته دابته او نهسته حنة كان الذي  
امر من الدية على عاقلة واذا حمل الرجل مبيتاً مع نفسه  
على الدابة فوطئت الدابة انساناً فهذا على وجهين ان كان



الصبي يمتك على الدابة فدية المقتول على عاقبتها لأن سبها  
 الدابة مضاف إليها ومار كما لو اراد بالفاو على الرجل لكفا  
 لأنها باشرًا قتله ومن باشر قتل انسان يجب الكفارة على  
 المباشرة كذا هنا وكفارة على الصبي لأنه ليس من اهله  
 وأن كان لا يمتك فدية المقتول كلها يجب على الرجل و  
 يكون الصبي كالنوب المبسوطة على الدابة وأن حرمت وأتلف  
 انسانا أو قدت متاعا انسان ما تجزأ فيه على التقدير  
 الذي ذكرنا ثم إذا كان الصبي يمتك لا يرجع الصبي على  
 عاقلة الرجل بشئ لأنها لو رجعت انما يرجع لأنه صار غامبيا  
 يحمل الصبي على الدابة أو يحكم امره للصبي بالستر لا وجه الى  
 إلا قد لا نغاص صبي الخ لا يضمن ما تلفت بفعل الصبي  
 الأبرى أنه لو قيل هذا على سبيل الاستشهاد ان من قال  
 لصبي اصعد هذه الشجرة انقص في ثمارها فصد فقط إلا  
 يضمن الدية على عاقلة وكذا لو عطاه غطبا أو صلاحا يمتكه  
 له ولم يامر بشئ فعطيه به الصبي ولم يرد بنو له عطيه به  
 الصبي أنه قتل نفسه فان هناك على المعطى انما اراد به أنه  
 سقط من يد على بعض بدنه وعطيه به وكذلك لو امر بحمل  
 شئ أو كسر عطيه بغير إذن وليه فتلغ من ذلك يضمن ولو لم يزل  
 له امسكه في عطيه بالسلامة اختلف المشايخ فيه وكذلك  
 المشايخ فيما اذا قال له اصعد هذه الشجرة ولم يقل شئ  
 آخر وقال انقص الثمار لنفسك فقط فيه اختلفت  
 ايضا وقد ذكرنا في مسائل الفصا ان المختار في المسئلة  
 الضمان ويأتي شئ منه في آخر هذا الفصل لو وضع  
 الخطب بين يديه عبد مجبور عليه ولم يامر بشئ وكسر  
 العبد الخطب فوقع قطعه من ذلك على عين العبد  
 وذهبت عينه فلا شئ على صاحب الخطب هذه الجملة في  
 الفصل الثالث عشر من جنائيات المحيط وفي المتفرقة

لصاحب المحيط في كتاب الغصب ورده فتوى بعض البلدان  
 رجلا كان يكسر الخطب فجاء غلام رجل وقال حتى اكسر  
 فالحان يعطيه فالح عليه في ذلك واخذ منه الذموم وكسر  
 بعض الخطب ثم قال انت باخر حتى اكسر فاني عخطب  
 فكسر الغلام فضرب بعض المكسور من الخطب على عينه  
 لا يكره على صاحب الخطب شئ لأن صاحب الخطب لم يامر  
 الغلام بكسر الخطب ولم يستعمل شئ وانما فعل  
 العبد باختيار نفسه فلا يكره الرجل ما من شئ و  
 ذكرنا ما بال غصب واستعمال عبد الغير في فصل الضمان  
 من كتاب الفصول وذكر في الزيارات اذا مال حائط  
 الصغير فاستشهد على ايده فلم ينقص حتى سقط وأتلف  
 شئًا فالضمان على الصبي ولا يجب شئ من ذلك على الاب  
 والوصي سواء قرط في التقص او لم يقرط فان لم يسقط  
 الحائط حتى بلغ الصبي ثم سقط وقتل انسانا او مات  
 الاب والوصي ثم سقط فلا ضمان على احد لان حكم ذلك  
 الاستشهاد قد بطل لان ولاية الاب والوصي زالت  
 بموت الاب والوصي ويملو الصغير وان تقدم على الصبي  
 فقدمما مستعلا ثم سقط الحائط على انسان فدية على عا  
 عاقلة الصبي وروى بشر عن ابي يوسف في رجل اخرج من  
 دار ولده الصغير جناحا او كتيقا او فعل ذلك وحمل رجل  
 في داره قتل منه تلف فالضمان على الصبي والموتل لغيره  
 فعليهما مقام فعل الصبي والموتل فصار الموتل والصبي  
 جانيبين واذا ضرب الرجل بطن امرأة جنيبا ميتا فعلى  
 الضارب الغرة وهي عبدا ودية قيمته خمسمائة درهم  
 وهذا استحسان اخذ به علماءنا والقياس ان لا يجزي  
 وهو قول زفر ويستوى في ذلك الذكر والانثى لان الانثى  
 في هذا الباب مطلقة ولا كفارة على الضارب وفي نوادر



المجموعة اذا ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا فغلبه  
 الفرقة هذا اذا كان بعد اربعة اشهر حين تنفخ فيه الروح  
 اما اذا كان اقل من ذلك لا يجب وهل يكره اسقاط الجنين  
 قبل ان ينفخ فيه الروح قال عامة مشايخنا يكره وبه ائمتي  
 صاحب المخطوط وقال الامام العلي الغني يكره وبه ائمتنا  
 بكر محمد بن الفضل والجنين اذا انفصل ميتا  
 اعتبر ولدا ونفسا على حدة في حق غيره كعبادتي حقا  
 لاحكام حتى يصير الجارية ام ولد به وتضرب المرأة نقاء  
 به ويجعل المعتدة للان واج وفي حق نفسه اعتبر عضوا من  
 اعضاء الام حتى لا يسهى ولا يبرث وكذلك في حق الله تعالى  
 اعتبر عضوا من اعضاء الام حتى لا يقام عليه صلوة الجارية  
 والكفارة حق الله تعالى فيعتبر الجنين في حق حكم الكفارة منزلة  
 عضو من اعضاءها والكفارة لا يجب بانثلا في عضو من اعضاءها  
 واذا خرج الجنين حيا ثم مات فعلى الضارب الدية الكاملة  
 وعليه الكفارة ويعتبر نقاء ولدا في حقه وفي حق غيره لو  
 كان الحق لله او للعباد فيصلي عليه ويسمي ويرث ويصير  
 الجارية ام ولد وقضى به المعتدة قال ويكره بدل الجنين  
 بين ورثته على فرايض الله تعالى يريد به الفرقة اذا انفصل  
 ميتا وانما لا يبرث من غيره اذا انفصل ميتا لان ذلك من  
 حقه وفيما حقه اعتبر عضوا من اعضاءه الام من الضرب ثم  
 خرج الجنين ميتا فلا غرة في الجنين بخلافه اذا خرج الجنين  
 حال حيوتها ثم ماتت الام بعد ذلك او لم تمت فانه يجب  
 في الجنين الفرقة واذا ماتت الام من ضرب فعلى الضارب دية الام  
 في ثلاث سنين وان كان في بطنها جنينا فخرج احدها قبل  
 موت الام وخرج الاخر بعد موت الام وهما ميتان يجب  
 في الذي خرج بعد موت الام شيء ولو خرجا ميتين بعد موت  
 الام لا يجب فيه الفرقة والجنين الاول وهو الذي خرج قبل

موت الام لا يبرث من دية امه شيئا لانه انفصل حيا  
 ثم مات قبل موت الام لا يبرث من دية امه شيئا فاذا انفصل  
 ميتا اولى ويرث الام منه لما ذكرنا والجنين الآخر وهو  
 الذي خرج بعد موت الام لا يبرث من احد لانه انفصل  
 ميتا ولا يبرث عنه لانه لم يجب له شيء وان كان الذي خرج  
 بعد موت الام حيا ثم مات ففيه الدية كاملة ويرث  
 هذا الجنين من دية امه دما ويرث امه من اخيه لانه  
 كان حيا وقت موت امه فيبرث ما كان متروكا لأمه و  
 متروكا لأمه ديتها وما ورثت من اخيه وهل يبرث هذا  
 الجنين من الجنين الا قبل ان كان الاب حيا لا يبرث لان  
 الاخ يصير محجورا بالاب وان لم يكن حيا يبرث هذا ضرب  
 بطن فرقة فالقت جنينا ميتا فان ضرب بطن امه فالقت  
 جنينا ميتا والام حية ينظر ان كان الحمل حيا بان كان الحمل  
 من المولى يجب الفرقة ذكرنا ان كان اوتى وان رقبنا ذكرنا في  
 الرواية انه يقدم على الهيبة واللون الذي انفصل لو كان  
 حيا ينظر ان كان ذلك ذكرا يجب عليه نصف عشر قيمته وان كان  
 انثى يجب عليه عشر قيمتها وروي الحسن بن زياد عن ابي  
 يوسف ان الضارب يضمن نقصان الولادة ولا شيء عليه  
 والكلام بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف وزفر  
 فرقة المسئلة اخرى ان الجنانية الخطاء على المماليك عند  
 ابي حنيفة ومحمد بمنزلة الجنانية على الاجار فالايضا  
 من جنتها على الدية ويتحملها العاقلة ثم في الجنين الحرة  
 الفرقة وذلك نصف عشر دية ان كان ذكرا وعشر دية  
 ان كان انثى ففي جنين الامه بحساب ذلك من قيمته  
 لان القيمة في المالك بمنزلة الدية في الاجار وعند ابي  
 يوسف الجنانية في المماليك بمنزلة الجنانية في البريايم ومن ضرب  
 بطن بيمه فالقت جنينا ميتا فانه لا يضمن في الجنين شيئا



ويضمن نقصان الولادة ان نقصها للولادة كذا هربنا ونما هذا  
ينظر في جنابات المحيط ثم ما يجب في جنين الامة يكرز على  
على الضارب وفي ماله لان الوجوب على العاقلة بخلاف الجنين  
في نقص والنقص ورجح بايجاب الضمان على العاقلة في جنين  
الحرية فيرد جنين الآية على اصل القياس وفي المنتقى اذا ضرب  
بطن امه فالقت جنينا ميتا ومات ونقصها الولادة كان  
على الضارب قيمة الجنين حالة في ماله وان كان فيها وفاء  
ينقصان الولادة فلا شيء عليه من نقصان الولادة وان لم يكن  
فيها وفاء فعليه تمام ذلك وفي المنتقى رجل ضرب بطن امه واما  
الامة قال ابو حنيفة على الضارب قيمة الامة في ثلاث سنين  
واما اذا ضرب الرجل بطن امراته والقت جنينا ميتا فقد  
ذكر في الجامع الصغير ان عاقلة الاب الغرة ولا يرث الاب  
منه لانه باشر قتله والمباشرة لا يرث وان كان مخطئا ولا كفارة  
على الاب لما ذكرنا وفي المنتقى رجل ضرب بطن امراته فالقت جنينا  
حيثا ثم مات ثم القت جنينا ميتا ثم ماقت الامة بعد ذلك  
وللرجل الضارب بنون من غير هذه المرأة وليس له ولد من هذه  
غير هذه لذي ولدت عند الصرية ولها اخوة من ابيها وامها  
فعلى عاقلة الاب دية الولد الذي وقع حيثما ثم مات يرث من  
ذلك امه السدس وما بقي فالاخوة هذا الولد من امه واما  
الولد الذي سقط ميتا فان فيه غرة على عاقلة الاب خمسا  
درهم ويكون للام من ذلك السدس وما بقي فهو للولد الذي  
وقع حيثما ونرت من ذلك السدس لان فيها سدس جميع ما كان  
للابن الذي سقط حيثما ويصير ما ورثت لامة من جميع ذلك لاختارها  
وانا ورث الابن الحر من غرة الميت لان الغرة انما وجبت بالصرية  
وهو ذلك الوقت حتى وفي المنتقى قال ابو حنيفة وابو يوسف  
ومحمد اذا ضرب الرجل بطن امراته فالقت ميتا فلا كفارة  
على الضارب ولا يرث منه وان القت جنينا ميتا قد استبان من

خلق شيء او طعت ثم ماتت هي من تلك الصرية ثم القت جنينا  
ميتا ومات ففي الاول الغرة وفي الامة الدية وفي الجنين  
الشاقي الدية كاملة قال في الزنايات رجل اشترى  
من آخر جارية وقبضها ثم ولجها المشتري وحملت منه ثم  
ان الجارية ضربت بطن نفسها متعمدة اي متعمدا سقط  
الجنين والقت جنينا ميتا او شربت من الدواء وما يجب  
سقوط الولد متعمدا او وضعت في قلبها ما يطرح به الولد  
فادخلته في الرحم فسقط الجنين ميتا ثم استحق رجل بالينة  
وقضى القاضي للمستحق بالجارية وبالعقر على المشتري ان  
امنك قتلت ولدها وانته ولدها الرجل وانته حر لانه ولد  
المغرم حر والجنين مضمون بالغرة فاذا وقع امك او اخذها  
بغرة الجنين الحر وانما شرط محمد التعمد في فصل الجارية  
وتفسيره ان يسقط اسقاط الجنين لانها ليست بمباشرة لانه لا  
لهم مستبينة الى ذلك والنسب انما يوجب الضمان بوصف العمد  
فشترط تعدها في اسقاط الولد لتصير متعمدة في الشيب وعلى  
لهذا الحر اذا فعلت ذلك بنفسها كان على عاقلة الغرة  
وليس شرط ان يكون متعمدة في فعلها ما ذكرنا وهذا اذا  
كانت بغير اذن زوجها وبغير اذن المولى فان فعلت باذنها  
فلا ضمان وسئل ابو القاسم عن امرأة شربت الدواء  
فالقت جنينا ميتا قال لا غرة عليها وتاويله اذا شرب  
دواء لا يوجب سقوط الولد ولا يتعمد هي ذلك وقال  
ابو بكر في غير هذه الصورة انما اذا سقطت سقطا فليس  
عليها الا التوبة والاستغفار وان كان جنينا فعليها  
غرة وتاويله اذا شرب دواء يوجب سقوط الولد وتعمد  
ذلك وفي فتاوى ابو الليث امرأة شربت دواء وحملت  
حملا فالقت جنينا ميتا ان على عاقلةها خمسين مخرج  
في سنة واحدة لو ارث الحمل باكاذا وغيره وان لم يكن لها



عاقلة ففي مالها في سنة قاله يوسف ابن عيسى وأبو داود  
ذكرنا المنتقى رواية مجهولة امرأة شربت دواء فاستقطت  
وكان شربت بغير ذلك يعني لغیر اسقاط للولد فعلها  
الغرة ولا كفارة عليها في قول أبي حنيفة ومحمد لا  
يرثه وقال بعضهم عليها الكفارة وهذا الجواب  
بخالف جواب الزيادة وفي فتاوى المنتقى مثل عن  
مختلفه وهي حامل احتملت لا إسقاط العدة باسقاط  
الولد وقال ان سقطت بفعلها وجب عليها غرة  
ويكون ذلك للزوج وفي العمود اذا ضرب بطن حامل  
فاصاب يدا الولد في بطنها فقتلها ثم ولدت حياً فنصف  
الدية على قلته لانه خطأ واذا اشترى امه حاملاً  
فلم يقبضها حتى اعتق ما في بطنها ثم ضرب انسان  
بطنها فالقت جنيماً ميتاً خيراً المشتري ان شاء اخذ  
الامة بجميع الثمن واتبع الجاني بارش حر ونطت له الفصل  
وان شاء فسخ العقد في الامة ولزمه الولد بحضته من  
الثمن ولو كان للجنين اب مراً وارث آخر مقدم على مولى  
العناقة فارش الجنين له في الوجهين ولا شئ للمشتري  
هذه الجملة في جنابات الحيط الاب اذا ضرب ابنه الصغير  
فقطبت من ذلك ينظر ان ضربه حيث لا يضرب للتأديب  
او حيث يضرب ولكنه فرق ما يضرب للتأديب فانه يضمن  
الدية وعليها الكفارة وان ضربه حيث يضرب مثل ما يضرب  
للتأديب فعليه الدية والكفارة عند أبي حنيفة وقال  
أبي يوسف ومحمد لا شئ عليه وفي نوادر مشرعة ان يوفى  
ان عليه الكفارة وعلى هذا الخلاف الروي اذا ضرب الصغير  
تأديماً او الزوج اذا ضرب زوجته حيث يضرب للتأديب  
مثل ما يضرب له حاشتها ضمن بالاجماع وللأب والوصي  
اذا سلم الصغير الى معلم بعلمه القرآن او عملاً آخر فضربه المعلم

للتعليم

للتعليم ان ضربه باذن الاب والوصي يضرب مثل ما يضرب  
للتعليم فلا ضمان على الاب والوصي ولا على المعلم وفي المنتقى  
عن أبي حنيفة وأبي يوسف ان عليه الكفارة وان ضربه من غيره  
لا يضرب او فرق ما يضرب للتعليم فالمعلم ضامن والحامل  
ان عند أبي حنيفة اذا ضرب الاب ابنه بنفسه حيث ما يضرب مثل  
ما يضرب للتأديب يضمن عند أبي حنيفة ولو لم يعلم فضرپ  
كذلك لا يضمن الاب والمعلم والفرق لا أبي حنيفة بين المعلم  
وبين الاب ان المعلم معين في الضرب والاب ليس بمعين  
بل هو مستوفى حقه لان منفعة ضرب الصغير راجعة الى الضيف  
وصلاح الصغير يعود بحكم البعضية واستيفاء الانسان  
حقه تنفذ شرط التلاوة كما في فصل الزوجية ثم انما  
ضمن الاب بضربه بنفسه ولم يضمن بالامر للمعلم لان الاب  
في الضرب بنفسه مباشر والمباشر يجوز ان يضمن وان لم يكن  
متعدياً في مباشرة كما في ضرب الزوج زوجته وانما الاب  
بالامر قسب وليس مباشر والمستب انما يضمن اذا كان متبداً  
في التسبب فاما اذا كان متعدياً فلا وللأب بالامر للمعلم  
بالضرب ليس بتعدي لان الاب ولاية ضرب الصغير لا صلاح  
الصغير فلهذا اختلفوا قال هشام في نوادره فقتب  
سلة المعلم قلت لمحمد ان لم يكن الاب قال له في امر  
الضرب شيئاً قال يضمن المعلم وفي بعض النسخ اذا الاب  
اذا ضرب انما يضمن عند أبي حنيفة اذا كان الاب ضرب  
ضربة للتأديب اما اذا ضربه لتعليم القرآن فانه لا  
يضمن كما للمعلم فاذا افرق بين ضرب المعلم باذن الاب  
وبين ضرب الاب اذا كان الضرب للتعليم وذكر محمد  
الآية الحلواني في شرح الاجازات ان في ضرب الاب ابنه  
وفي ضرب الزوج زوجته روايتان غشيتان في رواية  
يضمن وفي رواية لا يضمن وانما الولد اذا ضرب ولدها



الصغير للتأديب فلا شك انهما يضمن عندا في حنيفة وقد  
اختلف الشايع على قولهما قال بعضهم بضمن وقال  
بعضهم لا يضمن في كتاب العلل للزوج ان يضرب امرأة  
على مضجعة واذا ماتت من ضربه ضمن وفيه ليس للزوج  
ان يضرب امرأته على ترك الصلوة وللأب ان يضرب  
ابنه على ترك الصلوة وذكر في كتاب الفرائض في باب  
ميراث القاتل مائة الأب اذا ضرب ابنه او ولد له  
على الخلاف الذي ذكرنا وذكر مائة المعلم اذا ضرب  
الصغير باذن الأب على الاتفاق على نحو ما قلنا قال محمد  
ثمة وهذا من ترك وقيل هذا عن محمد وهو كذا  
على في حنيفة ووجهه ان اذن الأب لما اثر في إسقاط الضمان  
عن المعلم ففعل الأب بنفسه كيف يوجب الضمان على  
الأب وحال الأب اقوى من حال المعلم وذكر الناطقي  
ان الانسان قد يستفيد مرًا من جهته بخبر ثم يكون حاله  
اقوى من حاله كالمعلم والأب والرصقي ههنا وكذا  
الأب لا يبيع مال ولدها الكبير وصق الأب يملك ذلك  
وكذا المربض اذا مرض موت اذا باع بالمحابة البيرة لا  
يجوز ولا يكثر عفو والرصقي يملك البيع بالمحابة البيرة  
وقيل هذا عن محمد استدلال على رجوع في حنيفة  
عن قول الأب ووجهه ان الأب لما اثر في سقوطه فعل  
المعلم فارتضى ان يؤثر في منع الضمان عن الأب اذا فعل  
بنفسه واليه ماله شمس الأئمة الترحمى وذكر في شرحه  
ان اباع رجع الحقولما وهو الضمير وفي المنقط وعن أبي  
يوسف في الأب والرصقي اذا ضربا الصغير انهما لا يضمنان ولا  
بحرمان عكراد وثي من مسائل ضرب الصبي ومزار  
ما يضرب قد ذكرناه في مسائل الصلوة البزاع والنصاء  
او الحجام اذا برع او قصدا وجم وكان باذن الرعي في الصبي او

باذن

باذن المولى في العبد وسرى الى النفس ومات فلا ضمان عليهم  
وكذلك الختان فهو لا يضمن السريرة بالإخلاص اذا  
قطع الختان بعض الحشفة في العبد او في الصبي ففيه  
حكومة عدل وان قطع الحشفة كلها فان برأه فعله في  
العبد كمال القيمة وفي الصبي كمال الذينة وان مات  
ففيه نصف الذينة في الصبي ونصف القيمة في العبد  
لانه اذا مات فالتلف حصل بفعلين احدهما ما دون  
فيه وهو قطع الجملدة والثاني غير ما دون فيه وهو قطع  
الحشفة فيجب نصف الضمان اما اذا برأه فقطع الجملدة ما  
ما دون فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو الذينة وتمام  
هذا ينظر في جنائيات المحيط وفي فوائد صاحب المحيط  
صبي جاء الى فضاء وقال اقصدني فقصده فصد مقتا  
فأت من ذلك التسيب يجب دية على عاقلة الفضاة  
وكذلك العبد يجب قيمته على عاقلة الفضاة وقد مر  
ذكر في مسائل الغصب عدا الصبي والمجنون خطأ وفيه  
الذينة على العاقلة والمعنوة كالمجنون وفي متفرقات  
جنائيات صاحب المحيط قال هشام في فوائد عن محمد  
في جارية بين رجلين جاءت بولد فجن الولد جنانية ثم ادعاه  
احدهما يلزمه الذينة كلها في مالها وفي الجامع الأصغر  
عن محمد فن اجتمع عليه الضمان والجانبين يردون  
قتله ولا يدر على دفعهم الا بالقتل قال ليس لمان  
يقتلهم قال عمر بن سفيان قلت لمحمد ان قضيا اما  
مطيع بقول له ان ياتي على نفسهم بالدفع على نفسهم قال  
عمر ولا خرا في محمد في الطواف فقال يا خراساني القتل  
ما قال صاحبكم كذا محمد بن سلمة كان نصير يفتي بالضمان في  
الصبي والمجنون والبهيمة اذا قتل الرجل دفعا وكان الغيبة  
ابو بكر يفتي بعد الضمان لانه لا حيلة له غير قال الفقيه



أبو الليث هذا القول خلاف ما قاله في الروايات الظاهرة  
 هذه الجملة من متفرقات جنائيات المحيط وذكر في الفصل  
 العشرين منها سبل محمد بن سلمة عن جماعة كان يتردد  
 على كلب عقور فاختطاه واحد منهم فاصاب صغيره فأت  
 وعرف أن هذا سهم فلان ولكنه لم يشهد أحدا منه وماه  
 فلان فصالح الأب صاحب السهم على كرم ثم طالب المصالح  
 رة الصلح قال إن كان يعلم أن المصالح هو الذي حررها  
 فالصلح مافض وإن لم يعلم غير معرفة السهم فالصلح باطل  
 وإن علم أن الخارج صاحب السهم ولكن لما استقبلت الصغيرة  
 أباهما الطهرها أبوها فقطت وماتت ولا تدري أنها ميات  
 من اللطمة أو من الرمي مال حال الصلح قال إن كان صالح للأب  
 بأذن سائر الورثة ولا ميراث للأب وإن كان الصلح بغير  
 أذنهم فالصلح باطل وهذا لأنه لاحق للأب في موجب  
 الجنابة في حيث حرم عكبراته فباعتراذن الورثة بما في  
 الصلح الاجنبى وفي نوادر هشام قال سألت محمدا  
 عن قلع سن صبي أو خلق راس امرأة فصالح الجاني بالصبي  
 أو المرأة على دراهم ثم التفت إلى الشريفة فقلت فإخبرني إن أباه  
 قال بر والدترهم قال وكذلك قول محمد إلا أن محمدا  
 يتقرب إليك منها مقدار ما داوى به السن قلت وكذلك  
 إن كان هذا كسر يد فصالحته منه منها ثم جبرت ومحت  
 حتى لم يروا منها شيئا قال نعم قلت فإن زعم صاحب  
 اليد أن يدى قد ضعفت وليست كما كانت قال أمر من أن  
 ينظر إليها فإنه لا يكاد يخفى هذا الجملة في هذا الفصل  
 وذكر في الفصل الثامن عشر منها وكان صبي في يد  
أبيه جذبه إنسان من يد أبيه وأبى ممسكه له حتى  
 مات فذية الصبي على من جذبه ويرثه أبوه فإن جذبه  
 الرجل وجذبه الأب حتى مات فعليه ما الذية ولا يرثه

أبو وفي متفرقات جنائيات المحيط ذكر في غصب العيون  
 جارية دفعت جارية أخرى فذهبت عذرها قال محمد  
 ذمة عليها صدق مثلها قال بغلنا عن عمر بن الخطاب  
 في جاريين تدفعنا في حمام فذهبت عذره أحدهما  
 فضمن الآخرى صدق مثلها والمسئلة صادرة واقعة  
 الفتوى سخار وسمرقند وقد وقعت واقعة في زمنا  
 وصورها زن مجرناة وخبرني نارسيد ركة ساكر داوود  
 برمان فرستا وكافران أو راكر فتند وبكارت زائد كرم  
 هل يجب الضمان على الأستاذ ولا شك أن أربابها باذن  
 وليها لا ضمان عليها وإن أرسلها بغير إذن وليها هل  
 يضمن الأستاذ مخرج مثلها فعلى قياس ما ذكرنا فيما إذا غصب  
 صبيًا مرقا فقتله إنسان يجب الذية على الغاصب ينبغي أن  
 يجب الضمان هنا على الأستاذ ولا يجب على الكافر إذا كان  
 حربيا لأنهم لا يؤخذون بالضمان والقول فيما فعلوا باقتنا  
 وأموالنا لأنهم يستحلون دمانا وأموالنا فلا يعتقون جوب  
 الضمان والقول عليهم وليس لنا ولاية عليهم حتى يلزمهم  
 حكم اعتقادنا فلا يلزمه شيء في كراه المبسوط في باب الكراه  
 الجوارح وفي ديات فتاوى الدينارى صغيرة برزديان  
 نشت است سر نارسيد آمل وابن نرديان زابن داشت  
 فقط الصغيرة وذهبت عذرها قال يجب الضمان  
 بقدر النقصان قبل بركة واجب شود حرجه كم از ارش  
 موشه بود برجا في بوه وبر عافله وقد ذكرنا بعض هذه  
 المسائل في مسائل الحدود وفي توأيد شيخ الإسلام  
 برهان الدين ذمة الزوج إذا أزال العذرة بالاصبع هل  
 يضمن الجاني لا ويعذر وفي الجامع الأصغر جل رفع  
 بكر اجنبية فقطت فذهبت عذرتها فاعليه مخرج مثلها  
 في ماله والتعزير ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة وينظر



جنس هذا السائل في جنائيات الفتاوى الصغرى ذكر في الجمل  
 وفي الفتاوى ابي الليث رحمه رجل صبيان يلعبون بالرمي فمات  
 بم امرأة فرمى صبي ابن تسع سنين او نحو سوما فاذهبت  
 عنها قال الفقيه ابو بكر رحمة الله في مال الصبي دون  
 والده فان لم يكن للصبي مال فنظر الى ميسرة قال الفقيه  
 رحمه الله اوجب الذية في مال الصبي لانه كان يرى للجم عاقلة  
 وهكذا يفتي الفقيه ابو جعفر رحمه الله عاقلة للجم وبنه  
 كان يفتي ظهيرا لدين المرغيباني رحمه وفي جنائيات الملقط  
 صبي رمى سوما على انسان فذهبت عنه لا ضمان على  
 والده عندنا في بكر رحمه لانه يقول لا عاقلة للجم لعدم  
 الفناص وانما العاقلة للعرب للتباصر فان كان للصبي  
 عاقلة يجب على عاقلة بالبيتة ولا يجب باقرار الصبي  
 ولا شهادة الضبان شئ وذكر في الجامع الصغير  
 اذا عرف صبي او بالغا في البحر لا قصاص عليه عند  
 ابي حنيفة خلافا لهما وذكر في الزخيرة ويقتل القتل  
 بالصبي وكذا يقتل سليم الجوارح منافق الاطراف  
 والصبي والمجنون كالبالغ في دية النفس ودية المرأة في  
 النفس على نصف دية الرجل والعاقلة اذا احتملت  
 الذية لا يجب منها شئ على الشاهد والعبيد والامان  
 والقبيلان والمجانين واذا اوجب القصاص لصغير  
 او معتوه في النفس او فيما دون النفس ولا حق للاب  
 في هذا القصاص فان الاب يملك استيفاءه عند  
 علمائنا رحمه خلافا للمشافعي ولو اراد ان يصالح عن  
 قصاص وجب للصغير والمعتوه في النفس وفيما دون  
 النفس فله ذلك ولو اراد ان يعفو عن ذلك فليس له  
 ذلك واما الوصي فملك استيفاء قصاص وجب  
 للصغير والمعتوه فان كان القصاص في النفس لا يملك بخلاف

الاب وان كان فيما دون النفس ذكر في عامة الروايات  
 ان له ولاية الاستيفاء وفي بعض الروايات ليس له  
 ذلك وان اراد الوصي ان يصالح عن قصاص وجب للعنه  
 للصغير ان كان القصاص في النفس فيه روايتان على رواية  
 صالح الاصل ليس له ذلك وعلى رواية ويات الاصل له  
 ذلك وعلى رواية وان كان القصاص فيما دون النفس فعلى  
 الرواية التي يملك الاستيفاء وهو القياس يجب ان يكون  
 فيه روايتان وان اراد الوصي العفو فليس له ذلك النفس  
 وما دون النفس فيه سواء وان صالح الوصي عن قصاص  
 وجب للصغير وخط من الدم شيئا لا يجوز والفرق بين القاتل  
 والبسر من الخط والقاصي هل يملك استيفاء القصاص  
 للصغير ذكر كثير من مشايخنا المتأخرين ان القاصي كالا  
 في هذا وذكر محمد في الكليات ان القاصي لا  
 لاستوفى القصاص للصغير في النفس وفيما دون النفس  
 ولا يصالح قال الشافعي رحمه في وفاقه وعندي ان القاتل  
 كالوصي وانما هذا ينظر في المحيط والزخيرة واذا وجد  
 القاتل في دار صبي او مجنون لا يجب على الصبي والمجنون  
 القامة بالاجماع واما يجب القسامة والذية على  
 عاقلة هذه الجملة من خيرة البرهانية وفي نوادر  
 صاحب المحيط امر صبي باستهلاك مال انسان يضمن  
 الصبي ثم يرجع على الامر ولو قال لصبي انقص هذه  
 الحائط ففعل وحل لا يضمن ولو قال انقص لي يضمن  
 بالاجماع ولو قال لصبي اصعد هذه الشجرة وانقص لي ثمارها  
 فصعد واحمل الثمرة وبقيت الثمرة في خلفه ومات منه  
 ذلك لا ضمان عليه لانه اعترض على فعله فعلى الصبي  
 وذكر في وصايا المفتي لو ان عبدا لا يثام جنى جنائية كان  
 لوصيه ان يخنقهم امساك العبد ويدفع ارش الجنائية



من ما لهم الا ان يكون بين ارش الجناية وبين قيمة العبد  
شيئ متفاوت فان قال الوقي عند القاضي اخترت  
اساك العبد واستشهد على نفسه شيئا فليس له بعد  
ذلك ان يرجع الى ان يدفع العبد فان لم يكن لهم ما لغير  
العبد فعليه ان يبيع العبد فيؤدي ارش الجناية من ثمنه  
فان مات العبد قبل ان يبيعه بعد ما اختاره فالجناية  
دين على اليتام حتى يؤديها ولا قصاص فيها بين القيتا  
لقوله عليه السلام رفع عن ثلاثة وعمر الصبي وخطائه  
سواء عندنا ويحب الذية في الحالين ويكره الذية في ماله  
في فصل العود لان العاقلة لا بعقل العود ولا كفارة  
عليه في الخطاء عندنا ولا يحرم عن الميراث خلافا للشافعي  
والجواب في المعتوه تطير الجواب في الصبي والمجنون كالصبي  
ايضا في الفصل الثاني من جنائيات المحيط والصبي كالبالغ  
في ذية النفس وذية المرأة في النفس على نصف ذية الرجل  
وذكر في الفصل السابع من جنائيات المحيط والصبي  
اذا قتل ولدا او وليا صغارا وكبارا فلكا وان يقتل القتال  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ليس له ذلك حتى  
يدرك الصغار وكذا ذكر هذا اللفظ في الجامع وذكر  
في الاصل بلفظ آخر اذا قتل الرجل ولدا وقرضا صغارا وكبارا  
فارد الكبير ان يستوفي في موجب القتل اما ان يكون القتل  
عمدا او خطأ فان كان الشريك الكبير باستوفى جميع  
الذية حصه نفسه بحكم الملك وحقه الصغير بحكم الولاية  
وان كان الكبير اخا او عمو ولم يكن وصيا يستوفي حصته  
نفسه ولا يستوفي الصغير وان كان القتل عمدا ان كان  
الشريك الكبير ابا كان له ان يستوفي القصاص بالاجماع  
وان كان الشريك الكبير اجنبيا بان قتل عبدا مشترك بين  
اجنبين بن احدهما صغير والاخر كبير ليس له ان يستوفي القصاص

بالاجماع

بالاجماع وان كان الكبير اخا او عمو فعند ابي حنيفة ربح  
له ان يستوفي القصاص خلافا لهما كما مر وان اراد التلطي  
ان يستوفي حصته الصغير مع الكبير فعند ابي حنيفة ربح  
له ذلك خلافا لهما واجمعوا على ان القصاص اذا كان  
كافة للصغير فليس للاخ والعم ولاية الاستيفاء واقعة  
الفتوى جميع اذ بالغان وناصب كان كوي ياحقده و  
ناصبه برسر يوارى نشته يود ونظاره في كره كوي  
بريشاني اوزد ودرهه ان شب به ان سبب هلاك شره  
معلوم نيت كذا ابن كوي كذا ذودين صورت موجب  
ابن قتل به باشه ذكر في جنائيات قتاري القاضي الاما  
في الذين ربح صبيان اجتمعوا في موضع بلعبون ويرون  
فاصاب سهم احدهم عين امرأة وذهبت والصبي ابن  
تبع سنين قال الفقيه ابو بكر ارش عين المرأة في مال الصبي  
ولا شيء على الاب وان لم يكن مال فنظره الى اليسر ولنا  
اوجب الذية على الصبي لانه لا يرى للجسم عاقلة قال  
ثم انما يجب الارش اذا ثبت رمية شهادة الشهود لا باقرار  
الصبي ولا بوجد سهمه فيها لانه اقراره على نفسه باطل  
وعلى قياس مسئلة الكالا باري والدواتي ينبغي ان  
يجب القامة على اهل تلك المحلة وصورتها كالا باري  
ودروا زكي اذا اقتلوا فاجلوا عن قتيل يجعل القتل  
قتل المحلة فبجبالذية والقامة على اهل تلك  
المحلة وفي جنائيات الجامع الصغير قوم التقوا بابيوسف  
فاجلوا قتل فالدية والقامة على اهل المحلة الا اذا  
عنوا واحدا من الفريقين يعني يدعي وليا القتل على  
فريقين الذين اقتلوا بعينه فيضمن ذلك براءة اهل المحلة  
ونحوه الذي لا يظهر القتل عليه ولو عينوا من اهل المحلة  
لا يضمن ذلك براءة اهل المحلة وينظر في فتاوى صاحب المحيط



وذكر في باب القسامة في آخر من شرح النجاشي ولو مر رجل  
في محلة فاصابه سهم او حجر ولا يدري من اى موضع اصابه  
فما من تلك الحادثة فعلى اهل المحلة القسامة والدية وكان  
صحح يذهب ويحج ولا شئ عليه في الامر بالجناية على الغير  
ذكر في المحيط رجل حر امر ميتا بقتل رجل فقتله فعلى عاقلة  
الصبي الدية في ثلاث سنين ثم عاقلة الصبي يرجع بالزهرم  
على عاقلة الامر وتطير هذا فيمن رطب بعيرا في قطار رجل  
فقاد صاحب القطار الابل فوطئ البعير رجلا فقتله يجب  
الدية على عاقلة صاحب القطار ثم يرجعون بذلك على من  
ادخله فيه ولو امر الحر عبدا كبيرا او صغيرا ما ذوناله المحجور  
عليه بقتل رجل فقتل بختي المولى بين الدفع والغراء ثم  
يرجع المولى على الحر الامر بالاقل من قيمة العبد والعداء  
لانه بالاستعمال ومن غصب عبدا في غير عند الغاصب ضاية  
وخير مولاه بين الدفع والفداء لا يرجع على الغاصب  
عند محجور عليه كبيرا او صغيرا محجورا عليه صغيرا بقتل  
رجل فقتله وخير مولاه بين الدفع والفداء لا يرجع  
على الامر حتى يعتق وان كان المأمور ميتا حرا والباقي  
على بحاله بضمن عاقلة الصبي الدية ولا رجوع لهم  
على العبد الامر لا في الحال ولا بعد العتاق ولو كان  
العبد الامر صغيرا محجورا عليه والمأمور ايضا صغيرا عليه وباقى  
المسئلة بحالها لا يكتفى المولا ان يرجع على الامر لا في الحال  
ولا بعد العتاق ولو امر عبد ما ذوناله صغيرا كبيرا  
عبدا محجورا عليه او ما ذوناله صغيرا او كبيرا بقتل رجل  
فقتله وخير المولى بين الدفع والفداء يرجع بالاقل  
في رتبة الامر ولو امر العبد المأذون له ميتا حرا  
بقتل رجلا فقتله فدية المقتول على عاقلة الصبي ولا  
يكتفى العاقلة الصبي حق الرجوع على الامر ولو كان حرا

ما ذونا

ما ذوناله في التجارة امر عبدا صغيرا او كبيرا ما ذوناله  
في التجارة او محجورا عليه بقتل رجل وخير المولى بين  
الدفع والفداء يرجع بالاقل رجلا فقتله فدية المولى  
على عاقلة الصبي ولا يكتفى العاقلة الصبي حق الرجوع  
على الامر ولو كان حرا صغيرا ما ذوناله في التجارة امر  
عبدا صغيرا او كبيرا ما ذوناله في التجارة او محجورا عليه  
بقتل رجل وخير المولى بين الدفع والفداء على الامر  
ولو امر ميتا حرا ما ذوناله في التجارة او محجورا عليه  
بالتقتل فقتل حتى رجبت الدية على عاقلة القاتل  
في ثلاث سنين لا يرجعون بذلك على الامر ولا على  
عاقلة في الحال ولا بعد البلوغ لان هذا ضمان  
جناية لا ضمان غصب والصبي المأذون له لا يلحقه ضمان  
الجناية وهو كالصبي المحجور عليه في ضمان الجناية والصبي  
المحجور عليه لو امر بذلك لا يرجعون على عاقلة فكذا  
الصبي المأذون له وكذا العبد المأذون له ولا يلحقه  
ضمان الجناية وهو في ضمان الجناية كالعبد المحجور عليه  
وعام هذه المسائل في الفصل الثاني من جانيات  
المحيط في **باب الذبيحة والاضحية** ذبيحة الصبي  
والخنزير والمرأة حلال اذا كان يعقل ويضبط اذا  
اذا كان لا يضبط ولا يعقل التسمية والذبيحة ولا  
تحل لان التسمية على الذبيحة شرطا بالنقص وذلك  
بالتصديق ما ذكرنا كذا ذكر في الهداية وذكر في الترخيف  
معنى قوله يضبط اى يربط الربيع من قرى الا وراج  
وقوله يعقل تكليفا في قضاء قال مشايخنا معناه  
يعقل التسمية وقال بعضهم معناه ان يعلم ان الهلي  
يقتل الملقوم والا وراج وذبيحة الاخرس حلال و  
عجزه عن التسمية بحكم الخرس يعتبر بالعجز بحكم الشبان و



والاقلق والمجنون سواء واذا كان الرجل غيباً ولما لا  
صغار وليس الا الا مال فليس عليه ان يصح عن الا  
في ظاهر الزاوية وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح ان  
عليه ذلك وقد قيل ايضا عند ابي جعفر وابي يوسف  
ذلك وعند محمد بن زفر ربح يلزمه ذلك وان كان  
الا مال ذكر شمس الائمة الشريفة ربح وقال  
بعض مشايخنا على الاب او الوصي ان يصح عنه من ماله  
عند ابي جعفر والاصح انه ليس عليه ذلك وذكر محمد  
الائمة الحلواني ربح ان على قول ابي حنيفة وابي يوسف  
رحمهما الله يجب في ماله وان صح عنه الاب ضمن قال  
القدرى ربح والصحيح ان يقال بان يصح عنه وبما كل الصبي  
منه ما يمكنه وبيننا في ما يتفجع بعينه وذكر القليل  
الشديد ربح في شرح اصابي الزعفراني انه اذا كان الا  
مال ففي ظاهر الزاوية لا يجب على الاب والوصي  
ان يصح من ماله فان فعل الاب او الوصي ذلك  
ضمن وروى الحسن عن ابي حنيفة وابي يوسف ربح  
ان الاب والوصي ان يصح من ماله وعند محمد  
وذكر شرح على رداء الحسن يجب القمان وانما على قول  
ابي حنيفة وابي يوسف ربح فالاب لا يضمن بالاخلاق  
على كل حال وفي الوصي اختلاف المشايخ بعضهم قالوا  
ان كان الصبي ياكل فلا ضمان على الوصي وان كان لا ياكل  
فعليه القمان وروى هذا القائل بين الاب والوصي  
من حيث ان يصرف الوصي انما ينفذ على الصغير اذا  
كان للصغير فيه منفعة ظاهرة وانما يلزم للصبي نفع  
ظاهراً اذا كان الصبي ياكل انما تصرف الاب فانما لا ينفذ  
اذا كان ضاراً ولا ضرر ههنا ومنهم من قال لا ضمان  
على الوصي على كل حال كما لا يضمن على الاب وعلى الوصي

هذه

هذه الجملة من الزخيرة البرهانية وفي سماع فتاوى  
القاضي الامام فخر الدين ربح الاب لا يضمن من مال  
الصغير فان لم يضمن من مال نفسه يلزم متبرعاً وفي مجال  
القاضي ابي جعفر الاسترشاد ربح الفسخة يجب في مال  
الصغير ويقوم به الاب او وصيه او الجد ولا يطعم منه  
احداً بل يطعم الصبي وخادمه والابوين بائناً لمنه  
استحساناً ويجوز يشتري بذلك اللحم مطعوم  
الصبي ولا يشتري به شيئاً آخر وان صح الاب من مال  
نفسه بفعل ما يفعل بغيره ان نفسه **في سائر**  
**الوقف** اذا وقف على بناء بني فلان فان وقف في  
حياته وموته وهم يحضرون لا يجوز وان كان بعد الموت  
يجوز لانه يصير وصية تقدم بحضوره وان لم يحضر حتى اذا  
اتقروا يصير ميراثاً عنهم وان كان لا يحضرون في حال  
الحياة وبعد الممات يجوز لانه مؤبد في الوقف العتق  
وفي المنقط اذا وقف على بناء بني فلان وكل من اكل  
او ركب لا حقه ولما اختلفوا في بلوغه فالقول قوله  
ان لم يورث رجل قال ارضى وقف على اماره ولدي  
يعني صغار ولد له كان الوقف على القفار خاصة  
ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيراً عند الوقف  
لا عند وجوه الغالة اذا اقر الورقة بارضى في ايديهم  
ان مورثهم وقفها ويسمى كل واحد منهم من الغالة  
الى الوجه الذي يسمى ولا يثبته هذا الوقف بلزم  
للقاضي وان كان في الورقة صغيراً او غائب ولا تنفع  
في حقهم حتى يحضر الغائب وبلغ الصغير هذه الجملة  
مذكورة في الفتاوى وفي الزخيرة اذا وقف ارضاً على  
قربته قسمت الغالة على قريته على عدد رؤسهم الصغير  
والكبير والغني والفقير فيه على السواء وان اراد رجل



أثبت قرابة ولد وفقره في الوقف فله ذلك ان كان صغيراً  
بخلاف ما اذا كان كبيراً فإنه يثبت فقره بنفسه ووصي  
الاب في هذا ينزل الاب وان لم يكن اب ولا وصي الاب  
وله ان يقر او تم او خال فله ان يثبت قرابة الصغير  
وفقره اذا كان الصغير في حجره استحقاقاً الا ان بين القول  
الجنة واثبات القرابة تدع فرق فان الام نفوت الربة  
على الصغير وان كان الاب حياً ولا يثبت قرابة الصغير  
وفقره اذا كان الاب حياً ثم اذا كان الاخ او العم او الاب  
نوضعا موضع الفلانة في ايديهم فاهو نصيب الصغير من  
الفلانة تدفع اليهم ويؤمرون بالاتفاق وان لم يكن موضعاً  
لذلك يوضع في يد رجل ثقة ويؤمر بالنفقة عليه واذا كان  
القرابة ولو كبر لا زمانه به فهو فقير وهذا الولد او ولد  
صغير فراه فانه لا يعطى ولا الولد مكوفق هذه الجاه  
في الفصل السادس من وقف الترخير وتامها ينظر  
وفي فتاوى رشيد الدين رحمه القاضي اذا فرض التولية  
الى صبي يجوز اذا كان اهلاً للحفظ ويكره له ولالة الترخير  
كان القاضي يملك اذن الصبي وان كان العلى لا يباذن  
لذلك التولية ويجوز تفويض التولية الى العبد المحجوب  
عليه لان المانع حق المولى وقد زال ذلك بالاذن في  
**سائل الوصايا** ذكر في يوع شرح المحاور في وصية الصبي  
لا يجوز وان اضافها الى ما بعد البلوغ وان مات قبل البلوغ  
او بعد بطلت وصية ولما وصي في حال صغره بوصية لا يفي  
الا اذا اجاز ذلك بعد البلوغ في يوع ويكره اجازته بقرعة  
الاستدلال وفي وصايا التنازل عن محمد بن مقاتل رحمه  
فيمر او وصي بصبي بال سماء او وصيت له بهذا المال فاعطاه اياه  
بعد موت ابيه او قال اذا ادرك وجبت له الوصية بعد  
موت الوصي ولو متى ان لا يدفع الى الصبي الا بعد الوقف

فان دفع

فان دفع الى قاضي فان رضى بالصغير موضعاً للمال امر بدفع  
المال اليه ولو قال الميت متى مات ابو هذا الصبي فقد  
ارصيت له بكذا فهو وصية فيها ضعف في مذهبي علمائنا  
رحم قال محمد بن مقاتل وانما عندي فان المال الذي  
ارصيه به يوقف فان مات الصبي قبل موت ابيه بطلت  
الوصية وذكر في الهداية لا يفي وصية الصبي وقال  
الشافعي رحمه اذا كان في وجوه الخبر يفي لان عمره وصي  
اجاز وصية بنافع او باقعه وهذا الذي راهقه المحم قلنا  
الاثر محمول على انه كان قريب العهد بالحلم مجازاً او كان  
وصية في تجهيزه ودفعه وذلك جائز عندنا وفي المتأخر  
رجل او وصي ليناى بنى فلان فان كانا يحصون دخل في الوصية  
فقراء وهم واغنياء وهم ذكورهم وانما لهم لانه تملك في حقهم  
والوصية تملك وان كانوا لا يحصون فالوصية للفقراء منهم  
دون الاغنياء وينظر في وصايا الهداية وجنس هذا  
مرفى مسائل الوقف وذكر في الباب الثامن وستين  
من ادب القاضي رجل او وصي الى عبد وصي اخرجهما القاي  
من الوصية وجعل مكانهما وصياً للميت لان العبد  
مشغول بخدمة المولى والصبي لا يهتدى الى التصرف هل  
ينفذ تصرفهما قبل ان يخرجهما القاضي اما تصرف العبد  
فينفذ واختلف المتأخر في تصرف الصبي والفقير  
انه لا ينفذ بخلاف ما اذا وكله في حالة الحيوة فانه ينفذ  
تصرفه ثم وهذا لا ينفذ لان هذا التصرف لا ينفذ  
عن الزام العهد ولا يملك الزام العهد على الميت ولا  
عليه لانها ليس من اهل لزوم العهد عليهما وبدون  
لزوم العهد لا ينفذ التصرف بخلاف حالة الحيوة لان  
العهد يلزم الموقل ولو عتق العبد وبلغ الصبي قبل  
ان يخرجها القاضي من صياة فالعبد يفي وصياً واماً



القتي فقد اختلفوا فيه قال ابو ج لا يكون وصيًا وقال  
 ابو يوسف رآه يكون وصيًا وذكر في كتاب الوكالة من  
 وقل وصيًا في حال لا بعقل البيع والشراء ثم صار بحال العقل  
 البيع والشراء فانه يصير كسلا واختلف المشايخ رجع  
 فيه مني من رجل قول ابو يوسف رجع ومنهم من جعل الاما  
 ولو كان هكذا كان لا في حنفية رجع في هذه الفصل  
 روايتان ولو قال رجل اوصيت الى فلان من هذا فاذا  
 ادرك ابني وكبر فهو وصي دون فلان فعند ابو حنيفة  
 رجع لا يكون الابن وصيًا في شيء من ذلك وعند ابو يوسف  
 رجع يكون وصيًا على ما قال وكذلك لو وقف شيئًا وسأله  
 الى المتوفى ثم قال اذا ادرك ابني فهو المتوفى فقد روي بعض  
 اصحابنا وهلال في كتابه عن ابو يوسف رجع انه يفتي ايضا  
 هذه الجملة في الباب الثامن والتين من ادب القاض  
 وفي وصايا المنتقى جعل اوصى الى ابن له صغير قال يجعل  
 القاض له وصيًا ويجعله له امر فاذا بلغ ابنة جعله وصيًا  
 واخرج الاول ان شاء الوصي نومان قوي وضعيف فالقوي  
 وصي الاب ووصي وصيه ووصي القم وخوم فاما القوي  
 فيصرف في مال الصغير في المنقول والعقار وله ولاية التفر  
 بمثل الفحمة وعين بين فيما ورث من ابيه وغيره لانه  
 يقدم مقام الاب والاب ولاية التصرف في جميع ذلك  
 فكذا من يقوم مقامه وليس له ولاية التصرف في مال الكبير  
 الحاضر فان كان الكبير غائب فله بيع المنقول الذي ورث  
 من ابيه فحسب لانه من الحفظ وحفظ ثمة ابر من حفظ  
 عنه وله الحفظ عنه وليس له بيع العقار لا يحصرف بنفسه  
 وحكم الوصي الضعيف على الصغير حكم الوصي القوي على الكبير  
 الغائب يبيع منقول القتي ما ورث من امة ومة لانه قائم  
 مقام الام والعم الاخ والعم ولهم الحفظ دون التصرف واما

يملك الوصي الضعيف هذا القدر مقتصر عند عدم الوصي  
 القوي اما حال وجود الوصي القوي فلا يملك التصرف في  
 مال الصغير اصلا وفي صورة ليس للوصي الضعيف سوى  
 القيام بصالح موصيه كتقذ الرضية وقضاء الدين ونحوه  
 ولو كان الاب او وصيه او وصي وصيه او الجد او وصي القاض  
 غائبا او كان بحال لا يملك التصرف على العقار بوصي الام  
 يبيع ما تخشى عليه التلف ويحرم ثمنه وكذا هكلا الحكم في وصي  
 الاخ والعم والحال والحالة وكل ذي رحم محرم فحكمه حكم وصي  
 الام واذا لم يكن له واحد ممن ذكرنا لا يكون لوصي الام  
 ولاية الشراء على سبيل التجارة الا بشراء ما لا بد لليتيم من  
 كسوة او نفقة وما استنفذ لليتيم من مال من غير ميراث  
 الام فليس لوصي الام ولاية التصرف منقولا كان او غير منقول  
 وقد مر بعض هذه المسائل الفقه القاضى اذا نصب  
 وصيًا لليتيم فهو بمنزلة وصي الاب لكن اذا جعله وصيًا  
 في نزع بصير وصيًا في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب  
 فان الاب اذا اوصى الى رجل واستثنى نزع اياه استثنى التصرف  
 في العقار لا يعمل استثنائه ولو فعل القاضى ذلك جعل  
 استثنائه حتى لا يجوز له التصرف في العقار ونعم هذا  
 في باب الثامن والتين من ادب القاضى ولو مات ولم  
 يوص الى احد وله اولاد صغار وله اب كان ابو بمنزلة الوصي  
 في جميع مركة الميت لان الجدة قائم مقام الاب عند عدم الاب  
 وكان حق التصرف والحفظ في ذلك له وان كان الميت اوصى  
 بشيء كان للاب ان ينفذ وصاياه ولو مات وعليه ديون  
 كثيرة وله ورثة صغار وترك متاعا لم يكن للاب ان يبيع  
 شيئا من التركة عروضا كانت او عقارا لقضاء دين الميت  
 هكذا ذكر في الباب الثامن من ادب القاضى للصد  
 الشهيد رجع وانما يملك ابو الميت ان ينفذ وصاياه اذا كان



شيئاً لا يحتاج فيه إلى البيع أمّا إذا احتاج إلى البيع لتنفيد  
 الوصية لا يملك الأب بيع ذلك نص عليه شمس الأئمة للعلوّ في  
 ربح في باب أدب القاضي أيضاً وقال الحمد لا يملك بيع  
 ماله لتنفيد وصاياه وقضاء ديونه لأنه في حيوة ابنه  
 لا يملك ماله فلذا بعد وفاته ثم فرق في أدب القاضي بين  
 الحجة والوصية فإن الوصية الأب أن يبيع التركة لقضاء الدين  
 وتنفيذ الوصايا وليس للحجة ذلك ويستحب أن يحفظ هذا  
 من المضاف فإن محققاً لم يذكر في البسوط على هذا البيان  
 وإنما أقام الحجة مقام الأب فانه قال إذا ترك وصياً أباً  
 فالوصية أولى فإن لم يكن له وصية فالأب أولى ثم وثم إلى أن قال  
 فوصية الحجة ثم وصية القاضي والمضاف بين وبين بقول الخصم  
 الأب إذا باع ماله نفسه من ابنه الصغير أو اشترى مال الغير  
 لنفسه جاز ولا يشترط الإيجاب والقبول هو الصحيح حتى  
 لو قال بعيت هذا من ولدي يتم العقد ولا يحتاج إلى أن  
 يقول اشتريت وكذلك على العكس ويجوز هذا البيع من  
 الأب بمثل القيمة وبما يتغابن الناس فيه روى عن أبي حنيفة  
 أنه لا يجوز هذا العقد إلا بمثل القيمة ولا يجوز أن يتحل فيه  
 الغبن البسيط فعلى هذا الرواية فرق بينه وبين نضرته  
 مع الإيجاب والرواية الأولى أصح ولو وكل الأب وكيلة  
 ببيع عبده من ابنه أو شراء عبده ابنه له والأب لا يبيع  
 عن نفسه ففعل الوكيل ذلك لا يجوز فإن كان الأب حاضراً  
 وقيل من الوكيل جاز والعهد من جانب الابن على الأب  
 ومن جانب الأب على الوكيل وقيل على العكس ولو باع الأب  
 مال أحد ابنيه من الآخر وهما صغيران جاز وإذا بلغا يكون  
 العهد هو الصحيح ولو وكل رجلاً ببيع مال أحد هاتيهما  
 فبائع لا يجوز والأب إذا باع مال الصغير من اجنبي بمثل القيمة  
 وكان الأب محموداً عند الناس أو مستوراً لم يحل بيعه حتى

الابن لم يملكه أن ينقض البيع وأن كان فاسداً ففي العتار  
 لا يجوز حتى لو كبر الابن له أن ينقض البيع عند بعض  
 المشايخ وبه أخذ المصدر الشهيد ربح إلا إذا كان خبر  
 الصغير بأن باع بضعف قيمة وأن باع ما سوى العتار  
 ففيه روايتان في رواية لا يجوز إلا إذا كان خبر الصغير  
 على ما عموماً قلنا وبه أخذ المصدر الشهيد ربح في قوله  
 هشام عن أبي يوسف ربح الأب إذا باع لابنه الصغير  
 مائتة عشرة دراهم بدرهم يعني باع من اجنبي يجوز  
 وإن اشترى مائتة درهم بعشرة دراهم ثم يخرج وفي  
 الأصل سنوي بين البيع والشراء في هذه الصورة ولم  
 يجزها. وذكر شمس الأئمة للعلوّ في ربح في أدب القاضي  
 العتار إذا كان الصغير إذا ورث مالا وله أب مبرز حتى  
 للمهر على قول من يرى الحجر لا يثبت الولاية للأب وفي  
 نوادر ابن سماعه غصبته ربح لو باع عبداً له الصغير  
 من رجل بالف درهم ثم قال في مرضه وقبض من فلان  
 الثمن ثم مات في مرضه لم يجز إقرار الأب وحاصل هذا  
 الكلام أن الأب بإقراره باستيفاء الثمن من المشتري أقر  
 لآبته بمقدار من الثمن في ماله وإقرار المريض لوارثه بكل  
 فصار وجوبه كعدمه ولو قال قبضته واستملاكته لم يكن  
 مصدقاً ولا يبرأ المشتري ولا يملك المشتري إذا أخذ  
 منه الثمن أن يرجع على الأب أو في ماله لأن ذلك الإقرار  
 قد بطل فلا يثبت عليه الحكم إذا باع على راحله الصغير  
 داره فإذا هو الصغير آخر هو ابنه جائز وعن محقق ربح إذا  
 اشترى الأب للصغير شيئاً وتقد الثمن بنوى الرجوع به  
 عليه ولم يشهد على ذلك لم ينقض القاضي بالتجميع وروى  
 فيما بينه وبين الله تعالى أن يرجع وفي نوادر مشر عن أبي



رجل اشترى دارا لابنه الصغير فعلى الاب ان ينفذ الثمن  
فان مات الاب قبل ان ينفذ الثمن فهو في مال حاصلة  
يعني مال الاب ولا يرجع في مال الاب. واذا اشترى  
دارا واشهد عند البيع انه يرجع عليه بالثمن كان له ان  
يرجع به وكذلك كل شيء يشترى مما لا يجبر الاب عليه  
وكذلك كل دين على الاب ينفذه الاب عنه وذكر في  
المنقبي تفصيلا فيما اشترى الاب لابنه قال ان كان  
ما اشترى شيئا بخبر الاب عليه بان كان طعاما او كسوة  
ولا مال للصغير لا يرجع عليه الاب وان اشهد عليه  
فانه يرجع ان كان شيئا لا بخبر الاب عليه بان كان طعاما  
او كسوة للصغير وللصغير مال او كان المشتري دارا او  
ضيعة ان اشهد وقت الشراء انه اشترى ليرجع فله  
ان يرجع وان لم يشهد فلا يرجع وعن ابي حنيفة روى فيما  
الا اشترى دارا او ضيعة او مملوك لابنه الصغير كان  
للابن مال فالرجوع بالثمن على القصيل ان اشهد  
وقته الشراء انه يرجع وان لم يشهد فلا يشهد فلا يرجع  
وان لم يثبت للابن مال لا يرجع اشهد او لم يشهد ثم يشهد  
ثم في بعض المواضع يشترط الاستشهاد في وقت الشراء وفي  
بعضها يشترط الاستشهاد وقت نقد الثمن ويقول ان  
اشهد وقت نقد الثمن انه لما نقد الثمن ليرجع عليه  
رجع عليه وروى الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي  
حنيفة في رجل اشترى لابنه الصغير ثوبا ودفعه اليه  
في صحة ثم ادى الثمن في مرضه لا يرجع على الابن بشيء وروى  
بشر عن ابي يوسف روى في رجل تزوج امرأة على ابنه  
الصغير فهو جائز واذا اسلم الامة يصير مملوكا الامة  
معنى او مسترقا قرضا فاسدا فيصنع قيفة الامة في قول  
ابي حنيفة روى وفي قول ابي يوسف روى لا يبيع انها الامة

فيكون الاب قيمتها للزوج وقد ذكرنا بعض هذه المسائل  
في مسائل النكاح ومسائل البيوع الاب اذا رهن ولد  
الصغير يدين نفسه جازا استحسانا وهو قول ابي حنيفة  
ومحمد روى وقد ذكرناه في مسائل الرهن وهذه  
المسئلة بناء على ان الاب اذا باع مال الصغير يدين  
من رهن الدين بمثل ما عليه من الدين على قول ابي حنيفة  
ومحمد رحمهم الله يجوز يصير الثمن قصاصا يدينه ويصير  
هو ضامنا للصغير خلافا لابي يوسف روى واجمعوا على ان  
الاب لو اراد ان يورث في دينه من مال الصغير ليس له ذلك  
كما ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله في شرح كتاب الرهن  
وذكر القاضي الامام صديرا الاسلام في شرحه ان الاب  
يملك قضاء دين نفسه من مال ولد الصغير تكلم المشايخ  
وعاينهم على انه يملك ذلك وهل له ان يقرض ماله ذكر  
شمس الائمة السرخسي روى ان في الرقايص الظاهر ليس له  
ذلك ولو اقرض الاب مال نفسه لولده واخذ رهنه لولده  
جاز وله ذلك وقد ذكرنا تمام هذه المسائل في الرهن  
والبيوع واستقرض الاب لابنه الصغير يجوز وكذا الواقف  
بالاستقراض يجوز في وكالة الجامع في الفتاوى وقوله  
في مسائل البيوع واما استقراض الوصي للصغير فقد  
ذكر في رهن الهداية ولو استدان الوصي ليتيم في كسوته  
وطعامه ورهن به متاعا للتيم جاز لان الاستدانة  
جائزة للحاجة والرهن يقع أنف الحق فيجوز وقد مر  
في رهن الكتاب واذا اشترى الاب لابنه الصغير  
شيئا فادام الابن صغيرا لحق القبض للاب وان بلغ الابن  
من الاجنبى لحق القبض للاب فان اشترى من نفسه  
لحق القبض للابن ولا يجوز قبض الابن عليه وفي صل  
الاصل ذكر لم يرق براءة الاب عن الثمن الذي وجب عليه



لا يملك الصغير فقال يخرج الاب مقدار الف من مال نفسه  
وذلك مائة دينار مثلاً ثم يقول الاب انا اشتريت من  
متاع ابني كذا يائة دينار وهذه مائة دينار قد اخرجتها  
من مال غنما هذا الذي اشتريت وقد قبضتها لابني  
فيكون له في يدي ويشهد على ذلك وعن محمد بن ربح في التوبة  
انه قال لا يبرأ عن الف من لم يشتر لابنه بذلك الف من  
مال نفسه شيئاً فعلي هذا اذا اتفق من مال ابنه الصغير  
حتى وجب عليه الفيان ثم اراد ان يبرأ عنه فهو على ما قلنا  
وفي الهاروي في الف الذي لزم الاب بشرائه مال ولد له  
الصغير لا يبرأ الاب منه حتى ينصب القاضي وكلاء عن  
الصغير يقضيه ثم بعد قبضه يأمر القاضي بردة على الاب  
حتى يكون في يده عن ابنه ودية هذه الجملة في وصايا  
الزخيرة وقد ذكرنا اكثر هذه المسائل في مسائل البيوع  
وذكر شيد الدين ربح في باب دعوى الاب والوصي من  
قتلواه اذا كان على الرجل مهر ومات المرأة وابنها  
صغير والاب يتفق على الولد مكرهاً لذي في ذمته لا يسقط  
المهر عن ذمة الزوج الا صرح الاب اني اشتريت لاحل  
الولد الذي على واشهد على ذلك في بيعته حتى لو كبر  
الابن ليس له ان يرجع على الاب وبما بينه وبين الله تعالى  
جاز للاب الشراء من المهر وانما شرط الا يشهد لانه لو لم  
يشهد كان للاب ان يطلبه بذلك ولا يقبل قول الاب  
ان صرفت اليك لان المدين اذا قال قضيت الذي على  
لا يقبل قوله كفا هيئنا ولو ليس المقتني من ثوب نفسه  
واعطاء من خبز وبحسب ذلك من المال الذي عليه  
يجوز ايضا اذا شهد على ذلك واذا باع الاب داره من  
ابنه في عياله والاب ساكن فيها لا يصير الابن قابضاً  
فاذا عاد الاب بعد ما تحول عنها سكنها او تحول فيها

متاعاً

متاعاً او سكنها عياله وكان غنياً كان بمنزلة الغائب وفي  
الهاروي لو باع الاب من ابنه الصغير حبة له وهي على  
الاب او طيلساناً وهو لابن او خاتماً في اصبعه لا يصير  
الابن قابضاً حتى ينزع الاب ذلك وكذلك في الدابة  
والاب راكبها ولو قال الاب اشهدوا اني قد اشتريت  
جارية ابني هذه بالف درهم وابنه صغير في عياله جاز  
الشراء ويصير لاب قابضاً بها بنفسه الشراء ان كانت في  
يده والثمن دين عليه لا يبرأ الا بالطريق الذي قلنا  
واذا استأجر الاب للصغير جيل باكثر من اجر مثل عمل  
الاجير لا يتغيب القاس فيه الا ان الاب لم يعلم بذلك  
ذكر شيخ الاسلام في شرح السران الحارة ينقد  
على الصغير الا ان على الصغير جر مثل عمل والاب اذا اجر  
منزل ابنه الصغير بدون اجر المثل يلزم المستأجر المثل  
ومن غصب دار صبي يجب عليه اجر المثل هكذا قال  
بعض المشايخ وقال بعضهم اذا كان النقصا خيراً للصغير  
وقد مر في مسائل الاجارات القاضي اذا باع مال الصغير  
من رجل وسلك اليه ثم علم المشتري بالمشتري عيباً فليس  
له ان يجاهم القاضي في الرد بالعيب لان القاضي بمنزلة  
الرسول عن الصغير لان بيعه خرج على وجه القضاء بالنظر  
للصغير ولو صار خصماً في هذا خرج من ان يكون قضاء  
بالنظر للصغير وكذا لو باع بعض امنا القاضي مال الصغير  
لا سبيل للمشتري على الخصومة في الرد مع البايع لانه  
نايب عن القاضي والقاضي اذا باع دار صغيراً فاذا هي  
لصغير آخر في ولاية لا يجوز والمعنى فيه انه ينقد حكم  
والحكم اذا وقع الانسان لا يقع لغير والقاضي اذا زوج  
الصغير اليقينة من ابنه لا يجوز وكذا لو تزوجها من لا ينقل  
شهادته وقد ذكرنا مسائل بيع القاضي من نفسه ومن غير



مال البتيم في مسائل البيوع القاضى اذا استأجر للبتيمة بكثرة  
 من اجر المثل بحيث لا يتغابن الناس فيه ولم يعلم القاضى  
 بذلك فلا جبر في مثل عمله في مال البتيم ولو قال القاضى  
 نعتد للجور بهذا الاجارة على القاضى ويجب جميع الجور  
 في مال القاضى والقاضى اذا افرض مال البتيم يجوز وقد  
 مر في مسائل البيوع الرضى اذا التزكة فهذا على ثلاثة احوال  
 اما ان يكون الورثة كلهم كبارا وكلهم صغارا فالرضى يبيع  
 كل شئ من تركه الميت ضياعا كان او موطئا او عقارا سواء  
 كانا حضورا او غيبا على الميت دين او لم يكن لكونه انما يبيع  
 بمثل القيمة او بما يتغابن الناس في مثله قال شمس الدين  
 الخوافي رحمه هذا جواب التلغف فاما المتأخر وذن من تخلف  
 فقد قالوا انما يجوز للرضى بيع عقار الصغير اذا كان على الميت  
 دين لا وفاد به الا من ثمن العقار او يكتف للصغار حاجة  
 الى ثمن العقار او يرغب المثل ترى في شرايه بضعف القوى  
 وان كان الورثة كلهم كبارا وهم حضرة وليس على الميت دين  
 فالرضى لا يملك التزكة اصلا ولكن يتقاضى دين الميت  
 ويقتضى حقوقه ويدفع الى الورثة هكذا ذكر في الاصل  
 وفي المنتقى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه في رجل ارصى الى  
 رجل ولدا ولدا كبيرا وكلهم حضرة وليس على الميت دين  
 ولم يرضى بوضيعة انه يجوز بيع الرضى في كلهم شئ ما خلا العقار  
 وكذلك قول ابي يوسف رحمه قال ابن الفصّل رحمه وهذا  
 خلافا لجواب الاصل فقد ذكر في الاصل انه لا يملك  
 بيع ما سوى العقار ايضا وان كان على الميت دين والورثة كبار  
 حضرة اجمعوا على انه يبيع كل التزكة بقدر الدين وفيما زاد على  
 ما اختلفوا فيه قال ابن حنيفة رحمه يبيع وقال لا يبيع وهذا اذا  
 لم يقتض الورثة الذين من خالص ما لهم فان قالوا بخلافه  
 الذين لم يكن للرضى ولاية يبيع التزكة اصلا هذا اذا كانت

الورثة كبارا وهم حضرة فان كانا غيبا فان لم يكن في التزكة  
 دين ولا وضية يبيع المنقولات لان بيع المنقول من جملة ا  
 المنقط قال ابن حنيفة سالت محمدا رحمه عن غيبة الكبير  
 الذي يجوز عليه الرضى في المتاع قال اذا كان بالكره في  
 في مسيرة ثلاثة ايام ولا يبيع العقار لانه محفوف ولو ضعف  
 هلاك العقار هل يملك ببعده اختلف المشايخ قال  
 بعضهم يملك استدلالا بالمنقول وقال بعضهم لا يملك  
 وهو لا يصح لان الدار لا تملك غالبا فيضى الحكم عليه لا  
 على التذمة هذا اذا كانا كبارا غيبا وليس في التزكة  
 دين ولا وضية فان كان في التزكة دين وهم غيب فان كان  
 مستغرقا يبيع بقدر الدين من العقار والمنقول جميعا  
 وهل يبيع الزيادة ان كان منقولا فله ان يبيع وان كان  
 عقارا فله ذلك ايضا عندى رحمه خلافا لهما هذا اذا  
 كان الورثة كلهم كبارا فان كان بعضهم كبارا وبعضهم  
 صغارا فان كان الكبار غيبا والتزكة خالية عن الدين  
 والوضيعة فالرضى دين المنقول بالاجماع وكذا يبيع حصة  
 الصغار من العقار وهل يبيع حصة الكبار من العقار  
 فعلى الخلاف الذي مر وان كانت التزكة مشغولة  
 بالدين والكبار غيب ان كان مستغرقا يبيع بقدر الدين  
 من العقار والمنقول بالاجماع وهل يبيع الزيادة على  
 ذلك ففي المنقول يجوز ببعده وفي العقار خلاف على ما  
 مر فان الكبار حضرة والتزكة خالية عن الدين والوضيعة  
 فانه يبيع حصة الصغار من العقار بالاجماع وهل يبيع  
 حصة الكبار فالمسئلة على الخلاف وان كانت التزكة  
 مشغولة بالدين فان كان مستغرقا يبيع الكل وفي غير  
 المستغرق يبيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة فعلى  
 الخلاف والاصل عند ابي رحمه انه منى يست للرضى



ولاية بيع بعض التركة له ولاية بيع الباقي فان الرضى بمالك  
بيع نصيب الصغير من المنقول بمالك بيع نصيب الكبير الغائب  
ايضا وتام هذا في معاشرة ينظر في رضاها الزخيرة واذا  
باع الرضى شيئا من تركته الميت بالنسبة فان كان في ذلك  
ضرر لليتيم بان كان يخشى عليه المنع والجور قبل جعل المال  
لا يجوز والا يجوز وعنه هذا قال مشايخنا ورجاء اذا اشاع  
جعل شيئا من مال اليتيم بالف والاخر بالف ومائة والاول  
املا وينبغي للرضى ان يبيع مذوق الذي لا يخشى عليه  
المنع والجور عند الطلب وكذا في اجارة دار اليتيم وكذا  
تدلى الاوقاف وجميع املاك الاوقاف ورضى باع متعة  
اليتيم من مفسد يعلم انه لا يمكن اداء الثمن ذكر في  
الفتاوى عن القاضي القاسم ان كان هذا بيع رقة اجل القاسم  
المشترى ثلاثة ايام فان امكنه اداء الثمن والا نقض  
البيع ففي هذا الوجه اشارة الى جواز البيع وانه يخالف  
المذكور في الكتب عن اصحابنا وينبغي ان لا يجوز هذا  
البيع الا ان المشتري اذا نقض الثمن قبل ان يرد القاضى  
المبيع على الرضى والبيع مصلحة للصغير فالقاضى يرضى البيع  
ويحكم بجوازه الان وفي فتاوى الفضلى ورضى باع عقار  
النقض بثمنه بين الميت وفي يد من المال ما بقي لقضاء الدين  
جاء هذا البيع لانه قائم مقام الموصى ولم فعل الرضى  
ذلك بنفسه جاز فكذلك الرضى وفي فتاوى ابي الليث  
رجح جمل مات وارضى بثلاث ماله وخلف منوفات من الفقهاء  
والرضى يبيع متعة للرؤية فلما ردت ان لا يرضى الا من كل  
شيء الثلث فما يمكن بيع الثلث منه ورضى اجر بعض التركة  
اجارة مرسومة طويلة ليقضى به دين الميت لا يجوز لما  
فيه من الغبن في التبيين الاولى وفي هذا الفصل  
كلام ينظر في اجارات الزخيرة ورضى باع شيئا من مال اليتيم

ثم يحول

ثم يحول منه باكثر من ذلك ينظر في ذلك اثنان من اهل  
البصر والامانة فان قالوا بان الذي باع الرضى به قيمة  
خير لا يلتفت لزيادة من يزيد وان كان الزيادة يشترى  
باكثر وفي الستون باقل لا يجب على الرضى دفع ما باع بالمر  
بل يرى ذلك اهل البصر والامانة فان اجتمع على ذلك  
رجلان اخذ الرضى قولهما وفي بعض المراجع يقول  
يجوز الرضى على قول الواحد وفي بعضها شرط المثنى  
وقبل اشتراط المثنى قول مخدوم والاكفاء قوله  
كما في التركة والزخيرة الاب والرضى اذا باع مال الصغير  
ثم قال البيع مع المشتري تحت الافاقة وفيه دقة ينظر  
في مسائل البيوع اذا رهن الرضى متاع اليتيم بدين  
استدانه عليه وقبض المرتهن ثم ان الرضى استغارة  
منه ثمن الحاجة لليتيم فضاخ في يد الرضى يهلك من  
مال اليتيم ودين المرتهن على اليتيم بحاله يطالب  
به الرضى واذا غصب الرضى من يد المرتهن واستعمله  
في حاجة الصغير وهلك يضمن الرضى قيمة الحق المرتهن  
لا الحق اليتيم ولما استعمله بعد الغصب في حاجة نفسه  
ضمن لحرقها حتى ان في الفصل الاول اذا اذى دين  
المرتهن رجع بذلك في مال اليتيم وفي الثاني لا يرجع  
بذلك على اليتيم وان غصب الرضى عبد الرجل واستعمله  
في حاجة اليتيم وضمن قيمة للعصيب منه هل يرجع بذلك  
في مال اليتيم لا رواية عن اصحابنا فيه قال مشايخنا ورج  
ينبغي ان لا يرجع وقد مررت المسئلة في مسائل الغصب  
الرضى استأجر اجير لليتيم باكثر من اجر المثل قال  
القاضي الامام ركن الاسلام السفي روى ان الرضى  
يسير شأرا لنفسه ويجب في جميع الاجر في ماله وذكر  
شيخ الاسلام خواهر زاده ورج في شرحه ان الاجارة

ين



بيع للصغير ويجب اجر المثل عمله ويرة الفضل على الصغير  
الوصي اذا احتال بمال اليتيم والشأن املاء من الآو  
جاز فان كان دونه في الملاءة لا يجوز من مثله اختلف  
المشاخ رده فيه وانشأ في الكتاب الى انه لا يجوز  
وقد مر في مسائل الخوالة اذا باع الوصي دار صغير  
اجر هو وصيه فذلك جائز الوصي اذا باع مال اليتيم من  
نفسه او باع مال نفسه فكيف فعل على قول ابي حنيفة واحدى  
الروايتين عن ابي يوسف رجع يجوز اذا كان فيه منفعة طاهر  
وعلى قول محمد رجع واظهر الروايتين على ابي يوسف رجع  
لا يجوز على كل حال ولكن المشايخ في تفسير المنفعة الظاهر  
على قول ابي حنيفة رجع قالوا ان بيع الوصي ما يباي الف درهم  
بما في الف درهم وبيع مال الصبي من نفسه ما يباي ثمانى  
مائة بالف وبعضهم قالوا ان يبيع مال نفسه ما يباي ثمانى  
بخمسة مائة وبيع مال الصغير من نفسه ما يباي خمسمائة  
الف ثم اذا جاز بيع الوصي من نفسه على قول ابي حنيفة رجع هل  
يكفى بقوله بعته واشترى كما في الاب ام يحتاج الى الشرح  
بخلاف الاب ذكر للفرق وجهها وقال ولادة الاب بعته  
شرعا لا قبول ولادة الوصي ما يثبت بنفسه بالا قول فكانا  
بيعه يفتقر الى القبول وصي اليتيم اذا باع مال احدها  
من الآخر لا يجوز الصبي المأذون له من جهة الوصي اذا باع  
ماله من الوصي فهو كبيع الوصي بنفسه وفيه كلمات ينظر  
لاعماله في وصايا الرعية في فصل تصرفات الوصي وفي  
واقعات رجع الوصي اذا امره انسان باذ يشتري له شيئا  
من اليتيم فاشتراه له لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى لنفسه  
على قول ابي حنيفة وجماعة الوصي اذا اخذ ارض اليتيم  
مضاربة اختلف المشايخ رجع قال بعضهم يجوز مطلقا  
فقال بعضهم انه كان البذر من قبل اليتيم لا يجوز وان كان

البذر من قبل الوصي جاز وذكر في الاصل انه كان البذر من جهة  
اليتيم يجوز وان كان من جهة الوصي لا يجوز وانما مشكل  
وجاهة المشايخ على انه لو كان اجر المثل او ضمان النقصان  
خير لليتيم مما يصيبه من الخارج خير من اجر المثل او ضمان  
النقصان جازت المزاغة هذا كما ذكر في وصايا الامالى عن  
ابي يوسف رجع ان وصي اليتيم اذا زرع بذر اليتيم في ارض اليتيم  
واشهد عند الزرع انه اخذ البذر قرضا عليه وانما استأجر  
الارض لنفسه فانه لا اجر خير لليتيم فان اجعل الارض  
لليتيم ولما استقرض البذر من ميراث اليتيم وزرعه في ارض  
نفسه فالزرع للوصي والقول قوله انه زرع لنفسه وكذلك  
ان زرع بذر نفسه في ارض اليتيم وقال زرع عن النفس فان كان  
في ذلك زرع ظاهرا لم يصدق ثم اصل هذه المسئلة دليل  
على ان الوصي يملك الاستقراض من مال اليتيم وذكر في الجمع  
عن محمد رجع مسئلة تدل على انه لا يملك ذلك وصرفها  
الوصي اذا استقرض شيئا من مال اليتيم واشهد على  
ذلك انه اخذ قرضا ثم ضاع فلا ضمان على الوصي الا ان تحرك  
فحينئذ يجب الضمان ولو كان يملك الاستقراض لما رجعت عليه  
الضمان وان تحرك وقال هشام في نوادره سمعت محمدا  
رجح ليس للوصي ان يستقرض من مال اليتيم عند ابي حنيفة  
رجح واما انا فادى انه ان فعل ذلك وله وفاء فلا بأس به  
وذكر شمس الائمة للعلو في رجع في شرح كتاب الرهن ان فيه  
اختلاف المشايخ رحمه الله والوصي يملك اخذ مال اليتيم  
مضاربة وان اخذ على ان عشرة دراهم له من الزرع فبذلك مضاربة  
فاسدة ولا اجر له وهذا مشكل لان المضاربة متى خلت  
بنقد اجارة فاسدة ويجب اجر المثل ومع هذا قال  
لا يجب لان حاصل هذا راجع الى ان الوصي يزرع لنفسه اليتيم  
وانه لا يجوز لوان وصيا استعار دابة ليحل بها اعمالا لم يعمل



اليتيم فعمل حتى جاوز عن الحد صار غاليا اذا عطي لآبائه  
فان ضماها في مال اليتيم يعني قول الرضوان على اليتيم فانه  
اختلاف ذكرناه في مسائل العارية وفي مضاربة شيخ  
الاسلام خواهر زاده الرضوي اذا اجر نفسه لليتيم باقل  
من اجر مثل عمله حتى كان للصغير فيه منفعة ظاهرة بجدة  
والرضوي يملك الزوج بآية الصغير وداره في نكاح الشايل  
الرضوي اذا دهن من مال اليتيم يدين نفسه لا يجوز قبا  
اكتسابا وهو قول ابي حنيفة ومحمد راجح خلافا لابي يوسف  
وهذه المسئلة بناء على الرضوي اذا باع مال اليتيم يدين  
نفسه من ريب اليقين بثل ما عليه من الدين عند ابي حنيفة  
ومحمد يجوز وبصير هو ضامنا للصغير وعلى قول ابي يوسف  
لا يجوز واجمعوا على انه لو اراد ان يوفي يدين نفسه من  
مال الصغير ليس له ذلك واذا صح الرهن يدين نفسه عندها  
وهلك في يد المدين هلك بما فيه ويضمن الرضوي للصغير  
قيمة الرهن اذا كانت القيمة مثل الدين ولا يضمن الزيادة  
لانه فيما زاد مودع مال الصغير وله هذه الولاية وفي المتن  
قال ابراهيم قلت لمحمد الرضوي ان يركب دابة اليتيم الى بلد  
بمفاضل يدين قال لا ولكن الثقة في مال اليتيم ويركب دابة  
نفسه قال وان ابي القاسم حتى يعطى ذلك اجراء وفيه  
فتاوى لفضل ويخرج في عمل اليتيم ومحتاجا دابة مال  
اليتيم ويتفق على نفسه من مال اليتيم قال له ذلك لآبائه  
منه وفي فتاوى الليث راجع قال نضر راجع وللرضوي ان يأكل  
من مال اليتيم ويركب دابة اذا ذهب في حاجته قال القتيبي  
ابو الليث راجع هذا اذا كان محتاجا لقوله تعالى من كان  
غنيا فليستغفف وهذا استحسان بغير ما سافر في مال  
والقباس لا يجوز له لقوله تعالى ان الذين ياكلون اموال  
اليتامى ظلما من غير تفصيل ولعل الاول صواب في نسخة

بذلك الآية وبسبيل ابن مقاتل عن وصي اتفق مال اليتيم  
في حاجة نفسه قال لا يبرأ برذه على اليتيم على كذا فانا  
اشترى هذا له فيصير قصاصا ويبرأ من الدين وكذلك  
هذا الحكم فيما اذا استهلك الرضوي مال اليتيم وقال بعض  
منايخنا لا يبرأ حتى يحكم الحاكم فخرج بالقصة فيضفنه و  
ياخذ منه في يبرأ الا ان تبعه وعليه الدفع الى الحاكم بان لا  
يجد القاضي او يخاف ظله فينبذ بشترى شيئا لليتيم  
بمال نفسه وفي الكوفعات وصي اخذ مال يقيم في حجره  
وانفق ثم وضع له مثل ما انفق لا يبرأ الا ان يكسر فيدفعه  
اليه وذكر في النوازل عن نصير راجع انه يشترى الصغير  
شيئا ويعطى ثمنه من مال نفسه هذه الجملة في وصايا  
الزخيرة وذكر في النوازل في موضع آخر الرضوي اذا استعمل  
درهم الورثة ودرهم الوصية ثم دفع من عنده في وصية اليث  
او اتفق على البناء قال محمد بن سلمة راجع ارجعوا ان يبرأ  
منه وهو اثم في فعله والقباس ان لا يبرأ وذكر في موضع  
آخر من النوازل وصي استهلك مال اليتيم وهو صغير  
يشترى شيئا ويعطى ثمنه من مال نفسه فيبرأ ان شاء  
الله تعالى وذكر في موضع آخر وصي للميت عليه دين قال  
ينفذ الوصايا من مال نفسه ويتقضى دينه من مال نفسه ارجع  
يقول افضى من مال لا يرجع في مال اليتيم حتى يصير قصاصا  
وفي قوايد صاحب المحيط راجع لو استهلك المولى مال الوقف  
حتى صار ضامنا ثم وضع مثل ذلك على مال المسجد لا يخرج  
عن العهدة والحيلة ان يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب  
احد فيدفع اليه ثم يدفع ذلك الرجل اليه واذا اتفق في عمارة  
المسجد يخرج عن العهدة وفي العدة اذا صرف القيم مال الوقف  
في حاجة نفسه ثم اتفق في عمارة المسجد يبرأ الرباء بمثله  
وخلط بهار الوقف يضمن الكل لانه صار مستهلكا وطريق براءة



أما تصرف في عمارة الوقف أو تأمير القاضى رجلاً بقبضه منه  
وذكر ابن سماعه في نوادر عن أبي يوسف مع إذا انفق الرضى  
على التيمم من مال نفسه ومال التيمم فأبى فهو متطوع  
إلا أن يشهد أنه فرض عليه أو أنه يرجع في ماله فحينئذ  
له أن يرجع وفي رافعات الناطقى رجع الرضى إذا اشترى  
الكفن من مال نفسه كان له أن يرجع في مال الميت كالوكيل  
بالشراء إذا انفد الثمن من ماله وكذا لو قضى الرضى دين الميت  
من مال نفسه كان له أن يرجع والوارث كالرضى في هذا  
وفي دعوى فتاوى القاضى رجع رجل مات عن امرأة ولادة  
أو كيان وأوصى إلى امرأته فاحتاج الصغار إلى النفقة بمنزلة  
وقعت في القسمة فانفقت على الصغار يرجع في ماله  
بعد القسمة إذا شهدت عند الاتفاق أنها إنما ينفق يرجع  
رجعت وألا فلا لأن الغالب من شفقة الولد بن أمه  
بتمسكه بما ينفقان على ولادتهما البر والصلة والمصلحة  
مذكورة في الولد إذا قضى مهر امرأته الصغيرة لا يرجع  
إذا لم يشهد وفي التوازل إذا اشترى الوالد لولده  
الصغير شيئاً وأد الثمن من مال نفسه ليرجع في مال ابنه أن  
لم يشهد عند الأداء لم يرجع وفرف بين الوالد والرضى  
هكذا يفرف بين الوالدة إذا كانت هي الوصية وبين أن  
ليكون الوصية غيرها من النساء وفي فتاوى أبي الليث رجع  
الرضى إذا انفد الوصية من مال نفسه قبل أن كان وارثاً  
يرجع وأن لم يكن لا يرجع وقيل إذا كانت الوصية للعباد  
يرجع وإن كانت لله تعالى وقيل يرجع على كل حال وذكر  
الحاكم في فصل البروات من شروط الوارث الرضى إذا قضى  
دين الميت أن شرط الرجوع فله أن يرجع فاما إذا أدى ولم  
يقبل شيئاً ثم قال شيئاً ثم قال الدين لا يرجع فإنه لا يصدق  
وذكر القاضى الإمام فخر الدين رجع في الفتاوى الوارث ولم

يقبل

يقبل إذا قضى دين الميت من مال نفسه فله الرجوع في التركة  
وأن لم يقبل وقت القضاء أنا أقضى لا يرجع في التركة  
ورأيت في بعض الفتاوى القيم إذا انفق في عمارة الوقف  
من ماله إذا شهد أنه يرجع فله الرجوع وألا فلا بخلاف  
الرضى إذا اشترى للتيمم أو قضى دين الميت أو نفق  
الوصية فإنه لا يكون منوعاً بشرط الرجوع أم لا والوارث في  
هذا كالرضى وذكر محمد بن عبد الله رجع في فتاواه المتولى  
إذا صرف إلى عمارة الوقف من حسب مملوك له ودفع قيمة  
من مال الوقف كان له ذلك لأنه يملك المعارضة من مال نفسه  
كالرضى يملك صرف الثوب المملوك له إلى الصبي ورفع ثمنه  
من مال الصبي وذكر في العدة قيم الوقف إذا دخل  
جذعاً في دار الوقف ليرجع في عتقها له ذلك لأن الرضى  
إذا انفق من ماله على التيمم ليرجع له ذلك والاحتياط  
أن يبيع المذبح من آخر ثم يشترى للوقف وفي توأده  
صدر الإسلام ظاهر بن محمود رجع إذا أراد المتولى أن  
ينفق في عمارة المسجد من ماله ويكون له حق الرجوع ينبغي  
أن يرفع الأمر إلى القاضى يأمره بالاستيفاء والاتفاق  
وفي توأده صاحب المحيط لو انفق على الوقف من مال نفسه  
له الرجوع وأن لم يشترط كالرضى وذكر في الملتقط شيئاً  
تدل على أن القيم أو الرضى لو انفق في الوقف أو في مصلحة  
التيمم من ماله ليرجع فله الرجوع من غير أن يرفع الأمر  
إلى القاضى أما إذا دفع فإنه لا يصدق إلا بيمينه فإنه ذكر  
قيم الوقف إذا انفق في الوقف من ماله ليرجع في غلته  
فله الرجوع وكذلك الرضى ولكن إذا ادعى لا يكون العقل  
قوله وقد مر ما يتعلق به في تصرفات الأيب وذكر في البوط  
الرضى إذا اشترى الطعام والكسوة بشهادة الشهود  
يرجع في مال الميت إذا كان على ذلك بينة فلا يصدق على داء



الخراج ونقد الثمن من ماله حتى يقيم البينة على ذلك اذا انكر  
 الورثة ذلك بخلاف ما اذا كان عند الوصي مال فقال ادبت  
 الخراج او ثمن الطعام والكسوة من طعام الذي عندي وكذا  
 الورثة كالوصي مصدقا فيما قال من غير بينة وذكر الصنف  
 الشهيد راج في الباب السادس من ادب القاضي وادعى الوصي  
 او القيم انه انفق من مال نفسه وادى الرجوع على التيمم  
 والوقف لا يكون له ذلك لانه يدعى لنفسه ديناً على التيمم  
 والوقف فلا يصح بمجرده الدعوى . وفي رطبها الجامع الكبير  
 لو قال الوصي ادبت خراج ارض التيمم او جعل ابقه او  
 ضمان شئ استهلك الصغير ونفقة اقاربه بعد الفرض  
 والثمن عبداً اشترى له او انفقت عليه وذلك نفقة  
 مثله وادعى انه ادنى هذه الحالة من مال نفسه يرجع  
 على التيمم لا يصدق الا ببينة . ونظام هذا ينظر  
 في رطبها الجامع ويبقى بعد هذا شئ منه ان شاء الله  
 وذكر محمد راج في رطبها الجامع الوصي اذا قال  
 بعد بلوغ انفقت عليك مالك في صفرك يصدق في  
 نفقة مثله . وفي تلك المدة ولا يصدق في الفضل  
 لانه في قدر نفقة المثل مسلط عليه شرعاً والفضل على  
 ذلك اسراف فلا يكون مسلطاً عليه شرعاً والا ان الوصي  
 متى اقر تصرف في مال الصغير بعد بلوغه وكذبه اليه  
 الصغير ان كان تصرفاً هرباً مسلطاً عليه من جهة الشرع  
 لا يقبل قوله الا ببينة او بتصديق الصغير بعد بلوغه  
 وكذلك لو قال ان اباك ترك رقيقاً وانفقت عليهم  
 كذا واشترى لك رقيقاً بالف درهم وانفقت عليهم كذا  
 والرقيق قائم اوهالك وانكر الصغير ذلك بعد بلوغه  
 قبل قوله مع يمينه في نفقة مثله لانه مسلط عليه شرعاً  
 لان ذلك اصلاح مال الصغير وحفظه والوصي كما يملك

اصلاح نفس الصغير بالاتفاق بملك اصلاح ماله  
 بالاتفاق ايضاً ولو كان الغلام في يد رجل يدعيه  
 فقال الوصي للتيمم اني اشتريت هذا الغلام بالف  
 من مال وقبضته وانفقت عليه كذا وكذا من مالك الا  
 انه غصه مني وانكر الابن ذلك لا يصدق الوصي على  
 صاحب اليد والغلام له لانه في حقه شاهد ودمع  
 ولكن يصدق في حق التيمم حتى لا يضمن له شيئاً لانه  
 اقر بما هو مسلط عليه شرعاً لان الشراء بمال الصغير  
 الاتفاق عليه بنفقة المثل من باب اللفظ فصار كالموعد  
 اذا قال للمالك امرني بدفع الرديعة الى فلان ودفعها  
 اليه وصدقة المالك في الامر بالدفع وكذبه في الدفع يصدق  
 المدوع في حق براء نفسه لا في حق وجوب الضمان على  
 الوكيل والرسول ولو قال الوصي ان عبداً هذا قد  
 ابق فجاء به رجل من مسير ثلاثة ايام واعطيه جعله  
 اربعين درهماً من مالك وكذبه الابن في ذلك وقال  
 لم يبق غلامي قط يصدق الوصي في هذا مع بينة  
 عند ابي يوسف رجع وقال محمد راج لا يصدق ولو  
 احضر الوصي رجلاً وقال ان هذا قد اخذ عبداً هذا  
 الصبي كان قد ابق وجاء به من مسير ثلاثة ايام فان  
 القاضي لا يلزم شيئاً من مالك الابن الا ببينة على الابن  
 والرد وبمثل لو قال اني اشتريت للصغير غلاماً من  
 هذا الرجل بالف درهم بالف درهم من هذا الرجل وقبضته  
 وهلك عندي فان القاضي يلزمه ان يعطي صاحب الغلام  
 ثمنه من مال التيمم ولو قال الوصي للابن بعد ما كبر  
 ادبت خراج ارضك عشرين سنين وقال الابن ما اني منه  
 سنتين وادبت خراج سنتين فالقول قول الوصي عند  
 ابي يوسف ومحمد رحمهم الله . القول قول الصبي والوصي



فما من فيما يقوم له البينة وعلى هذا الخلاف إذا اختلفا  
وفي الأرض ماء فقال الوصي ثلث الآن وأدبت خراجها  
عشر سنين وقال الورث لم يزل كان في هذه الأرض ماء  
منذ مات أبي ولو لم يكن في الأرض ماء يوم الحضور فما  
القول قول الوصي مع بینه بالإجماع حكاه المال كما في  
الطاحونة إذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه ولو ادعى  
الوصي أنه أدنى ضمان شيء استهلكه للصغير وقال الصغير  
بعد البلوغ لم استهلك شيئا فالقول قول الابن وكذلك  
أدعى أنه أدنى نفقة اقارب الصبي بقرض القاضى وأنكر الصبي  
الفرض لا يصدق الوصي لا ببينة ولو قال له ان عبدك قد  
أبق إلى الشام فاستأجر رجلا بائة درهم فجاءه وانكر  
البيم ذلك فالقول قوله لأنه يدعى ما هو مستطاع عليه لأنه  
أقرب لزوم المال بالأسفار قال الورث قال الوصي في جميع ما  
ذكرنا أدبت من مال لا يرجع على التيمم لا يصدق الابينة  
هذه الجملة في وصايا الجامع وذكر الصدقة الشهد وجرته  
في الباب السادس من أدب القاضى ويتبين للقاضى  
أن يجاسب الأسماء على ما جرى على أيديهم من أموال اليتامى  
ومن غلاتهم وإن أحسن بخيانة غزله واستبدله غيره وإن  
وجد أميناً قرره ويقبل قول الوصي أو القيم تمام يدعى من  
الاتفاق على التيمم ويضعه ونحو ذلك ادعى ما ينفق على  
مثله في تلك المدة لأن الوصي أو القيم قائم مقام القاضى  
وكما يقبل قول القاضى فيما يكون محتملاً فكذا قول الوصي  
والقيم قال إنما يختلف الوصي والقيم إذا ادعى عليه  
شيء معلوم أما إذا لم يدع عليه شيء معلوم لا يختلف والقيم  
قالوا يختلف لأن هذا استحقاق للاحتياط والنظر  
للتيمم ومال الوقف فنحن احتى بشئ من الجناية بحسب طالع الأمر  
في الوقف والتيمم وهذا حكم يختص بالتيمم والوقف

وفي سائر الأدعية لا يختلف ما لم يدع عليه شيء معلوم وقد  
ذكرناه في مسائل أدب القاضى من هذا الكتاب وذكر  
القاضى أبو جعفر رحمه الله في زيادات لو كبر الصغير وطلبوا  
المال من الوصي انفق عليهم منه كذا وكذا شيئا بكون نفقة  
مستلهم في تلك المدة وكذبه الورثة فالقول قول الوصي  
بالإجماع وإن كان القاضى أخرجه من الرضايا وذكر شيخ  
الإسلام أبي بكر في شرح وصايا الأصل إذا كانت الورثة  
صغاراً فقال الوصي انفق عليهم كذا وكذا درهماً من مالهم  
إن كان ما يدعى النفقة في تلك المدة نفقة مستلهم أو زيادة  
بيرة على نفقة المثل بكون القول قوله وعليه التيمم إن اتفقت  
الورثة بعد البلوغ في ذلك بأن قالوا أنك قد أخرجنا من  
وتنفق علينا من الأجرة أو قالوا أنك لا تنفق علينا  
وأما تنفق علينا غيرك على سبيل التبرع إذا ادعى مثل  
ذلك على الوصي وجب التيمم على الوصي وأما إذا ادعى المثل  
على الوصي وكذبهم المظاهر بأن قالوا انفق علينا كذا وكذا  
شيئاً قبل لا لا يكفي ذلك القدر ليعتد بهم في تلك المدة في  
الغالب فإنه لا يكون على الوصي بين في هذه الحالة هذا  
إذا ادعى الوصي أنه انفق عليهم في هذه المدة نفقة مستلهم أو  
زيادة بيرة على نفقة مستلهم فأما إذا ادعى زيادة على نفقة  
المثل بحيث يمكن الاحتراز عنها فإنه لا يصدق الوصي يجب  
عليه التيمم إلا إذا ادعى بتقريب محتمل بأن قالوا اشترت  
لهم طعاماً فسرقي ثم اشترت ثانياً فهلك أو مثل ذلك فإنه  
يصدق مع التيمم لأنه أمين وفي محاصر فتاوى المشيد الذين  
رجع رجل مات وترك ابناً كبيراً وصغيرين والكبير وصي من  
جهة الميت أو من جهة القاضى فانفق على الصغير رجل في حال  
صغرهم فالقاضى أن يجاسب الوصي ولا يجبت على ذلك إلا متنع  
والقول قوله في الخراج وفي نفق بالمصروف ولم يسرق لأنه أبق



من جهة المبت والفقول قول الامين مع اليمين فيما جعل امينا  
وذكر في وصايا الخبير قال محمد رحمه الله اوصى رجل بان  
يباع عبده ويتصدق بثمنه على المساكين فباعه الرقيق وقبض  
الثمن وهلك الثمن في يده ثم استحق العبد من يد المشتري  
ضمن الرمي الثمن للمشتري ثم يرجع في جميع تركه الميت وهذا  
جواب ظاهر الزناية ومحمد رحمه الله يرجع في تركه الميت  
فاذا هلك تركه لا يرجع على احد لا على الورثة ولا على المساكين  
وان كان قد يصدق على المساكين ولو قسم الرمي تركه  
فاصاب صغيرا فهو له عبيد فباعه الرمي وقبض الثمن وهلك  
عنده واستحق العبد من يد المشتري رجع المشتري بالثمن  
على الرمي ورجع الرمي في مال الصغير ويرجع الصغير على الورثة  
بحقه لبطالان القصة وفي المنتقى روي الى رجل ان يبيع عبده  
ويتصدق على المساكين فباعه فصدق بثمنه ثم استحق العبد  
رجع المشتري بالثمن على الرمي ولم يرجع الرمي في مال اليتيم  
بنسبي وانما يرجع على المساكين الذين يصدق عليهم بالثمن  
وهذه الرواية يخالف رواية للجامع الصغير مات وعليه دين  
الف درهم ولم يترك الا عبده فباعه الرمي يعتبر امر القاض  
وقبض الثمن فضاء عنده ثم استحق العبد ورجع المشتري  
على الرمي فالرمي لا يرجع على الغريم بشئ الا ان يكون الغريم  
قال بعه واقبض ديني فحينئذ يرجع الرمي على الغريم ثم مات  
الرجل وفيه ودائع شئ وترك اموالا وعليه دين يحيط بماله  
قبض الرمي الروايع من منزل الميت ليردها على اصحابها  
او قبض مال اليتيم ليقضي به الذين فمهلك المقبوض في يده فلا  
ضمان عليه وكذا اذا لم يكن على الميت دين فقبض الرمي ماله  
من منزله وهلك في يده فلا ضمان عليه لانه ولاية القبض  
ليرده على الورثة الرمي اذا اتفق تركه على الصغار وحق  
فنت التركة ولم يبق منها شئ ثم جاء غريم ثم ادعى على الميت

دينارا

دينارا وثبته بالبينة عند القاض وقضى القاض بذلك  
لهذه الغريم ان يضمن الرمي قبل يجب ان يكون الجواب في  
هذه المسئلة نظير الجواب فيما اذا قضى الرمي دين الميت  
ثم ظهر دين آخر والجواب نعم ان الرمي اذا دفع الى الاد  
بامر القاض فلا ضمان عليه ولا على القاض ولكن الغريم  
الثاني يتبع الغريم الاول ويشاركة فيما قبض ان كان ال  
المقبوض قابلا فان كان هالكا ضمن حصته مكفوض وان  
دفع الى الاول بغير امر القاض فالثاني ان يضمن الرمي  
حصته مكفوض ان شاء وهل يرجع الرمي بما ضمن على الاول  
نظرا ان كان في زعم الرمي ان الثاني مبطل في دعواه وبما  
اقام من البينة لا يرجع وان كان في زعمه ان الثاني يحق  
في دعواه وفيما اقام البينة يرجع بذلك على الاول لان في  
الرجح الثاني زعم الرمي انه صار غاصبا نصيب الثاني  
بالرفع الى الاول فيضمن ولا كذلك الرجح الآخر وبما  
مسئلة النفقة كذلك نقول ان اتفق عليهم بامر القاض  
فلا ضمان على الرمي وان اتفق بغير امر فعليه الضمان لا  
الذين مقدم على الميراث وعلى حق الورثة الرمي اذا  
خلط مال اليتيم بال نفسه لا يضمن لان الاجتزاف  
عنه متعذر ومتغير فيسقط اعتبار هذه الجملة  
في وصايا الخبير وفي المنتقى اذا خلط الرمي ماله  
بمال اليتيم فلا ضمان عليه كذا قال ابو يوسف  
رحمه الله من جموع التوارث في متفرقاته للرعي ان يخلط  
طعامه بطعام اليتيم ويأكل منه بالمعروف وفي فتاوى  
شيخنا الدين رحمه الله الام اذا خلطت مالها بمال الولد  
واشتريت الطعام واكملت مع الصغير ناكلت ما  
نزلت على حقها لا يجوز لانه اكلت مال اليتيم الرمي



إذا قبض ديناً للدين بعد ما خرج من الوصاية أن كان الدين  
مورثاً للصغير إذا وجب بمقتضى الوصية عقداً لا يرجع الحقوق  
فيه إلى العاقد لا يصح ولا يبرأ المدين وأن وجب بعد  
الوصية عقداً يرجع فيه الحقوق إلى العاقد يصح قبضه  
ويبرأ المدين ذكر المسئلة في باب مكانة الوصية من  
كتاب المكاتب وفي المتن في غيبة محمد رحمه الله رجل أوصى  
الرجل وله ابن صغير فأدرك الصغير وليت دين على رجل  
فقبض الدين بعد ما أدرك فهو جائز ولم يفصل قال  
شمس ولو كان الابن نهماً فقبض بعد ما أدرك فقبض  
لم يجز قبضه وإذا أبرأ الوصية غريباً من غرماء الميت  
فقد أقر على وجهه أن كان الدين وجب بمقتضى الوصية  
فانه يصح في قول أبي يوسف رحمه الله استخفافاً واختلافاً  
فيه فظهر الاختلاف في وكيل الحق وأن كان ديناً وجب  
لأبداً فدة الوصية فانه لا يصح الأبراء عندهم جميعاً  
لا بمنزلة وكيل الحق في الوكالة بالقبض والوكيل يقبض إلى  
الملك الأبراء الوصية إذا قضى ديناً وجب على الميت في  
أراد أن يكتب كتاب البراءة للميت يكتب صاحب الدين في  
ذلك الكتاب أني قبضت جميع ما براءة على الوصية فانه يكتب  
الوصية أني قبضت جميع ما للميت عليه والفرق أن الوصية  
مضى قضى دين الميت فإذا أقر صاحب الدين في الكتاب  
أنه استوفى من الوصية جميع ما له على الميت فصاحب الدين  
هذا الأقرار مقر على نفسه وأقرار الإنسان على نفسه  
صح فاما الوصية إذا قضى دين الميت فمضى فمضى  
استوفى جميع ما على الغريم يكون الوصية مقر على الورثة و  
أقرار الإنسان على غيره باطل ذكر شيخ الإسلام أبو بكر  
رحمه الله في الأصل وذكر في أدب القاضي مقتضى الوصية

إذا دفع

إذا دفع المال إلى القبي لا يضمن وفي ظاهر الرواية يضمن  
وذكر في أصل الميسرة الوصية إذا أقر دين الميت فان لم يكن  
الوصية تولى العقد لا يجوز وأن كان تولى العقد يجوز  
عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويضمن الورثة الوصية  
إذا قال لي على الميت دين لا يخرج القاضى التركة من يده  
لأنه قال شراء وإن ادعى شيئاً بعينه أخرجه قال الفقيه  
رحم وقد قيل أن الوصية متى ادعى ديناً على الميت ولا يثبته  
له فالقاضي يخرج موصياً لانه يستحيل أخذ مال القيم  
والاختيار عندي أن القاضي يقول له أمان أن يبرأ من دينه  
الذي يدعي وأما مقيم البينة حتى عليه يستوفى وأما أن  
أخرجك موصياً فان أبرأه ولا أخرجه وجعل مكانه آخر  
سئل أبو نضر عن وصية باع داراً ثم ادعى أن الدار  
كان بينه وبين الميت قال أن كانت الدار في حيز الميت  
في يده ونحت تصرفه لم يصدق الوصية على ما ادعى إلا إذا  
أقام بينة عادلة فيجعل الحاكم وصياً للميت حتى يتقوا  
الوصية البينة على الذي نصبه القاضي وكذا ادعى الوصية  
ديناً على الميت جعل القاضي للميت وصياً يقيم البينة  
على الوصية ثم الحاكم بالخيار أن شاء تركه خارجاً عن وصية  
وإن شاء أعاده إليها بعد ما قضى دينه قال الفقيه  
رحم وذكر الخشاف رحمه الله في أدب القاضي أن القاضي  
يجعل للميت وصياً في ذلك الدين خاصة ولا يخرج هذا  
الوصية من الرصاية وذلك القول أصح وبه نأخذ وفي  
مؤلف الفتاوى سئل أبو القاسم رحم عن له على آخر  
دين فأتى الطالب وارثه قال له أن يأخذ منه مقدار  
حقه غير علم الورثة وفي العيون إذا أوصى إلى امرأة لها  
عليه مهر أن كان له من الصناعات وأن لم يكن صامتة  
فله أن يبيع ما كان أصله للبيع ويستوفى صداقها من ثمنه



رجل اقترع على القاضى ان يفلان الميت على كذا وكذا من المال  
وعلى الميت ديون كثيرة من ذلك الجنس فامر القاضى المديون  
باداء ما عليه الى غرماء الميت صح امره . واذا دفع بدين عن  
دين الميت ولو قضى هذا المديون دين الميت بغير قضاء  
القاضى عن دين الميت بغير قضاء القاضى حتى يفي بالدين .  
التخفى صح ان القضاء عنه صحيح ويسقط دين الميت الى غريم  
له على الميت دين كان ذلك مملوكا للغريم الذى له على الميت  
دين هذه الجملة في الخبر وقد ذكرنا هذه المسائل في كتاب  
الفصول احدا الورثة اذا قضى دين التركة من خالص ماله  
حتى كان له الرجوع في التركة فلو هلك التركة قبل الرجوع  
فيها لم يرجع عن ميت آخر لا يكون للذى قضى دين الميت  
في تركة الميت الثاني وفي المتفق رجل مات ديناً وقد كان  
اشترى عبداً في حياته ولم يقبضه ولم يقبض الثمن وعليه  
دين فقضى ابنه البالغ الثمن وقبض العبد فانه يكون  
بينه وبين الغرماء بالتخصيص قال وهذا بمنزلة الرهن و  
صدرة مسئلة الرهن رجل مات وعليه ديون وبعض الديون  
رهن فقضى بعض الورثة دين الغريم الذى بدينه رهن و  
احتك الرهن فانه يكون بين الغرماء والوارث الذى قضى  
الدين اولى به من بقية الغرماء في الرجعية ذكر في الفتاوى  
القاضى اذا نصب وصياً في تركة ايتام وهم في ولايته و  
التركة ليست في ولايته او كانت التركة في ولايته والابناء  
ثم يكونوا في ولايته او كان بعض التركة في ولايته والبعض  
لم يكن في ولايته قال شمس لا يئمة الخوا في بضع على كل حال  
وبغير النظام والاستعداد ويصير الوصى وصياً في جميع  
التركة ايها كانت التركة وكان ركن الاسلام على  
السوى صح يقول ما كان من التركة وما لا فلا وقيل  
بشروط لصحة النصب كونه اليتيم في ولايته ولا يشترط

كون التركة في ولايته ورايت يحيط ببعض المشايخ الثاني  
اذا نصب وصياً في تركة ليست في ولايته لا يجوز وهو قول  
مشايخ مرو وقال شمس لا يئمة الخوا في رهن يجوز  
الغير المحضرة وذكر شمس الدين رهن في ذوات اليتيم  
اذا كان يحار لا يجوز نصب الوصى من قاضى سرقند و  
نصب المتوفى في وقف ليس في ولاية القاضى قد كينا  
على الاستقصاء في الفصل الاول من كتاب الفصول  
الوصى اذا خان فقد اختلف المشايخ صح فيه ان القاضى  
يفهم اليه اميناً ثقة ينعه في الحيانة او يخرج من الرضاية  
واستار محمد صح في باب مكانة الوصى ان القاضى  
يخرجه من الرضاية واذا كان الوصى عدلاً الا انه يخرج عن  
القيام بشايخ الصغير وعن النصف في ماله اختلف المشايخ  
فيه ايضا والصحيح ان القاضى لا يخرج من الرضاية بل يفهم  
اليه اميناً ثقة واما اذا كان عدلاً كافياً فلا يلغى القاضى  
ان يعزل ولكن مع هذا العزل ينزل وينصب وصياً  
آخر ذكر شمس الاسلام صح في كتاب الرضايات في باب  
الوصى والوصية وهذا ذكر المقدم الشهيد صح في  
ادب القاضى للحضرة صح وكان ظهور الذين المرغبين في  
ستود هذا القول ويقول انه مؤتم على القاضى لا يختار  
الميت مقام مقام الميت وفي فتاوى الفضل في رحمة  
وصى يخرج عن القيام بامر الميت فاقام الحاكم فيما آخر ثم  
قال الوصى بعد ايام صرف فادرا على بامر الميت هل  
يعبد الحاكم الى ما كان قال هو وصى على حاله لا يحتاج  
الى اعادة الحاكم لانه لم يرك في مسئلة اقام فيما آخر مفاد  
حتى يتضمن ذلك عزل الاول . وذكر شمس المديون صح ليس  
للقاضى ان يخرج الوصى من الرضاية ولا يدخل فيها معه  
احدا فان ظهرت منه خيانة او كان فاسقا بالشر اخرج



ونصب غيره الوصي اذا قدم غريم الموصي الى القاضي فاقت  
الغريم بالدين وانكر الوصاية الى المذموم القاضي ان شاء احد  
هذا المذموم وصيًا وان شاء جعل غيره وصيًا في التنا  
الثاني والتين من ادب القاضي هذه الجملة في الترجمة  
في كتاب الوصايا الوصي اذا اراد ان يخرج نفسه من وصاية  
في غير مجلس القاضي ليدل ذلك كالوكيل وبحضرة القاضي  
ان كان عدلاً كافياً لا ينبغي ان يخرج وان عزل مع هذا  
ينعزل وفيه اختلاف المشايخ ومهم الله في ادب القاضي  
من العدة وذكر محمد بن ابي في الجامع الصغير في الفصل  
بوصي الى غيره فقبله الوصي في حيوة الموصي فالوصية لازمة  
حتى لو اراد الخروج منها بعد موت الموصي ليس له ذلك  
وان رزقه في حيوة ان رزقه في وجهه مع الرقة وان رزقه في  
غير وجهه لا يصح الرقة ومعنى قوله في وجهه بعلمه ومعنى  
قوله في غير وجهه بغير علمه ونعم هذا ينظر في ادب  
القاضي للمقدّر الشهيد رحمه الله وفي وصايا الترجمة  
قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير الوصية لما في البطن  
جائزة والميراث له واجب والجهة له باطله الوصي  
اذا اقر على الميت بالدين لا يصح اقراره والمسئلة مع  
معرفة ولكن هذا الاقرار لا يخرج من ان يكون خفياً  
للغريم حتى لو اقام الغريم بينة عليه بالدين يقبل  
بينته فرق بين الوصي والوكيل بالخصومة في الدين من  
قبل المدعى اذا اقر بالدين على ماله في غير مجلس القضاء  
لا يصح اقراره ويخرج من الخصومة مع المذموم حتى لو  
اقام المذموم بينة عليه بالدين بعد ذلك لا يسمع  
والفرق في متفرقات وصايا الترجمة الوصي اذا اقر  
ان هذا بعد فلان وفي يدك ثم ادعى انه للصغير  
لا يسمع وعنه لاجل الصغير في فتاوى شيخنا الذين رزق

واذا اقر الوصي لاحد الورثة بعينه ان له من ميراث  
عنه كذا كذا درهمًا فاراد بقنة الورثة ان يرجعوا على  
الوصي بخصمهم كما اقر لهذا قال الوصي لم يكن عنده  
غير هذا فانه لا يضمن لهم شيئاً هكذا ذكر المسئلة  
في كتاب الصلح وفي كتاب الوصايا اذا اقر الوصي لاهل  
الورثة وهو كبير بالف درهم من ميراث غيره وفي الورثة  
صغير ثم اقر الوصي وقال لم يكن عندي غير هذا  
يضمن للصغير مثل ذلك من مشايخنا رحمه الله من قال  
انما اختلف الجواب لاختلاف الموضع والقصص ان يقال  
في المسئلة روايتين اذا كان الورثة صفاراً وبعضهم  
كباراً واحداً لكبار وصي عنك صفاراً وارادوا الفسخ  
قال الشيخ الامام ابو حفص الكبير رحمه الله في فتاواه  
ان الوصي يقسم بين الصفار والكبار ويقرر نصيب  
الصفار ثم يبيع نصيبه من اجنبي ثم يقسم بين اجنبي  
المشتري وبين الصفار ثم يشتري نصيبه من المشتري  
فيتحقق القسمة بين الكل على هذا الوجه الوارث لا  
ملك بيع التركة المشقولة بالدين المحيط الا برضا الغرماء  
حتى لو باع لا ينفذ وقد مر من قبل هذه الجملة  
في وصايا الترجمة البرهانية وذكر في وصايا التوازل  
والجامع في الفتاوى وصي باع شيئاً من مال اليتيم  
فاذرك اليتيم فابراء المشتري عن الثمن وهو يصلح  
غير مفسد وقال انت برئ مما اذرك وصي من ماله من  
جائز وهو برئ ولو قالت انت برئ مما لي عليك لا يبرئ  
لانه ليس عليه شيء وكذا الوكيل اذا باع شيئاً فقال  
الموكل انت برئ مما لي عليك لا يبرئ لانه ليس عليه شيء  
الا برئ ان لو اراد ان يشتري لنفسه ذلك وانما الذين  
للوكيل قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ناخذ به بل يبرأ



من الذين كله فالدين له والوكيل حق المطالبة وكذا الرق  
حق المطالبة وذكر في النوازل عن علي بن حرم قال احب  
ابا يوسف ربح في صفري لانه لما مات ابي كان الرق يعطى  
كل يوم ثلثي درهم فاثبت ابا يوسف فقلت انه لا يكفى فودعا  
الى يوسف ربح والرق وامر ان يكمل لك كل يوم درهما وقال  
شرح رحمه الله اسبقوا على البتاي اموالهم فان ما توفى فقد  
اكلوا اموالهم وان عاشوا فسيرتهم الله من فعله وبني  
الرخبرة والرق ان لا يضيق على الصغير في النفقة بل  
يوسع عليه لا على وجه الاسراف وذلك يفاوت بقلة مال  
الصبي وكثرته فينظر الى ماله ويقيم عليه بحسب حاله وذكر  
فيها ايضا وصي انفق مال اليتيم على اليتيم على تعليمه  
والادب فان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد ان يتكلف  
له شيئا مما يقرأ في صلوة وذكر في وصايا المنتقى وصي  
قال لرجل اضمن علي فلان الميت وبنه فضمن الرجل ذلك  
بامر الرق واماه قال يرجع الضامن بما ادى في مال الميت  
ويأخذ الرق به حتى يزديه من مال الميت ولا يرجع الرق  
في ماله لانه ائنا ضمن عن الميت ولم يضمن عن الرق الا  
ان الرق يحوز امره في مال الميت والضممان عنه وان كان  
الذي امر الرق خليطا بعامله وبأخذه منه استحسن  
ان يرجع الضمان على الرق في ماله ولو ان وصيا قال لرجل  
اضمن انا وانت ما على فلان الميت الذي اوصى الي من الذين  
ضمنناه على كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه ضامن عنه  
خلق الغريم الرق فآخذه بالمال كله فاداه اليه من ماله فان  
الرق يرجع في مال الميت بما ضمن عن الميت وهو نصف  
الدين ويرجع على الذي ضمن معه بنصف الدين ثم يرجع  
ذلك الرجل في مال الميت ويأخذ الرق به ان كان في يد  
من مال الميت وبهما ايضا رجل مات وارصى الى رجل ثم ان

رجلا سوي

رجلا سوي الرق انفق على بعض الورثة نفقة وقال بعض ما  
انفق انفقها بامر الرق وافر الرق بذلك ولا يعلم ذلك  
الا بقول الرق بعد ما انفق فالقول الرق اذا كان الورث  
الذي انفق عليه صغيرا وصي مريك واكنت ناخانه رسيدها  
عمارت كند يا غله دارخانه يتيم را كنت نادران خانه عمارت  
كند وكرم هل يرجع على الصغير من غير شرط الرجوع فعلى بيان  
مسئلة الامر بالا اتفاق من الرق ينبغي ان يرجع وينبغي ان  
يكوز على الاختلاف الذي فيما اذا قال لغير انفق في عمارت  
داري فانفق قال الامام الشرخسي ربح يرجع من غير شرط  
الرجوع وقال الشيخ الامام خواهرزاده ربح لا يرجع بغير  
الشرط وذكر في المنتقى رجل مات وترك ابني صغيرا وكبر  
وارصى الى رجل فقال الرق اشهدوا اني قد قضيت نصيب  
الصغير من جميع التركة وقاسمت الكبير وضاع نصيب الصغير  
من يدي فكبيرا الصغير وفي يد الكبير مال نفسه منه التركة فقال  
ما ترك ابي الا ما في يدي اخي الكبير هذا وما قبض الرق شيئا  
فالقول في ذلك ما قاله الرق اذا قال قبل البلوغ الضبي  
ولا يشترط الكبير فيما في يديه وفيه ايضا رجل مات  
وارصى الى رجل وله بنت بكاء وصغار ثقات بعض  
الكبار وترك ولدا صغيرا قال بقر وصي الجدة وصياله  
يجوز بيعه عليه فيما كان يجوز بيعه على ابيه فيما دونه  
العقار وذكر فيه ايضا رجل اوصى الى رجل ومات فذبح  
الوصي الى الوارث ميراثه وكله شيئا كان له في يد من  
تركه لابييه واشهد الابن على نفسه انه قبض منه جميع  
تركة والده فلم يبق من تركة والده قليل ولا يسير الا وقد  
استوفاه ثم اذني بعد ذلك وانا في يد هذا الرق وقال  
هذا من تركة والدي تركها من الذين على الناس وقبضت  
كله ثم جاء برجل يدعي لابييه عليه مالا اقبل بينه واقضى له



بالدين وصق فبر مال اليتيم على جائز وهو بخلاف الله ان لم يتر  
 ينزع المال من يده فبر مال اليتيم قال بعضهم لا ضمان  
 عليه وكذا المضارب اذا مر بالمال قال ابو بكر ربح الاسكان  
 ليس هذا قول اصحابنا ربح وانا هذا قول ابن سلمة  
 هو اسخاان وعقبة ابي الليث عن ابي يوسف ربح الله  
 كان نجبر للاوصياء المصانعة في احوال اليتامى واختار ابن  
 سلمة موافق لقول ابي يوسف ربح وبه يفتى واليه اشار  
 في كتاب الله تعالى واما التفتية فكانت لمساكين يعلمون  
 في الخرافات ان اعيدها في اجاز المص في مال اليتيم مخافة  
 اخذ التغلب ذكره القاضي الامام في الذين ربح وفي  
 وصايا فتاواه وذكر فيها ايضا وصى القلق على باب  
 القاضي مال اليتيم فاعطى على وجه الاجارة لا يضمن  
 قال محمد بن الفضل ربح لا يضمن مضافا الى المثل  
 والفين الكبير واما اعطى على وجه الرشوة كان ضامنا وفيها  
 ايضا حل مات ووصى الى امراته ونزل ومرت صغار اقل  
 سلطان جائزهم فقبل لها ان لم تعطيه شيئا استوى  
 على الدار والعقار فاعطت شيئا مكفعا قال يجوز مصانعة  
 في مسائل كقرابض من شرائط القتل الذي يتعلق به حرمة  
 الميراث ان يكون المباشر للقتل فحائلا حتى ان الصبي او  
 المحنونا اذا قتل مورثة لا يحرم عن الميراث لان حرمان الميراث  
 عقوبة وهو ليس بالعقوبة وذكر في جنائيات الملقط الا  
 او الوصي اذا ادب الصبي فاقضت ضمنا ولا امرث لهما وعن  
 ابي يوسف ربح في الاب والوصي انهما لا يضمنان ولا يحرم  
 عن الميراث وقد ذكرنا في مسائل الجنائيات ان ابا حنيفة ربح  
 ربح الى قولهما وقال بان الاب اذا ضرب ابنه ضربا معتادا  
 فاقض لا يضمن كما في المتعلم ذكره في المحيط شمس الائمة  
 الترخي حتى ربح فعلى هذا ينبغي ان يحرم الاب عن ميراث

عنه ايضا وفي آخر جنائيات فتاوى صاحب المحيط رحمه الله  
 ولو ضرب الاب او الوصي الصغير على قول ابي حنيفة ربح  
 ضمن وحرم عن الميراث ويجب الكفارة وعندها  
 لا يضمن ولا يحرم عن الميراث وهذا اذا ضرب  
 للتأديب ولو ضرب للتعليم يضمن كالمعلم فاذا لا  
 فرق بين ضرب المعلم باذن الاب وبين ضرب الاب  
 اذا كان للتعليم وفي جنائيات فتاوى القاضي خان ربح  
 رجل ضرب صغيرا من يد والده والاب تنسكه حتى  
 مات الصغير قال ابو حنيفة رحمه الله دية الصغير  
 على الجازب وبيته على والده وذكر صدق الشهد حرمة  
 في فرايضه ان الجنين يورث اذا كان موجودا في البطن  
 عند موت الموروث وانفصل حيا وطريق معرفة  
 وجوده في البطن عند الموروث بان جاءه لا قل فستة  
 اشهر متدم مات الموروث هكذا ذكر المسئلة مطلقا  
 وهذا التقدير في استحقات الخنزير الميراث عنه فبر الا  
 لا في استحقات الميراث عن كعب فانه اذا جاءه  
 لا قل فستة اشهر



١٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين



مسائل الطهارة      المسح      مسائل الزكوة

مسائل النكاح	مسائل الطلاق	مسائل الحضانة	مسائل النفقة
مسائل كتاب البايان	مسائل الحدود	مسائل التمسك	مسائل التمسك
مسائل الوقف	مسائل البيوع	مسئلة الاقاله	مسئلة التمسك
مسائل الكفالة	مسائل الاحوال	مسائل التشرادة	مسائل الوكالة
مسائل الدعوى	مسائل الافوار	مسائل القضاء	مسائل المضاربة
مسائل الوديعة	مسائل التعاريف	مسائل الاجازة	مسائل الحج
مسائل المأذون	مسائل الغصب	مسائل النفقة	مسائل الحضانة
مسائل التزويج	مسائل الكراهة	مسائل الزهراء	مسائل الدنيا
مسائل الجحطان	مسائل الوصايا		



بسم الله الرحمن الرحيم  
 هذه سوالات سألها بعض الحكماء شيخنا الامام العلامة الحافظ  
 العلامة الشيخ براج الدين قاري البداية فتفتح الله برحمته ورضوانه  
 واسكنه على جناته فاجاب عنها بما هو المعنى به من المذهب العلماني  
 الخلاف وفيما لا خلاف فيه بين الاصحاب رضي الله تعالى عنهم عما قوت  
 على ذلك بخط المباركة اجبت جمعة من اماكنه واوراقه المنقولة لمسطر  
 على رسم الفتوى وجوابا وما انا اذكر جوابه بحروفه وكذلك السؤال  
 مختصا **سائل الطهارة سئل** عن الدابة اذا ركبت وعلى بدنها  
 من روثها وعرق واصاب بدن الراكب او ثوبه من ذلك العرق  
 الملوث **اجاب** اذا كان على بدن روث وعرق واصاب  
 الثوب نجسه ولا يظهر بدن الحيوان اذا اصاب روث او بول الا  
 بالغسل **سئل** اذا كانت اذن الرجل وامرأة مشقوبة هل يجب  
 ابصال امار في الغسل الى داخل الثقب **اجاب** نعم يجب **سئل**  
 عن فسقية صغيرة يتوضئون فيها الكتس وينزل فيها الماء المغسل في كل  
 يوم وكل يوم ينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء منها **اجاب** اذا لم يقع  
 فيها غير الماء المذكور لا يضر **سئل** على المتوضي اذا انظر بمسح راسه

**اجاب** اذا غلب على طمته انه بفترة مسح راسه سقط عنه المسح ويجب  
 عليه شيء **مسائل الزكوة سئل** عن رجل مال لا يودتي زكوة هل يجزئ  
 الحاكم ام لا **اجاب** اذا قامت عليه البينة ان له مالا وانه لا يودتي  
 الزكوة اجبره الحاكم على فراجه بنفسه **سئل** هل لاحاد الناس ان يجي  
 الزكوة فهو من اربابا بغير اذن الامام ولا نائبه ويعطيه لمن يجتاره  
 وهل يسقط بذلك الزكوة عن صاحبها **اجاب** ليس لمن لا ولاية له ان  
 يطالب احدا بزكوة ماله وبأخذها جبراً من وبصرها الى المصارف  
 بل يرفع امره الى الامام او نائبه ليأمره باخراج الزكوة بنفسه وبغيره اذا  
 امتنع ومن اركب ذلك الفعل فهو متعبد على الامام فيؤدبه كما يري  
 ومن اخذها بغير رضا المالك وخرجها الى المصارف لا تسقط الزكوة  
 عن المالك لان الزكوة عبادة ولا بد فيها من اختيار المودى فبدالي  
 من اخذ منه ما اخذ منه لانه عاص **سئل** هل تجب الزكوة في الكسوة  
 المتعاطل بها في هذا الزمان وما نصيبها **اجاب** نعم الفتوى على جوب  
 الزكوة في الفلوس اذا تعامل بها اذا بلغت ما يساوي ما في درهم  
 من الفضة او عشرين مثقالاً من الذهب **مسائل النكاح سئل**  
 عن شخص تزوج امرأة على انما مسلمة فظهرت كتابته هل فسخ النكاح  
**اجاب** ليس الفسخ **سئل** عن رجل زوج ابنته العاقلة البتة  
 البكر بغير اذن ولا رضا ولم تجز النكاح فطلبت من الحاكم فسخه هل يسوغ  
 للحاكم فسخه مع العلم بالخلاف في المسئلة واذا حكم بطلانه ولهذا الرجوع



ولد هل تحل هذه الزوجة له **اجاب** ان لم يكن حكم حاكم بعقته مع ابطال  
 العاصي الخفي له وان حكم بعقته نفس وليس الخفي ان يبطله واذا ابطال  
 فالاحتياط ان لا ينزوها الولد وهذا هو الذي افنى به الا ان ذاك  
 العاصي ذلك فله ذلك اذا عقد او لا **سئل** عن امرأة است  
 وادخلت دارا لزوج فترجعت هناك بمسلم هل يقع **اجاب** اذا  
 دخلت بأسورة بانت من زوجها فاذا انقضت عدتها وترجعت  
 مسلما صح **سئل** عن العاقد في الكحل احد صبيحة الزوجه على  
 وجهها الشرعي فقال الزوج نعم يا سيدي قلت هذا الكحل اذ قال نعم  
 لا غير هل يقع **اجاب** اذا اجاب الزوج بقوله نعم قلت هذا  
 الصداق او هذا الكحل او اقترع على قول نعم في المجلس قبل ان يشتغل  
 بكلام اخر صح الكحل **سئل** اذا ابرأ الزوج زوجته وامتنع من طهرها  
 هل للمطالبة **اجاب** حق المرأة في مطالبة الزوج بالوطء حرة  
 وحق في الفداء واما في بینه وبين الله تعالى فبني ان لا ينكر  
 وطهرها احيانا **سئل** عن امرأة غاب عنها زوجها كونه عثرته  
 فجاءت حاكم بري ففسخ نكاحها واقامت بيته شهيدا انه غاب  
 عنها ولم ينكر لها نفقة ففسخ نكاحها وحكم بفسخ الفسخ ثم تزوجت  
 بعد ذلك برجل حكم حاكم بالفسخ وبعثه التزوج ثم طلقها فحضرت ابيها  
 حينئذ لينزوها بزوج اخر فهل يسوغ للخيفة ان يزوجهما واذا حضر زوجها  
 الغائب واقامت بيته انه هو اصله بنفقة فهل يبطل هذا النكاح

الثاني **اجاب** اذا فسخ الكحل حاكم بري ذلك ونفذ فسخه فافسده وزوج  
 غيره صح الفسخ والتفريق والتزويج بالغير ولا يرتفع ذلك بحضور الزوج  
 وادعاءه انه ترك عند ما نفقة في مدة غيبته واقامت البيته بغير  
 لان بيته المرأة انه لم ينكر عند ما نفقة ان فصل بها القضا فلا ينفق بعد  
 ذلك بالبيته الثانية **سئل** عن شخص تزوج بامرأة وزفت  
 البنت بجهاز قمارش ونكاحين ومصاغ وغير ذلك واقامت موثقة  
 ثم توفيت فادعى ابواها ان ذلك جميعه ملك لهما خاصة واجبا لها  
 علية وانكر الزوج **اجاب** اذا زفت الى الزوج وسلت البنت للجهاز  
 لا يسمع من الابوين انه ليس لها الا بيته **سئل** عن رجل تزوج  
 امرأة وزفت اليه بقمارش وحلي ومصاغ ونكاحين وغير ذلك في الزوجه  
 حرة بالغة ثم بعد ذلك ادعى والداه ان جميع مل مع ابنته ملكه اعادة  
 لها لتقبل به في بيتها ليس ملكها ولا لوالدها ادعت ابنته المذورة  
 انه ملكها ليس له ولا لوالدها في شيء من حق فقول من يسمع **اجاب**  
 القول قول الاب والام انهما لم يملكانها وانما هو عارية عندها  
 مع البهيمة الا ان يقوم دلاله ان مثل هذا الاب والام يملكان مثل  
 هذا الجهاز بلا بيته **سئل** هل للعاصي تزويج القصار **اجاب**  
 ان كتب من عقيدته ان له تزويج القصار زوج والا فلا **سئل**  
 عن رجل تزوج امرأة ولها ابن من غيره فترجعت امرأة واستولما  
 بنتا فهل هذا البنت تخم على زوج ام الابن ام لا **اجاب** نعم تخم



ان يتزوج بنت ابن زوجته لانه ولد بربيه فحرم عليته وان غفلت  
**سائل الطلاق** **سئل** اذا قال الرجل لزوجته ان ابرأني عما كنت  
 علي فانت طالق ابرأنتك او ابرأك ولم يكونا يعلمان مقدار الحقوق  
 فهل يقع الطلاق ويقع البراءة ام لا **اجاب** اذا قالت له في مجلسها  
 ابرأنتك او ابرأك الله صحت البراءة ووقع الطلاق سواء علما او جهلا  
 مقدار الحقوق ام لم يعلما لان البراءة من الجهل صحت **سئل** عن رجل  
 قال اذا حرت زوجتي الى طلاق فاصبر واجرت ابني ساوت عناءه  
 كذا كانت اذا ذاك طالق فهل اذا وجد الشرط يحكم بحفي بطلان **اجاب**  
 اذا قامت البينة على الزوج ووجد الشرط والمشرط ولا يحتاج فيه  
 الى حكم وطا ان تزوجت اذا انقضت عدتها **سئل** عن رجل  
 حلف بالطلاق انه ما يعبر بانيته على فلان في بقاء هذا الشهر ثم  
 عطف العقد عليه فاراد الزوج العجور **اجاب** اذا عجزت بنية بنفسها  
 على الزوج لا يجنب وكذا ان عجزت لهما او غيرها او غير الزوج  
 الا ان يريد لا يمكنها من العجور فجنب الا ان يدخل قهرا عليه بحكم حاكم  
 او بغير ذلك من انواع القهر **سئل** اذا صدر من مسلم قول حجب  
 كفه هل يطلو زوجته بائنا ولا يغود اليه الا بعد الاسلام بعقد جديد  
**اجاب** نعم اذا ارتد عن الاسلام او تخلم بما يوجب كفه بانت  
 منه زوجته فاذا عاد الى الاسلام لا تحل الا بعقد جديد **سئل**  
 عن رجل طلق زوجته ثلاثا من مدة ثلث اشهر وصدقة على ذلك

وانما

وانما حاضت ثلث حين هل يسمع قولها **اجاب** الذي عليه انما  
 من علمائها انما تقتد من وقت الافرا الا ان تقوم بينة على نكاح  
 عليه ومذهب المتقدمين انها ليست فان **مسائل الحضانة** **سئل**  
 اذا اخذ المطلق ولده من حاضنته لتزوجها اذا سقطت الحضانة  
 بنزولها باجنبي وام ام الام هل يستحق الحضانة **اجاب** نعم تنقل  
 الحضانة الى ام الحدة وان علت **سئل** هل يستحق المطلق اجرة  
 بسبب حضانة ولده ما حاضته من غير رضاع له **اجاب** نعم يستحق اجرة  
 على الحضانة وكذا ان احلج الصغير الى خادم يلزم الالب به **سئل**  
 اذا اخذ الرجل ولده من مطلقة لتزوجها فاشتتقت الى روية  
 ولده هل يلزم بالرسال لولدها **اجاب** اذا سقطت حضانة الام  
 واخذ الاب لا يجبر على ان يرسل اليها بل هي اذا ارادت ان تراه  
 لا تمنع ذلك ويمكنها الاب من روية **سئل** عن صغير في حضانة  
 امه او جدته او حالة القربا فاراد والده انتزاعه والسفر به هل يكت  
**اجاب** ليس ذلك بغير رضاع من الحضانة ويحكم الحاكم على الوالد بعدم  
 المسافرة به **سئل** هل يمكن لها حضانة من احوال الولد والمسافرة به  
**اجاب** اذا وقع الطلاق وارادت المسافرة بالولد ان كان البلد  
 الذي قصدته بلدا وكان الزوج قد تزوجها فيها فلها ذلك وليس  
 للاب منعها وان لم يكن بلدا او كانت بلدا لم يكن الزوج ما وقع فيها  
 غلاب ان يمنعها من ان تسافر بالولد اليها هذا هو الصحيح **مسائل**

خولا

مطل  
 الفاضل ما جالسه عن مسائل  
 الفاضل من مسائل الفاضل  
 وما في هذا الكتاب مما يؤذي  
 المحقق لم اره لغوه



**النفقة** **سئل** عن امرأة ادعت على زوجها بكسوها المأجنته فذكر انه  
قد تركها كل سنة كذا وكذا فأنكرت الرضا بهذا فهل يلزم الزوج بهذا  
المبلغ الذي اعترف به ام لا **اجاب** انما يقضى بالكسوة والنفقة  
المأجنته اذا سبق قضاؤها او تراص من الزوجين فاذا ماتت  
امام ارض بما قلته فقد روت اقراره لانه قد لا ترضى بالقليل ويحس  
بالترك اصلا **سئل** عن شرك في بستان ولهم فيه دواب يعمل  
في البستان فغاب الشريك والبستان يحتاج الى موقوف على اليد  
والرجال والابل والروح والدواب ولم يكن الشريك اذن لشريكه  
في القرف على حصته ونصيبه **اجاب** يرفع الامر الى الحاكم ليأذن له  
في القرف ليرجع به على شريكه اذا حضر **سئل** عن هذا الشريك اذا تمت  
من القرف على هذا البستان لفقد القرف لشريكه وغاب البستان  
بموت الاشجار من عدم البيعة وضعف الدواب من عدم العلف  
وجز ذلك فهل يجبر القاصي على القرف ام على البيع لنصيبه ام لا  
شيء **اجاب** اذا امتنع من الانفاق على الدواب بجبر القاصي على  
الانفاق عليها او البيع واما الاشجار فان كانت الشريعة  
بجبر على المقاتمة **سئل** هل تجبر الزوجه على السكنى في بيته مفرد  
دار ذات بيوت ساكن فيها اقارب الزوج وغيرهم بجبرها باب  
واحد يقفل عليها ام لا وهل يجب على الزوج ان يحضر لها من يونسها  
ويقضي حاجتها ام لا **اجاب** اذا كانت الدار كبيرة وفيها منازل

ادبوت

وكل بيت باب وعلق له ان يسكنها في بيت منها حصول كفايتها به  
وبرقائه ولا يجب على الزوج احضار من يونسها الا اذا كان لها  
خادم ملك لها فعليه نفقة خادمها ان كان موسرا وان لم يكن لها نفقة  
حوايجها على الزوج لان عياله كفايتها ويسكنها بين اقوام صالحين  
بحيث لا تنوش **سئل** عن امرأة اذا هفت زوجها من بيت  
وهي في منزله هل يكون ماشره **اجاب** ليست هذه بماشره ولا  
نفقة ولا كسوها والمأشره التي تخرج من منزل الزوج بغير اذنه  
فهذه نسقط نفقتها وكسوها **سئل** اذا طلقت الزوجه من الحاكم  
ان يعتد لها ولاولادها نفقة على زوجها ولو شا كل يوم فابى الزوج  
وقال انما النفق عليها وعليهم هل يجبر القاصي على التوفير **اجاب**  
لا يجب ان يقدر درهم بل الواجب عياله طعام وادام على العي  
جنه خنقة ولحم غداء وعشاء بقدر كفايتها وكثوسط خبز ودهن  
وعلى الفقير خبز وجبن وقل لا ان يعلم القاصي انه يصار ما حي  
ذلك فيفرض عليه راسم بقدر حالها وان كان الزوج صاحب  
مال لا يفرض عليه شيء واذا امتنع من ان يفرض شيئا جسيما  
يفرض **سئل** اذا قرر الزوج لزوجه مبلغا من النفقة وحين نظير  
كسوها على في كل سنة ورضيت الزوجه بذلك وحكم به حاكم  
فهل لها ان ترجع وتطلب منه كسوها ثم لا يرجع لها **اجاب** نعم  
لها ان يرجع وتطلب كفايتها وان حكم بها حاكم كمن في مستقبل



فما شأنا بها **سئل** اذا ادعت امرأة على زوجها ان نفقته  
 السفر بها وطلبت من الحاكم الحكم عليه بعدم السفر بها **اجاب** نعم يحكم  
 لها عليه بمنعه من السفر بها **سئل** عن جليات وترك صفار الفجر  
 هل تجب نفقتهم على عتق الغني وامتهم الغنيته **اجاب** نعم يجب عليهما  
 اثلاثا كالارث وان كانت الام فقيرة فاطيع على الغم وكذلك تجب  
 نفقة الاخ الفقير على اخيه الموسر ان كان صغيرا او بالغارضا او اعمى  
 وكذلك نفقة الغم الفقير على اولاد اخيه الاغنياء ان كان صغيرا  
 او بالغارضا او اعمى او ابني فقيرة مطلقا صغيرة كانت او كبيرة ولا تجب  
 نفقة ابن الغم وابنته الغم على ابن الغم ولا على ابنته الغم لانه ليس بحرم  
 وكذا اولاد الاخوال والخالات واولاد العتات لانه لا حرمته بينهم  
 وشروط وجوب نفقة الغريب عن الاصول والفروع ان يكون بينهما  
 قرابة محرمه للتشاكح بينهما وان يكون من تجب عليه النفقة غنيا يملك  
 النصاب الذي يحكم به عليه اخذ الزنوع وان يكون من تجب نفقة  
 نفقة له صغيرا ان كان ذكرا او كبيرا عاجزا او ابني فقيرة مطلقا  
 وان لم يكن بها وان لم تكن بها زمانه ولا عي لا عايزة عن الكسب  
 خلفه ولا تجب نفقة المحارم الا اذا اتفقوا بينهما ولا يجب على اهل  
 نفقة اخيه او محرم الكافر وان اكل القريب انه غني فالقول قوله  
 مع يمينه الا ان يقوم البينة انه غني يفرض عليه النفقة **سئل**  
 اذا قالت المطلقة انا حامل واكلر لمطلق فشهدت القوايل بالحمل وتما

في شهرين

150  
 في شهرين او ثلثة فهل يثبت الحمل بهذه المدة **اجاب** اذا ادعت  
 انما حامل فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهي  
 سنان فقالت كنت اظن انني حامل وبنيت في خلاف ذلك ولم احس  
 فلما النفقة الي ان يحض ثلث حصص وان طالت المدة **سئل** اذا  
 طلق الرجل زوجته وله منها صغير فقرر له فرضا واذن لانه في الاول  
 والانفاق عليه ثم سافرت مدة به غير اذن مطلقا ثم حضرت وطلبت  
 بما النفقة **اجاب** نسخ الغرض مقيمة كانت او مسافرة بغرا ذن  
 او باذن ولا سقط بذلك نفقة الصغير ولا اجرة حصانها **سئل**  
 هل يجب نفقة اولاد الابن على جدته لانيهم اذ مات ابوه او كان حرا  
 وهو فقير وهم فقراء واجد غني **اجاب** نعم يجب على الجد النفقة ان مات  
 الاب بومر الجدة بالانفاق عليهم والرجوع على الاب اذا حفر واسيه  
**سئل** هل تجب نفقة احد من العصبات على غيبته **اجاب** لا تجب  
 على العصبات نفقة عصبة غير الولد واجد فانه تجب النفقة على الاب والابن  
 وجن وعلى الاب لابنه وابنته واولاد اولاده وحكم على من في الرحم  
 احم بشرط ان يكون المنفق عليه فقيرا ومن حكم عليه النفقة غنيا يملك  
 ما يساوي نصابا فاضلا عن جوابه الا صليته وحجب من امتنع من الانفاق  
 على الاقارب كما حجب من امتنع من الانفاق على الزوجات **سئل**  
 عن رجل طلب من زوجته النفقة وهو الى دار يجناريا في بلد ما فابت الا  
 ان يعطيه كسوتها وحال من صداها **اجاب** ليس لها ان تمنع الا نفقة



اطال اما الجفم او الكسوف فليس لها الامتناع بها فان امتنعت بسببها في شقة  
 لا نفقة لها ولا كسوف ما دامت على ذلك **سئل** اذا انفق الوصي على  
 اليتيم وكساه بغير نفقة فرض من حاكم هل يعتد به **اجاب** للوصي ان ينفق  
 على اليتيم وان ينفق على الصغار ولا يحتاج في ذلك الى فرض فاضو القول  
 قوله في مقتدر ما انفق اذا لم يوجب الظاهر وفي خلافه **سئل** عن امرأة  
 ادعت عند قاض ان زوجها سافر ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخها  
 بذلك واقامت بينة على ذلك وحكم به حاكم بري ذلك وفسخ عنها  
 فحل يجوز للحق ان يزوجهما واذا حضر الاول حكمه **اجاب** اذا قامت  
 بينة عند القاضي ان الزوج عاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت  
 من القاضي فسخ النكاح وهو بري بذلك ففسخ نفقة الفسخ وهو  
 قضاء على العايب وفي القضاء على العايب عندنا روايان منهم من يراه  
 نافذا ومنهم من لم يره نافذا فيقول بنفاذه ويسوغ للحنيفة ان يزوجهما  
 من الغير بعد انقضاء العقد واذا حضر الزوج واقام بينة على خلاف  
 ما ادعت من تركها بلا نفقة لا يقبل بينته لان البينة لا تجزى  
 بالقضاء فلا تبطل بالثانية **سئل** اذا سكن الزوج مع زوجته  
 في دار هي ملكها متى سنيين بغير اذن منها ولا اباة **اجاب** لا يملك  
 الزوج لها سكنى ورصا ما بذلك اذن له **مسائل كتاب الاباء**  
 اذا قال الرجل ان فعلت كذا او ان كان كذا فيقول عشرة الاف درهم  
 على سبيل التذرية الشرعية للفقراء وهم كايين او المصالح والميلين

الشرعيين ثم تغل ذلك هل يطالب **اجاب** اذا كان النفل على التذرية  
 كما يريد وقوة يلزمه فيما بينه وبين الله تعالى ولا يجزى في القضاء  
 لا يدخل تحت حكم القاضين وان كان لا يريد وقوة وفعله فهو حرج ان شاء  
 وفي بالبدن وان شاك لفكافه يمين **مسائل** **سئل** عن رجل  
 اذا سكر هل يجد **اجاب** اذا شرب الخمر وسكر من المذهب انه لا يجد  
 واقنى حسن بن زياد بيمين وقال بعض مشايخنا وما قال الحسن لان  
 السكر حرام في جميع الاديان واذا اعتقه واحده لم يجزى عليهم فيها  
 احكام المسلمين من كذبها **سئل** اذا سرق الذمي اوز من ثم اسلم  
 يد راعنه **اجاب** ان ثبت عليه ذلك باقراره او بشهادة  
 اهل الذمة ما سلم لا يعاقب عليه **سئل** عن شخص ادعى على شخص  
 انه قد ذف فأكفر فاليامين بمينة لعدم البينة فكل هل يلزم له الذم او التغير  
**اجاب** ان ادعى عليه بما يوجب حد القذف فأكفر لا يسخى  
 لان الحد ولا يخلف فيها وان ادعى ما يوجب التغير والحد استخلف  
 فان نكل عن **سئل** هل حكم الحاكم بغيره في التغير **اجاب** نعم حكم بغيره  
 بشهادة النساء مع الرجال **سئل** عن شخص شفع قال في العشرة الاخيرة  
 من رمضان لعن الله هذه الدنيا المباركة **اجاب** يغيره غير ابيها لانه  
 استرأى ما عظم الشارح **مسائل** **سئل** هل يجوز لليهود والشعبيك  
 ان يتخذوا بيوتا يجتمعون فيها ويغتسلون اذا كانوا في بلدة ليس فيها  
 بيعة ولا كنيسة **اجاب** انهم يمتنعون من احداث بيت يجتمعون فيه



لذلك **سئل** عن اسير ببلاد افريج تفرض فرجني له ولطمة وحك وخرجه  
بالتزبون برجله وغرمة مبلغا ثم ان الله تعالى فكك اسره وخرجه الى دار  
الاسلام ووجد غريمه الافريجي بها وادعى عليه واقام عليه بيته بكت  
فما يجب عليه **اجاب** ما فعله لحيي بالما سوري دار الحرب من اخذ مال  
وضرب ثم دخلا دار الاسلام ودخل الحربى بامان لا ضمان عليه  
في شيء مما فعل بالما سوري **سئل** عن اهل الذمة اذا امر عليهم بتبضع او الشرب  
او وقف على خانوتهم حال البيع والشراء هل يلزمهم القيام **اجاب** ان فعل  
اهل الذمة ذلك فليس يكن لا يلزمون به ولا يفرعون على تركه  
اذا لم يكن مشروكا عليهم في عهدهم **سئل** عن فريسي اسلم ولا ابن مخبول  
هل يتبعه **اجاب** نعم يتبعه الابن وان بلغ عاقلا ما سلم ابوهم بعد جنونه  
فكذلك فالظاهر انه وان انقطعت ولاته الاب عنه يلوغ في  
نفوذ الولاية عليه بعد جنونه هل انذهب بصيرة تبغاله في الدين **سئل**  
ما معنى قوطهم واختلاف الدار حقيقة او حكما **اجاب** صورة ان يموت  
شخص فريسي في دار الاسلام ولا ابن في دار الحرب وهو من اهلها معتم  
بما فعل يرث اباه لان دارها مختلفة فلو فرضنا ان الابن يرضى بالي  
دار الاسلام بامان غير فاصد لاقامة بها فمات ابوهم في هذه  
الامة اتين استأمن فيها الابن لا يرث ايضا من ابيه شيئا لان  
داره دار الحرب حكما وكذا لو مات الابن لا يرث منه ابو شيئا  
لان ابنه ليس من اهل الدار حكما وان كان في حقيقة لاه من قصد الرجوع

الى دار

الى دار الحرب **سئل** عن نفر من حصل الخيل في عقل بسبب عشق  
او غيره كونه يستخف بجواب عما سئل عنه ويفهم الخطاب واسلم وحصل  
سرور بذلك وكل وقت يمدح الاسلام ويثمد دين النفرانية هل  
يقع اسلامه **اجاب** هذا مجتزع فيقع اسلامه ولا يقبل رجوعه ان  
رجع ويجبر على العود الى الاسلام **سئل** عن شخص تخاضع مع اخوه  
اما اخل هذا البلد وكاف فقال رحمه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وما افقت الدنيا اليه فما كب على هذا وهل يقبل توبته **اجاب**  
هذا خطأ من قائله وجهاته بمقتضى النسي صليهم وهو قريب من الكفر  
لان لم يكن كفرا ويحتاج قائله الى تعزير بليغ ليرجو عن التكلم عن هذا الكلام  
**سئل** عن اسير من اذن احد مالصاحبه ان يشترى من الافريجي  
الذي اسير فاشتراه ثم ان الاذن سحبت وهرب من الافريجي  
بعد الشراء وقبل نفقة الثمن فالزم الافريجي المشتري بالثمن واخذه  
من في بلاده فهل يلزم الاذن **اجاب** ان قد اكافر من اسره  
وسلمه لمشتري ثم هرب بعد ذلك استحق الما دون الثمن والافريجي  
للكافر لانه لم يسلم المبيع الى المشتري ولا للمشتري على الاذن لانه  
لم يتخلف **سئل** اذا قال مسلم اوان فعلت كذا فاما مسلم ثم فعله  
او تلفظ بالشهادتين لا غير هل يصير مسلما **اجاب** لا يحكم به اسلامه  
في شيء من ذلك كذا فينى علما وما وانك انا فينى به انه او تلفظ  
بالشهادتين يحكم به اسلامه وان لم يبرأ عن دينه الذي كان عليه



لان التلقظ بها صار علامة على الاسلام فيحكم به لانه واذا رجع الى  
 ما كان عليه قبل الا ان يعود الى الاسلام فيترك **سئل** عن اهل  
 الذمة اذا اظهروا سبع لهم في بلاد المسلمين للمسلمين وغيرهم هل يجوز  
 اراقتها وماذا يجب عليهم **اجاب** بمنع من اظهار ذلك في بلاد  
 المسلمين التي بقاء فيها احوالها وان لم يمتنعوا وراي الحاكم تغيرهم  
 باراتها فعل **سئل** عن الذمي اذا بين دارا عالية من دور المسلمين  
 وجعل لها طاقات وشبابيك تشرف على حيرانه هل يمكن من ذلك  
**اجاب** اهل الذمة في المعاملات كالسكان ما جاز لهم ان  
 يفعلوا في ملكه جاز لهم ولم يجز للمسلم لم يجز وانما يمنع من تغلبه بانه اذا  
 حصل ضرر طاره من منع ضررا وهو هذا هو ظاهر الكتاب وذكر  
 القاضي ابو يوسف راجع في كتاب الخراج لان يمنع اهل الذمة ان يكونوا  
 بين المسلمين بل يكونون مغلوبين عن المسلمين وهو الذي افني به اما  
**سئل** عن التزديق من هو **اجاب** هو من يقول بيقا الدهر  
 ابي لا يؤمن بالله ولا باليوم والآخر ويعتقد ان الاموال والحكم مشتركة  
 وقال في مكان اخر هو ان لا يعتقد اليها فلا يعتقد حرمه من  
 الاشياء وفي قول توبته رايان والذمي يرجع عدم قبول توبته  
**سئل** عن صغير مسلم قادي ابو له نصر في ان عمره خمس سنين وانه  
 غير متميز وادعت امه المسلم ان عمره سبعا وانه بمنزلة القول لمن دعا  
 المراد بقول صاحب الجمع وفتح اسلام القبي العاقل **اجاب** بكون

عليه

والله اعلم بالصواب  
 والله اعلم بالصواب  
 والله اعلم بالصواب

على اهل الجيرة و يرجع اليهم فين و المراد بالصبي العاقل المتميز وهو من  
 يبلغ سبع سنة لانه روي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عرس الاسلام  
 على علي رضي الله تعالى عنه وهو ابن سبع فاجاب **سئل**  
 عن الجواكح امه من دار الحرب ام من دار الاسلام **اجاب** ليس هو  
 من احد الفريقين لانه لا قد لا حد عليه **سئل** هل يجوز لاهل الذمة  
 ان يعملوا بناثم على بناء المسلمين او يكتنوا دارا عالية بين الجيران  
 المسلمين **اجاب** لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل بمنعوا ان يكونوا  
 في قلة المسلمين ويؤثرون بالاغترال في مساكنهم مغفرة عن المسلمين  
**سئل** عن الشريك اذا حط مال الشراكة بالمال  
 بغير اذن شريك او مضارب بغير اذن رتب المال وهل المال  
 هل يصح منه **اجاب** الشريك او رب المال اذا مال الشراكة اعمل فيه بركته  
 فحظ مال الشراكة او المضاربة بالمال او بالغيره لا يكون منعيا واذا ملك  
 لم يصح وان لم يقال ذلك يكون منعيا باطلا فيصنفه مطلقا ملك  
 ام لا واذا اختلفا في الاذن فالقول قول المالك الا ان يقيم الاخر بنية  
 على الاذن **سئل** عن بستان بين جماعة وضع الشراكة عليه  
 بعض الثمرة واخذ ما مدحج انة القدر الذي يخصه او دونه فهل يخفى  
**اجاب** القول قوله في منفعة ارا ما وضع بين عليت مع عينه الا ان  
 يقوم عليه بنية باكثر من ذلك وما وضع بده عليه مشتركة بينهم  
 فيتحاصونه ثم يقسم الباقي بينهم على قدر حصصهم او يميزون **سئل**

الجواكح امه من دار  
 الحرب امه من دار  
 الاسلام



عن شخص اذن لشركه او لاجنبي في صرف على عماره فهل القول قولها  
وهل لها الرجوع **اجاب** القول قولها في التصرف مع بمبناها ان ما في  
الظاهر والشريك يرجع باصرف والاجنبي لا يرجع الا اذا قال له  
اصرف على او اصرف لزوج على **سئل** هل للشريك ان يفسخ عقد  
الشركة في غيبته شركه **اجاب** ليس لاحد الشريكين ان يفسخ الشركة من غير  
علم الاخر **سئل** اذا ادعى احد الشريكين على الاخر ادب المال على  
العامل في مال المضارب جناية وطلب منه من الحكم بمينه انه ما حانه  
في شيء وانه اداه الامانة هل يلزم **اجاب** اذا ادعى عليه جناية في  
صرف معلوم ولا يكره حلف عليه فان خلف برئ وان نكل ثبت ما ادعى  
وان لم يعين مقدار الحكم كمن اذا نكل عن البيان لزومه ان يبين مقدار  
مقدار ما حان فيه والقول قوله في مقداره مع بمينه لان كونه  
كالاقرار بشي مجهول والبيان في مقداره الى المقدم بمينه الا ان يقيم  
خضعة منه على كثر **سئل** عن شريكين في سفينة امتنع احدهما من حصة  
اذا جارتا او سفرهما صوبه وكبل او بفسد بقصد بدكت ضرر شريكه  
فهل يجبر على ذلك **اجاب** لا يجبر على شيء من ذلك وكمن يربا في الشركة  
ويفعل في بدته ما اراد على وجه لا يضر بالشريك فان فعل فيها بدته يضر  
بشركه ففسدت ضمن نصيب **سئل** اذا اشترى احد الشريكين عينا  
ونفذ الثمن من مال الشركة ثم ادعى شرا لنفسه خاصة هل يقبل قوله  
**اجاب** اذا كانت شركة عمان وله بيته شهدانه عند العقد

و في جواز ان يزوج السفينة ان كان  
خاص ولم ارجع الكتب الا بذكر  
انهم اختلفوا في انها تخرج اليد  
فقال ابو حنيفة لا يجوز وقال ابو حنيفة  
وعند ابن السفينة تخرج اليد  
لاعمال الضرر وتساوي في العمل  
فيلزمها

صرح بالشرا لنفسه خصوصا فالمشترى لو ان لم يكن له بيته قال لنفذ  
من مال الشركة فالمشترى على الشركة **سئل** عن شريك طلب من شريكه  
او العامل في مال المضاربة حساب ما باعه واصرف فقال لا اعلم حسابا  
وانما بعث واصرفت وبعث هذا القدر هل يلزم بعمل الجاسية  
**اجاب** القول قول الشريك والمضارب في مقتدر الرجوع  
مع بمينه ولا يلزمه ان يذكر الا ما عرفه والقول قوله في الضلع او رد  
الى الشريك والاقرار **سئل** عن شخصين وقعا رضاء  
شايعة او عقارات نصفين او اثلاثا او ارباعا على جهات ثم  
حصل من مستحق الوقف خاصة فطلبوا القسمة وهذه الارض مما يمكن  
قسمة فهل قسم ام لا **اجاب** ليس لهم ان يقيموا العين الموقوفة في  
القسمة انما تكون في الملك المشتركة ولا ملك للموقوف عليهم هذا  
هو المذهب وبعضهم جوز ذلك **سئل** عن الوقف اذا رجع  
عما وقفه قبل حكم بلزوم الوقف ثم وقفه ثانيا على جهة اخي وحكم بها  
بصفة الرجوع وبصفة الوقف شيئا ولزومه على مقتضى مذهب الامام  
ابي ج فله يقع هذا الباب ام لا **اجاب** اذا رجع الوقف  
عما وقفه قبل الحكم بلزوم مذهب ابي ج انه صحيح كمن الفتوى على  
خلاف قوله في الوقف وانه يلزم من غير حكم الحاكم ومع ذلك اذا  
بصفة الرجوع قاص حقيق صح ونفذ فاد اوقفه ثانيا على جهة اخي  
وحكم به حاكم صح ولزوم دعواه معتبر هو شيئا لانه ما يدرك حكم الحاكم **سئل**



عن رجل عفا وارصا وقف نصفها شائعا ثم توفي فارادت  
اولاده الموقوف عليهم فسموا ذلك وهو ما يجعل الفسنة فهل يحكم الحاكم  
الي ذلك ويقسم ذلك ويفرز الوقف من الملك ويحكم بغيرها  
ام لا **اجاب** نعم يجوز الفسنة ويفرز الوقف من الملك ويحكم بغيرها  
وجوز للورثة بيع ما صار لهم بالفسنة واذا قسم بينهم من هو عالم بالفسنة ان  
شأ عين جهة الوقف وهذه الملك لقوله والاولى ان يوعى بين  
الجهتين نفيا للنتية عن **سئل** عن سئل استبدال الوقف  
ما صورته هل هو على قول أبي ع ام اصحابه **اجاب** الاستبدال اذا  
تغيرت بان كان الموقوف لا ينتفع به وشم من رغب فيه ويعطى بدل  
ارصا او دارا ربيع بعود نفقا الي جهة الوقف فاستبدال في هذه  
الصورة قول أبي يوسف ومحمد وان كان للموقف ربيع ولكن غيب  
شخص في استبداله ان اعطى مكانه بدلا اكثر ريعا منه في صقع احسن  
من صقع الوقف جاز عندنا لقول أبي يوسف والعل عليه والافدا  
يجوز **سئل** عن شخص وقف عفا اوله لم يباين الناطر فلم يكون  
النظر هل يكون لم يستحق الوقف ام للحاكم **اجاب** اذا مات عن غير  
وصيته والنظر للحاكم وان مات عن وصي في تركت ما لوصي تكلم  
في وقف **سئل** عن شخص وقف عفا او شرط انه لا يوجد اكثر من شيخ  
فحصل في الوقف جواب كثر واجتبه الى اجارة نحو ثلثين سنة لعامة  
فهل يقع ذلك **اجاب** اذا لم يحصل عمارة الوقف الا بذلك يرفع

الامر الي الحاكم ليفعل ذلك فاذا فعله احكامه **سئل** عن وقف  
انهدم ولم يكن له شيء يعبر به ولا امكن اجارة وتعمير وهل يباع اتقانه  
من حجر وطوب وخشب **اجاب** اذا كان الامر كذلك يبيع  
ما للحاكم ويشترى بمثل وقف مكانه فان كان فان لم يكن رده  
الي ورثة الوقف ان وجدوا والا يوفى الي الفقراء **سئل**  
اذا وقف الراعي العين امره ببناء هل يقع هذا الوقف ام لا **اجاب**  
نعم اذا اقتد فهو وقف صحيح وان لم يقتد فهو باق على الرتبة وليس  
ان يبيعه **سئل** عن شخص وقف وقفا على شخص معين ثم منعه  
يكون وقفا على الفقراء والمساكين ببدل من ذلك باقارب الوقف  
انما لو رفل منفردا لا قارب بجميع ريع الوقف بمقتضى هذه العبارة  
ويقدمون على الفقراء **اجاب** اذا وقف على الفقراء كمن قال اهدا  
بالا قارب فيصرف او لا الى قاربه فما فضل صرف للفقراء والمساكين  
ولا يشترط اعطاء قاربه كفا بينهم بل يعرف الناطر اليهم شيئا لان  
الواقف لم يشترط كفا بينهم **سئل** عن ارض مشتركة بين شخصين جعلها  
وقفا على جهات ثم توفي احدهما فحصل بين الواقف الاخر والنظر  
على وقف البيت ما روي وطلب الفسنة فهل يقسم **اجاب** نعم يقسم  
الارض ويفرز نصيب كل منها على جهة غير جهة الاخرى **سئل** هل  
يجوز وقف البنا والعمارة والارض **اجاب** الفتوى على  
صحة ذلك **سئل** عن رجل وقف وقفا على جهات ولم يحكم به



حاکم ثم ترجع ووقف على جهات غير الاول وحكم بهذه حنفية هل يقع **اجاب**  
مذهب الامام ان الوقف لا يترجم الا باطعم او بعلفه بموت ثم يموت  
قبل ان يرجع عما علقه فيعلم هذا يبطل الوقف الاول ويصح الثاني كل نحو  
في الوقف على قولها لانه لا يشترط لزوم شيء مما شرط ابو حنيفة في هذا  
الوقف هو الاول وما فعلنا بنا لا اعتبار به الا ان يكون شرط في وقف  
الاول ان لا يغيره باثمن لطلبه والمصارف غير الاول فيصح ذلك  
من **سئل** هل يجوز وقف العين الموهبة والمنجزة **اجاب** نعم يجوز  
وقتها ما اذا امكنها والفقهاء مدة الاجارة لا يجوز لبيعها **سئل**  
اذا وقف الدفين وقفا على الكنية او البيعة هل يجوز **اجاب** الوقف  
باطل ويجوز بيعه وبورث عنه وكذا ان وقف على الرهبان والقيتين  
وان وقف على رهبان النصيب جاز **سئل السوء** هل اذا  
اشترى شخص مكيئا او موزونا ما حقه البائع القايي ووزن البضاعة  
بعضوا يشترى ونسبها المشتري ثم ادعى اننا نقضه فهل يستع دعواه  
**اجاب** اذا لم يقع المشتري انه قبض جميع المبيع او انه استوفى جميع  
ما وقع العقد عليه فالقول قوله في نفيه ايا قبضه مع كونه ولا يبيع  
فولانها وحده الا ان يشهد معاخره انه قبض جميع المعوض عليه وهو  
كذا وكذا **سئل** عن البائع هل حبس المشتري على الثمن وان كان  
المبيع من يده **اجاب** نعم له حبس على الثمن وان كان المبيع في يده لم يمتنع  
بحبس المهن وان كان الرهن من يده **سئل** عن شخص اشترى من اخ

جميع

جميع ما يملكه من نفود وبيع وبيع ذكك فهل يقع ذكك **اجاب**  
ان سلم المشتري جميع ما يملكه البائع فصح البيع ولا يفر جهل البائع بمقداره  
**سئل** عن رجل اشترى شيئا واقر برؤيته عند الشهود ثم  
بعد قبضه ادعى انه لم يكن راه واراد رده **اجاب** اذا ادعى المشتري  
بعد اقراره برؤيته المبيع وروى بعبوبه انني اقررت بذلك ولم يكن  
رأيت المبيع وكذبه البائع حلف البائع ان اقراره بذلك بعد رؤيته  
والمعرفة فان حلف لم يلتفت اليه كالمشتري وان كحل فلم يرد  
الرد **سئل** عن رجل اشترى جميع ما في هذا البيت المقفول  
هل يقع **اجاب** البيع جائز لان الجهالة يسيرة فلا يمنع صحة  
البيع والمشتري الجار اذا راي ما في البيت ان شاء رضى وان شاء  
رد ولا جبار للبائع **سئل** عن شخص اشترى من اخو دارا بدها  
ببداخرى وبين البلدين مسافة يومين ولم يقبضها بل حلف البائع  
من بين المشتري والمبيع الخلفه الشرعية ليسم فهل يقع ذكك ويكون  
للمخلف كالتسليم ام لا **اجاب** اذا لم يكن الدار بجمرتها وقال المشتري  
سلمت لا يكون ذكك قبضنا ما لم تكن الدار قريب منها بحيث يقدر  
المشتري على الدخول فيها والا فلا ولا في نصيبه فابعد وفي مسئلتنا باليمن  
متفق بتمكن من الذهاب اليها والدخول منصف لم يكن قابضا **سئل**  
عن شخص اشترى من اخو دارا بدها من نسل من نسل فلان  
لنفسه مشهور بالوجود ثم تبين كذبه هل للمشتري الرد **اجاب** اذا اشترى



بناء على وصف له بمن لو لم يصفا بهذه الصفة لا يشترى بذلك  
 الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحتمل هي لا تساوي ما اشتراها  
 به الرد اذا ثبت بخلاف ذلك **سئل** عن رجل اشترى من اخيه  
 بطبخ وزرع فلم يثبت ما دعي المشتري انه كان معيبا ما ديزم الباع  
**اجاب** اذا ثبت انه كان معيبا رجع بمقتضى العيب **سئل**  
 عن شخص اشترى من شخص كذا قال الباع ان ريدا اعطاني فيها العا  
 فاضيت ابيعها له فاشترى بالالف بناء على هذا الاجراء ثم تبين ان  
 ريدا لم يدفع فيها الا الف فهل للمشتري الفسخ **اجاب** اذا اشترى  
 بمن فيه عين ما حشره كان الباع عده بان قال اعطاكها كذا  
 فاشترى به بار على اجاره ثم تبين الغبن الفاحش للرد اما اذا كان  
 اخبر به هو فبقيت له الرد وان تبين كذب الباع فيها اخبره  
**سئل** هل يجوز بيع فضب السكر وهو قايما على اصوله مغطا في قشره  
 بعد بدو صلاحه ام لا **اجاب** نعم يجوز البيع ولا يجوز اذا راه بازائه  
 ان شاء اخذ وان شاء رد قال فلع شيئا منه من الارض بطل خيا  
**سئل** هل يجوز بيع الخمر النابت في الارض كالخمر البصل و اجوز  
 والقلنس **اجاب** نعم يبيع الباع واذا قلعه الباع فله المشتري الجار  
**سئل** عن شخص لم يحضره سكر فاشترى من شخص قضا قايما على اصوله واه  
 في قشره بغطاء ثم انه امره بالامعة بلس القصب واحضاره للحقبة ففعلوا  
 وعصره منه سكر اخبر المشتري بما فرأى القصب مسوقا معيبا فهل الرد بهذا العيب

**اجاب** فعل من امره المشتري في البيع كفعلة بغيره ومن اشترى شيئا  
 بغيره معيب من الارض واقلعه ليرسل ان يردده بعد ذلك بخلاف الردية  
 لانه دخله فحق بفعلة لكن له ردده بخلاف العيب فاذا ترقف في حقته باكل  
 او استهلك ثم اطلع على العيب منه سبب الامام انه ليس له ان يرجع  
 بنقصان العيب فيما له وفيما يبيع وانه باع بعينه ثم اطلع على عيب لا يرجع  
 بشيء اتفاقا **سئل** عن شخص مات وعليه ديون وله عقارات فباعها  
 الورثة ونفقوا في ثمنها هل ينفذ هذا البيع **اجاب** اذا لم يكن الدين  
 مستغرقا للثمن مع بيع الورثة لها وياخذ الغرامة ديونهم من الورثة  
 وان كانت مستغرقة لم يبيع البيع لانهم لم يملكوها لكن لهم ان يقولوا  
 لا رباب الدينون خذوا ديونكم منا ونحن نأخذ الزكاة **سئل**  
 عن رجل اشترى جارية على انها بكر فطهرت نكاحا **اجاب** يستحق الباع  
 فان حلف برئ وان نكل دنت عنت **سئل** عن الردة التي هي  
 عيب في الرقيق جفت دارها وهل يشترط فيها الحزام لا **اجاب**  
 الرد عيب سوار كانت من المولى او من اجنبي من خزانة مخرج  
 واقلها ما يساوي درهما الا اذا سرق من بيت سيده ما يוכלل الاكله  
 وليس لعيب **سئل** عن اشترى دابة على ان تناسه فطهرت  
 تناسه او ان تناسه فطهرت فطهرت فهل الرد **اجاب**  
 ان كان كسر السن او صفة مما ينقص قيمته الباع وبعده عيبا عند اهل الخبرة  
 يرد به والا فلا **سئل** اذا طهر المشتري التسليع عيب بها



والبائع حاضر ومكنت عن طلب الرد مدة بغير عذر هل يسقط **اجاب**  
 اذا اطلع على عيب فله الرد ما لم يتعرف في البيع نفع فابطل على رضاء  
 وان طالت المدة **سئل** اذا قبض صاحب الدين دينه ذهباً او فضة  
 ونقده بصير من ثم ادعى ان كان يوف او بعضها وقال الدافع ليست فضتي  
**اجاب** القول قول مع يمينه انه هو المقصود وان كان بعد النقطة  
 ما لم يكن اقرا له استوفى دينه او حقه **سئل** اذا اشترى شخص  
 سلعة او باعها بعين فاحس هل ان يحار الفسخ **اجاب** اذا ظهر عيب  
 فاحس المشتري فيما اشترى او البائع فيما باع فعن ابي حنيفة يردان  
 في رواية وجي رواية لا يرد واخري بعض مناجاة انه ان اخذع الباع  
 المشتري وغرة فلكمشتري الفسخ وكذا البائع اذا غرة المشتري وحله في البيع  
 الفسخ ذكره صاحب الفقه **سئل** عن جماعة مشتركون في بيت  
 باع كل منهم النمرة الواحدة المتنع والمشتري ليس غرضه الا ان يمشي  
 من الجميع فكل كسبه المتنع على بيع نصيبه وكذلك جماعة موقوف عليهم دار  
 وهم ما ظنوا عليها فاجروا الا واحد منهم فاحد الفرة بالشركاء  
 ونعطيهما فهل يجزى على الاجارة مهم **اجاب** لا يجزى على ان يمنع مع الشركاء  
 لانه يجزى بل يبيعون حصتهم فقط او بحدة النمرة ونقسم وكذلك الدار  
 الموقوفة لا يجزى على الاجارة بل هو جرة كأد حصةهم والمستأجرون  
 يأتون المتنع في السكنى بعد ان يبايعهم **سئل** عن شخص قال لا  
 بعثت بهذا بكذا ان اقبضتني الثمن اليوم او الى وقت محدد فاعل

اشترى

اشترى فهل هذا البيع صحيح **اجاب** هذا البيع غير صحيح لانه علق  
 بالشروط والبيع لا يجوز تعليقه بالشروط الا في مسئلة واحدة وهي ان يقول  
 بعثت ان يرضى فلان به وانه يجوز اذا وقت بشئ ايام لانه اشترط  
 الجواز لا جبري وهو جائز **سئل** عن شخص وكل شخصاً في بيع عقار فباعه  
 من شخص ثم ان المشتري باع من شخص آخر ومضت مدة طويلة سنين  
 على ذلك وصدر هذا الترتيب جميعه في بلد الموكل وعلمه وهو مكنت  
 ثم اظهر الموكل مكنوا با انه كان ملك العقار لشخص قبل الكونه بالبيع ان  
 امكنت له وفقد على امالك الموكل فهل تسمع دعواه **اجاب** انه اذا ادعى  
 انه وقف محكوم بصحة تسمع دعواه ومنه قبض المبيع ورد الثمن **سئل**  
 عن الوصي اذا باع عقار اليتيم لمفقته ولعدم مال ينفقه على اليتيم ثم  
 امثل بغير اذن الحاكم هل ينفذ ام لا **اجاب** اذا باع على هذا الوجه  
 صح ولا يحتاج الى اذن الحاكم **سئل** هل يقبل قول الذمي في قسمة العيب  
 وحدونه هل هو عيب يرد به على البائع اذا لم يكن بالبلدة طبيب  
 غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين **اجاب** لا يقبل قول الكافر  
 على مسلم ولا يثبت بشهادة حكم على مسلم **سئل** اذا باع شخص شخصاً  
 عبداً فمحب عند المشتري فاقام بينه ان له عادة بالهدية  
 عند بابه **اجاب** لا يقبل بنية بالعيب مادام ابقاها اذا  
 بشت مونة وليس له ان يرجع على البائع بشئ من الثمن مادام ابقاها  
 مادام بشت مونة واقام بينه ان كان ابو عن البائع بعد البلوغ



ثم ابى عند المشتري بعد البلوغ رجع بصفه العيب وان كان  
 ابى عند البائع قبل البلوغ فباعد فابى عند المشتري بعد البلوغ لا يرجع  
 لاختلاف سبب العيب **سئل** عن شخص اشترى من اخو دارا  
 وعمره وزاد فيها ببار وكذلك سيفه وعمره ثم ظهر ان البائع كان  
 يقدم له بيع منها بلاف **اجاب** اذا بين ان البائع باع ملك الغير  
 بنية شرعية فان لم يرض المصحح بهذا البيع وكلف المشتري يقض  
 ما فعل رجع المشتري على البائع بالتمتع وبالفصل الباري والغرس بالطلع  
**سئل** عن الفسخ بالغبن الفاحش هل هو مدني **اجاب** ذكر القينة  
 ان البائع اذا عين المشتري او المشتري اذا عين البائع فملكه الفسخ  
 في احدي الروايتين بالغبن الفاحش واخرا في بعض الاشياخ **سئل**  
 عن المتبايعين اذا اختلفا في وصف المبيع فقال المشتري للبائع  
 ذكرت لي ان هذه السلعة شامية مثلا وقال البائع ما كنت لك  
 الا انها بديهة فالقول لمن **اجاب** القول قول البائع مع يمينه لا يكره  
 حق الفسخ والبيته للمشتري لانه مدعي **سئل** عن شخص اشترى  
 من شخص جزا مرزوعا او بعلدا او فلما ساعفيا في الارض هل يجوز  
 ذلك **اجاب** اذا اشترى شيئا مغيبا فهو شرعا لم يبره وحكمه ان  
 للمشتري ان يفسخ هذا العقد قبل الرؤية لانه ليس يلزم في حقه  
 فان لم يفسخه وقطع المشتري بعضه باذن البائع او البائع قطع بعض  
 بغيره المشتري ان شاء رضى به وان شاء فسخه واذا رضى بالمقايض

لزمه البيع في الباقي اذا كان على صفه المقلوع **سئل** الا قاله  
**سئل** اذا قال البائع للمشتري كنتك الا قاله فقال ان ردته  
 الى الغن اليوم فقد اقلنتك فقال المشتري اقلنتك وقلت **اجاب**  
 هذه الاقالة المتعلقة بهذا الشرط غير جائزة كالا يجوز تعليق البيع بالشرط  
**سئل** عن رجل اسلم لرجل مئلا في شيء يجوز فيه  
 التسليم ثم طالبه فادعى عند الحاكم انه اقر يقبض اسما التسليم ولم يقبضه  
 وان كان كاذبا في اقراره بكلف برتب التسليم  
 انه لم يكن كاذبا في اقراره ان اراد بكليفة فان حلف صحح التسليم  
 فيه وان نكل برى المسلم اليه مما اقر به كالحلف ان لم يقبض به **سئل**  
 هل يجوز بيع مئال من الذهب بقطار من الفلوس **سئل** **اجاب**  
 لا يجوز بيع الفلوس لابي اجل بذهب او فضة لان علماء ما نفوا على  
 لا يجوز اسام موزون في موزون الا اذا كان المعدود والمسمى في جنس  
 كزعفران او غيره والفلوس ليست من المبيعات بل صارت اثمانا  
**مسائل الكفالة** **سئل** عن شخص ضمن وجه بدين عليه فجعله له فهل اذا  
 عجز عن احضاره يلزمه اليه **اجاب** لا يلزمه الا احضاره ان قدر عليه  
 وان عجز لا يلزمه امال الا ان يقول ان لم احضره فعلى عليته من الدين  
**سئل** اذا ائتم شخص نفسه ان يقوم عن شخص ما عليه من الدين  
 لشخص بغير ذكر لقاله وانما اشهد على انه التزم ان يقوم عنه هل يلزم  
**اجاب** الا التزم كالكفالة بل كل لفظ يدل على التزم كالكفالة على



او ادعى لك ما علية او التزمت لك ما علية وقبل الطالب  
**مسائل الحوالة** **سئل** عن شخص قال لا فريدا حالي عليك ما بع  
 فقال لك بينه او وصول فقالا وانما اعطاني المالك فان كان  
 ريدا انه ما حالي عليك بشي فارجع بها علي فاعطاه ذلك ثم ان ردا  
 مات او غاب فهل للقبض ان يرجع علي الغاصب بالالف **اجاب**  
 ان اعترف المحال عليه بالدين الذي اجل علية ودفعه الى المحال  
 علي هذا الوجه لا يرجع به علي المحال لم يعرف المحال فان صدق المحال  
 نعم الامر وان انكر الحوالة واخذ دينه من المديون يرجع المديون به علي المحال  
 بما قبض منه وكذا ان مات او غاب ولم يعلم حاله لا يرجع علي الغاصب  
 بشي **سئل** عن شخص علية دين لا فريدا بالدين رهن وكفيل فاحال بت  
 الدين رجلا وقبل هل ينقل الدين ويبر الكفيل **اجاب** اذا احال  
 الطالب انسانا علي مديونة وبالدين كفيل برئ المديون من دين المحال  
 وبرئ الكفيل وبطالب المحال لا يحصل الا كفيل لانه لم يضمن شيئا بكنه براءة  
 موفوفة وكذا اذا احال المدين بدينه علي الرهن بطل حقه من رهن الرهن  
 ولا يكون رهنه عند المحال **سئل** عن شخص باع من شخص مائة دال  
 بثمنها شخصا وقبل المحال عليه الحوالة وملك المحال ثم تقابلا البيع ما حكم  
 هل يفسخ **اجاب** انما يفسخ الحوالة ولو لم يفسخ الحوالة عليه المبلغ  
 ثم يرجع به علي المحال **سئل** عن جماعة من اهل الذمة شهدوا  
 علي امة اسلم وخرج من دين النفرانية وانكر هل تقبل شهادتهم عليته **اجاب**

تقبل

تقبل شهادتهم على ذلك ولا يتعذر له بسبب هذه الشهادة لانهم يرون  
 انه ارتد ولا تقبل شهادة الذي على المرتد **سئل** عن مسلم يدين وبينه  
 مستامن عداوة دينية فهل تقبل شهادته عليته **اجاب** لا تقبل  
**سئل** هل تقبل شهادة اهل الحب بعضهم على بعض ويحكم الحاكم بها **اجاب**  
 نعم تقبل ان اتفقت دارهم ومكلمهم وان اختلفوا لا تقبل هذا فيما اذا شهدوا  
 بشي وقع بينهم حال سببناهم اما اذا شهدوا بامور وقعت بينهم وهم  
 في دار الحب فلا فائدت في هذه الشهادة **سئل** عن معين قولهم يجوز الشهادة  
 بالتسامع في اصل الوقف ما صورة ذلك **اجاب** صورته ان يشهدوا  
 ان فلانا وقف على الفقراء او على القارة او علي ولادة من غير ان يتعوضوا  
 بانه شرط في وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواقف وانه قال  
 الفلانية كذا فلا تستمع الشهادة بالتسامع على شروط الواقف لان اكد نيته  
 انما هو اصل الوقف وانه على جهة العداثة اما الشروط فلا يجوز  
 الشهادة على الشروط بالتسامع **سئل** هل يجوز شهادة الاوصياء على الا  
 ببال رجل في ذمة موصيهم وهل يجوز لهم الدفع اذا علموا ذلك **اجاب**  
 نعم يجوز ويجوز لهم الدفع من الشر كمن يقبل قولهم في حق الورثة ويضمنون  
 احد فروع اذ كانا بغير قضاء **سئل** عن حقيق كحل شهادة في شي لا يصح  
 علي مذهبه كالمسلم المحال مثلاً وكتب بها مسطور وكان حاكماً ثم تاحا  
 البتة فهل يسوغ له الحكم باطل تلك القضية **اجاب** اذا علم لا يجوز  
 على مذهبه وكان فاضلاً وطلب منه حكم فبطل ان يفسخه ان لم يره لانا

لا تقبل ان يقضي بين اهل الحب  
 فيما بينهم او فيما بينهم في دار الحب



من ذلك **سئل** هل بشرط في نية العيب في الدواب والرقب اثان  
 ام يكفي واحد **اجاب** العيب ان كان كيقص معرفة الاطباء قبل ان يثبت  
 بقول امرأة واحدة عدلة وقلة الاكل عيب في الدواب ويثبت بشهادة  
 العدلين او بعلم العاصي **سئل** عن شخص ادعى على غيره مبلغ ما ذكره ما خسرناه  
 عليه شهدا انه اقر له بالمبلغ بالعامة فادعى المكرانه في تاريخ الاقرار  
 الذي شهد به الشهود كان مقبلا برميض ما في البينتين تقبل **اجاب**  
 بعلل شهادة الاقرار لا بشهادة انه كان مقبلا يوم الاقرار برميض **سئل**  
 عن تزكية اهل الذمة كيف هي **اجاب** ان تزكية بالامانة في دين  
 ولسانه وبيده وانه صاحب بقطعة **سئل** عن شخص قال بحبس العاصي في جهنم  
 ان شهد على زيد بكذا كان قوله مقبولا على وكان حقا ما يقول فخر زير  
 وشهد عليه فليدبه فهل يدره ام لا **اجاب** اذا كان زيدا ولا قبل قوله سواء  
 رضى به ام لا وان لم يكن عدلا لا تقبل قوله عليه ولا اجتناب برضا الساجد  
 لان فيه تعليق لزوم الحق بشهادته والازاهت لا تقع تعليلها بالشروط  
**سئل الكو كاله سئل** عن شخص دفع اليه مبلغا وامره بدفعه لزيد وان ياقض  
 من زيد رجعة ان المبلغ وصل ففعل ذلك وادعى المأذون ضلع الرجعة  
 منه واكثر زيد العقب فهل القول قول زيد مع يمينه ام قول المأذون  
 مع يمينه **اجاب** القول قول المأذون من انه دفع اليه زيد مع يمينه واكثر  
 زيد العقب فالقول قوله مع يمينه ايضا فاصل **اجاب** ان المأذون يقبل  
 قوله من حق نفسه لا من حق زيد اذا انكره لا بيمينه معام عليه واذا شرط على

عليه المأذون ان لا يدفع الا بشرط الا شاهد علي زيد واحضار رجعة شهيد  
 علي زيد بالعقب فلم يجر رجعة بذلك واكثر زيد العقب كان المأذون  
 ضامنا ولا ينفذ قوله اشهدت وضاعت الوثيقة ولا يبرأ ما لم يجر  
 رجعة او يقر زيد بالعقب **سئل** عن شخص وكل شخصاً في بيع ثمة او قبض  
 دين وقيل الوكيل الكو كاله ثم انه تخاوى حتى عدم ما هو وكيل فيه فلفقه  
 او سحب الرجل هل يلزم الوكيل شيء **اجاب** لا ضمان على الوكيل في شيء من  
 ذلك لانه ما يتبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع **سئل** عن شخص عليه دين  
 لشخص وهدى بون وكيله بغير علمه فاذن المهدون لو كيلة ان يعطيه رتب اليه  
 دينه وغاب فطالب رتب الدين الوكيل بالمبلغ فادعى ان ليس تحت  
 يده مالا لمؤكده فهل يقبل قوله بلا يمين واذا اقام رتب الدين بيمينه ائحت  
 بين مالا لمؤكده هل نسمع ام لا **اجاب** لا يلزم الوكيل دفع ما في يده اليه من  
 وكله بقبضه منه وان انكر ان المؤكل ليس تحت يده شيء لا يلزمه شيء  
 ولا يمين عليه لان اليمين اما تحت الحزم والوكيل يقبض الوكيل الوكيل او العين  
 ليس تحت **سئل** عن شخص ادعى على اخيه بطريق الكو كاله عن زيد فاعترضه  
 عليه الكو كاله فطلب الوكيل يمينه انه ما يعلم انه وكيل زيد فهل يلزمه يمين على  
 ذلك **اجاب** اذا انكر المهدون الكو كاله وطلب الوكيل خلفه على انه يعلم  
 انه وكيل خلف فان نكل الزم بدفع الدين وان حلف لا يلزمه شيء **سئل**  
 عن شخص قال لاخيه وكلتني في بيع عتيق وايعاد بوني او نفذا الى الكو  
 الفلاقي ونفقهما عليهم فهل يقع **اجاب** الكو كاله جهنم والوكيل غير ان شاء



فعل هذا وهذا **سئل** عن شخص اذن لاخوانه بقبض من ربه ديناً او عبثاً  
ودخل في ذكلك فقبض الوكيل ذكلك وادعى انه دفعه اليه موكله **اجاب** بانه  
يصدق مع يمينه **سئل** عن رجل قال وكلفت كل مسلم في كذا فقبض  
مسلم الوكالة وفعل ما وكل به من يجوز **اجاب** بانه يوجب الجمل لا يجوز فعل هذا  
يجوز لو كل احد الا ان يقول وكلفت فلاناً واذنت له ان يوكل من يشاء  
**سئل** ما اذا ادعى شخص انه وكيل عن زيد فباع له واشترى علم بغيره  
هل يلزم الوكيل **اجاب** اذا قال اشتريت لفلان واجابه البائع بان قال  
بعت من فلان ولم يظهر انه وكيل فان اجاز بما فعل صح بشرطه والا بطل  
وان لم يقبل اشتريت لفلان بل صرف الشراء لنفسه ثم باعه اليه  
بوكيل عن فلان فالشراء لنفسه **سئل** عن شخص دفع لآخر مبلغاً واذا  
دفع صرفه على عارة وسفراً الاذن فصرف المأذون ذكلك واجاب  
الي زيادة معروف ما فرض وامر فلما حضر الاذن ادعى ان هذا  
الذي امره المأذون للعاره فوق اجرة المثل لم يقبل القرض **اجاب** ما صرف  
في العار ما ادعى انه اقترضه لا يلزم الاذن وهو مبتدع فيه لانه اما اذن  
ان يعرف من له والذي اقترضه المأذون ليس له الاذن واذا اقام  
بينة ان الذي صرفه في العارة من الاذن وهو المثل اقام الاذن  
انه اكثر فالبينة بينة الاذن لانه مبنية على اذن **سئل** هل يحبس الوكيل  
في دين وجب على موكله اذا كان للموكل مال تحت يده ويكده وامنع الوكيل  
من اعطائه سواء كان الموكل حاضراً او غائباً **اجاب** انما يحبس الوكيل على دفع

ماہیت

ما ثبت على مؤكله من الدين اذا ثبت ان المؤكل امر الوكيل بدفع الدين  
او كان كفيئاً له والا فلا كس فيه زاد الشيخ في هذا الجواب في مكان  
اخر وان صدق فيما ادعاه من الدين لان هذا اقرار على الغير فلا يثبت  
**سئل** عن شخص وكيل شخص ادعى عليه رجل دين يستحقه من ذمته  
مؤكله **اجاب** الوكيل بانه وكيل بالقبض والمطالبة لا في القرف وقضا  
الدين او في الدعوى له لا عليه هل يسمع قوله **سئل** القول قوله  
في ذلك مع يمينه لان امال الذي في يد الوكيل ودفعه ولا يجب على  
المودع ان يفي ما ثبت على المودع من الديون لانه لم يثبت الوكيل  
من رت امال للدين بقبض دينه من وكيله او مودعه ولا الوكيل  
كفيله دفعه **اجاب** اذا طلب شخص غريمه بحبس الشرع ليدفعه  
فكل المطلوب وكيفية سماع الدعوى من غيره غدر ولا برضى الطاع  
الا بحضور غريمه **سئل** مذهب الامام ان التوكيل بالخصومة لا بد فيه  
من رضی المحرم وقال صحابه لا يشترط رضاه لان الحق لم يستوفى فيه  
وبناؤه واخيراً انتهى ان القاصي بنظره وان كان متعاضداً  
من خاصية الوكيل لا يمتنع اليه وان لم يكن متعاضداً بشرط رضاه  
**سئل** عن شخص من المسلمين يتوكل للفرار من على المسلمين في حال  
الحقوق وكسب المسلمين ويضيق عليهم **اجاب** يجوز لان خصم رضی به لانه  
لا بد منه التوكيل الا برضاه والاخر وفي طلب الحق **سئل** عن المؤكل  
اذا قال لو قبله كلما غلقت عن الكوالة فانت وكبي كيف يطرون



ابي عزله **اجاب** الطريق في غل ان يقول غركت عن الوكال المتعلقة  
 ورجعت عن الوكال المعلقة وقيل يقول كذا وليت كانت معزول  
 والاول وجه **سئل** عن رجل قال لو جله مات لي من صدقتي خمسين  
 ديناراً فذهب واني بها ثم بعد مدة نحاسا فقال لو قيل لي عنك  
 ثلثة وعشرون ديناراً فاني كنت وجدت في الصندوق سوي سبعة  
 وعشرين ديناراً ودفعت الي الباقي من عندك وكذب **اجاب** القول  
 للوكيل مع يمينه اذ لم يجد في الصندوق سوي ذلك وان لم يفتد من ماله  
**سئل** عن امرأة محدرة طلبت امرأة محدرة مجلساً للشرع  
 ليعجز في التيسل وكان عادة المحذرات في البس كذا كذا هل يكرها لهن  
**اجاب** اذا كانت المطلوبة لها عادة بالزوج ابي حاجتها ليلو على  
 ما هو عرفهم فليست بمحدرة فيكرها لهن ابي مجلس **سئل** عن الدلاء  
 اذ باع السلعة باذن ما كنها فسخ المشتري هل يكرها الدلاء **سئل**  
 لا ضمان على الدلاء **سئل** لو عوي **سئل** اذا ادعى شخص على اخيه بالزوجة  
 عند الحاكم فسأل المدعي عليه جواب فسلت او **اجاب** جواباً غير كاف  
 واقر على ذلك بحكم القاضي على رد الجواب الشرعي بالجلس وغيره ام  
**اجاب** بحكمه ويؤد به بالجلس لمح عما ادعى عليه **سئل**  
 عن شخص ادعى على اخيه بالمال فادعى انه قبضه امال وان له بيعة تشهد  
 بذلك فبني منقذته فهل يعمل الي احصائها **اجاب** اذا اقرت بالمال  
 وادعى الايفاء ان لم يقيم بيعة بذلك في الحال والا لزم برفع المال

واذا اقام

واذا اقام بيعة بعد ذلك يرد اليه ما اخذت لان الدين التبع  
 او عاه المدعي ثبت باقراره وما ادعاه من الايفاء لم يثبت ولا يؤخذ  
 الثابت بخلاف دعواه الايفاء **سئل** عن شخص ادعى على اخيه ان سلم  
 منه قدر من النقود والبضائع ولم يذكر سبب التسليم وقال المدعي عليه  
 ما سألني تسليم ما ادعاه وسأل الحاكم المدعي عن سبب التسليم فامتنع من ذكره  
 فهل يجبر على ذلك ام يلزم الشهود ببيان السبب **اجاب** هذه كذا  
 صحيحة ولا كذا المدعي عليه ببيان سبب التسليم او ما ادعى به ويلزم المدعي  
 عليه رد الجواب فان اكره وادعاه المدعي بيعة على ذلك فليس له بالادعاء  
 ولا يلزم الشهود ببيان الحق **سئل** عن شخص ادعى على شخص من سائر المحضين  
 الشرعية وكتب بينهما بذلك ثم ادعى الكبري ان نوجب له على المحقر له  
 حتى بعد تاريخ البراءة واكره المحقر له وقال ما هذا الطعن كان قبل البراءة  
 وفيه بطلان بالبراءة والقول لمن **اجاب** اذا لم يثبت المحقر بالبراءة ان  
 تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ البراءة والا فالقول قول الكثر مع **سئل**  
 عن شخص باع عينا ثم خفي شخص فادعى حقه في العاين مضى في البائع هل  
 يقتل قول البائع **اجاب** لا يسمع قول البائع ان المدعي له حقه في الجميع  
 الا ببينة شرعية **سئل** عن رجل اخذ اكلوساً شهد عليه ان لا يسخن  
 على يد مكسب ولا يوز ولا يبيع ولا يخر ذلك ثم بعد مدة ادعى عن  
 زيد بمبلغ عن حديد وبضاعة وادعى به بيعة وادعى زيد عدم الاتفا  
 وتمكنت بقول الكناس في الاشهاد عليه ولا يخر ذلك وادعى ان

ق



ان هذا المدعى به دخل في عموم هذا اللفظ وقال المكاس المراد بقولي والا غير  
 ذلك من المكوس حاققة فالتعقل قول **اجاب** القول قول المدعى بمسح  
 ان الذي ادعى به غير المكس ان قوله غير ذلك بيان لكس لانه هو المكمل  
 والبري **سئل** عن شخص قال لا في عنده والذكر المتوفى حتى شرع  
 بمسح شرعي فقال الولد لا اعلم كنت على ابي حقا فقال اعطني ما اقول  
 كنت ابي استحقه علي وانا اظهر لك المسطور فاعطاه الولد وهو غير  
 مصدق له في دعواه فلما قبض المبلغ امتنع عن اظهر المسطور وشرع بسوقه  
 من وقت الى اخره فللولد الرجوع عليه فيما قبضه **اجاب** اذا لم يقبضه  
 ودفع له على ان لا يستأجر ولم يثبت له الرجوع عليه بما دفعه اليه **سئل**  
 عن شخص اودع شخصاً وديعه وسافر المودع فاقام زيد بنيت ان المودع  
 اقر ان الوديعه التي عند فلان ملكت زيد وانه اذن له زيد في مطالبة  
 المودع وقبضها منه وانه اذن للمودع ان يستلمها لزيد فادعى بذلك  
 عند الحاكم فجد المودع الوديعه من اصلا فالتمس زيد منه عليها فلما فعل له  
 ذلك **اجاب** انه اذا قامت البينة بان المودع اقر ان الوديعه  
 التي اودعها عند فلان هي ملك زيد وفادان للمودع في تسليمها  
 لزيد وجب على المودع ان يستلمها لم يجز عليه ذلك اذا ثبت ان فلانا  
 اودع ذلك وليس ان يمنع في تسليمها اليه فاذا امتنع من تسليمها  
 اليه ملك بعد ذلك ضمنه واذا انكر الوديعه وقال لم يودع شيئا  
 وطلب من البين لا يكلف لانه لو اقر بذلك لم يلزم تسليمها اليه

اقوله

اقوله بان رب الوديعه اذن له في ذلك لان هذا اقرار بالغير للغير  
**سئل** عن شخص ادعى على اقر بجو فقال المدعى عليه لا اعرف  
 مفدا مال عندي ولا اعرف مفدا ما قبضه ولا اعرف شيئا  
 ونسبت لجمع **اجاب** بحسب المحب عن الدعوى فيه او يسكنه فرب على  
 كل واحد منهما مقتضا **سئل** عن شخص ادعى بجو في تركه ميت له اولاد  
 بالعين والاطفال واقام بينة فلما نفذ الحكم على الجميع **اجاب** اذا قام  
 بينة على احد الورثة البالغين ثبت الدين من حق الصغير والكبار  
**سئل** عن شخص ادعى على موكله بدين **فاجاب** انه قبض المبلغ للموكل  
 وان الوكيل يعلم ذلك وطلب منه على ذلك **سئل** اذا ادعى الموكل  
 انه قبض الموكل دينه بوتر بالدفع الى الوكيل ليس ان يخلف  
 الوكيل انه ما يعلم ان الموكل قبض الدين **سئل** عن طعن جارية بملك  
 البين فخلت وولدت فلم يعترف به هل يكلف السيد **سئل**  
 اذا ولدت وادعت انه من سيد ما واستر لا يلزم ولا يلزم بيان  
 عند الامام وعند ما كلف وعليه الفتوى **سئل** عن رجل  
 ادعى على اخه بالف درهم بمسطور مستحق كان مؤقلا ابي عشرة  
 اشهر مكتوب فيه وان الحق قبض العوص الشرعي عنك  
 فادعى الحق انه قبض العوص ذهبا كل دينار بمائة فسال ليما  
 صاحب الدين عما ذكره الحق فلم يجب بشئ سوى قبض العوص  
 الشرعي فطلب الحق ما بين بالدين انه ما قبض الذهب المذكور

ن



فكحل فما الحكم في ذلك **اجاب** من معاملة صحفة ويجب عليه ما اؤتمن  
 كان العوض ذهابا **سئل** اذا ادعى شخص على اخيه مبلغ مائة مبيع او جرة  
 دار او فرس او دابة فقال المدعى عليه لا يستحق علي في قبلي فما هل  
 هذا جواب كاف **اجاب** نعم قوله لا يستحق على شيئا جواب  
 كاف للقاضي ان يسأل عن السبب لكن اذا امتنع من بيانه لا يجز عليه  
**سئل** عن شخص ادعى انه وكيل عن زيد في سلع الدعوى عليه  
 ما دعى شخص على زيد بشي او اجاب الوكيل بالانكار فهل يسمع هذا الدعوى  
 بدون ثبوت الوكالة **اجاب** ليس للقاضي ان يسمع الدعوى لم  
 عنده انه وكيل للقائب في سلع الدعوى **سئل** اذا ادعى شخص  
 على اخيه بحق فأنكر ما قام عليه البينة شهدت له بحب المدعى عليه  
 قبل القضاء عليه فطلب المدعى عليه من الحاكم وبكلم عليه لئلا  
 حلف **اجاب** المذهب انه لا يجب ان يذكت وان يثبت كتمان  
 الى فاض البسطة التي بها الغريم بصورة الدعوى والشهادة بكتب  
 القاضي بشروط المذكورة في كتاب القاضي الى القاضي **سئل**  
 اذا ادعت امرأة على زوجها بكساي ما حلفت ما عرفت الزوج  
 بذلك وانها باقية في ذمته فهل يوافق الزوج بهذا الاقرار  
 وهل يلزم القاضي ان يستفهم منه هل لزمك ذلك بقضائه او براض  
 منكم ام لا **اجاب** الكسوة ما حلفت لها تفقر في الذمة بقضائه او براض  
 ما اذا قرر الزوج انها في ذمته الزم بها ولا يستفهم القاضي عن بياني

ان لاسئال الزوج عن الدعوى حتى يدعى الزوجة ان طابق ذمته  
 كسوف ما حلفت بقضائه او براض **سئل** عن رجل ادعى على اخيه جديدا  
 غنفة وبقضائه محلفة كل نفقة بدعوى جديدة في مجلس  
 واحد واليمين يمكنه على كل نفقة فابي اليمين اذ احتج الجميع **اجاب**  
 انما رتب الدين والتمسك ان شاء حلفه على كل دعوى بانفراد  
 وان شاء حلفه على جميعها يمينا واحدا لان اليمين حقة **سئل**  
 عن سخي في وقف ادعى على حشر كانه اسخفا وشي من الوقف  
 وانكر واخفى مکتوب الوقف **سئل** ما طردون على وقفهم فهل  
 يلزم على المدعى عليه واذا انحل هل يحكم عليه الحاكم بما ادعى عليه  
**اجاب** اذا ادعى عليه انه سخي مقرر انما شرط الواقف وانكر  
 البقية ان اقام بينة عمل بها وان لم يكن البينة يعلى ما تقدم من  
 السنين فان لم يتقدم فكل حلف شر كانه ممن حلف برئ من  
 دعواه ومن نكل عمل نكول في حقه فقط ولا يعمل في حق غيره بعده  
**سئل** اذا ادعى شخص على اخيه ان يقطع النزاع بينه وبينه بانه ان  
 كان له عليه حق او مطالبه بدعي به ويطالبه وان كان ليس له  
 حق يشهد عليه انه لا يستحق عليه شيئا من الحقوق والدعوى  
 والمطالبات فهل يسمع من الدعوى من المدعى **اجاب** لا يجز ان  
 ان يدعى عليه لان الحق له ان شاء طالبه وان شاء تركه  
**سئل** عن رجل اشترى جارية وامامت غنمة ببيعها



ووطئنا ثم باعها من واحد فقامت عنده كخبرين ووطئنا ايضا  
 ثم ظهت حاملا ففني كل من المشتريين الولد واراد الرد على بائعه وقات  
 القوا بل ان الجارية حامل في شهرين او ثلثة فهل ثبت الحمل في هذه  
 المدة وما حكم الله تعالى في ذلك **اجاب** اقل ما يتحقق الولد في اربعة  
 اشهر فان ادعى المشتري للحمل اربست النساء فان طعن بها واكثر  
 البايع حلف انه باعها وسلمها وليس بها حمل فان حلف برئ وان  
 نكل ردت عليه وكذا الحال الثاني مع الاول **سئل** اذا اقر شخص  
 بانه لا يستحق على فلان حقا ولا يمينا بانه تعالى ان وجب لما مضى من  
 الزمان الى يومنا هذا ثم ادعى المقر بدعوى ثالثة وطلب يمينه هل يكلف  
**اجاب** لا تسمع دعواه عليه ولا يمين عليه لان اليمين بعد ما اقر  
**سئل** عن شخص ادعى على شخص بئس كذا اذا قاضى او دونه او غير  
 او بغض مال بطريق الوكالة وانكر ثم اعترف وادعى الرد هل يقبل قوله  
**اجاب** اذا جحد في هذه الصور ثم ادعى الرد لا يقبل الا ببينة  
 لان باجود خرج عن ان يكون اجبا **سئل** هل تسمع الدعوى في ايراد  
 المؤجل على المديون لا بانه ويستحقه **اجاب** نعم تسمع الدعوى لانه  
 لا للمطالبة به **سئل** عن شخص ادعى على شخص بدعوى توجب كفرة  
 فانكر فنجح المدعى عن اقامته البينة هل يجب على المدعى شيئا **اجاب** انما  
 المدعى عليه ما ادعى به عليه على تقريره ان يقوم عليه بيمينه بذلك  
 فربما منه واذا عجز المدعى عن اثبات ما ادعاه لا يجب عليه شيء

اذا صدر الكلام على وجوب الدعوى عنه حاكم شرعي اما اذا صدر من  
 غيره وجوب التبليغ والانتقام من يفر على حسب ما يليق **سئل** اذا ادعى  
 شخص على اخيه كحق واظهر مسطورا وانكر المدعى عليه وتغذر حطور الشهود  
 فطلب المدعى يمينه ان هذا المسطور يكتب عليه هل يكلف على ذلك  
 ام على عدم الاستحقاق خاصة **اجاب** يكلف على عدم الاستحقاق خاصة  
**سئل** عن شخص ادعى على شخص كحق واظهر خط يده بذلك فانكر  
 المدعى عليه هل يكلف القاضي انما ليست خطه ام على عدم الاستحقاق  
 او فتنكته القاضي فاذا كتب وقال هل الحجة هما واحد لزمه الحق وان  
 اعترف انه خطه وانكره كتب فيه حلف المقر ان المقر به قبضه وقضى  
 وان لم يكلف لا يقضيه **سئل** هل يسمع لهما حكم دعوى الذي عليه  
 مثله بمن خيرا وخيرا ويحلف به ويجس غيبة **اجاب** نعم يجب  
 الثمن على المشتري ويجس عليه اذا طالبه وامنع من دفعه يطالبه  
 القاضي وبسكة **سئل** عن المدعى اذا رفع اليمين عن المدعى عليه  
 هل يخلفه بعد ذلك **اجاب** اليمين حق المدعى فاذا اقره الخلف لا سقط  
 حقه ولا ان يكلف من ثلث لان الخصومة انما ينقطع باليمين او الابرأ  
**سئل** عن شخص كسرى من شخص ارا وثبت باليمين الشريعة  
 ان البايع لم ينزل ما كان حائزا للدار المبيعة الى حين البيع ثم ان المشتري  
 وقف الدار وحكم به حاكم ثم بعد مدة امام البايع بينة شهدت انه  
 وقفها قبل صدور البيع من غير حكم فهل تسمع هذه البينة امام الوقف



الحكم به هو القوي **اجاب** اذا بلغ دارا ثم ادعى انه دفعها قبل البيع  
 او دفعها مورثه اختلف فيه فيل لا يسمع دعواه ولا يثبت لانه متناقض  
 في دعواه لان بيعه دليل على انها ملكه ولا يبيعها ودعواه الواقف  
 حق انه تملك فلا يشترط فيه الدعوى فثبت بالبينة لا بما يثبت به **سئل**  
 اذا ادعى شخص على اخيه انه سلمه عبدا او مملوكا ولم يقر في دعواه بسبب التيمم  
 فانكر المدعي عليه **اجاب** انه لا يثبت عليه تسليم ما ادعاه ما دام المدعي  
 بینه شهدته على المدعي عليه انه سلم العبد ولم يبنوا ما سبب تسليمها  
 بل بفضل هذه البينة واذا قال المدعي عليه سلمتها ودعيه ورددها اولا  
 وصلا لزيد واوصلتها وزيد ميت فكذب المدعي وقال بل اشتريتها  
 مني او اقرضتها فالقول لمن **سئل** اذا ادعى عليه انه سلمه شيئا وطلب  
 منه رده البينة فاجاب لا يثبت عليه رده ما ادعاه وحلف على امكنه  
 برئ من الدعوى فان اقام المدعي بینه على انه سلمه ما ادعى لا يغير  
 هذه البينة لانه لم يكر التيمم وانما انكر استحقاق الرد ما دافع  
 عليه برئ واذا اعترف بما ادعى عليه وان سلمه له ودعيه  
 وقد رد ما عليه قبل قوله مع يمينه ويلزم المدعي عليه رد ما اوصفها  
 ولو ادعى انه دفعها له فرضا او بيعا ان حلفه المدعي فيها وان كذب  
 فالقول مع يمينه لان المدعي عليه التملك وهو شهد فوجب عليه  
 رد المدعي ان كان نائبا وصانه ان كان فائدا **مسائل لا فائدا**  
 اذا اقر شخص ان في ذمته لشخص اخر دين ترتيب له في ذمته بطريق شرعي

ولم يقر

ولم يقر بقبض عوض فلما ادعى عليه واعترف بالاقرار وامام عليه  
 البينة بذلك طلب غريمه ان يقضه العوض الشرعي فهل يلزم المدعي  
 باليمين ام لا **اجاب** غريمه ان يقضه وحده ان يقر بما اقر به اذا  
 ذلك ولا يلزم المدعي بینه ان يقض عوضه لانه ما اقر به عوضا عن شيء  
 بل اطلق كمن انكر ان علم انه اقر كان مالا يسوعا ان يرضى منه جبرا  
 والقضوي عليه ان يحلف انكره ان كان كاذبا فيما اقر به وليست بطل  
 فيما يدعيه ويقضه **سئل** اذا اوصاف اثنان انها بنوعه وكل  
 منهما سببه موقوف فهل يقع هذا الاقرار ويتوارثان به ام لا  
**اجاب** هذا يقع في حق ارث كل منهما من بداهة لا في حق ثبوت  
 نسب كل واحد منهما في احد ولا بد من ان يبين في الاقرار انه ابن عم  
 شقيق او لاب او لأم فان ثبت ذلك بالبينة وقع في ثبوت  
 النسب ايضا **سئل** اذا كتب شخص كتابا لزوجته في طلاقها  
 او علقه على برائه **اجاب** اذا كتب بامر سم كتب وشهد عليه  
 انه كتب او اقر به اعتبر مضمونه **سئل** اذا كتب شخص ورقة بخطه  
 ان في ذمته لشخص كذا ثم ادعى عليه فحججه ببلغ واعترف بخطه  
 ولم يشهد عليه **اجاب** اذا كتب بامر سم الصلوك يلزم اكمال  
 وهو ان يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني ان في ذمته لفلان  
 ابن فلان الفلاني كذا كذا فهو اقرار يلزم به وان لم يكتب على هذا  
 الرسم فالقول قول من يمينه **سئل** عن شخص ادعى على اخيه

ثبت





بمبلغ بمقتضى مسطر شرعي اقرب به بقبض العوض **اجاب** اذا اقر  
 بقبض المبلغ او العوض ثم ادعى عدم القبض فذهب الى حنيفة ومالك  
 لا يقبل انكاره بعد ذلك وقال ابو يوسف اذا ادعى انه اقر  
 بالقبض ولم يكن قبض حلف المدعي انه قبض كما اقر ويدر ما اقر به  
 اذا حلف المدعي فان لم يحلف لا يقض له بشي وعل القضاة والفقهاء  
 عليه اي قول ابى يوسف **سئل** اذا كتب رجل خطه باقراره ثم  
 اذكره فشهد عليه انه خطه هل حكم عليه بافيه **اجاب** اذا كتب اقراره  
 على اترسم المنعارة بحضرة الشهود فهو معتبر فيسقط من شأه ثبوت  
 ان يشهد عليه اذا جده اذا عفا الشاهد ما كتب او ذرا عليه  
 اما اذا شهدوا انه خطه من غير ان يشهدوا كما به لا يحكم بذلك  
**سئل** عن رجل كتب عليه مسطر لشخص الف درهم واقرب الى الدين  
 انه قبض منها خمسمائة درهم ثم ادعى انقر انه اقال عليه بمبلغ وقبضت  
 زوجته مبلغا ايضا فادعى المقر ان يدين المبلغين وخلاف في الخمسة  
 وان لم يكن العاين ذكراته او لا حين الاكتماد والقول قوله للمقر  
**اجاب** اذا اقر بقبض خمسمائة من الدين ولم يبين وجه القبض  
 والقول قوله في بيانه انه من جهة كونه وما قبض عليه يد زوجته  
 مع يمينه ان يقيم المديون بينه احتاجا ما اقاله وبغير ما قبضت الزوجة  
**سئل** عن شخص اقر ان لريه في هذا القصب المزروع نصفه  
 وعل المقر القيام بمصالحه الى حين الكسر ثم في السنة الثانية احلف

القصب

القصب ونبت فصبا او فادعى زيد نصفه بمقتضى الاقرار السابق  
 في العام الاول فقال المقر انما كان اقرارى بالقصب الاول خاصة **اجاب**  
 يستحق المقر الاصل والمفع **سائل القضاة** **سئل** عن رجل  
 سأل من الحاكم ان يحلف غريمه ان لا يشكوه الا من اتى به فابى الغريم  
 احلف **اجاب** ليس للقاضي ان يجبره على احلف واما بنيه عن المقر  
 من غير الشرع فاذا اخطاه ثم شكاه من غير الشرع اذ به وبغيره جميعا غم  
 بسبب ذلك **سئل** عن شخص خرج من عند القاضي في الترسيم مع  
 رسول على حق شرعي وذهب مع الرسول ليرضي خصمه بالبرغ او بالحق  
 فخر الرسول وادعى هروبه منه وليس للرسول منه بذلك فهل يلزم  
 الرسول بالمبلغ وهل القول قول الرسول في هروبه ام لا **اجاب**  
 اذا هرب الغريم من الرسول وعجز عن القول قول الرسول في ذلك  
 ولا ضمان عليه ولكن اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يؤدب على شرط  
 فيه **سئل** عن الحاكم اذا قال ثبت عندي ذلك هل حكم من  
**اجاب** القضاة ان قول القاضي ثبت عندي حكم منه **سئل**  
 هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف او بيع او اجارة بثوت ملك  
 البائع او الواقف او المورود حصاره ام لا يشترط **اجاب** انما يحكم  
 بالقوة اذا ثبت ان ملك ما وقف او ان له ولاية الاستجار والبيع  
 لما باعه اما بملك او نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء  
 من ذلك لا يحكم بالقوة بل بسبق الوقف والاجارة والبيع



**سئل** عن شخص علب ديون كثيرة لشخص مخالف العاين والرافع في وصف المقتوض فرفع له مبلغا وقال هذا عن الديون العاين قال رب الدين لا حسب الامن غيره **اجاب** اذا عين المدين واحد الديون ان كان في العينة فائق بان كان احدا بكفيل والا فلا او برهن ان احدا فرفض والا فلا ثم يسبق مع التعيين من المدين وان كان جنسا واحدا لا يقع **سئل** اذا تحكم مسلم وذنبي هل يستوي بينهما فيما هو فعودا **اجاب** نعم يستوي بينهما فيما هو فعودا **سئل** عن رجل علب دين الى رجل قريب فقد استغنى البعيد هل يمنع بزم بكفيل **اجاب** اذا لم يحل الاجل لا يمنع ولا بزم بكفيل بل يقال لرب الدين ان اردت فخرج معه فاذا حل الاجل طالب به بدنيك **سئل** اذا حبس دين ورجا رب الدين فمكثت المسجون امة الشريعة وكشف العاين عن خاله فلم يظفر له وجود فهل ان يطلق **اجاب** العاين اذا حبس الغريم فيما حبس فيه ومضت مدة براءة العاين بحيث يغلب على ظنه انه لو كان لمالا لظنه يسأل عن حاله عن له خبره فان اخبر بعجزة على سبيل سوار كان خصمه حاضرا ام لا لكن اذا كان خصمه غائبا يستوفى منه بكفيل **سئل** هل يحكم الحاكم بعلمه في الرجل المعسر ولا يحكم **اجاب** علم العاين في هذا العلم انما هو **سئل** اذا اراد الحاكم حبس غريم في مدرسته او مكان غير السجون هل ذلك **اجاب** العبرة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي **سئل** اذا ادعى شخص على شخص عن حكم مدعيين والاخر يعرضه

شهدت

شهدت ثم علم المدعي ان ليس خلاصا عنه من سب هذا العاين فقال المدعي اما رفعت طليبي عن خصمي في هذا الحق يقصد بذلك الذم **اجاب** نعم ما يطلب من العاين حكمه فلا ان يؤخر حقه ويكفله العاين من ذلك لان المدعي اذا انكرت بركت **سئل** اذا اخبر حاكم حكما ببقية بل يكفي خبارة ويسوغ للحاكم العمل بها **اجاب** لا يكفي اخباره بل لا بد معه من شاهد آخر **سئل** عن شخص يوفى بسبيله ولا يوفى فثبت شخص بسبيلته دينا له علب ويطلب من الحاكم ان ياذن لمن في يده اموال ان يدفع له ذلك فلن يحسب العاين في ذلك **اجاب** نعم اذا ثبت ان اموال المبتدع وثبت الدين فالعاين يتلوم ابا ما فان لم يجد غريم آخر ففنى العاين له بدنه ولكن يؤخذ منه بكفيل قال ابو حنيفة لا اذا يؤخذ اجبا اذا قد يجد غريم آخر **سئل** هل يشترط الحكم الحاكم الا عذار للحكم اذا اعد الرب فسوف من وقت الى اخره ما الحكم فيه **اجاب** اذا شهد الشهود بوجوه وكذا ولهم لم يبدوا فاعا شرعا حكم القضاة وان طلب الشهود عليه يؤخر الحكم حتى بالتدافع بمهل ثلثة ايام فان لم يجز بالتدافع فيضه علب **مسألة** من اعد الرب **سئل** اذا سافر العاين الى مال واشترى به بضاعة وارسلها صالحة لرب اموال فمكثت في الطريق فهل يضمن **اجاب** لا ضمان على العاين لان له ان يودع مال الضمانة والقول قوله ان امكن اذن له في ذلك الا ان يقيم اموالك بركته



انه منعه من ذلك **سئل** عن العاقل في مال المصاربة اذا مات وطلب  
 رب المال ورثته بالمال الرج فادعوا ان مورثهم قبضه ذلك فهل  
 يقبل قولهم ان القول قول رب المال **اجاب** المصارب اذا مات  
 ولم يبين امر مال المصاربة لم يرد ذلك في تركته ولا يقبل قول ورثته  
 انه رد المال الي صاحب الا يثبت له انه رده الي المالك او يشهد  
 ان المصارب قال قبل موته رددت المال الرج الي المالك **سئل**  
 عن شخص دفع لآخر مالا ليعمل فيه مصاربة ويسافر ففعل بتركته منه  
 السفر فصرى المال فادعى رب المال انه ما ذن له في تكرار السفر وما  
 المصارب لم يمتنع عن اي عن تكرار السفر **اجاب** اذا ادعى رب  
 المال النقص والمصارب الاطلاق فالقول للمصارب مع عينه ما لم يمتنع  
 رب المال بینه على النقص **مسائل** **سئل** عن المودع او المثل  
 في المال اذا شهد عليه عند الموت انه رد المال الي كذا او انه تلف  
 في بيع هل يترى الورثة **اجاب** اذا مات من عنده مال ووجه  
 او فراضا او غير ذلك مما هو امانة او من كان القول قول في رده  
 اليه او اتلفا او خسرانه وطلبت ورثته بذلك فادعوا ان  
 مورثهم ادعى قبل موته انه رده اليه او انه تلف منه واما مو  
 بینه على انه قال ذلك في حياته يقبل بینه وكذلك ان اقاموا بینه  
 انه حين موته كان المال المذكور قائما وان مورثهم قال هذا المال  
 لعنان عندي ودبغة او فراضا او قبضته لعنان بطريق الكفالة

او الكفالة

او الرسالة لادفعوا اليه فادفعوه اليه ولكنه صلح بعد ذلك من عنده  
 لاصحاب علمهم ولا في تركته **سئل** عن شخص ادعى عليه ورثته انه اودع  
 مورثهم ودبغة فامكر الورثة ولم يوجد العين المودعة في التركة ولم يبق  
 بینه بذلك **اجاب** اذا اقام المودع بینه على الابداع وقد مات  
 المودع جملتها للمودعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكرها لها لورثته فكلها  
 في تركته فان اقام بینه على قيمتها اخذت من تركته وان لم يكم  
 بینه فالقول فيها قول الورثة مع بینههم ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم  
 رد ما لانه لم يمتنع صانها فلا تردن بمجرد قوطهم من غير بینه شرعية  
 على ان مورثهم رد ما **سئل** عن شخص استعار شيئا لبرهنة  
 ورهنه واستحق الرهن هل يجبر المبر على فك الرهن وكسب عليه ام يستغفر  
 ام لم يمتنع بيع الرهن **اجاب** لا يجبر المبر على قصار الرهن ولا على بيع  
 العين وكذا اليس للمبر بيعها وكذا اليس للمرهن بيعها الا برضا مالكيها  
 واما جبرها الي ان ليست في دين **سئل** اذا اختلف المبر والمستبر  
 في الانتفاع بالعارية فادعى المبر انتفاعا مقبدا بفعل مخصوص في زمن  
 مخصوص وادعى المستبر الاطلاق **اجاب** القول قول المبر في النقص  
 لان القول في اصل العارية كذا في صفته **مسائل** **سئل** لاجاره **سئل**  
 عن رجل ساءج ارضا ما لم ينتفع بها في جمع الملح منها بعد سقيها  
 بالآبار حتى ينقص الملح **اجاب** اذا ساءج الارض ليسوى  
 اليها ما رثم ان امار الذي يسوق اليها ينقصه بها فهذا الملح ملكه لا ينقص

ينقص



من امار الذي ساق الى هذه الارض بكتب فيها فاذا كان كذلك فالاجابة  
 صحيحة لانه استاجر الارض ليجب فيها امار الذي يسوق اليها في امدته  
 التي استاجر بالذات فصار كما اذا استاجر حوضاً او صنعة  
 بملأه ماء بملك اليها وان كان المالك الذي يأخذ اماراً هو من اجاز المالك  
 لامن امار الذي ساق اليها فهو ملك لصاحب الارض لانه من اجاز  
 ارضه فصار كالطين والتراب ولا يجوز استئجار الارض لذلك لانه  
 استجار على استهلاك العين والاجارة اما لعقد على استهلاك  
 المثل فاذ انفق فزد كل واحد من المتواجدين الى صاحب ما وضع يده  
 عليه الا في **سئل** عن مئة فوطهم وحك في الاجارة كانه  
 اجاز المثل لا يجاوز المسمى **اجاب** معناه ان استاجر شخص شيئاً باجرة  
 معلومة لكن يشترط في صلب العقد شيئاً ان قرنته على المتاجر او علف  
 الدابة على المتاجر فهذا شرط مفيد للعقد لان التمرة والعلف على  
 المجر فاذ استوفى المتاجر المنفعة في من الاجارة الفاسدة فالواجب  
 عليه ان يثل المتاجر اما اذا فسدت الاجارة لجمالة الاجرة بان استاجر  
 شيئاً مدة معلومة بنوب ولم يمتد بين جسر النوب ونوعه  
 فالواجب على المتاجر ان يثل النوب اذا استوفى المتاجر  
 المنفعة **سئل** هل يجوز اجارة الارض المشغولة بزرع البغرة  
**اجاب** اذا كان الزرع **الا** ان يؤخر حتى بان كان  
 باجارة لا يجوز ان يؤخر ما لم يستحق الزرع الا ان يؤخر ما اجارة

مضافة

في اجارة الارض المشغولة بزرع البغرة  
 اذا كان الزرع الا ان يؤخر حتى بان كان  
 باجارة لا يجوز ان يؤخر ما لم يستحق الزرع الا ان يؤخر ما اجارة

مضافة الى المستقبل وان كان الزرع بغير مستند شرعي فحق الاجارة  
 لان الزرع في هذه الصورة واجب القلع فالموجود في هذه الصورة  
 قادر على تسليم ما جره بان يجر صاحب الزرع على فله سوار اذ  
 ام لا لانه لا حق لصاحبه في ابقاء **سئل** غضب الارض من المتاجر  
 هل يكره الاجرة **اجاب** اذا غضب من المتاجر ولم يتمكن من  
 الانتقال به تسقط عنه الاجرة مدة الغضب فاذا زال وانتفع بها  
 وجب عليه الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من امدته ما يتمكن من  
 الانتقال بها لا استوفيت له فلا ان يفسخ الاجارة كما كان له  
 ان يفسخها حين غضبت **سئل** عن شخص استاجر شخصاً على ان  
 يسافر ملأ في سفينة او على ما يجر ثم اختلفا في استيفاء العمل  
 فادعى المتاجر الوفاً بالقول لمن **اجاب** القول قول المتاجر  
 مع يمينه او السبب له المتاجر لانه يدعي الاعار والمتاجر يكره  
**سئل** عن شخص حقته في وقف عليه وهو ماظر عليها اجرة مدة  
 طويته فامتنع اجرتها ثم مات في اثناء امدته وانتقل الوقف  
 الى غيره هل يفسخ اجارته **اجاب** لا يفسخ بكون الناظر الموقوف  
 كان هو المستحق بانقضاء سئل ذامات منهم الفسخ في يمينه وبل العقد  
 في نصيب الاخر **سئل** عن شخص اوقف  
 عليه هو ماظره اجرة بدون اجرة المثل هل يقع ذلك **اجاب**  
 لا يجوز ذلك وان كان هو المستحق لما يحصل من التفرق للوقف



بالاجرة **سئل** عن رجل استأجر جدرا وفعا في ارض فكترة مدة  
طويلة فقلعها وعمر بالارض بناء جديدا واستأجر الارض من اربها  
فما الحكم في ذلك **اجاب** الاجارة فاسدة وما يباه له وعليه قيمة  
الانفا من **سئل** عن شخص عاقده صاحب سفينة ان يحل غلة في سفينة  
الى بلدة كذا فصادفت السفينة حصل لها عابون في الطريق منها عن الوصول  
الى البلدة فهل يستحق شيئا من الاجرة او قوي عليها اخرج فتجاوزت  
البلدة هل يلزم بالرجوع يستحق الاجرة بعد ما حل من المسافة  
ان تعد الزمان بها الى البلدة كمعاقدها ولا يلزم استأجر  
بالزمان الى البلدة واما اذا قوي الرجوع على السفينة وتجاوزت  
المكان المستأجر عليه وامسح المستأجر من الرجوع من ذلك المكان  
الى مكان العقد وان سارت السفينة في غير الطريق المستأجر اليه  
لا يستحق شيئا من الاجرة **سئل** عن شخص وقف وهو ماظر عليه  
بدون اجرة المثل هل يصح ذلك **اجاب** لا يجوز اجارة الوف  
بدون اجرة المثل وان كان هو المستحق جواز ان يموت قبل انقضاء  
المدة ونفس هذه الاجارة **سئل** عن دال دفع له رقيقا لمسا دعي عليه  
فاخذته ونكر عند شخص للعوض لشرائه فذهب فهل يلزم احد **اجاب**  
اما الدال فلا ضمان عليه اذا كان العرف بين الناس ان الدال  
يدفعها بمن يريد الشراء واما الآخذ فان اخذها على سوم الشراء بان  
قر العتق وعين بضمها وان لم يعين العتق فلا ضمان عليه اذا لم يقصر

في حفظ

في حفظ **سئل** عن شخص استأجر عبدا ثم اجره بامته مات فهل يفيج الاجرة  
**اجاب** اذا انقضت الاجارة الاولى انقضت الثانية على الوجه  
**سئل** عن شخص عاقدهت السفينة على ان يحل كذا الى مكان كذا  
فسارت السفينة وانكرت في بعض الطريق هل يستحق شيئا من الاجرة  
واذا استأجر رب السفينة ملاكا فيا باجرة معلومة زمانا وايضا فهل  
يستحق من الاجرة بقطعا واذا مال البحر عليهم وكحق العرق اذا لم  
يلقوا بها يعم والقوا بعضها في البحر فما الحكم في ذلك **اجاب** اذا عجزت  
السفينة او اكسرت بغير صنع ربتها لا ضمان عليه والاجرة وان كان  
بعضه فالملك تجر ان شاء ضمنه في مكان الثلث واعطاه اجرة  
بجساره وان شئ في مكان الحمل الاجرة والتمسح يستحق من الاجرة  
بقطعا واذا انزاعوا على العار يقوم على التمسح لا يحفظ للغير وهم  
فيه سوار **سئل** اذا قوي الرجوع على سفينة سائرة بالقلع فصدت  
سفينة اخرى فغرق من فيها وما فيها وغير الملاحة عن رد ما هل يلزمه  
ما تلف **اجاب** لا ضمان على الملاحة اذا لا ضعه في ذلك **سئل**  
مستأجر الدابة اذا اختلف مع ربتها فقال المستأجر اجرة بينها لا حلها  
ما شئت واربتها من شئت فقال الموجه بل نخلها فاشا ونكرتها فمضت  
فالقول لمن **اجاب** القول للموجه مع كونه الا ان يقوم **سئل**  
عن شخص استأجر ملاكا في البحر المالح ما كسرت السفينة او اسرت  
في بعض الطريق هل يرجع عليه بقطعا من الاجرة التي قبضها **اجاب**



يستحق بقدر ما عمل يستخرج منه ما بقى **سئل** عن رجل استأجر أرضاً  
 سبغها لقصير الزراعة فزادها وأصلها وسقاها بالماء وأصرف عليها جلد  
 ثم إن الموهج سعى في فسخ الاجارة على مذنب من المذاهب الاربعه فهل  
 للمستأجر الرجوع باعده عتلت **اجاب** اذا استأجر بالزراعة  
 وهي سبغ لا يمكن زراعتها لا يفسخ من الاجارة وان استأجر ما  
 يستفيع بها مطلقاً ولم يعين زراعت مع ما دأغرم على صلاحها مالا  
 اذن له ما كلفه في ذلك ليرجع به عتلت ففعل ثم فسخت الاجارة رجع  
 على المالك وان كان الموهج غير مالك لكن له ولاية في ذلك كما ينظر  
 او وصي ما كان باذن فبث من مصالح الوقف او مال اليتام  
 مع اذنه ورجع في ربح الوقف او مال الصغير وان لم يكن فيه مصلحة  
 فلا اعتبار بهذا الاذن ولا رجوع له على احد **سئل** عن رجل آجر أرضاً  
 بستان للزراعة وبساقا على اشجاره المستأجر ثم انه فسخت اجارة  
 الارض فهل يفسخ المساقاة **اجاب** اذا فسخت اجارة الارض ففسخت  
 شرعي والاشجار مملوكة للمساقي ليس ان يفسخ عقد المساقاة  
 الا بعد شرعي بان يكون العامل حائثاً في الثمرة **سئل** عن شخص  
 استأجر جملًا للسفر او سفينة ثم بدال ان يسافر مع غيره فهل ذلك  
**اجاب** انما له فسخ الاجارة اذا اراد ترك السفر اصلاً او اشتري  
 حواطل السفينة او سفينة لا شرح استغنى عن الاستئجار اما اذا اراد  
 المسافرة مع غيره فليس ذلك بعذر له في فسخ الاجارة **سئل**

عن

عن رجل استأجر عتلاً من رجل مصد قال ان العين مكد خمس  
 مدع يدعيها فهل ذلك **اجاب** اذا استأجر من مصد قال **سئل**  
 عن دار مخرجة لبقيم فاجرها وليه كخمس من ستة باجرة كمثل  
 بعضها معجلاً لتجربة والبعض مؤجلاً لنفقة وأصرف المخرجة في عارة الدار  
 فبلغ البتيم في اثنا عشرة سنة وطلب فسخ هذه الاجارة مدعيان اجرها  
 الا ان زادت فهل ذلك **اجاب** لئذا آجر الوصي او القاصي على  
 هذا الوجه لفروقة لا بد منها كالعارة والنفقة وليس للتصغير مال غير ما  
 ينفق عليه منه او يعز الآدمية والاجرة ح اجرة كمثل ثم بلغ البتيم  
 واراد فسخ الاجارة لا يلتفت اليه والاجارة هينة **سئل** عن  
 شخص استأجر داراً مدة باجرة مؤجلة ثم آجرها لشخص اخر معجلاً وقبضها  
 ونسخت عقد انقضاء المدة طالب الموهج المستأجر الثاني هل له  
 ذلك **اجاب** ليس للموهج ان يطالب الثاني بما له على المستأجر  
 الاول **سئل** اذا استأجر شخص من شخص اراد يفسخها هل له  
 حاقه دون غيره فهل هذا الشرط لازم **اجاب** له ان ينفق بنفسه  
 وبغيره وان شرط عليه ان لا ينفق بها الا هو لانه شرط غير معتد  
 لان السكنى او الزراعة او غير ما يزرع لا يختلف باختلاف ولد  
 ان يزوج غيره **سئل** اذا استأجر شخص داراً وقفا من موهج شرعي  
 ثم انه هدم ما بيده العادية وعمر ما لم يوجدها طاهراً او فرياً  
 او غير ذلك فهل يلزم المستأجر هدم ما بناه او عادة العين كوقوفه



كما كانت **اجاب** ينظر القاضي في ذلك ان كان يخرجه عليه  
انفع جهة الوقف وهو متبرع بما انفق في العمارة فلا يجب له من الاجرة  
وان لم يكن انفع جهة الوقف ولا اكثر ربعا الزم بحسب ما مضى في  
الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد نفعه بما يليق بحاله **سئل**  
هل يجوز اجارة الملاحه طبع الملح منها **اجاب** لا يجوز ذلك لان الاجارة  
عقد على امر فاعلى استهلاك العين واذا اخذ الملاحه شيئا  
من الملح فعليه ضمانه ولا اجر عليه **سئل** عن الدلال اذا غلبت  
من السلعة او دفعها لم يقبلها فترقت من غزاره او ضاعت من  
**اجاب** اذا ادعى الدلال ان المتاع وقف من يده وصانع ولا  
ادرك كيف صلح لاضمان عليه كذا في فتاوى قاضيهان واذا  
دفع الدلال السلعة لمن يشترها ما خذنا وهرب من فتاوى الشافعي  
انه لاضمان على الدلال لان هذا امر لا يثبت في البيع وفي فتاوى  
قاضيهان اذا طلب المبيع من الدلال بدارهم معلومة فوضعه عند المالك  
طلبه فعلى ضلع متبي كان عليه قيمته لانه اخذه على سبيل التبرع  
بيان الثمن فالواو لا شيء على الدلال هذا اذا كان مأذونا بالبيع  
الى من يريد التبرع فان لم يكن مأذونا في ذلك يكون الدلال ضامنا  
**سئل** عن شخص طلق امراته ولد منها ولد دون التبرع فاجاب الولد  
مدة طويلة ليتقاع به في الناس وقصار الحاجة باجرة معلومة واذا  
طفا في صرفها في نفقة ثم تزوجت هذه المطلقة فاراد ان يتراع الولد

فهذه

فهذه الاجارة صفة **اجاب** ان اجرة من اج لنفقة معلومة  
ممكن ان يفعلها الصغير فالاجارة صفة والاذن صحيح واذا تزوجت  
فقد انقضت الاجارة واخذ منها اذا تزوج رتبة الصغير بل  
هو الغالب فهو عذر والاجارة تنسخ بالاعذار **سئل** عن جارية  
مستحقين وقتا اجره كحسين سنة واهتموا اذا كان بعضهم  
بعضا وقبضوا الاجرة مجتمعة فمعه المستأجر وانما في الوقف زيادة  
كثيرة ثم ان الاجارة فسخت بانقضاء الوقف من نظر الى نظر فما احكم  
بالسالم جليل بل يلزم المستأجر هذه ام يلزم المورثون ببقية **اجاب**  
المستحقون ليس لهم ان يوجروا الا ان شرط لهم الواقف ذلك او ياد  
لهم من لولاية الايجار من ناطق او قاصن واذا اجره بولاية فليس لهم  
ان يوجروا من اتمم الطويلة الا ان يكون الواقف اطلق لهم ذلك  
فان لم يكن اطلق لهم ذلك فهي جارية مائة بفسخ ويجب على المستأجر  
اجر المثل لما اسفغ فيه في المدة الا ان يحكم حاكم يري جازما بفسخها في يجوز  
ولا يفسخ بموت احد المستحقين وان سدا المستحق واذا لم يفسخ سقالي  
مضي المدة فاذا مضت المدة سقى مع المستأجر باجرة مثله الا ان يكون  
المصلحة من غير ذلك في يوم الباني برفع بناءه اذا وجد من بناءه  
ما يرفع الباني ولو مات المستأجر في انما مدتها تنسخ اجارته ويرجع ورثته  
بما تجل من الاجرة لما بقي من المدة على القاضين او على من ضمنه ذلك  
في الاجارة وان استمر على الانتفاع بالعين المستأجرة فعليه ان



إلى وقت الفسخ **سئل** عن شخص وقف عقارات ودور فادوات  
 عشر سنين هل يقع في جميع المدة أو يقع في ثلث سنين وبطلان الباقي  
**اجاب** اجارة الوقف أكثر من ثلث سنين ان كان واكثر من سنة  
 ان كان دارا لا يجوز وفسخ اذا لم يشترط الوقف شيئا واما اذا شرط طاقا  
 يتبع ولا بد عليه الا بضرورة لا بد منها والعقد اذا فسخ في بعضه ففسخ جميعه  
 ففسخ العقد في جميع المدة **سئل** اذا مات احد المتواجدين فوضع ورثته  
 بداه على العين المستأجرة مدة ثم حكم حاكم بفسخ الاجارة بالموت فهل يقع  
 من حين الحكم ام من حين الموت **اجاب** ان لم يحكم به حاكم بفسخ الاجارة  
 معهم وانقال الحق لهم ففسخ من حين الموت والله تعالى اعلم هذا هو نقل  
 من نسخي نقلت من خطه نعمت الله برحمته **سئل** هل يجوز استيفار رهن  
 للزراعة بكذا التردد عليه **اجاب** يجوز اذا كانت الاجرة مشارة  
 اليها او موصوفة مما زمت الا ان يكون من العتبة التي يخرج من زرع الارض  
 المستأجرة **سئل** عن رجل استأجر بستانا مشاعا من اقوام منفقين  
 مراد مختلفه لتسنع زراعة وعرضا فزرع المستأجر وعرض استجارهم ففقدت  
 مدة بعض الموهوبين وطالب بتفريق التركة فهل سعى الى حين فراغ مدة  
 حصص **اجاب** اجارة هذه الارض المشاعة من غير الترتيب لا يجوز  
 الا على قولها فان حكم حاكم بفسخها جازت فاذا انقضت مدة بعض  
 العقود بفسخها بقي الغرس الى انقضاء المدة لان من انقضت مدة الاجارة  
 ليس له ارض معبنة ليؤمر المستأجر بتفريقها فيؤخر تفريقها الى انقضاء

جميع المدة لكن باجماعهم واما على قول الامام فالاجارة فاسدة فان لم يحكم  
 بفسخها فليحكم ان يطالبوه بالتفريق واذا لم يفسخ المدة وجب عليه اجر كامل  
 لما هي **مسائل الحج سئل** عن رجل ابلغ اذا تقف وبلغ واشترى  
 واخذ وتزوج فادعى ابوه اوديته او ابلين الحكم ان يجب عليه الحج وانه  
 سفيه فهل يقبل ذلك ام لا **اجاب** مذهب ابي حنيفة رحمه الله انه اذا  
 بلغ عاقلا فجميع تصرفاته نافذة ويلزمه احكامها ولا يعتبر قول بيه او وصيه  
 او غيره ما انه محجور الا اذا جرح عليه حاكم وفسد حاكم اخر حكم الحاكم الاول الا  
 فجميع تصرفاته نافذة **سئل** عن شخص مسحون بدن شرعي لشخص له بضائع مال  
 ظاهر وسامع فشرع بتصرف فيها بالهبة والوقف والبيع والاكل حتى يعود  
 فقرا ويحكم رب الدين مال فاحكم هذا التوقف وانلاف هذا المال هل يحل  
 احكام عليه وينفع عليه ام لا **اجاب** اذا كان الامر كما ذكر فلهما  
 ان يقضي في هذه في سئل يقول الصالحين وسيع عليه امواله ويقضي بها  
 ويمنه جبراً عليه وان لم ير من ذلك ان يحج عليه ويمنه من هذه التفرقات  
 فاذا قضى به يفسد **مسائل المأذون سئل** اذا تلف الصغير مالا او قتل  
 نفسا او باع او اشترى باذن وليه وخسر ما يلزمه **اجاب** ما تلف  
 من الاموال فهو في مال ان كان له اخذ منه والا طوبى منه اذا حصل له  
 وما تلف من الادميين سواء كان عمدا او خطأ فهو على عاقلة اذا كان  
 موجب فوق موجب الموصية وان كان موجب اقل من ذلك فهو في  
 ايضا على حسب ما ذكر ولا يطالب به من اذن له في البيع والشراء



**سئل** عن شخص اذن لا خاوان يعطى زيدا الف درهم من ماله الذي كنت يده فادعى المأمور الدفع وقاب زيدا وكذا لا اذن في طاعة بالبيت على الدفع فهل يلزم بذلك **اجاب** ان كان المال الذي عنده امانة فالقول قول المأمور مع يمينه وان كان مضبوذا او دينا لم يقبل قوله الا بيمينه **سئل** عن ذبيح جني مجزئ اسلم وهو سكان اهل يقع اسلامه **اجاب** يقع كما يبلغ السكان اذا زال سكرها فداد الى دينها بجبران على العود الى الاسلام بالجبر والتزب ولا يقتلان **مسائل الغصب** **سئل** عن جرم على اخو حق شرعى فطالبه بذلك من عند الله وحجاب فغرم مبلغا للفقار واخوان الظلمة هل يلزم الشاكي ذلك **اجاب** اذا كان في البلد قاض يخلص الحقوق وعمل الكدق عنه وشكاه من غزوه وعزم الكدق عليه افنى المناقرون ان للشاكي ان يرجع على الشاكي بما غرم **سئل** عن شخص تلب في غزوة مال شخص عند بعض الظلمة واخوانهم عليه حتى غرم مالا للظلمة هل يلزم المحتسب **اجاب** اذا تعاون عن شخص ورفعوا الى ظالم وعادة الظالم ان من رفع اليه وتعاون عليه وعنده ان يأخذ منه مالا مصادرة بعض الشاكي في هذه الصورة ما اخذه الظالم هذا هو الحق في افنى به المناقرون من علمائنا **سئل** عن شخص قطع من بستان غزوة شجرة أو غزوة من البستان من الطالب **اجاب** ان قال للبجار الشجار ملكي فاقطعها والبجار لا يعلم فالظالم على الامر ويعذر ولان علم فالظمان على البجار والتعذر لا يوجب

وبعض

وبعض فيه المنة حين قطعها منة وغير منة **مسائل الفقه** **سئل** عن شرب لبن في دار مندمت ومقط يقتضها فطلب احد هاتين النفقتين واني الآخر **اجاب** الانفاص من ان امكن قسمتها بان لم يحتج اليه وشي فطلبها وكبيره يمنع وما يحتج اليه كسر لا يقسم الا بالتراضى واجد القاطنة لا تقسم الا بالتراضى **سئل** عن ارض مشتركة بين جماعة متابعين غير مقومة فبنا احد الشركاء فيها بناء وبيعوا فباع الباقيون فما الحكم فيه **اجاب** اذا لم يجدوا ما فعل قسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بين يده وغرس يتي وان لم يقع فيما بين يده بل في نصيب الشريك فلع وصمن بالنقت الارض بذلك **سئل** هل تجزئ الشريك ان يباي شريكه في الدار والسفينة في السكن والاجارة **اجاب** اذا كانت الدار قاطنة للقسمة وطلب احد الشريكين القسمة والآخرة بايات في المكان والاراضى وامنع الآخرة اجبروا ما السفينة فلا جبر على التراضي فيها حلق ولا استغناء الى حيث الثمان بان يشعلا احد هاتين بل بوجوهها والاجرة **سئل** اذا كانت قسمة الموارث عند اهل الذمة على غير ما هي عند موت المسلمين فارادوا بيع عقار وجاؤا الى شهود المسلمين يكتبون مبايعة العقار على حكمهم هل يسوغ للشهود ان يكتبوا المبايعة على ملكتهم **اجاب** نعم للشهود ان يشهدوا عليهم اذا كان ذلك من ديانتهم ولا ينقض لهم في ذلك الا اذا توافوا الى حكم المسلمين فيقضون بينهم حكم الاسلام **مسائل فقه** **سئل** اذا اشتراط ربا من



والسابق على الاشجار وذا ما بزغ بالارض خارجا على بدالاجرة وشجرا  
من النخل خارجا عن جذع المسافة ويسمى ذلك طوعا صلاحا هل يفتك  
**اجاب** هذا الاشتراط مفسد الا ان يكون فيه عرف بفعل **سئل**  
اذا ساق شخص في اشجار مملوكة ولم يسبق العامل شيئا ولا عمل فيه  
شيئا بل طلقت الثمرة بغير عمل هل يسحق شيئا **اجاب** اذا لم يعمل في اشجار  
لاشئ **سئل** عن رجل سناج بانه يبرد ساجا على الاشجار وبنها  
الارض والبئر بسبب سبق الاشجار ثم ان بعض المروجين انقضت مدة  
وعلى الاشجار ثمرة لم ينفع قبل هذه الثمرة لما كانت الارض والاشجار  
ام للعامل واذا كانت للعامل فهل ينفع مجانا بغير اجرة ام لا وهل  
لمروج انقضت مدة ان يمنع العامل التسليم من البئر المشتركة بينه وبين  
بقية المروجين واذا كان بالارض زرع لم يبد صلاحا كالقصب  
مثلا فهل سعى باجتهل ام يلزم استناج فله **اجاب** اذا ساق على  
الاشجار واستناج الارض والبئر لسبق الاشجار من البئر والمسافة  
فالاجارة فاسدة لان المسافة هي ان يقوم على الاشجار  
بما يصلح ويقتدر على انما كان ليس على السابق الا العمل فمضى شرط  
شيئا اخر عليه من اجرة الارض او البئر فسدت وما خرج من الثمرة  
فهو لصاحب الشجر وللعامل اجرة مثله الى وقت اخلاصه من المسافة  
لانها فاسدة يجب فيها واذا زرع المساق في فضاء الارض كجبل  
اجر مثله الى ان يقطع ان كان لقلعه مدة معلومة الا ان يقطع

والحال

في الحال عليه اجرة مثله ان يقطع الارض الى وقت القلع **سئل** اذا  
ساق شخص شخصا على اشجار مملوكة مدة معلومة مسافة مجهولة مسوفاة  
للشروط ثم ان اولاد احداهما فتحها هل ملك ذلك **اجاب** المسافة  
كالاجارة فكل عذر يفتح به المسافة ومن جدد الاغذار مرض العامل  
مرضنا لا يستطيع هو العمل بنفسه وكذا ان كان حائضا يسرق الثمرة او السقف  
فلما ملكت اخراجا وكذا اذا قصدت هذه القناعة **مسائل التزيين سئل**  
هل يجوز اكل العصافير جميع اجناسها **اجاب** بكل اكل العصافير كلها ولو كانت  
خطا طيف لا يمس باكلها كذا قال محمد بن معاذ من علمنا **مسائل التزيين**  
**سئل** هل يجوز حبس الطيور المعذرة وهل يجوز عتقها وهل في ذلك  
ثواب وهل يجوز قتل الوطواط ليط لثوبها حبيسها نحو بها الحاش  
**اجاب** نعم حبسها لا يمس بها وانما اعانها فليس فيه وقيل هو يوزن  
منها وفي الدواب جائز **مسائل التزيين سئل** عن امرئ اذا ادعى  
رد العين الموهنة وكذبه الراهن هل القول قول **اجاب** لا يكون  
القول قول امرئ في رده مع بینه لان هذا شأن الاتام المضمومة  
بل القول للراهن مع بینه في عدم رده اليه **سئل** عن يديون  
رهن فبما لم يبد صلاحا كونه نخل صلاحا عند الفقهاء الاجل **اجاب**  
رهنه بدون الارض يبيع **سئل** عن رجل استعار شيئا لبرهن  
فذهبه الى اجل فاستحق الدين وطولب بخلاف الرهن ويجب به  
الي ان يفتك الرهن ولان يدفع الدين الى امرئ ويرجع ما دفع



على المستعبر مسائل الدين **سئل** عن جماعة في سفينة تحاصروا مع أهل سفينة  
 أخرى فطلعت جماعة منهم إلى السفينة الأخرى بالسفينة وحرب واحد  
 منهم شخصاً بعضاً في رأسه فسقط البحر وعرق ومات فاجب على القاتل  
 ورفعائه الذين طلوعوا السفينة وإذا شهد عليه رفعاً لله هل يغفل  
 شاهد منهم **اجاب** إذا شهد الشهود ان كانوا من رفعائه انه يحفظ  
 في البحر من ضربته وعرق فغلب الضارب دية المفروب في ماله  
**سئل** عن شخص رمى أخاً في النار او في النار فمات فاجب  
 عليه **اجاب** ان لم يكن الخلف من النار بل كان عجباً وهو كجبل الغوم  
 فمات فعليه الدية عند الامام الا ان يكون عادة ذلك في النار اما اذا القاه  
 في النار فاحرق ومات فعليه انفاً ما هو حاجبه **سئل** عن زوات  
 كانت سابعة نزعى فقتل بعضهن بعضاً فقتل **اجاب** اذا كانت المباشرة  
 في الحرم ما نعت شيئاً من اودامى او درع ولم يكن ارسل احد من  
 فنت الحديث البخاري **مسائل لبيان** **سئل** عن اراد ان يتخذ  
 طاحوناً بين جيران يوتنهم بتيه خشى عليها منها فمات منو **لا اجاب**  
 اذا اجبر اهل الحجرة ان اتخاذا الطاحون يوتنهم بتيه خشى عليها منها فمات منو  
 على انه يمنع من المنقرف على وجه ينقرف به الجار وان كان يعرف فكله  
**سئل** عن منع الجار ان ينفق كوة يشرف منها على جاره **اجاب**  
 نعم يمنع من ذلك **سئل** اذا احتاج الجار ان يجل خشبة على جدار  
 جاره هل ذلك **اجاب** ليس ان يضع على جدار جاره شيئاً الا بغير

ولا يجبر

ولا يجبر على ان يملكه من وضع خشبة على جداره والتمني الوارد عنه ليس بيمين  
 واما اوس باب البر والاحسان **مسائل الوصايا** **سئل** عن ذبيحة ملك  
 من غرو صبي وترك صفاراً وعقاراً وعليه ديون فوضع البكرت يد  
 على موجوده وباع العقار واودى من دينه ونفقة الصغار فهل ذلك  
 ام فاصلي المسلمين ينصرف على الصغار ولا يجوز كالم اهل الذمة فعل شيء  
**اجاب** اهل الذمة اذا كانوا بعنفه ون شيئاً في معاملاتهم وبعاً  
 وبعائهم يتركون وما يعبدون الا في الربا فانهم يبيعون منه فاذا كان  
 من معنفهم ان يتركهم ينصرف في تركهم لم يتعصن لهم فيه لانه انقوا  
 ابي عالم المسلمين يحكم بينهم باليقين شرع المسلمين **سئل** عن رجل  
 توفى وعليه ديون ورثته غائبون هل يصوغ ثوب لحن  
 على الميت في غيبته ورثته ام لا بد من الدعوى على الوارثين  
**اجاب** الميت اذا كانت تركته في بلد موته واراد اصحاب الديون  
 اثبات ديونهم والورثة كلفهم غائبون غيبته منقطة او صفار  
 فالقاضي ينصب وصياً عن الميت ويثبت الدين ويدفعه اليه بابه  
 بعد استخلافهم وان لم يكن الغيبه منقطة لا تسمع بينهم الى ان  
 يخرج الوارث وكوكان الوارث صغيراً ينصب عنه وصياً ويثبت  
 الدين عليه ويقضي دينه عنه بعد استخلافهم انهم لم يقبضوا الديون  
 ولا شيئاً من ذلك ولم يرد الميت ولم يجنوا لوابد يوتنهم على اجد ولم  
 بعد ضواحة ولا عن شيء منه ثم يقبضهم من تركته

نم

في معاملة انهم



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين  
 الطاهرين ، قال القاضي الامام شهاب الدين ابو حامد محمد بن علي ابن أبي  
 طالب قدس سره روحه ، ونور ضيقه ، اتى علمت في الفرائد صلا  
 ختم البهدي حفظه وفهمه الى بيان نصيب كل وارث من ارثه ، بلا  
 تطويل فنبه بالملك والحساب ، وكثرة اوراق الكتاب ، ليصير المتعلم به  
 فرقتا رغبته في اقل من شهر ، ولا يحتاج الى تطويل الدهر ، فقد قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائد وعلموها فانها نصف  
العلم ، وهو اول علم نزع ، وبني من امته فصل ببدء من تركه  
 الميت بالجهنم والكفيل ، ثم فقار الديون ، ثم تفقد الوصايا  
 من ثلث الباقي ثم قسمه الزكاة بين ورثته ، بالكتاب الستة واجام  
 الاثمة فصل في الارث والوارث بسحق ثلثة اشياء  
 بالرحم والكناح والولاء فصل ويخرج من الارث ثلثة اشياء  
 بالرق والقتل واختلاف الدينين والدارين فصل والوارثون  
 ثلثة اصناف ذواتهم المفروضة في كتاب الله والعصبة  
 الذين يحدون ما بين من ذوي السهام واذا انفردوا يأخذون  
 جميع المال ودوا الارحام قرابات لميت ممن ليس بذى سهم ولا عصبة  
 ولا يرثون معهم الا مع الزوج والزوج فصل ذواتهم عشرة الاب

سبحان الله

موقع الوارث

ذواتهم



الاب واحد في حال والبنت وبنت الابن والام ولحق والزواج  
 والزوجة والاخت من اتي جهة كانت والام **فصل** من الام  
 ثم الاب لحوال ثلث حاله حتى بالفرض وهو ان يكون للبنت ابن  
 وابن ابن وحاله حتى بالتعصيب المحض وهو ان لا يكون للبنت ولد  
 ولا ولد لابن وحاله حتى بالفرض والتعصيب هو ان يكون للبنت بنت  
 او بنت ابن ولها ابوالاب كذلك عند عدم الاب **فصل** والام  
 لها حالان حاله طائفة وحاله لاسدس فلا يجزأ من الثلث الى السدس  
 الا الولد وولد الابن او الاثنان من الاخوة والاخوات فصاعدا من اي  
 جهة كانت وللام ايضا في السنتين ثلث ما يبقى بعد فرض احد الزوجين لمن  
 ترك زوجا وابوين او زوجة وابوين **فصل** والزواج له حالان حاله  
 النصف وحاله الربع ولا يجزأ من النصف الى الربع الا الولد وولد الابن  
**فصل** والزوجة لها حالان حاله الربع وحاله الثلث ولا يجزأ  
 من الربع الى الثلث الا الولد وولد الابن وان سفل **فصل** المهر من  
 كتاب الله تعالى ستة الثلث والثلثان والسدس والنصف والربع  
 والثلث والثلث مخافرض الصنفين فرض الام اذا لم يكن للبنت ولد او ولد  
 الابن او الاثنان من الاخوة والاخوات من اتي جهة كانت وفرض  
 الاثنان من ولد الام فصاعدا ذكرهم واما ثم بنت سوار **فصل** الثلث  
 فرض اربعة اصناف فرض البنين وما فوقهما وفرض بنات الابن وما فوقهما  
 عند عدم البنت الصلبية وفرض الاخوات من الاب والام وما فوقهما

الاختين من الاب وما فوقهما عند عدم الاخت من الاب والام **فصل**  
 السدس منها فرض سبعة اصناف فرض الاب في حال السدس وهو اذا كان  
 للبنت ابن او ابن ابن وفرض لجد ابوالاب كذلك عند عدم الاب وفرض  
 الام في حال السدس وفرض لجد ولجدات السدس وفرض الواحد من ولد الام  
 السدس وفرض بنت الابن وبنت الابن مع بنت الصلب الواحد السدس  
 كتملة للثنتين وفرض الاخت والاخوات من الاب السدس مع الاخت  
 الواحد في الاب واما كتملة للثنتين **فصل** النصف منها فرض خمسة اصناف  
 فرض البنت الواحد وفرض بنت الابن عند عدم بنت الصلب فرض الثلث  
 الواحد من الاب عند عدم الاخت من الاب والام وفرض الزوج  
 في حال النصف **فصل** الربع منها فرض الصنفين فرض الزوج في حال  
 الربع وفرض الزوجة والزوجات في حال الربع **فصل** الثلث منها فرض  
 الزوجة والزوجات في حال الثلث **فصل** العقب قال الشيخ عم اقرب  
 العقب اولهم بالميراث ابن او ابن ابن وان سفلوا ثم الاب ثم الجد  
 وان علا ثم الاخ من الاب والام ثم الاخ من الاب ثم ابن الاخ من الاب  
 ومن الام وان سفل ثم ابن الاخ من الاب ثم العم من الاب والام ثم العم  
 من الاب ثم ابن العم من الاب والام وان سفل ثم ابن العم من الاب  
 وان سفل يقدم الاقرب فالاقرب منهم على هذا الترتيب ثم مولي  
 العاقبة فهو العقب للمعق وللمرأة لا ترث الا من اعتقها او اشق من عتقها  
**فصل** اربعة من الرجال يعصبون اربعة من النساء الابن يعصب

الابن من

البنات من

الابن من

الابن من

الابن من

الابن من

الابن من

الابن من



بنت ابن الابن ومن فوقه ان لم يكن ذات سهم والاخ من الابن الام  
 يعصب اخته والاخ من الاب يعصب اخته في كل ذلك المذكور مثل خط  
 الابنتين **فصل** والاخوات من الاب والام بغير عصبة مع البنت  
 وبنت الابن وكذلك الاخوات من الاب ومن سوي اهل البيت  
 من العصب ينفرد ذكرهم بالبراث دون الابن لقوله عليه السلام  
 الحقوا العرايس لاهل ما ابقت فلا ولي عصبه **فصل** واذا اجمع عدد  
 من العصب في الدرجة قسم اموال بينهم بالتوبة على عدد رؤوسهم لا عدد ابائهم  
**باب** **الحجب** ستة نفر لا يسقطون بحال عن البراث الابن والاب  
 والام والبنت والزوجة والنسقاء لجدات بالام والازداد  
 بالاب ولجدات من جهة الاب بالاب واولاد الابن بالابن  
 ويسقط الاخ من الاب بالاخ لاب وام ويسقط الكهنة وهم الاخوة  
 والاخوات من الام باربعة بالاب ولجد والولد وولد الابن اذا  
 البنت الثلثين يسقط بنت الابن الا ان يكون معهن ابن او اسفل  
 فمن ابن فيعصبهن واذا استكمل الاخوات من الاب والام الثلثين  
 سقط الاخوات من الاب الا ان يكون اخ لهن فيعصبهن ومن لا يرث  
 بحال لا يحجب بحال **فصل** ويعصب العرايس من سبعة من اثنتين وثلاثة واربعة  
 وستة وثمانية واثنى عشر واربعة وعشرين وكل فريضة فيها النصف  
 فاصلا من اثنتين وما فيها الثلث والثلثان من ثلثة والرابع من اربعة  
 والسادس من ستة والثلث من ثمانية والرابع مع السادس من اثنى عشر

والثلث

والثلث مع السادس من اربعة وعشرين **باب** **الاول** هو ان يزيدوا المورثة  
 على اصل الفريضة فيقال الفريضة لاصلا ويدخل النقص على جميعهم من ام واحدا  
 لا اب وام واخا لام ولام السادس ولا ختين لاب وام الثلثان  
 ولا ختين لأم الثلث تقول الى سبعة وزوج وام واخا لابي  
 وام للزوج النصف ولام السادس ولا ختين لاب الثلثان عات  
 سهمتين الى ثمان وزوج وام وثلث احوال منقرعات تقول الى سبعة  
 زوج وام واخا لابي وام واخا لأم تقول الى عشرة وام اثني  
 عشر فقه تقول الى ثلثة عشر في زوج وابوين وبنت وقد تقول  
 الى خمسة عشر في زوج وابوين وبنت وبنت ابن وقد تقول الى سبعة  
 عشر في زوج وام واخا لأم واخا لابي وام اربعة وعشرون  
 قد تقول الى سبعة وعشرين في زوج وابوين وبنتين في مسئلة المبررة  
**باب** **الرد** الرد ضد العول اذا فصل اموال من ذوي التمام ولم يكن  
 هناك عصبه فانه يرد على كل ذي سهم بقدر حقه من اموال الزوج والرد  
 فانه لا يرد عليها شي لانها اجنبيان ياخذان فرضها وبما هو قول  
 الامام ابن عمر وعلي رضي الله عنهما واكثر الصحابة رضوان الله على علمهم اجمعين  
 اعلم ان الرد يقع على سهم وعلى سهمين وعلى ثلثة اسهم وعلى اربعة اسهم  
 وعلى خمسة اسهم فلا يتجاوز على ذلك فمحل اموال التمام التي تقع عليها  
 بالافضل عاقل من البنت الواحدة ثلث جميع اموال نصفه بالفرص ونصفه  
 بالرد على سهم واحد البنات ثمان جميع اموال الفرص والرد على سهمين



وام واخ لام ترثان جميع المال بالعرض والرد على الثلث سهم وبنت وبنت  
 ابن على اربعة اسهم وثلث اخوات متوفيات على خمسة اسهم **باب ذوي**  
**الارحام** اوليهم باليراث اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سقط  
 وتجد ابوالآم وان علا وتخرج ام ابى الام ثم بنات الاخوة والاخوات  
 وبوالاخوة لآيم وان سقطوا ثم العتات والحالات والعم من الام من ذوي  
 الارحام ويقدم على ذلك الاقرب فالأقرب منهم في درجة على ترتيب العصبية  
 واذا استوي رتبهم قسم المال بينهم بذكر مثل حظ الانثيين على عدد رؤوسهم  
 لا على عدد ابائهم واهلهم وان كان احدهما بدلي الى الميت بعصبه بدلي  
 سهم فهو ادنى باليراث من الآخر من كسبت بنت البنت او من  
 ابن بنت البنت لا تخالف صاحبه ومن كسبت العم وابن العمه بنت  
 العم ادنى من ابن العمه لا تخالف عصبته ولو تركت عمه وحالة فليعمه الثلثان  
 والحالة الثلث وفي العتات المتوفيات والاخوال والحالات المتوفيات  
 اوليهم باليراث من كان لآب واهلهم ادنى من الاخوين لانه اقوى  
 بالابوين **باب مولي الموالاة** يرث من ولأه وعامله على ان يتوارثا  
 او يرث احدهما دون الآخر فهو على ما شرطوا في الوارثة فلا يرث

مع امارت الميت فان لم يكن

ما مال كله لست امال

والحمد لله

كل حال

م



**سئل** في بيمه زوجها حدها ابوابها

برجل مبر معلوم ثم ادعت المصلحة الى الخلع واذا اجمعت والاب صحت الخلع على وجه سقط المهر من الزوج  
فما حيلة في ذلك **جواب** ذكر الزهر في ذلك ثلث حيل احدها ان الخالع اجنبى مع زوجة  
على مال قدر المهر فيجب المبدل على الاجنبى للزوج ثم يحيل الزوج باعليه من الصداق لمن له الا  
بقبض صداقها على ذلك الاجنبى فيبراء الزوج عن المهر ويكون في ذمة ذلك الرجل والثانية  
ان يحيل بالصداق على الاب يعني ان كانه وان لم يكن فعلى الحد كما في مسئلتنا فيبراء الزوج  
وينتقل الى ذمته اذا كانه املاذ من الزوج او مشد **قال** وذكر انكم حيلة اخرى ان يقر الاب او  
بقبضه ثم يطلقها ويبراء الزوج في الظاهر **وتعقب** هذا وقد صرحوا بان الزوج اذا خلع  
على صداقها على انضمام له صرح الخلع ويضمن اجمد للزوج نصف الصداق الواجب بالطلاق قبل  
والله اعلم  
تفصيل من قساده  
انجبه به وجه

عند زوجي زيد المخلع خالعه ايدوب عند زوجي منه احدى عشرة سنة وقف فلان  
منه سنة اولاجي خمس فحصلت من زيد اذن بيك انجي ويريك اذن فليع ايدوب  
منه زوجة وقف من سنة حاصل اولاجي زيد عند حسن ايدوب ذكر اولها  
بديك المخلع فادر اولور

**حكا** اولما زكن عند مدون قبض ايدون فريد ولي

عند مدون استر داد ايدر

مسئلة المعمر  
مصطفى  
عمر



الطهارات والوضوء

ابن

فرائض الوضوء والسنة والنفل والمستحب واداء الوضوء  
والكراهية والاستبراء والسنة في الاستبراء

ويكره الاستبراء بالسنة والنجاسة العينية والنجاسة الحكيمة نقض الوضوء  
نقض الصلوة ويقطع حكم البناء والكلام ولا يقطع حكم البناء  
والغسل اربعة مودض بامسبب الماء البارد  
ومستوفى وواجب ومستحب

باب التيمم بامسبب المسح الخفيف بامسبب

باب النفاس بامسبب الاستحانة باب الاذان

باب اوقات الصلوة بامسبب صلاة الجمعة باب الجنازة

كتاب الركوة بامسبب الغنة بامسبب من الغنم

كتاب الصوم بامسبب صدقة الفطر بامسبب الاعطاش

كتاب مناسك الحج كتاب النكاح باب الخمر



باب ٢٤ المهور. باب النفقات. باب الخلع.  
كتاب الطلاق. باب المشقة في الطلاق. باب الخلع.  
باب العدة. باب الرجعة. باب الظهار.  
باب اللبلاء. باب اللعان. باب الرضاع.  
كتاب العتق. باب الكفاية. باب الولاء.  
كتاب الايمان. باب كفارة اليمين. كتاب البيوع.  
باب العيب. باب السلم. باب الاضحية.  
كتاب الرهن. كتاب الحجر. كتاب الصلح.  
كتاب الوكالة. كتاب الوضعية التجارية. كتاب بطانة.  
كتاب الوقف. كتاب الكفالة والحالة. كتاب الاقرار.  
باب الرجوع في الاقرار. باب اقرار المص. باب الاستثناء.  
كتاب الشركة. كتاب المضاربة. كتاب الشفعة.  
كتاب الاجارة. كتاب المزارعة. كتاب اللقطة.  
كتاب اللقطة. كتاب الغصب. كتاب الصيد.

كتاب الاضاح. كتاب المادونة. كتاب النحر.  
كتاب الحدود. كتاب اللهفة. كتاب الجنايات.  
كتاب الديار. باب القصاص. باب القصاص.  
باب العاقلة. كتاب التبر. باب الردة.  
كتاب القسمة. كتاب الدعوى. باب شهادته.  
باب الاستثناء. كتاب الشهادت. باب المفاداة.  
كتاب ادب القاضي. باب تنقيح القضاة. كتاب الكراهة.  
كتاب الحنث. كتاب المفقود. كتاب الاثربة.  
كتاب الفرائض. كتاب الوصايا. باب المص.  
كتاب الاب الوصي. باب اوصي الوصي. باب بل شئ.  
كتاب حقوق المسجد. باب الاذان. باب الشريعة.  
كتاب الفاظ الكفر.



L. 1109

خزانہ آف قہ

خزانة آفقه  
للامام ابی الملبت  
المعبدی محمد الفقیه السمرقندی



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وآله  
 اجمعين **اعلم** ان الفقه علم حسن وهو اجل من سائر العلوم  
 وهو علم الشريعة والدين وقوام الشرائع به فلا بد لكل عاقل من عالم  
 او جاهل ان يشرع فيه ويستفيد منه ما يعينه ويقويه على  
 اداء فرائض الله تعالى وقد اجتمع في هذا التأليف مسائل الفقه  
 معدودة لا جناس مجموعها النظائر تيسر الى الحفظ وتيسر  
 للفهم سائلة للقلوب حالية للصدور وسمى خزائن الفقه وفوائده  
 اكثر من ان تحصى وتعد وابتدئ من مسائل الطهارة والوضوء  
**اعلم** بان حوائج التوضوء احتضن ماء مطهر وهو ما قال الله تعالى  
 في محكم تنزيله وانزلنا من السماء ماء طهورا وقال ايضا ونزلنا عليك  
 من السماء ماء ليطهركم به وقاتل في موضع آخر وانزلنا من السماء مباركا  
**اما** الماء المطهر فهو ماء البحار وماء الانهار والوديد والبار  
 واليمون وهو على صفة المنزاه السماء واما الماء لمقيد فيجوز ان  
 نجاسته لا يجوز الوضوء به وهو اثني عشر نوعا الماء المستعمل

وماء الكرم وماء الاشنان وكل ماء اعتصر من الشجر والنوماء الطبخ  
 وماء العشاء وماء الورد وماء الصابون وماء الباقلاء وماء الحبوب  
 والمزق والخمل والعصير والمري وماء الزردج والاشربة كلها من اعلم  
 بان **فرائض** الوضوء اربعة غسل الوجه فخصائص الشعر الى اسفل الذقن  
 وغسل الشبهة الاذن وغسل الذراعين الى المرفقين ومسح راس  
 وغسل الرجلين الى الكعبين مرة مرة باسباج **والسنة** في الوضوء عشرة اشياء  
 اولها سنية الله تعالى والثاني غسل اليدين قبل ادخالهما الاواني والثالث  
 الاستنجاء بالماء لم يبال او تقطرت او الرابع السواك او الخامس المضمضة  
 والسادس الاستنشاق والسابع مسح الاذنين والثامن تحليل  
 الخيمة والتاسع تحليل الاصابع والعاشر غسل الاغصاء الاغصاء  
 المفروضة في المرة الثالثة **والفصل** في الوضوء ستة اشياء غسل اليدين  
 بعد الاستنجاء وكذا ذكر الدعاء عند غسل كل عضو الثالث غسل الاغصاء  
 المفروضة في المرة الثانية والرابع مسح الرقبة والخامس مسح اليدين  
 الخاططين والسادس شرب الماء على الفرج والسر اوبل **والسنة** في الوضوء  
 ستة اشياء الفينة والبداية بماء الله تعالى والبداية بالماء ومراعاة  
 الترتيب والموالاة في الوضوء انقاء عن الجفأ واستيفاء جميع  
 المسح **والادب** في الوضوء في الطهارة ستة اشياء ترك استقبال القبلة



واستدبارها ونزل استقبال الشمس والقمر وترك الكلام سوي لا يهتد  
التي يدعى بها عند غسل الأعضاء وسر العورة عند فراغ من الاستنجاء  
والمضمضة والاستنشاق بالماء والامتناع بالبسار **الركعة** في الوضوء  
والطهارة سنة اشياء كتبت في ضرب الماء على الوجه والنظر الى الكون  
والمضمضة والاستنشاق بالبسار والامتناع بالبسار من غير عذر  
والقاء البزاق في الماء والكلام عند الاستنجاء المنق في الوضوء سنة  
اشياء كشف العورة والقاء البول والغائط في الماء والاستنجاء الى  
وغسل الأعضاء اكثر من ثلاث مرات والمسح على الرجلين من غير  
ان يعتقد تمام السنة بالثلاث واما بنية وضوء آخر فالباس **والاستنجاء**  
على سبعة اوجده اثنان منها فرضية وواحدة منها واجب وواحدة  
سنة وواحد مستحب وواحد احتياطي وواحد منها بنية اما الفرضيات  
في حال الجنابة وفيما اذا كانت النجاسة اكثر من قدر كدبرهم اي مقدار  
المقعد واما الواجب ان يكون النجاسة مقدار الدبر واما السنة  
النجاسة دون ذلك واما المستحب ان يبول ولا ينقو بين يديه ان يغسل  
قبله ولا دبره واما الاحتياط ان يخرج منه شيء قليل ولا يتلخ منه شيء  
واما البدعة فعند طهور موضع الحدث من غير ثلوث موضع آخر **السنة**  
في الاستنجاء ان يستنحى بيده اليسرى بثلاثة اجزاء وان استنحى باقل منه

منه وانقي جاز ويجوز الاستنجاء بسنة اشياء بالحجر والمد والحشب  
والتراب القطر والبلد **ويكون** الاستنجاء بسنة اشياء باليد اليمنى  
وبالعظم والروث والحرف والاجر والحجر والنجاسة **النجاسة** ثمانية اشياء  
الحجر والبول والمخى والمذي والودي والدم والقيح والصديد والنجاسة  
**الحكيمة** اربعة اشياء الحدث والجنابة والحيض والنفاس تسعة اشياء  
لا تنقض الوضوء **الفرقة** خان حج الصلوة ومن الذكر القبلة والسنة  
والباشرة مبرأ نافي قول محمد والحسن بن زياد وفي قول ابي حنيفة والشافعي  
رحمهما الله ينقض المرأة وغسل وحمل الجنابة ونقض كبت خمسة اشياء  
**تنقض الوضوء** البول والغائط والمذي والمني والدم والقيح والصديد والنجاسة  
والدم والقيح والصديد وترعاف والقيح والمرة اذا مال الغم والاعضاء  
والنوم مضطجعا ومستندا الى شيء لو انزل ذلك الشيء لسقط والفرقة  
في الصلوة والجنابة ولو تعدوا شي من هذه الاشياء في الصلوة تنقض  
الوضوء والصلوة عشر اشياء **تنقض الصلوة** الكلام والاكل والشرب قدر  
ما يصل طول الحلقه واستدبار القبلة من غير عذر وكشف العورة  
والعري مع وجود الثوب والعمل الكثير ونسف الشعر ثلاث مرات ونقض  
بالسجود بعد ترك الفعدة الأخيرة وترك القراءة في ثلاث ركعات من  
صلاة الدبر وترك القراءة في الركعة من المغرب في ركعة من المغرب



ونزك الركوع والتحذير اذا سلم وخرج من المسجد وسلم وتكلم او اصابته شجرة  
 في بدنه او في رأسه خمس اشياء تنقض الوضوء في خلال الصلاة  
 جميعا ويقطع حكم البناء الكلام والفرقة ونوم المصلي والدعاء  
 والاحتلام والحديث الحد خمسة اشياء لا تقطع حكم البناء البول  
 والغائط والنجس اذا سبقه غير عمد والقيء والرعاف المباح  
 الخارجة عن الذكر ثلثة المني وهو الماء الدافق الذي يكون من الولد  
 ومنه ينكسر الذكر يخرج وجهه وفيه الفسل والمذي وهو الذي ينسب <sup>الذكر</sup>  
 ويخرج على اثر ماء رقيق لزج وفيه الوضوء والودي وهو ان يجازي  
 ثم يجيء ثم يبول بعدما اغتسل فيخرج بعد البول ماء غليظ ابيض وفيه  
 الوضوء الفصل اربعة مفروض ومسنون واجب مستحب مأثم  
 خمسة الفصل في الاحتلام والجماع والتقاء الختانين من غير انزال  
 والحيض هاتان اما السنون اربعة وهو يوم الجمعة ويوم الفطر  
 ويوم الاضحى وعند الاموال اما المحجب اربعة الفصل في الحجامة  
 وليلة البقرة وليلة القدر وليلة عرفة اما الفصل الواجب هو  
 الميت وغسل الكافر اذا سلم اذا لم يغتسل بعد الجنابة وان اغتسل من  
 الجنابة ثم سلم الفصل مستحب ستة اشياء لا بأس بالتوضي بها  
 سور الدم طاهر كان وجنباً وسور الابل والبقر والغنم وسور الفرس

الفرس وجميع ما يؤكل لحمه ستة اشياء يكون التوضي بها سور سباع الطيور  
 والارزة والفارة والوزغة والعقرب والحية ستة اشياء لا يجوز التوضي  
 سور الكلب الخنزير والغمد والاسد والنمر والذئب وكل ذي ناب  
 من السباع فاما سور البغل والحمار فشكوك يتوضأ به ويتيمم  
بالماء والآبار موت ما ليس بنفس ساكنة  
 في الماء لا ينجسه كالجراد والبق والذباب والزنابير والعقارب وكذلك  
 موت ما يعيش في الماء كالسمك والضفادع والسرطان عشرة اشياء تسليم  
 اذا وقعت فيه يفيء في البئر وغير ذلك الحل والحرج والحر والحيث والدم والحم  
 والبول والغائط وذرقة الدجاجة وسرقين الذوات اذا كان كبيراً  
 وبه الدمل والغر اذا كان رطباً واخذ وجعل الماء واذا كان يابساً غاطها  
 وتفتت وبول ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل كل سواء غطاه حشفة او بي يوسف  
 حرم الله وقال محمد لا يفسد ثمانية اشياء اذا وقعت وماتت في  
 البئر من كل الادنى والابل والبقر والغنم والكلب والخنزير والبغل  
 والحمار ثمانية اشياء اذا وقعت في البئر ينزع كل واحد من حيث  
 اذا انتمست في الماء البغل والحمار والكلب والخنزير والغمد والنمر  
 والاسد والذئب كل ذي ناب من السباع ولو وقع فيه انساوا الغنم فيه  
 فاخرج حياً اذا كان طاهراً لا ينزع منه شيء واذا كان محدثاً ينزع



ابرهون لو اوارع كان جنباً ينزع ماء البئر كله ولو وقع فيه الا  
والبقر والنفس واخر من حيث ينزع منه عشرة دلو او خمسة اشياء  
اذا ماتت في البئر واخرجت من ساعتها ينزع ما بين عشر برز الى ثلثين  
دلو الكفارة والمصغور والصغور والسودانية وسائر ابرص في قول  
ابن حنبل واليه يرفع وحدهم لعمد وقال زفر والحسن بن زياد ينزع  
ما بين اربعين دلو الى خمسين ثلثة اشياء اذا ماتت في البئر واخرجت  
ينزع ما بين اربعين الى خمسين السور والنجاسة والجماعة ويجمع  
ما في مثل جنة هؤلاء وقال زفر والحسن بن زياد ينزع منها ما بين  
خمسين وستين وعدد الدلاء يعتبر بالدلو الوسيط المستعمل للادبار  
فان نزع منها بدلو عظيم ما يسع الدلاء كلها يحسب به خمسة اشياء  
ينحس ماء الداء ولو غدا الكلب والخنزير والبغل والحمار وكل ذي ناب  
والسباع ويظهر الفناء من دلوغ الكلب واثني سباع ثلثة اشياء  
اذا كان الداء من حرف يغسل ثلثة مرات او سبعاً حتى يقع في قلبه انه  
قد ظهر ولا يجب استعمال التراب في غسله وان كان الداء من خبز ينحت  
في طهره وان كان حديد يصقل في طهره عشرة اشياء اذا احتلط  
بالماء جاز التوضي به اذا لم ينبت عليه ولم ينزل عند اسم الماء التمر والحل  
والزعفران والاشنان والصابون والمر والطين واللبس والخنزير

شيء ماهر يظهر فيه طمداً ولو نذر او نحر او نحره وطبع الماء الذهب  
الذائب اذا وقعت الفارة يصلح لثلاثة اشياء السراج والذبلغة  
والسبع اذا بين عيها **باب التيمم** التيمم ضربان يسبح باحدهما  
وجهر والاخرى يديها الى المرفقين والحدث والجنابة فيه سواء وبها  
ينتقض الوضوء والتيمم وينقضه ايضاً رؤية الماء اذا قدر على استعماله  
وتجوز التيمم عند وجود الماء في عشرة مواضع اذا كان مخارج للصبر <sup>بين</sup> ينفذ  
الماء قبل او اكثر او كان الماء قليلاً لا يكفي لوضوءه او خاف العطش ونجا  
ضربه اشد بدا باستعمال الماء عند البعد في حضرة او سفر عند البعد  
او خاف من جراحت في عامة بدنه او خاف من الجذري او كان مريضاً  
تخاف ان يبرد علقته او كان بعيداً من الماء سبع تخاف ان يفترسها  
او عدد من الخفاف او كان بعيداً من الماء مسافة لا يمكن قطعها ولو سبق  
الي الماء في وقت الصلوة او سقى الماء في رجل او كان الماء في البئر وليس معه آلة  
او سقاء يستحب له ان يمسح الماء ان نوى خرا الصلوة الى الوقت اذا كان  
يرجو الماء في اخر الوقت صلواتاً ويجوز لهما التيمم في المصريح <sup>وجود</sup> الماء  
صلوات العيد و صلاة الجنائز وان تيمم لدخول المسجد او لتعليم الغير  
فلا يجوز اداء الفرض به وان تيمم الصلوة الجنائز وسجد التلاوة جاز اداء  
الفرض به فرائض التيمم اربعة اشياء اقبال اليدين وادبارهما وتفرج



الاصابع ونفضها بجوز التيمر خمس عشر شيئا بالطيب والثراب والزل  
والجص والتورق والمغرة والمرداسنج والكحل والزاج والاذر والكرننج  
والجوز السبعة والمالح النبات من الارض والغبار الذي يتفج الشباب  
ولا يجوز التيمر ثمانية عشر شيئا الدفيع والسون والرماد والعنبر والعود  
والخنا والوسعة والزعفران والمسك والعنبر الكافور واوراق الاشجار  
والخشيش والابخر والحديد والذهب والفضة والمالح الماء باب

**المسح على الخفيست** التقدير في المسح على الخفيست يوم وكيلة

للغير وقت الحدث والمسا فثلثة ايام ولياليها وقت الحدث  
والمسح على اربعة اوج مسح على الرأس مسح على الخفيست مسح على الجبا  
مسح في التيمر ولا يجوز المسح على تسعة اشياء على الكبرقع والقفار وما

والقفاة والقلنسوة والثان والجوريت الا ان يكون بالجلدين او من عليا  
والكعبان لم يكن له ساق قوية الكعبين جاز المسح عليها وينتقض المسح  
بثلثة اشياء بالحدث ومضى المدة وترى الخفيست **باب** المحيض

اعلم بان الحيض المبلغ اصول على الشريعة لا يجوز اغفالها والاعمال بها  
والكراهة في الحيض يدور على خمسة اوجه وجه فيما يتعلق به من خارج  
البدن وجه فيما لا يصح معه الحيض وينافي به وجه فيما يتعلق به  
الزمان وجه في لونه وصفته وجه فيما يتعلق به من الاحكام فاما الوجه

لقد  
في  
الكتاب

الوجه الاول اعلم بان دور الحيض يخرج من خارج البدن بالفروج

بسيل الرحم اليه واما الذي ينافي في الحيض شيان الصغير والحبل

وما تراه الصغيرة من الدم في حال صغرها لا يكون حيضا حتى تبلغ مبلغ النسا

ولا تقديرات اشياء المتقدمة ويختلف فيه المتأخرون فقال بعضهم ما رأت

والدم قبل تسع سنين ولا يكون حيضا فاذا بلغ تسع سنين فلهيض والحبل

ممكن وان قال بعضهم انه عام عشر سنين وما تراه الحامل من الدم لا يكون

حيضا فلا تنترك الصلوة وثايتها من وجها وان كان ذلك في ايام حيضها المتأ

والا باس لا ينافي في الحيض ولكنها ينقطع حيضها في الفرج والعار اذا بلغت

مبلغ الاياس ويختلف المتأخرون في ذلك بعضهم اذا بلغت سنين ستة

صارت آيسة وقال بعضهم اذا بلغت مبلغا لا تحيض مثلا في الفرج والعار

وقال بعضهم اذا بلغت ثمانية سنين ولم تحض صارت آيسة والصح ان

لا تقدير في ذلك لان الايسن يختلف باختلاف الاحوال والابدان فان ضعيفة

البدن مكرونة الحالك شدتها اسراياسا وقوية البدن شديدة البنية

والنعمه ابطاء اياسا واما الوجه الذي يتعلق بالزمان له حكمان تقدير

لما التقدير فان اقل الحيض ثلثة ايام ولياليها عندنا وروي عن الحسن

السنان اقل الحيض يومان واكثر الثالث وقال ذلك لا تقدير لغير

ولا غاية لاكثر ولكن ينظر الى عادة نساءها وقال الشافعي لغير

الحيض



يوم وليلة وأكثر من عشر يوماً وأما العادة فاعلم بان النساء التي تحيض  
على نوعين مبتدئة وعادة فالمبتدئة اذا رأت أول ما رأت ثلثة <sup>أيام</sup>  
دماً او دون العشرة فالكل حيض وإذا زاد على أكثر الحيض جعل العشرة  
وكل شهر حيضاً والباقي استحاضة اذا استمر لها الدم وأما المعتادة فاعلم بان  
على نوعين عارضة مكان وعادة زمان وأما عارضة المكان فهي تحيض في كل  
مكان وهي تختلف باختلاف المكان وأما عارضة الزمان فهي تحيض في كل  
مرة خمسة او ستة ايام او سبعة ايام او ما شبهه فاما التي تحيض في  
أول كل شهر خمسة ايام فزاد على ايامها خمسة فان لم يجع يكون حيضاً  
ولا نصير عارضة لها حق يعاودها الدم مرة بعد اخرى وأما التي تحيض  
شهر خمسة ايام او ستة ايام او سبعة ايام فزاد على ايامها يومين او ثلث  
او أكثر من ذلك فجميع حيض ما لم يجاوز العشرة ولا يصير ذلك عادة لها  
يعاودها الدم مرة بعد اخرى والواحدة التي تحيض على خمسة او جده الحرة  
والصفرة والخضرة والسواد حيض بالاتفاق وأما الكدرة فهي حيض  
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله ان كانت في أول  
الحيض فليس بحيض وان كانت في آخره فهو حيض والوجع في الأحكام  
التي تتعلق بالحيض اثنا عشر ترك الصلوة والصوم وقضاء الصوم دون الصلوة  
وترك الطواف وحرمة مس المصحف وحرمة كتابة القرآن وحرمة قراءة القرآن

القرآن وحرمة دخول المسجد وحرمة قربان الزوج وانقضاء العدة والزوم  
النفل بد واستبراء الرحم **باب النفاس** اعلم ان الكلام في النفاس  
ينقسم على ثلثة اقسام بان حقيقة النفاس وما يتعلق به من الزمان وفيما يتعلق  
بالاحكام أما الأول فعدم النفاس وهو ينقسم من الحيض عقيب الولادة  
فان كان في بطنها ولدان فالنفاس من الولد الأول عند أبي حنيفة والى يوسف  
رحمهما الله وقال محمد بن فرج رحمهما الله من الولد الثاني ما يتعلق به من الزمان  
على نوعين تقدير وعارضة أما التقدير فأكثر النفاس لم يوجب يوماً عندنا وقال مالك  
والشافعي ستون يوماً ولا تقدير في أقل عند أبي حنيفة رحمه الله وروى عن  
يوسف رحمه الله ان أقله أحد عشر يوماً وروى محمد بن اقله ساعة وأما العارضة  
فان كانت عشرة او عشرين فزاد الدم على ايامها فالكل نفاس ما لم يجاوز  
الان بعشر في قول أبي حنيفة رحمه الله وقالان رأت بلبس سبعين يوماً  
طهر أما الأول نفاس والثاني حيض وأما ما يتعلق به من الأحكام فكل حكم  
يتعلق بالحيض يتعلق بالنفاس الا انقضاء العدة واستبراء الرحم  
**باب الاستحاضة** الكلام في ما يدرى على فصلها  
انها من ناقصة أقل الحيض والثاني الخان جمع الزمان فاما الناقصة فهي ان  
تري الدم يوماً او يومين او مادون الثلث على ما ذكرناه من الاختلاف في  
أما الخان جمع الزمان فعلى نوعين خارج عن عدة ما في الأيام وخارج عنها



في المكان اما الخارج عني في الزمان فهو ان يحض في كل مرة خمسة ايام  
فلا يترك على ايام حتى جاوز العشرة فانها تكون استحاضة وانما الخارج  
عن ايامها في المكان فعلى ان عيها ان يتقدم الدم على مكان الحيض من غير  
وجود كمال الطهر بعد مكان الحيض او تأخر فان تأخر يكون حيضا وان تقدم  
فعلى ثلثة اوجدا ان ازلت الدم في ايامها ما يكون حيضا وقبل ايامها  
ما لا يكون حيضا فالجميع حيض بالاتفاق فان رأت في ايامها ما لا يكون  
حيضا وقبل ايامها ما يكون حيضا او رأت في ايامها ما لا يكون حيضا  
وقبل ايامها ما لا يكون حيضا فان رأت من الشهر الاول يكون حيضا  
وقبل ايامها لا يكون حيضا ولو جمع ذلك يكون حيضا فان حالها  
موقوف عند ابي حنيفة رحمه الله فانه في الشهر الثاني مثل ما رأت في الشهر  
الاول فهو حيض والا فلا وفي قول ابي يوسف رحمه الله يكون حيضا  
الا ان قيل لا يمكن الا انتقال جميع الاحكام المستحاضة احكام الطهر <sup>رات</sup>  
التي في شيء واحد هو انها يتوضأ الوقت لكل صلوة مكتوبة بتعذر وقال  
الشافعي رحمه الله يتوضأ لكل صلوة مكتوبة وعند بعض التابعين تغتسل  
لكل صلوة مكتوبة هذا اذا لم يضل ايامها فاما اذا ضلت ايامها فهي  
على ثلثة اوجدا ان اضلت ايامها في العدد او في المكان او فيها جميعا  
فان ضلت ايامها في العدد بان سبت عددا يامها فليترك مكان حيضها

حيضا ولم تنس مكانها او علمت كانت تحيض في اول الشهر او في وسطه  
او في آخره فانها تترك الصلوة في ثلثة ايام ثم تغتسل بعد ذلك الى تمام <sup>العشرة</sup>  
وقت كل صلوة ثم تتوضأ بعد العشرة الى تمام الشهر لوقت كل صلوة وتصور  
شهر رمضان ان وافق ذلك عشرة ايام من شوال في العشر الاوسط او في آخره  
وعلى قول بعض المحققين اجمع عشرة ايام من شوال وانما ضلت مكانها  
بان نسبت مكان الحيض فليترك مكان حيضها ولم تنس عددا يامها او علمت  
انها كانت تحيض خمسة ايام فانها تفضل خمسة ايام من اول كل شهر وتوضأ  
لوقت كل صلوة وتصل الى اخر الشهر وكذلك عانته في كل شهر وتصور <sup>شهر رمضان</sup>  
ان وافق ذلك سنة ايام من شوال وعلى قول بعض المحققين تصور  
ثانيه ايام من شوال وانما اذا نسبت عدد الايام والمكان تغتسل لوقت  
كل صلوة الى ان تظهر حالها وتصور شهر رمضان ان وافق ذلك عشرة ايام  
من شوال والواصل اخر اذا كان طهر تخلل اليه سبع ايام من خمسة عشر يوما  
فهو كدمه ثم عند ابي حنيفة رحمه الله ان كان الشهر المار بمبتدأ  
والعشرة من كل اول شهر حيض والباقي استحاضة وان كانت معناه تفرق  
الى ايامها وتبدي في الحيض بالطهر وتختبر به واذا كان الطهر خمسة عشر يوما  
فصاعدا فانها تفضل بينهما وعند محمد رحمه الله كل طهر تخلل اليه سبع ايام  
من ثلثة ايام لا عبرة به وان كان ثلثة ايام فصاعدا فان كان الطهر







فهذه احدى ارباس بان يؤذن واحد ويقيم آخر ارباس بليلة بعد جماعة  
المسافرين واذا ناس بتقدير اذان الفجر عليه عند بلقي يوسف ح ليلة سبعة  
ما يكون فيه مسيئا اذ اترك المسافر الإقامة وان ترك اهل المصلى اذ ان  
والإقامة فقد اساء اثمانية ما يعاد اذا اذن قبل الوقت اعاد اذ  
السكران والمجنون لعدم ما يخبر فيه ويؤذن المسافر راكبا ان شاء احد  
ما نهي عنه لا يتكلم المؤذن في اذانه

قال النفيد والبيث رحمه الله اعلم بان اركان الصلوة خمسة عشر شئاً  
سبعة في الصلوة وثمانية خارج الصلوة اما التي في الصلوة فكيفية الافتتاح  
والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد  
والخروج من الصلوة بصنع المصلي عند أبي حنيفة رحمه الله واما التي خارج  
الصلوة فالنية ومراعات الترتيب واستراحورة واستقبال القبلة  
والنوب الظاهر والمكان الطاهر والبدن الطاهر والوقت **ومن**  
الصلوة عشرة اشياء رفع اليدين حذاء اذنيه ووضع اليدين على الشما  
لحنا السرة في الصلوة والثناء والتعوذ والتسمية وايين وفي قول المقدي  
ربنا لك الحمد وفي قول الامام سمع التلحيد والتكبيرات كلها سوى  
تكبير الافتتاح وشيحات الركوع وقراءة التشهد في القعدة الاولى  
والاخرى ان عند التسليم **وجبات الصلوة** تسعة اشياء تعيين الفا

الفاتحة قبل السورة وتعدّل الأركان والفعدة الأولى وقراءة  
 التشهد في الفعدة الأخيرة وسجدة التلاوة وسجدة الشهود بعد التلاوة  
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله في الفعدة الأخيرة وقراءة الوتر  
 وتكبيرات العيد **وفاء الفاتحة** عشرة أشياء قلعة وجهك وحجرتك  
 الذي فطر السموات والأرض خيفاً وما أنا بالمتفكر في التكبير <sup>حقيقة</sup> الذي  
 وحدهم الله وعندنا في سوره حمزة عقب الشاء قبل التوراة والزبارة  
 في سبب الركوع والسجود على ثلاثة مرات وفي رواية الأربعة في التشهد  
 في الفعدة الأخيرة والقيام في الصف الأول والقيام عشرين أو مائة  
 وسد الفرجة في الصفوف والقراءة في الأخيرة **في الفعدة**  
 خمسة عشر شيئاً القراءة خلف الإمام حافاً وجهاً ولا تتفائماً أو شيئاً  
 والنظر إلى السماء والمبتدئ بسوء وجهه أو فباية وتقلب الحصى وقراءة  
 الأصابع ووضع اليد على الحاصرة والنقر بالتربع وغيره عند  
 ورفع اليد عند الركوع وعند رفع رأسه الركوع والوقوف قبل  
 الإمام واستقبال الوجه نحو الإمام وبصلى والعدد والركوع والصلوة  
 وتكبير الرأس ورفعها ثلثة عشر **بما ذكره** في الصلوة تجاوزه  
 الذي نرى ورفع اليد تحت المنكب وغض العينين وبسط الذراعين  
 ترك نقطة الفرع عند الشاء وتقبيل الشعر وسجدة الشاء قبل



والصا والبطن بالخبز والكتف بعد كل صلاة في كل وقت من وقت  
وتطوع الاما في مكان الذي صلى الفرض فيه وكذا في الاما على الدكان  
على الارض والقوم على الدكان ولا ما على الارض في غير وقت في الصف  
مع غيبة الامام **باب** في المصلي ثمانية اشياء اذا حضر وقتها علم  
والطهارة والتوبط الطاهر وكان الطاهر ستره عورة واستقبال القبلة  
ونقطة فرض الوقت ونقطة متابعة الامام **سبعة** نفرا يجوز امامته من  
سكن البلد الطاهر والسجدة الطاهرة والوقت للقاري والعماري  
للكنتشي والمنفصل للفتن **ومصلي** الفرض اصلي فرض آخر والزم  
للصحيح **ثلاثة** نفرا المعذورين يجوز امامتهم للمتنوعي والماسح  
للفاسل والقاعد للقايم عشرة مواضع **يكون** **الصلوة** في الحمار والمقبة  
وقلعة الطريق وبطن الوادي ومعاطن الابل ومراجه الغمر وعلى سطح  
المزبلة والخروج والاصطبل والظلمة ستة اشياء اذا اصاب  
الخف او النعل اكثر من قدر الدرهم لا يطهر الا بالفسل الدم والبول والخرق  
والزوف والني والسرقي اذا كان رطبا فاما اذا كان الرقيق والسرقي  
بابا او كذا بالارض فانه يطهر عند اربع حنفية وباب **باب** اشياء  
لا يجوز الصلوة معها اذا كان كثيرا ويجوز اذا قل اذا انكشف من المصلي  
من احدى العوزين اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوة وان كان اكثر من

يجوز وان انكشف من غير الستيليت ربع العضو او اعضاء العورة لا يجوز  
صلوة وان كان اقل منه جازت صلوة ولو اخذ في الحال **باب** جازت  
صلوة وان انكشف من غير الستيليت ربع العضو او اعضاء العورة لا يجوز  
في الحال لا يجوز وان طر حرام في الحال ونقض جازت صلوة **باب**  
**اوقات الصلوة** اربعة اوقات يكون الصلوة فيها التوافل  
والفوايت حيث يحطب الامام يوم الجمعة في خطبة العيد **خطبة** وفي  
الاستسقاء وفي ثلاث خطب بالمواسم **ثلاثة** اوقات لا يجوز فيها  
الصلوة ولا سجدة تلاوة حيث تنبغ الشمس حتى تبيض وحيث  
ينصب كبد السماء حتى تزل **وحيت** بصفر الغيبوبة تنصب  
الاعصير يوم **ثلاثة** اوقات يجوز قضاء الفوايت فيها ولا يجوز النوافل  
بعد طلوع الفجر الحان يصلي الفجر وبعد صلوة الفجر الى ان تطلع الشمس  
وبعد صلوة العصر الحان تغرب الشمس اعلم بان الفرض في كل  
يوم وليلته سبعة عشر ركعة ركعتان الفجر واربعة ركعات العشاء  
واستة اثناعشر ركعة ركعتا الفجر اربع قبل الظهر وركعتان بعد  
وقد ورد في بعض الروايات اربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب  
وركعتان بعد العشاء التطوع في كل يوم وليلته اربعة وعشرون  
ركعة منها صلوة الضحى ثمانية ركعات الى اثناعشر ركعة وصلوة



الزوال وهي ركعتان واربع ركعات قبل العصر وهي سنة ايضا <sup>ركعتان</sup>  
بعد صلاة المغرب وهي صلاة الوقاين الوتر واجب ثلث ركعات  
بمسلمة واحدة في قول ابي حنيفة وقال الصحابه ومنه الركعتان  
هي سنة مؤكدة التكبيرات في الفرض في يوم وليلة ثلاث وتسعون  
تكبيرة احدى عشر في صلاة الجز واثنان وعشرون في صلاة الظهر  
وكذلك في العصر والعشاء وسبعة عشر في صلاة المغرب والسجدة  
فيها الرابعة وثلاثون وسجدة التلاوة في القرآن اربع عشرة والتشهد  
في صلاة الفرض تسعة والكبر يقع التشهد في صلاة واحدة عشر مرات  
وهو ايدي يد رك الاما في التشهد الاول والمغرب وعلى الاما سرو  
وسا المسبو وايضا فيما يقضى من صلاة ثم تشهد مع الاما الثانية  
وكان عليه سرو فوجد للتشهد الثالث ثم ذكر سجدة التلاوة  
فوجد وتشهد مع الرابعة ثم سجد للتشهد والشهاد الخامسة ثم لما  
سأله الاما قار وصلى ركعة وتشهد السادسة واذا اصلى ركعة اخرى  
تشهد الرابعة وكان سرو فيما يقضى فوجد وتشهد الثامنة ثم ذكر  
انه قرأ اية التسبيح فيما يقضى فوجد وتشهد الثاسعة ثم سجد للتشهد  
وتشهد العاشر ثم سأله الاما وح وترفع اليدين في تسعة احوال  
في افتتاح الصلاة وقنوت الوتر وتكبيرات العبد وعند الطواف

الطواف وعلى الصفاء على المروة وعند الحجرين والموقف بعرفات  
وفي الموقف بجمع خمس منها رفع افتتاح الصلاة والقنوت وتكبيرات  
العبد وتكبيرات افتتاح الطواف بالبيت وعلى الصفاء المروة لان  
الطواف بمنزلة الصلاة والخمس كباقي بسط وفي المناسك عشرة  
في فيها سجدة الشه واذا قار فيما يجلس وجلس فيما يقوم واجهر  
فيما يجاف او خاف فيما يجهر وهو اما او قار القرآن في مكان التشهد  
او ترك القنوت او سأله وقفت القيام وقار التلاوة او قعد او تشهد  
حتى سأله او قار الفاتحة او السورة في الاخرين او قار الفاتحة  
وحد في الاوليين او ترك تكبيرات العبد عشرة اشياء لا يجب فيها  
سجدة الشه واذا ترك الثناء والنقود والعين والقسمة وسمع للتلاوة  
حمد وربنا لك الحمد وتسبيحات الركوع والسجود والتكبيرات كلها  
سوي تكبيرة افتتاح ورفع اليدين عند تكبيرة افتتاح وضع  
اليدين على الشمال والاخر عند التسليم عشرة اشياء اذا حصلت  
في الفقرة الاخيرة بعد ما قعد قد التشهد قبل التسليم تفسد الصلاة  
عند ابي حنيفة الميموني اذا اراي الماء في خلال الصلاة او كان عاريا او خدي  
فويا او كان امسا فتعلم سورة او ذكر فائنة عليها وطلعت الشمس خلال  
صلاة والسنة اضد اذا انقضى وقت طهارة او انزل خرج لا وبرقا



والموتى اذا قد على القيام والماسح ان انقضى وقت مسي اخرج  
وقت الجمعة استقبال الصلوة في هذه الاشياء كلها عند جني حنيفة  
خلافا لها ثلثة اشياء ان حصلت في القعدة الاخيرة بعد ما قد  
التشهد قبل السلام فتمت صلوة القعدة وكلام الحمد والحديث  
منعها اربع احوال بخور الصلوة فيها قاعدا اذا خرج من القيام او كان  
في السفينة او كان عاريا او كان في صلوة النقل **باب صلاة الجمعة**  
شرط جواز الجمعة خمسة اشياء المصرو الوقت والاداء والخطبة والقوم  
وادائها سوى الاداء ثلثة في قول الحنيفة ستة نفر لا يلزم صلوة  
الجمعة المريض والمسافر والمرأة والصبي والمجنون والعبد فان حضر  
وصلوا سقط عنهم الظاهر ستة مواضع يجوز الاداء من تجمع الناس فيها  
الجمعة والعديد من يعرفات وعزدة لغة وعند كسوف الشمس والطلب  
ثمانية خطبة يوم الجمعة وخطبة العيدين وخطبة التكليح وخطبة  
الاستسقاء في قول أبي يوسف وحدهما كسوف الشمس وثلث خطب للموسم  
خطبة منها بالاجلست بمكة قبل يوم الروية بعد الظاهر ليعلم الناس  
معالم حجهم وكيف يصنعوا اذا قدموا مكة والصلوة بعرفات والوقوف  
والادفاضة وخطبة اخرى بعرفات يوم عرفة قبل الظاهر يجلس فيها  
جلسة خفيفة بخطبها بعد الاذان قبل ان يودي الظاهر يعلم الناس فيها الوقت

الوقوف بعرفة والمزدلفة في الحج والعمرة وطواف الزيادة وخطبة اخرى  
بعد يوم النحر يوم يوم هذا الظاهر من الخطبة واحدة ولا يجزئ فيها  
يعلم الناس بانقي من معالم حجهم وشكرهم وكيف ينصرفون وينصرفون  
ويبدأ في ثلث خطب منها بالتحديد وهي خطبة يوم الجمعة في خطبة الاستسقاء  
وخطبة التكليح ويبدأ في خمسة منها بالنكير وهي خطبة العيدين والطلب  
الثلث بالموسم الا ان الخطبة التي سكت بعرفات يبدأ فيها بالنكير  
ثم بالتبليغ ثم بالخطبة **باب الجنايز** السنة في الموتى خمسة اشياء الفصل  
والكفر والخنوط والصلوة والدفن والدفن الرجال ثلثة اثواب انرا  
وقمص ولعانة والدفن النساء خمسة اثواب ربيع وخمار ومبرس  
ولعانة وخمرية تربط بها ثدياها خمسة الشرب ينسلون المبطلون  
والمحدود والنفساء والمهدي والفرقي اثنان من الشرب لا ينسلون  
المقتول في سبيل الله تع في المعركة والمقتول ظلمما بجديدين في المصرا وفي غير  
المصرا بعد لا يصل على غيره الخناو والباغي والخارج ان اذ اقتلوا  
او ما قبل التوبة وقاطع الطريق اذا قتل بعد ما اخذ المال وقتل  
والذي كابرهم فقتلهم قبل لا يصل على غيره والمقتول في حد وقصاص  
ينسل ويصل عليه واذا اجتمعت جنايز الرجال والنساء والصبيا  
فمنح جنايز الرجال فدام الاداء وجنايز الصبيان بجنايز الرجال



وجنازة النساء بحجب ما ينزع الصبيان ثلاثة اشياء تستحب في القبور  
اللبس والقصب والخشيش ابن شيبه يكره في القبور الاجر والجنس والنورة  
والخشيب **كتاب الزكاة** اعلم بالشرط في وجوب الزكاة اشياء  
العقل البلوغ والنصاب لا سلام وحولان الحول والحريه والنصاب  
علاوة على ثمانية اشياء لا هم ولا شيء في الزيادة حتى يبلغ اربعين  
فان بلغت اربعين ففيها درهم وكذا ما زاد عند ابن حنيفة حمله  
والنصل من الذهب عشرين مثقالا وفيه نصف مثقال ولا شيء في الزيادة  
حق بلع اربعة مثاقيل فان بلغت اربعة مثاقيل ففيها اربعة اكراف  
نقصها وكذا ما زاد عليه عند ابن حنيفة حمله وقال في الذهب والفضة  
يجب في الزيادة بحسب ذلك والنصاب الا بل السائمة خمسة فان كانت  
الا بل خمسة وحال عليها الحول ففيها شاة وفي العشرة شاتان وفي خمسة عشر  
ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض  
وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي سنة واربعين حقة وفي احدى وثلاثين  
جذعة وفي ست وسبعين ابنة لبون وفي احدى وتسعين حقتان  
الى مائة وعشرين ثم تستأنف الفريضة فاذا زاد عليها اربع ففيها حقتان  
وشاة وفي مائة وثلاثين حقتان ومشاتان وفي مائة وخمس وثلاثين حقتان  
وثلاث شياه وفي مائة واربعين حقتان واربع شياه وفي مائة وخمسين

وخمس واربعين حقتان وابنتان في مائة وخمسين ثلث حقتان  
ثم تستأنف الفريضة فيجب في الزيادة ما اوجب في الاول حتى يبلغ  
خمسين كلها بلغت خمسين تستأنف الفريضة فاذا اسنان الا بل اربعة  
بنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة والنصاب اربع ثلثان فاذا  
كانت ثلثين ففيها بتبع او بتبعة وهي التي اتي عليها الحول في الابواب  
مسنة وما زاد عليه في الزيادة بحسب ذلك فان كانت الزيادة واحدة  
ففيها سنة وربع عشر سنة وان كانت ثلثين ففيها سنة ونصف  
عشر سنة وان كانت ثلثة ففيها سنة ونصف عشر سنة ففصل عليه  
وهذا في احدى الكروا يتبع عن ابن حنيفة وفي الاخرى لا شيء حتى  
يبلغ خمسين فاذا بلغت خمسين ففيها سنة وربع سنة الى ان يبلغ  
ستين فاذا بلغت ستين ففيها بتبعان او بتبعتان وهو قول ابن شيبه  
ومحمد رحمه الله وروى اسد بن عمر عن ابن حنيفة رحمه الله ان قال شيء  
في الزيادة على الاربعين حتى يبلغ ستين فاذا بلغت ستين ففيها  
بتبعان او بتبعتان وفي سبعين مسنة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين  
ثلثة ابعة وفي مائة مسنة وتبعتان وكذلك ما زاد على المائة  
فاذا اسنان البقر اثنتان التبعة والمسنة والنصاب اربع  
مسائة اربعون فاذا كان اربعون وحال عليها الحول ففيها شاة



الى مائة في شهرين فاذا اذت واحدة ففيها مائة فان كان لها ثلثين  
 فان اذت واحدة ففيها ثلث شياء الى اربع مائة فاذا بلغت اربع مائة  
 ففيها اربع شياء والضمان والمغزها سواء فاذا استدان الغنم  
 اثنتان حرا واسطها الجذع والضمان وانثى من المعز الزكوة تجب  
 في خمسة اشياء في الذهب والفضة والابل والغنم والبقر اذا كانت سوئم  
 ولا يجب فيما عدا هذه الاشياء الا بغية التجارة ثم انثى لا يجب فيها  
 الزكوة اثنا عشر شيئا للموايل والعوامل والموالف والملاذ والفصلا  
 والجاجيل واللاكي ولجواهر والبواقيت والدقوت والنبات الا ان يكون  
 للجحارة سبعة اشياء لا تصرف الزكوة اليها عمارة المسجد والقطرة والحج  
 والعمرة والجهاد وعقن الرقاب وتكفيت الموتي خمسة نفر لا يلزم من الزكوة  
 الضبي والمجنون والمديون والملوك والذمي الذي لا يجوز فيه  
 الزكوة اليهم سبعة عشر نكاحا والادب والجد واعمال الاولاد والولد  
 الولد والسفل والادق والجدة وان غلت والعبد والكتائب والكنان  
 وافر الولد والكافر والغني وولد الغني اذا كان صغيرا والزوجة والحر  
 وبنو هاشم ومن دله اربع اشياء لا يجب فيها الزكوة ماله يقض  
 منه ما شاد من عند اي حنفه وعندها يجب فيما يقضه قليلا كان او  
 كثيرا لم يترك لغير التجارة والمال الموروث والمال الموصى به والجمعة اثنا

200  
 اثنا عشر في الزكوة اذا قبض منه بعد الحول اربعون درهما  
 الفرض ومسايل التجارة اربعة لا يجب فيها الزكوة ماله يقض باثنا  
 عشر درهما بعد الحول الموروث بدل الصلح وجناية الموروث بدل الخلع  
 وبدل الكتابة **باب العشر** لا يجب في الخطب والقصب الخيش  
 والوطاب والبقول والبراحيت والبطيخ والقضاء والبانجان ولا يجب  
 في ثمن الحضر والعتق هما وعند اي حنفية حلال لا يجب العشر في جميع  
 ما اخرجته الارض من الحبوب والحب وغيرها غير تقدير عند النقد  
 شرط وهو ان يبلغ الخارج خمسة اوسق كل وسق ستون صاعا وهي  
 مائتان درهما بعون منا وان كانت الخارج قطنا او غفرا قال ابو يوسف  
 رحمه الله يقول ذلك فاذا بلغت قيمته خمسة اوسق حرا او في ما يذبح تحت  
 الوسق كان فيه العشر وان كانت اقل منه لا عشر فيه وقال محمد لا شيء  
 في الزعفران حتى يبلغ خمسة امنا وفي القطر خمسة احوال **باب العشر**  
 اذا وجد في الجبال او في اخضر العشر مروي عن ابي يوسف رحمه الله  
 انه قال يجب في كل عشرة اطل من رطل او قال محمد رحمه الله او شيء فيه  
 حتى يبلغ خمسة افراف والفراسنة وثلاثون رطلا وهي ثمانية عشر  
 من اوزن محمد الحسين انه ينظر الى اقصى ما تقديره ذلك الشيء اذا بلغت  
 خمسة امنا يجب فيها العشر واجمعوا انه لو وجد في اخضر الخارج لا عشر فيها



الارض الخارج ما صالح الاموال الكفا على ان يقيم فيها من المسلمين  
ويؤدون عنها الخراج او غنمها واخرج احدا منها ونقل الباقي <sup>خارجا</sup>  
من الكفرة يكون ذمة المسلمين يؤدون عنها الخراج او احيا مسلم  
او ضامته بادل او ما من ماء خراج وارض المشرك اسلم عليها اهلا  
او غنم وقسمت بين الغنمين او احياها مسلم ماء السماء او ماء غير  
خارج خمسة نفر منهم المشرك ولا يلزمه الكوفة الصبي والجنون  
والماكنة والغار وارض الوقف **باب خمس الفنائم**  
اعلم بان خمس الفنائم مقسومة على ثلاثة اشهر شهر رمضان <sup>للفقر</sup>  
واليتامى وشهر من المساكين وشهر من الابرار السبيل وهم  
المنقطعون من اموالهم ويجعل بعض ذلك لفقره قرابة النبي  
عليه السلام ولا شيء للاغنياء منهم من ذلك <sup>للبؤس</sup> ولا شيء للفقير  
شيء والسكين من لا شيء له استثناء شيء يجب الخسوف فيها في استخراج  
من المعادن والركاز الذهب والفضة والجواهر النحاس والبرصا  
والزبيب قل ذلك او كثر والباقي للواجد وجد مسطر او ذي  
الارض الحرة فانه امانة عند فيؤخذ منه كل اذا عمل في المعدل بغير  
اذن الامارة ثمانية اشياء لا يجب فيها الخس العيز وخرج واليو اقيت <sup>عبي</sup>  
القط والقر والمخ والاحجار التي توجد في الجبال والولود والعنبر <sup>وقا</sup>

وقال ابو يوسف رحمه الله يجب في الولود والعنبر خمسة الركاز والمعادن يجوز  
صرفها الى ابر نفقة النفس والى ذلك عند الحاجة والى فقراء بني <sup>شغل</sup>  
والي ابي والعباس والاعقيل والى الخراف بن عبد المطيب من الابرار  
وباعى من الخراج والجزية والمالك الذي يصالح عليه الكفار بصرف في العشرة <sup>نفر</sup>  
الى عطايا الغزاة والمقاتلة وارزاق القضاة والفقهاء وقراء القرآن  
والودنيين والى عمارة القناطر والمساجد والحياض والمشارع والشوارع  
**كتاب الصوم** شرط جواز الصوم ثلثة اشياء النية والامساك  
عن كل والشرب والجماع في شهر رمضان الصوم المفروض واحد وهو  
صوم شهر رمضان سبعة اشياء مات واجبة كفارة شهر رمضان  
وكفارة الظهار وكفارة قتل الخطاء وكفارة قتل الصيد وكفارة الحلال  
وكفارة البهيم وصيام المنعة عشرة ايام ان العبد الهدي <sup>للعقار</sup> وصوم العتقا  
وصوم النذر ثلثة اشياء مستحبة صوم يوم عرفة وصوم ايام  
البض وصوم الاوقات الفاضلة عشرة نفر يلزمهم قضاء شهر رمضان  
للمائض والنفساء والمرضى والمغني عليه والمضعة اذا اخطرت والمسافر  
ومن لم ينو الصوم ومن قبل امرأة فامني ومن افطر على ظن ان الشمس <sup>غابت</sup>  
ولم تغرب او شح على ظن ان الفجر لم يطلع وقد كان طلع عشر اشياء اذا  
تعد ذلك يلزمه القضاء والكفارة الجماع فيما دون الفرج وابتداء الصوم



والنوازل المستقاة عند السجود والوجور والحقة والاقطار في الاذن  
ومداواة الخائفة وبداية رطب والاقطار في الاحليل عند ابي يوسف  
رحمته ولم ينو الصوم ثم اكل وشرب او جامع يلزمه القضاء عند  
ابي حنيفة وقاله ابي حنيفة في ذلك قبل الزوال يلزمه القضاء والكفارة  
وان كان بعد الزوال يلزمه القضاء دون الكفارة والذي لا يفطر  
الصائم عشرة شئيا الاحتلام والحجامة والسواك والادهان والكحل  
والطيب والقي الزارع ووضع العلك ومنع او شئيا بلسانه او  
الفرج امراته فانزل او قبل ولم ينزل والاكل والشرب والجماع  
ناسيا والافتقار وان بطرفه حديد او طعن برمح في جوفه او شئ  
سهما واستنقع في ماء او ابتلع حبة دون الخفض والدخان او الغبار  
او عركه الدقيق فاذا دخل في جوفه سبعة نفر يلزمهم القضاء وساء  
بقية اليوم ومن حصل فطر الصوم والصبى اذا بلغ في يوم من رمضان  
والكافر اذا اسلم في يوم من رمضان والمجنون اذا افاق في يوم من رمضان  
والسافر اذا قدم بعد ما اكل والحائض او النفساء اذا طهرت بعد  
ما طهرت الفرج اذا عدا غدا جميع الشهر يلزمه قضاء ولو عدا الجنون  
جميع الشهر يلزمه قضاء ولو اذافا للمجنون والمغني عليه في اخر  
يوم من رمضان يلزمه ما قضا جميع الشهر ولو انه جئت او غني عليه في

في رمضان ثم زال ذلك بعد شهر رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه  
الاغناء والمجنون وقضاء غيره خمسة ايام لم يخرج صوم الواجب ولكن  
لو نذر الصوم فيه جاز ومن خرج عن نذر الصوم فيه يوم الفطر وهو  
الاضحى واما التشرى اربعة ايام الصيام متتابعة كفارة شهر رمضان  
وكفارة الظهار وكفارة القتل وكفارة اليمين خمسة ايام الصيام متتابعة  
تابع وان شاء فراقض شهر رمضان وصيام الحقة ثلثة ايام في  
الحقة سبعة ايام جمع وكفارة الصيد اذا قتل وصوم كفارة الخلع  
وصوم كذا قاله ان ينوبه متتابعة وهذا الصيام كله لا يجوز  
الا بنية الليل وصوم شهر رمضان يجوز بنية النهار وكذلك  
صوم القتل وكذلك صوم الكفارة في وقت بعينه الاصل ان كل صوم  
وقت بعينه يجوز بنية النهار وكل صوم ليس له وقت بعينه لا يجوز  
بنية النهار **باب صدقة الفطر** صدقة الفطر واجبة على الحر  
المسلم اذا كان مالكا للنصاب فاضلا عن مسكته وثياب وفهه واذا نذر  
وسلامه وعبيد ومن خرج الرجل صدقة الفطر ستة نفر عن نفسه  
وولد الصغير وعن عبد وامته وعن مديته وامته او ولده كفارا  
كافرا او مسلمين ولا يخرج عن ثمانية نفر عن زوجته وولده البالغ  
وكاتبه وعبيد الخمار وعبد الابن وابويه ونحوه ونوافل الصغار



وان لم يكن له امر الدين جباري رواية في حنفية رحمته في رواية بلزم  
لجدة صدقة فطرهم صدقة الفطر واجب اذا هاجر اربعة اشياء من الحنفية  
والشافعية والنكاح والزينة والحنفية نصف صاع ومع غيرها جميع ما يقتضيه  
منفس على الشعيير صدقة الفطر وجوب ما يتعلق بطلوع الفجر حتى لو مات  
قبل طلوع الفجر سقط عنه ولو مات بعد لم يستقط ولو اسلم الرجل او ولد  
له لد بعد طلوع الفجر لم يلزمه ويستحب اذا هاجر من الفطر قبل  
الخروج الى المصلى ولو عجل اداءها في شهر رمضان جاز بالاعتكاف  
الاعتكاف سنة لا يصح الا بالقصوم واذا وجب على نفسه يفرض عليه  
وهو سنة اشياء التي في القصوم واللبث في المسجد وترك الجامع وقا  
وترك الخروج ولا يصح الا في مسجد جماعة وهو في المسجد الحرام افضل  
من غيره فمن في مسجد النبي عليه السلام ثم المسجد الاقصى ثم في المسجد الجامع  
ولا يفسد الاعتكاف بأحد شئ شئ بالبيع والشراء والنكاح والاكل والشر  
والنوم والتردد في نواحي المسجد وصعود المبذنة والخروج للبلى  
والخروج للفايط والخروج لصلوة العيد ولصلوة الجمعة ولكن يخرج  
حين نزول الشمس فيصل فيها اربعة وبعد ها اربعة ثم يعود الى معتكفه  
ولا يخرج لعياد المريض ولا لصلوة الجنازة كتابنا سنة الحج  
الحج فرض واجب على كل استطاع اليه سبيلا والاستطاعة هي الزاد والحالة

والراحلة والصحة واما الطريق فان ما ان شرط وجوب الحج سنة اشياء  
العقل والبلوغ والادسلام والحرية والصحة واما الطريق والزاد والحالة  
والحر للمرأة وهو الذي يجوز لها ان تسافر معه ولا يجب الحج على سنة يفرض  
على الصبي والمجنون والمملوك والمريض ولا يستمسك بالدابة ولا  
وان وجد فايدا عند باب حنيفة رحمته فان الحج ثلاثة احرام والوقوف  
وطواف الزبارة واجبات الحج سنة اشياء ويجوز الحج مع تكرار الكن  
يلزم الذكر الاحرام والمبقات والسقي يرى الصفاء المروة والوقوف  
بمزدلفة ومرعى الحجار والحلو عند الاحلال وطواف الصدور سنة  
الحج اشياء ويجوز الحج مع تكرار ها ولكن صار سببا لا شئ عليه  
الفصل عند الاحرام وطواف القدوم والوقوف في الطواف والمرحلة  
في السعي والبيت تتم بنا ايام من الاحرام على اربعة اوجبا الحج مفردة  
واحرام بعرة مفردة واحرام بجدة وعمرة وهو القارن واحرام بعرة فوق  
وهو التمتع اقا الاحرام بجدة مفردة ان يقول عند المبقات اللهم انني  
اريد الحج والعمرة فيستبرئ لي وتقبله مني ويقول ليتك اللهم ليتك ليتك  
لا شريك لك ليتك ان الحمد والنعمه لك والملك لا شريك لك وانما الاحرام  
بعرة مفردة ان يقول عند المبقات اللهم انني اريد العمرة فيستبرئ لي وتقبلها  
مني يقول حما ذكرنا وان شاء قال ليتك بعرة والعمرة اربعة اشياء



الأحرار من الميقات والطواف والسعي بين الصفا والمروة والحلق أو التقصير  
فإنما الأحرار من جهة عمره أن يقول عند الميقات اللهم لي إني أريد الحج والعمرة  
فيسرهما وتقبلهما مني فيؤتيهما جميعاً بأحرام واحد ثم يذبح شاة  
بعد أن يرجع من جرة العقبة يوم الحرام أو الغدا وبعد الغدا فإن لم يجد  
ما يذبح صام ثلاثة أيام في الحج أو غيرها يوم عرفته وإنما الأحرار بعمره  
في الحج وهو المتعق فصورته أن يخرج من البصرة في شهر الحج ويأتي أفعال  
العمرة فإذا أحل من عمرته يقول بركة حاله لا يخرج من الحج إلى أهله  
ثم يخرج من الحج إلى المسجد يوم التروية ويفعل ما يفعله الحاج المفرد عليه  
ومما تمتع فإن لم يجد فليصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع  
المواقيت خمسة لا يتجاوزها الإنسان الأحرار أهل المدينة ذوال  
والأهل العراق ذات عرق وأهل الشام والحجفة وأهل نجد قرن  
والأهل اليمن بلال وهذه المواقيت وفيها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مواقيت الحج والعمرة لكل من يريد ذلك وإنما أهل مكة ميقاتهم  
الحج المحرم من أي مكان من الحرم شأوا وإنما ميقاتهم للعمرة  
وهو الشيعر الطواف ثلاثة طواف القدوم وهو سنة يسهل في الثلث  
الأول وليس على أهل مكة طواف القدوم وطواف القدر وهو في  
لا يسهل فيها وليس على أهل مكة طواف القدر وطواف الزيارة وهو في  
فيضه

فيضه يمشي على هسة أربعة أشياء يفعل في يوم الحرام أو في يومه في التقدير  
ولما خير الرمي والذبح والحلق وطواف الزيارة الرمي في أربعة أياح حصاة  
منى ولا يبيت إلا بمنى وهذه الأيام ويأخذ الحصى الجبل الذي يقرب  
للمزدلفة ولا يأخذ الحصى الذي رماها غيره رمي الجمار أو لغيره من الجمار إذا  
نزلت الشمس يذبح بطن أو دية فيرمي بجرمة العقبة بسبع حصاة مثل  
حصى الخذف ويقطع التلبية معه ويكبر مع كل حصاة ولا تقف عندها  
ولا يرمي يومئذ غير هاترين إذ أحب أن يحل أو يقصر والحلق أفضل  
وقد حل لكل شيء إلا النساء ثم تأتي منك من يوم ذلك أو الغدا وبعد الغدا  
فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة أشواط وقد حل لها النساء ثم يعود إلى  
فيقيم بها فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من الحج رمي الجمار الثلاث مبتدئاً  
بالذي نلى المسجد وبها سبع حصاة يكبر مع كل حصاة ويقف عندها  
ويذكر اسم الله تعالى بحجته ثم يرمي بثلثها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي  
جرمة العقبة كذلك ولا يقف عندها فإذا زالت الشمس من الغد رمي الجمار  
الثلاث كذلك فإذا أراد أن يتحلل النفس إلى مكة ونزل بالخطيب  
بالبيت سبعة أشواط وهو طواف القدر ثم يعود إلى أهل مكة وإن أراد أن  
رمي الجمار الثلاث في اليوم الرابع بعد ما زالت الشمس شهر الحج الشهران  
من حرم ذي الحجة إنما الشهران فتشوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة



وايام الحج الستة ايام يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق  
الموقف اثنان موقف عرفة يقف الحاج بقرب الجبل بعد الظهر والعصر  
الى تغرب الشمس وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة ويصلي  
وامر بالناس الظهر والعصر باذان واقامتين وعاد رك الوقوف  
باب الزوال من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر فقد ارك  
الحج ولو وقف قبل الزوال من يوم عرفة او بعد طلوع الفجر من يوم  
النحر لم يجزيب عن الوقوف للعرض واما الموقف الثاني المنزلة  
يقف الامر بالناس بعد ما صلى صلاة الفجر فيليس الى ان يسفر الفجر  
جدا قبل ان تطلع الشمس ويستحب ان يقف بقرب الجبل الذي عليه  
المنفعة يقال له قزح والمنزلة كلها موقف الا وادي محشر ويصلي  
وامر بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة واحدة ثمانية اعداد  
لا يمنع الوقوف وبصير مدرك الحج اذا اجلس بها ولم يعلم بانه عرفات  
او مرت دابته وهوائها او اغمى عليه او وقف بها وهو جنب او حائض  
او محدث او لم يصل الصلوتين بعرفة او وقف قبل طلوع الفجر من يوم  
النحر من احرم نجاسة او عمة حرم عليه ثلثا شيئا الجماع والقبلة  
والسلامة وحلق الرأس والحجة والابط وحلق العانة والرقبة  
وموضع المحاجر وقص الشارب وقص الاظافر وليس القميص المحيط بالصدر

والستر او يد العمامة والقباء والقلنسوة والبرنس والحقيقت الا ان  
يقطعها اسفل الكعبين ان لم يجد نعلين والثوب المصبوغ بنصف  
او من او زعفران وتغطية الرأس والوجه ومشي الطيب وقيل الصند  
والاشارة اليد والدلالة عليه وتنف الشعر وغسل الرأس والحجة  
بالخطي ولا فسو ولا جد الخسوشا توجب الدم على الحرم  
الطيب عضو كاملا ولا كتهين عضو كاملا ولا بدن النفس الخبيث  
او البان او السمسرة عند حشفة رجم الله او بدن الورد غسلا  
ولحمة بالخطي او جراحة بدو فيه طيب واكثر من ذلك وليس المخط  
يوما كاملا ولا ليلة كاملة وتغطية الرأس يوما كاملا وتغطية الحجة  
وجها وحلق الرأس والابط والعانة والرقبة وموضع المحاجر عند  
حشفة رجم الله وحلق الحرم رأس الحرم من الحرم المحلوق الدم وقص اظافر  
اليدين والخصيل وقص اظافر يد واحدة او رجل واحدة والجماع  
قبل الوقوف بعرفة والجماع في العرة قبل ان يطوف اربعة اشواط  
والقبلة والسلامة والجماع فيمادون الفرج سواء انزل او لم ينزل  
وطواف الزيادة محدثا وطواف الصدر جنباً وترك ثلثة اشواط  
طواف الزيادة وتأخير طواف الزيارة بعين عن ايام النحر وترك  
الشيء بالصفا والمروة والافاضة وعرفات قبل الاما او قبل غري







او اوتيان لا يمكن او على المشي الى الصفا والبر او الى العرفان او الى الجسد  
او الى الحر عند خيفة من الله **كتاب النكاح** شره جواز النكاح  
خمس ثمانية حضور الوي والشاهد من ورضا الزوجين **والقول**  
وينقد سنة الفاظ بلفظ النكاح والنزوح والبيع والتكليف  
والهبة والصدقة ولا ينقد النكاح بأربعة الفاظ بلفظ العارية  
والجارية والباحة والاحوال وينقد النكاح بشهادة عشرة نفر  
رجل وامرأتان والاعمقان والفاسقان والمحدودان في القذف  
وابني المرأة وابني الزوج واحدهما للزوج والاخر للمرأة والضمير  
والنفقة ومسئور كماله وكذا ان انكر الزوج النكاح وادعاه ابنت  
فشهد ابنانها احدها لا تقبل شهادتهما واذ ادعى الزوج النكاح وادعاه  
ابنت فشهد ابنانها بقاء بقاء وان انكرت البنت الرضاء بنكاح الاب  
فشهد الاب واخواها على رضاها لا تقبل ولما كان الوي غير الاب فشهد  
اخواها على رضاها تقبل ولا ينقد النكاح بشهادة العبدين والصبيان  
والنساء والمجانين والكفار الا نكاح المسلم لليهودية والنصرانية  
فانه ينقد بشهادة اليهودي والنصراني ويجوز للحر التزوج بأربعة نسوة  
والعبد رجل له الزوج بأمر نبي ولا يصل له اكثر من ذلك واذ ادعى  
للمولي الاولياء في النكاح عشرة ارباب ثم الجدة اب الاب وان عدا

عدا اقرهم فافترمهم ثم ادخ الاب والدة ثم ادخ لاب ثم ابن الدخ لاب  
ثم العراب ثم العراب ثم ابن العراب ثم ابن العراب ثم الابن الابن  
ثم الابن الابن ثم الابن الابن ثم الابن الابن ثم الابن الابن  
الذي اعنى اباهما وان لم يكن لها واحد منهم ولها امة او جدة او اخت او  
او خالة او عمّة او امرأة ذات رحم محرمة منها فواو ليا وان زوجها  
اقرهم اليه لجان النكاح في قولنا حصة واليه يوفى بها الله ثمانية نفر  
اولاديه لهر العبد والصبيان والمجانين والوصي والمملوك والذين يتبعها  
في حجر والغائب غيبته منقطعة والكافر للمسلم عشرة نفر سكوتهم رضاء  
البكر البالغة وسكوت المولي اذا ارى عبدا يبيع ويشترى وسكوت **الاب**  
اذا حق بالولد عند الولادة وسكوت المأسور اذا ارى عبدا بنفسه **في الضمة**  
وسكوت الصغيرة اذا ارى كتمت وهي بكر اذا لم يكن الزوج الاب والجد  
علمت بالخيار او لم تقبل وسكوت المولي عند ولادة امة او ولد لايامك  
نفيه بعد ذلك وسكوت العبد عند دعوى الحرية عند البيع حتى لو ادعى  
لحرية بعد ذلك لا تسمع وسكوت امة المتزوجة عند العتق كذلك **ذكر**  
والامة اذا زوجت نفسها بغير إذن مولاهم غنقت بعد النكاح لا خيار **لها**  
ولم يرز على هذا وذكر غيره ان رجل يبيع الشيء له جسه حتى يقبض **في**  
في قبضه المشتري والبايع يراه فسكت ولا ينقد قبضه وذلك ان من



ذكر الطحاوي في مختصره في المأذون ولو كان الخيار للشيعة فزاعجه  
الذي اشتراه يبيع ويشترى فسكت فزاعجه للبيع وابطال الخيار  
ولو كان الخيار للبائع لا يكون ابطال الخيار ذكره ايضا في المأذون في <sup>مسألة</sup> <sup>سبعة</sup>  
لا يثبوت سكوت المرأة سكوت المولي اذا راي عبده يتزوج او يراعه  
تزوج لا يصح النكاح ولا يصير له ثأدا في النكاح وسكوت المولي اذا راي  
الصغير والصغيرة يتزوج وسكوت المهر من اذا راي الراهن سعى الرهن  
وسكوت المالك اذا راي رجلا يبيع ماله وسكوت الغريم اذا راي المولي  
يبيع عبد المدبوك وسكوت امرأة الضيف اذا قامت معدنين الكفاة  
في النكاح خمس اشياء المساواة في الدين والنسب والصلح والحرفة  
والقدرة على المهر والنفقة فان لم يقدر عليه المالك كفواها و كان لها ابوان  
او ثلثة في الاسلام فهو كفول كان اباؤه واجداده اكثر من ذلك في الاسلام  
ليكن كفول للحر وللثمة **اعلم** **باب المهرات** **اعلم** ان المهرات  
بالنسب **اعلم** وهي حرمه مؤبدة الا في الجدة وقيل الخوا والنساء  
واعملت والبنت ونعت الولد واسفلت والاخت ونعت الخت  
ونعت الاخ والعمة والخالدة واخا خيه والنسب ام اخته والنسب  
ولدت ابنة بالنسب **المهرات** بالصهرية اثنا عشر ام المرأة دخل بها  
اولا يدخل ونعت المرأة التي دخل بها سواء كانت في حجره او لم تكن

[illegible]







أجل منها في غير بلد لها لا يعتبر بها وإن كانت عاقلها مستعدة لا يسط  
المهر إذ جاءت الفقرة من قبل الدخول الطلاق وإن زاد في قبيل  
ابنتها وأمرها وقبيل ابنتها وأمرها وقبيل ابنتها وأمرها وقبيل ابنتها وأمرها وقبيل  
أرضعت امرأة الصغيرة في هذه المسائل كلها يجب نصف المهر ثلثه  
من المهر وتوجب الوسط ولو لم يثبت يجب المرأة على القبول رجل تزوج  
أمرأة على عبد أو جارية غير موصوفة صحت التسمية ولها الوسط فإن  
أعطاهما قيمة اجبرت على قبولها وإن تزوج على عدد معلوم من الأول  
والثاني والفرص صحت التسمية ولها الوسط فإن أعطاهما قيمة اجبرت  
على القبول وإن تزوجها على فراش بيت صحت التسمية باجرت عادة أهل  
بلدها بذلك فإن أعطاهما قيمة اجبرت على القبول إن كان من المهر <sup>جائزا</sup>  
الوسط فإن أعطاهما قيمة لا تجبر على القبول رجل تزوج امرأة على  
كيل معلوم من الحنطة والشعير وغيرهما صحت التسمية ولها الوسط  
وذلك فإن أعطاهما قيمة لا تجبر على قبوله وكذلك لو تزوجها على  
شيء موزون ولو تزوجها على ثوب غير موصوف طاهر المثل نكاح العبد  
والامة بغير إذن السيد موقوف فإن أجاز الولي جاز وإن رد بطل  
وإن تزوج حرة باذن المولى فنقته ما دبر عليه يباع فيها وإن أذن السيد  
ومدبره ومكاتبه أن يشتري جارية وبطائرها لا يجوز ولو <sup>منها</sup>

211  
من لا يجوز فالمرتزق جرها بالبرهة نفرا يجوز لهم تزوج العبيد دون أهله  
الأب والوصي جاز لهما تزوج أمه البتير دون عبد والمكاتب واحد  
المتقاضي من يجوز لهما تزوج أمه من كسبه مادون العبد فإذا لا يجوز  
ثلاثة نفرا لا يجوز لهم تزوج العبد والامة البتير المأذون والمضارب <sup>واحد</sup>  
شريك العنان عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يجوز للعبد <sup>المأذون</sup>  
تزوج الأمه أربعة نفرا يجوز لهم تزوج الأمه من العبد الأب والوصي  
والمكاتب واحد المتقاضي **باب النفقات** عشرة من النساء لا نفقة <sup>لهن</sup>  
الصغيرة التي لا يحتمل الجماع والناشئة إذا لم يكن لها عليه مهر وإذا اغتصبها  
ظلم كرها والمحبوسة في دينها أو مسافرة بالبحر إن لم يكن معها زوجها  
والامة إذا لم ينو لها مولاها بيتا والمنكوجة نكاحا فاسدا والمزوجة <sup>التي</sup>  
عنها زوجها والمرأة إذا قبلت ابن زوجها أو أباها بشهوة وتجب النكاح  
على نفقة كل ذي حر محرر منه إذا كان أصفارا فقرا أو كبيرا غريبا <sup>أو عيانا</sup>  
ونفقة البنت البالغة والابن الزم البالغ على أبيه على قدر الميراث  
ثلثاه على الأب وثلثه على الأم وثلثه أحكام يفرق فيه ما بين نفقة المرأة  
ونفقة ذي الرحم المحرم إذ انحلت نفقة ما وهلكت عندها أو قُت أو كان  
ثيبا أو انحلت بغيرها لا يلزمه نفقة ما وكسوتها إلى أن يمضي السنة  
وفي ذي الرحم المحرم منه يلزمه ثمانية في الحال وإن أسكت النفقة







ثلاثة النساء يفصل بين طلاقين بالاشارة الى سنة والصغيرة والحمل  
اذا اراد ان يطلقها للسنة يطلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى  
فاذا مضى شهر اخر طلقها اخرى اربعة النساء لا يكره طلاقهن عقب  
الجماع الايسة والصغيرة والحامل وغير المدخول بها ويكره طلاق  
المدخول بها في حاله يلخص الطلاق على ضربين صريح وكناية  
فالصريح لا يحتاج الى النية وهو سببه الفاظ يقع به الرجح قوله  
طلقتك انت طالق انت مطلقة انت تطليقة انت الطلاق انت طالق  
طالوقا انت طالق الطلاق الا ان يكون نوي في هذه الالفاظ  
الثلاثة الاخيرة ثلثا فيكون ثلثا وفي الطلاق الاربعة الاولى  
لا تعمل نية في العدد ولها الكنايات فثمانية وثلاثون قوله اعندي  
واستبري رحمك وانت واحدة وانت خلية او برية او باينة او بنت  
او بنت له او حرام او محرمة او تنقي او تحمري على راسك واستنري  
والحق باهلك وهبتك لاهلك ووهبتك لنفسك ولملك لي عليك  
ولامسلطان لي عليك ولا سبيل لي عليك وخليت سبيلك لرحمتي  
عليك جعلك علي غار بك اخرجي اذهبي عتري ابتغي الزوج تزوجي  
عن شئت لست بائرا في لست بزوجه لك ما ان تزوج لك سرحتك  
فارقك تركت طلاقك لا حاجة لي فيك انت حرة انت سايبة وهشة

وهشت بهشت تتر ان لم يكن لنية فانه لا يقع الطلاق بهذه الالفاظ  
كلها وان نوي الطلاق تطبيقا بآية وان نوي ثلثا فهو ثلثا القول الاول  
الثلاثة الاول اعندي واستبري رحمك انت واحدة فانه اذا نويها  
الطلاق يقع تطبيقا برحمته ولا يقع بها الكثر واحدة وان نوي  
الوفى رواية عائشة يوسف رحمته انه قال في قوله اعندي بآية ان نوي ثلثا  
يقع ثلثا وفي الموضع الذي يصح نية الثلث لا يصح نية الثنية عندنا  
وقال زفر والحسن بن زياد اذا نوي ثنتين يقع ما نوي ثمانية الفاظ الكنايات  
اذا ذكرها في حال مداكرة الطلاق بان سالت المرأة الطلاق لا يصدق  
ان لم يرد به الطلاق انت خلية برية باينة بنت حرام اعندي اختار  
امرك بيدك وكذا الجواب في قوله خليت سبيلك وفي حاله الغضب والمشاحة  
يصدق في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى انه لم ينو الطلاق الوفى ثلثه الفا  
وهو قوله اعندي وامرك بيدك واختاري فيما سوي هذه الالفاظ الثمانية  
يصدق في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى انه لم ينو الطلاق في حال مداكرة الطلاق  
وعالة الغضب مثل تنقي واستبري رحمك ووهبتك لاهلك ونزحي ونحوها  
ولو قال انت طالق احبث الطلاق وانت طالق اعظم الطلاق وانت طالق  
استد الطلاق وانت كثر الطلاق او اخش الطلاق او اشتر الطلاق وانت  
طلاق الحرام وانت طالق طلاق الخرج وانت طالق مائة الف وانت طالق



ملا البيت ان لم يكن الدينية يقع تطبيقه باينة هذه الالفاظ  
وان في ثلثا فلات وكذلك الجواب فيما اذا قال انت طالق عظيم  
او كثير او شديد واما اذا قال انت طالق الى الصبي وانت طالق اكمل  
او امر الطلاق وانت طالق خير الطلاق او اعد الطلاق او احسن الطلاق  
يقع تطبيقه برحمة قال وهو هنا اصل يجب فرضه وهو ان العدة اذا كانت  
وطال او رجع فطالها باينة او رجعا وان كان من طلاق بياض فاجري  
على سانه لفظا من الفاظ الكناية لا يقع اربعة الفاظ اذا خبر الزوج  
زوجته فاخبرت بلفظ منها بانت قولها اخترت نفسي اخترت لي واتي  
اخترت اهلي اخترت الازواج وستة الفاظ اذا خاطبها بطلقت  
للمحال مع السكوت قولها انت طالق بك بطلقت في الحال اينما كانت  
طالق في الدار انت طالق كلما لم اطلقك الا في كلما طلاقا ثلثا واحدة  
بعد اخرى متواليات والفاظ الشرطية قبله ان واذا واذا ما  
ومنى ومنى ما وكما فحق ما وجدت هذا الشرط لم يخلت اليمن واليسرى  
الا في كلما فانه يتكرر الطلاق بتكرار الشرط حتى يقع ثلثا فان تزوجها  
بعد زواج وتكرر الشرط لا يقع شئ ثلثة الفاظ يقع الطلاق بها وبناخر  
الي اخر عمر ان لم اطلقك فانت طالق واذا لم اطلقك واذا لم اطلقك  
فانت طالق ان نوى بان لم اطلقك او لم يكن الدينية واما اذا نوى به متى

منى لم اطلقك فانه يقع الطلاق في الحال وقال صاحباه يقع في الحال وان لم  
ينى الدينية فمكلا كلمة ان وهو مثل لم اطلقك او متى لم اطلقك وكلا  
اطلاقك او قال فان لم اطلقك او حين لم اطلقك او يوم لم اطلقك  
او حيث لم اطلقك اربعة نفرا يقع طلاق ونسوتن الصبي والنحو  
المطبو والمغني عليه والناس سنة عشرة اعضاء اذا اضاف الطلاق اليها  
يقع انت طالق نفسك طالق جسدك طالق جسدك طالق يدك طالق <sup>سك</sup>  
طالق رقبك طالق عنقك طالق وجهك طالق راسك طالق فخذك  
طالق ركبك طالق جفونك طالق خمسة اعضاء اذا اضاف الطلاق اليها  
لا يقع اذا قال اشرك طالق انك طالق يدك طالق راسك طالق ساك <sup>طالق</sup>  
خذك طالق ظرك طالق بطنك طالق لسانك طالق اذنك فمك  
صلبك عينك ذقنك ذكرك **باب المشية في الطلاق**  
عشرة لفظا اذا جعل الرجل امرها بيد او يدها لا يقتصر  
على المجلس قول الرجل لاخر طالق امرائي وقوله لزوجة طلق نفسك  
متى شئت وانت طالق اذا شئت وانت طالق اذا ما شئت او وقعت شئت  
حيث ما شئت وانت طالق اذا دخلت مكة لا تطلق القبكة ولو قال  
انت طالق غدا او قبح الطلاق وعند طلوع الفجر من الغد ولو قال اني  
فانت طالق فمات الدهر ان استكمل شهر الدين ثلثة ايام وقع الطلاق



فمن خاضت ولو قال أنت طالق كيف شئت قامت من مجلسها طالقة  
عند حنفية والمسوق لا تطلق ما لم تشأ في المجلس بعدة الفاظ  
يقصر على المجلس قوله لكن طلق امرأتى أن شئت وقوله لزوجتي طلق نفسك  
اختار امرأته بك باللفظ الأول إذا طلقها يقع واحدة وحيدة وفي  
التخيير الاختار لنفسها تقع واحدة بأنه غير نهية ولا تنفع أكثر من واحدة  
وإن يرد وفي الأمر باليد يقع ما نوي إذا نادى أن تنبني يقع واحدة ولادة  
عن ذكر النفس في كلامه أو كلامها أشياء لفظ يقع الطلاق بأنها  
إن أجابت طلقت وإن قامت من مجلسها والخذت في عمل الخرج الدم  
من يدها قوله لزوجتي أنت طالق إن شئت أو هويت أو ضيت  
أو لجبت أو تحبني أو تبغضني أو تحبني كذا وكذا أو تبغضني كذا وكذا  
أو تنكر الطلاق أو تشابه الطلاق أو كرر شئت بحكم الطلاق وإن  
في قبلها خلاف ما ظهرت **باب الخلع** الخلع طلاق باين بلفظ  
المال أو أن يكرم له أخذ الموضين إذا كان النشوز من قبله فإن قالت  
خالفني علي ما في يدي من مال وليس في يدها شيء يقع الخلع بجائنا  
منه فإن كانت قد قبضته يلزمها الرد وإن قالت خالفني علي ما في  
يدي من درهم وليس في يدها شيء يلزمها ثلثة دراهم وإن قالت  
خالفني علي درهم عشرة يلزمها عشرة دراهم وإن أجاز

٢٩  
جأز أن يكون بدلا في الخلع واللفظ الخلع أربعة خالفك على الف درهم  
أو باينك على الف درهم أو فارقك على الف درهم أو طلقك على الف درهم  
أو طلقك على الف درهم لا استثناء في الطلاق على أحد عشر وجها فإن  
أنت طالق إن شاء الله وشاء فلان أنت طالق إن شاء الله أنت طالق  
نفسية لأن أنت طالق إن شاء الله وشئت أنت طالق إن شاء فلان  
وشئت أنت طالق إن شاء فلان وإن طلقك وقوله أنت طالق  
في حجة الله أنت طالق في رضا الله أنت طالق في قدرة الله أنت طالق في حكم  
الله أنت طالق في إرادة الله لا يقع الطلاق بهذه الألفاظ كلها  
ولو قال أنت طالق في علم الله يقع في الحال **باب المدة**  
لا يجوز النكاح في المدة والمدة على أربعة عشر وجها أربعة ثلثة فراق  
وعدة بقرويين وعدة ثلثة أشهر وعدة باربعه أشهر وعدة أيام  
وعدة بشهرين وعدة بخمسة أشهر وعدة بثلث حيض وإن أربعة أشهر وعدة  
وعدة بوضع الحمل وعدة إلى سنتين وعدة إلى سنتين وإن ثلثة أشهر  
وعدة إلى شهرين وعدة تسعة أشهر وإن ثلث حيض بعد وعدة بجميع  
وعدة ثلث حيض أو بإربعة أشهر أو بإربعة أشهر أو بإربعة أشهر أو بإربعة أشهر  
أو بإربعة أشهر أو بإربعة أشهر أو بإربعة أشهر أو بإربعة أشهر  
أو بإربعة أشهر أو بإربعة أشهر أو بإربعة أشهر أو بإربعة أشهر



المطلقة اذا كانت ذات حيض واما الثالثة فعدة الحرة المطلقة صغيرة  
كانت وايسة واما الرابع فللمرأة المتوفى عنها زوجها واما الخامسة فعدة  
الامة المطلقة صغيرة كانت وايسة واما السادسة وللمرأة المتوفى  
عنها زوجها واما السابع ينص في اربعة مواضع في طلاق زوجة الحرة طلاقا  
بايناهو من مائة في عدتها او كان له امرأتان او ثلث او اربع فقال  
احد ان طالق فقلت قبل البيان يجب على كل واحدة منهن ان ينفق شهر  
وعشر ايتم فيها ثلث حيض او زوج آخر ولد من رجل فمات المولى  
ومات الزوج ويرث من مائة اشهر او خمسة ايام ولا يعمل لهما مات  
او ايلن بها اربعة اشهر وعشر ايتم فيها ثلث حيض وكذلك ان لم يعمل  
لمكان يبر من مائة او مائة او اربعة اشهر وعشر ايتم فيها  
ثلث حيض عندها وعندها اي حنفية ومر عندها او بعد اشهر عشر  
لا حيض فيها وكذلك ان علمت من مائة اقل من شهرين وخمسة ايام  
فعدتها اربعة اشهر وعشر لا حيض فيها ولا خال ولا بنت المولى  
اولا وهي تحت زوج او في علق منه وطلاق وجي نومات  
الزوج تعد باربعة اشهر وعشر وان كانت العدة وطلاق باين  
لا يلزمها عدة الوفاة واما السابع فعدة الطلاق والعتاق  
والوفاة بوضع الحمل اي سنتين من بوع طلاقها ايثبت بشهرها ولا ينقص

ولا ينقصي العدة بوضع الحمل وان جاءت لاكثر من سنتين ببوع لا يثبت  
نسبه وعكر انقضاء عدة لمرأة سنة اشهر وتسترد نقبتها ان كانت  
قبضها عندها حنيفة ومحمد رحم الله وعند ابي يوسف ينقصي عدة بها بالوضع  
وان لا يثبت نسب واما التاسع ان ينقطع حيضها بعد الطلاق وتصبر الي  
ان يصير منها سنتين ثم تعد بثلثة اشهر ثم تزوج ولذلك لو عند  
بقر ايتم انقطع الحيض تصبر الي ان تصير منها سنتين ثم تعد بثلثة اشهر  
وان كانت عامة امها تأ واخواتها انقطاع الحيض قبل سنتين سنة تؤخذ بعاد  
انقطاع الحيض بعد سنتين سنة لا تؤخذ بذلك وايخذ بستين سنة واما  
العامة فهي صغيرة طالما ازوجها منقضة ثلثة اشهر اليوم ما تجاضت  
فالمريض ثلثة حيض لا ينقصي عدتها او كانت ايسة فاعدت بثلثة اشهر  
اليوم ما تجاضت فالمريض ثلثة حيض لا تنقصي عدتها واما الحادية عشر  
امرأة المفقود ما لمنت اقرب ازوجها لا يبر نكاح وقال بعضهم الي  
مائة سنة وقال بعضهم الي مائة وعشر سنة واما الثاني عشر رجل طالق  
زوجته طلاقا فارجعها فاعدت بثلث حيض اليوم ما فان الزوج يلزمها  
اربعة اشهر وعشر واما الثالث عشر رجل طالق زوجته الامة رجعية  
فاعدت بحيض اليوم ما فان الزوج يلزمها اشهر او خمسة ايام واما  
الرابع عشر رجل اعتق اقرب ولد او مات عنها او رجل وطئ امرأة في نكاح



فاسدا وشبهة عقد ففرق بينهما او مات عنها فقتل عند ثلثة اقراء  
والثانية اقر الولد او الموطوءة في تكاح فاسدا وفي شبهة عقد  
وصغير او كبير فعدت من ثلثة اشهر في الحيوة والوفاء جميعا <sup>النسب</sup> سنة  
تجوز تكاحهن في العدة المختلعة بترجها الزوج في العدة والاولاد  
اعتقها سبدها بترجها في العدة والامة اذا اعتقت فاختارت نفسها  
بترجها زوجها في العدة والملاعن اذا اكدب نفسه بترجها للملاعة  
في العدة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله اربعة نفرة النساء لا عدة  
عليهن المطلقة قبل الدخول والحريم دخلت دارا بامان <sup>كنت</sup> وتزوجها  
في دار الحرب والاختان بترجها في عدة والحدة يفسخ  
التكاح بينهما والجمع بيتا كتر من اربعة نسوة يفسخ التكاح بينهما  
خمسة والنساء لا يلزمهن الانتفاء من الزينة المطلقة الرجعية والمعتقة  
وتكاح فاسدا والمطلقة الصغيرة والمطلقة الذميمة زوج مسله  
واقر الولد اعتقها سبدها او مات عنها العدة ينتقل فاربعة  
مواضع صغيرة نبت في خلال العدة تستأنف العدة بالحيض  
ايسر في خلال العدة تستأنف العدة بالاشهر الا في المطلقة  
الرجعية اعتقت في خلال العدة او مات عنها زوجها لم تعتق  
في خلال العدة تستأنف عدة الحريم والمطلقة الرجعية اذا مات

اذا مات عنها زوجها تستأنف عدة الوفاة وتبطل عدة الطلاق  
واما الميرض اذا طلق امراته ثلثا او باينازمات وهي في العدة نزلت  
وتستأنف عدة الوفاة يستكمل فيها ثلث حيض عند ابي حنيفة  
ومحمد رحمهما الله عشرة نفرة النساء بتوقف جواز تكاحهن علي  
انقضاء العدة الاولى تكاح اخت المرأة وخالتها وبنت اخيها  
وبنت اختها والاصل في ان كل شخصين لو كان احدهما ذكرا والآخر  
انثى لا يجوز التكاح بينهما فاذا كانا اثنين لا يجوز الجمع بينهما الا في <sup>مسئلة</sup>  
واحدة وهي المرأة مع ابنه زوج كانت لغيرها لو كانت البنت اجنبا  
لا يجوز ان يترجح بالدارنة ثم يجوز للرجال ان يجمع بينهم في التكاح <sup>دس</sup> والسأ  
تكاح الخامسة وتكاح العدة على المرأة وتكاح اخوت الموطوءة وتكاح  
العدة مع رجل اجنبي وتكاح المطلقة الثلث ولا يجوز الاولاد  
عدة الزوج الثاني وطى الامة المشتركة لا يجوز الا بعد مضي فروع  
او شهران كانت ايسة والمرأة الحامل من الزوج لا يجوز تكاحها ولا يجوز طلقها  
الا بعد الوضع والحريم اذا اسلمت في دار الحرب وهاجرت اليها لم يجرى  
ولا كانت حاملا ولا يجوز وطئها حتى تضع في رواية عن ابي حنيفة رحمهما الله  
وفي رواية اخرى لا يجوز تكاحها حتى تضع وان لم يكن حاملا ولا عدة عليها  
عند ابي حنيفة ويجوز تكاحها وطئها في الحال وعند صاحب الزنه



المدة والمسببة لا توطى حتى تحيض او مضى شهران كانت صغيرة او آيسة  
وتكاج المكاتبه ووطئها لولاها لا يجوز حتى تغسل او تجزو تكاج الوثنية  
والمرتدة والمجوسية لا يجوز حتى تسلم خمسة وعشرون اصنافا ولا يجر  
وطئهن اذا اشترى اتكن غنا فوطى الاثم حر وطئ البنت ولا تحل وان باع  
الاقر وان وطئ البنت حر وطئ الاقر ولا تحل وان باع البنت ولو طلق  
امراة الدمة تنفس ثمن اشترى لا يحل له وطئها لم ينزق بزوج آخر  
وطئها ما وثقت عذتها وكذلك لو طاهر منها ثم اشترىها لا يحل له  
وطئها حتى يكفر عظمارة وكذلك لو طاهر منها ثم طلقها تنفس ثمن اشترىها  
لا تحل له حتى تنزق بزوج آخر وطئها ما وثقت عذتها فافعلت ذلك  
لا يحل له وطئها حتى يكفر عظمارة والى من طلقها تنفس ثمن تزوجت  
بزوج آخر عادت الى الاول ان فرها بل من كفارة اليمين وان لم يفرها  
حتى مضت اربعة اشهر لا تطلق ولو تزفت آمنة يكون للولي وطئها كراهية  
تنزيها كراهية تزويج آمنة حبلت من غير الولي لا يحل وطئها واما مشتركة  
بلا شئ لا يحل لاحدها وطئها واما وطئها رجل حراما او حلالا  
مخرج على الابن وطئها واما طاهر زوج لا يحل للولي وطئها واذا وطئ آمنة  
لا تحل له وطئ اختها وعمتها وخالتها وبنت اخيه وبنت اخنها واختها  
من الرضاع وكذلك لو تزوج آمنة ثم اشترى اخنها وعمتها وخالتها وبنت

بنت اخيها او بنت اختها لا يجوز وطئهن واذا اشترى آمنة ووطئها ثم اشترى  
اختها لا يحل له وطئ هذه ويجزى له وطئ الاول وان لم يكن وطئ الاول  
فهو بالخيار وطئ هذه او تلك ولو وطئها او باشرها بائنا ومجرمان عليت  
بيع احدهما او زوجها جلا ثم تحل له الثانية ولكن المستحب ان لا  
يمسها حتى مضى على اخنها فوطئ ولو طلقها زوجها ما وطئ في المدة تحل له طئ  
الدمة الاولى وان انقضت عذتها حرمنا جميعا حتى يبيع احدهما او يفر  
رجلا ولو باعها ثم تزفت عليه بسبب حرمنا جميعا ولو تزفت احدهما  
لا يحل وطئ الاخرى وكذلك لو هرب احدهما او طهرها او بترها لا يحل له طئ  
الاخرى وكذلك لو بقت احدهما من دار الاسلام وافرقت جها من جلا  
بتكاج فاسد لا يحل له وطئ الاخرى ولو كانت احدهما او اعتقاها  
او عتق شفصا منها او سلا او قهرها الكفار في دار الحرب او ابقت الى  
دار الحرب لو زوجها بتكاج فاسد ودخل بها الزوج وان فرقت منها  
فما امت معتدة يحل له وطئ الاخرى فاذا انقضت عذتها حر وطئها

فاذا في هذه المسائل له وطئ الاخرى **باب الرجعة**  
الرجعة يحصل بالقول والفعل وهي لحدى معان سنة متى حصلت  
وجئت كان مرجعا للجراح والقبلة للشهوة او المباشرة للشهوة الى  
فرجها بشهوة او قولها طار جعتك او رجعت امرأتى ويستحب ان يشهد







اذا كان فداي شيئا ككتابته والعبد المستتر في كفارة  
تجوز عنها اعتاق الرقبة الكافرة كفارة الفطر والظهار واليمين ويجوز  
في كفارة القتل **باب** **الابلاء** مدة ابلاء الحرة اربعة اشهر <sup>ان كان</sup>  
زوجها حرا او عبدا سبعة ايمان يصير بها الرجل موليا قوله والله  
لا اقربك اربعة اشهر فربك اربعة اشهر فامانة طالق او قال عدي  
حرا وقال افرقتك فلي حجة او على عمره او على صوم او على صدقة  
يكون موليا قال فربها كفر عتبه بكفارة اليمين وعتبه بالطلاق  
والعتاق وغيرهما الزم ما خلف به ولو قال في الصيام والحج والعمرة  
والصدقة ان لا اقربك لا يكون موليا اربعة ايام لا يصير الرجل موليا  
اذا حلف باقل من اربعة اشهر في الحرة او اقل من شهرين في الامتلاء <sup>اقربها</sup>  
بغداد او في هذه البيت سنة الف يصير بها موليا قوله والله  
لا اقربك والله لا اطاعك والله لا اغتسل منك <sup>الرجل</sup> والجناية اربعة ايام لا  
بها موليا الا ان يريد بها الابلاء قوله والله لا ادنوك والله لا اطاع  
فراشك والله لا ادخل عليك والله لا اجمع راسك في الحاف ولحدوا قال  
له في المجلس الواحد ثلث مرات والله لا اقربك اربعة اشهر فربها في المدة  
يلزم ثلث كفارات وان لم يفرها حتى مضت المدة تقع تلقظة واحدة  
باينة عند ما وعند محمد يقع ثلثا وان لم يفرها تلقظا ثلثا عادت اليه

اليه بزوج يرتفع حكم الابلاء حتى لو لم يفرها حتى مضت المدة لا تطلق ولكنه  
لو فرها في المدة يلزم الكفارة وكفارة الابلاء واليمين سواها وان لم يفرها  
على الابد او الخلف ولم يوفت فكل مدة مضى وقعت تلقظة باينة اذا كانت <sup>زوجته</sup>  
عقب مكره لم يفرها حتى مضت المدة لا تطلق بهذا الابلاء ولكن المان  
باقية ان فرها كغير عتبه قوله انت على حرام على خمسة ايام ان اراد به المان  
يمينا وان لم يفرها كغيرها وان اراد الطلاق فهو طلاق باين الا ان  
ينوي التلث وان اراد بالكذب فهو كما اراد وان اراد به المان كان يميناً  
ويكون ابلاء في قولهم جميعا **باب** **اللعن** سب وجوب اللعان ان يقول  
لامرأته يا زانية او قال هذا الولد ليس مني فان سكت ولم يرتفع الامر  
الى الحاكم كان افضل وان رفعت اليه وانكر الزوج القذف لا يستخلف  
ولكنها تستشهد شاهدين فان اقامت شاهدين او قربها الزوج فخرج  
بجلد ثمانين جلدة ولا تقبل شهادتها بعدا وان اقرب الرجل فقال  
مكة يقامر الرجل حتى يقول اشهد بالله اني البصاق في مائة مائة الزنا  
يقول اربع مرات فيقول المرأة الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان <sup>الكاذب</sup>  
فيما ماها بدين الزنا يشير اليه في جميع ذلك فيقامر المرأة فان اقرت وقالت هو  
صادق زنت فاقربت ذلك في اربع مجالس ثم جحد وان قالت هو كاذب  
فيما ماها فيقول اربع مرات اشهد بالله اني البصاق في مائة مائة الزنا



وتقول خاسا ان غضبت عليها ان كان من الصادقين فيما يفي به من الزنا  
 فاذا التقت فزواجهما وكنت الفرقة تطليقا بينة ولا يحل الزنا  
 الا بربعة اشياء عند الخليفة محمد رحمه الله ان مكن بنفسه فيجلد  
 ثمانين جلدة او يقدف في رجله لا فيجلد في ثمانين جلدة او يقر في يده  
 مائة او يقدف في رجله ثمانين جلدة فيجلد في الماخذ لزوجها  
 وقال ابو يوسف رحمه الله المتلاعنان لا يجفان ابدا ولا يمتنع الزوج  
 من اللعان حبس الحرام حتى يكذب نفسه فيجلد ثمانين جلدة ولا يمتنع  
 المرأة حبس الحرام حتى تلعن او تصدق الزوج واذا افلا عنان القسا  
 نسب والحقة بربعة ثلثة مواضع يصح نفيها ولدها وتلعن ان ينفي  
 الولد او في الحال التي قبل التسمية او في الحال التي يتباع فيها التسمية  
 الولادة اربعة اشياء لا تجب اللعان ان اذف في الولد في بطنها  
 او كالولد خرج ميتا او ولد حيا ثم مات او اسقطت سقطا او استنبا  
 خلقة وان لم يستنبا خلقة لا يصير نفيا ولكنها تدعى الصلوة ايام حيضا  
 ما بين ما بين عشرة ايام وان استمرها اكثر من ذلك فهي استحاضة  
 وانما يجب اللعان اذا كان الولد في البطن قال ليس حملك متى فاذا قال  
 زنت فهذا الحمل مني لا بد ولا يحل انتفاء الحمل ولو ولدت ولدت  
 في بطن واحد ففي الاول واعترف بالتناثرت بينهما جميعا ويجوز الزوج وان

وان اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت نسبهما وتلعن سبعة نفر من الزن  
 لان لعان بينهما واحد اذا كان الزوج صبيبا او مجنونا او كافرا او احسنا  
 او مسلما المرأة يهودية او نصرانية او حرمة امرأة امته او مدبرة او  
 او امرؤا وعبد كالمراة يهودية او نصرانية او حرمة المرأة او مدبرة  
 في القذف في هذه المسائل كلها اذا قال ما زنت لا يجب حد ولا لعان ولكن  
 بعينه في البالغ المعتوه والمرء هو المسلم اثنان يلزمهما حد القذف المرأة  
 للحدود في القذف اذا قذفت زوجها يلزمها ثمانون سوطا والعبد اذا  
 قذف زوجته الحرة المسلمة يلزمه سوطا والاعمى والغاسق اذا قذف  
 زوجته ماتا لعنا وقذف ان يعنى شوقه لا عمنه وكل واحد منهما يحاكم  
 في الواحد متى افام الزوج شاهد على اقرارها بالزنا سند على اللعان  
 ولم يحد المرأة **باب الرضا** المحرم بالرضاع اثناعشر  
 اوقا والجدة وقيل الاب والاقرا عمت والبنت وبنت الولد وان  
 وبنت المرأة المرضعة اذا رضعت من لبن اولى بغيره والاخت  
 وبنت الاخ وبنت الاخت والعم والخالة وامرأة الابن وامرأة الاب  
 سواء كن هذه القرابا من جهة النسب او من جهة الرضا لابي الوضع  
 الامراة اخيه من الرضا واخيه من الرضا يجوز له ان يتزوجها وكل  
 صبيته انما اجتمعنا على ندي واحد لا يجوز لاحدهما ان يتزوج



والتفدير فمدة حرمة الرضاع ثلثون شهرا عند أبي حنيفة وعندهما  
سنتان وعند من ثلث سنين وعند الحسن البصري أربع سنين وعند  
بشر جميع الغر ثمانية اشياء يقع به التحريم اذا اوجر في حلقه واستقط  
او حلب لبن امرأة فحانت المرأة ثم شرب الصبي او حلب بعد موتها  
فشربه صبي او اختلط اللب بالياء واللبث غالب او اختلط بالطعام وكان  
اللبث غالب او حلب امرأة نية فاختلط فشربه الصبي يقع الرضاع منها عند  
حنيفة والشافعي رحمهما الله وعند محمد رحمته الله يعتبر الكثرة فان كانا  
سواء ثبتت منها فان نزل للبكر لم يرضع صبيتا تعلوب به التحريم  
وان نزل لرجل لبن فارضع به صبيتا لم يتعلوب به التحريم رجل تزوج  
برضيعتي فارضعتهما امرأة معا او مرتبا حرمتا عليه لانهما صارتا  
اختين في حالة واحدة فصارتا جامعيتين ما في النكاح فيفسد نكاحهما  
وان تزوج نكاحا فارضعته امرأة جميعا يفسد نكاحهن لا نفق من  
اخوان في حالة واحدة وانما رخصتهن مرتبا تحرم الاولى والثانية  
ولا تحرم الثالثة لانهما ارضعت الاولى لم تقع الزفة فحين ارضعت  
صارتا اختين فصارتا جامعيتين في النكاح فيفسد نكاحهما في  
ارضعت الثلاثة صارتا اختا لهما لانهما الستان في نكاح فلم يصير  
جامعا بينهما وبين الاولى ولا بينها وبين الثانية ولا يفسد النكاح

هذه واذا تزوج الرجل الكبيرة وصبيته فابيضت الكبيرة الصبيته  
اذا رضعتها معاً حرين عليه لانهم صاروا ابناً وابنة فبحال واحد  
فصار جامعاً بين بنتي في النكاح فيحرمن عليه وانما اذا ارضعتهم متبعا  
حرهم الكبيرة والصغيرة الاولى وبنتي الصغيرة الاخرى في نكاحها المأ  
ارضعت الاولى صاروا ابناً وابنة والاخرى اجنبية فيفسد نكاحها حين  
ارضعت الاخرى صارت بنتاً للكبير ولكن الكبيرة ليست في نكاحها  
وكذا الصغيرة الاولى فلا يصح جامعاً الابن والبنت ولا بنت الابن فلا يفسد  
نكاحها ولكن ان دخل بالكبيرة يفسد نكاح هذه الصغيرة لان البنت  
تحرم بالدخول الاخر ولو لم يكن دخل بالكبيرة لكان يتزوج الصغيرة الاولى  
ان طلق الاخرى لما بينا وان لم يكن دخل بالكبيرة فلا مهر للكبيرة لان  
الفرقة جاءت من قبلها في حقها فلا يجب المهر سواء تقدمت الفساق او تعد  
لان الكبيرة في حقها صاحبة المدة لان الفرقة في حقها تحصل بارضاءها  
وبحسب الصغيرة نصف المهر لما بينا ويرجع الزوج على الكبيرة اذا تعدت  
الفساق ولا يحل له نكاح الكبيرة او طلق الصغيرة لان الاثر تحرر  
بنفس العقد على البنت رجل رزق صغيرة وكبيرة ثم الكبيرة ارضعت  
الصغيرة حرمتا جميعاً والكبيرة مكرامة انك دخل بها ولا شئ لها  
من المهر ان لم يكن دخل بها والصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج بها



عليها ان كانت تهرمت الفسأوان لم يكن دخولها جازن نكاح الصغيرة  
ولا يجوز نكاح الكبيرة ابداً او ارضعتها الخت الكبيرة ايضا وحكم  
المهر كما ذكرنا فحوز له نكاح الكبيرة ان دخل بها وان لم يدخل ولا يجوز  
نكاح الصغيرة ما لم تنقض عدة الكبيرة ان كانت مدخولاً بها  
وكذلك لو تزوج بصغيرة تبرز فابرضعتها او ارضعتها ما حل تزوج  
بثلاث سنون كبيرة تبرز بصغيرة فان وضعتها واحدة منها حرمها عليه  
وذا وضعتها المراتن حرم من عليه جميعاً ولا يجوز له نكاح الكبيرتين  
فاما نكاح الصغيرة ان كان دخل بواحدة منها حرم الصغيرة ايضا  
ابداً وان لم يكن دخل بواحدة منها حل له نكاح الصغيرة امرأتان  
احدهما طاهيات والاخرى بنون فان وضعت اقر البنت لابن لها  
لا يجوز لذلك الابن ان يتزوجها ولا بناتها ابداً ولا تحرم هي  
ولا بناتها على اخوتها والرضعت اقر البنين بناتها حرمت تلك البنات  
على جميع بناتها وبنات اخواتها فان ارضعت اقر البنات ابنا لها وارضعت  
اقر البنين بناتها لا يجوز لذلك الابن ان يتزوج البنات كلها ولا  
امتهن وتحل الكل لاخوته الا التي ارضعت وام البنين حل تزوج  
بامرأة فقالت امرأة انا ارضعتها ففوق عتبة اوجد صدقتها  
الزوجان او كذبها او كذبها الزوج وصدقتها المرأة او صدقتها

صدقتها الزوج وكذبها المرأة اما اذا صدقها ارتفع النكاح بينها  
ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها فاما اذا كان قد دخل بها فلها مهر المثل  
ان كذبها لا يرتفع النكاح ولكن ينظر ان كانت كبراً بها انها صادقة في اخبارها  
يستكمال وان كذبها الزوج ببق النكاح ولكن للمرأة ان يستخلف الزوج  
بالله ما تعل الى اختك من الرضا ع ان تكل في الحام بينهما وان حلف  
فهي امرئة وان كذبها المرأة وصدقتها الزوج فمهر المثل او همت او غلطت لا ينفق  
بينهما وان فاحر على ذلك ينفق بينهما الا قهره بالحرمه ولكن لا يصدق الزوج  
في حق المهر ان كانت مدخولاً بها بلن مهر المثل كاملاً وان كانت غير مدخول  
بها يلزم نصف المهر اب وابن لكل واحد منهما امرأتان صغيرة وكبيره  
فلوضعت امرأة كل واحد منهما صغيرة الاخر حرمت الصغيرة تان  
على زوجهما وان كان البنين من غيرهما لا يحرمان وان كان لبن امرأه الاب  
والاب لبن امرأة الاب من غيرهم تحرم الصغيرة على الابن دو البنين الكبيرين  
وبقي نكاح الصغيرة والكبيرة على الاب ان كان لبن امرأة الاب والابن  
ولبن امرأة الاب من غيرهم تحرم الصغيرة على الاب دو البنين وبقي  
نكاح الصغيرة والكبيرة على الاب وان كان مكان الاب والابن اخوان  
والمسئلة بمخالها حرمت الصغيرة ان على زوجهما الا كل واحد منهما  
يصير متزوجاً بنت الدخ وان كان كبيراً احدهما من زوجهما ولبن الاخرى



من غير زوجها يحرر تكا الصغيرة التي شربت من لبن زوجها الآخر  
وان كان ابن اخ وعم والسنة بها يبي تكا امراة ابن الاخ  
لانها تصير بنت عمه وتحرر تكا بنت العم والنسب فكذلك الرضاع  
ويرفع تكا العم في الصغيرة لانها صارت بنتا لابن اخيه ولا يجوز  
تكا بنت ابن الاخ وان كانا ابني عم يبي تكا على حال الكتاب العتيق  
ثلاثة عشر وقال توفي العتيق والعتيق والكتيبة قول العبد انت حر  
انت عتيق انت حر وقد حررتك اعتقتك مالت الاخر يا حر  
يا عتيق يا مولاي هذا اولاي هذا اولاي وهذا ابني وهذا لي  
او قال لا مت هذه اخي هذه بنتي لا سبيل لي عليك خرجت عبي علي  
ونوي العتيق وهبت لك نفسك او قال العبد انت حر وما اوتيت  
ساعة انت حر هذه العمل انت حر على اني العتيق ثلاثة ايام عتيق  
في الحاشية الفاظ لا يرعتق قوله انت حر ان شاء الله او قال  
يا بني او قال لا مت يا بني او قال يا اخي او هذا اخي لا رواية عرج قوله  
انت عتيق مثل ولدي اذا الموت وقوله انت مثل الحر لا سلطان عليك  
لا يعتق وان نوي العتيق وكذلك سائر كلمات الطلاق عشرة اعضاء  
اذا الضيف الصوم اليها يعتق وخمس عضو اذا اضاف اليها لا يعتق وقد  
ذكر ها في كتاب الطلاق ثلاثة اعتاق لا ينفذ في الحال ولا في المال رجل بايع

بايع عبدا بيعا فاسدا وسلما الي فراعتقه لا ينفذ ولو فسخ العقد ورده العبد  
على البائع لا ينفذ ايضا رجل تزوج امراة على عبد وسلما الي فراعتقه ما قبل  
الدخول فراعتقه الزوج لا ينفذ ولو قضى بفسخ لا ينفذ ايضا ما كتب عبد اغتق  
لا ينفذ ولو ادى بدل الكتابة لا ينفذ ايضا سنة اعتاق لا ينفذ في المال ولا ينفذ  
في الحال رجل مات وترك عبد او عليه من يحيط برقبته فاعتقه الوارث  
لا ينفذ فان بيع بالدين بطل عتقه وان ابراه الفرار الميت عن الدين او تبرع  
ابني لغضه دينه بنفذ عتقه رجل او صلى رجل بعبد وهو مخرج عن ثلاث مال  
فات الموصي والموصى لا غاي فاعتقه الوارث لا ينفذ فان قبل الموصى له الوصية  
بطل عتقه وان رد هاتف رجل او صلى رجل بعبد على الميت دين يحيط  
برقبته فاعتقه الموصى فان بيع في الدين بطل عتقه وان ابراه الفرار الميت الذي  
نفذ رجل بايع احد هذين العبد سبع عليه ان ياخذ هما شاهدا بمعلوم فاعتق  
المشتري احد هما ان الثمن ولو اعتق البائع احد هما يعينه لا ينفذ فان اعتق  
المشتري هذا العبد بطل عتقه وان اعتق الاخر نفذ عتقه مرتد اعتق  
عبد المزجر فان اسلج از وامات عليه رد بطل عتقه فان لميت وكن  
لحم بدل الحرب وقضى القاضي بلحوقه وقسم القاضي ماله ويشترط فان رجع بعد  
ذلك مسلم امرك العبد بوجه الرجوع نفذ رجل ادعى عبد في يد رجل فرض  
رجل نفس العبد منه للدي غير المدعى عليه فان العبد وقضى القاضي بالقيمة



على الكفيل فاعتقه الكفيل والمدعى عليه نظري في ذلك فان كان المعتق هو الذي  
ادى قيمته الى المدعى فقد اعتقه واذا اذاعه غير بطلي خمسة مواضع لا يضمن  
المعتق لشريكه رجل باع نصف العبد من قريب العبد يسحق العبد للشريك  
ولا ضمان على القريب عندنا في حنفية رحمه الله وكذلك ان اشتري من قريب احد  
عتق نصيبه ولا ضمان عليه وكذلك اذا ورثه يسحق للشريك وكذلك عتق  
اثنين شهد كل واحد منهما على صاحبه بالحرية يسحق العبد لكل واحد منهما  
في نصيبه هو ميراثا كانا او ميراثا ولا ضمان عليه عندنا في حنفية رحمه الله وكذا  
اخر ولد يثنى باعتقها عتق الجميع ولا ضمان عليه ولا ضمان في قول  
ابن حنيفة رحمه الله شراء العبد نفسه من مولاه هذه المسئلة على ثلثة اوجه  
رجل امر عبدا ان يشتري نفسه ومولاه فقال العبد لمولاه بعني نفسي  
لنفسني فباعه عتق العبد ويلزمه الثمن وولادة لمولاه واذا قال بعني نفسي  
لفلان فباعه العبد لفلان ويلزمه الثمن ولا يعتق واذا قال بعني نفسي فباع  
عتق العبد ولزمه الثمن وولادة لمولاه العتق على خمسة عشر وجه عتق  
وعتق قرية وعتق قرابة وعتق كفارة وعتق كفاية وعتق تدبير وعتق  
وعتق جلد مشرك اعتق احداهما وعتق اسلامه بان دخل عبدا وعبيد  
اهل الحرب الياسمين او امر ولد امر ومدة بصره او مكاتبه او ام ولد المرقدة  
ومدبره اذا قتل على رءوسه او لم يبد الحرب عتقا والولاة في هذه الاشياء

الاشياء كلها للمعتق الا في ستة اعياد وهو عبد الحرب ومدبره ومكاتبه  
وام ولد امر ولد المرقدة ومدبره فولاة هؤلاء ثمة المسلمين وبذلك التمس  
وام ولد اربعة اشياء الطمع والاستخدام والجارعة والتزويج والقبول  
ونعليك باوجه الوجوه واوقاك لدعاء السرية يحتاج الى اقرار المولى  
وانا ولدها الثأني فلا يحتاج الى اقراره ويستفي بنفيه وان كانت الجارية  
بيتر جلي فباعت بولدا فادعى احداهما ثبت نصيبه وصارت ام ولد له  
ويلزم نصف عقرها ونصف قيمتها ولا يلزمه شيء من قيمتها ولدها وان  
ادعيها معا صارت ام ولد لها وعليه كل واحد منهما نصف العقر <sup>يصير</sup>  
ماله بما عليه قصاصا وميراثا من كل واحد منهما ميراث ابن كامل  
ويترك من ميراث اب واحد سبعة الفاظ يصير العبد به مدبر مطلقا ولا يجوز  
بيعه قوله انت مدبر او دبترك انت حر عند موتي ان مت فانت حر  
خمس الفاظ يصير بها العبد مدبر مفيد ويجوز بيعه قوله ان مت  
من سقر هذا فانت حر ان مت من مرضي هذا فانت حر ان مت  
مقبول موتي بشرا فانت حر قبل موت فلان شهران مات فلان فانت حر  
**باب الكتابات** ثلثة نفر يجوز كتابتهم الارب والحمد  
مكاتب عبد اليتيم والمكاتب يكتتب عبدا ثلثة نفر لا يجوز كتابتهم  
العبد المأكول والمضارب وشريك المئان رجل قال العبد اذا ادبني



فانت حر لا يقتصر على المجلس وحاله كحال المكاتب الا في تسعة اشياء  
احدها يجوز للمولى بيعه ولا يجوز للمولى بيع المكاتب فاما بعد تزويج  
المملوك بوجه الوجوه لا يجبر المولى على قبول المال ولكن لو قبل عتق  
والثاني لو مات المولى فادعى الى الورثة لم يعتق والمكاتب لو ادى المال  
الى الورثة يعتق والثالث بوث المولى يفسخ ذلك ولا يفسخ عقد <sup>الكتابة</sup>  
والرابع لو ادى المالك للمولى وفضل شئ فالفضل لولاه وفي المكاتب الفضل  
للمكاتب والخامس لا يملك المولى مطالبة بالمال وفي المكاتب يملك السيد  
ان لا يستحق بالكسب السابقة الى الاولاد وفي المكاتب يتلقوا بد استحقاقها  
والسابع لو صلح على اقل منه فادعى لا يعتق والسادس لو تبرع عليه  
انسان لا يعتق وفي المكاتب يعتق ولو اجمعوا انه لو قال ان ادت الى الف  
يقتصر على المجلس احدي عشر شئ استفيد به المكاتب بعتق الكتابة  
البيع والشراء والخط بسبب البيع والشركة والمضاربة والادجار <sup>والادارة</sup> والكتابة  
والهدية والتخاذه والضافة والمسافرة احدي عشر شئ لا يملك المكاتب  
المجاورة في البيع والشراء والعتق بعوض وبغير عوض والقرض والهبة بعوض  
وبغير عوض والكوصية والصدقة والكفالة والعتق والادقصاص اذ قال  
عبد الله بن عمر بن الخطاب لا يزوج الابن والبنت الا ائتمه ومكاتبه  
فانه يملك انكارها ولا يصح الكتابة بشئ الا على عبد غيره او يكاتبه على

على نفسه ولا يعرف مقدارها ويرث المكاتب الى الرق بشئ يسير  
اثنى عشر شئ الفاضل بحرية ونحوه واحد عند المولى وعند يوسف <sup>دعوى</sup>  
المملوك قال عليه بخمسة اذ يرد الى الرق وشيئان يمنعان فسخ الكتابة بعد  
موت المكاتب اذ مات وترك وفاء بكتابة او ترك ولدا ولد في الكتابة  
يسعى على نحو ما يريد فان كاد الولد مشغرا لا يسعى على نحو ما يريد ولكن  
يؤدي بدل الكتابة حاله او يرد الى الرق **باب الولاء**  
الولاء على ضربين ولأه عتاقه ولأه موالاة فاما ولأه العتاقه <sup>فالمعتق</sup>  
عصبة المعتق اذ الميراث له عصبة عتاقه النسب وولاه ولد الجارية لولاه  
اذا كان زوجا لم يعتق الا بيمين او ما يجرى به ولأه الولد الى مولى <sup>نفسه</sup>  
واما ولأه الموالاة ان يسلم رجل على يد رجل او اسلم على يدي غيره ولكن  
ولاه على ان يرثه ويعقل عنه فولاه صحيح فان مات ولا وارث له فولاه لمن ولاه  
ولاه من ينقل ولأه الى غيره مالم يعقل عنه واعقل عنه الميراث له لا يجوز  
بولأه الى غيره وما ولد له فهو مولى الذي ولأه ابوه فارسل ابن له  
كبير على يد آخر ولأه جازا اسلم ولكن لم ير الى احد فولاه موقوف  
وليس لمولى العتاقه اسير مولى احد **كتاب اليمان**  
اليمان على ثلثة اوجز ثلث معقورة وهي العقد على فعل شئ في المستقبل <sup>ك</sup>  
وقيل العيمس وهي الخلف على اثبات شئ او نفيه في الماضي متعدي للكذب فيه







فشرب نبيذ المشترى وحلف لا يلبس ثوبا مغزل فلان فلا يفسد  
كسار غزلها او غزل احرفها وحلف لا يلبس من شئ فلان فليس الشرب  
من شئ ونسج احكام معا وحلف لا يصلي صلاة فلان قد دخل في الصلاة  
وحدث الا ما فقد في قول الصلاة وكذلك لو ادرك بعد ركعة وصلي  
باني ثلثون شيئا يتعلو الحكيمين ويتغير الحكم بتغيرها لا يحنث في بين  
جرح حلف لا يدخل فلان فانهم جعل يستأنوا او حماما او حائطا  
او سجدا فدخلها وحلف لا يدخل فلان لا يجتاز او عابرسبيل  
فدخلها لم يحنث بل اذا قام وحلف لا يأكل فاكهة فاكل غنبا او طبا فاكهة  
او حلف لا يدخل الارض او ام فلان فيه يخرج فلان باهل ثم عاد اليها  
فدخل الحالف وحلف لا يأكل التمسير فجعله خيضا فاكل لا يحنث  
الا ان يرى لونه ويوجد طعمه وحلف لا يأكل هذا التمسير فجعله عصيدة او  
لا يكره بانه فلان فكريه بتعبه الماذون في التجارة لم يحنث عند بيع  
خسفة ولي يوفى بها الله وحلف لا يشرب من هذا الكوز فصبا فيه فكون  
لغيره وحلف لا يشرب من جلة فشرب منها باناء وحلف لا يأكل بسرا  
فاكل طبيا وحلف لا يأكل لحما فاكل سمكا وحلف لا يأكل من الحظا  
فاكل من خبزها وحلف لا يشتري قبضا فاشترى مقطعا غير محيط او  
لا يسكن هذه البئر او يوق فيها اياما لو كان لا يستطيع الحرف فهو الدار

الدار لا يطرح نفسه من الحائط او حلف وقال والله اكلت ما راح  
او الكعبي فابت احدهما ثم حلف لا يكفر فلان افتح عليه في الصلوة  
او حلف لا يتكلم فقراء في الصلوة او حلف لا يؤمر احد افا فتح لنفسه فجأ  
قوله واقدوابه ولذلك لو اتمهم في صلوة الجنان او سجدة التلاوة او قاء  
لعبه ان صليت ركعة فانت حر فصلي ركعة لم تكلم يعتق ولو صلى  
ركعتين عني بالركعة الاولى او قال الرجل لا يخرج اربك نفسي فارة  
من مكان بعيد فوفى فلان او راه من فوق حائط او سطح فقال يا فلان  
وهو لا يصل اليه لا يحنث او قال الامثلة ان لم يعتق مملوكا بالف فانت  
فاشتري بالف مملوكا يساوي مائة فاعتقه وحلف لا يخرج امرأته  
الا باذن فقيل له امانا اذن لها في الخروج فقال من يمنعها ان يكون اذنا  
فاذن لها فامر تسمع فخرجت حنت عند حنفة ومحمد حنفا الله وحلف  
لا ينظر الى فلان فراه في المرأة او حلف لا يشتري صوفيا فاشترى شاة  
او حلف لا يشتري دهننا فاشترى زيتا او دهن البذر والحرف ع  
والا كارج لا يحنث ولو حلف لا يسلم الشفعة فسكت حتى بطلت  
شفعة خمسة عشر شيئا يحنث في بينه من حلف لا يأكل طعاما  
او حلف لا يلبس ثوبا فلان او حلف لا يكره راية فلان فاشترى فلان  
بعد بينه او حلف لا يكفر فلان الا باذن فانت له ولو اعلم بالاذن



حتى لمدا او قال الامانة لا يخرج من الدار الا باذن فيخرجت مرة واحدة  
ومرة بغير اذن فحنت في يمينه ولا بد من اذن في كل مرة او حلف  
لا يشترع محامدا فشر الزجس والساه العرع تحنت ولو شتر باسمينا  
او شتر ودا لا يحنت في يمينه او حلف لا يشتر طيبا اي طيب شتر  
حنت ولو قال الامانة امسحت احد فانت طالو فجاءت امرأة  
وسرحت راسها وعقدت شعرها او وضعت يدا حنت في يمينه او حلف  
لا يكمل فلانا فعلم القمار في غير الصلوة او حلف لا يكمل اليوم وغدا  
فكلم في يومه او في الغد وان لا يكمل امراته فجاءت لتاكل معه فقال الزوج  
هاتقير يد بها نهيها او حلف لا يد من فادهن بزيت او حلف لا يتوا  
فكاتب عبد او قبض مال الكتاب عشرة اشياء اذا حلف لا يفعل  
فامر غيره ففعل يحنت رجل حلف ان لا يتزوج او لا يطلق او لا  
اولد يرب او لا يبنى او لا يهدم البناء او لا يضرب عبده او لا يذبح  
شاة او لا يحذ ونقل ثمانية اشياء اذا حلف ان لا يفعل فامر غيره  
ففعل لا يحنته رجل حلف لا يبيع ولا يشتري ولا يوقجر ولا يشتر  
ولا يفاقر ولا يخاصر ولا يهاج ولا يلبس حننج فلان فامر غيره  
ففعل هذا اذا كان الخالف ممن يلي هذه الافعال بنفسه فاما اذا كان ممثلي  
غيره يحنت في يمينه اذا حلف ان لا ياكل من لحم هذا الشاة لا يحنت

لا يحنت في اكل لبعثة منها الملح والادوية والدماغ وشجرة البطيخ تحنت في اكل  
سبعة منها وهو الفواد والكبد والكلى والرتة والكرفس والامعاء وشجر القلندر  
رجل حلف لا يدخل بيتا لا يحنت ثمانية اشياء المحار والبيعة والكينة  
والكعبة والمسجد الحرام وسائر المساجد ودهليز باب الدار والظلة واما  
الشعران كل نيزد باحنت وان كل بلد لا يحنت اذا حلف لا يفعل  
كذا فانت المحلوف عليه سقط اليمن الا في اربعة اشياء اذا حلف ان لا  
اولد يحمل او لا يوصي او لا يمسوه فهو على الحيوة والوفاء وما سوى ذلك  
فعلى الحيوة ذكر الامام علي في شرح الجامع الصغير ان في الكسوة يقع  
على الحيوة لانه عبارة عن ثيابك ثوب في كلام العرب اذا حلف لا يفعل  
مع فلان شيئا يحنت بعقد اربعة اشياء وان لم يقبل المحلوف به  
وهو القرض والهبة والصدقة والعارية رجل حلف لا ياكل من كسوة فلان  
يحنت في خمسة اشياء ان ياكل ما اشترى او وهب او اوهب او اوى او اخذ  
اجرة نفسه او اكل مما ورثه الخالف فلان فهو كسب الاول حتى يجد فيه كسبا  
اخر لا يحنت بمصلية وجان ورث طعاما فاكل الخالف او وهب المحلوف عليه  
الطعام الخالف وسائر اكله رجل حلف لا ياكل طعام فلان يحنت اربعة اشياء  
بالحل والكالح والمالح والديس ولو كان المحلوف عليه يبيع الطعام فاشترى  
الخالف منه فاكله حنت رجل حلف لا ياكل حراما فاضطر الى اكل الميت فاكله



للضرورة بحيث لا يضره الا انه ياتر لمكان الضرر فهو ان غضب  
الحا او خسر مراً فاكله بحيث يمينه وان يلعن ما بشي فاكله لا يحنث وان كان  
دراهم خلفه لا ياكلها فاشترى به ادينار او فلساً ثم اشترى  
طعاماً فاكله حنث واذا اشترى بعروضه ثم باع العروض فاشترى طعاماً  
فاكله لم يحنث ولا اكل ثلثة اوقات متتعة غداة او عشاء وسحر  
فوق الغداء ماقول النهار ليل والشمس وقت العشاء من زوال  
الشمس الى نصف الليل ووقت السحر من بعد نصف الليل الى طلوع  
الفجر جل حلف لا يقبض حتى فلا ان اليوم لا يحنث في عشرة اشياء <sup>قبض</sup> اذا  
مشتري او مكفيل او قبض من وكيله وقد كان وكله قبل البيع او قبض  
من المحتال عليه اذا قبل البيع واخذ به <sup>قبض</sup> هنا فلهك الزهر في يده او حط  
عن البعض فاخذ البعض واشترى منه شيئاً ببيعاً باقاً او قبضه <sup>القبض</sup>  
او استهلك عليه مكيداً او وزناً او اشترى منه شيئاً فاسداً او فيه  
وكره في قيمته وفاء بالحوى ولو قبضه من خمسة نفر يحنث اذا قبضه من  
المطلوب بعد البيع او من المحتال عليه بعد البيع واشترى به شيئاً  
بيعاً فاسداً او قبضه غير المكيد والموزون وفي قيمته وفاء بالحوى  
استهلكه او حرقه قبل الاخذ والغضب لا يحنث بالبيع البهي  
المكفر <sup>البيع</sup> بخير بين ثلثة اشياء ان شاء اعق رقية وان شاء اطعم عشرة

عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من بر او صاعاً من شعير او صاعاً  
من تمر وان شاء غداة وعشاء واذا اشترى عشرة مساكين كل مسكين  
نوباً سافاً اما قبض او لحفة او انار او سرويل او عمامة سافاً عند الحى <sup>وجلس</sup>  
وروي عن علي بن يوسف رحمه الله في الامالي انه يجوز الازار والقميص ولا يجوز  
العمامة والقلنسوة والسراويل وروي عن علي بن يوسف رحمه الله رواية  
اخرى انه قال لكل مسكين ثوبان قميص وسراويل وانار وبرداء  
وروي عن محمد بن ابي القاسم كل مسكين قدر ما يستريح به ويجوز فيه  
الصلوة ولا يجوز صرف طعام الكفارة الى خمسة اشياء الى كفان الموتى  
وبناء المسجد والقناطير والحج والعمرة ولا يجوز دفع هذا الكفارة الى من  
لا يجوز دفع الزكاة اليه واحد عشر نفر قد ذكرناهم في كتاب الزكاة للحد  
وعشر ومن قبض لا يجوز اعتقها في الكفارة المدبر او امر الولد او المتكافئ  
الذي ادى شيئاً من بدل الكتابة والعبد المشترك والزمن والمقعد  
والاخرس والاعمى والمجنون المطلق والمرئد والجنيث والاحدب  
والاشل اليدين والرجلين ومقطوع الابرهايت او عبد مقطوع  
ثلثة اصابع من كل يد وعبد حال الادر قد قضى بدمه وان غنى  
وكذلك المرئد والاسلم بعد ذلك او عبد ابيض الغنيت ثم اخذ البياض  
او اعتق على مال الكفارة ثم ابراهه عالم بالاك اعتقه في مرض موته



ولم يخرج من الثلث فاستساعه الورثة في شئ موقوت او عبدا مريضاً  
كان في حد الموت وان كان ترخا وجاف جان شعة الربا يجوز عنها  
عقوبة اليمين المرتدة والعبد الكافر والاعور والاصم ومقطوع اليد  
الواحدة والرجل خلاف والعبد المديون اذا اخار الغراء الشفا  
والعبد المرهون ثم سعي العبد في رجوعه على الولي **كتاب البيوع**  
البيوع ثلثة بيع صحيح وهو المعروف فيما بين الناس وبيع فاسد لا يدخله المنة  
او الشرط فيه وبيع باطل وهو بيع مضاف الى ما هو حرام في البيع الصحيح فان  
البيع يملك بنفس العقد وفي البيع الفاسد يملك بالقبض وفي البيع الباطل  
لا يملك بجال الشرط الجائز ثلثة الاجل المعلوم والخيار المعلوم وهولثه <sup>ايام</sup>  
واشراط الصالح والمكسرة في الثمر الشروط المفسدة في البيع اربعة  
اشراط المنفعة للبائع واشراط المنفعة للبتاع واشراط المنفعة <sup>للبائع</sup>  
اذا كان عبدا او اقله والشرط في العقد فاما اشراط المنفعة للبائع ان  
يبيع على وجه المقتضى شئاً او لبي شئاً او يبيع منه شئاً او  
يرد على هديته او على ان لا يسلم اليه رأس الثمن او على ان يستخدمه  
البائع شهراً او كان ولا على ان يسكنها البائع شهراً او اما اشراطها للبتاع  
فما ذكرنا للبائع واما اشراطها للمبيع اذا اشترى على ان لا يبيع من غير او  
لا يستخدمه او لا يباعها او على ان يدبرها او يستولدها ويكاتبها

او يكاتبها ويعتقها او كانت دابة امته اها على ان لا يبيعها او فلا من  
واما الشرط في العقد ان يستطع خيار اربعة ايام او اكثر واشراط الخيار  
مجهولاً او جالاً مجهولاً او محملاً او ختميراً او لم يسم شئاً من اشراط الخيار  
سقط باثني وعشرين شئاً ويلزم البيع ان يموت المشتري او ينفك البائع  
وكان الخيار له او يموت المبيع او اصابه عيب او قبلها بشهر او لمسه او وجدها  
او نظر الا فخرجها بشهر او عرفها البيع او اجرها او جنى عليها او عقرها او دبرها  
او سقىها امته دواء او جرأ او فسد او خيط فرجته او جبت او جلب  
لبها دابة او من غزا او كان الخيار للبياع قابلاً من الثمن او قال انت بريء  
من الثمن لزوم البيع او سكنت حتى مضت الثلث ثمانية اشياء لا يسقط  
خيار الشرط المشط والتدهيب واللبس واخذ الشعر والاخذ من عرف  
الدابة وقص الحوافر ونقد الثمن وقبض المبيع خيار الرقبة في الجارية  
يسقط بربوية الوجه فان راي وجهها او اكثر سقط الخيار وان راي <sup>غير</sup>  
او صدرها او بطنها او ساقها لا يسقط خيار الرقبة وفي الفرس  
والبغل والحمير يسقط بربوية عنقه او فخذه او ساقه وكل عضو تاق منه  
الوثلة اعضاء الحافر والناصية والذنب ومن باع داراً على <sup>فصل</sup>  
بناؤها او مفايح اغلاقتها ولم يسمه ومن باع ارضاً خل فيها الاشجار  
وتخل ولم يسمه ومن باع ارضاً لا يدخل فيها النزع لم يسمه



ومن باع اشجارا فيها ثمر لا يدخل الثمر في البيع فلا يمتد ويقال للبايع اقله ما يولد  
 البيع الى المشتري ولا يجوز الخيار في العقد كما ذكره ثلثة ايات في الكفالة  
 عند ابن حنفية رحمه الله البيع الفاسد على اربعة اوجه الاكراه على البيع والجهالة  
 في الثمن او المثل او اخل شيء من الخواص في البيع كالمخزول والخنزير واشترط الخيار  
 بالتوقيت في البيع الى الحصاد والديك والتمر جاز والقطاف وقدر الحاج  
 وفطر اليهود وصورة انصار على الميراث ذلك للنبيايمان اربعة اشياء  
 يجوز بيعه قبل القبض العقار والمهر وبدل الخلع وبدل الصلح ودفع المهر  
 وكل عقد وقع على المكيل والوزون بعينه فليس للشري غير ما ليس  
 للبايع منه الا في ثلثة اشياء الدرهم والدنانير والفلوس باعيانها  
 جاز للبايع دفع ثمنها او اخل تحت العقد ان يشترط غير مملوك له اصل  
 القيمة لا يجوز الانتقال الى غير الا ثلثة اشياء بالهبة والوصية  
 والاسحقاق والخيار في البيع اربعة خيار الشرط وخيار العيب وخيار  
 الرجوع خيار المالك خيار لا يثبت الا في اربعة اشياء في البيع والادارة والتمتع  
 والصلح ودعوى المالك على شيء بعينه اربعة اشياء لا يجوز العقد عليها  
 اذا كان موصوفاً فاسع جارية بعينها موصوفاً وقسمه وان كان يرد  
 احدها عبد او جارية بعينها موصوفاً والصلح ودعوى المالك  
 على عبد بعينها موصوفاً او جارية شيء بعينها موصوفاً فاشترط

من باع اشجارا فيها ثمر لا يدخل الثمر في البيع فلا يمتد ويقال للبايع اقله ما يولد

اشياء يجوز العقد عليها اذا كانت موصوفة اجارة عبد بعينها  
 موصوفاً وكتابة عبد على عبد بعينها موصوفاً والصلح ودفع المهر  
 عبد بعينها موصوفاً وخالع المرأة على عبد بعينها موصوفاً  
 الاقالة والردة بالعيب برضاء القاضي بجرمان مجري واحد الا  
 في فصل واحد وهو الرد بالعيب قبل القبض لانه ردة بمنزلة الرد  
 بخيار الرجوع فلا يرد على البايع الا **باب العيب** اربعة اشياء  
 عيب في الجارية دو الفيل او الحمار او الذفر او الزنا ولد الزنا ثلثة  
 والعيب بنزول حكمها بالبلوغ او الباطل او السرقة او البوك في الفرج  
 فان عاودها شيء من ذلك بعد البلوغ فهو عيب لازم اثني عشر شهرا  
 يمنع ردة البيع بالعيب ويرجع بنقصان العيب اذا اخل في البيع عيب  
 المشتري ثم اطلع على عيب يريه او كان ثوبا فقطعه وخاطه او صبغه او كان  
 سوفا فلفته او كان عبدا فاعتقه او مات او عينا ففلك في يده او كانت  
 جارية بكر افاقتضها او نجسها فوطها او قبلها بشهوة او فانت بدهاق  
 باقة سعادته ثم اطلع على عيب قديم بها واشترى جارية فابقت ثم اطلع  
 عيب قديم بها ثم ماتت فجاهاها اما ما دامت حية فانه لا يرجع بشيء  
 رجل اشترى جارية بنزول فلم يقبضها حتى وجد بها عيبا فان قبض  
 الميونة لم يرد اجمعها وان قبض الاخرى فلان يرد ما جيعا وان قبض



فباعها او لم يقبضها ولكنها اعتقها الزمتها خري ان بعض الاشياء لا تفرق بخيار  
الروية ولا بسبب سبب المسعى في المهر وبدل العتق وبدل الصالح وبدل العبد  
الصوب التي يترافعها الخاسر فيما بينه خمس واتر بعض منها الذي يبي  
الكو والتقايع والحلو وانما الجروج وانما القروح في الاطفال والآخر  
الواحد والاثنتان والثلاثة الا ان يكون مجموعة في موضع واحد خل  
البراء والظفر في العين والغرب والجرب في العين والاشفاق وهو يضل  
الاشفاق ثلاث منها الشريك ابن عبد الله القاضي خط الاذني  
ان الشقاق حيط والكف فان بارز في الاسنان والنقصان الا  
يكون في جارية فارسة واكشف والمخارج في موضعها والتلوي في  
الاسنان في الحفر والقوادح التي قدح الفم واختلاف الاسنان  
والشظ والتباير والزور وهو يكون الصدور اتباع اليطر في العين  
واصطكاك العقبين والروح وهو تباعد بين الرجلين والكوع  
وهو تبو ج الكف وقبل الكوع والكوع وهو ان يركب البرام السبا  
حق بزول برث اصلها خارجا والدفع وهو يرفع في الكف والخضان  
وهو ان يكون احدي التذير اكبر من الاخر في المراء فيقال امراء  
حضر ان كانت كذلك وكذا السبوز والفتير وان جالد السلط  
ثلاثة فان ها والشامات والاشامات بضام والثايل والخيلان

الخيلان والغدد والعقد الا يحاف ان ينقص والعذر هو  
وجع في الحلق وشفاو في اليد والرجلين واكل الطين والاختلاف الاضلاع  
وزاد في حفص من غبار شمس الشمس الشعر من غير شظ وجودة الشعر والوشم  
والغنة في الصوت واللثج وامنى رسول الله صلى الله عليه وسلم من خمس  
خصله بيع الاذن والجنين وبيع الطير في الهواء وبيع السمك في الماء وبيع  
الحامل ومن الجنين والجنين والجمل وزاد من ثوب وجذع من سقف  
وبيع ثوب من ثوب من ضربة القاص وبيع المرابطة وهو المرعى والنخل  
من حصة من المحاولة وهو بيع الخطنة في السبلة والبيع بالقاء الحجر  
والمناينة وهو ان يسلم الرجل السلعة من بذل البائع الى المشتري  
فتكون بذل ايجابا والسلعة وهو ان يتم المشتري السلعة ابدا بعد  
المزايدة فيكون مستد قبول البيع وبيع التمار حتى تزهو والبيع الى النير  
والمرجان ومن بيع المر يقبض ومن بيع المر يض وبيع وسلف وهو  
بيع السلعة على ان يقبض المشتري ومن بيع وشرا وهو ان يقول  
ابيعك بالنقد كذا والنسيئة كذا ان يتم البيع بكم ومحور البيع تلقى الز  
وبيع حاضر ليار والبيع عند ان الجمعة والنفس وهو ان تؤخر نفاق السلعة  
وهو ان يسلم واحد ها الكثر عما يسلم واحد ها وهو ان يسلم واحد ها  
لا يو ابينه المولي والعبد والمدبر والمولى واقر الولد والولي والسل



والخرج في الحرب فتم حصل البيع بين هؤلاء هم بدرهم نقد  
 او نسية جان **باب التسليم** ثلثة اشياء يصح التسليم فيها في الكيل  
 والموزون والمذرع وهو الثياب من رباط التسليم اشياء معروفة  
 رأس المال وقبضه في المجلس ومعرفة الكيل ومعرفة المسرفه وكول المسرفه  
 موجودا وقت العقد الي وقت محله والوجيل وبيان مكان الوفاء  
 ان كان له حمل ومثونه ويجوز التسليم في كل ما يكن ضبطه كالحظنة والشعيرة والثياب  
 والفزل والخشب والتبن والقيت والتمر واللبس والجبن والبصل والجوز  
 والبض وفصول الصنعة وغيرها ستة عشر شيئا لا يصح التسليم فيها الموزون  
 في الموزون والكيل في الكيل وفي الحيوان والرووس والدكارع واللاوي  
 والواهر والنقول والفواكه الرطبة وفي الرطب في غير حنيه والرماد والسفرجل  
 والبطيخ والقنا في غير زمانه وما اشبه ذلك وفي اللعان وفي المولد كلما عدا  
 للطب حرم ما كان الطب جزءا من جميع ماله وبكى ضبطه فيما يفسد وينقطع عن  
 ابدى الناس ولا يصح التسليم فيما بعد الا في الجوز والبض خمسة اشياء  
 تجوز في التسليم الوكالة والحالة والكفالة والوكالة هي خمسة اشياء  
 لا يجوز في التسليم الشركة والموتوية وبعد قبل القبض والاعتياض في التسليم  
 والاعتياض عن رأس المال بعد الدقالة ويجوز بيع الخبز بالحظنة والدق  
 متفاضلا ويجوز بيع الحار المختلفة بعضها ببعض متفاضلا ويجوز بيع

في كل ما يكن ضبطه كالحظنة والشعيرة والثياب  
 والفزل والخشب والتبن والقيت والتمر واللبس والجبن والبصل والجوز  
 والبض وفصول الصنعة وغيرها ستة عشر شيئا لا يصح التسليم فيها الموزون  
 في الموزون والكيل في الكيل وفي الحيوان والرووس والدكارع واللاوي  
 والواهر والنقول والفواكه الرطبة وفي الرطب في غير حنيه والرماد والسفرجل  
 والبطيخ والقنا في غير زمانه وما اشبه ذلك وفي اللعان وفي المولد كلما عدا  
 للطب حرم ما كان الطب جزءا من جميع ماله وبكى ضبطه فيما يفسد وينقطع عن  
 ابدى الناس ولا يصح التسليم فيما بعد الا في الجوز والبض خمسة اشياء  
 تجوز في التسليم الوكالة والحالة والكفالة والوكالة هي خمسة اشياء  
 لا يجوز في التسليم الشركة والموتوية وبعد قبل القبض والاعتياض في التسليم  
 والاعتياض عن رأس المال بعد الدقالة ويجوز بيع الخبز بالحظنة والدق  
 متفاضلا ويجوز بيع الحار المختلفة بعضها ببعض متفاضلا ويجوز بيع

الحجر الحيوان عندي حنفية والبيع يوسف ويجوز بيع الطب بالقر من الا بمثل  
 والغيب بالزبيب عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز بيع الحظنة بالدقيق والسود  
 ولا يجوز بيع الزيت بالنقود والتمسح بالشبرج حتى يكون الزيت في الشبرج  
 اكثر مما في الزيت ولو التمسح فيكون الدهن بمثله والزباد بالنقل والمصان  
**باب الاخر** رجل اشترى ثلثة اخوات متفرقات لا يجوز وطهرهن  
 جميعا ولكن يجوز وطئ الاخت لادب والاخت لادق ووطئ الاخت  
 لادب ولم لا يجوز له وطئ الاخت لادب والاخت لادق مادامت هي في ملكه  
 وان كانت لكل واحدة منهن بنت فاشترى بناتهن دون الامهات يجوز له  
 وطئ جميعهن كل واحدة منهن بنت حادثة لصاحبتها واشترى البنات  
 مع الامهات يجوز له وطئ بناتهن جميعا وان وطئ الامهات او لا يجوز له  
 وطئ الاخت لادب والاخت لادق ووطئ الاخت لادب وام اولا  
 لا يجوز له وطئ الاخت لادب ولا وطئ الاخت لادق مادامت هي في ملكه  
 ولا بناتهن وان وطئ بنت الاخت لادب وام يجوز له وطئ البنات ايضا  
 دون امهاتهن اما الاستبراء فشرع في الاما مخضرة واحدة ان  
 كانت خض فان لم تخض لصغر او كبر فشر واحد سواء اشترىها من رجل  
 وامرأة او صبي لا يجوز له وطئها ولا القبلة ولا الملامسة والنظر الى الفرج  
 حرم يستبرأ وانما ان تقع فيه العدة فان ابا حنيفة رحمه الله لا يتقبل

وقال ابو حنيفة لا يجوز بيع الحار بالبر  
 حنفية لا يجوز بيع الحار بالبر  
 اقول هو موقوف عليه



تقديره كقولك لو يوسف لا يطلها حتى تضي ثلثة اشهر وفي رواية تقدر  
لا يطلها شهرين وخمسة ايام وهو احدى الروايتين عن محمد بن محمد  
وفي رواية تقدر ان لا يطلها اربعة اشهر وعشرة ايام فان لم يظهر بها جمل  
يطاؤها او ظهر بها جمل لا يطلها حتى تضع حملها فيكون استبراءها  
بوضع الحمل اجماعا وكذا في رواية يطلها الى سنتين لأن الولد يبقى في البطن  
سنتين وعن مالك بن النجار بن مالك بن عيسى عليه السلام استبراء سبب ملك  
بالشراء او بالهبة او الصدقة او الاستنساخ او الوصية او بدلا من خلخلة  
او وجهها من ولد الصغير ثم اشتراها منه او كان زوجها من قبل بعد  
ما قبضه ما قبل ان يستبرأ بها ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها يجب على  
المولى ان يستبرأ بالحضنة ولو خاضت عند الزوج حضنة لا يجب على  
المولى الاستبراء وكذلك لو زوجت نفسها بغير إذن مولدها وزفها  
بينها وبين زوجها لم يجعل النكاح كأن لم يكن فان لم تحض حضنة يجب عليه  
الاستبراء ولو طلق الزوج حرة ابنته او بنته لم تجب لها اشتراءها عليه  
الاستبراء وكذلك لو اشترى جاريتها ابنته او ابنته او امه او مكاتبته  
او اشترى احد العبد المأذون وعليه دين مخطوب كسأبه يلزم  
المولى الاستبراء عند ابنة حنفية رحمه الله خلافا لما لو لم يكن عليه  
دين خاضت في يد العبد عليه ان يستبرأ وكذلك لو وجهها امرأته

امرأة او صبى او جمل ثم رجع فيها بقضاء الفاضل او بغير قضا القاض  
فان يجب على الزوج الاستبراء وكذا ان اخذ الجارية المأسورة يجب عليه  
الاستبراء وكذلك ان باع جاريتها ثم نقاها لا يبيع بعد القبض وبيع  
شفصا من قال العقد بعد القبض يلزم البائع الاستبراء وان كان  
الافالة قبل القبض كذا في الاستبراء قياسا وفي الاستبراء يجب  
وكذا في هذا الجواب في الرد بجبار الشرط قبل القبض فان باعها على ان يكون  
ثلثة الى ثلثة ايام ثم فسخ البيع فالاستبراء على البائع وان كان الخيار  
للمشتري فمقتضاها على البائع لا يجب عليه الاستبراء عند دعوى حنفية  
خلافا لما وقد روي عن ابى يوسف رحمه الله من اشترى جارية ثم اراد  
او مكاتب او عبدا فزوجه في التجارة عليه ومن استغفره او اشترى  
جارية ثم بگاها واشترى جارية ولدت عند البائع وخرجت من نفاسها  
او خرجت عن من نفاسها لا يجب عليه الاستبراء في هذه الفصول  
وهو قول مالك لان الاستبراء يجب صيانة للولد وصيانة للنساء  
الذين يثبت النسب ولا يوثقوا اشتغالهم بها بما يثبت به النسب في  
ظاهر الرواية يجب الاستبراء في هذه الفصول لوجود سبب الشغل  
ولو كانت امه موهونة فافتكها او مكاتبته عجزت وردت في الرق ان  
مخرج فمضت المدة او كانت ابنة فرجبت او عصبتها فالمرء عليه



او اريدت ان اسلمت لا يجب الاستبراء في هذا الموضع لان في وطى  
هؤلاء كانت مملوكة له واذا باع مدبرة او ام ولد وقبضها المشتري  
ثمة ردها على البائع لا يستبرأ عليه لان ذلك ما كان باع ظالم جارية  
رجل فاصد مولداها وقد كان وطىها المشتري فقصى له القابلون لا يستبرأ  
استحسانا والفتوى عليه هذا ان الميراث المشتري انها مفضوطة  
في يد البائع اما ان اعلم به لا يجب الاستبراء على المالك لان وجوبه  
بجارية انسان لا يجب على المولى الاستبراء فان اراد بيع الجارية سحبه  
لها ان يستبرأ بحيفه ان كان يطاؤها وكذلك لو اراد ان يزوجه  
انسان وقد كان يطاؤها فلا ينبغي ان يزوجه حتى يستبرأ بحيفه  
احتياط ولو تزوجه قبل الاستبراء جاز وسحب الزوج ان لا يطاها  
وكذلك لو اراد ان يزوجه ام ولد او مدبرة قبل الصق ولو باع احد  
الشركاء جارية مستفكة فخاصت عند المشتري ثم لجاز شريكه  
استبرأ بحيفه اخري او باع فضولي جارية رجل وخاصت عند  
المشتري ثم لجاز المالك البيع بثلاثة اشياء لا يجب الاستبراء رجل  
بايع جارية على انه بلخيار ثلثة ايام ثم افسد البيع لا يجب على البائع الاستبراء  
او طوى الا جارية ابنة فجلت ثم اشتراها او باع ظالم جارية وعلم  
المشتري بانها ملك الغير فوطاها او يطاها لا يلزم المالك الاستبراء

الاستبراء او اشتري جارية فزوجهما ثم قبضها فطهرها الزوج لا يجب عليه  
الاستبراء عند البيوع ثمة ثلثة اشياء وهذه حيلة عند فظاهر الرواية  
يجب عليه الاستبراء لان جارية اشتراها او جارية لا يستبرأ سقط  
بالنزوح خمس فوضع له تحتسب الخوض من الاستبراء رجل اشترى  
جارية حايضا واشترى اهلها فخاصت في يد البائع ثم قبضها واشترى اهلها  
وضمها على يد عدل فخاصت في يد من قبضها وكذلك لو باعها احد  
الشركاء فخاصت حيفه ثم لجاز الثاني البيع او باع فضولي جارية رجل  
فخاصت في يد المشتري ثم لجاز البيع كتاب الرهن حاشا الرهن  
بثلاثة اشياء المديون والقبول والقبض المتر يحفظ الرهن  
بزوجته وبولون الذي في عياله وخارجه وبنفسه ولا ينتفع الا باذن  
الراهن الرهن بقضون باقل قيمته وحر الدين بفسير ان اهلك الرهن فحيد  
للمرتهن او اقله المتر فانه كف فيه وفاء بالدين يسقط الدين عن الراهن  
ولو لم يكن فيه وفاء بالدين رجح المتر على الراهن بما يقع بعد قيمة الرهن  
وان كان فيه فضل رجح الراهن بالفضل بالخيانة وان كان اهلكه بنفسه  
كان المتر مينا اشياء لا يجوز رهن المشايخ غير المقسوم وغير المقبوض  
والثمار على رؤس النخل وروث النخل وروث الزرع في الارض دون الارض  
والنخل وروث الارض فان رهن رضاءها شجر او زرع دخل الشجر



والنزع في الرهن والرهن بقصاص في النفس وفيما دون النفس  
والحدود والكفالة بالنفس والشفعة وضمان الدرك والوديعة  
والعارية والادارة والمضاربة والشركة وكل ما كان أصلا مائة  
وأن قبض الرهن في شيء من ذلك فلا يفيده الرهن شيئا ولا يسقط  
والرهن بالأعيان المضمونة نفقة ما هو عليه القيمة بها لا كما لمضون  
والمنهون وبدل الخلع وبدل الصلح من رهن الرهن غير ذلك يجوز بحسب  
حتى يسترد العين ولا يصير قابضا للعين بهلاكه بخلاف الدين  
لأن الدين جعل في الرهن حكما كمن يملك بالاقفال قيمة الرهن  
ومن قبضه ذلك العين والرهن بالأعيان المضمونة بغيره جوزه في رقبة  
أخرى ثم تلخذه منها أو يبيع بالبيع بحسب حتى يقبض ويملك  
بالاقفال قيمة ومن قبضه بغيره البائع وتأخذ البيع بهلاك  
البيع سطل الرهن كبطا من المسع وإذا وكل الرهن من أو العدل أو غيرها  
بيع الرهن عند حلول أجل الوكاله جازين وليس للرهن من غير ذلك  
وأعزله ولا ينزل بونهما ولا يوت لدهما ولا يجنونهما ولا يجنونهما  
ولا يارنادهما ولا يارنادهما إذا كان التوكيل شرط في الرهن  
ولو اشترى العدل عن البيع بحسب على بيعه عند طلب الرهن وإن لم يكن  
مشرطا في الرهن يملك الرهن عزله وينزل بونه ولو اشترى الرهن

عن بيعه لا يجبر على بيعه وحكم حكم غيره من الرهن ولا يملك في يد  
العدل كحكمه في يد المرتبة فان مات العدل لم يفرق في مقامه في  
امساك الرهن من بيعه ونفقة الرهن على الراهن وكفنه عليه إن مات  
وأجرة الراعي عليه ونأؤه للرهن وأجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن  
على المرتبة أربعة أشياء لا يملكها المرتبة ولا الراهن البيع والادارة  
والعارية والرهن ثلثة أشياء يخل بها لأجل موت الغريم والخروج  
وأرئاد من الخو أو مع القتل ويجوز للرهن عتق عبد المهرول  
وتدبيره لكنه ولو كان مسرا سعى العبد المعتق في أقل قيمته ومن  
الدين ثم يرجع العبد به على مولاه وفي التدبير يسعى العبد في جميع الدين  
ولا يرجع به على مولاه وجناية الرهن بعضها على بعض على أربعة أوجه  
جناية المشغول على المشغول يذهب بقسطه من الدين وجناية الفارغ  
على الفارغ هدر وجناية الفارغ على المشغول بلوغ الجاني حصته  
المشغول من ذلك وجناية المشغول على الفارغ هدر وتفسير ذلك  
رجل رهن اثنين بالف درهم قيمة كل واحد منهما ألف درهم فقتلت  
أحدهما الآخر في يد المرتبة يفتكها الرهن بسبع مائة وخمسين <sup>درهما</sup>  
من قبل أن الخ في الجارية خمسمائة درهم وهي نصف ما في هذا  
النصف المشغول والنصف الفارغ وهو الذي لا دين فيه على خمسمائة



عن الامة المقتولة وهو المشغول عنها بالدين فبطل من هذه الحسمانة  
ما جنى عليه المشغول وهو ثمان وخمسون درهما والحق الجارية حصته  
الفارغ منها وهو مائتان وخمسون درهما فصار الدين منها بقية الجنانية  
مع ما كان فيها قبل الجنانية من الدين سبعمائة وخمسون درهما  
**كتاب الحج** **الاسباب الموجبة للحج** ثلثة اشياء الصغر والجنون والرق  
وهذه المعاني الثلثة توجب الحج في الاقوال دون الافعال حتى لو اخذ  
بضمان المتلف فاما الصبي والجنون فلا يصح عقودهما ولا اقرارهما وطلوقهما  
وعتاقهما فاما العبد فاقواله نافذة في حق نفسه نافذة في حق مولاه فان  
اقر بالان يخذ به بعد الحرية وان اقر بحدود او قصاص او طلاق  
ينفذ في الحال **وقر** باع او اشترى من هؤلاء اشياء وهو بمقتل يقصد  
فالمولى بالخيار ان شاء اجاز ان كان فيه مصلحة واستعمره قال  
ابن حنيفة رحمه الله **الحج على السفينة** المبتدئ المتلف بما لا غير جابن  
ولكن ان بلغ الغلام غير رشيد لم يدفع المالك اليه حتى يبلغ خمسا  
في شهرين سنة وما تصرف قبل ذلك نفذ تصرفه واذا بلغ خمسا وثمانين  
سنة يدفع المالك اليه وان لم يوش منه الرشد وقال ابو يوسف ومحمد **للثقة**  
بحج عليه ولا يدفع اليه مال ان لم يوش منه الرشد وان بلغ ثلثين سنة  
وتصرفه غير نافذ سنة اشياء يخرج من مال السفينة المبتدئ من كونه مال

قال  
ابن حنيفة رحمه الله

ماله وثقته وجته وثقته اولاد وذوي ارحامه من حج ببقته عليه  
وثقته حج الاساقمة فان اراد الحج ولا يمنع من الحج ولكن يسلمه القاضي  
اليه نقد من الحاج ينفق عليه في طريق الحاج وما اوصى به مرضه من القرب  
وابن الحنيفة ثلث مال جاز يلوغ الغلام بثلثة اشياء بالاختلاف  
والاحبال والانزال ان اوصى وان لم يوجد شيء من ذلك حتى يكمل له  
ثانية عشر سنة عند ابن حنيفة رحمه الله ويلوغ الجارية بثلثة اشياء  
بالخض والاصلام والحبل فان لم يوجد شيء من ذلك حتى يكمل لها  
سبع سنين سنة للقاضي ان يحبس الفلاس في كل دين لزمه بدلا من مال حصل  
في دين كبذل المبيع وبدل القرض وكل دين التزمه بعقد كالمهر ودين  
الكفالة ولا يحبس فيما سوي ذلك كغرض المصوب واشتراك الجنائيات  
الا ان يقوم البينتان له مالا فان احبس شهر او ثلثة سال عرف  
حاله فان لم يظهر له مال خلى سبيله ولا يحول بينه وبين غرضه بعد  
خروج من الحبس بالان موته وبأخذون فضل كسبه **كتاب الصلح**  
اربعة انواع من الصلح يجوز الصلح مع الاقرار والصلح مع النكاح والصلح  
مع السكوت والصلح مع الجهل على المعلوم ويعتبر في الصلح مع الاقرار باعتد  
في البياعات وان وقع عن مال وان وقع عن المنافع يعتبر فيه باعتد  
في الاجازات وان استحق بعض المصالح عليه مرجع على المدعي عليه خاصة ذلك



والعوض ويعتبر في الصلح مع الدنكار السكوت في حق المدعي عليه اقتداء  
بالمسكين وقطع الخصومة وفي حق المدعي عليه معنى المعاوضات ولو صالح  
عن دار يحب فيها الشفعة وأصل الصلح على ما يجب فيها الشفعة واستحقاق  
بعض المصالح عليه رد جميعه ويرجع إلى الخصومة ولو استحق المصالح عنه  
رد العوض ويرجع المدعي في الخصومة وأما الصلح المجهول على المعلوم فإنه  
لو صلحت المرأة من ثمنها أو برها وفي التركة من لم يخرج لاد في تملك  
الدين وغيره عليه الدين إلا أن يستثنى الدين وعقد الصلح وإن  
لم يكن في التركة دين ولكن في التركة من رها أو دنا في صلحت على حيوان  
بعضه أو عرض بعينه جاز ولا يشترط القبض وإن صلحت على الدراهم  
والدنانير كل ما وقع عليه الصلح مثل حصتها مما وقع عليه الصلح عن  
الدراهم والدنانير فهو باطل لأن هذا ربا فإنه سعى الدرهم بالدرهم  
مثلها ووزن بوزن الأشياء وكذلك إذا كان أقل حصتها أو لا يعلم وأما أن كان  
أكثر من حصتها جاز الصلح حتى يكون الدرهم مثلهما من الدراهم والثالث بيان  
حصتها من الأشياء ولكن بعد أن يوجد القبض في حصتها الدرهم الصلح  
جائز مدعي المال والمنافع وجنابة العمد والخطأ والصلح لا يجوز في ثمانية  
أشياء في الحدود والقصاص والشفعة والخيار ودعوى الطلاق والنسب  
والرفق والولاء وبيان ذلك رجل ادعى على رجل حدا فصالحه على مال أن يفر

بقره أو ادعى على رجل دمن لعمد وانكر فصالحه على مال ليقر به أو  
ادعى على رجل شفعة أو خيارا فانكر الطلب فصالحه على مائة درهم ليقر به  
أو امرأة ادعت أن زوجها طلقها بثلاثة وانكر الزوج فصالحها على  
أن يكذب نفسه بالوعد ادعى أن مولاه اعقده فصالحه مولاه على ألف  
درهم يدفعها إلى العبد على أن يبرأ من الدعوى وكذلك لو كان للرجل  
عطاء في الديوان فنازعه أخرفيه وادعى أنه له فصالحه المدعي قبله  
على درهم معلومه لم يخرج وكذلك ادعى على رجل ألفا فانكره فاصطلحا  
على أن يحلف المدعي عليه وهو برئ فخلف بالله أو بالطلاق ثم أقام المدعي <sup>بينة</sup>  
أخذها والصلح باطل ولو اصطلحا على أن يحلف المدعي بالله على دعواه على  
أنه متى حلف المدعي عليه ضامن لها فخلف المدعي المدعي المالك والصلح  
باطل رجل ادعى نكاح امرأة فخرجت فصالحها على مائة درهم ليقر به  
جاز والمال الذي سماء لها الأذن ولو صلحت المرأة على مائة درهم  
على أن يترك الدعوى جاز ويقع حلفا في المعنى عندنا وإن ادعى على رجل  
أنه عبده فصالحه على مال أعطاه جاز وكما يقع معنى العتق بآل وكل شيء وقع  
الصلح وهو تحل له بعد المداينة لم يحمل على المعاوضة إنما يحمل على أنه  
استوفى في بعض حقه واسقط باقيه يمكن أن لا على رجل ألف جبار فصالحه  
على ألف فرج جاز وكان أبرأه عن بعض حقه وأصل حله على ألف مؤجلة



جاز وكان اجل نفس الحي ولو صلح على دنانير مؤجلة لم يجز  
ولو كان الف حيا ومؤجلة فصلح على خمسمائة حاله لم يجز  
ولو كان له الف سود فصلح على خمسمائة بيض لم يجز في قول <sup>الشافعي</sup>  
رحمته الله الاخر وهو قول محمد رحمته الله وعرف كل رجلا بالصلح عنه  
فصلح سليمان والوكيل بالحق عليه الا ان يضمن واصلاحه عنه على  
شئ بغير امر فهو على ابعة اوجه ان صلح بال وضمن ثم الصلح  
او قال صلحتك على الف هذه ثم الصلح ولزم تسليمها ولو قال صلحتك  
على الف وسلمها اليه جاز وقال صلحتك على الف فالمقدم وقوف  
اذا جاز المدعي عليه جاز ولزمه الدان وان لم يجز بطل رجل ادعى  
دارا في يد رجل جاز صلح عنها على ثلثة عشر شئ اذا صلح على دار  
او دنانير او مكيل او موزون او على بيت منها او على سكنى بيت منها  
او سكنى دار اخرى او حرفة عبد سنة او على ركوب دابة الى بغداد او على  
بسر لو ب شهر او صلح على ان يسكن ذوا اليد فيها مدة معلومة ثم يسلمها  
الى المدعي او على زراعة ارض سنين او على تين او على طائر جاز مدة معلومة  
ولا يجوز صلح عنها على بعة اشياء اذا صلح على سكنى دار او زراعة  
ارض ابدأ او على زراعتك الدار او على موضع جذع حيا او على سبل  
ماء او شرب نهشهر وان ادعى سبل ماء او موضع جذع او شرب ماء او ذراعا

او ذراعا من ارض صلح على دراهم معلومة جاز دا في يد رجل فادعى رجل  
فيها خفا فصلح عنها على اربعة اشياء لم يجز اذا صلح على مكيل او موزون  
غير موصوف ولا سبل او صلح على ثوب بغير مقيت لم يجز حتى يكون موصوفا  
مؤجلا او صلح على حيوان لم يجز حتى يكون مبيعاً او صلح على حيوان  
بمينة بشرط فيه الاجل ولو صلح على دراهم مؤجلة او على طعام موصوف  
مؤجل جاز اربعة اشياء لا يجوز لها بابة فيها ان تهايناً على التنازل  
عبد او عبيد او ركوب دابة او دابة او عجل على غلة دابة او دابة او على  
غلة اشجار واولاد الانعام ونسبها اربعة اشياء لا يجوز لها بابة  
فيها رجلا ان تهايناً في سكنى دارينها او في سكنى دارين او في غلة  
دار او دارين الا ان ما فضل في الدار الواحدة من الغلة كان بينهما نصفين  
وفي الدارين مع الاستقل كل واحد منهما كان له وان كان زياره يشتركه  
فيها صاحبها قال الامام محمد بن زياد ذكر استاذنا ابو الحسن محمد بن الحسن <sup>كتاب</sup>  
الصلح ان في غلة الدار الواحدة لا يجوز لها بابة بالاختلاف كما في غلة  
العبد الواحد وفي غلة الدار لا يجوز عند ابي حنيفة رحمته الله خلافها  
كما في غلة العبد ولو تهايناً على خذمه عبد او عبيد جاز ان تهايناً  
على ان يسكن احدهما السفلى والاخر العلوي او يسكن كل واحد منهما فيها  
شهر او تهايناً في دار والارض على ان يسكن احدهما الدار يذرع الاخر



الارض وكل واحد منهما ان يبطل المهر بآية اذ ابد الدلو صالح من  
الدين على شيء بغير عيب واكثر قابض قبل القبض بطل الصلح الا في خصلة  
واحدة وهي ان يبطل المهر من وجهها من نفقة ما على دراهم من صلتك  
منها على دقي معلوم الوزن بغير عيب جاز ولو كانت صالحة من غير  
اجرة من صناع ولا على دراهم من صلتك من باعلى دقي معلوم  
الوزن من غير ان الاجرة متى ما جئت على المستاجر ثمرات بخد  
من تركته والنفقة تسقط بونه فلا يؤخذ من تركته **كتاب الوكالة**  
شروط جواز التوكيل ان يكون الموكل بالكلية تصرفات ويلزمه الاحكام  
والوكيل من يفسد العقد ويمقده وان كان يجوز له ما قبل الوكالة  
ولا يتقوى بهما المهردة القبي والمجور العاقل والعبد المجور والمهدة  
على موكلها والعقود التي يعقدها الوكلاء على غير ما كل عقد بضيف  
الوكيل الى نفسه مثل البيع والادارة وغيرها فمهردة ذلك العقد يتقوى  
بالوكيل فيسأل البيع وقبض الثمن ويقبض البيع اذا اشترى ويطالب  
بتسليم الثمن ويخاصم في العيب وكل عقد بضيفه الى موكل فمهردة ذلك  
العقد يتقوى بالموكل كالشكاع والخلع والصلح من دم المهر ولا يطالب  
وكيل الزوج بالمهر ولا يطالب وكيل المرأة بتسليمها ولا يجوز التوكيل في ثلثة  
اشياء في استيفاء الحدود والقصاص والاصطياد ويجوز التوكيل

التوكيل في اثبات الحدود والقصاص عندك حنية **كتاب الوكيل**  
ولكنه لا يستحق المعصرة الموكلة وينعزل الوكيل تسعة اشياء  
الموكلة حنونا طبقا لحاجة بدو الحرب مرتد او في الكفر  
حنونا طبقا بتصرف الموكل بنفسه ويجوز الوكيل بدو الحرب مرتد المجر  
تصرفه الا ان يعود مسلما ويجوز المكاتب وجور المازون <sup>الشركة</sup> وبفسخ عقد  
والبعد من ان يكون في شئ في النكاح والكتابة ويجوز التوكيل  
من سبعة نفر الاب والجد والوصي والعبد المازون والصبى المازون  
والمكاتب والوكيل ايضا ان اطلق له الموكل ذلك ويقول له اصنع  
من شئ من جاز من سبعة نفر ويجوز شراؤهم بالديتغاب الناس في مثل  
الاب والجد والوصي والوكيل والمضارب والمفاوض والشريك شركة  
العنان وابرعة نفر يجوز بيعهم كيف كان بما يتغابن وما لا يتغابن كضارب  
والشريك شركة عنان او شركة معاوضة والوكيل بالبيع المطلق عند <sup>وجعله</sup> اخصه  
وعندهما لا يجوز بيعهما بالديتغابن فيه ويجوز ما يتغابن فيه وان كان يجوز  
وشراؤهما بما يتغابن وما لا يتغابن عند <sup>للمتخلف</sup> اخصه من جهة  
المازون والمكاتب وان كان لا يجوز بيعهما وشراؤهما بغير فاحش فلا  
يسير كل رخص لا يصح منه الضرب اليسير الفاحش في حق الغراء واما  
في حق الورثة يصح من ثلثة بالاجماع ورتب المال المضاربة ان يباع



واشترى ويجوز بغير فاحش ولا بغير سب واما الادب والجد والرضى  
تجوز بينهم وشراؤهم في مال الصغير بغير سب ويجوز بغير فاحش  
ولو وكل بشراء جارية فاشترى جارية مقطوعة اليد والرجل وقطعت  
اليدين والرجلين او العور او العمياء او اخت من الخضاع او اخت من النسب  
عند الحنفية رحمه الله ان ينقص فيقول اشترى جارية او طواها خمسة  
مواضع اذا نفع عليه لا يجوز للوكيل في الفقة اذا قال بيعت عبدي هـ  
ونحو لو بكفيل امين فباعه بغير كفيل وبغير هـ او قال لا تبع الا بشهود  
فباعه بغير شهود او قال لا تبع الا بامر فلان فباعه بغير امر او قال  
بعدي فباعه اليوم خمسة مواضع يجوز للوكيل في الفقة اذا قال لا تبع  
واتهم بغيره فباعه ولم يأخذ كفيل لا يثمة او قال بعد بشهود فباعه بغير شهود  
او قال بعد بامر فلان فباعه بغير امر او قال بعد فباعه بعد الغد لا يجوز  
للكيل ان يعقد مع عشرة نفر ابويه واولاده واولاده ونواقل وذواته  
وعبد ومكاتب ومدبر وام ولد عند الحنفية وقال لا يجوز مع ابوين  
عبد ومكاتب ومدبر وام ولد والوكيل بالبيع والعبد المأزون وغيرها  
تجوز حطة المبيع الا الوكيل الخاص لا يجوز حطة المبيع المسبب  
وكل وكيل مصدق وفي العقود كلها الا في النكاح فان لا يصدق الوكيل  
والوكيل بشراء اذا انفرد فيما اشترى للحمل الي منزله لو كان متبرعا الا

240  
الا في خصلة واحدة وهو اياهم بشراء شيء المصر فاذا دفع المثل  
يلزم الموكل استحقاقا خمسة اشياء يجوز لاحد الوكيلين ان ينفرد فيه  
الاطلاق وقتا بغير يد والمضومة او رد الوديعة وقضاء دين عليه  
سبعة اشياء لا يجوز لاحد الوكيلين ان ينفرد بها بيعت الكفا  
وخلع ولعن ببدل والنكاح والامارة اربعة اشياء اعضاؤها  
الي الوكيل وقضا الي الموكل حتى ان لا يقضه الوكيل لا يجوز لرجل وكل الغريم  
بشراء عبد مكره كتم والدين محيط برقة تيجان شراءه والامر القبيض  
ورجل وكل الموصى له بشراء عبد من شركة تيجان شراؤه والامر القبيض  
ورجل وكل واحد بشراء عبد وعبد فاذن له في التجار جاز شراؤه  
ولا يجوز قبضه والامر من يقبض اشياء لو فعل الوكيل بنفسه لا يجوز  
اذا وكل ان يبيع عينا بنفسه فالشراء الوكيل لنفسه او وكلت امرأة  
رجلا وان يزوجها من نفسه او وكل امرأة ان تزوج نفسها او وكل  
امراة بطلاق نفسها او اقرباها يبيع في هذه الفصول الثلاثة  
نحو الا لو وكيل سعى لعينه بنفسه قال ان وكل رجل جاز له بيعته  
عبد من نفسه او وكل غريمه ان يبيع نفسه من بينه او وكل صاحب  
الطعام ان يحل هذا الطعام لنفسه لا يباح له اكله وملك  
كنا الوديعة والعارية والعارية لا ضمان على المودع الا في



التقصير في حفظها وحلها بالمال ومنعها عن الكد عند الطلب بغير  
الودع دفع الوديعات اليهم ولا يضمن ببلغها الزوج ولو ولدوا لملوك والآخرة  
شياء لا جبان الضمان مع الخلا إذا أقال لا تدفع لزوجك فدفع اليها  
وتلف وقال اخفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر تلك الدار بغير  
العارية باربعين لفظا بقوله اخذ منك هذا العبد من تحت هذه الجارية  
طعمك هن الارض واري لك سكني هي لك سكني اعزتك هذه الدار  
اسكنك هذه الدار جباري ولم يقبلت هي لك عارية هي لك هبة عارية جباري  
على هذه الدابة اقضت لك هن الثوب تلبسه بواقرضتك هذه الدار  
سكنها سنة عارية الارض على وجهي احدها السبعين سنة عارية  
على وجهي فيها جازت العارية ولو ان يخرج قبل الوقت ويلزمه قدر الكفاية  
وان لم يكن الى انقضاء المدة قلح المستعير بناء ويخلو ارضه وكتلني العبير  
ارض لي يني في ما ولي وقت لا وقتا فلان يخرج حتى يشاء ويقال الصواب  
البناء انقض البناء ورت الارض على صاحبها واشياء منع واعطاه  
يقع البناء مقلوعا المشروط في العارية لان مدة الشرائط او اجل فوات  
الاجال لا يثبت في العارية والمعيان يأخذ متى شاء والثاني  
استقراض الضمان من غيري تعدي قال العارية امانة ولا يضمن الوفي لكن  
لجواز عهده على كل من علمه وان منع عند الطلب كتاب الهبة شرط

شرط جواز الهبة ثلثة اشياء لا يجازي القبول والقبض فان قبض  
في المجلس بغير امر الوهاب جاز والقبض في مجلس خريف امره لا يجوز اشياء  
شياء ينقطع رجوع الرجوع اذا كان الموهوب ذار حرم منه او كان  
زوجته او كان زوجها او عوضها وقال هذا عوض عن هبتك او بدل عنها  
او جزء عنها او مكافاة عنها او في مقابلةها او مات احد هما وخرجت  
من ملكه او زاد فيها زيادة متصلة بان كان عبدا صغيرا فكبر او مزرعا  
فسمى وكان ارضا فبنى فيها او كان ثوبا فخطا او صبغ صبغا يرد قيمته  
او غير ذلك باب كانت خطبة فطهرها الوديقا فخبزها او سويقا  
فلتة بسم او كان لبنا فلتخذ جينا او سمناء او قطا وكانت جارية  
فعلها القمارا والكتاب في مشط اشياء لا ينقطع بها الرجوع اذا  
نزلت قسمة او ولدت كوهبة يرجع في ادم وولدت كولد او ثمر الشجرة  
يرجع في الشجر وولدت كغراب كان ثوبا فقطعه او خطا او كان دارا فهدم  
شيئا منها او وهب لغيره او في مرض لو رثته ثقات فالوثة الرجوع  
فيها او وهب لغيره ولا جني عبدا يرجع في الاجني اذا استحق العوض  
يرجع في الهبة او استحق الهبة يرجع في عوض ابعد بغير يجوز  
قبضه كالهبة للقيم لا بول وادم والكولي والاجني اذا كان اليتم فجوز  
يرثه والكولي لما قبل يقبضه بنفسه اشياء يمنع جواز الهبة



شقص مشاع اود قيون في حنطة اود هور في سسم او شجرة في ارض  
او حنجر في بطن او لبن في صرع او لم في شاة او ثمر في رؤس الاشجار  
او زرع في ارض قبل الحصاد فان كان قد حصص جاز وان لم يكن  
او عصر السهم وجر جاز وان اخذ الثمر من الشجر وسلمها اليه جازت  
لهبة او قسم المشاع وجر جاز وتنفق لهبة باثني وعشرين لفظاً  
بقوله وهبت ومنحت واعطيت واطعمتك هذا الطعام وجعلتك  
لك هذا الثوب واعمرتك هذا الشيء وجعلتك على هذه الدابة اذا  
بكرت فيك عمري هي لك عمري تسكنها هذا الثوب لك تلبس هذه  
الدابة لك تسكنها هذه الدابة لك تركبها وهبتك هذا العبد في حيوتك  
نخلتك هذا الشيء حياتك عبتك لك هبتك لك واعقبك عبتك هذا العبد  
داري هبتك افلا واعمرتك داري هذه حياتك نخلتك كما امة حياتك  
تصدقته عليك حياك داري هذه لك فهو كلها هبة اذا حصل  
القبض عقيب ولا عمري جاز في المير في حياته و لو رثته بعد وفاته و  
الوصى باطل عندك حنيفة رحمة الله الصبا على ثلاثة اوجه هبة بقوض  
فينقطع حق الرجوع ولا يجوز ردّها بالمسب ولا يجب فيها الشفعة و هبة  
بغير عوض فلا واجب الرجوع فيها والرجوع لا يكون الا بقضاء او قضاء  
وهبة بشرا عوض وتعتبر فيها جميعا التقابض واذا حصل التقابض فيها

فيها صح العقد فصار في حكم البيع يترتب خيار الرجوع وبخيار المسب ويجب فيها  
الشفعة عقدان يكون الموت فيهما بمنزلة القبض في العقد هبة الدابة  
والذي يورث اذا لم يقبله حتى مات لم يورث ولو وصية اذا لم يقبلها الموصي  
حتى مات الوصية تمت الوصية والهيبة خمسة عشر عقود لا يقع غير  
قبض الهبة والصدقة والهبة والضرر والسلم كما **الوقف**  
شرط جواز الوقف ثلاثة اشياء عندك في روح ان يحكم به الحاكم بعلقة  
بوتة بقوله اذ امت فقد وقفت داري على كذا وان يجعل اخر المساكين  
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يملك بمجرد الوقف ولا يحتاج الى ذكر  
المساكين فاي هبة سمي جازا لم يمتد وقال محمد رحمه الله لا يورث ملكه  
حتى سلمها الى المتولي وجعل اخره جاز لا ينقطع و هو في سقاية المساكين  
او خاناً يسكنه ابنا السبيل او راقاً للجهتائين او اخرها صغيرة  
للمساكين او بنى مسجداً للصلاة لا يورث ملكه حتى يحكم به حاكم بغيره  
بطريقه عن ملكه ويأذن للناس بالصلوة فيه فاذا اصاب فيه زال ملكه  
عندك حنيفة رحمة الله اذ ذكره بشرط عندك حنيفة رحمة الله الصلوة  
بجماعة والصلوات ان ذاك شرط عندك وذكر حكم الحاكم والصلوات  
عندك حنيفة رحمة الله ان ذاك ليس بشرط الصلوة مسجداً وقال ابو يوسف  
لا يورث ملكه للجميع بقوله وقال محمد رحمه الله ان استغنى الناس عن السقاية



وسكنوا الحان والرباط ودنوا الميت في المقبرة وصلى فيه مسلماً إلى  
ملكه والواقف لو جعل غلة الوقف لنفسه أو جعل الولدية لنفسه <sup>جاء</sup>  
والارض الموات ما لا يتنفع به من الارض لا تقطع الماء عنه أو لغلبة الماء <sup>عليه</sup>  
وما اشبه ذلك مما يمنع الزراعة فما كان عادياً لا ملك عليه وإن كان  
مملوكاً في دار الاسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد القربة وهو  
لو وقف انسان في أقصى العام فصالح لم يسمع الصلوة فيه فهو موات يملك  
بثلثة اشياء أنت الامور باحيائه وتليكها اياها باحيائه وضريحه <sup>الاج</sup>  
عليه ان مكى سقي من ماء الانهار ومن حجر ارضها ليعمل ثلثة اشياء  
اخذه الامور دفنها اليه غيره ولا يجوز احياء ما قرب من العام ترك  
مرعى لاهل القرية ومطرح الحصيد هو مرجع في بركة فلا خير بها  
فإن كانت للعاطف فخير بالبعوث ذراعاً وإن كان للناس فستون ذراعاً  
وان كان عيناً فخير بالثمانية ذراعاً ومن اراد ان يحفر في جحرها منع  
وحركت له نهر في ارض غيره فليس له حفره عندك حنفية رحمه الله تعالى  
الا ان بقيت البينة على ذلك ومسنة لصاحب الارض وقاله مسنة  
قد رايته عليه ما يلقى عليه الحينة **كتاب الكفالة والحوالة**  
**الكفالة** على ضربين كفالة بالنفس وكفالة بالمال فالكفالة بالنفس  
جائزة والمضمون بالخضار المكفول عنه فان كان المكفول عنه غائباً

غائباً اجل الكفيل مقدار المسافة في نهاره وجوعه فان احضر  
والاجبر فان لم يحضر المكفول بنفسه الى دار الحرب بحيث لا يمكن احضاره  
تأخرت المطالبة اليه وقت وجوعه من دار الحرب فان مات المكفول عنه  
بريء الكفيل ولو شرط تسليمه في مجلس فاضيه وسلم اليه في السوق بئ  
فان شرط تسليمه في بلد فسلمه في بلد آخر فهو قاض بئ عندك حنفية  
ولو شرط تسليمه الى اجل فسلمه قبله بئ وتأ الكفالة بالمال جائزة بمالك <sup>مضمون</sup>  
كالقصب والقرض والسلم ونحو البيع والمهر وبذل الصنف وما يقبض على  
سوم البيع يؤخذ بدفع العير ان كان قائماً وبدفع قيمته ان كان هالكا وينعقد  
الكفالة بسبعة عشر لفظاً بقوله كفلت بنفس فلان أو بقرينة أو بقر  
او بجسده او برأسه او بنصفه او ثلثه او قال ضمنت او هو علي او لي وانا  
نعم او قبيل وضمت او علي ان وافيك به او علي ان الفاك به او قال هو علي  
حتى يجتمع او قال هو علي حتى يلتقي الشرط في الكفالة جائزة بان قال  
ان غصبك فلان شيئاً فانا ضامن له او قرضك فلان شيئاً فانا ضامن  
له وان قرضك فلان فاني ضامن لديتك او قال ان لم وافيك بنفس فلان  
غداً فعلي ما عليه او قال ان لم وافيك غداً فعلي الف درهم فمضى الغد  
ولم يواف به لزمه الف او قال ما بايعت فلاناً فعلي وما غصبك فلي  
**باب الرجوع** على الاصل تسعة اشياء رجل كفله بدارهم صحاح



فأدى مكسرة أو بهرجة إلى رتب المال يرجع بما ضاع له بأدى رجل رجل  
بأدى الدين عنه فأدى إلى الطالب بدل الصالح مكسرة أو بهرجة يرجع  
المأمور على الأمر مثل ما أدى عنده أو قال دفع إلى فلان عنى أو قال قبض  
عنى جمع المأمور على الأمر مثل ما أدى عنده ولو قال أنفق فلان عنى  
الف درهم فنقد جاز ويرجع به على الأمر أو قال دفع إلى فلان ألف درهم  
فما أو قال اقض فلان ألف درهم ولم يقبل عنى فدفعه لا يرجع به على الأمر  
رجل زوجه ابنه الصغير امرأة فضم مهرها في صحة جاز وأما لا يرجع  
على الأب فان مات قبل الأداة فهي بالخيار ان شاءت اخذت من زوجها  
وان شاءت اخذت من التركة فان اخذت من التركة بحسب اخذت نصيب  
الأب فان فضل ذلك من نصيبه بسترته منها أو بغيره فهو له في مرض  
موتة لا يجوز ولا يجوز الكفالة بالجملة بحولته بان كفل إلى الفطس  
والحصار والديار والنير وزواجره وعبد التصاري وصوره الكهنة  
ولا يجوز في وقت هبوب الريح أو إلى ان يطر السماء عشرين شهرا لا تصح الكفالة  
بأب أو ببيع والمواشي والموال الشركية وبالبيع على البائع وبالجملة وبالجملة  
بينه أو بالبيع وبدل الكتابة وبالسعاية التي يجب على معقو البعض  
فهو الكتابة عند أبي حنيفة رحمه الله وبالحدود والفرد وبكل أهلية  
ولا يجوز تسليم البراءة كالكفالة بالشرط ولا يصح الكفالة الا بقبول

بقبول المكفول في المجلس أو في فصل واحد وهو ما يقول المريض لو ثمة  
أكفلوا عنى ما على من الدين فكفلوا عنى مع غيبة الغرماء جاز وبإبراء  
الكفيل بثلاثة أشياء بأداء الأصيل وإبراء الأصيل وإبراء  
الكفيل وإبراء الأصيل بإبراء رتب المال للكفيل بربعة أشياء  
يرجع به الكفيل أو تصدق به عليه أو مات فوراً الكفيل وإبراء  
رتب المال بإبراء الكفيل ويرجع به على الأصيل وبقي جوع صاحب الحق على  
الأصيل كما كان أربعة أشياء لا يوجب الرجوع على المالك بما غرم  
للمستحق رجل اشترى عبداً فأبى فاستحقه رجل فغرم قيمة لا يرجع  
بما ضاع على البائع بل يرجع عليه بالنظر والعبد المشتري ورجل غضب  
عبداً فأبى فاستحقه رجل وغرم الكفاية فغرم العبد له بالقيمة ولا يرجع  
بما ضاع على الغصون منه ورجل وهب عبداً فأبى فاستحقه رجل فغرم  
الموهوب له قيمته فغرم العبد له بالقيمة ولا يرجع بما ضاع على الوهاب ورجل  
بما ضاع المعير أربعة أشياء يوجب الرجوع على المالك بما غرم للمستحق  
رجل أودع عبداً فأبى العبد فاستحقه رجل فغرم قيمته ويرجع على  
المودع بما ضاع والعبد للمودع رجل هب عبداً فأبى فاستحقه رجل  
فغرم قيمته ويرجع به على المراهق والعبد للمراهق أو على عبداً في يد رجل  
فضم رجل نفسه بالعبد بأمر العبد فأبى العبد وغرم الكفيل قيمته ويرجع



علي المكفول عنه وان كانت الكفالة بغيره لم يرد لا يرجع بما ضمنه العبد له  
رجل آخر عبد افان وانشقده رجل فغرم قيمته يرجع على المورج بما ضمن  
والعبد للمورج شرط جواز الحوالة بثلاثة اشياء حتى المحيل والمختال  
والمختال عليه واذا انت الحوالة بغير المحيل والدين والمورج يرجع المختال  
على المحيل لا بثلاثة اشياء بموت المختال عليه مفلسا واذا حجج الحوالة  
وحلف ولا يمين له وفلسه القاضي في حيوة عند بي يوسف ومحمد  
رحمهما الله واذا اطلب المختال عليه المحيل بمثل مال الحوالة وقال المحيل  
احلت بدين لي عليك لا يقبل قوله وكان عليه مثل الدين وان طالب  
المحيل المختال له بما حاله وقال في احلتك ليقبض له وقال المختال له  
بل احلت بدين لي عليك فالقول قول المحيل ويكره السفاح وهو فرض  
استفاد به المقرض خط الطريق **كتاب الاقرار** احد خمس سموات لفظا  
يكون اقرارا عند المطالبة رجل قال لرجل ان لي عليك الف درهم  
فقال نعم او قال غدا اعطيكها او قال لا اعطيكها او قال ساعطيكها  
او قال شئ اعطيكها اليوم او قال لا اعطيكها ابدا او قال انقذها لك  
او قال ابنها لك او قال خذها او قال انقلها او قال غدا ارفعها  
او قال ارسل غدا من ينزعها او قال لا تحل بعد او قال من يقبضها او قال  
ليس ندي اليوم او قال ليس بهما اليوم او قال ليس بغير اليوم او قال

او قال لا اتزها اليوم او قال لا ياخذها مني اليوم او قال لا تجلبها او قال  
اجلبني فيها او قال اخرها او قال انفسني فيها او قال ما اكثر ما ينقاض او قال  
قد اعينني بها او قال لم يمتني بها او قال اذ يمتني بها او قال لا اقضيها  
او قال حتى يدخل علي مالي او قال حتى يقد غلامي او قال احل غريمك او قال  
صالحني على شئ او قال اضمنها لك او قال حبسها لك او قال وهبتها لي  
او قال تصدقت بها علي او لم يمتني عنها او قال لا تريد وجودها او قال  
مالا يضرني لا تجد ذلك او قال اجرتك عبدني فقال نعم او قال عرتك  
ما بقى هذه قال نعم او قال اسرج ما بقى هذه فقال نعم وكذلك لو قال لا حرج  
عليك الف درهم فقال المدعي عليه غير مدبر واحرار حرجي فوافر منها  
وكذلك لو قال غدي يخرجها فوافر بالمال وكذلك لو قال احسن تقول  
فوافر او قال كرامة يكون اقرارا او قال اصبر لا يكون اقرارا  
فان قال اما خمسمائة فلا وعرفها يكون اقرارا بخمسمائة ولو قال  
احل غريمك بها علي او ايتني برجل منهم اضمنها لك يكون اقرارا انما  
لفظا يكون اقرارا من غير مطالبة او قال كتبت لك كتابا يدعي بالف درهم  
او قال لرجل اخبر فلانا ان له على الف درهم او قال اعلم او بشره  
او قال لا او قال اشهد ان له على الف درهم او قال لا رجل اخبر  
فلانا ان له عليك الف درهم فقال نعم او علم او بشره او قال اشهد ان له



نعم عشرة الفاظ يكون اقرار قوله وجدت في كتابي من الفلانة على الف  
او قال وجدت في دفتر حسابي او قال وجدت بخطي او قال كتبت بيدي  
او قال اولد شهر فلان على الف درهم او قال لا يشهد علي فلانة  
على الف درهم او قال فلان على شيء عفا تخبره ان له على الف درهم  
او قال لا تقل له او قال فلان على شيء عفا تخبره ان له على الف  
درهم ستة الفاظ يكون امانة او قال فلان عندك مائة درهم  
او قال له على الف درهم وريعة او قبلي مائة درهم او له الف درهم على  
اوله في بيتي او في صندوقي الف درهم اثنان يكون اقرار بالبشر كقول  
فلان في مالي الف درهم او قال له في يدي الف درهم ولو قال له عني  
الف درهم يكون اقرار بالف درهم له على عيني ولو قال عندك الف  
درهم وريعة فرض او بصلعة فرض يكون اقرار بثلاثة الفاظ يصدق فيها  
ان قال فرضتني الف لكن لم تدفع الي او اسلمتني الف او اعطيتني الف  
او لم تدفع الي اربعة الفاظ لا يصدق فيها ان قال قبضت منك الف  
او اخذت منك الف لكن لم تدعني اذهب بها ولو قال دفعتم الي الف  
وقال تقديتي الف لكنني لم اقبلها لا يصدق بل من الف تسعة الفاظ يلزم  
فيها درهم ان قال فلان على درهم درهم او قال درهم درهم  
او قال درهم مع درهم او قال درهم مع درهم او قال درهم قدام

درهم او قال درهم قبل درهم او قال درهم بعد درهم او قال درهم بعد درهم  
او قال درهم لبلد درهمان يلزم درهمان استحسانا ثلثة الفاظ يلزم  
فيها درهم واحد اذا قال له علي درهم او قال درهم درهم او قال  
درهم في درهم ولو قال له علي درهم كثيرة يلزم عشرة دراهم ولو قال  
له علي درهم يلزم مثالا درهم ولو قال له علي مال عظيم يلزم مائتا  
وكذلك لو قال علي مال كثير يلزم مائتا درهم وكذا في نادر هشام  
فلان على مال لا قليل ولا كثير يلزم مائتا درهم لانه لما قال لا قليل ولا كثير  
والمالك الكثير مائتا درهم ولو قال عني من الخطة او العسر وقيمت مائتا درهم  
يصدق ذكره في المحاربي ولو قال له على عشرة وثوب يلزم منه ثوب واحد  
والقول قوله في العشرة وكذلك لو قال على عشرة وثوبان ولو قال له علي  
وثلاثة اثواب ثلثة عشرة وثلاثة اثواب **باب الرجوع عن الاقرار**  
حيث قال هذه اختي الرضاع او امتي او بنتي ثم اراد ان ينزعها قال  
او همت او اخطأت او نسيت وصدقة المرأة في ذلك جاز له ان ينزعها  
ولو ثبت على القول الاول ثم تزوجها فبينما هو كذلك المرأة اذا اقرت  
انها خولها الرضاعة او ابنتها او بوهامه قالت او همت او اخطأت او نسيت  
ولو ثبت على قولها لا فاشترت زوجت به فربما ما اقر به الرجل ان يرجع  
بشهره شاهدان على صدقة مائة او يجوز نكاحها ولو كان نزعها



فروا بينهما ولو اقر امرهما قالوا او هنما يجوز النكاح ولو اقر الزوج بعد  
انقضاء الرضا او اختا وابنته قال بعد ذلك او همت لا تبطل النكاح  
اخصا او الفتوى على ذلك رجل قال العبد هذا ابني او قال هذا ابني وقال  
جارني هذا بنني او اقر امرهما او همت لا يصح رجوعه ويعتبر رجلا قال  
لزوجته هذه اتى وبنق او لفق والنسب ثم قال او همت ولها نسب معروف  
لا يبطل النكاح ولو ثبت على ذلك الزوج ربه معروف والنسب فروا بينهما  
واكرانت بحرم النسب وثانها يولد لثانها فروا بينهما ما من صدقة المرأة برب  
كل واحد منهما الا اخر ولو اقر لا جنبي بما لا تزوجها لا يبطل الاقرار وكل  
من اقر انسان بشي فحده المقر ثم ادعى المقر لنفسه جاز لا وفي خصاله  
واحد وهي ان يكون صبي صغير في يدي رجل فقال هذا ابني عبيدي او قال  
ابن فلان الغائب وكذبه المقر ثم ادعى المقر لنفسه لا يصح ولا ثبت  
نسبه منه عند ابي حنيفة رجع وكل من اقر رجلا بحرم المقر ثم رجع الى  
تصديقه بطل اقراره لا يكره ولا يستحق رجوعه بشي الا وفي خصاله  
واحد هو انه يقر لرجل بانه مولد لفلان وهو يقر بالنسب وكذا فلان  
ثم رجع الى تصديقه يصح ان يكون عبدا ولو صدقه المقر على نكاح ثم رجع  
للمقر لا تصديقه لا يستحق رجوعه بشي استثناء لا يصح المذبح  
في رعاها اذا باع عبدا بغير فاسد او سلم اليه ثم اشتريه البائع فقال

فقال المشتري بعته من فلان لا يصدقه ويؤمر به على البائع الا ان يصدق  
المشتري في الاقرار فيجوز ان يأخذ البائع القيمة عبيدا فاسو واشترى رجل  
من رجل فباعه صاحب له اخذ بالتم فقال المشتري قد بعته من فلان لا يصدق  
واخذ صاحب بالتم قال جاء المقر وصدقه في اقراره واخذ بالتم  
فقال المالك الكندي اخذ من كناني بالتم انجب شئيت واشئيت فدع  
وبعد حتى جنايته فباعه المقر فطالب المولى بجنايته فقال قد بعته من فلان  
لا يصدق وتويع المولى له ارفع بالجناية او افره فان دفع ثم جاء المقر بالبيع  
وصدقه في اقراره واخذ العبد من ولي الجناية فرجع هو على البائع وهو المقر  
بقيمة ان كان باعده وهو المقر بالجناية وعبد ما زوت لحقدين فباع  
الفرء ليسعوه في الدين فقال مولاة قد كنت بعته من فلان لا يصدق  
وباع في دينه فان جاء المشتري لا سبيل له على العبد مشتري الدار  
قال الشافعي قد كنت بعته من فلان قبل طلبك الشفعة لا يصدق وكان  
للسفيع اخذ فان جاء المشتري لا سبيل له على الدار رجل وهب ثيابا  
لرجل وسلم اليه ثرا او رجوع فقال الموهوب لا يصدق بعته من فلان  
الغائب لا يصدق ويقضى بفسخ الهبة فاجاب المشتري وصدق في اقراره  
كان له ان يأخذ العبد الموهوب لا شيء الواهب على الموهوب لا سبعة  
مواضع سكوت الرجل يكون اقراره بالرقا اذ ابا في سكوت او آجر



او هته او خال عليه وتزوج به او وهب رجالا وتصدق به عليه  
فكسكت عند الديكار القبول ثلثة على الحرية بعد ذلك لا يسمع دعواه ولو  
تمكسلا وهو زور من او عروض ولم ينسفر لقول في الصفة الاولى ثلثة  
اشياء اذا قال الفلاني على الف درهم من متاع او من فريض فقل  
هو زور او ينهجه لا يصدق ويلزم الجياد وكذلك ان وصل  
ذلك اقراره وقال اني يوسف ويحمد صدق ان وصل ذلك باقراره الفصل  
لا يصدق ولو اقر بوديعة او غصب وقال هو يوسف او ينهجه لا يصدق  
وصل او فصل ولو اقر بستوفة او رصاص او اقر بالفلس ثم قال هو  
كاسك لا يصدق عند جميعا وصل او فصل وار اقر لرجل بخاتم فله  
الحلقة والغصن وار اقر بسيف فله النصل والجف والحائل وار اقر  
بجمل فله العبدان والكسوة **باب اقرار المريض** ثلثة من غرماء المريض  
مخاصمون غرماء الصحة اذا اشترى شيئا في مرضه او استقرض او  
تزوج امرأة بمثلها ابهته اقراره المريض يصدق في حق غرماء الصحة  
ولو رثته اذا اقر باستيفاء دين وجب على المشتري في حال الصحة او اقر  
باستيفاء الدين وجب في حالة المرض بدلا عما ليس بالمال وان كان بدلا عما  
لا يصدق في حق الورثة ولا يصدق في حق غرماء الصحة او اقر باستيفاء  
ما هو امانه في ديون رثته او اقر لامرأة بدين صدق فيما بينه وبين رثته

مثله او يقدم على الذي اقر به في مرضه خمسة مرات فليس له ان يصح  
ولو مرض ان اقر لامرأة بدين او اقر باستيفاء مرضه من عليه واقر  
باستيفاء دين وهو كفيل بدلا او اقر باستيفاء كتابه عبدك كاتبه في مرضه  
جان اقراره في حق ثلث واجمعوا انه لو كان مدين في الصحة واقراره  
بالاستيفاء في المرض جان ثلثا من اقراره لا يجوز في الحال وينفذ  
في المال اذا اقر لامرأة بدين ثم رآه وجب مرضه ثم مات او اقر لعبد او  
لمرأة بدين ثم مات ابهته من اقراره لا يجوز في الحال ولا ينفذ  
في المال ولا ينفذ في حال المقر له مريض اقراره بدين وهو عبد ثم  
صار حرا ثم مات المريض او اقر لامرأة بدين ثم طلقها طلاقا بائنا  
ثم تزوجها ثم مات المريض او كانت نكاحا نكاحا فاسل او اقر لغيره وله ابن  
فمات ثم مات المريض اربعة نفر يجوز لغير الرجل من اقراره بدين وله  
وزوجته وله ثلثة نفر يجوز للمرأة الاقرار به اذا اقرت بدينها  
او زوجها او مولاه او لا يجوز اقرارها بدينها الا ان يتصدق بها الزوج  
او يشهد القابلة على ولادتها او اقرت بالخوم او عدا لا يصدق في حق  
المنسب لكسك لم يكن له ولدت يستحق المقر له ميراثا **باب الاستثناء**  
سبعة اشياء اذا استثنى ما في بطنها صح الشرط ودخل الاستثناء المستثنى  
اذا اقر بجوارته لم يجل الا ما في بطنها او صدق بجوارته في بطنها



الوام في بطنها او خال على جارية الاما في بطنها او اجر او وصي بجارية  
واستثنى ما في بطنها او صالحي عرج او لمعد على جارية واستثنى ولدها  
الاول او وهب جارية الاما في بطنها كذا ذكر وتفصيله انما اذا وهب  
جارية واستثنى ما في بطنها وسلمها اليه وهي حامل ان الشرط باطل  
والهبة مع ما في بطنها صحيحة خمسة اشياء يبطل فيها الشرط الاستثناء  
جميعا رجل باع جارية واستثنى ما في بطنها او لجره اكر او ارضها بجارية  
واستثنى ما في بطنها او صالحي دعواه على جارية واستثنى ما في بطنها  
او اقراره بينة على جارية واستثنى ما في بطنها فان قال له على مائة درهم  
الدينار او الاقفيز احطه لزمه مائة درهم او دينار او قيمة القفيز  
ولو قال هذه الدار لفلان او بناؤها الا يصح الاستثناء والمقر  
الدار مع البناء ولو قال بناء هذه الدار لي والعصمة لفلان فهو كما  
قال ولو قال انصبت من فلان عبدا او تسعة اعشاره فللمقر عشرة  
ولو قال فلان على الف درهم او تسعمائة درهم او ثمان مائة درهم يلزمه  
تسعمائة درهم ولو قال فلان على الف درهم او مائة درهم او خمسين  
يلزمه تسعمائة درهم او مائة درهم او خمسين درهم  
وهو ولو قال الف الف الف درهم لزمه الف ولو قال على الف  
استغفر لله او مائة لزمه الف ومن اقر بقر في قوسرة لزمه جميعا ومن اقر

من اقر بدينه في اصطبل لزمه الدابة حاصنة ولو قال انصبت ثوبا لزمه  
جميعا وكذلك لو قال على ثوب في ثوب ولو قال له على درهم او عشرة لزمه  
درهم عند ابي حنيفة مخرج وقال ابو يونس عشرة ولو قال له على الف درهم  
او عشرة لزمه الف درهم ويصدق في تفسير **كتاب الشركة**  
الشركة على ضربين شركة عقود وشركة املاك ان يوثق الرجلون  
عينا او يشترى بها لولا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الاخر الا يلزم  
كل واحد منهما في نصيب صاحبه كالا جنبي وانما شركة العقود فهي على اربعة  
اوجه مفاوضة وعنان وشركة الصنایع وشركة كوجوه فاما المفاوضة  
فهو يشترى الرجلون فيشترى اوان في مالهما وتصرفهما ودينهما فتجوز  
بيعه من مسلمين بالغين كاللبن ولا يجوز بيعه للرجل والملك والصبي  
والنحوه والكافر والمسلم وينضم الوكيل والكفالة وما يشترى به كل واحد  
منهما يكون على الشركة الا طعاما فلا وكسوته وما يلزم كل واحد منهما  
من الدين من بدل او ما يصح فيه الا وشترى كالاخر ضامن له وان وثق  
احدهما ما يصح فيه لشركة ووصل اليه يد بطلت المفوضة وصار شريكا  
عنان ولا ينفع في الشركة الا بالدرهم والدنانير والفلوس ولا يوثق له  
حسنة ولا يوثق الاخر لا يجوز ولا يجوز فيها سوى ذلك الا ان يتعا  
الناس بالبكر والشهرة فتصح الشركة بهما وان اراد الشركة بالعرض باع كل واحد



منها نصف مال بنصف مال الآخر عقد شركة فان كان لاحد هاهنا  
والآخر عرض باع نصف عرضه بنصف درهم الآخر فبصير الدرهم والآخر  
شركة بينهما وانما شركة العنان فينقد على الكالة دون الكفالة <sup>التي</sup> <sup>تصل</sup>  
في المال يصح ارجع او با في النجس ويجوز ان يعقد هاهنا واحد منهما بنصف  
ماله وبعض ولا يصح الا بما يصح بالمفاوضة ويجوز ان يشتركا وجبة  
احدهما درهم وجبة الآخر نانية وما اشتراهما كل واحد منهما لشركة  
طالب بنقد والآخر غرضهما صح على شركة بكنة مختصة من ذاهلك مال  
الشركة او احد المالين قبل ان يشتريا شيئا بطلت الشركة والشري  
احدهما باله وهلك مال الآخر قبل الشراء فالشري بينهما على ما شرط  
ويرجع على شريكه بكنة مختصة من الغرض ويجوز الشركة وان يخطا المالين  
ولا يجوز الشركة اذا اشتطا لاحدهما درهم مائة من الرزح  
وجاز لاحدهما ان يودع ويدفع كما مضارية ويؤكل في النصف  
فيه ويدين في المال والنجس يد امانه وانما شركة الصنایع فالحيلان  
والصباغان يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما  
فيجوز ذلك وما يتقبل كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه  
فان عمل احدهما في الغرض فالكسب بينهما نصفان وانما شركة الجوع  
فهو يشتركان جلاول وادمالهما على النجس شري جوع ما يبيع

ويبيعها يصح شركة على ذلك وكل واحد منهما وكيل الآخر فيما يشتريه  
فان شرط ان يكون الشري بينهما نصفين والنجس كذلك ولا يجوز ان  
يتفاضلا فيه وان شرط ان يكون الشري بينهما انلافا والنجس كذلك  
ولا يصح شركة في ثلثة اشياء في الاخطاب والاصطبار والاستقاء  
وما احتطب احدهما او اصطارده فله في الاستقاء ان كان لاحدهما  
بغل ولا غرض او بدة على استقبالا وكسب مال لا تصح الشركة  
والكسب الذي استقى وعليه اجر مثل الراوية اصحاب البغل  
واكل من صاحب الراوية فعليه اجر مثل البغل وكل شركة فاسدة فالنجس  
بينهما على قدر الكمال ويطل شرط التفاضل فيه ويطل الشركة باربعة  
اشياء بملوت والورقة مع الحق والحق والخير الطريق كتاب المضاربة  
المضاربة عقد على الشركة بالاجر الشريك واختص بالمال  
الذي يصح الشركة فيه وعن شرطها ان يكون النجس بينهما مشاعا ثلثا  
او نصف او ربعا حتى لو شرط الرب المال او المضارب مائة درهم من  
الرزح والباقي للآخر لم يجز وينقد المضاربة بثلثة الفاظ اذا قال  
خذ هذا المال مفارضة او مضاربة او معاملة على ان يكون النجس  
بيننا كذا وكذا ولا يتم العقد الا بدفع المال اليه واذا بدلت المالك فيه  
ويختص بغير خمسة اشياء اذا حقن به المكان والزمان والنوع



والجنس ونحوه باع منه تسعة أشياء لا يملكها المضارب وإن قال  
أعمل في هذا برأيتك على الأراض والاستدانة للمضاربة والى أخذ  
السماح ولا يشتري بالابتعاين الناس في مثل ولا يقتو بال  
المضاربة ولا يكتب ولا يدبر ولا يستولده ولا يزوج الومة  
عشرة أشياء يملك وإن لم يفعل عمل برأيتك أن يزوج المال ويبضع  
وبغيره يستأجر البيت ليحفظ فيه مال المضاربة ويبيع بالنقد  
والنسيئة ولو كل سعي ما اشترى وبشراء ما جاز له أن يشتري ويأذن  
المضاربة في التجارة ويملك ثلثة أشياء إذا قال أعمل فيها برأيتك أن يخطأ  
بما لنفسه وبشري فيه وودعه مضاربة وإذا دعه مضاربة بغير إذن  
رب المال يضر بالدفعة ولا يتصرف المضارب الثاني حتى يزوج فأذن  
ضمن المضارب الأول لرب المال وإن كان ابن له من المال فدفعه  
مضاربة بالثلث فأذن رب المال قال له علي أن تمارق الله تعالى  
بيننا نصفان ولرب المال نصف الزوج والمضارب الأول السادس وإن كان  
قال على الزمان فله لله بيننا نصفان فله المضارب الثاني الثلث ومما  
يسرى به المال وبغير المضارب الأول نصفان وإن كان قال على الزمان  
لله نصفه فندفع المال إلى آخر مضاربة بالنصف فله الثاني نصف الزوج  
ولرب المال نصفه ولا شيء للأول وإن شرط للمضارب الثاني ثلثي الزوج فله ثلثا

فللثا نصف الزوج ولرب المال نصفه وبغيره الأول للثاني مقدار ربع  
الزوج مع الدار يختلف في النوع والمقدار الذي شرطه فالقول قول <sup>المال</sup> المضارب  
فإن اختلف في عموم الادم وخصوصه في مقدار رأس المال فالقول قول  
المضارب وإن أمر بشراء الطاعة تلك شاء الحظنة والديون مستغفرة  
يملكه من دفع المال مضاربة الأب والكسبي وشريك الغنا والمفاضة  
والعبد المأزون والمكاتب أربعة أشياء لا يجوز للمضارب أن  
يشترى به دار محرمة من دار المحرمات من ولد أو أخته والمحرمات من  
أماء رب المال أن في المال زوج وإن لم يكن في المال زوج جاز له أن  
يتبايع بالزوج محرمة من ولد أو أخته ولا يجوز للمضاربة <sup>أشياء</sup> تسعة  
بالدين والعروض والمكيل والموزون وبه الذهب والفضة  
وبغير ذلك مما يتعين في العقود ونفقة المضارب في مال نادام يعمل في  
بلده وأما غيره لا يعمل فيه فيفقده في مال المضاربة أربعة أشياء ينقص  
عاقبة المضاربة الموت والخوارق الرقة والحرج والجنون والبطون والغلة  
ولا يعمل به المضارب جاز تصرفه وإن علم به مال عروض جاز له  
أن يبيعه بأحد الغزل ولكن لا يشتري بثمنه <sup>كتاب الشفعة</sup> ثلثا آخر كتاب الشفعة  
الشفعة واجبة لثلاثة نفر للخط في نفس المبيع والخط في حق المبيع  
وهو الشرب والطبوق ثم الجار وليس للخط في الشرب والطبوق شفعة



في الرقبة مع الخلط في نفس المبيع واسم الشفعة للشفعة في الطرقات فان  
سلم فلجار والشفعة تجب بعد العقد وتستقر بالطلب والاشهاد وتلك  
بالاخذ اذا سلمها المشتري او حكمها الحاكم بشرط الطلب ان يشهد في  
مجلسه على المطالبة ثم يرضى منه فيشهد على البائع ان كل من المبيع فيه  
او على المتبايع او عند العقار فان فعل ذلك استقرت الشفعة فلا يبطل  
بالفاخير وقال محمد ان آخر الدعوى والاخذ شهر اطلت شفعة المبيع  
فريد البائع خاصه الشفعين ولكن لا تسمع بينة الشفعين الا بحضرة المشتري  
فينسخ العقد بمشرك ويقضى بالشفعة على البائع وتجعل الهبة عليه  
وان كان اشتراها حال لا يقضى بالشفعة حتى يحضر الثمن او يوجبه  
بميزان ثلثته وان حضر الثمن لا يبطل الشفعة وان كان الثمن مؤجلا  
فاما ان يجعل الثمن وقضى له به او يصبر حتى يحل الاجل فان اشتراها  
يعرض اخذها الشفعين بقيمة ولا اشتراها بكميل او مؤخر واخذها  
بثمنه وان باع عقارا بعقار اخذ الشفعين كل واحد منهما بقيمة الاخر  
فان ابتاعها بدينار ثم دفع اليه ثوبا عند اخذ بالدينارهم والشفعة  
واجبة في العقار فان كانت مما لا يقسم كالرجي والحامر والشفعة  
في عشرة اشياء في عقار قسم في الدار يترقح عليها او نخالجها او  
يستاجرها او يصلح عن دهر العمد او يعتق عليها عبدا او يصلح

او يصلح عليها بالانكار او يوهب له مال او يوصى له بدار وفي الغرض  
والسفن عشرة اشياء يبطل بالشفعة اذا صلح امر شفعة على عرض  
اخذها او مات الشفعين او شهد في المجلس الذي يسمع به ولا يشهد  
على المتبايعين ولا عند العقار او ضمن الدين على البائع او استباحه المشتري  
او استوهبها واسترهنها او استأجرها او استودعها او استوصاه او استأجرها  
ان يتصدق به عليها او سلم قبل العلم بالبيع عليها او شكت بعد العلم  
او قبل ثمنها وكان الثمن مؤجلا فانظر حلول الاجل ولا يطلب او بالغ الشفع  
ما يشفع به قبل ان يقضى له بالشفعة او وهب من المشتري بقدر ما يقبل  
بالشفعة خمسة اشياء يترقح بالبيع في حق المشتري ولا يترقح في حق  
الشفيع اذا رجع المشتري بالعيوب او بخيار الرؤية او بخيار الشرط  
او بالاقالة او انكو المشتري الشراء واسم الشفعة ثمرتها المشتري  
نخيار الخطا ونخيار الرؤية او يوجب قضاء القاضي فلا شفعة للشفيع  
وان رجعها بغير قضاء القاضي ونقايا لا العقد والشفعة  
واذا اخبر الشفعين ببيع الدار بالف درهم فسلم ثم ظهر انها نجسة اثنا  
درهم او بكن حنطة او بكن شعير فهو على شفعة وان ظهر انها  
بيعت بعرض قيمته الف او بعينه الف او بدنا بغير قيمتها الف بطلت  
الشفعة وانما الخيارات يبيعت بحنطة او شعير او بيعت من فدان فسلم



فظهر البيع بدراهم والعدد او من غيره فهو على شفعة وان اشترى  
افرحه متفرقة وللقرايح منها جاري يأخذها بالشفعة فاقال اخذ  
ما الزحان ضي ولما اشترى لم يكن كذلك الا ان يأخذ الجميع  
او يترك الجميع رواية وفي رواية لا يأخذ الا ما جاوره اربعة اشياء  
لا يكون البيع فيها مفرودا الشفعة والقسمة والاستيلاء وجارية  
الادب واستيلاء الجارية المشتركة بياض رجل اخذها بالشفعة وقاسم  
خزني فبها او غرسه استحق ما في يده لا يرجع الشفع والقسمة على البايع  
والغرضي بقية البناء والغرس وكذلك ادب لا يرجع على الادب بقية  
الولد ولا الشريك بقيمة الولد **كتاب الاجارة** الاجارة عقد  
على المنافع بعوض وشروط جوازها ثلثة اشياء اجل معلوم وعمل معلوم  
وبدل معلوم وملكان ان يكون ثلثا في البيع جاز ان يكون اجرة  
في الاجارة والمنافع تصير معلومة بثلثة اشياء بالملك واستيجار  
الدور للسكنى والارض للزراعة فيصح العقد على هذه معلومة  
اي مدة كانت وقارة تصير معلومة بالتسمية في العقد كراشجار  
ثوبا على يصغه او ثوبا كحيطه او اشجار دابة ليحمل عليه ما قد را  
معلوما او يركبها مسافة معلومة وقارة تصير بالتعيين والاشارة  
كراشجار جلا لينقل لهذا الطلوع فاما استيجار الدور والحيا

والحايث للسكنى فيجوز وان لم يبين ما يعمل فيه ولا يستعمل فيها  
كل شيء بالثلثة اعمال عمل الحدود والقصار والطحان واما استيجار  
الارض للزراعة فالوجوه عالم يستمر ما ينزع عنها او يقول على ان يزرع  
ما شاء واما استيجار الدواب للركوب والحمل فان اطلق الركوب  
جلا لا يستمر كركبها من شاء وكذلك لو استأجر ثوبا للبسر فاطلوقا  
قال على ان يركبها فلا يستمر بل يستمر في ركوب غيره او البسر الثوب غير  
فقطبت الدابة او هلك الثوب كان ضامنا ولا جبر على ضربين **استئجار**  
**واجير خاص** ولشرك كالفقار والصباع والحياط يستحق الاجر  
بعمل والمتاع في يد امانة ولا جبر الخاص استأجر حلالا شهرا  
لخدمته او يربح غفرا وليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك وما  
تلف بعلة لا ضمان عليه وان استأجر دارا فله وجب ان يطالبه  
كل يوم الا ان يبين وقت الاستحقاق في العقد وان استأجر بعلة  
اليه كركب فله ان يطالبه باجرة كل مرحلة وان استأجر لبا ناسخ  
الاجرة اقامه عند **اي حيف** نزع وقال لا يستحق مالك شيئا  
عشرة اشياء لا يجوز الاستيجار عليه الحج والعمرة والاذان والاقامة  
والامانة والقنا والنوح واجارة المشاع في المنقسم واستيجار دار  
بسكنى دار اخرى واستيجار عبد بجذعة عبد اخر واستيجار المراك



والاجار والاشجار والقصاب واستجار الاشجار ليست على صاحبها  
ولو اشترى ثمره على رأس الاشجار استجار الاشجار لبقيد الثمر عليها  
او استجار طحاها ليطح لكر تحطه بدهر وقفير من قيفه ذلك  
وان اشترى ثمره على ارض واستجار تلك الارض مدة معلومة لله  
الزهر فيهما جاز عشرة اشياء ينفسخ بها الاجارة موت احدهما  
وجراب الحقود عليه وجفاف الماء الضيعة وانقطاع الماء الحج  
ولحق الاجير دين بحيث لا يمكن قضاءه الا من ثمر ما اجره وانفق  
المالك من ابي الغيرة والارزاد مع الحق والحجر والمخذ والسفر والافلا  
بيان ان اكثر ابلان خرج ثمر من المكاري او ابل او بدل المكارة  
ترك السفر واستاجر وكان في السوق ليتج فيه فذهب رأس مال  
فافلس **كتاب المزارعة** قال ابو حنيفة رحمه الله المزارعة باطالة  
بالنصف والثلث والربع وقال المزارعة جائزة على مدة معلومة  
وان يكون الخراج شايعا بينهما وهي على البعثة او جذا اذا كانت الارض  
والبق والبذر لو احدى والعمل من الآخر جازت المزارعة وان كانت البقر  
والبذر لو احدى والارض لا يخرج جازت المزارعة وان كان البقر والبذر  
والعمل لو احدى والارض لا يخرج جازت المزارعة وان كانت الارض والبذر  
لو احدى والعمل والبق لا يخرج جازت فان كانت الارض والبقر لو احدى

لو احدى والبذر لا يخرج جازت المزارعة فان كانت المزارعة بالخارج على الشطر  
فان يخرج الارض شطرا فلا شيء للعامل وان افسدت المزارعة بالخارج  
لصاحب الارض ان كان البذر من قبل صاحب الارض وللعامل اجر مثله  
لا يزد على مقدار ما شطر له من الخراج عند ان حصد رحمه الله وقال محمد  
لداجر مثله بالغام بالغ وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب الارض  
اجر مثله بالغام بالغ والخارج للعامل وان عفت المزارعة فاستغ  
صاحب البذر من العمل المجير عليه وان امتنع الثاني مجبر على العمل ونفقة  
الزهر ع عليه ما على قدر حقه ما اجر الحصاد والرفاع والدياس والندرية  
عليهما بالخصص فاشترطاه في المزارعة على العامل فسدت المزارعة عند عشرة  
اذا شطر على العامل نفدت المزارعة الحصاد والدياس والنفقة والرفاع  
والحمل والندرية والسيار وكري الانهار واصلاح المسناة وسقي الارض  
وعانها خمسة اشياء اذا شطر على صاحب الارض لا نفدت المزارعة ان كان  
الارض وبسرها وبكري الانهار ويصلح المسناة ويحصد لها  
**كتاب القبط** القبط حر ونفقة على بيت المال وهو على دين الملتقط  
ويطعمه من ثمنه ان دعاه الا في موضعين احدهما ان يكون الملتقط  
ذميا فالنقطه في بلاد المسلمين او في قرية من قرىهم ثبت نسب من  
اذا ادعاه ويكوف مسلم الا ان يكون النقطه في قرية اهل الذمة فيبقي



أو كنيسة فحينئذ كان ذمها أو النقطة امرأة وادعت نسب لا يثبت  
النسب منها إلا أنها إذا ادعت أنها ابنها من رجل عيى وصنفها الرجل  
فيكون ابنها ولا يجوز للمنقط تزوج اللقيط ولا النصف في مال ولكن يجوز  
لدار يقض له الرهن ويسلم في صناعة ويوجر مولود وجد معد ما لا يشك  
عليه فهو للقيط **كتاب اللقيطة** اللفظة أمانة إذا شهد المنقط أنه  
يأخذها يحفظها صاحبها فإن كان أقل من عشرة دراهم عرفها أياما  
وإن كانت عشرة فصاعدا عرفها حولا وروى الحسين بن ماري عن أبي حنيفة <sup>لله</sup>  
أنه قال في اللفظة إن كانت مائة درهم أو نحوها عرفها حولا وإن كانت عشرة  
أو نحوها عرفها شهرا وإن كانت ثلاثة أو نحوها عرفها بجمعة أو عشرة  
أيام وإن كانت درهم أو نحوها عرفها يوما وإن كانت ثمة تصدق بها مكانها  
وإذا عرفها حولا فلا يلزم صاحبها تصدق بها فإذا جاء صاحبها بالخير  
اشترى أمضى الصدقة وإن شاء ضم المنقط فإن كان المنقط فقيرا جاز  
صرفه إلى نفسه وإلى زوجته وإلى ابنته وإلى أبنائه إذا كانوا أفقراء وإذا  
كانوا أغنياء لا ينتفع بها أو يتصدق بها على غيره ويجوز الالتقاط في  
الأبل والبقر والغنم وما انفق عليه بغير حكم فهو متبرع وإن  
كأب امرء كان ينفق على صاحبها الأمان يستغفر النفقة قيمتها فيبيعها  
ويحفظ ثمنها ولا صوب إلا نفقا وعليها ويكره بيعها على صاحبها <sup>كتاب</sup>

**كتاب الغصب** الغصب لا يتحقق إلا في المنقولات عند أبي حنيفة ولا في  
يوسف حره الله الآخر والغاصب ضامن لقيمتها يوم غضبه مكبلا أو موزنا  
أو معدودا أم يجوز التسليم فيه فذلك ضامن مثله وإن انقطع عن أيدي الناس  
ولا يوجد مثله في بلد ضمنيته يوم الخصومة عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف  
يوم الغصب وعند محمد يوم الإلتقاط ثلثة أخياء يوجب الخيار للمالك  
في الغصب في الغصب ثمة فضا أو غصب درهم صحا فأنكسر عند  
فالمالك بالخيار أن شاء أخذها ولا شيء عليه وإن شاء ضمنه قيمته <sup>ذلك</sup> مثل  
الذئب والدراهم وأغصب جارية فارتدت عنه خير ثم قبلها خطأ  
فإن للمالك بالخيار أن يضم الغاصب ثمة ما يوم الغصب وإن شاء ضم على أقله  
يوم القتل في ثلثين في الأثراد قيمة ما على خمسة آلاف درهم وينقص  
منها عشرة دراهم وإن باع الجارية بعد ما زادت في يدها خيرا فإن  
المالك بالخيار أن يشاء ضم المشتري قيمة ما يوم الغصب وإن شاء البائع  
قيمة ما يوم الغصب فلو أرح المالك يرضى الغاصب قيمة ما يوم البيع  
والتسليم ليس له ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لهما <sup>عصير</sup> الغصب  
فصار عند خلافه للمالك بالخيار أن يشاء أخذ الخلد ولا شيء له وإن شاء  
تركه وضمنه مثل ذلك العصير أن وجد وإن انقطع عن أيدي الناس  
فغرم قيمته يوم الخصومة عند أبي حنيفة وأغصب ثوبا فغصبه بمصفر



فالمالك بالخيار ان شاء اخذ وصرفه للصبي وان شاء تركه <sup>وضمنه قيمة المثل</sup>  
او غصب سويقا قلته بسم المالك بالخيار ان شاء اخذ وصرفه لغيره ما زاد  
السهم فيه وان شاء تركه <sup>وضمنه مثل سويقه</sup> او غصب شاة فذبحها  
فالمالك بالخيار ان شاء ضمن قيمتها وسلمها اليه وان شاء ضمنه نقصانها  
او غصب عينا فغيبه فاخذ المالك قيمته يوم الغصب بقول الغائب  
ثم نظر العيب فان المالك بالخيار ان شاء اخذ النقص وان شاء اخذ العيب  
ورده العوض او غصب ارضا فبذرها حنطة من اختصاصه <sup>بنيت</sup> وبيعها  
فان المالك بالخيار ان شاء تركها حتى ينبت ثم يقول اقلع من عرك وان  
اعطاه ما زاد البذر فيقوم الارض وليس فيها بذر ويقوم فيها بذر  
او هدم بناء رجل وقيمة البناء مائة درهم وقيمة النقص ثلثون درهما  
فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه مائة درهم وصار النقص للهادم وان  
ضمنه ثلثين ولا شيء للهادم من النقص او غصب غلاما فقتله <sup>مئة</sup>  
فخصاه فصار يساوي الفاقان المالك بالخيار ان شاء ضمنه خمسمائة يوم <sup>خصاه</sup>  
ونكح الغلام وان شاء اخذ الغلام ولا شيء عليه او وجاجة ابتلعت  
لؤلؤ فصاحب اللؤلؤ جاجة بالخيار ان شاء اعطاه قيمة اللؤلؤة واخذ  
الوجاجة وان شاء اعطاه الوجاجة واخذ قيمتها <sup>بشيء</sup> تسعة <sup>النقص</sup> توجب  
رجل غصب جاريتا شابة ناهدة فانكسر ثديها ياخذها ويضمن النقصان او

او غصب لامسا شابا فشاخ ياخذ ويضمن نقصان الشيخوخة <sup>وكان</sup>  
امر دفرجت لمحتد فداكليس يعيب او غصب ثوبا في قد خروفا  
فاحشا ياخذ ويضمن النقصان او غصب قاريا للقران وخبان  
فمنسي ياخذ ويضمن النقصان او غصب حاريا فولدت في يده ونقصها <sup>دقة</sup> الولا  
ياخذها ويضمن النقصان فان كان في قيمته الولد وفاهه بالنقصان  
ينجز به النقصان او غصب عينا فاستعمل فانقص باستعمال ياخذها  
ويضمن النقصان او غصب عينا فابن او زني فخرج من الاباء ياخذ  
ويضمن نقصان ما دخل عليه العيب بالزنا والاباء <sup>الميراث</sup> ان يكون ابي قبله  
ولا زني او غصب اينة صغرا ونحاس فانكسرت ان كانت تباع <sup>اعدا</sup>  
ياخذها ويضمن النقصان وان كانت تباع وزنا ان شاء اخذها ولا شيء <sup>لها</sup>  
وان شاء تركها او ضمن قيمتها من الذهب والفضة عشرة اشياء اذ تغير  
المغصوب وزال الاسر وغفل المنافع انقطع حق المالك عنها <sup>ان غصب</sup>  
شاة فذبحها وسواها او طبخها او حنطه فطبخها او حنطه فطبخها  
سيفا او صغرا فجعله اينة او خشبة فجعله بابا او غلاما فنجسها  
او ساجافا فدخلها في بناء او دمر قمر فحرقها القرا وقاله فحرقها  
فارضه فصلت شجرة انقطع حق المالك عنها ويضمن مثل ان كان مثليا او  
قيمة امر لم يكن مثليا او ولد المغصوبة ونماؤها وثمرتها البستان <sup>ايانة</sup>



ولا يضر الغاصب للخصوب منه الا بشئ يسير بالتعدي بالجس والبيع  
بعد الطلب لاربعة اشياء من المخطورات بغرم قيمته للمسلم <sup>الزيت</sup>  
والسم ويقع فيه مافارة وماتت والكلب الملعول والفهد وما اشبه ذلك  
من الملعول اربعة اشياء لا يضر الغاصب كشي الدار ونهر <sup>عنة</sup>  
الارض ومركوب الدابة وخدمة العبد واجرة ردة العارية على  
المستعير واجرة ردة المتأجرة على الاجير واجرة ردة المصوب على  
الغاصب **كتاب الصيد والذبايح** يجوز الاضطهاد  
بسته اشياء بالكلب الملعول والفهد والبانزي والصقر والعقاب  
وسائر الجوارح الملعولة اذ ذكر اسم الله عليه عند ارساله فاخذ  
الصيد وجرحه وامسكه ومات حل اكله وان اكل منه الكلب الاكل  
وان اكل منه البانزي اكل وتقليم الكلب يترك الاكل ثلث مرات  
وتقليم البانزي ان يرجع اذ ادعونه وكل ما روي به جرح جديد <sup>حشيش</sup>  
او غيره فسمي عليه فخرجه يجوز اكله الا البندق والجر فانه لا يؤكل  
الا ما انك ذكوة الذبح في الحلو والحري في اللبنة والعروق التي  
تقطع في الذكوة اربعة اشياء الخلقوع والمري والودجان ويجوز  
الذبح بالمروءة وليطة القصب وبكل شيء انما الذبح واخرى لا يطبخ  
الا العظم والقرن والسرة كقائم والعظم كقائم خمسة عشر شئ يحرم

يحرر كلها بالسبب اذ ان في صيدها وقع في الماء او على سطح او على شجرة  
وقع على الارض او على جبل ثم تردى منها الى الارض وما اصاب العمل <sup>ض</sup>  
بعضه الا ان يخرج منه فيؤكل او رمى صيدا فاصابه واخذ فراه  
الثاني فقتله لا يؤكل ويغرم الثاني قيمته الاول او جرح المسلم عن مد  
نفسه فاعانه نحو سي عليه حتى يراه وقتله او اصابه السهم او اصابه  
الحديد فخرج عن سنده فمات جرحا او نصب سنانا او فضلا  
على شبكة فوقع فيه باصيد فمات عنه او امسك الكلب الصيد  
وطرح نفسه عليه فمات من قتله او اخذ حلقة فخنقه فمات من غير  
انه يخرجها او جليته من يار في صيد اسمى احدها وترك الثاني  
عمل القسمية او ارسى نحو سي كلبا فزجره مسل فان جرحه جرحا او  
ذهب الكلب بنفسه للصيد وسعى عليه المسلم لا يحل اكله قياسا  
او ارسى كلبا معدا على صيد فزجره الصيد في عدوه وانتهى من <sup>قطعة</sup>  
فاكلها لم يخذ الصيد وقتل او اصطاد صيدا فقتله وختم  
عليه طويلا ثم ارجى صيدا آخر فاخذه وقتله لم يحل الثاني او ارسى  
كلبه وفاته الصيد فخرج ثم عرض له صيد آخر فزجره فقتله او السكنة  
قتله جرح الماء او برز له لا يؤكل عندئذ حنفية راجع بمنزلة الطافي  
رواه ابن ابي مالك عن النبي يوسف عتبه حنفية راجع ذكره في شرح المحرم







ثمانية نفر رجل ذبيحة الرجل المسلم والمرأة المسلمة والكتابي واليهودي  
والنصراني والمراهق الذي يعقل الذبح والاحرس والصبي الذي احدث  
ابو بكرة او كتابي الاخر محرم في خمسة نفر لا رجل ذبيحة هم المحرمون في الذبيحة  
والمرتد والمحرر وعترته التسمية **كتاب الاضاح** الاضحية واجب  
على كل حر مسلم مقيم من شهر في يوم الاضحية بنفسه او عن اولاد الصغار  
يذبح عن كل واحد منهم شاة في رواية الطحاوي يجب عن ولد الصغير  
اما في ظاهر الرواية لا يجب عن ولد الصغير كما لا يجب عن عبد قال  
فاما البقرة والبدنة فيجوز عن سبعة نفر شرط وجوب الاضحية ثلثة اشياء  
البسار والنجاد والاقامة واهل مصر والسواد في ذلك سواء الساب  
ما تادهم او عروض تساوي ما يدرهم سوى المسكين والخدم والفتيان  
الذي يحتاج اليه والاضحية عن ثلثة اشياء الابل والبقر والغنم والحي  
مثلة البقر وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم النحر ويجوز لاهل  
السواد الذبح بعد طلوع الفجر ويجوز لاهل مصر الا بعد صلوة العيد  
والعبرة بكمال الاضحية فان كان الرجل مصريا واضحية بالسواد جان  
ذبحه بعد طلوع الفجر بعد طلوع الشمس وان كان الرجل قرويا واضحية  
بالمصر لا يجوز ذبحه الا بعد صلوة العيد اسنان الاضاحي اثنان  
لجذع من الضان اذا كان ضخما وهو الذي ياتي عليه ستة اشهر والنهي الابل

من الابل والبقر والمعز والثني من الابل الذي طهر في السنة السادسة  
والبقر الذي طهر في الثالثة ومن المعز طهر في الثانية واليختي من الابل  
مثلة العراب ايام الاضاحي ثلثة يوم النحر وما بعده وفضل يوم  
النحر عشرة اشياء لا يجوز التضحية بها العميا والعوراء والعرجاء التي  
لا يشئ اليه النفس ومقطوع الاكثر من الاذن والذنب والعجفاء التي لا تنقي  
ومقطوع احدي القوائم او احد الاذنين او الالية واللولود من الوحش  
اذا كانت الدم اهلية اربعة اشياء يجوز التضحية بها اذا كانت جماء  
لا قرن لها او مكسورة القرن ذكر اكان او انثى والخصى والثوراء وهي  
المخونة والهاة اذا كانت تعتلف وهي ذاهبة الاسنان وكذلك ان تعيت  
او عورت حالة الذبح باضطرابها والمستحب ان يتصدق بثلثها او نصفها  
ويستفع بجلدها ويخذ مسفرا او غبرا لا او مناع البيت وهو المحتاج  
اليه او يشتري به ثيابا للكلوات واربعة اشياء ذك ينصدق بثلثها  
**كتاب المئاذون** ويجوز للرجل ان ياذن لعبد في التجارة صغيرا  
كان او كبيرا اذا كان يعقل التجارة ويصير ماذونا في التجارة ثمانية اشياء  
اذا قال اذنت لك في التجارة شهر او قال اذا جاء الغد فقد اذنت لك  
في التجارة صار ماذونا اذا جاء الغد واذا قال اذا جاء الغد فقد حجت عليك  
لا يصير محجورا عليك او قال لعبد اجر نفسك او قال للرجل يا بعد



فبأيروا كاتبه أو قال إذا أدت إلى الفأنت ما ذون له ويراه بيع  
ويشترى فسكت ولا يصير محجرا حتى يظفر الحجر من أهل سوق ثلثة  
أشياء يصير به محجرا أو له أهل سوق حجت عليه وبلا باو وبالكر  
مع الحق وبنوت العبد أو بنوت المولى بالبيع وبالهبته مع التسليم وبالوصية  
على رجل أو كانت جارية فاستولدها أو دفعه بلجناية وأذا لجست  
جنونا مطبقا ولا طري على المولى محجرا ولا كان العبد ليتغير فأنزل  
القاضي التجارة أو الوصي فمات اليتيم أو مات الوصي إذا كان هو  
أربع نفر جاز لهم أن يوزنوا للصبي في التجارة الأدب والجود والوصي  
والقاضي إذا كان له أب فأنزل القاضي في التجارة وإليه الأدب صار  
ما ذونا خمسة نفر جاز لهم أن يوزنوا العبد في التجارة المكاتب والعبد  
الما ذون في المضارب في سري العنان والمفاوضة عشرة أشياء  
لا يملكها العبد الما ذون الكفالة بالنفس والمال والقرض والمجبة  
والصدقة والمعتق على ما في الكتابة وتزوجه لنفسه وتزويج العبد  
والامة والصليح من قصاص وجب عليه والعفو عن القصاص عشرة أشياء  
يملكها العبد الما ذون البيع والشراء والرهن والقرض والادب  
والابضاع والعاره والنوب والكتابة وتأخذ الأرض من أرملة وتشتري  
البذر ويزرعه ويصلح من قصاص وجب عليه ويهدي اليسير

والطعام ويضيف من مطعمه ويجوز بيعه من مولده بمنزلة شئ  
يباع رقبته العبد فيها إذا استهلك مال إنسان أو غصبه أو ودعه  
جرحها أو تزوج امرأة بان من مولده يباع في مهرها أو استعار دابة  
في حرها أو عقرها أو في عقر جارية اشتراها أو وطئها أو استحققت أو ثبت  
الدين على قارم بالغصب أو بالاستهلاك يباع العبد فيه إلا في حق  
المولى فيه فيقضى دينه وإن فضل شيء في ديون طويلة بعد الحرية  
خمس أشياء تصرف في الدين إذا وهب شيء أو كسب ما لا قبل له  
الدين وإن كانت جارية لها ولد سعى ولدها معها في دينها أو جنى عليها  
فأخذت الأرض أو وطئت بالشبهة فأخذت العقر وإن لحقها دين  
بعد الولادة والجناية والوطء لا سبيل للفرء على ولدها أو اشتراها  
وعقرها أو كلف عليه دين يحيط برقبته لا ينفذ فيه شيء ونص في  
المولى ولا يملك ما في يده حتى لو باعه أو وهبه أو كاتبه كان للفرء حتى  
الفسخ إلا أن يقضى المولى دينه وإن اعتقه كان له ما يضمنه المولى  
الأقل من قيمته ومن الدين اشتاؤه أو اشتاؤه أو جمع على العبد  
بجميع دينه وإن دبره كان للفرء ما يضمنه المولى المقيمت ولا يبيع  
العبد بشيء حتى يعتق ولداً اعتق ما في يده لا يعتق هذا كله عند  
محمد لسد عنده ما يعتق ما في يده وينفذ تصرفه **كتاب النحر**



والاستحسان ستة اشياء لا يجوز معها الصلوة افاصل في ليلة تظلم  
بالخروج الى جهنم يحضره النبي في تحري القبلة ثم ظهر ان ذلك  
الي غير القبلة او كان اكثر زاوية انه صلى الى غير القبلة او شك في القبلة  
فصل الى جهنم بغير تحري ولا اكثر الراي ولو ادى اجتهاد الى جهنم  
فتركها وصلى الى غير هاتين اثبت انه صلى الى القبلة لم يجز صلواته وفي  
رواية عن النبي يوسف رجع انه يجوز او وجد في ذلك الموضع يعلم  
بذلك الموضع او كان على غير موضع ولم يعلم بالماء وكان في ذلك الموضع  
معلم الماء فليس له فتيمة وصلى لم يعلم بالماء تسعة اشياء تقبل فيها  
قول الواحد ان كان عدل ثقة عبدا كان او حرا رجلا كان او امرأة  
او صبيا وان لم يكن ثقة فيجهد فيدرك ان اكثر زاوية انه كان في  
عليه قوله ان الخبر بطهارة الماء او نجاسة او دعي الى طهارة فاجبه رجل  
ان هذا الامر في حجة الجوسي او قد خالفه لم يخبره او راي شيئا  
في يد رجل وقال وكلني فلان ببيعة او وهب لي وسلمه الي تو ان ابيعه  
او قال كان لي فغصبه مني فان تجعته منه بالارضاء ولا قضاء لم يصد  
واقبال لرد به بالرضا او خاصية فنكل او شهد لي به شاهدان  
صدق او راي جوهرا نفيسا في يد رجل فقير فقال هو فلان اذن لي  
في بيعه او راي عبدا في يد اجنبي فقال اذن لي مولاه في بيعه او حمل حرا

خرا او عبدا شبا لي رجل فقال الهذا لك فلان او اراد شري جاررية  
فاجبه رجل انها لرجل آخر فلا حسن ان لا يشتريها فان اشتريها  
فهي في بيعه من وطئها وان قال انها معتقة او ولد معتقة او قال اعترفا  
ذو اليد لا يجوز نشرها وطئها او ملك جاررية بالنشر والهبة  
والبراق فاجبه رجل ان المالك كان غاصبا لكم له الوطى قال الاما  
للمخدي ذكر في الاستحسان الوان جلا غاب عن امراته وهي رضية  
فجاء رجل مسلم ثقة فاجبه ان امدار رضية فاعليه ان يقبل خبره ويشرف  
باختها وليرجع سواها ان شاء فثبت الحرمة بخبره بخلاف ما اذا قال  
امكنت ارضعة قبيل النكاح فان الحرمة لا يثبت بقوله وكذلك  
لو كان غير ثقة فوقع عنده انه صادق فله ان يأخذ بقوله وكذلك قال  
مسلم ثقة انها قبلت ابن زوجها ثبت الحرمة ولان يتزوج اختها  
وليرجع سواها وكذلك لو قال ان امرأتك ارتدت عن الاسلام فانه  
تقع الفرية بينه وبينها ولان يتزوج باختها او يرعاسواها في الحائض  
ان لم يكن من دخلها وان دخلها فاصد انقضاء العدة ولو قال انها  
كانت مرتدة حبر تزوجها لا يقبل خبره ولا تحرم عليه لان الذي  
ينازعه في ذلك ولو ان رجلا غاب عن امراته فجاء رجل مسلم ثقة فاجبه  
ان تزوجها طهرا فلان كان طهرا ان يعتقد ويتزوج بزوجه آخر وكذلك



لو جاءها بكتاب زوجها فبطلت طلاقها وهو غير نفقة ووقع في أكثرها  
 ان هو كان لها ان تقول بذلك فتعقد وتزوجه بزوجه آخر وذكر  
 في السير الكبير ان الرجل اذا غاب عن امرأته فجاء رجل مسلم نفقة  
 فآخبرها ان زوجها ارتد عن الاسلام لا يحل لها ان تعقد وتزوجه  
 بزوجه آخر فكان في مسئلة الرقة رويان ولو قالت المرأة طلقني  
 زوجي ثلاثا وانقضت عدتي وهي عدل فقد يحل لكل من بيعها ان يتزوجها  
 وكذلك لو قالت ارتد زوجي ونبت منها او قالت انك لي اذ اخني  
 من الرضاع ودام على ذلك ونبت منها وانقضت عدتي يحل للتابع  
 ان يتزوجها اذا كانت نفقة او وقع في أكثرها انما صادقة خشية  
 لا يقبل قول الواحد فيها اذا اشترى شيئا فآخبره رجل ان ذلك الشيء  
 لغير البائع باعده بغير امرى لا يصدق وجاز تصرفه فيما تزوج امرأة  
 باخبره رجل وامرأة انها اختد من الرضاع لا يفرو بينهما او سخط  
 ان تنزع عنها ويطلقها او اشترى جاريتا فآخبره نفقة انها حرة  
 لا يصدق وحل له وطئها والاولى ان يتنزع عنها واشترى شراها  
 او طعاما فآخبره نفقة انه حرام او غصب البائع لا يصدق في الغصب  
 ويصدق في الحرام او راى رجل رجلا قتل وليا له بالسيف وحده  
 قتله لا يصدق وسعد قتله وسع من غاب عن ذلك ان يمينه على

على قتله وكذلك اذا ادعى القاتل انه كان ارتد عن الاسلام او كان قتل  
 وليا له بعد خمسة اعضاء من ويحار من يجوز النظر اليها الوجه  
 والراس والصدر والعضدان والساقان ولا يجوز النظر الى اظفارها  
 وبطنها وما بين سترتها الى ما تحت ركبته وما حل النظر من اليه حل  
 غيرها وسترها اذا امرت بالشهوة على نفسها وما كره النظر من اليه  
 كره ان يستره يخرج او يجوز له ان يسافر بها ويحملها وينظرها ويخولها  
 منزلا اذا امرت بالشهوة وكذلك اذا اشترى جاريتا جاز له النظر  
 الى صدرها وشعرها وعضدها وساقها وينظر الاجنبي الى الحرة الأجنبية  
 الى الوجه والكفين اذا امرت بالشهوة وان كان له ان ينظر اليها  
 اربعة نفق يجوز النظر الى الاجنبي وان كان يشهوة القاضي جاز له  
 النظر اليها اذا ادعى عليها عند او اقرت او شهد عليها او شهدت  
 على شيء وان كان لشهوة او امرأة اقرت جاز للشهود النظر اليها ليعرفوا  
 حقيقة وعيانا وان كان لشهوة او يريد ان يشترى جاريتا جاز له  
 ان ينظر اليها وان كان لشهوة او يريد تزوجه امرأة جاز له النظر اليها  
 وان كان لشهوة وتنظر الأجنبية الى الاجنبي الى جميع جسده الا ما تحت  
 سترته الى ما تحت ركبته وينظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة  
 الى جميع بدنهما الا ما تحت السترة الى ما تحت الركبتين ويجوز للمرأة

يجوز النظر الاجنبي الى الحرة  
 الأجنبية وان كان شهوة



ان ينظر الى فرج المرأة ويدبرها في اربعة مواضع عند الولادة  
لتأخذ الولد وعند لتداوي اذا كان القرح في فرجها كوردها  
والفرج امرأة العينة لظهور بكانها وثوبتها والفرج لامة  
المبيعة لظهور بكانها وثوبتها ان انكر المشتري بكانها واد  
ررها على البائع ثلثة مواضع يجوز للرجل الاجنبي من المرأة  
الاجنبية عند لتداوي اذا كان القرح في الفرع ولم يوجد امرأة  
وخافوا عليها الهلاك ايجاز للرجل ان يدويها ويسترجع بدنها  
الاذ لك الموضع وبعض بصر او امرأة ماتت في السفر ولم تجد  
امراة تغسلها جاز للرجل ان يتيمها ويغسل وجهها ويدها بالتراب  
ان كان محرما لها وان كان اجنبيا يغسله على يد خرقه فيضرب يده على  
الارض ثم تمها واذا مات رجل في السفر ولم يوجد من الرجال يغسله  
جاز لامرأة ان تغسله ويجوز للمرأة ان تغسل زوجها ولا يجوز  
للزوجة ان يغسل زوجها ولا تغسل المكاتب والمدة وام الولد  
مولدها ويجوز للنساء غسل الطفل الذي لم يتكلم ويجوز للرجل  
ان يغسل الصغيرة الذي لا يتكلم **كتاب الحدود** شرط وجوب  
حد الزنا بالاقراء اربعة مرات في اربعة مجالس كما افترده  
الفاقي حتى يكمل اربع مرات وشهادة اربعة رجال ويسئل القر

المقر والشهود عن الزنا ما هو لاد الزنا يطلو ويراد بدنا العينة  
وزنا اليدين ويذكر ويراد بالزنا بالفرج ويراد به صعود في الجبل  
فلا بد من اربعة مسائل فان فسرهم على الوجه فيسأل بعد ذلك كيف  
فان يطأها فيمارس الفرع وقد يطأها بلسان الفرع ويسمى ذلك <sup>زنا</sup>  
فان قالوا ان الزنا بالفرج وادخل الله في فرجها كما دخل المبل في الجملة  
فيسألهم متى زنا لا تهم انما شهدوا على زنا قد تقارروا لا تقبل  
شهادتهم ويسألهم اين زنا لا تهم انما شهدوا في الحرب او في عسكر  
اهل البغي لا يجب عليه الحد فان قالوا انما في بلد قريلا والاسلام سكنها  
اهل العدل دون الخوارج ويسألهم من نال الله لوزنا يجازيها ابنه  
او بائنه خيرا الا يجب الحد وانما شهدوا وشهادة تامة وعدلت الشهود  
والراي محض فيا امر القضاة باخراج القضاة ويرجم بالجان حتى يمتيت  
الشهود بوجه ثم الامام ثم القوم ولا يمنع الشهود عن الحد سقط الحد  
في الاقرار بجندى الامام ثم القوم ويكف ويغسل ويصلي عليه وان لم يكن  
محصنا يضرب مائة سوطا ثم خرا وخمس مائة سوطا حتى  
تتوت وينزع عنه ثيابه من الخشوش والفرو ثلثة اعضاء لا يضرب في الحدود  
الوجه والفرج والرأس عند ابي حنيفة وجمهم الله شرابط احصان  
الرجم سنة العقار والبلوغ والحريية والاسلام والدخول بحكم النكاح







ضرب التعزير ثلاثة الزنا ثلاثة الشرب ثلاثة القذف اربعة الحد  
فأدفعهم إذا قال لرجل زنيته وانت صبي أو قال زنيته وانت مجنون  
أو قال زنيته بغيره أو قال لامرأته زنيته بحمار أو بشئ اربعة  
يحد فأدفعهم إذا قال الحر مسلم زنيته وانت عبد أو قال زنيته  
وانت كافر أو قال زنيته بآتان أو بفرقة أو مرقف ميتا يحد  
اربعة نفر يطالبون يحد القذف الحد والعيب وانع الاول والاثنان  
الاول والاثنان والثلاثة والاربعة والخمس والست والسبعة والثمان والعشر  
ويزنا المذوف اربعة اشياء ينبغي وجوب حد القذف إذا قذف  
رجلا وقطع امراة اجنبية بشبهة أو وطئ امراة في نكاح فاسد  
أو وطئ جارية ابنه أو وطئ جارية مستكره بينه وبين الآخر وكذلك  
لو وطئ امته هي أخته الضائعة لا يحد فأدفع ويقام الحد على كل عام  
الا الاخر من فانه لا يقام الحد عليه ثمانية من الحكام لا يجوز جمعها مع الثالث  
الحد مع المهر والاجر مع الضمان والقطع مع الضمان والعشر مع الخراج  
والوصية مع الميراث وزكوة الفطر مع زكوة التجارة والقصاص مع الدية  
والجلد مع الرحم عشرة نقر نوا بامراة لا يؤخذ كل واحد بجمل يؤخذ  
بدا الاخر احدهم غير محصن بجلد مائة جلدة والثاني عبد بجلد  
خمس من جلدة والثالث كان مستائنا بغير الزنا بجمل بجمل

بجمل والخمس استحل الزنا فامتنع والسادس اذ في الشبهة فحبس والسابع  
اذ في النكاح فيلزمه مهر كامل والثامن قال الحسين وجن فيلزمه اضغاث  
والثاسع حلف وقال لوزني فامتنع طال والعاشر انكر الزنا فلا يلزم  
شئ ولو شهد وابعد التقادم ولا يلزمه الحد ولو اقر بالزنا بعد  
تقادم المهر يلزمه الحد كما في السير فانه يوجب القطع اربعة  
العقل والبلوغ والنصاب والدعوى والنصاب عشرة درهم عشرون  
والسيرة لا يقطعون العبد اذا اسرق مرايا سبده او السيد مرايا  
مكاتب او قازونه مديونا او غير مديونا او الزوج من امراة او  
الزوجة من زوجها او مزدني محرور منه والاجير والخائن والسائل  
والمختلس والمنتهب ومر الحمام والمقبر ومزيت المال والضيف من منزل  
المضيف او كان السار واشغل يد اليسري او كان أقطع او مقطع الرجل  
اليمين خمس شئ لا يوجب القطع ما يوجد نافها جانا في دار الاساق  
كل شئ والقصب والخشيش والصيد والسمك وما يتسارع على الفناء  
كالقوا اكر الرطوبة واللبس واللوا والبطيخ والشجر والجبن والزروع من السنا  
والصنف والزك من مفضضا والاشربة للطرية والطيرة والكتب  
والدفا كلها الدر فاقر الحساب والضليل بالذهب والنرد والشطرنج  
في الصناعات والعبد الكبير في العازف والطبل والعود والنمار والعود



والبراب التمر من رؤس الاشجار والزيوت والبقول والرباط والقتل  
والغزو والخص والنورة والزهر ونحو التراب والكسرين وفي النوب  
المبسوط على الجدار الى الجانب الذي يلي الطريق وفي الجوالق اذا سقى  
وخرج المتاع بنفسه او سرق الجوالق كل وفي الطائر اذا شق الجيب  
والكم وسقط ما في الكم والجيب على يده وفي الدابة اذا سرق ما من عاها  
او ذبح شاة في الحرم واخرجها واذا انقبض البيت ودخل فيه ثم اخذ  
المال ونال له اخر خارج الباب لا يقطعان وفي الكتاب المعلم والعهد والبارك  
وما اشبه ذلك والمحرمات عشرة وسب ما يقطع فيها الساج والقناء والا  
والقندل والاولي من الخشب وما القاء في الطريق فخرج واخذ  
وما حمل على حمار فساقد واخرج من الحرم او ادخل به في منكر  
الصير في او حرمه غيره واخذ المال او جماعة دخلوا الحرم فتولي  
بعضهم الاخذ ووالاخرين يقطعون جميعا او سرقوا ثوبا فقطع  
فرده ثم سبج فسرقة ثانيا وفي العبد الصغير او سرق ثوبا بيسوطا  
على الجوار الى الجانب الذي يلي الدار او شق الجوالق على ظهر الدابة و  
يده فيه واخذ المال وكذلك الطائر اذا شق جيبا وادخل به فيه  
او سرق الدابة من الاضطبل او كان اخذ صاحبها بلبامها ونام  
في الضحى ويسقط القطع باربعة اشياء اذا وهبها او سارقا او

او باعها منه او اخرجها من فيها او اذ على الغيب ملكة عشرة اشياء اخفى  
بها ذى الرحم المحرم عدم وجوب القطع بسرقة ماله ونفوس الغنم  
عند الملك وعدم جواز النكاح بينهما وجواز الاجبار على الانكاح  
عند اتفان الدين وعدم جواز الجمع بينهما في النكاح وجواز المساء  
بها وجواز الخلوة بها وعدم الجواز الرجوع في الحبة وجواز النظر  
الى مواضع زينة من وجواز الظهار بقتيبه سائة مائة غير اشتياء  
اختص به النبوة والابوة عدم جواز شهادة الولد لوالديه والولد  
لولده والمجد لنوافله والنوافل لجدهم وعدم جواز قضاء احدهما  
لصاحبه وجوب مطالبة حد القذف بعد الموت والاجبار  
على النفقة مع اختلاف الدين وكراهية التزويج بالبيع اذا كان  
صغيرا وعدم جواز البيع اذا اشري احدهما من صاحبه من جهة  
من غير بيان وعدم جواز بيع ما وكل بيعه من ابويه وولد  
وعدم دفع مال المضاربة الى ابويه وولد اذا كان الولد صغيرا  
وعدم جواز بيع ما يشترعه الصغير من جهة من غير ضمان اشتياء  
اختص بها الزوجان عدم قبول شهادة احدهما لصاحبه  
وعدم تنفيذ قضاء احدهما لصاحبه وعدم جواز ما اشري  
احدهما من صاحبه من جهة من غير بيان وعدم جواز بيع ما وكل به







جذعة وخمسة عشر من بنت خناز وحمسة عشر من بنت لبون  
وقال محمد بن يحيى انما الثلاثون حقة وتلثون جذعة واربعون خلفه  
وعلى الكفارة ومقتل عبد أخطأ وحيت قيمة على عاقلة تلك سنة  
لا يزال على الف دينار بل ينقص عنه عشرة دنانير واذا ضرب تلق  
امراة حرة فالقت جنيما ميتا ففيه غرة عبد واما تعد  
خمسة اثنى بعد ان يكون مستبين الخلق او بعضه سواء كان  
لجنيته في كر او انتي فان القتة حيات مات فعليه دية كاملة وان مات  
الا مئة القت ميتا لا شيء في الجني وعلى الضارب دية الا مئة  
القت ميتا ماتت فعليه دية وغرة ويكون مورثا على  
فرايض الله ساك ولا كفارة على الضارب في الجني وان ضرب بطامة  
فالقت جنيما ميتا يلزمه نصف عشر قيمة ان كان مذكرا لو كان خيا  
وعشر قيمة ان كان انتي لو كانت حية وان ضرب بطامة فالقت  
جنيما ميتا يجب قيمة النقصان الذي دخل في الامر مبين  
شريك في بطنها لديعتون احدهما الولد ثم يضرب بطر الجارية  
فتسلي جنيما ميتا على الضارب امر الجني والشريك الذي يقتل  
بالخيار ان شاء ضم شريك نصف قيمة الجني ان كان موسرا وان شاء  
اخذ ذلك من امر شده وكان ما بقي لورثة الجني وهي ثلاثة للكاتب

المكاتب بموت عن وفاء خمسة عشر شئنا في مداينة كاملة العقل والشعر  
والسمع والبصر والحاجب واذا اطعن في دبر برمح او غيره فالا يستملك  
الطعام في جوفه فيه الدية واذا ضرب فلسا بول او بشمسك  
فبالدية وشعر الرأس اذا قلع فلان غيب واللحية اذا احلقت فلان غيب  
والأنف اذا استوعب القطع وفي قطع المار الدية واللسان اذا اقطع  
منه باب نفس الكلام والذكر اذا استوعب قطعه في الحشفة لدية ولا  
ضرب على ظهر انسان افصار بحيث لا ينزل فيه الدية واذا اقضى امراة  
فافضاها افصار بحيث لا يستملك البول والغابطة عشرة  
اشياء بحيث في كل اثنين منها دية كاملة وفي احدهما نصف  
الدية العين والحاجب والشفة واليد والرجل والخصية و  
الالية والنذي واللمة والاذن والليمان وفي اشعار العنين  
الدية وفي احدهما ربع الدية وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين  
عشر الدية والاصابع كلها سواء في قطع اصابع يد واحدة نصف  
الدية وان قطع يد افرها اصبع واحدة بلرمة دية اصبع واحدة عند  
ابي حنيفة وقال ابن الزبير الي ما يجب الكف والاصبع في جنا الاصبع  
من ذلك وكل اصبع فيه ثلاث مفاصل في كل مفصل منها ثلثة دية  
الاصبع وفي كل سنة مفصلان في كل مفصل نصف دية الاصبع



وفي كل من خمسة من الارب والاسنان والاضراس كلها سواء ولو  
ضرب رجلا ضربة فالتقى اسنانه كلها فغلبه دية وثلاثة اخماس الدية  
في ثلث ستين فان بنت اسنانه لاشي على الجاني عشر في شلح  
يجب فيها حكومة عدل الحارصة والدايمة والباضعة والثلاث  
والسماق وذكر الحصوي وذكر العينين وذكر الصبي الذي لم  
يتحرك بعد ومقطوع الحشفة ولسان الاخرى ولسان الصبي  
الذي لم يتكلم بعد وغير الصبي الذي لا يعرف بصره والعين  
القائمة الذاهب منها النور ومادون الموضحة والنسوة  
او اليد الشلح والرجل الشلح والاصبع الراية وقطع الكف  
من نصف الصاعد ففي الكف نصف الدية وفي الساعد حكومة  
عدل وان قطع اليد من المرفع ففي الكف دية اليد وفي المرفع  
حكومة عدل وان قطع اليد من الابطع ففي الكف دية اليد  
في العضد حكومة عدل الشجاج عشر الحارصة وهي التي  
تقطع الجلد والحادشة وهي التي تتخذ من الجلد ولا تدي  
ثم الدائمة وهي التي تتخذ من وتدي الا انها لا تبيل ثم  
الدامعة وهي التي تدي تبيل الدم كالدمع ثم الباضعة  
وهي التي تقطع اللحم الذي تحت الجلد ولا يبلغ الجلد البق

تحت اللحم من المتلاصحة وهي التي تفر في اللحم وهي فوق الباضعة والسمحاق  
من السماق وهي التي تقطع الجلد واللحم حتى لا يبقى العظم واللحم الا جلدة  
رفيقة ثم الموضحة وهي التي يتجاوز الجلد فوق سطح العظم ثم الهاشمة وهي  
التي تشرع عظم الخف الراس حتى ينصدع ثم المنقلة وهي التي تنقل العظم  
من موضع الى موضع ثم الدائمة وهي التي تصل الى اقر الراس وهو الدماغ  
ثم الدامعة وهي التي تكثر العظم حتى يبلغ الدماغ من غير ان تقطع الجلد  
الذي عليه وينفذ من الجانب الاخر وانما بمنزلة الامنين فان كان  
عمداً يجزى العصاص في الدائمة والباضعة والمتلاصحة والسمحاق رواه  
ابو يوسف عن ابي حنيفة واما الهاشمة والمنقلة والامة فالعصاص فيها  
واقفت الروايات في وجوب العصاص في الموضحة وان كان خطأ ففيما  
للموضحة حكومة عدل وفي الموضحة نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية  
وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر وفي الجائفة ثلث الدية وفي الامة  
ثلث الدية فان نفذت فيها ثلثا الدية لانها بمنزلة الامنين  
وفي رواية ابي يوسف رحمه الله في حاله هذا الشجاج ثم الدامعة وفيها  
ثلث الدية وقد ذكرنا تفسيره ودية النساء على النصف من دية  
الرجال وارش جراحتهم على النصف من راس جرح الرجل بالباب  
**العصاص** ثمانية نفر لا تقتل ثمانية نفر الا ببوله والجل يحافذ



والوالدة بولدها والجدة بتجدها والوحي بملوكه ولا بمكانه ولا  
بملك بعضه ولا بعد ولده والامس بالمسائر ثمانية نفر يقتل ثمانية  
نفر الحرة العبد والعبد بالحرة والعبد بالعبد والجدة بالحرة والمسرة  
بالثدي والرجل بالمرأة والكبير بالصغير والدخ بالدخ والاخت بالاخت  
والبصير بالاعمى والصحيح بالزعم ولا قصاص في ما دون النفس  
بين العبد بين ولا بين الحر وبين العبد والذكور والوفات  
ولا تقطع اليدان بيد واحدة ولا يمين باليسار ولا اليسار باليمين  
ولا الضحية بالذئب ولا السبابة بالوسطى ولا بالابهار ولا تجري القصاص  
بين الذئب فيما دون النفس والقصاص واجب في كل شئ يمكن فيها المماثلة  
ان كل عمل حكم في الموضحة وجب القصاص بقطع المار من والذئب الشاحنة  
او ضرب رجل عمداً غير رجل فذهب ضوؤها او كسرنا آخر عمداً  
ولا قصاص في كسر العظم الا في الشخامة ولا قصاص في اللطم والدفع  
وقطع الزهر والدف والاتباع خمسة الثدي الحادة والجنون للهدب  
والذكر للخنقة والذئب للمارس والكف للاصبع **باب القسامة**  
قتل وجد في محلة ولا يرعى قتل رجل بخلف خمسة رجال من محرم  
اختار ولياء القتل بالذئب ما قتلوا وما علوا له فاقلاً فاذا خلفوا انقض  
عليهم بالدية ولا يستخلف الوحي ولا وجد في دار انشا القسامة على ملك

مالك الدار والدية على عاقلة عند له حنيفة من الله وقالوا من هده  
واوجد قتيلاً في السفينة فالقسامة على من فيها والركاب واروجد  
في مسجد محلة فالقسامة على اهله وان وجد في مسجد الجامع او الشارع  
فلا قسامة فيه والدية على بيت المال وان وجد على دابة بسوقها اجل  
فالدية على عاقلة دون اهل المحلة واروجد في المفاز ليس بقربها  
عمران فهو هدر وان كان بقربها فري بحيث يسمع الصوت فعلى اقرب  
القرى اليه وان وجد في الغزاة يرب الماء فهو هدر وان كان مربوطاً  
على شط النهر العظيم وذلك ليس بملك لاحد فهو هدر وقال زفر رحمه الله  
يجب على اقرب القرى كمال وجد على الدابة وهي تسير فان كان شط النهر  
جاءك يسمع الصوت من قرية من القرى فعلى اقرب القرى اليه وان كان  
الشط ملكاً خاصاً فهو كالدار وان كانت ملكاً عاماً فهو كالمحلة وان كان  
في نهر صغير يقوم معروفية تجري به الماء او كان مربوطاً في جانبه فعلى  
عاقلة ارباب النهر والمطر الصغير ما يقضي به الشفعة بالشعب  
وان وجد بين قريتين فهو على اقربهما من خمسة نفر لا يدخل في القسامة  
الصبي والمجنون والمرأة والعبد والسكان مع الملاك عند الله حنيفة  
وهي على اهل الخطه دون المشتركين وان بقي واحد من ثلثة اعضاء  
اذا سال الدرع منها لا يكون قتيلاً ولا قسامة الف والذئب والذئف



مغضوا ان اسال منها الذير يكون قتيلا وفيه القسما الاذن والعيش  
**باب العاقلة** العاقلة اهل الديوان اكل القاتل من اهل الديوان  
يخلون عنه في ثلث سنين لا يبرأ الواحد على اربعة اراهم  
في كل سنة درهم ودانقير وينقص منه والقاتل واحد من العاقلة فيما يوتي  
وان كانت القبيل لا تنسح لذلك ضم اليهم اقرب القبائل وعاقلة المعتوق قبيلة  
مولاه ومولي الوالاة يعقل عنه مولاه وقبيلته ولا يعقل العاقلة  
اقل من نصف عشر الدية ويحمل عنه عشر الدية فصاعدا عشرة اشيا  
لا يعقل العاقلة ويجب في مال القاتل جناية العمد والمصلح عليه الدية  
والاقرار بالقتل وقتل الابن وكل قصاص يسقط بشبهة والجناية  
في دار الحرب وما دون ارض الموحدة ولا يعقل سلمي عن كافر ولا كافر  
عن مسلم ولا اهل مصر عن اهل مصر واخرى كل جناية عن مسلم اذا كان  
حطاه فهو على عاقلة ان كانت له عاقلة فانه لم يكن عاقلة لا يرد  
دمه وعقله على بيت المال ما خلا رجلين مجوسى اعتوق عبدك  
او اعتوق عبدك مجوسيا فاسلم فزجني هذا العبد فعقله على نفسه  
وكذلك رجل من اهل الحرب لا عشيرة له ولا والي رجل اخر حفر  
بئر في الطريق فليقع فيها احد حتى والي رجل اخر وقع فيها رجل  
ومات فان دية الرجل في ماله لا نه حين والي سلمي بعد الحفر صح

صح ولاؤه لا نه لم ينفرد ولاؤه بعد الى سلمي فلما وقع في البئر رجل  
فوات لمصر قاتلا اياه من وقت الحفر من كل وجه فلا يظن ان ولاؤه  
بعد الجناية حتى يبطل الولاء فلا يبطل لا يجب على عاقلة مولي الموالاة  
اون الجناية حفره ولا يمكن هؤلاء عاقلة وقت الحفر ولا يجب على  
بيت المال لا نه لو وجبت لية عليهم يبطل الولاء وكذا الرجل سلمي  
فيول الى رجل اخر حفر بئر ثم ينتقل بولائه الى رجل اخر وقع فيها رجل  
فوات تجب الدية في مال الخافر لا يجب على المولي الا قول اهل الحفر وجد  
ولا على المولي الثاني لا نه بصير قاتلا وقت الحفر من وجه في حانيا  
فيل الولاء ولا يجب على بيت المال لما قلنا وكل جناية وجدت يجب  
ذلك على عاقلة الاقر ثم اعتوق الاب لا يلزم من الجناية المتقدمة  
ولا ترجع عاقلة الاقر على عاقلة الاب الذي خصلت احدهما  
جناية ولد المالا عنه اذا عقل عنه عاقلة الاقر ثم ادعى الاب الولد  
جمع عاقلة الاقر على عاقلة الاب بما عقلوا والثانية اذا مات  
المكاتب ترك عبدا وابنا فعقلت عنه عاقلة الاقر ثم ادعى الكتابة  
فعاقلة الاقر ترجع على عاقلة الاب بما عقلوا ولم يترك وفاء لكنه  
ترك ابنا ولده فحالة الكتابة فادعى بدل الكتابة وعن المكاتب  
لم يرجع عاقلة الاقر على عاقلة الاب بما عقلوا والثانية اذا مات المكاتب



عوفاء وترك ابلحار معتقه ولم يؤد بدل الكتاب لغية  
المكاتب حتى جنى الولد جنابة فعقل عنه عاقلة او مراد بالكفا  
حق حكم بعق المكاتب في آخر جزء من اجزاء حتى عاقلة الامر  
يرجع من على عاقلة الاب ما عقلا ولو لم يترك وفاء ولكنه ترك  
ابن ولد له في حالة الكتابة فادى بدل الكتابة وعق المكاتب  
عاقلة الامر على عاقلة الاب ما عقلا وكل جنابة يلزمه عاقلة  
للخالي فانما يلزمه ثلث سنين في فسخه ولو لم يترك العبد  
اذا صالح عنه ولا يقبل حاله ولا مؤجلا يجب الا جنابة الرقوع على ثلثة  
اشهر بجنابة المكاتب بوجوب التعابة عليه فان كانت جنبا كثيرة لم يسع  
الذي اقل من خمسة وراى من الجنبا الا ما قضى عليه بجنابة جناها  
بيد فخرج جنابة اخرى وجبت الجنابة الثانية ايضا وكذا الجنبا  
المدبر والولد على المولى جنبا كثيرة وقضى بالاولى  
فالاولى وان لم يقض به فليس على المولى الا الاقل من خمسة وراى  
للجنبا وكذا الجنبا العبد يقال للمولى دفعه بالجنابة او افده فان  
مات العبد قبل ذلك بطلت الجنبا **كتاب السبي**  
اعلم بان السبي هو ما فرض على الكفاية اذا قام به في موضع سقطت فيه  
وان لم يبق فيه احد من جميع الناس بتركه وقتال الكفار واجبا

لم يبدوا ولا يجب على سبعة نفر لصبي والمجنون والعبد والمرأة  
والعقد والاعمى والافطع ولا يقابل العبد الا باذن سيده والمرأة  
الا باذن زوجها الا ان اشهر العقد فاذا اجمعت العدة على بلده وجب على النا  
الدفع فتخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن سيده فلو  
نجوا ما نهر للكفار الرجال والنساء والعبيد المقاتلة ستة نفر لا يجوز  
اما نهر الصبي والمجنون والمسبل الا سيرة في الحرب واسلها هناك  
او سلبا دخل في الحرب جازا العبد المجبور لا يجب الخنس فيما  
اخذ من اهل الايشية بل تركوا فيه ممتعة او دخلوا فيها  
باذن الامام بخلافه خمسة بوضوح لاهل الامام على حسب ما يري  
ولا يعطى لهم سهم تارة المرأة والصبي والعبد المكاتب واهل سوق  
العسكر واهل الذمة ارجح في القتال للفارس سهمان وللرجل  
سهم واحد ويعطى الراكب على الراحلة والسفل سهم الرجل للجنس  
يقسم على الاربعة اصناف ذوي القرى والينائي والمساكين  
وايت السبيل عشرة نفر لا يوضع عليهم الخيول النساء والصبيان  
والمجانين والراهبين ومشركوا العرب والمزدين والاعمى والوهن  
والعبد وفقير غير معتل وتوضع على ثلثة نفر على اهل الكتاب  
والمجوس ومشركي الجعر على غنيائهم في كل سنة ثمانية واربعمائة



يؤخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى متوسط الحال اربعة عشر في  
درهما يؤخذ منه في كل شهر درهمان وعلى الفقير المحتال اثنان عشر  
تؤخذ منه في كل شهر درهم ولا يؤخذ منه في السنة الا مرة واحدة  
وتفسير الطيفان ان من ملك ما دون ثمانين او اقل من ثمانين  
فهو فقير ومن ملك ما في درهم فصاعدا الى عشرة آلاف درهم فهو  
متوسط ومن ملك عشرة آلاف درهم فصاعدا الى مالا يتناهى فهو  
غني وانما شرط المعتدل في الكل لان الجزية عقوبة فالأولى ان يكون  
من اهل القتال الخروج والخدمة بشيئين اثنين فبذلك العهد  
والخروج الى دار الحرب وبذلك العهد بثلاثة اشياء بل هو قد بالدار  
وقتاله مع اهل الاسلام في دار الاسلام مع بايع او غيره والامتناع  
من اداء الجزية والمجانبة عليه سنة فخرج من اهل الحرم لا يقتلوا  
المراءى والصبي والمجنون والشيخ الفاني والمعتد والاعمى وان يكونوا  
من اهل الرأي والتدبير يجوز قتال اخبارهم ودماءهم ولا يجوز  
اخذان بيعته ولا كنيسة في دار الاسلام وان افسدت البيعة  
والكنيسة القديمة احادوها وبوخدا هل الذمة بالنبي صلى الله عليه وسلم  
في نزلهم ومركبهم وملابسهم وسروجهم ولا يكون الخيل  
ولا يعلون بالسلاح ويحكم بابا لا يصيبان من ثلثة اشياء

اشياء اذا سبي مع احد ابويها واخرها معا او خرج هو الى جنبا  
من دار الاسلام واخذ ابويها من جانب آخر او ادخلها معا دار الاسلام  
في وقت واحد او ادخل احد ابويها او اقر الصبي بعد يجوز للعسكر  
ان يأخذ من الغنيمة قبل القسمة اربعة اشياء الطعام والعلف والحب  
والدهن والسلاح ويقابل به ولا يبيع منه شيئا ولا يتولاه وما فضل  
منه من شيء يرد الى الغنيمة **باب الردة** الردة توجب عتق  
قطع الميراث وقطع العصمة بين الزوجين وقطع الاحصان  
والقتل وبوقف اعماله وعقده في حال رده وهدد الذمة في نفسه  
وطرافه وبطلان محرم وحرمة ذبحته وحرمة تكاثر المسلمة  
والكافرة وان لا يترك على ردة بالجزية والاسترقاق ويجوز  
بدل الحرب بوجوب ثمانية اشياء حلول دينه فيسخ لجارته وعتق  
امهات اولاد من جميع المال وعتق مدبره من ثلث ماله وقسم ماله  
بين ورثته واذا فعل الامام ذلك كله خرج مسلما مضي جميع ما فعله  
الا فامام غير انه لو وجد شيئا ماله في يد وارثه اخذ منه وان اسلم  
ورجع قبل ان يقضى لغيره بشي من جميع ماله حكمه الاسارى  
ثلثة اشياء ان شاء قتلهم الامام وان شاء استرقهم وان شاء  
تركهم احرار ذمة المسلمين ولا يجوز ان يردوا الى دار الحرب



ثلاثة أشياء لا يملكها كفاً منها بالقرعة تبريراً ومكاتبيناً وأما  
أولادنا ونالك عليهم ذلك والخراج الذي وضعه عمر رضي الله  
على سواد العراق على كل جريب يبلغها الماء فغيرها شح وهو الصاع  
ودرههم واحد وفي كل جريب الرطبة خمسة دراهم وفي جريب الكرم  
للمنقل والنخل المتصل عشرة دراهم وبأسوى ذلك من المصناف  
يوضع عليه ما يجب الطاقه وإن أصابت الزرع أفدت سماوية سقطت  
**كتاب التبرع** ينبغي للأموال ينصب قاسماً يبرر قسمة المال  
ليقسم بين الناس بغير اجتراف إن لم يفعل نصيب قاسماً يقسم بالاجر ويكون  
عدلاً ما موثقاً عالم بالقسمة ثلاثة أشياء يؤخذ فيه قول الشكاه  
ويقيمها فيما بينهم مال مشترك بين جماعة أو عوانة ميراث طرقت  
بينهم عقار مشترك بين جماعة أو عوانة انهم اشتروها قسماً بينهم  
إذا أو عن الملك في عقارهم ولم يذكر وكيف انتقل إليه قسماً بينهم  
ولو كان عقاراً أو عوانة أو فهو لها فلا ينقسم بينهم حتى  
يقع البينة على موته وعدد ورثته عند أبي حنيفة عشرة أشياء  
لا يقسم الرقوع والجواهر المتفاوتة واللحام والبشر والرجي إلا أن  
يتراضى الشركاء والجنسان المختلفان بعضهم في بعض لا يقسمها  
وكذلك إذا كان كل واحد منهما يستغني بنصيبه لا يقسم إلا بينهما

بنصيبهما وكذلك إذا طالب صاحب القليل القسمة لم يقسم ولطلبها  
صاحب الكثير قسم وكذلك إذا طلب الشركاء القسمة والدار في يد الواحد  
الفائز لا يقسم وإن كان في يد الحاضر ينقسم إذا قامت البينة على الوفاة  
وعدد الورثة ويوضع نصيب الفائز على يد الأمين وإن حضر واحد  
واحد لا يقسم ونبت في القسمة خيار الرؤية والرتبة بالعبء لا يثبت فيه  
الشفعة رجلاً أو قسماً داراً فلما وقعت الحدود بينهما لم يكن له حمل  
طريقاً فإن كان له حائط يمسك فتح الباب فيه ولو فيه جازت  
القسمة وإن لم يكن له حائط يمسك فتح الباب فيه ولو فيه جازت  
في ثوب أو عبد أو عرض وهو قائم عينه لا يسمع القاضي دعواه  
حتى يحضر ذلك وإن لم يكن حاضراً ذكر صفته وقيمه وإذا كان  
الدعوى في عقار لم يسمع الدعوى حتى يذكر حدودها وموضعها  
وذكر أنه في يد المدعى عليه وإن بطالبه وإن كان الدعوى حقة  
في الزمة ذكر أن له عليه كذا بطلانها وإن كان على أحدهما الشراء  
والثالث الرهبة مع القبض وإقاما البينة ولا تاتخ بينهما فالشراء  
أولى وإن كان على أحدهما شراء ودعت المرأة الصداق فمما سوا  
عبد في يد رجل أقام رجل البينة أن قاضي بلد كذا قضى به له  
شهادة فهاهنا شهدوا أنه وأقله واليد البينة أنه عبد



والمدعي بالكم من رقبته كانت له فصداني يوسف يقضي به المدعي  
وعند محمد مع يقضي به الذي اليد واذا ادعى احدهما الحبته <sup>القبض</sup>  
والآخر الرهن مع القبض فالرهن او لي عبد في يد رجل اقام  
رجل بينة انما اشتراه من فلان لم يقض له به حتى يشهدوا ان  
البائع كان يملكه حين باعه عبد في يد رجل اقام رجل بينة انه  
اشتراه منه وهو يملكه واقام رجل البينة انما اشتراه من رجل  
آخر يقضي به بينهما وان اقام الاول البينة انما اشتراه منه واقام  
الآخر البينة انه وهبه منه او تصدق به عليه او رهنه منه يقضي  
له بالشيء ويندفع الخصومة على المدعي عليه بان يقر بانه اشترى او رهنه  
هذا الشيء او دعه فالا ان الغائب او رهنه عندي او غصبته منه  
او اجره مني واقام عليه البينة او قال المدعي اشترى ثيابا  
فلان فقال المدعي عليه او دعه فذلك الفلان يندفع عنه  
الخصومة بدون البينة ولا يندفع عنه الكدعوي بشيء اذ  
قال المدعي سرقة مني وقال صاحب اليد او دعه فالا ان اقام  
عليه بينة او قال المدعي هذا لي وقال ذو اليد اشترى ثيابا  
فلان غائب ويستخلف المؤمن بالله ويؤكد بذكر اوصافه  
ويستخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة <sup>على سبي</sup> ويستخلف

يستخلف النصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى ويستخلف  
للموسي بالله الذي خلق النار ولا يستخلفون في بيوت عبادتهم  
صفة التحليف على اربعة اوجه اذا ادعى بشرا عبد من رجل فحده  
يستخلف بالله ما بينكما بيع ولا يستخلف بالله ما بيعت ويستخلف  
في الفضل بالله ما يستحق عليك ولا يستخلف بالله ما غصبت  
ويستخلف في النكاح بالله ما بينكما نكاح فإثر في الحال ولا يستخلف  
بالله ما تزوجته او يستخلف في الطلاق بالله ما هي بائن منك انما  
ولا يستخلف بالله ما طلقه بافقس عليها اثنا عشر من ثيابا <sup>الاستخفاف</sup>  
المدعي عليه في النكاح والرجعة والنفق في الايلاء والرق والولد والامانة  
والوكالة والوصاية اذا انكح الوصاية والمدين اذا انكح الوصي وارثا  
والرجل ان اذا ادعى الشراء واقام البائع ببيع واحد ما والشيء في يد  
الآخر لا يحلف الاخر وكذلك لو محمد لهما حلفة الفلان احدهما فنكل  
يقضي شرائه له لا يحلف الاخر وكذلك لو ادعى الحبته والصدقة  
مع القبض فللمحكم فيه الحكم في البيع والنكاح وكذلك لو ادعى احد  
الشراء والآخر الرهن والامانة فاقرب للمشتري لا يحلف الاخر وكذلك  
لو اقرب للمشتري وكذلك لو ادعى شفعة في دار فقال المشتري  
هي لابني الطفل وكذلك لو انكح الوصي مالا وصي لفلان وكذلك



لو انكوت البدر الباقية الاذن والرضا بالكفاح وكذلك اذا  
انكر الولي انكارها النكول على ثمانية اوجز نكول في المال مع الزوجين  
عليه ثلث مرات فاذا انكول قضى عليه بالمال في نكول احد المتقارفين  
يلزم شريكه بالزهر ونكول في دهر المهر ان كان فيمادون النفس  
يلزمه القصاص وان كان في النفس نكول بحبس حتى يقرأ ويخلف  
في قول في حنفية رجع في اللعان بحبس الزوج يلقن او يكذب نفسه  
فيحد وان امتنعت المرأة تحبس حتى تلتعز او تصدق الزوج  
ونكول البائع في الرد عليه اذا انكول يرد عليه بالنكول الواجب  
اذا انكر الوصاية بالثلث يقضى بالثلث ونكول الواهب في انكاره  
عتق عبد من التركة يقضى بعتقه وكل من ادعى غيره شيئا فليس  
ان يدعيه لنفسه ولا لغيره الذي ادعاه له الذي خصله واحدة  
وهو الوكيل لانه يقول في دعواه هذا لي وانما يريد به الموكلات  
النسب على اثني عشر رجلا امرأه فالت حصن طلقها زوجها وجاءت  
بولد لاقل من سنة اشهر منذ طلقها ثبت نسبها امرأه بكبره  
طلقها زوجها فجاءت بولد لاقل من سنة اشهر منذ اقوت بانقضاء  
العدة ثبت نسبها المطلقة الرجعية فجاءت بولد لاكثر من سنتين  
فان كانت اقوت بانقضاء العدة فجاءت بولد لاكثر من سنتين منذ اقوت

بالانقضاء لا يثبت نسبها ولا يخرجها من بيتها من سنتين منذ اقوت بانقضاء  
لا يثبت نسبها ولا يخرجها من بيتها من سنتين منذ اقوت بانقضاء  
يثبت نسبها الصغير التي محتمل الجماع طلقها زوجها طلاقا  
بائنا فجاءت بالولد لاقل من سنة اشهر منذ اقوت بانقضاء  
العدة يثبت نسبها امرأة المتوفى عنها زوجها ادعت الحبل  
فجاءت بولد ما بينه وبين سنتين يثبت نسبها وان كانت  
لم تدع الحبل واقوت بانقضاء العدة فجاءت بولد لاقل من سنة  
اشهر ثبت نسبها وان حمله الوتره وانكول الزوج اقوت الحبل  
فجاءت بولد لسنتين شهدت القابلة على ولادتها ثبت نسبها  
ويرثه ولذا خاله بامراه خلوة صحيحة ثم طلقها طلاقا باينا فجاءت  
ما بينه وبين سنتين يثبت نسبها وان جاءت لاكثر من ذلك  
لا يثبت نسبها الايسة طلقها زوجها طلاقا باينا فاعتدت ثلثه  
اشهر فجاءت بولد ما بينه وبين سنتين منذ طلقت يثبت نسبها  
رجل تزوج امرأة في عدة من طلاقها بايسر ودخل بها فجاءت  
بولد لاقل من سنتين بعد طلاقها الاول ولاقل من سنتين اشهر  
منذ تزوجها الاخر لا يثبت من الاول ولا من الاخر وان جاءت  
لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول وسنة اشهر منذ تزوجها



الاخر ثبت نسب من الآخر ذكر في شرح الطحاوي الاقرار بانقضاء  
العدة على وجهين صريح ودليل فالصريح ان يقول انقضت  
ان كانت في مدة تنقضي في مثلها العدة فانها تصدق وان كانت  
لا تنقضي في مثلها العدة لا تصدق والا اذا قالت سقطت سقطا  
مستبين الخلو او بعض الخلو وانما الدليل فهو انها اذا تزوجت بزواج  
اخر بعد ما مضت مدة تنقضي في مثلها العدة ثم قالت تنقض  
عدها فانها لا تصدق والفحوى الزوج الاول والفحوى الزوج الثاني  
والنكاح الثاني جائز ولو جاءت بولد لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها  
الثاني ولاقل من سنتين منذ طلقها الاول فالنسب من الاول ونكاح  
الزوج الثاني فاسد ولو جاءت بولد لستة اشهر فصاعدا منذ  
تزوجها الثاني ولاقل من سنتين منذ طلقها الاول فالنسب <sup>الثاني</sup> من الثاني  
ونكاحه جائز ولو جاءت بولد لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها  
الثاني ولاكثر من سنتين بعد ما طلقها الاول فالنسب لا يثبت  
من الاول ولا من الثاني وهل يجوز النكاح عند أبي حنيفة ومحمد <sup>للثاني</sup>  
النكاح جائز وعند أبي يوسف النكاح فاسد وهذا الرجل تزوج  
امراة وهي حامل من الزنا جاز النكاح في قولهما ولكن لا يقر بها الزوج  
مما ترضع حملها وعند أبي يوسف لا يصح نكاحها مما ترضع حملها

ولو كان النكاح الثاني فاسدا كما اذا تزوجت بزواج آخر في عدتها  
فالنسب يثبت من الاول اذا امكن كما اذا جاءت لاقل من سنتين  
من الاول ولستة اشهر فصاعدا من الثاني فالولد الاول وان لم يكن  
فالنسب الثاني كما اذا جاءت به لاكثر من سنتين من الاول ولستة  
اشهر من الثاني باب نسب ولد امة رجل باع جارية فولدت في بطنه  
لاقل من ستة اشهر فادعى المشتري نسب يثبت منه ونصير <sup>الجارية</sup>  
ان ولد له ولو ادعى البائع نسب بعد ذلك لا يسمع دعواه ولو ادعى  
البائع او لا يثبت نسبته ونصير الجارية ان ولد له ويرد الثمن على  
المشتري ولو ادعى جميعا معا خرج الكلاوة من جميعا فدعى البائع  
او يرد الثمن ولو ادعى البائع حتى يعتقها المشتري فعند ذلك  
دعوة البائع لا تصح لانه ثبت ولادها منه ولو اعتق المشتري  
الولد ومن الآخر فدعى البائع غير صحيح وكذلك لو مات الولد  
ادعى البائع لا يصح لانه امومية الولد تتبع لثبات النسب للميت  
مستفوع بثبوت النسب ولو اعتق المشتري الآخر دون الولد  
او استولدها او دبرها فادعى البائع نسب اليه لا يثبت نسبته  
ويولد له حصنة الولد من الثمن ولو مات الآخر قبل العتق  
والنصير والاستيلاء فادعى البائع نسب الولد يثبت النسب



وعتق الولد ويرد جميع الثمن عند أبي حنيفة رحمه الله لا نذر الجارية  
أو ولد له ورجل يبيع أم ولد له فملكته عندي المشتري لا يكون  
مضمونة عليه فلذلك يرده جميع الثمن عندها تكون مضمونة  
للمتبرع مقدار حصته الولد وإن ولدته في يد المشتري بنتا لا قبل  
من ستة أشهر فولدت البنت ابنا فاعتق المشتري الابن ثم البائع  
ادعى النسب يثبت نسب البنت وبطل اعتق الابن وكذلك لو  
ولد في بطن واحد فاعتق المشتري أحدهما ثم ادعى البائع نسب  
يثبت نسبهما منه وبطل اعتق وإذا جلت أمه الرجل فولدت غلاما  
غلاما فذكر الغلام من زوجة المولى أمه فولدت له غلاما ثم ادعى المولى  
بائع الغلام الأسفل واعتق المشتري ثم ادعى البائع ادعى الغلام  
أنه ابنه ثبت نسب منه وإذا ثبت نسب من يظهر أن الثاني ابنه  
وأنه عتق عليه كان البيع باطلا ويجب على البائع رد الثمن على المشتري  
ولو لم يدع الغلام الذي عنده ولكن ادعى الغلام الذي باعه  
واعتق المشتري فدعواه باطل لأن ولده ثبت المشتري وفي  
تصحيح دعواه باطل الولد وأنه لا يقبل الإبطال جارية يبيع ولدها  
في يد رجل ولدها الآخر في يد رجل آخر أصغر أو أكبر أو كانا  
فادعى رجل واحد من المولدين منه وأقام البيعة ثبت

يثبت نسبهما وكانت الجارية في يد جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل  
أنه الابن ثبت نسبهما منه ولدت منه وادعى ذواليدان هذه الجارية  
للمدعى زوجها مني وأقاما البيعة يثبت نسب المولدين منها وعتق يتوقف  
حكم الجارية لا يطاقها المحدثا إذا مات أحدهما اعتقت الجارية  
فأقول ذواليد تزوجها بغير إذن مولدها والولد مني وأقام البيعة  
وقال المولى الولد مني وأما سريتي ثبت نسبهم الزوج وعتق الولد  
بأمر المولى والجارية في حكم أم ولد وعتقت بموت المولى **باب**  
**الاستثناء** خمسة أشياء يبطل فيها الشرط والاستثناء جميعا رجل يبيع  
جارية واستثنى ما في بطنها المصحح البيع ولو قام على جوارحها وأغنام  
واستثنى ما في بطنها المصحح القسمة ولو جرد أرا أو أرضا بجارية  
واستثنى ما في بطنها المصحح الخمسة أشياء أن استثنى ما في بطنها  
لم يصح الشرط ودخل الاستثناء في المثنى الهبة والصدقة  
والنكاح والخلع والصالح عن ممر العمد **كتاب الشهادات**  
الشهادة فرض يلزم الشهود إذاؤها ولا يسعهم كتمانها عند المطالبة  
المدعى إلا أن في الحدود ومحرمات السر والاعلان والسر أفضل  
وشهد في السرقة بالمال يقول الخذ ولا يقول سرقة والشهادة  
على البرع مراتب شهادة في الزنا يعتبر فيها البرع من الرجال ولا تقبل فيها



شهادة النساء وشهادة في سائر الحدود والقصاص تقبل فيها شهادة  
رجلين لا تقبل فيها شهادة النساء وشهادة في سائر الحقوق والآحكام  
تقبل فيها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وشهادة فيما لا يطالع عليه  
الرجال مثل البكارة والولادة والعيوب بالنساء تقبل فيها شهادة  
امرأة واحدة عدل ولا بد في ذلك كل من العدالة واللفظة الشهادة  
فإن لم يذكر الشاهد لفظة الشهادة بل قال اعلم وأتقن لم تقبل شهادته  
خمس شهادات تقبل فيها شهادة رجل واحد شريطة هلال رمضان  
وأفلاس المحبوبين تقبل فيها شهادة رجل واحد وعلى سبيل التجر  
عن الخصم إذا لم يعرف القاضي لسانه والمزكي وعلى الموت إذا شهد رجل  
عند جليته على موت رجل وسعها أن يشهد على موته وقال محمد  
المزكي والمتزوج لا يكون أقل من اثنتين خمس شهادات تقبل فيها  
بالشهر والامتنافضة ولاديه الحاكم والنسب والتكاح والموت والولادة  
وما ذكر في الولاء فهو قول أبي يوسف الآخر وذكر الطحاوي قول محمد  
مع أبي يوسف وما على قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف  
الأول لا تقبل ما لم يعاينوا العتاق أربعين ذرة القاص الشهادة  
ثم أعادها تقبل عبد الله فردد أعادها بعد العتق والصبي  
فردد أعادها بعد البلوغ والإعني شهد فردد أعادها بعد عود

280  
عود البصر والكافر شهد فردد أعادها بعد الإسلام خمس شهادات  
لا تقبل فيها الشهادة على الشهادة وكاتب القاضى إلى القاضى حد الشرا  
والسرقة والقصاص وحد شرب الخمر وصفة الأشهاد أن يقول  
شاهد الأصل لشاهد الفرع أشهد على شهادة في آخر فلا بد  
أقر عندي بكذا فلا بد وأن شهدني على نفسي وإن لم يقبل الشاهد  
على نفسه جاز ويقول شاهد الفرع عند الأداء أشهد أن فلا بد  
بفالإشهادني على شهادة ثم أنه يشهد أن فلا بد فإن أقر عنده  
بكذا أو قال لي أشهد على شهادة في ذلك ويجوز تعديله بشهود الأصل  
شهود الفرع وإن أنكر شهود الأصل الشهادة لا تقبل شهادة  
شهود الفرع والشهادة على الشهادة تقبل بثلاثة شريطة الجمع  
شاهد الأصل أو يغيب سيرة ثلثة أيام فصاعداً أو مرضاً مرضاً  
لا يستطيع حضور مجلس الحكم الناس أحرار الأقارب بعد أشياء  
إذا قال المدعي عليه الشهود عبيد أو قال القاذف كان المقذوف  
عبدًا أو قالت العاقلة كان المققول عبدًا لا يلزمه الدية أو قال  
للماني الجروح عبيد لا قصاص على القول قوله ويكلف المدعي حضراً  
البينة على حريته اثني عشر نفر لا تقبل شهادة تهم للثمة شهادة الحد  
لناقلت وشهادة النافلة للحد وشهادة الأجير لاستاد ولا تتباد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



لا جرم وشهادة الشريك لشريكه فيما كان مشتركاً وشهادة أحد  
 الزوجين لصاحبه وشهادة المولى لعبده ومكاتبه ومدبره وامرأته  
 وشهادة الجارية لها من مالها في ما مضى من ثلثة وعشرين سنة لا تقبل  
 شهادة من نقص في عقله أو في دينه أو في خلقه أو في القدر  
 ولا خبر من معلن الفسوق وشارب الخمر غير ثاويل والمخنة  
 والنابحة والمغنية ومدمر الشرع على الله ولا لعب الطنبوري  
 يعني للناس ومن تركب كبيرة يتعلو بها الحد وغريه خل الخمار  
 بغير انذار وكل التراب ومن يلعب بالنرد والشطرنج ومن يبول  
 على الطريق والاعمى سواء عمي بعد التحمل او عمي قبله والخنثى المشكل  
 والمستحل بشهادة الزور على مخالفته من اهل الاهواء واهل الكفر  
 على المسلمين ستة عشر نفر لا تقبل شهادته مع النقص والبدع  
 شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وان اختلفت مللهم وشهادته  
 اهل الاهواء والبدع الخطايبية وهو قوم من الروافض وشهادته  
 الاقلف والخصي وولد الزنا والخنثى وشهادة من يجنب الكبر  
 وشهادة العرق على العرق وشهادة الصديق لصديقه وشهادة  
 الفخ لا خيه ولعمري وشهادة الرجل لابنه وابيد واقدمه الشايع  
 والمحدود في الزنا بعد ما قاب والمحدود في الخمر بعد ما تاب اذا

رجل اقلق من الخلف  
 وهو الذي لم يجن  
 في سكره

اذا شهد احدهما بالبيع والحبه والرهق والصدق والخلاج  
 والطلاق والعتاق والاخر تشهد على الاقرار به واختلفا في الزنا  
 والمكان في هذه العقود تقبل الشهادة التي موضعها <sup>في النكاح</sup>  
 اذا اختلفا في مكانه وزمانه لا تقبل شهادة تمامها بل يشاء يجوز  
 للرجل ان يشهد به اذا سمع اقراره وان لم يشهد به على ذلك البيع  
 والاقرار والقتل وحكم الحاكم ثلثة اشياء لا يجوز ان يشهد به  
 ما لم يشهد به على ذلك اذا سمع شاهداً يشهد به جلا في حان ذاك وسمع  
 شاهداً يشهد به جلا على الشهادة او ارجح طه في ذلك لا يحل له ان  
 يشهد على غيره من الشهادة واي حنفية لا تقبل الشهادة على جرح  
 الشاهد الا ان يشهد على اقرار الشاهد انه شريكه او وكيله  
 في شيء خاص فيه او هو محدود في قذف او عبث واذا وجد الشاهد <sup>جداً</sup>  
 او محدودين في القذف فعلى الحاكم له رد المال ولا ضمان عليهما  
 خمسة مواضع لا ضمان على الشهود بالرجوع عن الشهادة في الشفاعة  
 والكفالة بالنفس وفي القتل العمد وفي الطلاق بعد الدخول وفي  
 تكذيب شهود الاصل شهود الفرع باقراره والمنشرد هو  
 على شهادته ثمانية اشياء شرط في حوائج تحمل الشهادة ان يعرف  
 المقر بعينه واسميه ونسبه وعقله وبلوغه ورشد وعلمه

عدم الصديق في  
 القذف





بما اقر به طابعاً وعلمه باليمين شهادته وان كان جاهلاً بمعنى الشهادة  
لروعيه وان لم يقرأ عليه الكتاب عرفه الى اخره وان كان يعجزاً عن التفسير  
**باب** **المقايير** ثلثة احكام تقدر على يوم واحد وهو  
نفقة المضارب ان انصرف في بلد وهي كيرة ان كان في الرجوع الى منزله  
في نفقته في حال نفسه وان لم يكن الرجوع في يومه ان خرج  
الى السواير وما نفقته في حال المضاربة والطفقة البائدة تخرج  
بولد هالي موضع بقدر الزوج ان يزور ولد في يومه لهادك  
وان خرجته الى موضع لا بقدر الزوج ان يزور في يومه ليجزى جواز  
المسح على الخفين المقيم مقدار يوم وليلة خمسة عشر الى احكام تدور  
على ثلثة ايام بشرط الخيار في العقود والقصر والافطار في السفر وقل  
لجس وثاجيل الشبيع في النمر وجواز الصلوة على القبور وتلجيل  
المرتدين في قول الاسلام وثاجيل احضار المدعي البينة اذا قال  
ان بي بينة حاضرة واخذ الكفيل المدعي عليه ومنع الزوج عن  
زوجته اذا ادعت المرأة الطلاق وقالت ان بي بينة حاضرة اذا  
احضرت شاهداً واحداً وقالت ان لي شاهداً آخر وجوب الجعل بقدر  
با عار قد مر مسير ثلثة ايام وايام كثيرة وجواز التضيعة في ثلثة  
ايام وصوم الكفنة في الحج ثلثة ايام وصوم كفارة اليمين ثلثة ايام

ايام واستبراء فاطع الطهر على الصلب ثلثة ايام وخمسة عشر مقدرة  
بثلثة اشياء المسح على الرأس مقدار ثلث اصابع والمسح على  
الخفين مقدار ثلث اصابع واصابع اليد والخرف في الخف مقدار  
ثلث اصابع واصابع الرجل والطلاق مقدار ثلث وحكم الحاكم  
بالنكول مقدار ثلث عضات حكمان بدور اسر على خمسة عشر يوماً  
تطهير المسافر نفسه على الإقامة وقل الطهر خمسة عشر يوماً ما حكم  
بدوران على سنتين اكثر الجبل ومدة الرضا عند السيف  
ومحمد حرما الله اربعة اشياء يدور على ستين شهر الحية والزمان  
والدهر وقل الجبل اربعة اشياء مقدرة بعشرة دراهم اقل المهر  
ونصاب السرقة ونقصان قيمة العبد عن دينه لزوم المال  
بالاقرار بدراهم كثيرة حكمان يدور اسر على درهم واحد اذا قطع  
يد جسد فصالح منه على عشرة آلاف درهم ينقص منه احد عشر درهماً  
فالدهر الواحد للتمييز بين قيمته النفس ينقص عشرة فنقصان في اليد  
احد عشر والجعل اذا كانت قيمة العبد اربعين درهماً يلزمه الجعل  
تسعة وثلاثون درهماً ينقص درهم واحد عند محمد **كتاب ادب القضاة**  
ويصلح للقضاء من اجمع فيه ثمانية اشياء الموثوق في عقله ودينه  
وعفافه وصديقه وعلمه ومعرفة بالسنة والوقار والثأويل



وسنت من مضي قبله القضاء ولا يصلح للقضاء من لا تقبل  
شهادته مثل الاعمى والعبد والمحدود في القذف ولما لم يرد  
فصل في القضاء في اموال وروا الحدود والدماء ولا يجوز قضاء  
اهل الذمة على المسلمين ولا يستخلف القاضي غير الابدان الايام  
وتفويض خمسة نفر لا يجوز ان يكون كاتب الحكم الصبي والعبد  
والذمي والمحدود في القذف وشروط جواز ان يكون عفيفا مقبولا  
والشهادة ويجوز كتاب القاضي الى القاضي في المصيرين او ماضي مصر  
قاضي الرشا ولا يجوز من قاضي الرشا الى قاضي مصر ويكره تنفيذ  
الحكم في عشرة احوال في حال الغضب والجوع والمطش والحابس  
والخاق والراكب والماشي والتاعس والمريض والوجع ويقضي  
في حال اجمع لذهنه وعقله وفهمه ونحو جماعة من اهل الفقه مجلسه  
ان كان لا بد خله خمسة حضورهم اربعة اشياء يجوز للقاضي فعلها  
الفتوى في العائلات وعيادة المريض وحضور الجنازة واجابة الدعوى  
العامة اربعة اشياء لا يجوز للقاضي فعلها الخلوة مع احد الخصمين  
والاشارة اليه والتلقيب لدواعي الجواب الدعوى الخاصة وقبول الهدية  
من غير ذي الرحم المحرم ومن غير من كان اعتاد قبله والفتوى  
في الاحكام لاهل بلد البيع والشراء في مجلس القاضي وان لا يقض

ينقض قضاء من قبله اذا كان مما يسوغ فيه الاجتهاد وتختلف  
الفتراء وينقض بالايسوغ فيه الاجتهاد مثل القضاء بشهادتين  
وجواز كل ما ابتدع الزنا ولا يقضي بعلمه في الحدود ولا في حد القذف  
ويقضي في اموال وفي القصاص وما هو جوع العباد اذا علم في حال  
قضاؤه عند اني خيفة من الله ولا يقضي بالجد في صحيفة وشهادة  
شهود لا يحفظ انهم شهدوا عند اني خيفة من الله وقالوا يقضي اذا  
كان تحت يده وحده ستة نفر لا ينفذ القضاء لانه يقضي لنفسه  
وولد وابويده واجداه وان علوا واولاد اولادهم وسفلوا وولده  
ولزوجهما اربعة من الشهود لا يسأل القاضي عن عدلتهما شاهدتي  
وهو ان يسمع من القاضي كطابع فيدفع اليه خاتمه فيرده كطابع فيدعي  
صاحب الحق عليه رد الخاتم فان كسر فشهد عند القاضي شاهدان  
عليه يسمع منهما ولا يسأل عن عدلتهما وشاهدي العدوي وهو ان يدعي  
حقا على غائب بالمصر والتمس القاضي ان يكتب اليه السلطان بالقبول  
فلا يجيبه حتى يشهد شاهدان عليه بذلك الحق يسمع القاضي منهما  
ولا يسأل عن عدلتهما وشاهدي الكفر في رقت الزنا التي  
يدعونها ببدء بالفرع فان اذنت له باليد غيب سأل من علم انه غيب  
فان شهد به بشاهدان يسمع القاضي ولا يسأل عن عدلتهما



وشاهدي تعديل العلامية ان الشهود اذا حضروا عند القاضي  
وعدوا عند حال قول القاضيه هو لا يعدوا فيما يقولون فيهم  
فاذا عدلوا هم على ان يثبتوا ان عدالة الذين عدلوا هم غشاة  
جاز للقاضي تخليفهم من غير ان يستال المدعي تخليفه الشفيع اذا  
طلب الشفيع تخليفه القاضيه بالثبوت بالشفيع في حكمه بها والمشتري  
اذا اراد البيع بالبيع يخلفه القاضي بالثبوت ما رضيت بالبيع وب  
ادعيه ينفي التركة يخلفه القاضي بالثبوت ما قبضته ووديعه ثبوت  
في يد رجل وطلبت له امره قد استغنى عن يده في حكمه بها والمشتري  
جارية فان ثبت عند القاضي طهارته وجا يخلفه القاضي بالثبوت ما علمت  
ان طهارته وجامات او طلق من غير ان يستال البائع لا يقضى له بالثبوت  
**باب في تنفيذ القضاء وعدمه** اثني عشر موضعاً يلزم للقاضي  
تنفيذ قضاء قاض كان قبله رجل وطى امرأته او بنته او فرج الامر  
الى قاض شافعي المذهب فله التحريم فتضي بالجل فله للقاضي الخفي  
ان ينفذ قضاءه وكذلك شافعي اذا قضى بالجل في الطلاق قبل النكاح  
فله للقاضي الخفي ان ينفذ قضاءه وكذلك في العتق قبل الملك وكذلك  
بيع المدبر وكذلك في الطلاق للمكنت بالرحمة وكذلك في طلاق  
المكره بعد الوقوع وكذلك في جواز الاستيفاء في الجوار وكذلك في

في رد المنكوحه بالبيع وكذلك في قضاء بشهادة النسوة وحدهن  
فيما لا يطلع عليه الرجال وكذلك في قضاء بشهادة اهل الذمة  
على اهل الذمة وكذلك في قضاء بشهادة قاضي القضاة في القتل  
بالفسامه وكذلك في متعة النساء فقال القاضي وذكرك في شرح  
ادب القاضي للحصاف القاضى اذا قضى شاهدي او بقتل  
بقسامه فان القاضي الثاني لا ينفذه اما القضاء بشاهدتين  
فانه يخالف للكتاب قال الله تبارك وتعالى واستشهدوا بشهدين رجلاً  
فان لم يكنوا رجلين فرجل وامرأتان وخالف للسنة المشهورة  
ولا يعتبر خلاف الشافعي في هذه المسئلة لا يفرق في المسئلة  
ولا يظهر قوله بعد واما مسئلة القسامه يريد ان القتل اذا وجد  
في الحلة بينه وبين اهل الحلة عدوة ظاهرة او الهمة قريب حبيبة  
الدخول في الحلة الى ان وجد قتيلاً فليس ولي القتل حليل  
في الحلة انما قتلاه وحلف على ذلك فلا يقتض منهما ويقضى  
القائل بالقول في قوله مالك وهو قول الشافعي في القديم فاذا قضى  
القاضي بالقول بالقسامه من الصفة وهو من يرى ذلك لرفع  
هذا القاضي آخر فانه ينفذ هذا القضاء مخالف للاجماع  
وقوله مالك لم يكن موجوداً في الصحابة فلا يكون قوله معتبراً



واما القضاة يجوز امتناع النساء بان قال تمتع بك فان القاضي يبطل  
لانه قضاء مخالف للاجماع فان الصحابة اجتمعت على فسادهما وصح  
جوع ابي عبيد بن جارية واعلى لفظ النكاح بان قال تزوجت ابني  
فان الاختلاف بين العلماء ظاهر فان قوله تزوجت يخرج النكاح ويبطل التوبة  
فكان الموضع موضع الاجتهاد فينبغي قضاؤه فان ثبت موضع بطلان القضا  
ابطال حكم القاضي الاول عبد بن شريك اعقدها ففقد قاض  
بيعه نصف فللقاضي الحق ان يبطل البيع وكذلك الرجل الذي قبل انسان  
حق فتركه سبيلا يبطل فبطل قاض بتأخير طلبه فللقاضي الثاني  
ان يبطل قضاء وكذلك امرأه تعتق عن حر العبد فبطل القضا عنها  
وقضى بالعود لو رثته من الرجال لا عفو للنساء فللثاني ان يبطل قضاؤه  
وامرأة اوتت بدين او وصية بوضايا او اعتقت عبدا بغير رضا  
زوجها فبطل القضا كذلك فللثاني ان يبطل قضاء امرأة قبضت صداقتها  
وتجوزت تطلقها زوجها قبل الدخول فقضى القاضي بنصف المهران  
لزوجها فللثاني ان يبطل قضاء قاض قضى بشهادة شاهد مشرك على  
خط ابيد او بطلان المهر غير مائة والاقراء فللثاني ان يبطل قضاء قاض  
قضى بعد التلجيل في العتق فللثاني ان يبطل قضاء قاض قضى بابطال الزا  
الزوج في مهرها بعد الدخول فللثاني ان يبطل قضاء ما يظن خطأ القضا

القاضي ينظر ان كان في القضاة فالفنان على وجهه بالدية وان كان  
في المال ستر ومنه وان كان في الحد ودفنانه على بيت المال رجما  
كان او جلد اغندهما وقال ابو حنيفة رجما كما رجما رشا الضرب الذي  
هو حق الله تعالى كالقذف والزنا وشرب الخمر لا شيء عليه ولا شيء  
بالحر شهادة رجلية فضمانه في مال وان كان قاضي بالرجم باقرار واحد  
فلا شيء عليه **كتاب الاكراه** وحكم الاكراه ثابت اذا كان الاكراه  
من جهة السلطان او من جهة اللص الذي يقدر على ايقاع ما توقعه  
من قتل او تلف عضو او بامر يخاف منه تلف النفس او ذهاب عضو فاذا كان  
اكراه الرجل على بيع ماله او على شراء سلعة او على ان يقر الرجل بالفسق  
او بوجره وان اكراهه على ذلك بالقتل او بانه عضو او بالضرب الشديد  
او بالحبس فباع او اشترى فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان شاء فسخ  
ورجع بالبيع وان كان قبض الثمن لم يفسد اجماع البيع وان كان قبضه كرها  
فليس باجازه وعليه ردة ان كان في يده فائما فان هلك المبيع في المشتري  
وهو غير مكر ضربه يمين والمكر ان يضرب المكرم ان شاء واكره على اكل  
المبقة او يشرب الخمر يحبس او يضرب او قيد الجبل لداوان يكره باجتناب  
على نفسه او على عضو من اعضاءه فاذا خاف ذلك وسعد ان يقدر على اكره  
عليه ولا يفسد ان يصبر على ما توقعه فان صبر حتى او قوبله لم ياكل



ولا يشرب فهو أثم ثمانية أشياء تخرج مع الذكراه اني اكرم رجلاه بقتل  
او تلف عضو من اعضاءه او باخرها منه تلف نفسه او عضو من اعضاءه  
على ان يطلق امرأته او ينزق امرأته او على ان يرجعها او يحلف بطلاء  
او عتاق او ظهار او ابلاء او عتق عبد او اجاب حج على نفسه او اجاب فدية  
او عتق من حرمه وجب اوكراه امرأته على قبول طلاقه على مال او كراه  
على الاسلام ففعل ذلك جاز ويخرج الكرم على الكرم في الطلاق وقبل  
الدخول بنصف المهر او متعة المهر على الزوج ويرجع في المتعة بغيره  
العبد والولد للولي ومن الكرم ولا ضمان على الكرم في العتق ولا في  
التكاثع سواء كان الزوج هو الكرم او المرأة وفي قبول الطلاق على مال  
وفي الطلاق جميعاً ولا يلزمها المال والنصر في لو رجع عند لا يقبل  
ويجب على الاسلام ولو كره القاتل على قبول القتل من غيره على مال  
فقبله يلزمه المال ويبطل القصاص وكذلك التديب والاستيلاء  
والرضاع واليمين والنذر مع الذكراه وعن كراهه اسلمطان على معصية  
نحو الكفر والقتل واخذ المال وشتم النبي صلى الله عليه وسلم او يفعل  
حتى قتل كان ما جرم الا في شئ واحد وهو الذكراه على ما يلحقه عند  
الضرورة نحو اكل الميتة والخمر وشرب الخمر وغيره فلا يفصل  
قتل كان اثماً ولو كره على شتم محمد صلى الله عليه وسلم في خطيبه او شتم

نصراني فشم بذلك النصارى لم يكفر فارتدت ما خطر بها او شتم محمد  
صلى الله عليه وسلم ككفر ثلثة اشياء لا يرجع بضمانه على المكر اذا كرهه  
على تزويج امرأته حلف بطلاءها او اكرم على شراء عبد حلف بعتقه  
او ملك فاشترىه وقبضه عتق عليه ولزمه القيمة ولو رجع على المكر او كراه  
على شراء من عتق عليه وقبضه ثمانية اشياء من الحقوق والمالية ينفذ مع الذكراه  
اذا كرهه على هبة نصف الدار فوجب الدار كلها جازت الهبة او كرهه  
على هبة الدار فوجبها بشرط العوض او باعها او تصدق بها عليه جاز  
ولو كرهه على البيع ولا يكون على التسليم فباع وسلم جاز البيع ولا يضم المكره  
ولو كره على ان يودع مالاً فلا فافا ودية فملك عنده فالودع بالخيار  
اذا شاء ضم المودع وان شاء ضم المكره ولو كره عبد الرجل على ان يقبل  
تدبيره من مولاه على مال يغيره ففعل فالبعد من ذلك الرجل ويغيره  
فيمنه لصاحبه وان كان مكان البعد جاز ينحل لذلك الرجل وطناً  
لانه قد دخلت في ملكه واذا اقر العبد رجلاً حتى اكرم مولاه على التدبير  
ففعل فالولي بالخيار ان شاء ضم الامر نقصان التدبير وضرب الرجل فتمت  
وان شاء ضم الامر من التدبير ولو كرهه اسلمطان حتى قال كل مملوك  
املكه فيما استقبل فهو حر فملك مملوكاً عتق ولا يضم المكره شيئاً  
الا في شئ واحد وهو سبك بالميراث لانه دخل في ملكه كما لا يمنع



فقد لا يمكن الاستماع منه وهناك دخل في ملكه بصنفه وذوق العنق  
يكن الاستماع منه ان شاء ملكه وان شاء لم يكن له شيء لا يقع  
مع الاكرام البيع والشراء والهبته والجارعة والادارة **كتاب الحنفى**  
**الحنفى** كل من ذكر وفرج وتحكم بانته رجل سنة اشياء بالجامع بالذكر  
مع الانزال والاحبال والبول من الذكر والذكر منه عند ما وعند <sup>حنيفة</sup>  
لا عبرة لا كثره ومخرج الحنية وحكم بانها امرأة بسنة اشياء بالخير  
والنذير كندى المرأة ونزول اللبن فيهما والجامع في الفرج والبول  
من الفرج والجل فان لم يظهر شيء من هذه العلامات فهو حنفى مشكل  
واحكام احكام النساء فار في صلاة الجماعة يصف الرجال والنساء  
ويحتاج له امة تحتة ان كان له مال فانه لا يكون له مال ابتاع له الا  
من بيت المال فاذا اختته باعها لم ينكح ابوه وترك ابنا وولدا  
حنفى فلا يبرئ سهران والحنفى سهران عند ابي حنيفة رحمه الله وقال  
الشعبي للحنفى يصف ميراث ذكر ويصف ميراث انثى وفيه اربعون  
قوله بتفسيره كان ابن من وجد وبن من وجد فيجعل له ثلثة  
ارباع نصيبا يستعمل الميراث على سبعة اسهم لاربعة  
والحنفى ثلثة اسهم وتفسير اخر انه يجعل الميراث على اثني عشر سهما  
سبعة للابن وخمس للحنفى **كتاب المفقود** رجل غاب فلا يعرف

يعرف له موضع ولا يدري احيى هو او ميت نصيب الفاضل من حفظ مال  
ويقوم عليه فيوجد من مال خمسة اشياء نفقة زوجته والاصغر  
من ولد والا كالبكر منى وابو يد اذ كانا محتاجين واستيفاء حقوق  
احكام المفقود احكام الاحياء وبعد اعلى مال في خمسة اشياء انزل  
بعد اولى قبل اللجوء وحكم الحاكم ينكح العمد وحلول النكاح  
انكح كتابا على الاختلاف وحكم انكح نكاحا وانكح نكاحا لا يبيشوا في  
منكح وهو مائة وعشرون سنة في هذه الاشياء كلها اذا علم منه  
كان حكمه حكم المولى في جوان تزوج نساء وعق مدبره وانها اولاد  
وحلول دينه وقسمه مال بينه ورثته ولم يرث احد مات في حال فقد  
**كتاب الاشربة** الاشربة المحرمة اربعة الخمر وهو عصير العنب اغلا  
واشد ونبيذ التمر والذي يبيع في اطبخ كل واحد منهما اذ في طهارة حلال  
وان شدة اذا شرب منه ما يغلب في ظنه انه لا يسكر من غير الخمر  
ولا طرب ولا باس بالخليط من اربعة من الانبذة حلال ونبيذ العسل  
ونبيذ الخطة والشعير والذرة وان لم يطبخ وعصير العنب اذ اطبخ حتى  
ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وان شدة فاذا اغلا واشد وقذف بالزبد حرام  
شربه ولا يجزئ شارب مالا يسكر ولا يقسو شارب ولا يكفر مستنكح  
ويجوز بعد عند ابي حنيفة رحمه الله وحل شربه للتداوي ولا يستر الطعام



ملاسكر والتكريم من حرام فاما شربه لله والطرب فحرام في قول  
ابن حنيفة رحمه الله وفي قول غيره في يوسف ومحمد رحمهما الله يكره شربه  
ولا يجوز وان كان طيبا ولا يذهب ثلثه لم يجعل شربه بالاجماع واجبا  
بالاعتبار في الدباء والمخمر والمزفة والنقيع **كتاب الفرائض**  
العصبة عشرة الاب والجدا اب الاب وابن علا والابن وابن الابن  
وابن سفل والدخ من الاب والدخ من الابن وابن الدخ من الاب  
والاخ من ابنت الابن والعم من الاب والدخ من العم من الاب  
وابن العم من الابن الابن وابنت العم من الاب وعم الاب من الابن  
وعمر الاب من الاب وهو في العتاقة واصحاب الفريضة اثني عشر ابر من  
الرجال وغايتهم النساء اما الرجال فالاب والجد والدخ والابن والجد  
واما النساء فالنفت وبنت الابن والاخت لاب وافر والاخت لاب  
والاخت لافر والامر والجددة والزوجة ثلثة النساء بشرط ان لا يكون  
المراة المملوكة تترث من ولدها الذي لا عنت والمملوكة تترث من  
اذا ادعاه والمرأة تترث معتقها اثنتان من النساء عصبة الفتى  
والسيدة مع المعتق لا تترث النساء بالولاء الام خمسة ممن اعتقت  
ومعتق من اعتقت ومعتق كاتب من كاتب من كاتب ومعتق من كاتب  
معتق من كاتب لها اشترى عبدا قد تزوج بمعتقة قوم فولد لها غنما

فمعتق هذا العبد فبصر ولاء الولد له وقد كان الولد قبل عنق الابن  
الامر فمعتق الاب جرح ولاء الاولاد الى مواليه الا دخ من الاب والامر  
لا يترث مع ثلثة نفر مع الاب والابن وابن الابن والدخ من الاب لا يترث  
مع اربعة نفر مع الاب والجد والولد وولد الابن الاخت من الابن  
لا يترث مع خمسة نفر مع الابن والابن والدخ والابن وابن الابن  
والاخت لابن وافر فصاعد او بنت الابن لا تترث مع نفرين مع الابن  
والبنين فصاعدا الا فرج الجدا ان كان من ولادته بحال الاجداد  
كلهم ثلثة نفر محجبون الامر الثلث الى السادس الولد وولد الابن  
والاخوان من اي جهة كانوا وان كان مع الابوين زوج او زوجة  
محبت الامر الثلث الكامل الى ثلث الباقي وهذا قول جميع الصحابة  
رضي الله عنهم الا قول عبد الله بن عباس ولو كان مكان الاب جد  
فلا امر ثلث الكل عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله كقول ابن عباس رضي الله  
عنه الا عند ابن يوسف كالا ب لها ثلث ما يبقى اربعة نفر لا يترث  
ولا يورث من المكاتب والمرث والمجنون والقائل ثلثة اشياء  
يقطع الميراث الرق والكفر والقتل استثناء لابن حنيفة  
والخباء والشفقة والامارة والوكالة والادخل الميت بشرط ان لا  
من قبل ابيه وابنه وامه الابن المملوكة وولد الزنا وعصبتها



مولى امها البرية الذكر لا يرث بالولادة والادراج  
والزوجه والادخ من الادخ ومولى العنافة واذا ترك المفقود مولا  
وانت مولا فمال الابن عند ابى حنفية ومحمد رحمهما الله وعند  
جماعة السند من الادب الباقى لا يرث ببيع الولاء ولا يورث ابغى  
يتميزها الادب الجنى في الولد احدها البجوة اقر الجدة بابنه  
ابنه حيتا كان الابن او ميتا وبجوة اقر الادب كان الابن ميتا  
والثالث لا يرث الابن مسلما باسلام الجدة ويورث مملوكا  
الادب والثالث الجدة لا يرث الادب والادب بجره الولاء والادب  
ونفقة الصغير على الجدة والادب ان لا اذا المكن للصغير مال ولو كان  
للابوان جميعا على الادب وكل صحيح طلق امرأته طلاقا باينا فماتت  
ومررت في العدة لم يرث الادب طلق امرأته حين باينها رجلا في  
فقتل ورثته امرأته ورجل طلق امرأته حين قدم ليقتل  
فقتل رجل ارتد عن الاسلام فقتل او مات خمسة مواضع  
المراة فارة عن ميراث زوجها مريضة ارتدت عن الاسلام وماتت  
ورثها زوجها مريضة عتقت فاختارت فسحق النكاح فماتت  
مريضة زوجها غير الادب والجدة اختارت نفسها لماتت مريضة  
قبلت ابن زوجها واباه الادب قبل امرأة الادب او قبل رجل

رجل بنت المرأة فماتت والفرار في الطلاق على ثلاثة اوجبات  
ان يحلف الرجل في الصحة او المرض على فعل تفعل المرأة او يحلف  
على فعل يفعل الزوجه او يحلف على فعل يفعل الاجنبى اما اذا  
كان على المرأة ما لا بد منه نحو الاكل والشرب والطالبه نحو لها  
فان كان البمين في الصحة والحنت في المرض فماتت وهي في العدة نزلت  
عند ابو حنفية وابى يوسف رحمهما الله وكذلك لو قد فماتت في الصحة والنفقة  
في المرض فبانت منه فماتت هي في العدة نزلت عند ابو حنفية وابى يوسف  
وان كان البمين والحنت في المرض ورثت بالاجماع وان كان البمين  
في الصحة او المرض بفعل لها بد منه نحو قوله ان خرجت من الدار  
فانت طالق او كلمت فلا فافانت طالق فحنت وبانت منه فماتت  
ماتت الزوجه وهي في العدة لم يرث بالاجماع واما اذا كان البمين  
بفعل الزوجه في الصحة او المرض بفعل منه بد او لا بد له منه  
نزلت بالاجماع واما اذا كان البمين بفعل الاجنبى تفعل له  
منه بد او لا بد منه فان كان البمين في الصحة لم يرث وان كان  
البمين في المرض ورثت **كتاب الوصايا** الوصية مستحبة  
غير واجبة وقبولها بعد الموت فان قبلها في حياة الموصي ورثها  
فذلك باطل وان وصي الى رجل فقبل الموصي في وجه الموصي ورثها



في غير وجهه فليس برة وان ردة هاني وجهه فبرة والموصي له  
بذلك القول ويدخل الموصي فيه ملكه برة اربعة افراس تجوز الوصية  
ظهر الوارث والقاتل والمرقة والحربي مثنائا كان او غير مثنائا  
وان اجازها الورثة ويستحب الوصية باقل من الثلث ولا يجوز  
بكثر من الثلث الا في خصلته واحدة وهو الحربي اذا دخل دارها  
بامان وله ورثة في دار الحرب فمات هو في دارنا بوقف جميع ماله  
لاجل ورثته فان اوصى بجميع ماله صح الوصية ابعد من ان يجوز  
وصيته الصبي والمجنون والعبد والمكاتب سواء مات مليئا او غائبا  
رجل اوصى الى عبد والورثة صفار صح الابضاء عندك حنفية  
ولا يجوز عندهما لو قال اذ بلغ ابني فهو وصي لي كذا وصية وكذلك  
لو قال اوصيت الى فلان فاذا بلغ ابني فهو وصي وان اوصى لاختيه  
وهو ورثة فولد له ابنا جازت الوصية للاخ ولومات الابن بطلت  
الوصية ولو اوصى لامرأة ثم طلقها وانقضت عدتها جازت الوصية  
لها ولو تزوجها بطلت وصيته وان اوصى لعبد وارثه لم يجز  
ولو اوصى لابنه وامرأته جاز لبرعة اشياء يضرب المولى لغيرها  
وان اخطأ بجميع مال الموصي ولم يجز الورثة العتق والتدبير والمجانبة  
في البيع والوصية بدراهم ودنانير بيان رجل اعتقه عبدا في سنة

270  
مضه او دبره او اوصى بعتقه وذلك جميع ماله او اكثر من الثلث  
فيضرب بجميع قيمته فيما يخص به اصحاب الوصايا وكذلك لو اوصى  
في البيع والشراء يضرب بجميع المحاباة وكذلك لو اوصى بالف درهم  
مرسله وكذلك لو اوصى بعبد قيمته الف درهم ضرب الموصي له  
بجميع الوصية مع سائر اصحاب الوصايا وان كان اكثر من الثلث واذا  
اوصى لولد فلان فالذكر والا نفي فيه سواء واذا اوصى لورثة  
فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان اوصى لزيد وعمرو  
بنثلث ماله فاذا عمرو وميت فالثلث كله لزيد وان قال ثلث  
ما لي بين زيد وعمرو فاذا عمرو وميت فلزيد نصف الثلث  
الرجوع في الوصية على ستة وعشرين وجها قوله كلما اوصيت  
لفلان فهو باطل وكل وصية اوصيت بها فلان فهو يقرب عمرو  
وعمر وجميع ما قبل الموصي او قال ما اوصيت به فلان فهو لفلان  
رجل اخر اوصى بنوب ثمر قطعه وخاطه وكذلك الكتاب والوصية  
ما يقرب او اوصى بغزل شجرة او بحد يد فيجعل سيفا او بفضة  
فيجعل خاتما او بسويق فقلته بسمت او بارض ثمر في فيها او بقطر  
ثمر خشب او ببطانة ثمرها او بظها رمز بطنها او بقميص ثمره  
فبها او بقبضه او كانت امة فباعها او اعتقها او دبرها



او كانتا او استولدها او وهبها او كانت حنطة فحنها وكذلك لو قيل له  
او صيت له بالامة كان هذا رجوعا في العبد وموصى له بالامة ولو  
بمحمد او صيته لا يكون رجوعا ولو وصي لجيرانه فهو للمدعيين  
عند ابي حنيفة رجالة واذ اوصي لامرأته فهو لكل ذي رحم محرم  
من امرأته وان اوصي لاقربائه فهو للاقرباء لا قرب ولا يدخل فيه  
الاولاد والابدان ولا يكون الا لاثنتين فصاعدا  
**باب المريض** افعال المريض على ثلثة مراتب محاباة في البيع والشراء  
واعتاقه في حال حيوته او تديره او وصيته بالعتاق بعد موته  
او وصيته بمع فيه محاباة والحكم في الهداية ينظر في قدر المحاباة  
على الصواب بدأ بها فربثني بالعتق الواقع في حياته ثم استوى الوصية  
الواقعة بعد الموت من عتق او محاباة او غير ذلك وان قدر  
العتق عليه لا يبدأ بواحد منها ولكنه يحاص في الثلث جميعا  
وهذا كل قول ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يبدأ بالعتق في المرض  
على كل فعل كان منه من محاباة وغيرها سواء بدأ به او اخذ  
ثم استوى في المحاباة ثم سائر الوصايا المريض اذا قضى دينه لحقه  
في مرضه جاز ذلك في جوع غمراء الصحة الا في خصلتين ان تزوج  
في مرضه ودفع مهرها او اتيها جارية فدرفع الاجرة فان غلب

غرماء الصحة اسوة لهما في ذلك ولو اشترى شيئا في مرضه او استقر  
مالا وانفق على نفسه ثم قضى جاز ذلك في جوع غمراء الصحة  
ولا يشترط علم فيه **كتاب الادب والوصي** اذا اشترى كادب  
والوصي في امر محرم من الضبي والمجنون لا يلزمهما الا في خصلتين  
واحدة وهو ان اشترى لابنه المجنون جارية وقد كانت احر ولد  
يلزمه استحسانا ولا يبيع احدهما نفسه ولا يشترى نفسه الا الا  
يبيع مال ولد من نفسه يشترى ماله للصغير ثلثة اشياء يجوز للا  
فعله في مال الصغير ولا يجوز ذلك للوصي يبيع مال الصغير ولد  
الصغير واجارة الصغير من ولد الصغير وقسمته المالك بين ولديه  
الصغيرين وماذا كانت الورثة كبار اخصوا اجاز للوصي بيع التركة  
في ثلثة اشياء اذا كان على الميت دين او وصي بدراهم ودينارين  
او غير ذلك وكذلك لو كان في الورثة صغار وكبار عند ابي حنيفة  
وقال جاز له قدر الدين والوصية وخصه الصغار احد عشر  
شئ لا يجوز للوصي فعله بشرا مال الميت وقرضه واقراره بالدين  
والوصية والاداء والمطأ والصلح في الدين والتجارة بماله ولا ينفذ  
احد الوصيتين يبيع شئ من ماله في الوصية على ثلثة اوجب  
في وجهها او بعد موته قبل القبول او كان غائبا فبلغ الخبر اليه فدر



بكتاب رسول وقول الوصية على ثلاثة اوجه قبل في وجهه  
ورده على غيره او باع شيئا وتركته قبل المولى بالوصية او  
حيث بلغ الخبر لا قبل في قال بعد موته قبلت ويجوز لاحد  
الوصيين ان ينفرد في عشرة اشياء في الكف وتجيزه وطعام  
الصغار وسوته وورده الورثة بعينها وقضاء الدين وتنفيذ  
وصيته بعينها وعق عبد بعينه وخصوصته في حق الميت  
مريض واعطاه ثمانية اشياء اذا تغير حال قبل موته بطلت  
الوصية اذا اوصى له بكفرى بخلة فصار سراً او بغير فصار  
طلباً او بطلب فصار قرأ او بغير فصار زيباً او بتفصيل فصار  
او بتفصيل فصار حنطة او ببيض فصار فرحاً او بدجاجة فصارها  
مخرجت فرحاً او بحنطة فابتلت ونبتت او كان بسراً فصار  
بعضه طلباً خمسة اشياء يرجعها الوارث في تركه الميت اذا اشترى  
الوصي او الوارث في تركه الميت اذا اشترى الوصي او الوارث الكفا  
رجع به في مال الميت او زرع الوالي امرأة من اليتيم وضعتها المهر  
او اشترى لليتيم او الطعام والكسوة او قضى دينه من ماله ودفع  
خراج ارضه من ماله **باب في الوصي** قسمه الوصي على وجهين اذا قام  
مع الوصي له الورثة غيب جانبة القسمة وكذلك اذا كانت الورثة

صغاراً فقام الوصي اصحاب الوصايا واعطاهم ثلث وامسك  
الثلث جاز ولو هلك الثلثان في يد الوصي لا يرجع له على اصحاب  
الوصايا والورثة ثلثه ثلثه لا يجوز قسمة الوصي قبل ان يات الوصي  
الورثة على اصحاب الوصايا الغيب لم يجز وما هلك من نصيب الغيب  
فهو بمنزلة الوصي في القسمة والصغار والكبار مع غيبة الكبار لا يجوز  
وما هلك فهو بمنزلة الوصي وان قام احد الوصيين بغير امر صاحبه  
مما لا يجوز التفرد به لم يجز القسمة وما هلك منه رجع الورثة  
بعضهم على بعض وصايا المجرولة اذا اوصى بنصيب فالوصية باطله  
واذا اوصى مثل نصيب ابنه جاز فان كان له ابناً فللموصي الثلث  
وان كان اوصى بهم من ماله فلا اخس سهم الورثة الا ان ينقص  
من الستدس فيكمل الستدس وان اوصى بجزء من ماله يقال  
للورثة اعطوه ما شئتم وان اوصى الى رجل فقبلها بعد موته ليس  
ان يخرج نفسه عنها الا ان يخرجها القاضي عنها فان ظهر منه عجز  
او حيان كان للقاضي ان يضم اليه ثقة او يسبدل غيره مكانه لينفذ  
الوصايا وان مات الوصي واوصى الى اخر جاز وان مات ولم يوص الى اخر  
فالقاضي ان ينصب له وصياً لينفذ وصايا له والله اعلم **مسائل شتى**  
مسألة بالفرضة تدخل في الصلوة امر بالسنة قبل الفريضة والسنة



فالسنة رفع اليدين والقبضة قوله الله اكبر سئل صلى الله عليه وسلم  
او صلوة القوم قبل له صليت صلوة جازت صلوتي وصلوة القوم  
وكتبت ضامنا عنهم بشيئ من القراءة ويحذفنا الشهر سئل الصلوة ماذا  
له الصلوة ثلثة اشياء امر وفصل وذكر فاعلموا امر وفصل وفرض الا  
الاخراف في التسليم وما هو ذكر كل سنة الا ثلثة اشياء التكبير  
والقراءة والتسليم اعلموا بان بناء الصلوة على خمسة اشياء على الاول  
والعقل والبلوغ والوقت والطهارة سئل عن رجل امر الظاهر في يوم  
واحد ثلث مرات كيف هذا قيل له سئل صلى الله عليه وسلم الظاهر ان رتبة الصلاة  
والعبادة بالله ثم الله ثم انما بناه حضرت الجمعة فامر في صلوة الجمعة  
وعرجه بيقال عن من سرق من المصلين درهما او شيئا قيمته درهم واحد  
ان يقطع الصلوة فرضا كان او نفلا والله اعلم **كتاب حقوق المسجد**  
حقوق المسجد اثني عشر شيئا احدها التسليم على القوم اذا كانوا اجلوا  
واذا كانوا في الصلوة او لم يكن احد يقول السلام علينا من رتبنا وعلى  
مباد الله الصلوات والثانية ان يصلي ركعتين لما روي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه قال لكل شئ خبة وخبة المسجد ركعتان روى عنه  
صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي  
ركعتين والثالثة ان لا يتكلم فيه بلام الدنيا لما روي عن النبي صلى الله عليه

صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم انه قال من تكلم بلام الدنيا في المسجد احبط الله تعالى عمله  
ايهين سنة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سبأني علي  
امتنع من احد يهزم في المساجد وامر من يهاجم المسلمة تعالى فيه حاجة  
فلا تجالسوه روى عن خلف ابن ابوت انه كان في المسجد فدخل  
غلامه يسئال شيئا فقام وخرج من المسجد فاجابه فقيل له في ذلك  
فقال لا تكلم في المسجد منذ ثلثين سنة فكفرت ان تكلم اليوم والربع  
ان لا يسئل السيف فيه والخامس ان لا يطلب الضال فيه والسادس  
ان ينزه المسجد عن الخسافات والقاذورات والصبيان والمجانين  
لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جنبوا مساجدكم صبيانا  
وجانينكم وبيعكم وشراكم ورسلسيوكم ورفج اصواتكم واقامة  
حدودكم وخصوماتكم والسابع ان لا يبيع فيه ولا يشتري والفاث  
ان لا يتخطى رقاب الناس لانه يوذى المؤمنين واذى المؤمنين ان غطير  
لقوله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات والتاسع ان لا يصفق  
ولا يخط لما روي عن انس رضي عنه انه قال في المسجد نروي الحجارة  
كما نروي الجادة من النار والعاشرة ان لا يقام فيه الحدود والحادية  
ان لا يدعى جليلا ولا فيه استخفافا بالمسجد والثاني عشر ان لا يرفع فيه  
ذكر الله تعالى لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دخلتم



رياض الجنة فارتعوا قيل يا رسول الله وما رياض الجنة قال المشا  
قيل وما الرقع فيها قال انتم تقولون سبحان الله والحمد لله الى آخر  
**باب الاذان** شرائط الكون عشرة اشياء اولها ان يكون عارفا  
بواجب الصلوة في عمارها ويحفظ الخلوة وان كان غائبا لا يخط  
عز في مسجد ولا يطول الصلوة بين الاذان والاقامة  
ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويقول الحق بين الغنى والفقر  
ويطلب الاجر باذنه عز الله تعالى ولا يستعمل على الناس وينظر الامام  
قدرا لا يشق على الامام ولا يقضب على احد اذ الخدم مكانه  
في المسجد والقارورات والصبيان والمجانين ويعرف تفسير  
الاذان فان لكل كلمة منها ظاهرا وباطنا قوله الله اكبر الله اكبر  
تفسيره اعظم ثم الله اعظم ويشغلوا وجب فاشتغلوا بعمله  
واتركوا اشغال الدنيا وقوله اشهد ان لا اله الا الله تفسيره  
ولحد لا شريك له ومعناه ان الله تعالى امركم بامر فاتبوا امره فانه  
لا ينفعكم احد الا الله ولا ينجيكم احد من عذابه الا الله وقوله  
اشهد ان محمدا رسول الله تفسيره اشهد ان محمدا رسول الله اسلم  
اليكم لكي تؤمنوا به وتصدقوه ومعناه امركم بحمد رسول الله عليه وسلم  
بالجماعة فاقبوهما ولا تؤخروهما وقوله حي على الصلوة تفسيره

تفسيره حانت لكم الصلوة فاسرعوا بالاذان ومعناه ان الله تعالى  
امركم بالصلوة خذوا امره واطيعوا امره وقوله حي على الفلاح تفسيره  
اسرعوا الى النجاة والسعادة ومعناه ان الله تعالى جعل الصلوة سببا  
لنجائكم وسعادتكم فاقبوهما وادوها في وقتها وقوله الله اكبر الله اكبر  
تفسيره ما ذكرنا وقوله لا اله الا الله تفسيره اعلوا الله واحدا  
لا شريك له ومعناه اخلصوا صلاتكم لوجه تعالى كما هو واحد  
**باب شرائط الائمة** شرائط الائمة عشرة ان يكون قارئا للكتاب  
الله تعالى ولا يكون لحانا لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ان قال يؤمركم اقرأكم كتاب الله تعالى وحجركم التكبيرات لما روي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال التكبيرات جزء والاذان جزء  
فانكم كواحدة وسجود لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ان قال لا اعطي الذي علمه الصلوة ثم ركع حتى تطمس بكامل الخبر الى آخره  
ولا يطول القراءة في الصلوة لقوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن  
ولما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال من اقرع ما قبل يصل  
به صلوة اضعف فاست فيه من الصغير والكبير والمريض والمسافر وذوي  
الحاجة ويظهر بدنه من الجوارح والشبهة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ان قال من كان في شربة جيط من حرام قبل صلوة تاربعين يوما لم يقبل



علا فذ اسر لان صحة صلوة القوم متعلقة بصحة صلوة الامام والنجاسة  
يمنع صحة صلوة ولا يدخل في الصلوة حتى يستغفر الله تعالى لنفسه  
والؤمنين والمؤمنات لانه قاهر مقام الشفعاء لما روي عن علي بن عمر  
العلاء انه قد رآه امامة فوقع مغشبا عليه فلما افاد قيل له في ذلك  
قال خطر ما لي به من القوم ايعرفوك الم عرفك ولا يحض نفسه  
بالدعاء فانه اذا حضر نفسه بالدعاء فقد خاف من ربه ولا يؤمن بالقوم  
الا برضاهم لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اقر قوما  
وهلم كان هو من فعله لعنة الله والملائكة والناس اجمعين  
واذا نزل غريب في المسجد يستأله عن حاله وحاجته ويتعاهد  
وهي اسباب **كتاب الفاظ الكفر** تسعون لفظا بصير المسلم كافرا  
ان يقول الله تعالى ولدا وشريكا او زوجة او جاهلا وعاجزا ولا  
يكتب من كتب الله تعالى وعاب محمد صلى الله عليه وسلم او صغره  
عضوا او عضاء على وجه الاستهزاء بان قال بايك دستك روي  
على وجه الاستخفاف او قال للمزنا واللوطة ليس بحرام او محمد  
فريضة من فرائض الله تعالى كالصوم والصلوة والزكاة والفصل والحيابة  
او محمد وعدا او عيدا ذكره الله تعالى في القرآن عند النزول وفي القدر  
وفي القيمة والميزان والصراف والحساب والجنة والنار او كذب شيئا

292  
شياء مما ذكر الله تعالى في القرآن وكذلك جحد الاخبار المتواترة  
في الشريعة او قال لمدينه يستأخر اكرتوخذ اي جهاني او قيل حاكمه  
تعالى ذلك فقال من حكمه اي جهه دائم واستخاف وقال من سوكند  
بطلا وخواهم بنمخداي خواهم وكذلك قول الناس سوكند ندرست  
نيدك است ونه دروغ وقيل لرجل لم لا تقراء القرآن فقال سيرا سيرا  
از قرآن او قيل له لم لا تصلي فقال سيرا سيرا من ان كان كره ان او قال  
تايكي كم اين تاوان او قال للزكاة تايكي دهم اين تاوان او انكر آية من كتاب الله  
تعالى او عاب في القرآن باخطاي كره ولو انكر سورة المعوذتين  
انك من علماء لا يكفرون وانك من عامي لا يكفرون او اسلم نصراني فمات  
ابواه على الكفر فقال بالبيت لم اسلم حتى ورثت منها او قال كافرا لم اسلم  
اعرض على الاسلام فقال لا ادري او قال حق الفداء او قال اذهب  
الي عالم او قاهر كافر من المجلس وقصد بان يسلم فقال له العالم الجلس  
الي آخر المجلس او قال لم اسلم خدي تعالى مسلما في ان توستانا وذلك  
لو قال مسلما اميت يكفر من جميعا الداعي والمؤمن او قال من فلا والله  
نيكون تو انرد يد خواهم كه او كافر في الحال او قال ليت لي الجنة  
والنار والظلم وقتل المسلم كان حلالا او قال المسلم كشتن حلال است  
في انك انردي نزا وبيده است با كشتن مسلمان يامر ندي



او قال مال فلان مراحلاست و او را حلال نه کرده است  
او قال لنبی من الانبیاء علی وجه العداوة لیتدیر لیکن نبیا او قال اخذ  
عن رجل حکماست فقال خدای تعالی حکمی را نه شاید او قال لو احد  
من هر ساعت از کل جون تو کنم و مرادش باشد که صوت کفر او قال  
لخصم اعط حق و الا اخذک يوم القيمة فقال کذب مراده تا بقیامت  
چو باز دهم یکم از عند بعض المشایخ او قال خدای تعالی چه تواند کرد  
جز از در و زنجیر دیگر نتواند کرد و لو قال ابوبکر الصدیق  
رضی الله عنهما لیکن من الصحابة کفر بالله تعالی الله تعالی سماه ضا  
بقول عن رجل اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا و لو قد <sup>شبه</sup>  
رضی الله عنهما بالزنا کفر بالله و لو نزل من الصفا و الکبائر حلال کفر بالله  
تقال و لو قال العبد و لو کان فلان نبیا المراد به کفر بالله و كذلك لو قال  
لو کان الله امری بالصلوة اکثر من خمس صلوات و الصوم اکثر من شهر واحد  
و الزکوة اکثر من خمسة دراهم <sup>او</sup> افضل او قال اگر فلان کسی که کرد  
روی سوي او نکم او قال اگر فلان حسب کسی که کرد روی سوي  
او نکم او قال کسی که بد از هر کار و تشاجر الزوجان فقال هر زمان  
کافر شوم او قال نزدیک است که کافر شوم او قال للمسلم قل  
لا اله الا الله فلم یقبل کفر بالله اذا اعتقد الایمان او مر علی مؤذن

مؤذن یؤذن فقال کذبت کفر بالله او قال للمغضب لا تخاف من الله فقال  
فی غضبه لا اخاف کفر بالله او قال مال ما یدک کما شئت خواء از خدای  
باس خواء از جبر این کس کفای نزدیک تو باشد که مسلمان شود  
رجل و امرأة ما الايمان فقال لا یدری کفر بالله و لو قال لکری فوصف  
بینه بید فقال علمت و لیکن الاقرار ان اصف کذا لا یکفر و لو قال  
ندم نکاحه لم یفقد و لو قال لنزوجه انت احب من الله تعالی  
علی یکفر فی الحال او قال المسلم لا یصیب المرض و الخسران خدای عز وجل  
این را فراموش کرده است او قال المسلم فقص شارک لا نهنا  
سنة فقال هر چند سنت است نه کفر او قال لو امر فی الله يوم  
القيمة ان ادخل الجنة مع فلان لا ادخل فیها من عداوة فلان  
او رجل اراد قراءة القران فقال له رجل الم تنزیل و ان نون  
کرفت او قال لرجل بیاتاً بجلوس علم و عمر کویذ بجلوس امر اجه  
کارست با کویذ چه خبر است در این کی چه شر و قال تواند کرد  
انج ان سان کویذ او قال محمد صلی الله علیه و سلم درویشک بود  
از روی خدای کویذ کافر شود او سمع صوت المؤذن او سمع  
قاری القران فقال بانک طوفانست او نادى رجلاً فقال له کفر  
کل ساعة لا یکفر او قال در آسمان خدای داسرود من زمین الصبح



ان لا يكفر او قال الرجل يكسب الله خذاي را بايد كرد و يكسود  
 ترا لا يكفر او قال اعطني حق وال اخذ لك في القيمة فقال اقبامت مر  
 كجا باي لا يكفر كذلك لو قال جيزي زيادتي مر ايد تا بقبامت  
 جلد باز دهر او قال المسلم اخذ المعصية فقال تن از بهر دوزخ نه  
 مر لا يكفر او قال عمر و عثمان و علي رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا  
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكفر و يستحق  
 اللعن و لو قذف نسوة النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا يكفر و يستحق اللعن الا عابسته رضي الله عنها  
 ولو خاصم مع من يسمى فجد فقال باجراره

وهر چه نامر تو است اگر اداي

ساعت رسول را ياد دادر

كافر شود و اگر ياد نداد

كافر نشود و لو قال

لرجل كافر

حلال جنيتم

كافر نكرد

والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب



Mikaili, A. ZADE		224
HUSEYIN PASA		
Yeni Kavim		
Eski Kavim		



